

الحنارة

نظم كتاب بدلية المجتهد ونهاية المختصر
للأبن رشد الحفيد

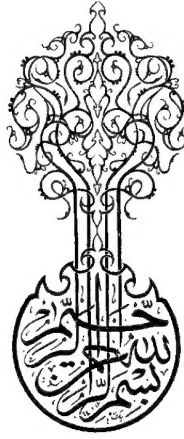
تأليف
الدكتور محمد لقي شبيها ساء العيينين

الحنارة

نظم كتاب بدراية المجتهد ونهاية المقتصد
للأبن رشد الحفيد

تأليف

الدكتور محمد رتي شبيهنا ماء العينين



رقم الإيداع القانوني: 2971 MO 2011

ردمك : 9-636-30-9954-978

(CTP) مطبعة المعارف الجديدة - الرباط / 2011

الطبعة الأولى 2011

المحنة

نظم كتاب برداية المجتهد ونهاية المختصر
للأبن رشد الحفيد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ربنا آتانا من لدنك رحمة وهبنا لنا من أمرنا رشداً، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

اللهم صل وسلم على من بلغ الرسالة وهدى الأمة نبي الرحمة، ومنقذ الكون من الضلالة ومضيء طريق الحق لمن هداه الله إلى توفيقه، ومن جعل العدل نورا ساطعاً يبدر حوائك ظلمات الجهل ويخلص الإنسانية من استبداد الجبابة، ويجعلها سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى، نعمة الله المهداة لعبيده سيدنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد فلا شك أن كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد محمد ابن أحمد ابن محمد ابن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى سنة 595هـ، أخذ اليوم يكتسي أهمية بالغة لاعتبارات شتى منها : أسلوبه المتميز، وطريقة تعامله مع الدليل وحسن ربطه بمناطه، وما تميز به من اختصار في الألفاظ وإحاطة بالمعاني وما يكرس تلك الأهمية، ويزيد من الاهتمام به تلك الطريقة التي ابتكرها للإحاطة بأهم مصادر الخلاف العالي، دون أن يوجه فكره رأي من الآراء المتباينة، إلى ترجيح غير مبرر لمذهب دون مذهب، وحتى لرأي أحد أطراف الخلاف داخل المذهب على الآخر؛ رغم ما عاناه من مضايقات ومشاكسات آلت به إلى المحنة المعروفة، والتي جاءت نتيجة تصورات متقدمة على عصره، فقد كان رائداً من بين الرواد الأوائل للنهضة الفكرية بالغرب "إذ جعل منه رمزا وشعاراً، حارب تحت رايته كل ظلامية تحاول أن تقف في وجه إشراق العقل ونور العلم"¹ وذلك لمدة لا تقل عن أربعة قرون، لكن ما لبث أن تنكر له أيضاً بدوره، فتضافرت عدة

¹ - تقديم هشام خليفة طعيمة لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد ونهاية المقتصد سنة 2004، والتي جعلتها مرجعي لهذا النظم.

جهود لطمس آثاره في الدراسات الفقهية والفكرية والفلسفية، ولعل ذلك هروب منهم من أن يُسجل لمفكري الإسلام أي دور في النهضة المتنامية التي شهدتها الإنسانية، ولكي يتسنى لهم استمرار تزهيد أبناء الأمة الإسلامية في موروثهم الفكري، وتذهب مقدمة طبعة المكتبة المصرية للكتاب المذكور إلى أنهم فجحوا في ذلك إلى حد بعيد، "إلى أن جاء كتاب المستشرق: أرنست رينان في منتصف القرن التاسع عشر، ليحدث صيحة في الغرب ما يزال صدها يتردد إلى اليوم"².

ويرى هيثم خليفة المقدم لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد سنة 2002 «أن أمتة العربية لم تكتشفه بعد أن تكالب عليه معاصروه منها إلا عن طريق المؤرخ الفرنسي أرنست رينان المذكور في كتابه عن ابن رشد المشار إليه، مبينا تأثيره على العصور الوسطى الأوربية، حتى إن فرح أنطون استخدم آراء ابن رشد في "حجاجة" مع محمد عبده».

ثم تتابع الاهتمام بعد ذلك بمؤلفاته وآرائه ومنهجه، في الفكر المعاصر عريبه ولاتينيه، إذ جل الكتابات الفلسفية الغربية المترجمة، لا تكاد تخلوا من الاستشهاد ببعض أبحاثه واستنباطاته، وأصبحت الإشارات إليه كثيرة عند الباحثين العرب، وإذا كان علم الكلام أثنى جانب منه الرجل جراحا حتى رمي بما هو بعيد منه، فإن ظلال تلك الآراء المعارضة لازالت تحجبه حجب إسقاط، عن احتلاله للحيز الذي يليق به في مجالات الاستشهاد والاستنباط والمرجعية، لكن سعي مفكري العصر الحالي لانتقاء القواسم المشتركة بين عطاء الفكر البشري، الذي أصبح يتطلع إلى عالم تسوده روح الأخوة والتعاون والمساواة، فإن ذلك لا محالة سينصفه، فذلك الاهتمام وهذا الاتجاه هو الفضاء الذي كان ابن رشد الحفيد من بين المؤسسين الأوائل لطريق الوصول إليه. والذي كرس كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد لوضع الأسس الأولى لرصد معالمة وإمكانية تحقيقه.

ولهذه الأسباب يبرز اهتمام الباحثين اليوم من أفراد ومجامع بتبني هذا الكتاب، الذي ابتكر منهجا غير مسبوق إليه، جذب له اهتمام العلماء الأجلاء مثل جدي الشيخ ماء العينين، الذي كان سباقا إلى محاولة نظم ما اتفق عليه من الأحكام لدى ابن رشد في

² - نفسه.

كتابه هذا الذي نحاول اليوم نظمه، والإمام الصفدي في "رحمة الأمة"، والإمام الشعراي في كتابه "الميزان الكبرى"، فقد استطاع من خلال تبحره في شتى المعارف أن يخرج من المراجع الثلاثة نظماً لا يتجاوز ستمائة بيت جمع فيه جل ما اتَّفَق عليه من الأحكام حسب تلك الامهات الثلاثة، وتقليداً لنهجه ومن خلال اطلاعي على نظم شمس الاتفاق ولاهتمام المراكز العلمية بكل الدراسات الهادفة إلى اجتماع كلمة الأمة علمياً وسياسياً، ومن خلال دراستي على مجموعة من العلماء الأفاضل بالصحراء المغربية، رضي الله عنهم وأسكنهم فسيح جناته، علّقوني برغبة جامحة بكتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لأبي الوليد المذكور، وخصوصاً أثناء دراستي لمرتقي الأصول وكذلك لتحفة الحكام له أيضاً، على أستاذي الفقيه الجليل محمد المختار بن الطالب عثمان رضي الله عنه، فكان يذكره عند استعراضه لمسائل الخلاف العالي بين الأئمة، دون أن أراه، حتى وجدته أثناء تلك الفترة في إحدى زياراتي لوالدي وشيخي العالم المتمكن جدي الشيخ محمد الأغظف ابن الشيخ ماء العينين رضي الله عنهم وأرضاهم، الذي شملني بعناية علمية وإسلامية تتجلى فوق حنان الأبوة وتسمو على عطاء المشيخة، وكان كتاب بداية المجتهد من بين المراجع الكثيرة التي ضمتها مكتبته الغنية بنوادير المراجع الإسلامية.

ولقد كان درس الأصول يرجع فيه جلهم إلى شيخي الشيخ محمد الأغظف المذكور، وأخص منهم الشيخ محمد المختار، وكانوا يذكرون بداية المجتهد بتمجيد ولما تمكنت من الاطلاع عليه انبهرت بمنهجه وأسلوبه وطريقة تحليله وازدادت تعلقاً به عندما تم اتصالي بعلمي الشيخ محمد الإمام العالم المتمكن، الذي تلقيت عليه أنا وكوكبة من علماء الصحراء تعليماً عاماً شمل كثيراً من المواد، وكان من بين تلك المراجع كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، فاشتدت تعلقي بأسلوب هذا الكتاب ومنهجه وابتكاره وتعاطيه لمختلف قضايا الخلاف العالي، فصحبته طيلة دراستي بكلية الحقوق وبعدها عند دراستي بدار الحديث الحسنية، إذ فكرت في أن أعد عليه رسالة دبلوم الدراسات العليا، فرفض أستاذي الدكتور مامون الكزبري رحمه الله وأمرني بإعدادها في الصورية بين الشريعة والقانون، ثم حاولت أن أعد عليه بحث دكتوراه الدولة، فطلب مني أستاذي الدكتور فاروق النبهان جزاه الله خيراً، أن أتم بحثي في موضوع "تأثير مصادر الالتزام في القوانين الوضعية بالفقه الإسلامي"،

بعد أن أفجرت بحث "الصورية بين الشريعة والقانون". وكرس في نفسي الاهتمام بالمرجع المذكور تطلع الجامع العلمية والكليات والمحاضر اليوم إلى التعمق في نظريات الشريعة الإسلامية، عبر تراكم التراث الفقهي المتنوع بما فيه من تشعب وتباين آراء وأحكام وأدلة فقهاء المذاهب الأربعة، مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة، مع إشارات متعددة إلى أقوال داود الظاهري والليث رضي الله عنهم وأجل لهم المثوبة.

غير أن تنوع أحكامهم واختلاف قواعدهم وتباين فتاواهم احتاج إلى من يقارن بين نظرياتهم، وأدلتهم ويجمع بين آرائهم ويتناول جميع خلافاتهم دون تنغيص أو تزهيد، فلم يتأت ذلك لأي عالم قبل ابن رشد الحفيد الذي وفقه الله إلى ذلك بتجرد علمي غاية في الجودة وحسن التناول والتجرد من خلال منهج علمي، يصعب على أي قارئ أن يستشف من خلاله اعتناقه لمذهب من تلك المذاهب، قبل أن يصل إلى نهاية الكتاب، حيث أعلن أنه سيؤلف كتابا على الفقه المالكي بقواعده وأدلته.

لهذا وتسهيلا لحفظ هذه الدرة الثمينة وخزانة الفقه المجموعة في كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" عازمت على محاولة نظمه، بعد أن بحثت هل سبق أحد إلى ذلك فلم أعثر على نظم كامل لنصه، وها أنا بحمد من الله وتوفيقه نظمته في ستة آلاف وسبعمائة وأربع وثلاثين بيتا وسميته "منارة المبتدئ"، لأن النظم أسهل حفظا من النثر، كما قال ابن عاصم في المرتقى:

فهو من النثر لفهم أسبق ومقتضاه بالنفوس أعلق

وقد ضم نظمي مقدمتين إحداهما للناظم والأخرى للمؤلف، ثم تتابعت بعدهما مجموعة من الكتب بلغت ثمانية وستين كتابا تفرعت إلى جمل ثم إلى أبواب ثم فصول وأحيانا مسائل، حصنت كتابه من التكرار والتداخل والغموض؛ إذ جاء بحثا أكاديميا يكاد يكون معدة نال به درجة عالية من أعظم جامعات العالم المتقدم في عصرنا الحالي، وذلك من حيث المنهج، أما في المعارف الإسلامية فلم يبق لأضربه مثيل في عالم اليوم، وهي العناوين والتفريعات التي سأبينها في الفهرس بحول الله.

وهذا الكتاب يعتبر بحق دائرة معارف فقهية ضمها سفر واحد، تعرض فيه مؤلفه للخلاف العالي بأسلوب يعتبر رائداً، من بين الأوائل الذين اهتموا بتلك المعارف، إلا أن قارئ هذا الكتاب سيفهم مشاعره الإعجاب بمؤلفه الذي تعاطى لمختلف صور خلاف الأئمة رضي الله عنهم، في فترة اشتعل فيها أوار التشاكس العلمي، حتى جر إلى التكفير والتكفير المضاد، أثناء تناول نظريات علم الكلام، وإلى التكذيب والتجريح عند الكلام عن الفتوى أو ترجيح النظرية والعمل على إضعاف دليل الند بكل الوسائل، لكن ابن رشد الحفيد خاض هذا البحر الخضم الذي تلاطمت أمواجه العاتية برياطة جأش وعفة لسان تميز بهما عن كثير من معاصريه، فاستطاع باصطفاء من الله أن يخر تلك البحور المتلاطمة بسفينة العلم الغزير والرأي السديد والقلم المرتفع، فلم يصدر منه تكذيب أو تعريض، كما لم يبالغ في تلميع مذهب من المذاهب التي تناول فقهها على حساب غيره، بل التزم بذكر أوجه الخلاف واستعراض الأدلة التي احتج بها كل واحد منهم بحياد كامل.

ولحاجة المسلمين إلى ما يوحد كلمتهم، ويمد جالياتهم خارج بلاد المسلمين بما يسهل عليهم تعاطي واجباتهم الدينية ويضمن وحدة صفهم أمام بعض المجتمعات التي لا تجتمع كلمتها إلا عندما يتعلق الأمر بمواجهة الإسلام، أصبح اهتمام علماء الإسلام يزداد بإقبالهم على مثل هذه الكتب التي سلكت هذا السبيل المستقيم.

لهذه الأسباب، ولسهولة حفظ النظم على من يرغب في استقرار القواعد في ذاكرته، فإني عكفت على هذا العمل راجياً من الله أن يكمل نقصه بقبوله، حتى يكون ولو لبنة صغيرة تسهم في دفع عجلة قاطرة الوحدة الإسلامية، فتبقى كلمة الله هي العليا وكلمة أعداء الإسلام هي السفلى، والله الموفق للصواب.

وقد جعلت النسخة التي طبعتها المكتبة العصرية تحت عناية الشيخ هيثم خليفة طعيמי سنة 2002، هي المعتمدة عندي فكل قول بهذا النظم يرجع فيه لمتنها لأنه هو أصله الذي أخذ منه.

الناظم د. حمداتي شبيهن ماء العينين
تاب الله عليه وغفر له ولوالديه وللمسلمين
إنه سميع مجيب

مقدمة الناظم

- 1 قَالَ عُبَيْدَ رَبِّهِ حَمْدَاتِي
 2 الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَلِيلِ الْمُتَبَدِّ
 3 أَعْطَاهُمْ الْعُلُومَ وَالْأَرْزَاقَا
 4 فَبَعْضُهُمْ قَدْ خَصَّصَهُ بِالْعِلْمِ
 5 وَبَعْضُهُمْ أَعْطَاهُ كَسْبَ الْكُلِّ
 6 صَلَّى عَلَى رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ
 7 وَبَعْدَ ذَا فَهَذَا نَظْمٌ يَحْضُرُ
 8 نَظْمُهُ مِنْ أَجْلِ فَهْمِ الْمُتَبَدِّ
 9 كَاتِبُهُ الْحَفِيدُ بَابِنَ رُشْدٍ
 10 مُبَيِّنًا مَا اتَّفَقَ الْمَذَاهِبُ
 11 يَبْنِي عَلَى النَّصِّ الصَّحِيحِ إِنْ وَجَدَ
 12 أَبْدَى خِلَافَ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ
 13 مُحَلِّلاً خِلَافَهُمْ فِي الْفَهْمِ
 14 مُرْجِحًا فَتَوَى الْأِمَامِ مَالِكٍ
 15 فَفَصَّلَ الْفُرُوعَ وَالْأَصُولَا
 16 وَمَوَئِلَ الطُّلَابِ فِي التَّخْصِصِ
 17 يُعَرِّفُ الْمَوْضُوعَ عِنْدَ الْبَدْءِ بِهِ
 18 مُبَيِّنًا عَزْوَ الْحَدِيثِ غَالِبَا
 19 مُتَبَكِّرًا عِلْمَ الْخِلَافِ الْعَالِي
 20 أَحْصَى بِهِ أَحْكَامَ الْإِتِّفَاقِ
 21 وَمُرْشِدًا لِعَلَّةِ الْخِلَافِ
 22 وَمَنْهَجِي سَبِيلِهِ يُرَى أَقْنَى
 23 وَزِدْتُ تَحْقِيقًا لِبَعْضِ الْمُهْمَلِ
 24 أَرْجُو مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ الْوَاهِبِ
 25 وَيَنْفَعُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا
 سَمِئْتُهُ مَنَارَةً لِلْمُبْتَدِي
- مُكَرَّرًا فِي الْحَالِ ثُمَّ الْآتِي
 الْوَاهِبِ الْعِبَادَ كُلَّ مَقْصَدٍ
 وَلَمْ يَكُنْهَا لِلْسُّوَى إِطْلَاقَا
 وَبَعْضُهُمْ بِالْبَحْثِ ثُمَّ الْفَهْمِ
 وَبَعْضُهُمْ أَوْلَاهُ حَمْلَ الْكُلِّ
 مَنْ قَدْ هَدَى لِلْمُنْتَهَى وَالْمُبْتَدِ
 نَثَرَ بَدَايَةَ وَفَقَهَا يَنْشُرُ
 مَا ضَمَّهُ بَدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ
 كَمْ بَثَّ مِنْ عِلْمٍ غَزِيرٍ مُجَدِّ
 عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ وَهُوَ صَائِبُ
 وَإِنْ خَفِيَ مَعْنَاهُ نَحْوَهُ يَرُدُّ
 مُدَيِّلاً بِرَأْيِهِ الْمُنَاسِبِ
 لآيَةٍ أَوْ لِحَدِيثٍ حُكْمِ
 إِذْ يَنْتَقِي لِأَحْسَنِ الْمَسَالِكِ
 وَظَلَّ رَاجِحًا كَذَا مَقْبُولَا
 وَمَرْجِعَ الْحُكْمِ فِي التَّرْبِصِ
 مِنَ الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ فَانْتَبَهَ
 يُلْقَى لِأَخْبَارِ الصَّحِيحِ صَاحِبَا
 دُونَ انْتِقَاصِ الْغَيْرِ بِالْأَقْوَالِ
 مُبَيِّنًا أَسْبَابَ الْإِفْتِرَاقِ
 وَلِلْمَنَاطِ وَالِدَّلِيلِ الشَّافِي
 إِذَا صُطِفِيَتْ مَا لَهُ قَدْ اصْطَفَى
 مِنْ مُحْكَمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ مُجْمَلِ
 إِعْدَادَ نَظْمٍ جَامِعٍ مُنَاسِبِ
 ثُمَّ يُعَيِّنُ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَا
 يَهْدِي إِلَى بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ

المقدمة الأصولية

تُعزَى إِلَى الرَّسُولِ بِالْأَدْلَةِ	26
طُرُقَ تَلْقَى سُنَّةَ الْمُخْتَارِ	27
فَفِيهِ رَأْيٌ لِلْجَمِيعِ قَدْ عُرِفَ	28
كَمَثَلِ حَالِ سَائِرِ الْأُمُورِ	29
وَالظَّاهِرِيَّةِ عِنْدَهُمْ تَوَقَّفَ	30
لَمْ يُعْتَبَرْ بِحُكْمِهِمْ أَسَاسًا	31
فَالشَّارِعُ الْمَعْصُومُ حُكْمًا أَهْمَلَهُ	32
وَالنَّصُّ وَالْإِقْرَارُ فَعْلًا يَنْتَهِي	33
بَعْدَ السَّمَاعِ الْفَهْمُ بِالتَّفْهِيمِ	34
مِنْهَا يُصَاغُ بِاخْتِلَافِ الْعِلْمِ	35
رَابِعَةً بَدَأَ خِلَافَ فِيهَا	36
مِنَ السَّمَاعِ اسْتُخْدِمَتْ لِلْفَهْمِ	37
بِهِ عِبَارَةٌ فَحُكْمُهُ ثَبَتَ	38
فِي الْحُكْمِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْمَفْهُومِ	39
أَتَى بِهِ نَصٌّ لَدَى الْفُهْمِ	40
قَدْ وَضَحَ الْأَحْكَامَ وَالنُّصُوصَ	41
أَوْ عَكْسَ ذَا فَاسْتَعْمَلَ النُّصُوصَ	42
يُقَالُ أَعْلَى ذَاكَ حُكْمًا أَسْمَا	43
قَدْ يَقْتَضِي التَّفْصِيلُ لِلْمَكْتُومِ	44
وَذَاكَ خَلَطَ وَاضِحٌ فِي الْعِلَّةِ	45
تَوْضِيحُهُ أَرَى مِنَ الصُّوَابِ	46
فِي الْحُكْمِ غَيْرَ لَفْظِهِ يَا قَاصِدُ	47
وَبَعْضُهُ ضَمْنًا يَجُوزُ أَكْلُهُ	48
لَيْسَ بِدَاخِلِ عُمُومِ الْحَظَرِ	49
تُسْتَخْلَصُ الْأَحْكَامُ مِنْ ثَلَاثَةِ	
بِاللَّفْظِ ثُمَّ الْفِعْلِ وَالْإِقْرَارِ	
وَأِنَّمَا الْمَسْكُوتُ عَنْهُ إِذْ وَصِفَ	
يُقَاسُ حُكْمُهُ لَدَى الْجُمْهُورِ	
وَذَا الَّذِي بِهِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ	
لَأَنَّهُمْ قَدْ أَبْطَلُوا الْقِيَاسَ	
فَغَيْرُ مَنْطُوقٍ لَهُمْ لَا حُكْمَ لَهُ	
وَقَائِعُ الْأُمُورِ لَيْسَتْ تَنْتَهِي	
وَمَصْدَرُ التَّرْجِيحِ وَالتَّفْسِيرِ	
أَرْبَعَةُ الْأَلْفَاظِ أَصْلُ الْحُكْمِ	
ثَلَاثَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا	
مَصْدَرُ تَرْجِيحٍ وَفَهْمِ الْحُكْمِ	
لَفْظُ الْعُمُومِ حَمْلُهُ إِذَا أَتَتْ	
يَعْنِي الْعُمُومُ مَحْمَلُ الْعُمُومِ	
فَذَاكَ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ	
لَفْظُ الْعُمُومِ يَنْشُدُ الْخُصُوصَ	
وَبِالْعُمُومِ إِنْ تَرَدَّدَ خُصُوصًا	
مُنَبِّهًا عَلَى الَّذِي أَدْنَى بِمَا	
وَالْخُلْفُ فِي الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	
أَتَى بِأَوِّ الْعُظْفِ لِلتَّسْوِيَةِ	
لِلْقَاضِي فِي تَرْتِيبِ هَذَا الْبَابِ	
يُذَرِّكُ مِنْ لَفْظِ الْعُمُومِ وَاحِدُ	
فَلَحْمٍ خَنْزِيرٍ حَرَامٌ كُلُّهُ	
فَذَا الَّذِي يَعِيشُ عَبْرَ الْبَحْرِ	

أَدْنَىٰ وَبِالْمَسَاوِ نَصًّا قَدْ جَلَا	بِذَا نَرَىٰ التَّيْبَةَ بِالْأَعْلَىٰ عَلَىٰ	50
بِالْفَعْلِ وَالتَّخْيِيرِ أَوْ نَهْيِ صَفٍ	وَالْأَمْرِ بِالتَّكْلِيفِ لِلْمُكْلَفِ	51
فَهُوَ الْحَرَامُ فَعَلُهُ جُرْمٌ زَلَلٌ	وَالْأَمْرُ إِنِ اتَىٰ بِكَفٍّ عَنْ عَمَلٍ	52
فَذَلِكَ الْمَكْرُوهُ لِلْأَصْحَابِ	وَإِنْ أَتَىٰ نَهْيًا بِلَا عِقَابِ	53
وَتَرْكُهُ إِلَى الْعِقَابِ جَالِبٌ	وَإِنْ أَتَىٰ بِالْجَزْمِ فَهُوَ وَاجِبٌ	54
فَهُوَ الْمُبَاحُ ذَلِكَ الصَّوَابُ	إِنْ يَنْتَفِي الثُّوَابُ وَالْعِقَابُ	55
كَالْأَخِذِ لِلزَّكَاةِ قَسْطًا يُفْرَدُ	لَفْظُ الْعُمُومِ لِلْخُصُوصِ يَقْصَدُ	56
لَكِنْ لِحِزِّهِ لَفْظُهُ حُكْمًا قَصْدُ	لَفْظُ الْعُمُومِ فِي الْكِتَابِ قَدْ وَرَدُ	57
يُعْفَى مِنَ الزَّكَاةِ فِي الْأَقْوَالِ	فَبَعْضُ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ	58
لِلضَّرْبِ بَاتَ أَمْرُهُ مَفْهُومًا	تَحْرِيمُ أَفٍّ يَقْصَدُ التَّحْرِيمَ	59
فَذَلِكَ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ خَصًّا	وَإِنْ عَلَىٰ مَعْنَىٰ بِلَفْظِ نَصًّا	60
فَمُجْمَلٌ فِي صُورِ الْبَيَانِ	إِنْ ضَمَّ جُمْلَةً مِنَ الْمَعَانِي	61
سَمَوُهُ مَوْقُوفًا وَلَا مَرْغُوبًا	إِنْ لَمْ يُخَصَّصْ جُزْأَهُ الْمُطْلُوبَا	62
حَتَّىٰ يَخْصَّ الْحُكْمُ جُزْأَ الْفَهْمِ	لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ بَيَانِ الْحُكْمِ	63
سَمَوُهُ قِيَاسًا تَسَاوَتْ عَلَيْهِ	إِلْحَاقُ حُكْمٍ بِالَّذِي يُمِثِّلُهُ	64
وَالْمَهْرُ كَالنِّصَابِ حَدُّ الْوَصْفِ	شَارِبُ خَمْرٍ حَدُّ مِثْلِ الْقَذْفِ	65
لِوَاجِبِ نَذْبٍ أَتَىٰ فِي الْحُكْمِ	وَالْفَعْلُ خُلِفَ فِي تَلْقَى الْفَهْمِ	66
فِي النَّذْبِ وَالْوُجُوبِ حُكْمًا فَاعْقِلْ	وَذَلِكَ تَابِعٌ لِفَهْمِ الْمُجْمَلِ	67
بِذَاكَ قَدْ سَمَوُهُ فِي الْأَخْبَارِ	وَبِالْجَوَازِ الْحُكْمُ فِي الْإِقْرَارِ	68
مَنْ التَّلَقَّى وَالْفُهُومَ فَاعْقِلُوا	مُصْطَلَحُ الْأَجْمَاعِ عِلْمٌ يَخْصُلُ	69
مُبَيَّنًا أَنْوَاعَهَا كَمَا تَجِدُ	لِلْقَاضِي حَضْرَهَا بِسُنَّةٍ وَرَدُ	70
فِيهِ اخْتِلَافٌ قَدْ يَرَاهُ الْفَهْمُ	بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْحُكْمُ	71
كَالْقُرْءِ فِي حَيْضٍ وَطَهْرٍ مُبْتَدِ	كَالْحُكْمِ فِي اشْتِرَاكِ لَفْظٍ مُفْرَدِ	72
إِنْ غَيْرَ الْمَعْنَى لَدَى الْأَصْحَابِ	كَذَا اخْتِلَافُ أَوْجِهَةِ الْإِعْرَابِ	73
مُعْطًى لِلْحُكْمِ حِينَمَا ظَهَرَ	بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ انْحَصَرَ	74
وَمَحْمَلُ الْإِسْلَامِ فِي مَسَاقِ	مِثْلُ عُمُومِ اللَّفْظِ فِي الْإِعْتِقَادِ	75
مُحْتَمَلُ الْأَحْكَامِ فِي التَّشْرِيعِ	تَعَارُضُ الْأَلْفَاظِ فِي جَمِيعِ	76

كتاب الصلوة

وَبَاتَّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ الطَّهْرُ	77
مِنْ حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ ذَا الْحَضَرُ	
غُسْلٌ وَضُوءٌ أَوْ تَيْمُمٌ بَدَلٌ	78
بِأَيَّةِ الْوُضُوءِ حُكْمٌ قَدْ حَصَلَ	

الباب الأول:

الوضوء والدليل على وجوبه

وَسُنَّةُ الْمُخْتَارِ فِي الْمَطْلُوبِ	79
كَقَوْلِهِ جَلَّ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى	80
فَذَا خِطَابٌ وَاجِبُ الْمَكْلَفِ	81
مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ خَيْرِ الْبَشَرِ	82
لَمْ يُرَوْ فِي الْإِجْمَاعِ مِنْ خِلَافِ	83
فَذَاكَ إِجْمَاعٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	84
وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْحُكْمِ	85
يُعْفَى صَبِيٌّ ثُمَّ مَجْنُونٌ جَهْلٌ	86
لِقَوْلِ طَهَّ قَدْ عَفَى الْإِلَهُ	87
لَيْسَ يُعَاقَبُوا بِجُرْمِ الْفِعْلِ	88
أَقْلَامُ تَقْيِيدِ الْحِسَابِ تُرْفَعُ	89
وَشَرْطُهَا الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	90
فَلَمْ يُبَيِّنُوا لِقَوْلِهِمْ وَلَا	91
عَلَى طَهَارَةٍ وَذَاكَ كَافِي	
عَلَى طَهَارَةٍ فَعُرُوا لِلْحُكْمِ	
عَقْلٌ لِبَالِغٍ عَلَيْهِ حَتْمٌ	
أَفْعَالُهُ إِذَا صَحَّ كَمَا نُقِلَ	
عَنْ أُمِّتِي ثَلَاثَةٌ مَعْنَاهُ	
إِذَا تَلَبَّسُوا بِفَقْدِ الْعَقْلِ	
إِنْ زَالَ عَقْلٌ دُونَ قَصْدٍ فَاسْمَعُوا	
وَقِلَّةٌ قَالُوا بِغَيْرِ الْأَشْهُرِ	
لِحُجَّةٍ تُعْزَى لَهُمْ فِيمَا خَلَا	

الباب الثاني :

أفعال الوضوء

المسألة الأولى :

من الشروط النية

وَنِيَّةُ شَرْطُ الطَّهَّارَةِ انْتَحَبَ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ صَحِبَ	92
دَلِيلُهُمُ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	وَأَيَّةُ الْأَخْلَاصِ أَمْرٌ يَأْتِي	93
أَحْمَدُ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ قَفَوْا	سَبِيلُهُمْ حُكْمًا كَمَا لَذَا حَكُوا	94
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثَّوْرِيُّ قُلْ	نَفَوْا لَشَرْطِهَا كَمَا لَذَا نُقِلْ	95
مَنَاطُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْوُضُوءِ هَلْ	عِبَادَةٌ يُرَى وَقُرْبَةٌ حَصَلْ	96
أَيُّ غَيْرٍ مَعْقُولٍ وَذَا مَعْنَاهُ	سُمِّيَ بِقُرْبَةٍ وَذَا مَبْنَاهُ	97
أَوْ قُرْبَةٌ مَفْهُومَةٌ فِي الْمَبْنَى	لَمْ يَتَوَطَّهَرِ النَّجْسُ فِي ذَا الْمَعْنَى	98

المسألة الثانية :

غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء

غَسَلَ الْيَدَيْنِ الْفُقَهَاءُ اخْتَلَفُوا	مَنْ قَبْلَ إِدْخَالِ الْإِنَاءِ عَرَفُوا	99
قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةً قَبْلَ الْوُضُوءِ	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِذَا رَضُوا	100
مَنْ شَكَّ قَبْلَ ذَا لَهُ قَدْ اسْتَحَبَّ	وَمَالِكٌ فِي الْحُكْمِ ذَا لَهُ رَغِبَ	101
وَقِيلَ مَنْ مِنْ نَوْمِهِ يُرَى صَحَا	غُسْلُهُمَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ صَحَا	102
وَذَاكَ عَنْ دَاوُدَ حُكْمٌ اشْتَهَرَ	وَصَحْبِهِ لَهُ قَفَوْا كَمَا ظَهَرَ	103
وَحَصَّهُ قَوْمٌ بِنَوْمِ اللَّيْلِ	أَحْمَدُ حُكْمُهُ بِذَا السَّبِيلِ	104
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ وَمَنْ صَحَا غَسَلَ	يَدَا ثَلَاثًا حُكْمُهُ نَصًّا نُقِلَ	105
فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَدْ اشْتَهَرَ	ذَا الْحُكْمُ مَرْفُوعٌ إِلَى خَيْرِ الْبَشَرِ	106
فَالْأَمْرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُجْمَلٌ	وَالْخُلْفُ فِي تَفْصِيلِهِ قَدْ يَحْصُلُ	107

المسألة الثالثة:

من الأركان: المضمضة والاستنشاق

- 108 مَضْمَضَةٌ كَذَاكَ الِاسْتِنْشَاقُ
109 ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ كُلُّ وَاحِدٍ
110 فُسْنَةٌ قَوْلٌ لِمَالِكٍ عَزَوْا
111 وَابْنُ أَبِي لَيْلَى هُمَا فَرَضٌ يَرَى
112 وَقِيلَ الِاسْتِنْشَاقُ حُكْمٌ فَرَضُ
113 أَمَّا أَبُو ثَوْرٍ أَبُو عَبْدِ
114 مَضْمَضَةٌ مِنْ فَعْلِهِ قَدْ نُقِلَتْ
115 فَحُكْمُهَا مِنْ فَعْلٍ طَهُ قَدْ نُقِلَ
116 دَلِيلُهُ لِلْأَنْفِ إِذْ يُطَهَّرُ
- رَوَوْا خِلَافاً فِيهِمَا يُسَاقُ
رَجَحَ وَاحِدًا مَعَ الْمَسَانِدِ
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَّوْا
وَمَعَهُ أَهْلُ الظَّاهِرِيِّ حُكْمٌ سَرَى
وَسُنَّةٌ لِمَضْمَضِهِ إِذْ يَقْضُوا
قَالُوا بِهَذَا الرَّأْيِ حُكْمًا ثَبَتَ
وَحُكْمُ الِاسْتِنْشَاقِ مِنْهُمَا ثَبَتَ
بِالْفِعْلِ دُونَ الْقَوْلِ حُكْمًا قَدْ قُبِلَ
يَسْتَنْشِقُنَ لِلْمَاءِ ثُمَّ يَنْشُرُ

المسألة الرابعة:

غسل الوجه وتحديده

- 117 غُسْلُ بَيَاضِ الْوَجْهِ أَمْرٌ مُجْمَعٌ
118 لَفْظٌ عُمُومُ الْوَجْهِ بِالْكِتَابِ
119 وَاخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةٍ
120 حَسَابُهُ فِي الْوَجْهِ أَمْرٌ يَظْهَرُ
121 بَيَاضُ ذَاكَ الْقَدْرِ قِيلَ مَالِكُ
122 وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ عَكْسًا رَأَوْا
123 وَسَدَّلُ خِيَةِ مَالِكٍ وَجِبَ
124 أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَا
125 وَالشَّافِعِيُّ مَثَلُهُ فِي الْحُكْمِ
126 فَالْوَجْهُ حَيِّزٌ وَلَكِنْ مُخْتَلَفٌ
127 خَفَاءُ قَدْرُ الْوَجْهِ عِلَّةٌ جَرَى
- عَلَيْهِ خُلْفُهُمْ بِحَدِّ يَقَعُ
وَعُسْلُهُ أَتَى بِلاَ اِزْتِيَابِ
بَيْنَ الْعِذَارِ ثُمَّ أُذُنٌ ثَبَّتَ
بَيْنَ ثَلَاثَةٍ خِلَافٌ يُذَكَّرُ
مَا عَدَّهُ وَجْهًا فَعِيَ يَا سَالِكَ
أَنَّهُمَا وَجْهٌ كَمَا لَذَا حَكَّوْا
إِمْرَارُ مَاءٍ عَبْرَهُ كَمَا طُلِبَ
فَمَا رَأَهُ لَازِمًا مَطْلُوبَا
مُخَالَفًا لِمَالِكٍ فِي الْفَهْمِ
فِي حَدِّهِ كَمَا الْجَمِيعُ قَدْ عَرَفَ
لِلْبَعْضِ لَمْ يَشْمَلُهُمَا كَمَا يُرَى

- 128 وَذَا مَنَاطٍ لِلْخِلَافِ ظَاهِرُ
129 وَثَالِثٌ تَخْلِيلُ لَحْيَةٍ وَذَا
130 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الشَّافِعِي
131 وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكٍ نَحَا
132 وَذَا عِزِّي إِلَى ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ
133 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ

المسألة الخامسة:

من التحديد غسل اليدين

- 134 لِلْعُلَمَاءِ غَسْلُ رَا حَتَيْنِ
135 وَاخْتَلَفُوا فِي جَعْلِ مَرْفِقٍ دَخَلَ
136 يُدْخِلُهُمَا مَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ
137 فَفِي اشْتِرَاكِ جَاءَ فِي حَرْفِ «إِلَى»
138 غَسْلُ النَّبِيِّ لِلَّذِينَ فِعْلًا جَمَعَا

المسألة السادسة:

اختلافهم في القدر المجزئ من مسح الرأس

- 139 وَمَسْحُ رَأْسٍ بِاخْتِلَافٍ قَدْ وَرَدَ
140 وَخُلْفُهُمْ فِي نَوْعِهِ وَقَدْرِهِ
141 فَمَالِكٌ لِمَسْحِهِ بِكُلِّهِ
142 لِصَحْبِ مَالِكٍ كَذَا النُّعْمَانُ
143 وَحَدُّهُ الْأَذْنَى يَكُونُ الرُّبْعُ
144 قِيلَ ثَلَاثَةٌ فَلَا يَقِلُّ
145 وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ تَحْدِيدَ الْعَدَدِ
146 وَخُلْفُهُمْ فِي الْبَاءِ لِلزِّيَادَةِ
147 وَرَاجِحٌ أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ مَسَحَ

المسألة السابعة:

عدد مرات إسباغ الماء

لِلْجِسْمِ إِسْبَاغٌ لِمَاءٍ مُتَّفَقٌ	148
فَوَاجِبٌ لِمَرَّةٍ بِمَرَّةٍ	149
فَعَلُ الرُّسُولِ لِلثَّلَاثِ قَدْ وَرَدَ	150
لَكِنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	151
فَمَالِكَ لَمْ يَقْبَلِ الزِّيَادَةَ	152
وَالشَّافِعِيُّ يَرَاهُ وَاجِبًا رَوَى	153
وَجُمْلَةُ الْأَعْضَاءِ حُكْمًا يَشْمَلُ	154
مِنْهُ خِلَافٌ مُسْلِمٌ وَالْبُخَارِ	155
تَجْدِيدُ مَسْحِ الرَّأْسِ جُلُّهُمْ وَجِبٌ	156
وَلَا بِنَ مَا جَشُونُ إِنْ مَاءٌ نَفَذَ	157
عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ هَذَا الْخَبَرُ	158
وَالْبَدْءُ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ اسْتَحَبَّ	159
دَلِيلُهُمْ حَدِيثٌ بِنْتُ مِعْوَدٍ	160
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا حُكْمٌ سَبَقَ	
وَالشَّفْعُ أَوْ تَخْلِيْشُهُ أَقْرَهُ	
وَفِي الْبُخَارِيِّ نَصُّهَا حُكْمًا تَجَدُّ	
فِي وَاحِدَةٍ أَوْ بِثَلَاثٍ يُوصَفُ	
فِي خَيْرٍ لِسَوَاحِدٍ كَالْعَادَةِ	
لَهُ عُمُومُ الْجِسْمِ إِجْمَالًا حَوَى	
رَوَوْهُ عَنْ عُثْمَانَ دَهْرًا فَاغْلُظُوا	
وَتَرْكُهُ مَوَاقِفُ الْأَبْرَارِ	
قِيَاسُهُ بِالْجِسْمِ أَمْرٌ يَنْتَخِبُ	
بَلٌّ بِبَلٍّ لِحْيَةٍ وَذَا وَرَدَ	
وَابْنُ حَبِيبٍ مَثَلُهُمْ لَمَّا نَظَرُ	
وَالْبَعْضُ مِنْ قَفَاهُ أَمْرًا انْتَخِبَ	
وَضَعْفُهُ عَلَيْهِ جُلُّهُمْ خُذَ	

المسألة الثامنة:

المسح على العمامة

وَجَازَ مَسْحُهُ عَلَى الْعِمَامَةِ	161
كَذَا أَبُو ثَوْرٍ أَجَازَ ذَلِكَ	162
وَمَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ مُنِعَ	163
خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ مَا فِي الْأَثَرِ	164
ذَاكَ حَدِيثٌ لِلْمُغِيرَةِ اشْتَهَرَ	165
لَمْ يَشْتَهَرْ أَوْ خَالَفَ الْمَشْهُورَا	166
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ وَمَنْ قَفَى	167
وَتَابَتْ مَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ	168
فَلَا يَجُوزُ جَمْعُ أَصْلٍ وَالْبَدَلُ	169
فَأَحْمَدُ كَقَاسِمٍ أَذَامَهُ	
حَيْثُ يُرَى نَفْسَ الطَّرِيقِ سَالِكَا	
وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِمْ كَمَا سُمِعَ	
مَسْحُ لَغَرَةٍ عِمَامَةٍ ذَكَرَ	
بِأَنَّهُ مَعْلُولٌ نَصٌّ فِي الْخَيْرِ	
بَطْنِيَّةٌ لِمَالِكٍ مَحْظُورَا	
سَبِيلُهُمْ مِنَ الْهُدَاةِ الشَّرْفَا	
مِنْ دُونِ غَرَّةٍ لِدَاكَ ثَبَّتَ	
بِالْفِعْلِ فِي آنٍ كَمَا لِدَا نَقَلَ	

المسألة التاسعة:

من الأركان مسح الأذنين

170	وَالْمَسْحُ لِلْأُذُنَيْنِ هَلْ فَرَضَ أَتَى	أَمْ سُنَّةُ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ ثَبَتَا
171	بَعْضُ رَأَاهُ فِي فَرِيضَةِ حُسْبٍ	مُجَدِّدًا مَاءً لَهُ كَمَا نُسِبَ
172	لِصَحْبٍ مَالِكٍ رَأَوْهُ فَرَضَا	فَالْأُذُنُ مِنْ رَأْسٍ عَلَيْهِ حَصَا
173	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ وَاجِبَا	لِمَسْحِ رَأْسٍ عَدَّهُ مُصَاحِبَا
174	مَنْ دُونَ تَجْدِيدِ الْمَاءِ إِنْ مَسَحَ	وَعَكْسُهُ لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ وَضَحَ
175	فَالْأُذُنُ مَسْحُهَا لَدَيْهِ سُنَّةٌ	تَجْدِيدُ مَاءِ الْمَسْحِ عُدَّ جُنَّةٌ
176	وَمَالِكٌ أَصْحَابُهُ بَعْضُ ذَهَبَ	لِجَعْلِ حُكْمَهَا كَمَضْمُضَةٍ تُصَبُّ
177	وَالْخَلْفُ شَاعَ فِي حِسَابِ الْأُذُنِ	فِي الْوَجْهِ أَوْ فِي رَأْسِهِ فَلْتَعْتَنِ
178	إِنْ كَانَ مَسْحُهَا مُبَيَّنًا لِمَا	نَرَاهُ فِي الْكِتَابِ نَصًّا مُبْنِيًّا
179	فَذَاكَ تَبَيَّنَ لِمُجْمَلٍ وَرَدَ	وَمَسْحُهَا تَفْصِيلُهُ فَرَضٌ قَصِدَ
180	إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الرَّأْسِ فَهُوَ زَائِدٌ	وَمَسْحُهَا لِلنَّدْبِ حُكْمٌ عَائِدٌ
181	وَمَنْ رَأَى فِي الْوَجْهِ غُسْلَهَا غَلَطَ	كَذَاكَ تَبْعِيضُ لَهَا حُكْمٌ شَطَطَ
182	وَالشَّافِعِيُّ يُرْجِّحُ التَّكْرَارَا	لِرَأْسِهِ وَأُذُنِهِ مِرَارَا

المسألة العاشرة:

من الصفات «غسل الرجلين»

183	وَطَهْرُ أَرْجُلَيْهِ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ	لَكِنْ كُنْهَ الطُّهْرِ فِيهِ مُفْتَرَقٌ
184	فَلِنَصْبِ أَرْجُلَيْهِ يَعْطِفُهُ عَلَى	مَغْسُولٍ وَجْهَ حُكْمِهِ فَرَضٌ جَلَا
185	وَمَنْ يَعْطِفُهُ عَلَى الْمَمْسُوحِ	فَالْمَسْحُ حُكْمٌ لَيْسَ بِالْمَرْجُوحِ
186	وَمَنْ إِحْدَاهُمَا لَهَا يَرَى صَحْبَ	تَرْجِيحِ ظَاهِرِ لَهَا قَدْ انْتَخَبَ
187	مَنْ لِلْقِرَاءَتَيْنِ سَوَى فِي الْعَمَلِ	مُكَلِّفَ خِيَارُهُ فِيمَا فَعَلَ
188	دَاوُدُ هَذَا الْحُكْمَ ثَبَتَهُ الطَّبْرِيُّ	كِلَاهُمَا بِهِ قَضَى فَاذْتَبَرِ
189	فَالْخَفْضُ لِلْجَمْهُورِ رَأْيٌ يَطْهَرُ	وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَوْلٌ يُذَكِّرُ
190	فَالْمَسْحُ عِنْدَهُمْ يُرَى عَطْفًا عَلَى	لَفْظِ الْكَلَامِ دُونَ مَعْنَى يُجْتَلَى
191	وَمَنْ قَرَأَ لِنَصْبٍ يَعْتَمِدُ	فَالْغُسْلُ حُكْمٌ وَاجِبٌ لَهُ تَجِدُ

- 192 فَأَلْطَفُ عَطْفُ مَوْضِعٍ عِنْدَ الْعَرَبِ
193 فِي أَهْلِ أَغْقَابٍ وَعَيْدٍ قَدْ وَرَدَ
194 وَالْغُسْلُ عَنِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَطْرَدَ
195 وَالْمَسْحُ مِثْلُ ذَٰلِهِمْ أَيْضًا سَمِعَ
196 فَالْغُسْلُ لِلرَّجُلَيْنِ حُكْمًا أَنْسَبَ
197 مَصَالِحُ مَعْقُولَةٍ فِي الشَّرْعِ
198 وَعِنْدَهُ الْمُخْسُوسُ ذَاكَ الْمَصْلَحَةَ
199 كَذَٰلِكَ فِي الْكُفَّيْنِ خُلْفُهُمْ وَقَعَ
200 أَصْلُ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى حَرْفٍ «إِلَى»
- لَسْنَا حَدِيدًا³ شَاهِدٌ لِّذَا انْتُخِبَ
تَخْصِيصُهُ عُضْوًا بِذَا حُكْمٍ وَجَدَ
وَالتَّابِعِينَ مِثْلَهُمْ قَوْلًا تَجَدَّ
أَسَاسُهُ الْمَعْنَى وَذَا حُكْمٍ وَضَعُ
وَالْمَسْحُ فِي الْمَعْنَى لِرَأْسٍ أَضْرَبُ
تَكُونُ أَسْبَابُ الْقُرْبَةِ فَعِي
عِبَادَةُ زَكَاةٍ نَفْسٍ شَرَحَتْ
فَهَلْ لِمَسْحٍ أَوْ إِلَى غُسْلٍ تَبَعَ
فِيهِ اشْتِرَاكُ الْكُفِّ أَوْ يَدٍ جَلَا

المسألة الحادية عشرة:

ترتيب أفعال الوضوء

- 201 تَرْتِيبُ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ مُخْتَلِفٌ
202 لِلشُّورُئِنَّةِ كَذَا مُحَمَّدٌ
203 وَالْفَرُضُ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ
204 تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَفْرُوضِ
205 تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَسْنُونِ
206 لِمَالِكٍ وَمَنْ لَهُ عِلْمًا سَمِعَ
207 خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ شَيْئَانِ
208 فَبُضْرَةٌ لَا يَفْتَضِي تَرْتِيبًا
209 لَا تَقْتَضِي جَمْعًا يَرَى وَلَا نَسَقَ
- عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ كَمَا لَذَا وَصِفُ
وَصَحَبَ مَالِكٍ بِذَاكَ الْمَقْصَدِ
أَبُو عُبَيْدَةَ لَهُمْ ذَا فَا سَنَدُوا
فَوَاجِبٌ لِلْبَعْضِ بِالتَّخْصِيصِ
فَمُسْتَحَبٌّ جَاءَ فِي الْفُنُونِ
قَدْ قَرَّرُوا لِذَاكَ حُكْمًا لَا تَدَعُ
تَرْتِيبُ عَطْفِ الْوَاوِ لِلْمَعَانِي
وَكُوفَةٌ عَكْسٌ فَلَنْ تَخِيَبَا
وَعَيْرٌ وَاجِبٌ لِمَنْ مِنْهُمْ نَطَقَ

3 - قال عتبة الأسدي:

معاوي إننا بشر فاسجح ... فلنسنا بالجيال ولا الحديد

هذا شاهد على جواز العطف على المعنى مع إمكانية تجاوز العطف على اللفظ الأقرب، من شرح الرضى على الكافية ج 2، ص 191.
ونسبها كتاب لسان العرب لنفس الشاعر «عتبة»، لكن أورد أنه أتى في قصيدة مخفوضة الروي وبعده:

«أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَانِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ»

فإن صح أن هذا البيت من هذه القصيدة لم يبق محل للعطف على المعنى في هذه الحالة لكن بعض ما قال في شرح الكافية عن سيبويه،
ما ورد في الآية الكريمة: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» الآية 82 من سورة البقرة.

قال الطبري: ثم عطف بالوالدين على موضعها كما قال الشاعر: «معاوي... إلى آخر البيت».

- 210 لَأَهْلُ كُوفَةٍ وَذَاكَ حُكْمُ
لِنَفِي وَاجِبٍ يَسُوقُ الْفَهْمُ
211 وَمَنْ عَلَى تَرْتِيهَا حُكْمًا حَمَلُ
عَلَى الْوُجُوبِ حَمْلُهُ لَهَا نَقْلُ
212 وَالنَّدْبُ فِي التَّرْتِيبِ قَوْلٌ ثَانِي
مُشَارِكٌ لِلْفَرَضِ فِي الْمَعَانِي

المسألة الثانية عشرة:

في شروط الموالاة في الوضوء

- 213 تَرْتِيبُهُ فِي نَصِّ فِعْلٍ أَمْرٍ
كُلُّ الْوُضُوءِ فِي الصَّلَاةِ جَبْرٌ
214 مَنْ دُونَ نَسْيَانٍ وَعُذْرٍ قَاهِرٍ
إِنْ زَالَ زَالَ حُكْمُهُ لِلْقَادِرِ
215 أَبُو حَيْفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ
مَا اشْتَرَطَا تَرْتِيبَهُ حُكْمًا فَعِي
216 وَخَلَفُهُمْ لِلْوَاوِ أَيْضًا يَنْسَبُ
بِالْعُطْفِ لِلتَّرَاخِي حِينَ يُصْحَبُ
217 كَذَلِكَ لِلْأَشْيَاءِ فِي تِلَاخِقٍ
فَعُطْفٌ وَارٍ وَارِدٌ فِي نَسَقٍ
218 خِلَافُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
بِالْفِعْلِ فِي فَرَضٍ وَنَدْبٍ ثَبَّتَ
219 أَسْبَابُ خُلْفٍ حَوْلَ فِعْلِ النَّبِيِّ
فَرَضٌ يُرَى أَمْ سُنَّةٌ فَلْتَجَبِّي
220 مَنْ قَالَ فَعَلَ لِلرُّسُولِ يَلْزَمُ
فَرَضًا يَرَاهُ فِعْلُهُ يُحْتَمُّ
221 مَنْ قَالَ سُنَّةٌ وَدُونَ الْفَرَضِ
تَرْتِيبُهُ لَدَيْهِ سُنَّةٌ رُضِي
222 وَمَنْ نَفَى الْوُجُوبَ لِلتَّرْتِيبِ
لَدَيْهِ آثَارٌ عَنِ الْحَبِيبِ
223 تَطْهِيرُ قَاسِمٍ لِرَجُلٍ أُخْرَى
وَفِي الْبُخَارِيِّ حُكْمُهَا نَصًّا تَرَى
224 تَسْمِيَةَ الْفَرَضِ لَهَا بَعْضُ حَمَلُ
مَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ لَا وَضُوءٌ قُلْ

حكم المسح على الخفين

المسألة الأولى:

جواز المسح على الخفين

- 225 ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ مَسْحُ الْخُفِّ
فِيهِ أَتَتْ حُكْمًا لَهَا لَا تُخْفِي
226 جَوَازُهُ فِي سَفَرٍ دُونَ الْحَضَرِ
كَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ جُمْهُورٌ أَقَرُّ
227 مَنَعُ الْجَوَازِ فِيهِ رَأْيُ الْبَعْضِ
وَذَاكَ تَشْدِيدٌ وَغَيْرُ مَرْضِي

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لِلصَّحَابَةِ	228	مَنْسُوبَةٌ وَمَالِكٌ فَتَبَّتْ
بَيْنَ الْحَدِيثِ ثُمَّ نَصَّ الْمَائِدَةَ	229	تَعَارَضَ فِي الْمَسْحِ تِلْكَ الْقَاعِدَةُ
قَالَ جَرِيرٌ مَسَحَ خُفٌّ قَدْ وَضَحَ	230	عَنِ النَّبِيِّ وَالْمَسْحُ حُكْمُهُ اتَّضَحَ
فَإِذَا ابْنُ عَبَّاسٍ لِمَسْحِ رَجَحَا	231	فَتَسَوَاهُ بِالْعُمُومِ قَوْلًا وَضَحَا
وَمَنْ يُعَارِضُ مَسَحَهَا قَالَ وَقَعَ	232	قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ ثُمَّ ارْتَفَعَ
قَالَ جَرِيرٌ نَافِيًا إِسْلَامِي	233	بَعْدَ نُزُولِهَا عَلَى الْأَنْامِ
بَعْضُ رَأَى فِي مَسْحِهِ لِلرَّجُلِ	234	فِي الْخُفِّ دُونَهُ يَرَى لِلْغُسْلِ
بِذَا نَفَى تَعَارَضَ الْأَحْكَامُ	235	بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ السَّامِ
وَمَنْ عَلَى الْأَسْفَارِ مَسَحَهُ حَصَرَ	236	أَصْلُ الْحَدِيثِ مَسَحَهُ عِنْدَ السَّفَرِ
فَالْمَسْحُ رُخْصَةٌ وَلِلتَّخْفِيفِ	237	أَتَى بِذَاكَ الْحُكْمُ لِلتَّعْرِيفِ
إِنْ صَحَّ ذَا فَالْمَسْحُ حُكْمٌ قَدْ أَقْرَ	238	فِي سَفَرٍ حَصَرَ عَلَيْهِ فَاعْتَبِرْ

المسألة الثانية:

كيفية وتحديد محل المسح على الخفين

وَوَضَّعَ رَجُلٌ مَسَحَهُ حُكْمٌ تَبَّتْ	239	يَرَوِي عَلِيٌّ حَدِيثَهُ كَمَا رَوَتْ
وَجُوبُهُ كُتِبَ الصَّحَابُ وَاشْتَهَرَ	240	لِمَالِكٍ وَمَنْ قَفَا ذَاكَ الْأَثَرُ
أَسْفَلَ خُفِّ مَالِكٍ قَدْ اسْتَحَبَّ	241	وَالشَّافِعِيُّ مَسَحًا عَلَيْهِ قَدْ رَغِبَ
أَمَّا ابْنُ نَافِعٍ رَأَى مَسَحًا عَلَى	242	ظَهْرٍ وَبَطْنٍ حُكْمُهُ بِذَا جَلَا
وَوَضَّعَهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَجَبَ	243	مَسْحٌ عَلَيْهِ لَا سِوَاهُ يُسْتَحَبُّ
دَاوُدُ سُفْيَانٌ لِهَذَا الْقَوْلِ	244	قَدْ أَيَّدَا حُكْمًا بِلَا تَعْلِيلِ
عَنِ الْجَمِيعِ شَذَّ قَوْلُ أَشْهَبَ	245	فَمَسَحَ بِبَاطِنٍ لَدَيْهِ يَجْتَبِي
فَمَنْ حَدِيثًا لِلْمُغْيِرَةِ اتَّبَعَ	246	فَالْغُسْلُ بِالْقِيَاسِ عِنْدَهُ اجْتَمَعَ
وَمَنْ عَلِيٌّ حَدِيثُهُ قَدْ قَدَّمَ	247	قَدْ رَجَّحَ الْأَثَارَ حُكْمًا عُلِمَا
مُغْيِرَةً رَأَى الرُّسُولَ قَدْ مَسَحَ	248	لِظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ قَوْلٌ وَضَحَ
أَمَّا عَلِيٌّ قَالَ بِبَاطِنٍ أَحَقُّ	249	بِالْمَسْحِ لَكِنْ فَعَلَ طَهُ قَدْ سَبَقَ
فَالظَّهْرُ وَاجِبٌ وَبَطْنٌ مُسْتَحَبُّ	250	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ صَحَبَ
وَالْأَصْلُ فِي الْخِلَافِ تَفْسِيرُ الْأَثَرِ	251	وَمَا عَلَيْهِ فِعْلُهُ قَدْ اسْتَقَرَّ

المسألة الثالثة:

في المسح على الجوربين

وَمَالِكَ مَسْحِ الْجَوَارِبِ اِمْتَنَعَ	252
لَدَيْهِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ لَهُ تَبَعَ	
مِثْلُهُمَا النُّعْمَانُ فِي ذَا الْمَنَعَ	253
وَالصَّاحِبَانِ خَالِفًا لِلْجَمْعِ	
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ فَهَلْ صَحَّ الْأَثَرُ	254
بِمَسْحِ نَعْلِ أَوْ جَوَارِبِ ظَهَرَ	
وَهَلْ عَلَى خَفٍّ يُقَاسُ الْجَوْرِبُ	255
أَمْ أَنَّ ذَاكَ الْحَمْلَ لَيْسَ يُرْغَبُ	
مَنْ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ هَذَا الْخَبَرُ	256
رَأَى الْقِيَاسَ مَنَعَهُ حُكْمُ ظَهَرَ	
وَمَنَحَهُ لِحُورِبٍ مُجَلَّدٍ	257
أَجَازَ مَالِكَ بِذَاكَ فَاقْتَدِ	

المسألة الرابعة:

في صفة الخفِّ

وَالْمَسْحُ فَوْقَ الْخَفِّ فِيهِ اتَّفَقُوا	258
وَمَا بِهِ خَرَقَ عَلَيْهِ افْتَرَقُوا	
فَمَالِكَ لَا يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	259
وَبَعْضُهُمْ يُجَوِّزُ الْكَبِيرَا	
أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثُ أَصْبُعٍ	260
يَجَوِّزُ خَرَقَهُ بِهَا لَذَا فَعِي	
تَفَاحُشٌ لِلثُّورِ لَا يَضُرُّ	261
مَادَامَ خَفٌّ إِسْمُهُ يُقَرُّ	
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	262
كَذَلِكَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا	
إِنْ كَانَ فِي مُقَدَّمٍ وَيُظْهَرُ	263
لِمَحَا لَأَقْدَامٍ وَهَذَا الْخَبَرُ	
بَيْنَ مَشَقَّةٍ وَسِتْرِ الْقَدَمَيْنِ	264
بَدَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْمَذْهَبَيْنِ	
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبِهِمْ	265
تَضَارَبَتْ فِي حُكْمِهِمْ أَقْوَالُهُمْ	

المسألة الخامسة:

في مدة المسح على الخفين

بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَسْحِ يَوْمٍ	266
لِلْفُظِّ مَسْحِ دُونَ تَخْصِيصِ يَوْمٍ	
مَا اتَّفَقُوا فِي كُنْهِ مَسْحِ الْخَفِّ	267
كُلُّ دَلِيلِهِ أَتَى بِوَصْفٍ	
فَمَالِكَ فَكُلُّ مَسْحٍ يَكْفِي	268
مَا لَمْ يَجِبْ غُسْلٌ وَرَجُلًا يُخْفِي	
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ رَأَوْا	269
تَوْقِيَّتَهُ وَمَنْ لِحُكْمِهِمْ قَفُّوا	
مَدَارُ خُلْفِهِمْ عَلَى ثَلَاثَةِ	270
رَوَوْا حَدِيثَهَا عَنِ الصَّحَابَةِ	

271	مَسَافِرٌ عَلَيَّ قَالَ يَبْقَى	مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ عَلَيْهِ شَقًّا
272	مَنْ فَهَمَ مَتْنٍ قَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ	وَعَنْ عَلَيَّ يَقْتَفِيهِ الْمُسْلِمُ
273	ثُمَّ أَبِي فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَى	ثَلَاثَ أَيَّامٍ وَسَبْعًا ذَا سَوَى
274	حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَالٍ حَصْرُ	مَسْحًا بَلِيلَاتٍ ثَلَاثَ فِي سَفَرُ
275	قَوْلُ عَلَيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِ السَّنَدِ	كَذَاكَ صَفْوَانٌ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
276	فَالْوَقْتُ لَيْسَ نَاقِضًا لِلطُّهْرِ	كَمَا عَلَيْهِ حُكْمٌ جُلٌّ يَجْرَى
277	نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ أَحْدَاثُ تُرَى	وَالْفَسْخُ لَيْسَ نَاقِضًا لِمَا جَرَى

المسألة السادسة:

في شروط المسح على الخفين

278	وَالْمَسْحُ لِلْخَفَيْنِ شَرْطُهُ ثَبْتُ	عَلَى ثَلَاثَةِ لِكُلِّهِمْ أَتَتْ
279	رَوَايَةٌ مَوْثُوقَةٌ فِي السَّنَدِ	أَخَذَ لَهَا يُنْجِي بِلَا تَرَدُّدِ
280	إِدْخَالُ رَجُلٍ بَعْدَ طُهُرٍ أَصْغَرِ	مُغَيِّرَةٌ حَدِيثُهُ فَاعْتَبِرْ
281	يُرْوَى حَدِيثُ نَزْعِ رَجُلٍ مُشْتَهَرُ	يَرْفَعُهُ لِلْمُجْتَبَى خَيْرُ الْبَشَرِ
282	بِنَزْعِ رَجُلٍ لِلرَّسُولِ بَاهِرَةٌ	فَقَالَ أَدْخَلْتُ بِخُفِّ طَاهِرَةٍ
283	وَعُغِلَهَا قَبْلَ الْوُضُوءِ يُكْتَبُ	فَالْمَسْحُ لِلنُّعْمَانِ لَيْسَ يُطَلَّبُ
284	تَرْتِيبُ أَعْضَاءِ أَبُو حَنِيفَةَ	لَيْسَ يَرَاهُ وَاجِبًا فَثَبَّتْ
285	فَكُلُّ غُضُوْعٍ عِنْدَهُ إِذَا يُغْسَلُ	حُكْمًا كَفَى مِنْ مَسْحِ خُفٍّ يُثْقَلُ
286	وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ تَرْتِيبُ	أَعْضَاءِ جِسْمٍ فِي الْوُضُوءِ مُصِيبُ
287	لَدَيْهِمَا حُكْمٌ وَذَاكَ الرَّاجِحُ	لِمَالِكٍ فِي الطُّهْرِ شَرْطٌ وَاضِحُ
288	لَا تَطْهُرُ الْأَعْضَاءُ إِلَّا إِنْ ثَبَّتْ	طُهُرٌ لِأَوَّلٍ بِأَوَّلِ رَوَتْ
289	جَمَاعَةٌ وَمَالِكٌ هَذَا الْخَبَرُ	فَلُبِسُ خُفٍّ بَعْدَ غُسْلٍ مُغْتَفَرُ
290	وَبَعْدَهُ مَسْحُ الْوُضُوءِ لَا يَقْبَلُ	حُكْمًا فَلَا يُجْزِي وَعَنْهُ يُعْدَلُ
291	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ رَأَوْا	جَوَازَهُ وَمَنْ لَهُمْ عِلْمًا قَفَوْا

المسألة السابعة:

فيما ينقض المسح على الخفين

وَالنَّقْضُ لِلْوُضُوءِ فِيهِ أَجْمَعُوا	292
وَحَلْعُ خُفٍّ فِيهِ فَقْهًا اخْتَلَفَ	293
ثُمَّ يُصَلِّي لَا الْوُضُوءَ يُطْلَبُ	294
فَغُسْلُهُ رَجُلًا وَصَلَّى قَدْ قُبِلَ	295
وَقَالَ قَوْمٌ طَهْرُهُ بَاقٍ إِلَيَّ	296
فَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَدَاوُدُ عُرِفَ	297
لِلْخُلْفِ أَسْبَابٌ لَدَيْهِمْ فِي الْعَمَلِ	298
مَنْ قَالَ مَسَحَ الْخُفَّ أَضَلَّ يُعْتَبَرُ	299
وَمَنْ يَقُلْ فَالْمَسْحُ تَغْوِيضٌ ثَبَتَ	300
فَالْقَوْلُ بِإِحْتِمَالِ نَقْضِ الطُّهْرِ	301
بِنَقْضِهِ بِمَا الْوُضُوءُ يُنْزَعُ	
فَالْغُسْلُ بَعْدَهُ لِمَالِكَ عُرِفَ	
مَنْهُ إِلَى نَقْضِ جَدِيدٍ يُحْسَبُ	
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ كَمَا نُقِلَ	
حُدُوثٌ نَاقِضٌ جَدِيدٌ حَصَلَا	
ذَا الْقَوْلُ عَنْهُمَا كَمَا لَذَا وَصِفَ	
هَلْ مَسَحَ خُفٌّ عُدَّ أَضَلًّا أَمْ بَدَلُ	
فَاخْلَعُ لَا يُزِيلُ طَهْرًا إِنْ صَدَرَ	
عَنْ غُسْلِ رَجُلٍ وَسَطَ خُفٍّ غُبِثَ	
يُنْعَى عِنْدَ بَعْضِهِمْ مِنْ عُدْرِ	

الباب الثالث:

في المياه

فَأَصْلُهَا فِي آيَةِ الطَّهَارَةِ	302
إِنْزَالُهُ مَاءٌ يُطَهِّرُ الْبَشَرَ	303
وَالْجَمْعُ أَنَّ كُلَّ مَاءٍ طَاهِرٍ	304
وَالْبَعْضُ رَدُّ طَهْرِ مَاءِ الْبَحْرِ	305
فَطَهْرُ مَاءِ الْبَحْرِ نَصٌّ قَدْ صَدَرَ	306
مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ إِنْ لَازَمَهُ	307
وَكُلُّ مَا غَيَّرَ طَعْمَ الْمَاءِ	308
فَهُوَ مُزِيلٌ عَنْهُ حُكْمُ الطُّهْرِ	309
مُسْتَبَحَرُ الْمَاءِ فَلَا تَضُرُّهُ	310
مَا لَمْ تُغَيِّرْ وَاحِدَ الْأَوْصَافِ	311
إِذْ جَاءَ نَصٌّ ثَابِتٌ لِلْأُمَّةِ	
فِيهِ الْإِلَهُ نَصٌّ حُكْمُهَا أَقْرَ	
مُطَهَّرٍ لَغَيْرِهِ فِي الظَّاهِرِ	
وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَ أَهْلِ الْأَمْرِ	
بِهِ حَدِيثٌ فِي مَسَانِدِ الْأَثَرِ	
فَلَنْ يُزِيلَ الطُّهْرَ أَوْ تَطْهِيرَهُ	
أَوْ رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ لِلرَّاءِ	
وَمَانِعٌ تَطْهِيرًا لِلْأَجْرِ	
لِحَاسَةٍ وَقْتًا حَوَاهَا قَعْرُهُ	
رِيحٍ وَلَوْنٍ ثُمَّ طَعْمٍ صَافٍ	

المسألة الأولى:

في اختلافهم على الماء المتنجس

لِلْمَاءِ فَالْخِلَافُ فِيهِ يُلْفَى	وَكُلُّ نُجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ وَضْفًا	312
مَنْهُمْ لَهُ قَوْلٌ بِذَا يَا سَالِكَ	فَقَالَ قَوْمٌ طَاهِرٌ وَمَالِكُ	313
بِالْقَوْلِ فِي ذَا الرَّأْيِ دُونَ الْفَهْمِ	وَالظَّاهِرِي مُوَافِقٌ لِلْحُكْمِ	314
أَبُو حَنِيفَةَ وَذَاكَ حَقَّقًا	بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَرَقًا	315
حِرَاكُهُ لِمَانِبٍ وَقَفِرَ	فَالْمَاءُ إِنْ حَرَّكَتَهُ لَمْ يَسِرْ	316
إِنْ لَمْ يُجَاوِزْ حَدَّهُ ذَا الْقَدْرَا	فَذَاكَ حَدُّ مَا يَصُونُ الطُّهْرَا	317
رَطُلٌ لِأَصْلِهِ كَفَى مَا إِنْ فَسَدَ	وَالشَّافِعِي لِخُمْسِ مَائَةٍ يَحْدُ	318
لِلغُسْلِ حُكْمٌ ثَابِتٌ لَهُ فَعُوا	قَلِيلُ مَاءٍ فِيهِ بَوْلٌ يُمْنَعُ	319
فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي	وَذَا لَهُ قَوْلٌ رَوَوْهُ ثَانِ	320
أَدْلَةٌ بَعْضُ لِبَعْضٍ نَاقِضُ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ أَتَى تَعَارِضُ	321
أَمْرٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْفَضْلِ ¹	فَمَنْ صَحَّاحًا مِنْ نَوْمِهِ فَالْغُسْلُ	322
إِذَا قَلِيلُ النُّجَسِ فِيهِ حَلَا	فَذَا دَلِيلُ نُجَسِ مَاءٍ قَلَا	323
بِكُلِّ نَجَسٍ حَلٌّ فِيهِ يُبْعَدُ	وَمَالِكٌ قَلِيلُ مَاءٍ يَفْسُدُ	324
لِلْمَاءِ فِي تَحْدِيدِ أَمْرِ الْعَلَّةِ	وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَكْتَرِثْ بِالْقَلَّةِ	325
تَلْقَى بِهَا الْأَقْدَارُ زِدًا لِلْعُذْرَةِ	أَبُو سَعِيدٍ قَالَ عَنْ بُضَاعَةَ	326
شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ إِذَا يُلَامِسُهُ	قَالَ الرَّسُولُ الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ	327
أَبَاهُ رِيْرَةِ حَدِيثُهُ يَدْعُ	فَالْخُذْرُ وَالْأَغْرَابُ فِي قَوْلِ تَبَعِ	328
إِنْ فِيهِ إِنْسَانٌ لَهُ يُرَى نَضَحُ	لِلظَّاهِرِيِّ الْبَوْلُ لَمْ يُنَجِّسْ قَدْخُ	329
وَذَاكَ إِفْرَاطٌ لَهُمْ فَاَنْتَبِهْ	لَمْ يَكْرَهُوا لِلْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ	330
قَلِيلُ مَاءٍ لِلْحَدِيثِ يُنْمَى	كُرْهُ قَلِيلِ النُّجَسِ حَلٌّ جُرْمًا	331
وَالْخُذْرُ وَالْأَغْرَابُ عَنْهُمَا نَزَحُ	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَجَحُ	332
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَا حُكْمًا فَعِي	بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ قَوْلُ الشَّافِعِي	333

¹ - كذا في الأصل عازيا لحديث أبي هريرة : « إذا استيقظ أحدكم في نومه... » بداية المجتهد، طبعة المكتبة العصرية، ج 1 ص 48، بيروت.

- وَالْقَدْرُ عَبْدُ اللَّهِ قُلْتَيْنِ 334
يَرَى لِمِلءِ الْمَاءِ لِلظَّرْفَيْنِ
جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ الْحُكْمُ 335
أَتَى عَنِ الْإِجْمَاعِ ذَاكَ الْفَهْمُ
فَعِنْدَهُمْ تَجَسُّ الْقَلِيلِ لَا يَضُرُّ 336
إِنْ كَانَ قَدْرُ تَجَسُّهِ لَا يَنْتَشِرُ

المسألة الثانية:

في اختلافهم على الماء المتغير

- مَآخِلَ طِ الْمَاءِ الطُّهورَ غَالِبَا 337
مِنْ طَاهِرٍ يَنْفَكُ عَنْهُ سَالِبَا
لِلْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ حُكْمٌ طَاهِرُ 338
لِلْعَادَةِ وَلَا تَعْبُدَا تَزِدُ
مُطَهَّرُ لَهُمْ وَمَالِكُ انْفَرَدُ 339
وَالشَّافِعِيُّ لِمَالِكٍ حُكْمَاتُ بَعِ
مِثْلُهُمُ النُّعْمَانُ إِنْ طَبَخَ وَقَعِ 340
خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ لِلرَّاءِ
حُلُوهُ مِنْ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ 341
عَلَيْهِ كُلُّ إِنْ لَغَيْرِ لَمْ يُضَفِ
إِنْ غَيَّرَ الْمُضَافُ إِسْمَ الْمُطْلَقِ 342
لَمْ يُجْزِ فِي طَهْرِ الْوُضُوءِ حَقِّقِ
سِوَى رِسَالَةِ بْنِ شَعْبَانَ رَوَتْ 343
لِغُسْلِ جُمُعَةٍ بَوْرَدٍ قَدْ حَكَتِ
وَعُسْلُ بِنْتِ لِلرَّسُولِ الْأَعْظَمِ 344
بِالسِّدْرِ وَالْكَافُورِ وَالْمَاءِ أَفْهَمِ
أَجَازَ مَالِكٍ لِقَلْبِهِ وَلَوْ 345
أَوْصَافُ تَمْزُوجٍ بِهِ تَرَى حَكْوَا 346

المسألة الثالثة:

في اختلافهم على الماء المستعمل

- مُسْتَعْمَلُ الْمَاءِ الْقَرَّاحِ اخْتَلَفُوا 347
فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ سَعُفَرِ
مَنْ مَنَعُوا لِلطُّهْرِ مِنْهُ إِنْ وَجَدَ 348
كَالشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَدَ
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ 349
قَالُوا بِهِ وَذَا لَدَيْهِمْ فَهْمُ
قَوْمُ رَأَوْهُ كَالْقَرَّاحِ فِي الْعَمَلِ 350
دَاوُدُ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ ذَا لَهُمْ حَصْلُ
شَدَّ أَبُو يُوسُفَ فِي قَوْلٍ وَرَدَ 351
بِالتَّجَسُّ لَمْ يَقُلْ بِهِ مِنْهُمْ أَحَدُ
وَكُلُّ مَاءٍ لَمْ يُخَالِطْهُ الدَّنَسُ 352
لِغُسْلِ جِسْمٍ طَهَّرَهُ مَا إِنْ يَمَسُ

المسألة الرابعة:

في اختلافهم على حكم الأسار

وَالْمُسْلِمُونَ اعْتَبَرُوا الْأَسَارَا	353
بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ سُورُ الْمُسْلِمِ	354
وَعَيْرُذًا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَكْثُرُ	355
فَالْبَعْضُ سُورُ الْحَيَوَانِ طَاهِرُ	356
وَالْبَعْضُ لِلْخَنَزِيرِ يَسْتَشْنِي فَقَطُ	357
وَهَذِهِ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ	358
وَالشَّافِعِيِّ لِلْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ	359
مَنْ لِلسَّبَاعِ كُلِّهَا يَسْتَشْنِي	360
وَبَعْضُهُمْ يُتْبِعُهَا لِلْحِمِ	361
وَسُورُ مُشْرِكٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	362
وَكُلَّمَا مَرَّعَاهُ فِي النَّجَاسَةِ	363
تَشَاكُسُ الْأَقْوَالِ فِي ثَلَاثَةِ	364
تَعَارُضِ الْقِيَاسِ لِلكِتَابِ	365
مُعَارِضٍ فِي ظَاهِرِ نَصِّ الْأَثَرِ	366
فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عَمَّ الرَّجْسُ	367
وَكُلُّ مُشْرِكٍ فَنَجَسُهُ وَرَدُ	368
فِي الْكَلْبِ ثُمَّ الْهَرِّ وَالسَّبَاعِ	369
نَصُّ الْحَدِيثِ فِي الصَّحَاحِ يُوجَدُ	370
يُرَاقُ ثُمَّ الْغُسْلُ سَبْعًا مَطْرَدُ	371
لِلْقَاضِي عَنْ جَدِّ لَهُ فِي السَّبْعِ	372
إِلَّا قَلِيلًا فَاقْتَفَى الْأَثَارَا	
طَهَرَهُمَا مُتَّفَقٌ فِيهِ أَفْهَمُ	
وَدَرَسَ كُلُّهُ لَذَاكَ يَجْدُرُ	
لَدَيْهِ كُلُّهُ وَذَاكَ ظَاهِرُ	
قَدْ ضَيَّقَ اسْتِثْنَاءُهُ وَذَا وَسَطُ	
لَيْسَ لَهُ فِي الْعِلْمِ مِنْ مُشَارِكِ	
مُحَرَّمٍ لِلسُّورِ فِي التَّقْرِيرِ	
فَلَا بَيْنَ قَاسِمٍ لِقَهْمٍ يَجْنِي	
وَقَوْلُ ذَا مُوَافَقٌ لِلْقَهْمِ	
نَجَسٌ وَمَكْرُوهٌ يَرَى لِلْقَهْمِ	
مَنْ إِبِلٍ ضَائِنٌ دَجَاجٌ ثَبَتَ	
مَنْ الْأُمُورِ خَلْفَهَا فِي الْعِلَّةِ	
فِي ظَاهِرِ حُكْمٍ بِلَا مُحَابِ	
تَضَارَبِ الْأَثَارِ فِي هَذَا الْخَبَرِ	
وَكُلُّ رَجَسٍ فَهُوَ حُكْمًا نَجَسُ	
عَلَيْهِ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ مُعْتَمَدُ	
يُرَاقُ سُورُ الْكَلْبِ بِاتِّبَاعِ	
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُعْتَمَدُ	
وَالْهَرُّ مَرَّتَيْنِ عَنْهَا لَا تَزْدُ	
فَلِلتَّادِي دُونَ حُكْمِ مَرْعِي	

المسألة الخامسة:

في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه

وَالْخُلْفُ فِي فَضْلَةِ سُورِ الطَّهْرِ	373
مُحَمَّدٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ	374
أَعْنِي بِذَاكَ فَضْلَةَ التَّطَهْرِ	375
فِي خَمْسَةِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الْحَضَرِ	
قَدْ جَوَّزُوا لِلسُّورِ مُطْلَقًا فَعِي	
لِمَرْأَةٍ أَوْ رَجُلٍ فَاغْتَبِرِ	

376	وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ غُسْلَ الرَّجُلِ	مَنْ سُورَ غُسْلَ امْرَأَةٍ فَلْتَعْقِلْ
377	وَهِيَ لَهَا يَجُوزُ ذَاكَ الطَّهْرُ	جَنَابَةً عَنْهَا يَزِيلُ السُّورُ
378	وَجَازَ لِلرِّجَالِ عِنْدَ قَوْمٍ	مَنْ غَسَلَ أَنْثَى وَبَدُونَ لَوْمٍ
379	وَقَالَ بَعْضُ أَنْ تَكُونَ طَاهِرًا	وَذَاكَ تَعْلِيلٌ يُصَاغُ ظَاهِرًا
380	وَأَحْمَدُ يَمْنَعُهُ لَوْ شَرَعَا	مَعًا يَغُسَّلُ فِي إِنْاءٍ شُرَعَا
381	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَأْقِضُ الْأَثَرَ	فِي أَرْبَعٍ مِنْ هَذِي سَيِّدِ الْبَشَرِ
382	فِي خَبَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ اغْتَسَلَ	بَيْنَ عَقِيلَاتٍ لَهُ نَعَمَ الْعَمَلِ
383	وَالثَّانِي عَنْ مَيِّمُونَ مِنْ سُورَى اغْتَسَلَ	وَالثَّلَاثُ غُسْلُ النِّسَاءِ يُعْتَزَلُ
384	وَرَابِعٌ حَدِيثٌ عِنْدَ اللَّهِ	فِي النَّهْيِ قَالَ جَاعِنِ الْأَوَاهِ
385	عَنْ اغْتِسَالِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ	مَنْ سُورَهُمْ قَبْلَ شُرُوعِ أُسْسَا
386	جَوَازِ الْأَسْتِعْمَالِ فِي تَزَامِنِ	وَالْغُسْلِ لِلزَّوْجَيْنِ فِي تَعَاوُنِ
387	وَبَيْنَ تَرْجِيحِ وَجَمْعِ افْتِرَاقِ	رَأْيِ الْهُدَاةِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا سَقَى
388	أَحْكَامُهُمْ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ	مَرْفُوعَةٍ لِسَيِّدِ الْأَبْرَارِ

المسألة السادسة:

في الوضوء بنبذ التمر

389	أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى قَدْ انْفَرَدَ	بِقَوْلِهِ نَبِيذُ تَمْرٍ يُعْتَمَدُ
390	عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ فِي حَالِ السَّفَرِ	فَذَا بِهِ تَمْ وَضُو خَيْرَ الْبَشَرِ
391	قَالَ بَنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ سَأَلَ	عَمَّا فَقُلْتُ بَلْ نَبِيذُ مَا حَصَلَ
392	عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ رَوَوْا هَذَا الْخَبَرَ	وَعَنْ عَلِيٍّ لَكِنْ ضَعْفُهُ صَدَرَ
393	كُلٌّ يَرَى لَهُ عُيُوبًا فِي السَّنَدِ	وَالْمَاءُ أَوْ تَيْمَمٌ طَهْرٌ يُعَدُّ
394	يَبْقَى خِلَافُ النَّسَخِ إِنْ نَصَّ يَزِدُ	هَلْ نَاسِخٌ أَوْ زَائِدٌ حُكْمًا يُفَدُّ

الباب الرابع:

في نواقض الوضوء

395	لِلطَّهْرِ آيَةٌ حَدِيثٌ أَصْلًا	أَسَاسَ طَهْرٍ حُكْمُهُ قَدْ أَكْمَلَا
396	يَنْقُضُهُ بَوْلٌ وَغَائِطٌ ثَبَتَ	مَذِيٌّ وَوَدْيٌ ثُمَّ رِيحٌ قَدْ رَوَتْ
397	مَصَادِرُ التَّشْرِيعِ فِي الْكِتَابِ	فِيهَا اخْتِلَافٌ جُمْلَةً الْأَصْحَابِ

المسألة الأولى:

في ما يخرج من نجس من الجسد

وَكُلُّ نَجَسٍ خَارِجٍ مِنَ الْجَسَدِ	398
أَحْمَدُ ثُمَّ الثَّوْرُ وَالنُّعْمَانُ	399
أَبُ لِيُوسُفَ يَقُولُ مَلَأَ فَمٌ	400
لِلْمَخْرَجَيْنِ دُبُرٌ أَوْ ذَكَرٌ	401
لِلشَّافِعِيِّ كَذَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ	402
فِي الدَّمِ وَالْحَصَاةِ وَالِدُّودِ السَّلْسِ	403
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ بِذَا الْعَمَلِ	404
ثَلَاثَةُ الْمَحَاوِرِ الرَّأْيِ اخْتَلَفَ	405
كَأَنَّهُ يَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْأَعْيَانِ	406
أَوْ أَنَّهَا أَنْجَاسٌ فِي الْأَبْدَانِ	407
أَوْ لَخُصُوصٍ بِالْعُمُومِ يُطْلَبُ	408
مِنَ السَّيْلَيْنِ النُّوَاقِضِ افْتَرَضَ	409
وَمَالِكٌ عَلَى الْخُصُوصِ يَحْمِلُ	410
عَلَيْهِ مَا يَغَيِّرُ الْخُصُوصَا	411
وَالشَّافِعِيُّ بِمَخْرَجٍ لَا الْخَارِجِ	412
أَبُو حَنِيفَةَ لَخَارِجٍ نَجَسٌ	413
تَوْضِئاً النَّبِيَّ لِقِيَّ عَارِضٍ	414
أَمْرُ النَّبِيِّ لِمُسْتَحَاضَةٍ تَعْدُ	415
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ الْمَخْرَجَا	416
مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاجِبٌ كَمَا اعْتَمَدُ	
وَقَبْلَهُمْ صَحَابَةُ أَعْيَانُ	
بِالْقِيَّ يُلْزَمُ الْوُضُوءُ حِينَ تَمَّ	
وَفَرَجَ مَرَّةً صَحِيحَ الْخَبَرِ	
بِصَحَّةِ الشَّرْطِ لِقَوْمٍ فَافْهَمُ	
فَلَيْسَ فِيهِمَا وَضُوءٌ يَلْتَمَسُ	
لِذَاكَ فَاحْفَظْهُ وَقِيَّتٌ مِنْ زَلِّ	
لَعَدَّةِ الْأَقْوَالِ فَقَهَا يُسْتَشَفَّ	
يُعْزَى لِمَالِكٍ مَدَى الْأَزْمَانِ	
وَطَهْرُهَا قَدْ نَصَّ فِي الْقُرْآنِ	
فَتِلْكَ أَسْبَابُ الْوُضُوءِ تَجَلَّبُ	
خُرُوجُهَا وَنَجْسُهَا وَذَا عَرَضُ	
كُلِّ خُصُوصٍ إِنْ أَتَى فَيَدْخُلُ	
بِوَضَاحٍ يُمَيِّزُ النُّصُوصَا	
كَالطُّهْرِ مَنْ تَنَفَّسَ الْمَخَارِجَ	
فَنَجِسُهُ لَدَيْهِ لَيْسَ يَلْتَبَسُ	
وَحُكْمُهُ فِي ذَا بِلَا مُعَارِضِ	
كُلُّ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ لَا تَحْذُ	
فِي كُلِّ ذَا وَمَنْ قَفَاهُ قَدْ نَجَا	

المسألة الثانية:

في اختلافهم في النوم

إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْوَالِ	417
مَنْ حَدَّثَ قَالُوا بِهِ وَالْغُسْلُ مِنْ	418
مَنْ أَوْقَفُوا الْوُضُوءَ مِنْهُ إِنْ حَدَّثَ	419
خِلَافُهُمْ فِي النَّوْمِ بِالتَّوَالِ	
قَلِيلُهُ ثُمَّ كَثِيرٌ إِنْ يَكُنْ	
عَلَى قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ خَبَثِ	

- 420 وَعَدُّ أَحْدَاثٍ لِكُلِّ سَائِلٍ
421 فَبَعْضُهُمْ إِنْ نَامَ كَانَ يُوكَلِّ
422 إِلَيَّ مُحَافِظٌ عَلَى الَّذِي طَرَى
423 مُسْتَثْقِلُ النَّوْمِ لَدَى الْأَخْيَارِ
424 وَاخْتَلَفُوا فِي النَّوْمِ كَيْفَ يُعْتَبَرُ
425 فَمَالِكٌ إِنْ سَاجِدٌ مُضْجِعُ
426 وَقَاعِدٌ لَيْسَ عَلَيْهِ الطُّهْرُ
427 وَالشَّافِعِيُّ مِنْ كُلِّ نَوْمٍ يُلْزَمُ
428 أَبُو حَنِيفَةَ لِلْإِضْجَاعِ
429 أَصْلُ الْخِلَافِ فِي اخْتِلَافٍ لِلْأَثَرِ
430 وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ مُشْتَهَرُ
431 فَنَامَ حَتَّى غَطَّ فِي نَوْمٍ وَلَمْ
432 وَمَنْ رَأَى النُّعَاسَ حَالًا يَرْقُدُ
433 صَحَبَ الرَّسُولَ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ
434 وَلِلصَّلَاةِ كُلُّهُمْ يَقُومُ
435 مَنْ حَدَّثَنَا يَرَاهُ أَمْرًا سَوًى
436 عَنْ ابْنِ عَسَّالٍ رَوَاهُ هَذَا الْخَبَرُ
437 وَعِنْدَهُمْ غُسْلُ الْيَدَيْنِ يَشْهَدُ
438 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَرَدُ
439 طَهْرٌ إِلَى الصَّلَاةِ حُكْمٌ يُمَثَّلُ
440 لَمَّا تَعَارَضَتْ نُصُوصُ ذَا الْخَبَرِ
441 مِنْ مَذْهَبِ التَّرْجِيحِ حُكْمًا غَلَبَا
442 مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ بَيْنَهَا جَمْعُ
443 عَنِ الْقَلِيلِ أَسْقَطَ الْجُمْهُورُ
444 وَالْجَمْعُ قُلُّ أَوَّلَى مِنَ التَّرْجِيحِ
445 فَالشَّافِعِيُّ يَسْتَشْنِ نَوْمَ الْجَالِسِ
446 وَلَمْ يُعَدِّ مِنْهُمْ وُضُوءًا وَاحِدًا
- لَمْ يَشْمَلِ النَّوْمَ لَدَى النَّوَازِلِ
لِحِفْظِ طَهْرٍ عِنْدَ نَوْمٍ يَثْقُلُ
يُرْشِدُهُ تَوًّا إِلَى الَّذِي جَرَى
مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاجِبُ الْأَبْرَارِ
فِي هَيَاةِ نَوْمٍ ثَقِيلٍ إِنْ صَدَرَ
نَامَ يُجَدِّدُ الْوُضُوءَ فَاسْمَعُوا
مَا لَمْ يُطْلَ بِذَاكَ جَاءَ الذِّكْرُ
طَهْرًا لَغَيْرِ جَالِسٍ فَلْتَفْهَمُوا
مُشْتَرِطَ لِنَائِمٍ يَا دَاعٍ
فِي هَيَاةِ لِنَائِمٍ وَذَا نَظَرَ
فَقَالَ نُمْتُ عِنْدَ سَيِّدِ الْبَشَرِ
يُعَدُّ لَطَهْرِهِ بِذَا بَعْضِ حَكْمِ
كَيْ لَا يَسُبَّ نَفْسَهُ إِذْ يَعْبُدُ
مِنَ النُّعَاسِ رَأْسُهُ الْجَلِيلُ
وَدُونَ طَهْرٍ تَقْتَفِي الْفُهُومُ
لِلنَّوْمِ ثُمَّ الْبَوْلُ حُكْمًا يَرْوَى
عَنْهُ تَلَقَّاهُ الْجَمِيعُ فِي الْأَثَرِ
بِأَنَّ نَوْمًا لِلْوُضُوءِ يُفْسَدُ
إِنْ قُمْتُمْ إِلَى صَلَاةٍ يُعْتَمَدُ
بِالْفَرَضِ فَاتَّبَعُ وَقِيَّتَ مَنْ زَلَّ
أَحْكَامُهُمْ تَفَرَّقَتْ فِيمَا ظَهَرَ
فَالطُّهْرُ مِنْ نَوْمٍ فَلَيْسَ وَاجِبًا
فَالطُّهْرُ مِنْ نَوْمٍ كَثِيرٍ إِنْ وَقَعَ
لِلطُّهْرِ، وَاتَّبَاعُهُمْ سُرُورُ
فِي الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ فِي الصَّحِيحِ
رَعِيًا لِنَوْمِ الصَّحْبِ فِي الْمَجَالِسِ
وَنَهَجُهُمْ فِي الشَّرْعِ حُكْمٌ رَائِدُ

أَبُو حَنِيفَةَ طُهُورُ الْمُضْجَعِ	447
وَمَالِكَ لِلنَّوْمِ كَلًّا يَغْتَبِرُ	448
نَوْمٌ ثَقِيلٌ أَوْ طَوِيلٌ أَوْ عَلِيٌّ	449
فَالطَّوِيلُ أَوْ ثَقِيلُ نَوْمٍ مَا شَرِطُ	450
فِي النَّوْمِ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ فَاسْتَمِعْ	
عَلَى شُرُوطٍ فِي ثَلَاثٍ تُخْتَصَرُ	
حَالُ بِهَا الْإِنْسَانُ نَحْسًا يُتَلَيُّ	
جَالِسٍ فِي سِنَةِ إِذَا ضُبِطَ	

المسألة الثالثة:

اختلافهم في لمس النساء

وَاللَّمْسُ لِلنِّسَاءِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	451
وَلَيْسَ دُونَ جَسَمِهَا ثَوْبٌ سَتَرُ	452
وَقَبْلَةُ لَهَا الْجَمِيعُ يَغْتَبِرُ	453
فَالشَّافِعِيُّ بِاللَّمْسِ طَهْرًا قَدْ نَقَضَ	454
لَكِنْ لَهُ رَأْيٌ وَحُكْمٌ ثَانِ	455
وَأَخَرُونَ شَرَطُوهُمْ لِلذَّهْنِ	456
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ	457
وَلَا يَرَى الثُّعْمَانُ لَمْسًا لِلنِّسَاءِ	458
كُلُّ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحْبِ اقْتَفَى	459
وَلَفْظُ لَمَسٍ عِنْدَ كُلِّ الْعَرَبِ	460
وَآيَةُ الْوُضُوءِ فِيهَا اللَّفْظُ	461
مَنْ لِلْعُمُومِ يَقْصِدُ الْعُمُومًا	462
وَالْبَعْضُ أَنَّ اللَّمْسَ لَيْسَ نَاقِضًا	463
فَفِي الصَّلَاةِ تَمَّ لَمَسُ عَائِشَةَ	464
وَبَعْدَ ذَا كَانَ النَّبِيُّ يَقْبَلُ	465
مُشَرَّعًا بِذَلِكَ هَذَا الْإِجْرَا	466
فَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ خُلْفٌ قَدْ وَرَدَ	467
وَالشَّافِعِيُّ إِنْ صَحَّ قَالَ لَا أَرَى	468
بَيْنَ الْجَازِ وَالْحَقِيقَةِ اخْتِلَافٌ	469
عَلَى حَقِيقَةٍ يَتِمُّ الْحَمْلُ	470
إِنْ بِيَدٍ مُبَاشِرٍ قَدْ وَصَّفُوا	
نَقَضَ الْوُضُوءَ حُكْمُهُ نَصٌّ ظَهَرَ	
فِي نَقْضِ طَهْرِ لِلْهَدَاةِ مُشْتَهَرُ	
أَعْطَى لِلْمُوسَى بِفَعْلٍ قَدْ عَرَضَ	
فِيهِ يَقُولُ بَلْ هُمَا سَيِّانِ	
أَوْ قَصْدُهَا مَنْ لَمَسَ كُلَّ مَرَّةٍ	
فَتَوَاهَمَ بِهِ وَذَاكَ فَهُمْ	
بِنَاقِضٍ لِلطَّهْرِ حُكْمًا أَسَّاسًا	
سِوَى اشْتِرَاطِ لَذَّةٍ مَا عُرِفَا	
فِيهِ الْجَمَاعُ لَمَسُ أَيْدٍ تُصَبُّ	
مَفْهُومُهُ الْجَمَاعُ هَذَا الْحِفْظُ	
فَلَيْسَ شَرَطُ لَذَّةٍ مَفْهُومًا	
قَدْ تَمَّ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ عَارِضًا	
كَذَاكَ قَبْلَةُ وَلَيْسَتْ طَائِشَةً	
فِي طَهْرِهِ صَلَاتُهُ يَسْتَقْبَلُ	
وَمَنْ قَفَا خُطَاهُ نَالَ الْأَجْرَا	
عِنْدَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ صَحَّ فَاَعْتَمَدَ	
فِي اللَّمْسِ وَالتَّقْيِيلِ طَهْرًا إِنْ جَرَى	
أَهْلُ الْبَيَانِ فِي الَّذِي عَنْهُمْ عُرِفَ	
لِكُلِّ نَصٍّ يَضْطَفِيهِ الْعَقْلُ	

- 471 أَوْ لَعُدُولَ لِلْمَجَازِ يُرْشِدُ
مُخَصَّصُ سُبُلِ الْمَجَازِ يَنْشُدُ
- 472 عَلَى الْجِمَاعِ رَجَحَ ابْنُ رُشْدٍ
لِلْفِظِ لَمْ يَثْبُتْ إِثْرُهُ بِهِ اقْتَدِ

المسألة الرابعة:

اختلافهم في مس الذكر

- 473 وَكُلُّ لَمْ يَحْصِلْ لِلذَّكَرِ
أَحْكَامُهُ ثَلَاثَةٌ فِي الْخَبَرِ
- 474 مِنْهُ الْوُضُوءُ كَيْفَمَا كَانَ اتَّمَسَ
بِظَاهِرٍ أَوْ بَاطِنٍ لَمَسًا يَحْسُ
- 475 لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدُ ثُمَّ أَحْمَدُ
فَطَهْرُهُ بِلَمْسِهِ لَا يَضْمُدُ
- 476 لِمَذْهَبِ الْأَخْنَفِ مَنْ تَطَهَّرَا
فَلَمْ يَسُ أَيْدٍ لَا يُزِيلُ مَا جَرَى
- 477 مَنْ فَرَّقُوا اللَّمْسَ بِحَالِ
أَوْ لَمَسَهُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْحَالِ
- 478 بَاطِنُ كَفِّ فِيهِ قَوْمٌ أَوْجَبُوا
طَهْرًا جَدِيدًا، سَابِقٌ لَا يُحْسَبُ
- 479 فَصَحَبُ مَالِكٍ لَهُمْ قَوْلَانِ
عَنْهُمْ لِهَذَا الْحُكْمِ مَرْوِيَانِ
- 480 لَمْ يُلْزَمُوا طَهْرًا مِنَ النِّسْيَانِ
وَالْعَمْدُ طَهْرٌ فِيهِ عَكْسُ الثَّانِ
- 481 لِمَالِكٍ دَاوُدُ يُعْزَى ذَا الْخَبَرِ
وَصَحَبُ دَاوُدَ اقْتَفَوْهُ فِي الْأَثَرِ
- 482 فَالطُّهْرُ عِنْدَ الْبَعْضِ حُكْمٌ قَدْ وَجَبَ
وَسُنَّةٌ لِلْبَعْضِ فَتَوَى مُضْطَرَبٌ
- 483 عَنْ مَالِكٍ حُكْمٌ أَتَى فِيهِ افْتِرَقُ
ذَا الْقَوْلُ مَعَ حُكْمٍ لَهُ فِيمَا سَبَقَ
- 484 أَصْلُ الْخِلَافِ فِي حَدِيثَيْنِ اخْتَلَفَ
حُكْمُهُمَا عِنْدَ الَّذِي نَصًّا عَرَفَ
- 485 فَوَاحِدٌ يَقُولُ مَنْ لَمَسَ الذَّكَرَ
عَلَيْهِ طَهْرٌ لَا يُفِيدُ مَا غَبَرَ
- 486 عَنْ بُسْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
فَالطُّهْرُ مِنْ لَمَسٍ بِلَا اشْتِبَاهِ
- 487 فَمَالِكٌ وَابْنُ مُعِينٍ أَحْمَدُ
قَدْ صَحَّحُوا لَذَا الْحَدِيثِ فَاحْمَدُوا
- 488 أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُ مَعْنَى رَوَى
وَأَهْلُ كُوفَةِ قَفَرُوا مَا حَوَى
- 489 مُعَارِضٌ لَهُ حَدِيثُ طَلْقِ
هَلْ كَانَ ذَاكَ قَبْلَهُ فِي السَّبْقِ
- 490 حَدِيثُ بُسْرَةَ رَأَوْهُ قَدْ نُسَخَ
قَوْمٌ وَأَقْوَامٌ رَأَوْهُ قَدْ رَسَخَ
- 491 حَدِيثُ طَلْقٍ مَنْ لَهُ قَدْ رَجَحَا
نَقَضُ الْوُضُوءِ بِاللَّمْسِ مَا لَهُ ضَحَا
- 492 أَقْوَالُهُمْ لَمْ تَفَارَتْ فِي السَّنَدِ
وَكُلُّ قَوْلٍ كَانَ مَنْ لَهُ اعْتَمَدَ

المسألة الخامسة:

في الوضوء من أكل ما مسته النار

493	مَا مَسَّهُ مِنَ اللَّحُومِ النَّارُ	مِنْهُ الْوُضُوءُ تَذَكُّرُ الْأَخْبَارُ
494	فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الصَّدْرِ	فَجَرُّ الْهُدَى وَذَا أَتَى فِي الذِّكْرِ
495	وَبَعْدَ ذَلِكَ مَوْقِفُ الْجُمْهُورِ	فِي تَرْكِهِ لَمْ يَنْقُ مِنْ مَحْظُورِ
496	مَنْ آخَرَ الثَّرْوَةَ كَانَ فَعْلُهُ	حَدِيثُ جَابِرٍ بِذَلِكَ نَقْلُهُ
497	أَهْلُ الْحَدِيثِ فِيهِمْ مَنْ رَجَحَا	غُسْلَ الْيَدَيْنِ حُكْمَهُ قَدْ أَوْضَحَا
498	أَصْحَابُ أَحْمَدَ كَذَا إِسْحَاقُ	كُلُّ لَهُ رِوَايَةٌ تُسَاقُ

المسألة السادسة:

الضحك في الصلاة

499	لَا يُلْزَمُ الْجُمْهُورُ مِنْهُ طَهْرًا	وَخَالَفَ النُّعْمَانُ هَذَا الْأَمْرًا
500	أَبُو حَنِيفَةَ قَدْ أَلْحَكَمَ أَنْفَرَدُ	بِهِ وَرَدَّ عَنْهُمْ ذَا فِي السَّنَدِ
501	فَفِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ	بِأَنَّ قَوْمًا ضَحَكُوا فِي رَكْعَةٍ
502	إِعَادَةُ لَهَا بِذَا أَمْرٌ صَدَرَ	مِنَ الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى خَيْرَ الْبَشَرِ
503	مِثْلَ إِعَادَةِ الْوُضُوءِ بِذَا السَّبَبِ	خِلَافَ حَضَرٍ نَاقِضٍ وَذَا عَجَبُ

المسألة السابعة:

في حمل الميت وذهاب العقل

504	وَحَمْلُ مَيِّتٍ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	فَبَيْنَ غُسْلٍ أَوْ وَضُوءٍ يُعْرَفُ
505	فَعَنْ ضَعِيفٍ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ	مَنْ غَسَلَ الْأَمْوَاتَ فِي الْأَثَارِ
506	فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ لَذَلِكَ الْوُضُوءُ	عَلَيْهِ حَتْمٌ ذَا الَّذِي بِهِ رَضُوا
507	زَوَالُ عَقْلٍ، نَائِمٌ، وَالسُّكْرُ	فَفِيهِمَا الْوُضُوءُ قَالَ الذِّكْرُ

الباب الخامس:

وهو معرفة الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها

508	وَالْأَصْلُ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا	طَهَّرَ إِلَى الصَّلَاةِ وَاجِبٌ عَلَى
509	كُلِّ مُصَلٍّ ذَا عَلَيْهِ فَرَضٌ	مُحْتَمٍّ لَيْسَ لِدَاكِ نَقْضُ
510	وَالْخُلْفُ فِي جَنَازَةِ سُجُودٍ	تِلَاوَةِ الْقُرْبَةِ لِلْمَعْبُودِ
511	فَاسْمُ الصَّلَاةِ لِلْجَمِيعِ جَامِعٌ	عَنْ ذَيْنَ غَابَ بَعْضُهَا يَا سَامِعُ
512	وَخُلْفُهُمْ فِي أَرْبَعٍ يَنْحَصِرُ	يَتِمُّ ذِكْرُهَا وَذَاكَ أَجْدَرُ

المسألة الأولى:

في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف

513	فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي مُحَمَّدٌ	طَهَّرَ لِمَسِّ مُصْحَفٍ مُؤَكَّدُ
514	وَالظَّاهِرِيُّ لَيْسَ وَاجِبًا أَقْرُ	وَحُكْمُهُ فِي ذَاكَ لَيْسَ مُعْتَبَرُ
515	تَرَدُّدُ الْفَهْمِ بِمَسِّ الْمُصْحَفِ	وَشَرْطُهُ طَهَرٌ لِدَاكِ فَاعْرِفُ
516	فَهَلْ أَتَى نَهْيًا وَهَلْ لِلْخَبَرِ	وَرُودُهُ فِي مُحْكَمِ الْمَذْكَرِ
517	إِنْ كَانَ نَهْيًا لَا مَسَّ لِلْمُصْحَفِ	عَلَيْهِ وَاجِبٌ لِدَاكِ فَاعْرِفُ
518	أَوْ كَانَ إِنْخَبَارًا لِأَمْلَاكِ حَصَلُ	فَالطَّهَرُ لَيْسَ وَاجِبًا كَمَا نُقِلُ

المسألة الثانية:

اختلافهم في أكل ونوم وجماع الجنب

519	وَمِنْ جَنَابَةِ ثَلَاثٍ يُخْتَلَفُ	فِي النَّوْمِ وَالْجَمَاعِ أَكْلٍ قَدْ وُصِفُ
520	وُضُوؤُهُ يُنْدَبُ لِلْهُدَاةِ	وُجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ سَيَاتِي
521	عَنْ سَيِّدِ النَّهْيِ رَوَى نَصًّا عُمَرُ	أَنْ يُسْبَغَ الْوُضُوءُ إِذَا نَوْمٌ حَضَرُ
522	قَدْ حَمَلَ الْجُمْهُورُ ذَا لِلْنَّدَبِ	لِلظَّاهِرِيِّ الْفَرَضُ أَتَى فِي الْكُتُبِ

- 523 أَتَى مِنَ الْخَلَاءِ مَاحِيَ الرَّيْبِ لَمْ يَتَوَضَّأْ لِلطَّعَامِ فَاجْتَبَ
- 524 ثُمَّ حَدِيثُ عَائِشَةَ لِلنَّوْمِ إِذْ جُنِبَ يَأْوِي بِدُونِ لَوْمِ

المسألة الثالثة:

اختلافهم في الطواف

- 525 وَالطُّهْرُ شَرْطٌ لِلطَّوْافِ وَاجِبٌ لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمٌ صَائِبٌ
- 526 أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْأَسْلَافِ فَلَمْ يَقُلْ بِالطُّهْرِ فِي الطَّوْافِ

المسألة الرابعة:

اختلافهم في قراءة القرآن والذكر

- 527 قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ دُونَ طُهُرٍ تَجُوزُ لِلْجُمْهُورِ دُونَ نُكْرِ
- 528 وَبَعْضُهُمْ لِلطُّهْرِ فِي الْقِرَاءَةِ أَثَبَتْ هَذَا الْحُكْمَ لِلْجَمَاعَةِ
- 529 أَسْبَابُ خُلْفٍ قَالَ مَنْ بَثَرَ الْجَمْلَ أَبِي جَاءَ الْمُجْتَبَى فَمَا قَبْلَ
- 530 رَدِّ السَّلَامِ قَبْلَ أَنْ تَيَمَّمَ وَبَعْدَهُ رَدٌّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ
- 531 مَنْ جُنِبَ نَصُّ الْكِتَابِ يَثْرُكُ قِرَاءَةً وَذَاكَ حُكْمٌ يُسَلِّكُ
- 532 وَذَاكَ قَالَهُ حَدِيثٌ عَنْ عَلِيٍّ رَوَاهُ فَاتَّبَاعُهُ حَقٌّ جَلِي

كتاب الغسل

- 533 وَمَنْ عَلَى جَنَابَةٍ فَالطُّهْرُ عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَقُولُ الذُّكْرُ
- 534 أَتَتْ ثَلَاثَةً مِنَ الْأَبْوَابِ نَشْرَحُ حُكْمَهَا بِذَا الْكِتَابِ

الباب الأول:

في معرفة العمل في هذه الطهارة

- 535 يَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ نَصٌّ يُبَيِّنُ حُكْمَهَا لِلْمَسَائِلِ

المسألة الأولى:

في الدلك

وَالْغُسْلُ وَصَفُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ	536
عَلَّمَهَا التَّثْلِيثَ وَالتَّرْتِيبَا	537
فِي ذَا الْأَخِيرِ آخِرَ الرَّجُلَيْنِ	538
كَذَاكَ أَمْ سَلَمَهُ نَصًّا رَوَتْ	539
وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ إِمْرَارِ الْيَدِ	540
فَمَالِكٌ وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ	541
أَمْ يَكْتَفِي بِأَنْ يُفِيضَ الْمَاءَ	542
وَلَمْعَةً بَقَتْ بِهَا الْبُطْلَانُ	543
إِنْ لَمْ يُصِبْهَا لَمْ يَسُ بِطَانِ الْيَدِ	544
وَتَرَكْتَ تَذْلِيكَ رَأَى أَقْوَى	545
مَنْ ظَاهِرَ الْأَلْفَاظِ حُكْمًا غَلَبُوا	546
وَالْبَدْءُ بِالْوُضُوئِ رَأَى الشَّافِعِي	547
أَحْكَامُهُ بِذَا الْحَدِيثِ وَاضِحَةٌ	
وَكُلَّمَا يُلَقَّنُ التَّهْذِيبَا	
لَا خَيْرَ الطُّهْرِ بِدُونِ مَيْنِ	
تَحْتِي ثَلَاثًا وَتُفِيضُ الْمَاءَ ثَبَتَ	
فِي غُسْلِهِ عَلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ	
إِمْرَارُ أَيْدٍ فَوْقَ كُلِّ الْجِسْمِ	
بِجِسْمِهِ حُكْمٌ لِبَعْضِ جَاءَ	
وَتُفْسِدُ الْوُضُوءَ ذَاكَ الشَّانُ	
أَبْطَلَ مَالِكٌ وَضُوءَهُ اقْتَدَ	
دَلِيلُ بَعْضِ لَفْظُهُ وَالْفَحْوَى	
قِيَاسُ ذَاكَ عِنْدَهُمْ يُجْتَنَبُ	
شَرْطًا لَطُّهُرٍ كَامِلٍ مُتَّبَعِ	

المسألة الثانية:

اختلافهم في النية

وَأَحْمَدٌ لِنِيَّةٍ فَرَضًا حَكُوا	548
طَهَارَةٌ بِدُونِهَا إِنْ وَقَعَتْ	549
مَالِكٌ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ رَأَوْا	
وَالثَّوْرُ وَالنُّعْمَانُ قَالُوا أَجْزَأَتْ	

المسألة الثالثة:

في المضمضة والاستنشاق

مَضْمُضَةٌ كَذَلِكَ الِاسْتِنْشَاقُ	550
حُكْمُهُمَا مَالِكٌ وَالشَّافِعِي	551
أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَا	552
مَيِّمُونَ عَائِشَةُ لَذَا التَّأْوِيلِ	553
بَيْنَ الْوُجُوبِ سُنَّةٌ يُسَاقُ	
فَلَيْسَتَا مِنْ وَاجِبِ الْوُضُوفِ	
وَصَحْبُهُ يَرَوْنَهُ مَطْلُوبَا	
فَسَرَرْنَا لِمُجْمَلِ التَّنْزِيلِ	

- 554 فِي آيَةِ الطُّهْرِ الَّتِي قَدْ سَلَفَتْ مَضْمَضَةُ اسْتِثْنَاءِ حُكْمِ قَدْ ثَبَتَ
555 مِنْ يَتَبَنَّى ذِي الْأَخْبَارِ كُلِّ مُجْمَعُ يَقُولُ بِالنَّدْبِ وَحُكْمِ يُتَّبَعُ
556 وَالْخُلْفُ فِي تَخْلِيلِ رَأْسٍ قَدْ وَرَدَ نَفْسُ الْخِلَافِ فِيهِ ذَا الْقَوْلِ اطْرَدَ

المسألة الرابعة:

في الفور والترتيب

- 557 فِي الْفَوْرِ وَالتَّرْتِيبِ خُلْفٌ وَاضِحٌ كَذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ نَدْبٌ رَاجِحٌ
558 وَالْغُسْلُ بِالتَّرْتِيبِ فِيهِ أَبْيَنُ مِنَ الْوُضُوءِ ذَاكَ قَوْلُ يَحْسُنُ
559 فَاحْشِي ثَلَاثًا فِيهِ تَرْتِيبٌ وَرَدَ عَنْ خَيْرٍ مِنْ تَشْرِيعِهِ حُكْمًا يُفَدُ

الباب الثاني:

في معرفة نواقض هذه الطهارة

- 560 إِنْ جُنِبَ قَالَ الْإِلَهُ الطُّهْرُ فَوَاجِبٌ عَلَيْكُمْ ذَا الْأَمْرِ
561 نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ فَقَهَائِيَّتُفَقُ كُلُّ السَّلَفِ فِي حُكْمِهَا عَلَى نَسَقِ
562 وَاتَّفَقُوا فِي الْحَيْضِ الْإِحْتِلَامِ مِنْ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ لِلْأَعْلَامِ
563 مَا شَذَّ عَنْهُمْ غَيْرُ قَوْلِ النَّخَعِي قَوْلُ النَّسَا فِي الْحُكْمِ غَيْرُ مَرْعِي
564 غُسْلُ الْمَحِيضِ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ تَلْقِيْنُهُ عَائِشَ حُكْمُ ثَانِ
565 ذَا الْبَابِ خُلْفُهُمْ عَلَيْهِ مُنْهَضُ مَسْأَلَتَيْنِ لَا سِوَاهُمَا أَقْرُ

المسألة الأولى:

في اختلافهم في الوطء

- 566 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ الطُّهْرُ إِذَا التَّقَى الْخِتَانُ أَمْرٌ مُجْبِرٌ
567 عَلَيْهِ كُلُّ مُسْلِمٍ يَمْتَثِلُ أَحْكَامَ شَرْعِ اللَّهِ عِلْمًا يَقْبَلُ
568 وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ الْإِنْزَالِ فِي الْغُسْلِ شَرْطٌ عَنْدهُمْ يُقَالُ
569 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ حَدِيثَانِ اخْتَلَفَ لَفْظَاهُمَا مَعْنَاهُمَا دَهْرًا عَرِفَ

- 570 أَبُو هُرَيْرَةَ وَعُثْمَانُ افْتَرَقَ
571 إِلْزَاقُهُ الْخَتَّانَ بِالْخَتَّانِ
572 يُشْتَرِطُ الْإِنْزَالَ وَهُوَ حُكْمُ
573 إِنْ لَمْ يَرَ الْإِنْزَالَ فَالْجَنَابَةُ
574 هَذَا الْحَدِيثُ قَالَهُ عُثْمَانُ
575 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَسَخَ
576 قَوْلُ أَبِي كَانَ ذَاكَ رُخْصَةً
577 تَعَارِضُ الرُّوَايَتَيْنِ جَرًّا
578 تَجَاوُزُ الْخَتَّانِ حَدًّا يُلْزَمُ
- قَوْلَاهُمَا إِذَا جَنَابَةٌ تُسَقُّ
لِلطُّهْرِ مُلْزَمٌ بِعَكْسِ الثَّانِ
لِرَأْيِ جُمْهُورٍ يُقَرُّ الْفَهْمُ
لَيْسَتْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي أَصَابَهُ
فِي حُكْمِ مَرْفُوعٍ يَرَى الْأَعْيَانُ
حَدِيثُ عُثْمَانَ وَذَا حُكْمُ رَسَخَ
قَدْ نَسَخُوا الْحُكْمَ وَأَبْقَوْا نَصَّهُ
إِلَى خِلَافِ دُونِ رَأْيٍ قَرَأَ
مِنَ التَّلَاقِي لَذَّةً لَا تُغْدَمُ

المسألة الثانية:

المنى الموجب للغسل

- 579 وَالْغُسْلُ مِنْ مَنِي عَلَيْهِ مُخْتَلَفٌ
580 فَالْغُسْلُ مَالِكٌ بِلَذَّةٍ يَرَى
581 فَالشَّافِعِيُّ لِلطُّهْرِ حُكْمًا يُلْزَمُ
582 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ
583 هَلْ جُنُبٌ إِسْمٌ لِغَيْرِ الْعَادَةِ
584 مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَنِيَّ اسْمٌ لِلْجُنُبِ
585 فَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا مُخْتَلَفٌ
586 بَعْدَ تَطْهِيرِ مُجَامِعٍ يَرَى
587 وَقَالَ بَعْضُ لَا يُعِيدُ طَهْرًا
- إِذَا خُرُوجُهُ بِلَذَّةٍ رُدِفَ
وَالشَّافِعِيُّ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ جَرَى
بِلَذَّةٍ أَوْ غَيْرَهَا فَلْتَعَلَّمُوا
بَنَوْا مَنَاطَ الْحُكْمِ دُونَ مَبْنِ
إِطْلَاقُهُ يَجُوزُ دُونَ لَذَّةٍ
فَالْغُسْلُ دُونَ لَذَّةٍ شَرْعًا وَجِبَ
خُرُوجُ مَاءِ دُونَ لَذَّةٍ وَصِفَ
مَنِيًّا يُعِيدُ كُلَّمَا غُسِلَ جَرَى
فَشَرَطُ غُسْلِ الْإِلْتِذَاذِ جَهْرًا

الباب الثالث:

في أحكام هذين الحديثين: أعني: الجنبابة والحيض
أما أحكام الحدث الذي هو الجنبابة، ففيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

اختلافهم في دخول المسجد

إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَقْوَالِ	588
مَنْ مَنَعُوا شَرْعاً دُخُولَ الْمَسْجِدِ	589
وَالشَّافِعِي لِعَابِرٍ لَمْ يَمْنَعِ	590
بَعْضُ الْخِلَافِ قِيلَ فِي تَرَدُّدِ	591
لِلظَاهِرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ خُلِفَ حَصْلُ	592
وَمَنْ دُخُولَ مَسْجِدٍ حُكْمًا حَظَرَ	593
وَمَنَعَ مَسْجِدَ الْحَائِضِ وَمَنْ	594
مِنْهُ خِلَافُهُمْ عَلَى الْأَمْرَيْنِ	595
اِخْتَلَفُوا حُكْمًا بِذِي الْأَحْوَالِ	
كَمَالِكَ وَحُكْمُهُ بِهِ اقْتَدِ	
دَاوُدُ لِلْجَمِيعِ فَلْتَتَّبِعِي	
فَبَيْنَ حَذْفٍ أَوْ مَجَازِ الْمَسْجِدِ	
بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ حُكْمًا نُقِلَ	
(عَلِي) حَدِيثُهُ بِمَنَعٍ قَدْ أَقْرَ	
عَلَى جَنَابَةِ حَدِيثٍ قَدْ عَلِنَ	
بَدَأَ مَدَى الْأَيَّامِ لِلتَّبَيِّنِ	

المسألة الثانية:

اختلافهم في مس الجنب للمصحف

وَيَمْنَعُ الْجُمُهُورُ مَسَّ الْمُصْحَفِ	596
فَنَهَى غَيْرَ طَاهِرٍ حُكْمَ أَتَى	597
إِنْ جُبًّا أَرَادَ ذَاكَ فَأَعْرِفِ	
وَعَكْسُهُ يَحْتَاجُ قَوْلًا ثَبَتَا	

المسألة الثالثة:

اختلافهم في قراءة القرآن للجنب

لَا يَمْنَعُ النَّبِيُّ مِنَ الْقُرْآنِ	598
قَوْلُ عَلِيٍّ فِي جُنُبٍ حُكْمٌ صَدَرَ	599
وَمِثْلُهُ الْحَائِضُ إِلَّا نَزَرَا	600
بِهِ أَفَادَ مَالِكٌ لِلْمُكْتِ	601
إِلَّا جَنَابَةً جَارَتْ فِي الْآنِ	
يُعْزَى لَهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ ظَهَرَ	
مِنَ الْكِتَابِ جَوُزُوا أَنْ تَقْرَأَ	
لِمُدَّةٍ فِي الْحَيْضِ دُونَ نُكْتِ	

أحكام الدماء الخارجة من الرحم الكلام المحيط بأصولها، ينحصر في ثلاثة أبواب:

الباب الأول: أنواع الدماء الخارجة من الرحم

- 602 وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الدَّمَاءَ تَخْرُجُ مِنْ رَحِمٍ فِي ثَلَاثِ تَدْرُجٍ
603 دَمٌ لِحَيْضٍ يَغْتَرِي فِي الصُّحَّةِ وَمُسْتَحَاضَةً تُرَى فِي عِلَّةٍ
604 دَمُ النَّفَاسِ لِلْجَيْنِ يَصْحَبُ ثَلَاثَةً مَجْرَى الدَّمَا تَرْتَبُ

الباب الثاني: في علامات الطهر والحيض

- 605 عِلَامَةٌ انْتَقَالَ هَذِهِ الدَّمَا فِي وَقْتِ عَدِّ الْحَيْضِ جَاءَ مُسَلِّمًا

المسألة الأولى:

اختلافهم في مدة الحيض والطهر

- 606 وَاخْتَلَفُوا فِي حَائِضٍ كَمْ تَجْلِسُ عَنْ الصَّلَاةِ وَالْكِتَابِ تُحْبَسُ
607 خَمْسٌ مِنَ الْأَيَّامِ زَيْدٌ عَشْرٌ لِمَالِكٍ فِي الْوَقْتِ وَهُوَ حَصْرُ
608 وَمِثْلُ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدٌ بَعَثَرَةَ حَصْرًا يَرَاهَا تَقْعُدُ
609 أَقَلُّ هَذَا الْوَقْتِ فِيهِ اضْطَرَبُ كُلُّ لَهُ فِي الْحُكْمِ فِيهِ مَذْهَبُ
610 ثَمَانِيَّةٌ وَعَشْرَةُ الْأَيَّامِ تُزَادُ خَمْسَةٌ لَدَى الْأَغْلَامِ
611 حَدُّ زَمَانٍ عَهْدَ طُمْتُ الْحَائِضِ لِمَالِكٍ الْعَالَمِ ثُمَّ الْمَاجِدِ
612 وَبَعْضُهُمْ سَبْعًا وَعَشْرًا تَرْتَفِعُ أَيَّامُ حَيْضَةٍ لَهَا كَمَا سُمِعَ
613 بَادئَةً لِلْحَيْضِ إِنْ زَادَ عَلَى وَقْتِ رَأَوْا لِلْحَيْضِ وَقْتًا مُجْمَلًا
614 وَحَيْضَةٌ زَادَتْ عَلَى وَقْتِ حُسْبٍ تُعَدُّ مُسْتَحَاضَةً كَمَا وَجِبَ
615 وَتَرْكُهَا الصَّلَاةَ أَسْبُوعَيْنِ ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَهَا فِي الْحَيْنِ

وَالشَّافِعِي تَعِيدُ كُلَّمَا سَلَفَ	616
مُعْتَادَةٌ فِيهَا رَوَايَتَانِ	617
عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَ الْأَيَّامِ	618
أَوْ تَعْمَلُ التَّمْيِيزَ أَوْ لِلْعَادَةِ	619
وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لَا تَسْتَبِيدُ	620
مِنَ الصَّلَاةِ فِي زَمَانٍ قَدْ عُرِفَ	
بِنَاوَهَا لِلطُّهْرِ فِي الزَّمَانِ	
لِعَادَةِ تُضَافُ فِي الْأَحْكَامِ	
لِلشَّافِعِي ذَا الْحُكْمِ فِي ذِي الْحَالَةِ	
إِلَّا لِعَادَةِ وَرَأْيٍ يُفْصَدُ	

المسألة الثانية:

اختلافهم في الحيضة المنقطعة

وَمَنْ تَحِضَ يَوْمًا وَتَطْهُرَ يَوْمًا	621
تَرَى مِنَ الدِّمَاءِ لَا يَنْقَطِعُ	622
وَعِنْدَمَا يَجِيءُ وَقْتُ الْحَيْضِ	623
رَوَايَةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي	624
مَنْ لَمْ تُعَدَّ وَقْتُاً لَطْهَرَ لَفَقَتْ	625
دِمَاءُ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ تَجْرُ	626
لِسَاعَةٍ كَذَلِكَ سَاعَتَيْنِ	627
إِنْ لَفَقَتْ أَيَّامَ طَهْرَهَا مَا	
تُصَلُّ يَوْمَ الطُّهْرِ مَا يَقَعُ	
فَمُسْتَحَاضَةٌ بِذَلِكَ الْفَيْضِ	
أَثْنَاءَ فَهَمِهِمْ لِقَوْلِ الشَّافِعِ	
يُجَابُ مَا مَصِيرُ أَيَّامٍ خَلَتْ	
فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ تَسِرُ	
فَالْحُكْمُ كَالْتَلْفِيقِ دُونَ مَيْنِ	

المسألة الثالثة:

اختلافهم في مدة النفاس

حَدُّ دَمِ النَّفَاسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	628
فَمَالِكٌ لَا حَدَّ لِلْقَلِيلِ	629
عَشْرُونَ خَمْسَةً مِنَ الْأَيَّامِ	630
عَشْرٌ وَوَاحِدٌ أَبُو يُوسُفَ عَدَّ	631
عَشْرُونَ يَوْمًا ذَاكَ رَأْيُ الْبَصْرِ	632
وَعَدُّهُ الْأَعْلَى بِأَرْبَعِينَ حَدُّ	633
أَسْبَابُ خُلْفِ قَلِّ قَوْلٍ يُعْتَمَدُ	634
بَيْنَ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ يُوصَفُ	
وَالشَّافِعِي قَفَى لَذَا السَّبِيلِ	
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الدَّوَامِ	
أَقَلُّ مَا دَمُ النَّفَاسِ يُعْتَمَدُ	
فَاحْفَظْ لَذَا الْخِلَافِ عِنْدَ الذِّكْرِ	
عِنْدَ الْكَثِيرِ قَوْلُهُمْ حُكْمًا تَجَدُّ	
عَلَيْهِ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ إِذَا يَرُدُّ	

المسألة الرابعة:

اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل

وَاخْتَلَفُوا فِي حَامِلٍ تَرَى الدَّمَ	635
وَالشَّافِعِي قَفَاهُ فِي ذَا الْحُكْمِ	636
وَالْحَكَمُ لِلنَّعْمَانِ مَنَعُ حَيْضَهَا	637
وَحُلْفُهُمْ فِيمَا تَرَاهُ الْحَامِلُ	638
أَوْ دَمٌ حَيْضٌ عِنْدَ ذَاتِ الْقُوَّةِ	639
أَوْ حَمَلَتْ حَمْلًا عَلَى ذَا الْحَمْلِ	640
وَمَرَّةً لَضَعْفِ ذَا الْجَنِينِ	641
وَبَيْنَ حَائِضٍ وَمُسْتَحَاضَةٍ	642
بِهَا اضْطِرَابٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَمَنْ	643
مَالِكٌ يَرَاهُ حَيْضًا فَأَعْلَمَا	
وَهُوَ اجْتِهَادٌ نَابِعٌ عَنْ فَهْمِ	
فَالْحَمْلُ مَانِعٌ لَهُ لَفَيْضَهَا	
إِمَّا اعْتِلَالٌ أَوْ فِسَادٌ حَاصِلٌ	
أَوْ صَغُرَتْ مُضْغَتُهَا فِي الْخَلْقَةِ	
وَجَازَ ذَاكَ عِنْدَ بَعْضِ السُّبُلِ	
وَمَرَّةً لَضَعْفِهَا فِي الْحِينِ	
لِحَامِلٍ فِي الْحُكْمِ مُسْتَفَاضَةٌ	
قَفَا لِمَالِكٍ فِي حُكْمٍ مُتَزِنٍ	

المسألة الخامسة:

اختلافهم في الصفرة والكدرة هل هي حيض؟

وَصُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ لِلشَّافِعِي	644
مَنْ قَبْلَ حَيْضَةٍ أَوْ بَعْدَهَا تَبَتْ	645
دَاوُدُ قَالَ إِثْرَ حَيْضٍ تُعْتَبَرُ	646
كَذَا أَبُو يُوسُفَ حُكْمُهُ تَبَعَ	647
بَيْنَ رَوَايَتَيْنِ فِي ذَا الْحُكْمِ	648
أُمُّ عَطِيَّةٍ لَهَا فَلَا نَعْدَ	649
وَعَائِشَةُ تَقُولُ إِنْ سَأَلْتَهَا	650
مُرْجَحٌ حَدِيثُ عَائِشَةَ يَرَى	651
أُمُّ عَطِيَّةٍ ذَاكَ بَعْدَ الطَّهْرِ	652
وَجَمْعُهُمْ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ اعْتُمِدَ	653
عَائِشَةُ تَرَاهُ حَيْضًا مُسْتَقِلَّ	654
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَعْتَبِرَ لِلْحَيْضَةِ	655
لِقَوْلِ طَهٍ دَمٌ حَيْضٌ أَسْوَدُ	656
وَمَالِكٌ تُعَدُّ حَيْضَةً فَعِي	
تُعَدُّ حَيْضَةً إِذَا لَهَا أَتَتْ	
وَقَبْلَهُ لَيْسَ لَهَا حُكْمٌ يَقْرَ	
دَاوُدُ فِي أَحْكَامِهَا إِذَا تَقَعَ	
تَضَارَبَ بَدَا لِأَهْلِ الْفَهْمِ	
لِلْكُدْرَةِ وَصُفْرَةِ حُكْمًا يُحَدُّ	
حَتَّى تَرَاهُ نَاصِعًا قَالَتْ لَهَا	
بِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ حَيْضًا جَرَى	
فَلَيْسَ حَيْضًا عِنْدَ سَبْرِ الذَّكَرِ	
مَنْ قَبْلَ إِطْهَارٍ وَبَعْدَهُ تَجَدُّ	
أُمُّ عَطِيَّةٍ بَعْدَ طَهْرِهَا هُمْلٌ	
إِذَا تَرَى لِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ	
رَوَى أَبُو دَاوُدَ مَتْنًا يُسْنَدُ	

المسألة السادسة:

اختلافهم في علامة الطهر

657	بَقَصَّة جُفُوفٍ حَيْضٌ تَطْهَرُ	رَغِيًّا لِحَالٍ حَائِضٌ ذَا الْأَثَرِ
658	فَخَرَقَةُ إِذَا بَهَا حَيْضٌ وَضَعُ	فَابْنُ حَبِيبٍ قَالَ كَلُّ ذَا يَصْخُ
659	فَمَنْ يُرَاعِي عَادَةً لَذَا قَبْلُ	وَالْبَعْضُ بَانْقِضًا دَمٌ طُهِرًا جَعَلَ
660	لَصَحْبٍ مَالِكٍ عَزِي هَذَا الْخَبْرُ	وَلَمْ يَرِدْ لِغَيْرِهِمْ هُنَا أَثَرُ

المسألة السابعة:

اختلافهم في المستحاضة

661	بَيْنَ اسْتِحَاضَةٍ وَحَيْضَةٍ وَجَدَ	نَصَّانَ مَرْفُوعَانَ فِي عِلْمِ السَّنَدِ
662	بَنَتْ حُمَيْشَ بِالْجُلُوسِ قَدْرًا	أَيَّامَ حَيْضٍ وَتَصَلِّيَ جَهْرًا
663	مَنْ بَعْدَ غُسْلِ قَبْلُ طَهَرَ يَتَقَطَّعُ	وَمُدَّةً فِيهَا الصَّلَاةُ تَمْتَنَعُ
664	وَفِي حَدِيثِهَا لِلْوَنِ فَرَقًا	لِمُسْتَحَاضَةٍ وَحَيْضٍ يُتَّقَى
665	فَمَالِكٌ لِمُدَّةٍ فَقَطْ شَرْطُ	حَدِيثُهُ لِحَائِضٍ حُكْمًا فَقَطْ
666	خَالَفَهُ بَعْضٌ لَدَى ابْنِ رُشْدٍ	فِي تَرْكِ مُسْتَحَاضَةٍ لِلْحَدِّ
667	جَمَعَ الْحَدِيثَيْنِ يَرَاهُ مَنْ حَمَلَ	عَدَّ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا فِي الْمَلَلِ
668	مَنْ عَرَفَتْ أَيَّامَهَا فِي الشَّهْرِ	حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَيْهَا يَسْرِي
669	وَالثَّانِ فِي الَّتِي عَلَيْهَا أَمْرُهَا	مُخْتَلِطٌ فَالْوَنُ ذَاكَ قَدَرُهَا
670	مَنْ لَمْ تُمَيِّزْ حَيْضَةً أَوْ غَيْرَهَا	فَسِتَّةُ الْأَيَّامِ ذَا انْتِظَارَهَا
671	حَدِيثُ حَمْنَةَ لَهَا قَالَ النَّبِيُّ	تَحْيِضِي سَبْعًا صَلَاةَ جَنْبِي

الباب الثالث:

معرفة أحكام الحيض والاستحاضة

672	وَتُمْنَعُ الْحَائِضُ مِنْ أَرْبَعَةٍ	صَوْمِ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ لَذَّةٍ
673	فَهُوَ أَذَى قَالَ الْإِلَهُ يُعْتَزَلُ	فِيهِ النِّسَاءُ مِنْ فُرُوجٍ قَدْ نَزَلَ
674	وَعَائِشَةُ قَالَتْ أَمَرْنَا بِالْقَضَا	لِلصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ لَيْسَ فَرَضًا

المسألة الأولى:

اختلافهم في مباشرة الحائض

وَالْخُلْفُ فِي تَصَارُبِ الْأَثَارِ	675
فَأُمُّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ مُطَرَّدٌ	676
وَتِلْكَ قَوْلُ حَلِّ مَا يُرَامُ	677
ثُمَّ اكْشَفِي عَنْ فَخْذٍ وَيَسْتَبْدُ	678
تَرَى احْتِمَالَ آيَةِ الْحَيْضِ وَرَدُّ	679
أَفْرَادٍ مَشْمُولٍ لِلْفِظِ اشْتِبَاهِ	680
فَمَنْ عَلَى الْعُمُومِ حَمَلَهُ قَصَدَ	681
مُخَصَّصاً مُنْزَلاً بِالسُّنَّةِ	682
وَأَنْ عُمُوماً يَقْصُدُ الْخُصُوصَا	683
وَمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ لِلْأَثَارِ	684
فَالْمَنْعُ فِي كَرَاهَةِ قَدْ يَنْحَصِرُ	685
وَرَجَحُوا تَأْوِيلَهُمْ بِقَوْلِهَا	686
رَأْسِ الْأَمِينِ قَاسِمٍ مَنْ صَلَّى	687
وَجَاءَ فَالْمُؤْمِنُ لَيْسَ يَنْجُسُ	688
فِي بَعْضِ أَفْرَادِهِ ذَا الْحُكْمَا	689
فِي نَوْعِ إِخْبَارٍ عَنِ الْمُخْتَارِ	
عَنْهُمْ ثُوباً شَدِيداً وَتَلْتَحَدُ	
وَبَعْضُهُمْ مَعْصِيَةً إِجْرَامُ	
أَفْضَلُ مَنْ أَتَى بِحُكْمٍ يُعْتَمَدُ	
بَيْنَ عُمُومٍ لَمْ يُخَصَّصْ فِي أَحَدٍ	
وَهَلْ عُمُومٌ لِلْخُصُوصِ فَاَنْتَبِهْ	
يَسْتَشِي مَا فَوْقَ الْإِزَارِ إِنْ وَجَدَ	
جَعَلَتْ أَحْكَاماً لَهَا لِي جُنَّةُ	
بِآيَةِ الْأَدَى نَفَى النُّصُوصَا	
لِسُنَّةٍ وَآيَةِ الْإِطْهَارِ	
فِي آيَةِ فَهْمِ الْجَوَازِ يَسْتَقَرُّ	
لَيْسَ بِرَاحَتِكَ فِي تَرْجِيلِهَا	
عَلَيْهِ خَالِقُ الْعِبَادِ جَلَّى	
دُونَ مُخَصَّصٍ لِفَرْدٍ يَنْجُسُ	
كُلُّ بَنَى عَلَى مُرَادٍ فَهَمَا	

المسألة الثانية:

اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال

لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ بِوُطْئِهَا	690
أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا طَهَرَ وَقَعَ	691
الْأَوْزَاعِيُّ إِنْ تَغَسَّلَ بِمَاءٍ فَرَجَّهَا	692
هَلِ الْمُرَادُ الطُّهْرُ مِنْ دَمَاءٍ	693
مُضْطَلَّحُ التَّفْعِيلِ لِلْجَمْعِ هَوْرُ	694
لَفْظُ تَطْهَرْنَ لِمَعْنِيَيْنِ	695
هَلِ طَهَرُ مَاءٍ أَوْ لَطْهَرٍ مِنْ دَمٍ	696
قَبْلَ اغْتِسَالِ الْحَيْضِ بَعْدَ طَهْرِهَا	
لَا كَثْرَ الْعَهْدِ الَّذِي حَيْضٌ مَنْعٌ	
يُجِيزُ شَرْعاً قَوْلُهُ جَمَاعَهَا	
أَمْ هُوَ طَهْرٌ فَرَجَّهَا بِالْمَاءِ	
يَعْنِي لِدَاتِ الشَّخْصِ فِي الْأُمُورِ	
يَحْتِمِلَانِ أَيُّ حُكْمٍ ذَيْنِ	
بِوَقْفِ حَيْضَةٍ لِذَاكَ فَافْهَمْ	

- 697 فَمَنْ عَلَى طَهْرٍ لِمَاءٍ قَدْ حَمَلَ حَذَفُ كَلَامٍ فِي الْمَجَازِ قَدْ حَصَلَ
698 وَحَمَلَهَا عَلَى الْمَعَانِي الظَّاهِرَةِ بِأَنْ تَكُونَ مِنْ دِمَاءٍ طَاهِرَةٍ

المسألة الثالثة:

اختلافهم في كفارة إتيان الحائض

- 699 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَتُهُ دِينَارٌ يُعْطَى أَلْزَمَتْهُ زَلَّتُهُ
700 وَأَحْمَدُ بِنَصْفِ دِينَارٍ يُحْدِ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَتَّكِدُ
701 لِلنَّصْفِ إِنْ آخَرَ خِيضَ جَامِعًا وَكُلُّهُ إِنْ كَانَ بَدْءًا ضَاجِعًا
702 فَبَيْنَ وَاحِدٍ وَنِصْفٍ وَاحِدٍ وَبَيْنَ بَدْءٍ وَانْتِهَاءٍ فِي الْمُسْنَدِ
703 وَلَا بَيْنَ عَبَّاسٍ رَوَوْا لِمَا وَرَدَ أَهْلُ الْحَدِيثِ ضَعُفُوا هَذَا السَّنَدَ

المسألة الرابعة:

اختلافهم في وضوء المستحاضة

- 704 وَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا الطُّهْرُ لِمَرَّةٍ وَاحِدَةً ذَا الْحَصْرِ
705 عِنْدَ انْقِضَاءِ خِيْضَةٍ أَوْ وَاحِدَةٍ مِنَ الَّتِي قَدَّمَتْهَا لِلْفَائِدَةِ
706 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ أَوْجَبَا طَهْرًا لِفَرْضِهَا وَذَا مُحَبَّبًا
707 لِمَالِكٍ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ إِلَيْهِ فِي ذَا الشَّأْنِ مَنُوسَبَيْنِ
708 قَوْمٌ فَطَهَرُوا لِلصَّلَاةِ وَاجِبُ وَجَمَعَ الْإِشْتِرَاكَ فِيهِ رَاغِبُ
709 قَوْمٌ لِيَوْمٍ وَلِلَّيْلَةِ قَضَوْا وَضُوءَهَا لِمَرَّةٍ كَمَا حَكُّوا
710 أَرْبَعَةَ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْحُكْمِ قَدْ تَمَّ حِفْظُهَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ
711 لَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُ طَهْرٍ وَاحِدٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ بِالْمُفْرَدِ
712 ثَلَاثَةَ الْأَطْهَارِ قَوْلٌ قَدْ وَرَدَ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ وَلَا تَزْدُ
713 قَوْلٌ يَرَى فِي الْيَوْمِ طَهْرًا وَاحِدًا لِأَبْدٍ أَنْ تَلْقَى بِذَلِكَ فَائِدًا
714 وَذَا خِلَافٌ فِي ظَوَاهِرِ الْأَثَرِ حَوْلَ الْأَحَادِيثِ لِهَادِي ذَا الْبَشْرِ
715 قَدْ أَسْنَدُوا مِنْ هَذِهِ الْأَنْبَارِ أَرْبَعَةَ عَنْ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ
716 بَنَتْ أَبِي حُبَيْشٍ طَهْرًا تَسْأَلُ عَنْ طَهْرِ مُسْتَحَاضَةٍ إِذْ تَغْسِلُ
717 دِمَاءًا وَبِالْوُضُوءِ غَسَلَهُ قُرْنٌ أَجَابَهَا مُحَمَّدٌ أَفْضَلُ مَنْ
718 قَدْ بَيَّنَّ الشَّرِيعَ وَالْأَحْكَامَا وَقَصَلَ الْمُجْمَلَ وَالْإِنْهَامَا

719	بَلْ فَأَغْسِلِي لِأَنَّ ذَا عِرْقِ النِّسَاءِ	وَلَيْسَ حَيْضَةٌ تَصَاحِبُ النِّسَاءَ
720	لِكُلِّ فَرْضٍ جَدِّدِي تَطَهُّرًا	إِنْ أَذْبَرْتَ مُدَّةَ حَيْضٍ إِنْ جَرَى
721	ذَا الشُّطْرُ لَمْ يَرَدْ لَدَى الْبُخَارِي	لَكِنْ مُصَحِّحٌ مَدَى الْأَذْهَارِ
722	مَعْنَاهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَرَدَ	عَنْ عَائِشَةَ وَذَاكَ مِنْ أَقْوَى السِّنْدِ
723	وَتَالَتْ بِنْتُ عَمَيْسٍ تَسْأَلُ	عَنْ دَمٍ مُسْتَحَاضَةٍ يَسْتَرْسِلُ
724	مَنْ بَعْدَ قَدَرِ الْحَيْضِ وَهُوَ يُعْرِفُ	لَدَى النِّسَاءِ فِي النُّصُوصِ يُوصَفُ
725	مُشْتَرَكَاتُ الْوَقْتِ طَهْرٌ وَاحِدُ	بَيْنَهُمَا وَذَا الْحَدِيثُ شَاهِدُ
726	حَدِيثُ حَمْنَةَ لَهَا قَدْ خَيَّرَا	فِي غُسْلِهَا وَقَتِ انْقِضَائِهَا تَرَى
727	بِأَنَّهُ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْقَطِعُ	وَذَا يَطْهَرُ وَاحِدٌ وَلَا تَدْعُ
728	صَلَاتُهَا أَوْ ثَلَاثَ تَغْتَسِلُ	فِي الْيَوْمِ مِثْلَ سَابِقٍ وَقَدْ حَصَلَ
729	خُلْفٌ لِفَهْمِهِمْ حَدِيثًا تَخْتَلِفُ	أَحْكَامُهُمْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي عُرِفَ
730	لَا زَبَعَ مِنَ الْمَذَاهِبِ افْتَرَقَ	أَحْكَامُ فَفِهِ فِي الَّذِي عَنْهُمْ سَبَقَ
731	لِلنَّسَخِ وَالتَّرْجِيحِ وَالْبِنَاءِ	مَذَاهِبُ اخْتِلَافِهِمْ لِلرَّاءِ
732	مَذْهَبُ جَمْعٍ لِلْحَدِيثَيْنِ اعْتَقَدُ	تَعَارُضٍ فِي ظَاهِرِ حُكْمٍ تَجَدُّ
733	أَمَّا الْبِنَاتُ كَأَمَّا لَيْلَفِي وَضَحُ	يُذْمَجُ لِلْمَعَانِي فِي حُكْمٍ أَصَحُّ
734	وَمَنْ إِلَى نَسَخٍ يُرَى فَعَلًا جَنَحُ	بِنْتُ سُهَيْلٍ ذِي حَدِيثِهَا رَجَحُ
735	كَانَ النَّبِيُّ بِأَمْرِهَا بِالْغُسْلِ	كُلَّ صَلَاةٍ فِي صَحِيحِ النُّقْلِ
736	إِنْ يَسْتَمِرُّ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْهَمِرُ	تَغْسِلُهُ ثَلَاثَةً إِذْ تَطْهَرُ

المسألة الخامسة:

اختلافهم في وطء المستحاضة

737	وَوَطْءُ مُسْتَحَاضَةٍ فَتَخْتَلِفُ	عَلَيْهِ أَقْوَالٌ لَهُمْ وَذَا عُرِفُ
738	يَرَى ابْنُ عَبَّاسٍ جَوَازَ وَطْئِهَا	وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلَ شَرْطِهَا
739	عَنْ عَائِشَةَ وَالتَّخْمِي جَاءَ الْفَهْمُ	لَيْسَ يَجُوزُ وَطْؤُهَا ذَا الْحُكْمُ
740	وَالْبَعْضُ قَدْ رَأَاهُ فِي الْحَرَامِ	أَحْمَدُ مِثْلُ ذَاكَ فِي الْأَقْوَامِ
741	فَهَلْ إِبَاحَةٌ وَطْهَرٌ قَدْ قَصِدُ	وَهَلْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ تَعَدُّ
742	إِنْ كَانَ حُكْمٌ فِي مَكَانِ الطُّهْرِ	فَالْوَطْءُ جَائِزٌ بِحُكْمِ السُّبْرِ
743	وَأِنْ تَكُنْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ	فَمَنْعُ وَطْئٍ بِصَحِيحِ الْحُجَّةِ

كتاب التيمم

وَسَبْعَةُ الْأَبْوَابِ فِي التَّيْمُمِ تَشْرُحُ ذَا الْكِتَابِ لِلْمَيِّمِ

744

الباب الأول :

معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها

وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الثُّرَابَ تَخْلُفُ	745
وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لَطَهْرٍ أَصْغَرِ	746
فَلَا بِنِ مَسْعُودٍ يَقُولُ وَعُمَرُ	747
عَلَيَّ ثُمَّ جَمْعُ كُلِّ الصَّحْبِ	748
وَخَلْفُهُمْ أَنْبَاءُهُ تَأْوِيلُ	749
ضَمِيرُهُ فِي النَّحْوِ عَائِدٌ إِلَى	750
تَحْدِيدُ مَعْنَى لَفْظَةِ الْمُلَامَسَةِ	751
مَنْ لَفْظُ لَمَسٍ خَصَّهُ بِلَمَسٍ كَفَ	752
عَنْهُ إِذَا حَقِيقَةً تُسْتَعْمَلُ	753
وَفِي اضْطِرَابٍ خَبَرَ الْأَثَارِ	754
قَالَ الْمُؤَسَّسُ الْإِدَارِيُّ عُمَرُ	755
لَيْسَ بَدِيلًا عَنْ تَطَهُّرٍ يَعْنِي	756
فِي حَالَةٍ لَا تُجْزَى الصَّلَاةُ	757
قَالَ لَهُ عَمَارٌ قَدْ كُنَّا مَعَا	758
بَيْنَ أَبِي مُوسَى وَعَبْدِ اللَّهِ	759
وَحُكْمُهَا جُنْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ	760
فَابْنُ حَصْنٍ لِلصَّلَاةِ يَشْرُكُ	761
حَتَّى دَعَا الرَّسُولُ لِلصَّعِيدِ	762
لَطَهْرُ مَاءٍ بِشُرُوطٍ تُعْرَفُ	
وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لَطَهْرٍ أَكْبَرَ	
تُحْصَرُ فِي صُغْرَى طَهَارَةٍ تُقَرُّ	
تُطَهَّرُ الْكِبْرَى وَذَا فِي الْكُتُبِ	
لَفْظُ التَّيْمُمِ وَذَا السَّبِيلُ	
صُغْرَى وَقِيلَ بَلْ مَعًا مَعْنَى جَلَا	
فِيهِ اخْتِلَافٌ ظَاهِرُ الْمُلَابَسَةِ	
فَبِالْحَازِ حُكْمُهُ وَذَا يُكْفَى	
وَفِي الْبَيَانِ حُكْمُهُ لَا يُجْهَلُ	
مَا حَالُ دُونَ الْقَطْعِ فِي الْإِخْبَارِ	
مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً تَيْمُمًا يَذَرُ	
جَسْمًا لِمَنْ جَنَابَةٌ بِهَا أَلَمْ	
مَعَهَا وَذَا حُكْمٌ لَهُ عَلَاتُ	
بِالتُّرْبِ صَلَّيْتُ فَكَانَ أَنْفَعَا	
تَحْرِيرُ حُكْمِهَا بِلَا اشْتِبَاهِ	
مَنْ قَوْلُ عَمَارِ بَنِي لِلْحُكْمِ	
إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَذَاكَ مَسْلُوكُ	
وَأَنَّهُ يَكْفِيهِ بِالتَّحْدِيدِ	

الباب الثاني :

معرفة من تجوز له هذه الطهارة

تَجَوَّزُ رُخْصَةً بِدُونِ مَيْنٍ	وَأَجْمَعُوا بِأَنَّهَا لِاثْنَيْنِ	763
لَلْمَا تَيْمَّمَا وَفَرَضَ قَدْ سَلِمَ	فَلِلْمَرِيضِ أَوْ مُسَافِرٍ عَدَمٌ	764
لِلطَّهْرِ بِالشُّرَابِ حُكْمًا فَرَضًا	وَحَاضِرٌ يَغْدُمُ مَاءً عَوَضًا	765
فَلْيَتَيَمَّمْ ذَاكَ ضُرُّهُ أَخْفَ	وَحَاضِرٌ يَفْقَدُ مَاءً أَوْ يَخْفَ	766
مَنْ الْوُضُوءَ مَاءَهُ لَمْ يَسْتَطِعْ	ثُمَّ مُسَافِرٌ صَحِيحٌ قَدْ مَنَعَ	767
يُضْنِيهِ أَوْ هَلَكَا بِمَاءٍ مُفْتَرَضٍ	كَذَا صَحِيحٌ قَدْ يَخَافُ لِلْمَرَضِ	768
وَسَاكَتْ عَنْ هَذِهِ الْإِفَادَةِ	وِبَعْضُهُمْ قَدْ أَوْجَبَ الْإِعَادَةَ	769
قَدْ جَرَّ خِلَافُهُمْ إِلَى أَرْبَعَةِ	أَسْبَابٍ خَلَفَهُمْ لِفَهْمِ الْآيَةِ	770
حُكْمِ مُسَافِرٍ وَكَيْفَ تُثْقَلُ	فَاخْتَلَفَ فِي الْأَمْرَاضِ كَيْفَ تَشْمَلُ	771
مَنْ الْوُضُوءَ حِينَ دَاءٍ قَدْ عَرَضَ	وُجُودَ مَاءٍ ثُمَّ خَشْيَةَ الْمَرَضِ	772
يُجَوِّزُ الشُّرَابَ لِلْمَرِيضِ	فَمَنْ بَحَذَفَ قَالَ بِالتَّحْضِيضِ	773
يَمْنَعُ مَرَضِي مَنْ تَيْمَّمُ وَفِي	وَمَنْ رَأَى فِيهَا الْغَيْرَ الْحَذَفَ	774
لِلْمُحَدِّثِينَ كُلَّهُم يَغْتَمِدُ	خِلَافَهُمْ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدُ	775
لِمَنْ الشُّرَابَ لِلْمَرِيضِ يُمْتَثِلُ	فَمَنْ رَأَاهُ لِلْجَمِيعِ يَحْتَمِلُ	776
أَعْدَاءَهُ تُقَاسُ ذِي الْأَوْصَافِ	مَنْ خَافَ بَرْدَ الْمَاءِ أَوْ يَخَافُ	777

الباب الثالث :

معرفة شروط جواز هذه الطهارة

قُسِمَ هَذَا الْبَابُ حُكْمُ السَّائِلِ	إِلَى ثَلَاثَةِ مِ نَ الْمَسَائِلِ	778
---	------------------------------------	-----

المسألة الأولى :

في النية

وَاجِبَةٌ فِي الْحَنَمِ لِلْأُمُورِ	فَنِيَّةٌ فِيهِ لَدَى الْجُمْهُورِ	779
مُحْتَمٌّ لِنِيَّةٍ قَسْرًا خُذًا	فَلَا تُرَى مَقُولَةُ الْمَعْنَى وَذَا	780
لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لَهُمَا يَأِ وَاعٍ	شَذُفَرُكَ كَذَلِكَ الْأَوْزَاعِي	781

المسألة الثانية:

اختلافهم في طلب الماء

لَا بُدَّ أَنْ تَطْلُبَ لِلْمَاءِ إِنْ تُرَدُّ	782
وَالشَّافِعِيُّ قَالَ بِهَذَا الْحُكْمِ	783
فَعَدَمُ مَاءٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحَقُّقًا	784
فَذَلِكَ عَادِمٌ لِمَاءِ الطُّهْرِ	785
وَصَاحِبُ الظَّنِّ فَلَيْسَ عَادِمًا	786
لِمَالِكَ تَيْمُّماً حُكْمًا يُفَدُّ	
وَحَالَفَ النُّعْمَانُ فِي ذَا الْفَهْمِ	
مَنْ طَلَبَ أَوْ غَيْرَهُ قَدْ سَبَقَا	
مِمَّا يُقَوِّي رَغْبَةً فِي الْأَمْرِ	
مَاءً وَذَا كُلِّ يَرَى مُسَلِّمًا	

المسألة الثالثة:

اختلافهم في دخول الوقت

فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ شَرَطُ يَجِبُ	787
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الظَّاهِرِي	788
مَا اشْتَرَطُوا دُخُولَ وَقْتِ يُرْتَقَبُ	789
إِنْ فُقِدَ الْمَاعِدُ عِنْدَكُمْ تَيْمُّمُوا	790
إِنْ كَانَ شَرَطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ	791
مُكَمِّلاً أَدَاءَ فَرَضِ حَتْمٍ	792
أَنْ دُخُولَ الْوَقْتِ شَرَطُ صِحَّةِ	793
وَعَيْرُهُمْ لَمْ يُلَفَ عِنْدَهُ حُسْبُ	
وَلَابَنُ شُعْبَانَ عَلَى الْمَسَاطِرِ	
كَانَ بَعِيداً أَوْ قَرِيباً يُخْتَسَبُ	
فَالطُّهْرُ بَالِماً أَوْ صَعِيدٌ يَلْزَمُ	
دُخُولَ وَقْتِهَا فَطُهُرْ يَأْتِي	
لِلْمُسْلِمِينَ كَمْ يُبَيِّنُ الْعِلْمُ	
وَالطُّهْرُ مِثْلُهُ لِتِلْكَ الْعَزْمَةِ	

الباب الرابع:

في صفة هذه الطهارة

المسألة الأولى:

اختلافهم في حد مسح اليدين

وَحَدُّ مَسْحِ الْأَيْدِي فِي التَّيْمُمِ	794
إِلَى مَرَاثِقِ لِبَاسِ حِدَّةٍ	795
مَشْهُورٌ مَالِكٌ وَفَقَهُ الْمَضَرُّ	796
بَعْضٌ يَرَى لِلْفَرَضِ حَدَّ الْكَفِّ	797
فِيهِ اخْتِلَافٌ مُسْتَفِيضٌ فَافْهَمِ	
كَمِثْلِ حَدِّ اللَّوْضُوءِ قَضَاهُ	
قَالُوا بِذَلِكَ الْقَدْرُ عِنْدَ الْحَضَرِ	
قَوْلُ الْحَدِيثِ حِينَ صَحَّ يَكْفِي	

وَذَاكَ حُكْمٌ فِي الْأُصُولِ قَدْ نَفَعُ	798	وَالظَّاهِرِيُّ قَوْلُهُمْ لَهُمْ تَبَعُ
وَبَعْضُهُمْ قَدْ يَشْمَلُ الْمَنَاقِبَا	799	بَعْضٌ إِلَى كَفِّ يَرَاهُ وَاجِبَا
لَمْ يُرَوْ عَنْ سِوَاهُ طُولُ الدَّهْرِ	800	وَذَاكَ قَوْلٌ خَارِجٌ لِلزُّهْرِي
عَلَيْهِ قَوْلُهُ ضَعِيفٌ فَأَعْلَمَهُ	801	تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ
فِي الرَّسْخِ أَوْ فِي الزَّنْدِ أَوْ فِي الْعَضْدِ	802	أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ فِي لَفْظِ الْيَدِ
مَدْعَاةٌ دَرَسَ الْبَعْضُ ضَمَنَ الْبَعْضِ	803	تَضَارُبُ الْأَثَارِ فِي ذَا الْفَرَضِ
مَنْحُ جَبِينٍ وَأَضْعَا كَفَيْكََا	804	حَدِيثُ عَمَّارٍ أَتَى كَيْفِيكََا
وَلَا بُنَّ عِبَّاسٍ فَضَرَبَتَانِ	805	وَعَنْهُ مَنْحُ زَيْدٍ مَرْفَقَانِ
حَقِيقَةٌ فِي كَفِّهَا لَا تُجْهَلُ	806	فَالْيَدُ لِلْجُمْهُورِ إِسْمٌ مُجْمَلُ
إِنْ صَحَّ ذَا الْحَدِيثِ دُونَ مَيْنِ	807	لِذَاكَ فَالْفَرَضُ عَلَى الْكَفَيْنِ
لِنَكْبِ مَنْحٍ يُفِيدُ الْقَارِي	808	وَبَعْضُ مَا رَوَاهُ عَنْ عَمَّارٍ

المسألة الثانية:

اختلافهم من عدد ضربات التيمم

مَنْ وَاحِدَةً خُلِفَ إِلَى اثْنَيْنِ	809	فِي ضَرْبَاتِ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ
مَقَالَةُ الْجُمْهُورِ فِي ذَا الْمَقْصِدِ	810	لِلْوُجْهِ ضَرْبَةٌ وَضَرْبَةُ الْيَدِ
حُرَّاسَ شَرْعَةِ الْأَلِهِ إِنْ تَعَدَّ	811	أَعْنِي بِهِمْ ثَلَاثَةٌ فَقَهَا تَجَدَّ
لِلشَّافِعِيِّ فَقَهُهُمْ كَوْنًا يُفِيدُ	812	فَمَالِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزَدَ
فِي آيَةِ الْمَنْحِ مِنَ الْمَفْصَلِ	813	خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ فِي مُجْمَلِ
وَبُعْدُ قِيَاسِ الْوُضُوءِ فَأَعْلَمَ	814	تَضَارُبُ الْحَدِيثِ فِي التَّيْمَمِ

المسألة الثالثة:

اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم

فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ بِلَا امْتِرَاءِ	815	إِيصَالُ تُرْبِهَا إِلَى الْأَعْضَاءِ
أَبِي حَنِيفَةَ بِذِي الْمَدَارِكِ	816	فَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ لِمَالِكٍ
لَمْ يَرِيَاهُ وَاجِبًا لِلرَّاءِ	817	فَالْمَنْحُ بِالتُّرَابِ لِلْأَعْضَاءِ
فَبَيْنَ تَمْيِيزٍ وَتَبْعِيضٍ غَدَا	818	فِي حَرْفٍ «مِنْ» أَضَلَّ خِلَافِهِمْ بَدَا

- 819 إِيصَالُهُ لِحَيْثُ صَوَابٍ إِنَّ تَكُ لِلتَّبْعِيضِ فَالتُّرَابِ
820 لِكُلِّ عَضْوٍ نَقْلُهَا لَا يَرْغَبُ وَمَنْ إِلَى التَّمْيِيزِ حُكْمًا يَحْسَبُ
821 فِي ذَاكَ تَرَكُ الْمَسْحِ لِلْمُخَالِطِ تَيَّمَمَ الرَّسُولُ فَوْقَ الْحَائِطِ

الباب الخامس:

فيما تصنع به هذه الطهارة

- 822 وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهَا بِمَا عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ طَاهِرًا كَمَا
823 اخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ تَرْبِ طَاهِرٍ مِثْلَ حَجَارَةٍ وَذَا لِلنَّاطِرِ
824 خَلْفَ يَمْسُ جَوْهَرِ الْأَحْكَامِ وَالْبَحْثِ فِيهِ وَاجِبُ الْأَعْلَامِ
825 فَالْشَّافِعِي بِتَرْبِ أَرْضِ خَالِصٍ وَحُكْمُهُ يُثِيرُ لِلتَّرْبِ بَصِ
826 فَمَالِكَ وَصَحْبُهُ أَجَازُوا مَا صَعِدَ التُّرَابَ إِذْ يُحَازُ
827 فَبِالْحَصَى وَالرَّمْلِ وَالتُّرَابِ طَهَّرَ لَدَى تَوْقِرِ الْأَسْبَابِ
828 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْحَجَرِ وَالْجَصِّ ثُمَّ نُورَةَ فَاعْتَبِرِ
829 كَذَاكَ زَلِيجٍ وَزَرْنِيجٍ يُعَدُّ وَأَحْمَدُ غُبَارُ ثَوْبٍ إِنْ وَجَدَ
830 وَقَالَ جُمْهُورٌ عَلَى وَجْهِ الشَّرَى مَتَى يَكُونُ صَالِحًا إِذَا يُرَى
831 أَسْبَابُ خَلْفِهِمْ عَلَى الصَّعِيدِ لَيْسَ لَهُ فَهْمٌ عَلَى التَّحْدِيدِ
832 مَّا حَدَا بِمَالِكَ وَصَحْبِهِ طَهَّرَ بِثَلَجٍ وَغُثَى فَاَنْتَبَهَ
833 وَفِي حَدِيثٍ جُعِلَتْ لِي مَسْجِدًا فَفِيهِ مَسْجِدٌ طَهُورٌ يُقْتَدَى
834 بِهِ لِفَهْمٍ نَصْرَ هَذَا الْحُكْمِ فَبَيْنَ مُطْلَقِ الْمُقَيَّدِ نَمَى
835 لِلْفُقَهَاءِ خَلْفُهُمْ فِي الْفَهْمِ أَيُّهُمَا بِرَاجِحٍ لِلْخُصْمِ
836 فَمَنْ لِمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ مَا فَوْقَ وَجْهِ الْأَرْضِ إِمْسَحَ وَاسْجُدْ
837 فَقَوْلُ سَيِّدِ الْأَنَامِ جُعِلَتْ لِي مَسْجِدًا فَذِي تُرَابٍ طَهَّرَتْ
838 مَنْ جَعَلَ الصَّعِيدَ لِلتُّرَابِ فَعِيزُ تَرْبٍ لَيْسَ بِالصَّوَابِ
839 وَمَا مِنَ التُّرَابِ يُلْفَى قَدْ خَرَجَ فَالطُّهْرُ مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ مِنْ حَرَجٍ

الباب السادس:

نواقض هذه الطهارة

طُهِرَ بِمَاءٍ دُونِهَا مُنَاقِضٌ	نَوَاقِضٌ لَهَا بِمِثْلِ نَاقِضٍ	840
حُكْمَاهُمَا فِي الْفِقْهِ ذِي الْإِثْنَيْنِ	وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَمْرَيْنِ	841

المسألة الأولى:

في حكم أداء صلاة أخرى

تَلَّتْ لَهَا لِمَالِكَ فَتَبَّتْ	أَدَاءُ الْأُولَى نَاقِضٌ طَهْرَ الْأُتَى	842
كَطَهْرِ مَاءٍ عِنْدَ كُلِّ قَاصِدٍ	وغيره أجاز غير واحد	843
رَوَاهُ عَنْ زَيْدٍ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ	مَالِكَ حَذَفَ عَنْهُ فِي الْآيَةِ	844
يَحُولُ دُونَ الْعَكْسِ بِالذَّرَايَةِ	تَسْوِغُهُ لِلْحُكْمِ مِنْ ذِي الْآيَةِ	845
لِكُلِّ فَرَضٍ وَاجِبٍ فَلْتَعْلَمُوا	فَمَنْ نَفَى الْمَحْذُوفَ فَالْتَيْمُّ	846
لِكُلِّ فَرَضٍ لِلْحَقِيقَةِ اجْتَبَى	وَالثَّانِي تَكَرَّرَ لِنَفْسِ الطَّلَبِ	847

المسألة الثانية:

هل ينقضها وجود الماء؟

يَنْقُضُهَا كَالْحَدَثِ الْفُجَائِي	وَاتَّفَقُوا أَنَّ وُجُودَ الْمَاءِ	848
فَذَلِكَ لَا يَنْقُضُهَا طَهْرُ عَارِضٍ	فِي الْحَدَثِ الَّذِي لِبَعْضِ نَاقِضٍ	849
فَقَبْلَ مَا قَالَ طَهْرُ بِالثَّرَابِ	فَحَدَّ رَافِعٌ لِلْإِسْتِصْحَابِ	850
لِلشَّافِعِيِّ لَيْسَ طَهُورًا شَأْنُهُ	فَالْأَرْضُ مَسْجِدٌ طَهُورٌ دُونَهُ	851
إِلَّا بِنَاقِضٍ جَدِيدٍ يَغْرِضُ	كَشَّانَ مَاءٍ طَهْرُهُ لَا يَنْقُضُ	852
نَحْوًا لَذَا الْمُنْحَى وَمِثْلَهُ حَكُوا	وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكَ نَحْوًا	853
إِسْمٌ لَهَا مِنَ الْإِلَهِ حُكْمٌ	فَهِيَ طَهَارَةٌ وَذَلِكَ الْإِسْمُ	854
يَعُوقُهَا عَنْ عِلَّةِ الْأَجْزَاءِ	إِذْ حَدَّثَ لَهَا وَجُودَ الْمَاءِ	855
عِنْدَ الشَّرُوعِ ثُمَّ بَعْدَهُ لِحَقٍّ	وَمَنْ رَأَوْهُ نَاقِضًا فِيهِ اتَّفَقَ	856
فِيهَا فَذَلِكَ فِيهِ خُلْفٌ مُتَسَعٍ	مِنْهَا بِهِ الْإِبْطَالُ أَمَا إِنْ شَرَعَ	857
وَقَتَّ الْأَدَاءَ عِنْدَهُمْ مَوْجُودٌ	فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ دَاوُدُ	858
وَقَوْلُهُمْ لِأَصْلِهَا يُعْضَدُ	أَحْمَدُ وَالنُّعْمَانُ قَالُوا يَفْسَدُ	859

الباب السابع:

في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

وَاتَّفَقُوا بِأَنْ طَهَرَ الثَّرْبُ	860
مَنْ الصَّلَاةُ ثُمَّ لَمْ يَسْمَعْ الْمُصْحَفَ	861
وَاخْتَلَفُوا فِي هَلْ يُبَاحُ أَكْثَرُ	862
فَمَالِكٌ لَهَا عَلَى فَرَضٍ حَصْرُ	863
وَالْخُلْفُ فِي نَفْلٍ وَفَرَضٍ يُقْضَى	864
جَمْعُهُمَا لِمَالِكٍ قَدْ يُمَكَّنُ	865
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ الْجَمْعُ	866
أَصْلُ الْخِلَافِ هَلْ تَيَمَّمُ طَلِبُ	867

كتاب الطهارة من النجس

قَدْ حَصَرُوا مَجَالَ ذَا الْكِتَابِ	868
عَلَى اقْتِسَامِ سِتَّةِ الْأَبْوَابِ	

الباب الأول:

في معرفة حكم هذه الطهارة

وَأَصْلُ فِي الْقُرْآنِ ثَوْبٌ يُطَهَّرُ	869
ثُمَّ دَمُ الْخَيْضِ ذُنُوبٌ قَدْ يُصَبُّ	870
إِزَالَةُ لِلنَّجَسِ أَمْرٌ وَاجِبٌ	871
وَجُوبُهَا النُّعْمَانُ حُكْمُهُ أَمْرٌ	872
وَقَالَ قَوْمٌ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ	873
وَقَالَ فَرَضٌ لَازِمٌ بِالذِّكْرِ	874
لِثَوْبِكَ الْأَمْرُ أَتَى بِالطُّهْرِ	875
خِلَافٌ أَمْرٌ ثُمَّ نَهْيٌ قَاهِرٌ	876
قَرِينَةٌ هُنَا لِذَا تَجَادَبَتْ	877
رَمَى سَلَا عَذَابٌ قَبْرٍ خَلَعُ	878

879	تَرْجِيحُ وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْأَمْرِ	ضَمَّنَ الْحَدِيثَيْنِ أَتَى فِي الذِّكْرِ
880	مَنْ حَدَّثَ لِلنَّجَسِ أَوَّلَ الطُّهْرِ	قَدْ فَرَّقَ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَ الْخَصْرِ
881	تَطَهَّرُ النَّجَسُ لَتَنْظِيفٍ وَرَدَ	مَحَاسِنُ الْأَخْلَاقِ أَصْلُهُ تَجَدُّ
882	أَمَّا الَّتِي مِنْ حَدَّثٍ فَقَدْ سَبَقَ	لَيْسَتْ تُرَى مَعْقُولَةَ الْمَعْنَى يُسَقُّ
883	وَالْعَفْوُ عِنْدَهُمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا	عَنِ الْقَلِيلِ مِنْ نَجَاسَةٍ فَعُوا

الباب الثاني:

في معرفة أنواع النجاسات

884	نَجَاسَةٌ أَنْوَاعُهَا فَفَقَهُ حَصَرَ	أَرْبَعَةٌ فِيهَا اتِّفَاقٌ قَدْ ذَكَرَ
885	مَيْتَةٌ غَيْرُ الْبَحْرِ أَوْ دَمٌ هَمَزَ	مَنْ مَيَّتَ مَسْفُوحٌ حَيٌّ إِنْ صَدَرَ
886	بَوْلٌ وَرَجْعٌ آدَمِيٌّ إِنْ حَصَلَ	وَلَحْمٌ خَنْزِيرٍ عَلَى أَيِّ قُتِلَ
887	وَبَعْضُهُمْ نَجَاسَةٌ لِلْخَمْرِ	أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي خِلَافٍ فَادِرَ
888	وَغَيْرُ ذَلِكَ فِيهِ خُلْفٌ يُشْهَدُ	بِسَبْعَةٍ مِنَ الْفُصُولِ يُقْصَدُ

المسألة الأولى:

في اختلافهم من ميته الحيوان الذي لا دم له

889	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْمَيْتَةِ	غَيْرُ دَمٍ حُكْمًا سَوَى فِي الْحَرَمَةِ
890	وَذَلِكَ دُونَ مَيْتَةِ لِلْبَحْرِ	وَذَا خِلَافٌ لِلْهُدَاةِ فَادِرَ
891	مَقْهُومٌ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مَيْتَتُهُ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ بِنَصِّ بَتَّةَ
892	هَلِ الدُّبَابُ دَاخِلٌ فِي اسْتِشَا	مَا لَا دَمَ لَهُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى
893	أَوْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمٌ مُتَفَرِّدٌ	لَهُ وَذَا لِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ وَرَدَ
894	أَبُو حَنِيفَةَ حَدِيثُ جَابِرٍ	رَأَاهُ رُخْصَةً لِكُلِّ عَابِرٍ
895	فَفَعَلَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ مُسْتَحْسَنٌ	لِذَاكَ جَائِزٌ وَلَا يُسْتَهْجَنُ
896	قَدْ ضَعَّفُوا قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ	بِذَا الْحَدِيثِ حُكْمُهُ فَثَبَّتَ

المسألة الثانية:

اختلافهم في أجزاء الميتة

وَاللَّحْمُ مِثْلُ مَيْتَةٍ فِي الْفِطْرَةِ	وَاخْتَلَفُوا فِي جُزْءِ كُلِّ مَيْتَةٍ	897
لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ بِهَذَا الْخَبَرِ	وَالْخُلْفُ فِي عَظْمٍ كَذَافِي الشَّعْرِ	898
وَالنَّفْعُ مِنْهُمَا يَرَى أَنَّامٌ	أَنَّهُمَا كَمَيْتَةٍ حَرَامٌ	899
حَامِلٌ شَعْرَهَا فَلَا يَضَامُ	وَالْعَظْمُ عِنْدَ مَالِكٍ حَرَامٌ	900
لَهُ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ الْفَهْمُ	مَنْ بَعْدَ ذَبْحِهَا وَذَاكَ الْحُكْمُ	901
فَالْعَظْمُ مَيْتَةٌ لَدَى هَذَا الْخَبَرِ	وَمَنْ رَأَى أَنَّ التَّغْذِيَّ يُعْتَبَرُ	902
فَالْعَظْمُ مَيْتَةٌ وَذَاكَ أَسْرُ	وَمَنْ يَرَى شَرْطَ الْحَيَاةِ الْحُسَّ	903
مَنْ كَائِنْ مَهْمَا يَكُونُ فَرْطًا	أَنَّهُمَا مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ سَقَطَا	904
فِي الْجُزْءِ مَنْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ	وَذَاكَ قَوْلُ سَيِّدِ الْأَنْعَامِ	905
مَيْتَةٌ وَذَا بِهِ صَحَّ الْخَبَرُ	يَسْقُطُ وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ يُعْتَبَرُ	906

المسألة الثالثة:

اختلافهم في جلد الميتة

وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ	فَالْإِنْتِفَاعُ مِنْ إِهَابِ الْمَيْتَةِ	907
قَوْمٌ بِمَذْبُوحٍ لَهُ يُنْتَفَعُ	قَوْمٌ جَوَازُهُ عَلَيْهِ أَجْمَعُونَ	908
وَكُلُّ قَوْلٍ حُكْمُهُ يُحَقِّقُ	وَنَالَتْ الْأَقْوَالُ مَنَعَ مُطْلَقُ	909
وَالدَّبْغُ عِنْدَ الْبَعْضِ لَا يُغَيِّرُ	قَوْلٌ يَرَى دَبَاغَهَا يُطَهِّرُ	910
فِي الطَّهْرِ دُونَ سَائِرِ الْفَنَاتِ	وَبَعْضُهُمْ يَتَّبِعُ لِلذَّكَاةِ	911
أَبَاحَهُ النَّعْمَانُ فِيمَا قَدْ وَرَدَ	لِلشَّافِعِيِّ ذَا الْقَوْلُ مُنْسُوبٌ تَجَدَّدَ	912
بِالدَّبْغِ قَدْ طَهَّرَ بَعْضُ الْأُمَّةِ	وَجَلْدُ خَنزِيرٍ وَجَلْدُ الْمَيْتَةِ	913
رَوَايَتَانِ لِلْحَدِيثِ تَخْتَلِفُ	خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ فِيمَا وَصَفَ	914
عَلَى عُمُومِهِ وَذَا اتِّسَاعُ	حَدِيثُ مَيْمُونَةَ الْإِنْتِفَاعُ	915
وَحُكْمُهُ أَتَى هُنَا مَضِيقُ	وَأَبْنُ حَكِيمٍ فِيهِ مَنَعَ مُطْلَقُ	916
وَالْجَمْعُ بَيْنَهَا صَحِيحٌ يَظْهَرُ	وَلَأَبْنُ عَبَّاسٍ بِدَبْغٍ يَطْهَرُ	917
تَرْجِيحُ دَبْغٍ فِيهِمَا حُكْمٌ جَرَى	مَيْمُونَةَ وَنَجْلَ عَبَّاسٍ يَرَى	918
فَالنَّسْخُ حُكْمُهُ أَتَى وَمَا نَجَحَ	وَأَبْنُ حَكِيمٍ مَنْ حَدِيثُهُ رَجَحَ	919

المسألة الرابعة:

الحكم في دم الحيوان

لَدَيْهِمْ حُكْمٌ بِهِ يُسَلَّمُ	دَمُ الْبَهَائِمِ الْجَمِيعِ يَحْرُمُ	920
أَمَّا الْقَلِيلُ نَجْسُهُ حُكْمٌ يَرُدُّ	لَأَنَّهُ نَجَسٌ كَثِيرُهُ وَرَدُّ	921
وَالنَّزْرُ مِنْ دَمَاءِ سَائِمِ حُكْمِي	كَذَا الْخِلَافُ فِي دَمَاءِ السَّمَكِ	922
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مُنَاصِرُ	بَعْضُ دَمِ الْحَيَّانِ حِلٌّ طَاهِرُ	923
خِلَافُ مَذْهَبٍ يَرَى فَلْتَفْهَمُ	نَجَسٌ لِمَالِكٍ عَلَى أَصْلِ الدَّمِ	924
وَحُرِّمَتْ نَصٌّ لَذَا يُسَانَدُ	وَبَعْضُهُمْ حُكْمُ الدَّمَاءِ وَاحِدُ	925
كَذَا مُقَيَّدُ خِلَافٍ حَقِّقُ	أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُطْلَقِ	926
تَقْيِيدُ مَسْنُوحٍ بِآيَةٍ تُحْمِي	تَحْرِيمُ مَيْتَةٍ وَحَرْمَةُ الدَّمِ	927
مُطْلَقُ مَسْنُوحٍ فَتَنْجُسُهُ جَلَا	فَمَنْ مُقَيَّدٌ بِهِ قَضَى عَلَى	928
وَمُطْلَقٌ هُمَا سَوَاءٌ يَعْرِفُ	وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ يُوصَفُ	929
هُمَا حَرَامٌ عِنْدَهُ فِي الْمَقْصِدِ	فَمَنْ قَضَى بِهِ عَلَى مُقَيَّدِ	930

المسألة الخامسة:

حكم البول

وَرَجَعَهُ نَجَسٌ مِنَ الْمَحَارِمِ	وَاتَّفَقُوا بِأَنَّ بَوْلَ الْإِنْسَانِ	931
وَعَيْرُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ لِلْأَثَرِ	بَوْلُ الرِّضِيعِ لَيْسَ نَجْسًا يُعْتَبَرُ	932
أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ بِهِ اقْتَدَى	وَالْحَيَّانُ بَوْلُهُ نَجَسٌ لَدَى	933
وَقَالَ قَوْمٌ تَابِعَ لِللَّحْمِ	وَالشَّافِعِيُّ حَاكِمُهُ فِي ذَا الْحُكْمِ	934
أَبْوَالُهَا أَرْوَاهَا فَانْتَبَهَرَا	أَكَلَةُ النَّجَسِ لَدَيْهِمْ تُكْرَهُ	935
لَدَيْهِمَا لِللَّحْمِهَا وَذَا نَفَعَ	فَمَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ تَبَعَ	936
فَلْتَحَفَظُوا حُكْمَيْهِمَا فِي الْحِينِ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ	937
أَفْضَلُ مَنْ هَدَى لِسَائِرِ الْأُمَمِ	أَدَى الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ	938
إِنَّمَا فَاقْبَلْ لَذَاكَ الْفِعْلِ	وَلِلْعُرَانِيِّينَ شَرَابُ بَوْلِ	939
نَهْيٌ صَرِيحٌ فِي الْحَدِيثِ فَاثْمَلُ	وَعَنْ صَلَاةٍ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ	940
فَبَوْلُهَا كَبَوْلِهِ فِي الْحَرْمَةِ	مَنْ قَاسَ إِنْسَانًا عَلَى بَهِيمَةٍ	941

المسألة السادسة:

في حكم ما يعضي عنه من النجاسات

عَلَى ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَقْسَامُ	942
أَنْقَسَمُوا كُلٌّ لَهُ حُكْمٌ وَرَدَّ	943
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا يُقَرَّرُ	944
قَلِيلُهَا كَثِيرُهَا بَعْضٌ يَرُدُّ	945
فَمَالِكَ نَزَرَ الدَّمَاسْتِثْنِي	946
حَوْلَ قَلِيلِ النَّجَسِ فِي الْأَحْكَامِ	
قَوْمٌ لَقَدَرِ دَرَاهِمَ عَفَوا وَجَدُوا	
وَابْنُ الْحَسَنِ بِرُبْعِ ثَوْبٍ يَقْدَرُ	
عِبَادَةُ مُكَلَّفٌ لَهَا اعْتَمَدَ	
دَلِيلُهُ عَلَيْهِ حُكْمًا فَأَبْنِي	

المسألة السابعة:

اختلافهم في المنى

وَالْمَنَى قَالَ مَالِكٌ نَجَسٌ يَجِبُ	947
وَالطُّهْرُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي	948
وَمَرَّةً تَغْسِلُهُ فَيَخْرُجُ	949
فَالْفِرْكَ فِي زِيَادَةِ الْمُسْلِمِ	950
فَالْمَنَى بَيْنَ أَنْ يُسَاوِيَ لِلْحَدَثِ	951
فَبَيْنَ فَرْتٍ وَدَمٍ يُرَى خَرَجَ	952
وَالْمَنَى مَنْ يَقْسِيهِ عَلَى اللَّبَنِ	953
وَمَنْ حَدِيثَ الْغُسْلِ رَاجِحًا يَرَى	954
فَطُهْرُهُ بِالْفِرْكَ لِلنُّعْمَانِ	955
تَطْهِيرُهُ مِنْ كُلِّ مَا يُلْفَى يُصَبُّ	
وَعَائِشَةُ أَفْرَكَ ثَوْبَ الشَّافِعِ	
وَفِيهِ بَلُّ الْمَاءِ لَيْسَ يُمَزَّجُ	
صَلَّى بِهِ مُرْخَصًا لِلْمُسْلِمِ	
أَوْ فَضَلَاتٍ طَاهِرَاتٍ لَا خَبَثَ	
ذَا اللَّبَنِ الْحَلَالِ دُونَمَا خَرَجَ	
يَجْعَلُهُ الْحَلَالَ دُونَمَا وَهْنُ	
فِيهِ نَجَاسَةٌ وَذَا حُكْمٌ جَرَى	
وَقِيلَ بَلُّ لِلطُّهْرِ فِي مَعَانٍ	

الباب الثالث:

من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها

تُزَالُ عَنْ ثَلَاثَةِ مُتَّفَقٍ	956
مِنْهَا بِهَا قِسْطٌ يَقْلُ أَوْ كَثُرُ	957
مَسْجِدُ أَبْدَانٍ وَثِيَابٌ عَلِمَ	958
دَلِيلُهَا تَطْهِيرُ ثَوْبٍ قَدْ أَمَرَ	959
بِمَسْجِدٍ طُهِرُوهُمْ لِلْخَبَثِ	960
لَطْهَرَهَا إِذَا بِهَا قَدْ يَغْلَقُ	
بِرَأْيِ جُمْهُورٍ وَذَاكَ مُعْتَبَرُ	
تَطْهِيرُهَا لَدَيْهِمْ حُكْمٌ لَزِمَ	
صَبَّ ذُنُوبٍ فَرَقَ بَوْلٌ قَدْ صَدَرَ	
مَذِيٍّ وَمَخْرَجٍ بِلَا تَرِيثِ	

وَدُونَ لَذَّةٍ بِكَالتَّفَكُّرِ	وَعُغْلِلُهُ مِنْ مَذْيِهِ لِلذَّكْرِ	961
هَلْ خَصَّ هَذَا الْحُكْمُ غُسْلَ جُلِّهِ	وَالْغُسْلُ إِنْ لَبِغَضَهُ أَمْ كُلِّهِ	962
أَوْ آخِرٍ نِيْطَ بِهِ لِلْفَهْمِ	مَنَاطُ خُلْفِهِمْ بِبَدْءِ الْإِسْمِ	963

الباب الرابع:

في الشيء الذي تزال به

بِكُلِّ أَنْوَاعٍ لَهُ إِذَا لَمَسَ	عَنْ مَخْرَجَيْنِ الْمَا يُطَهِّرُ النَّجَسَ	964
هَلْ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ إِذَا وُصِفَ	وَكُلُّ مَائِعٍ سِوَى الْمَاءِ اخْتَلَفَ	965
يُزِيلُ نَجَسًا عَالِقًا إِذَا جَرَى	فَطَاهِرٌ أَوْ حَنِيفَةٌ يَرَى	966
لَيْسَ مُزِيلًا جُمْلَةً الْأَقْدَارِ	قَوْمٌ رَأَوْهُ غَيْرَ الْأَسْتَجْمَارِ	967
فَمَا سِوَى الْأَحْجَارِ غَيْرُ نَافِعٍ	وَذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ	968
فِيهَا خِلَافٌ سَائِرِ الْفُهُومِ	كَالْعَظْمِ وَالْأَزْوَاثِ وَالْمَطْعُومِ	969
أَنْوَاعٌ حَلِيٍّ مِثْلُهُ إِذْ تُقْصَدُ	فَمَا لِكَ كُلِّ الطَّعَامِ يُبْعَدُ	970
لِلطَّاهِرِيِّ عَزَوْا لِهَذَا الْخَبَرِ	لَمْ يَرَ قَوْمٌ غَيْرَ طَهْرِ الْحَجَرِ	971
إِذْ جَوَزَ الطُّهْرُ بِكُلِّ طَاهِرٍ	وَالطُّبْرِيِّ شِدًّا بِقَوْلِ نَادِرٍ	972
شَيْءٍ أَزَالَ ذَاتَهُ وَذَا شَطَطُ	أَوْ نَجَسٍ وَحُكْمُهُ فِي ذَا غِلَطِ	973
بِكُلِّ جَامِدٍ وَمَائِعٍ نُقِلَ	مَنْ لَمْ يَرَ الْخُصُوصَ لِلْمَاءِ تَزُلُ	974
إِنِّي أَمْرَأَةً ذَلِيلِي يُرَى يَطُولُ	حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ تَقُولُ	975
مَنْ الثُّرَابِ طَاهِرًا مِمَّا نَجَسَ	قَالَ لَهَا فَالطُّهْرُ بِالَّذِي لَمَسَ	976
قَالَ أَبُو دَاوُدَ نَصٌّ يُذَكَّرُ	وَكُلُّ نَعْلٍ بِالثُّرَابِ يُطَهَّرُ	977

الباب الخامس:

في صفة إزالتها

وَالْغُسْلُ بِالطُّهُورِ ثُمَّ الْمَسْحُ	زَوَالُهَا لَدَيْهِمْ بِالنَّضْحِ	978
وَالْمَسْحُ طَهْرٌ مَخْرَجَيْنِ يُذَكَّرُ	فَالْغُسْلُ كُلُّ النَّجَسِ مِنْهُ يُطَهَّرُ	979

- 980 كَذَلِكَ فِيهِ الطُّهْرُ لِلْخُفَّيْنِ
981 وَاخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَتَتْ
982 فَنَضَّحُهُمْ أَيْ نَجَاسَةً يَرُدُّ
983 طَعَامَ أَكْلٍ قِيلَ مَنْ قَدْ فَرَّقَا
984 يُنْضَحُ بَوْلُ الذَّكَرِ وَيُغْسَلُ
985 وَالْغُسْلُ مَالِكٌ لِشَابِتٍ رَأَوْا
986 لَهُ وَمَشْكُوكٌ بِهِالَهُ نَضَحَ
987 حَدِيثٌ عَائِشَةُ لَنَضَحَ قَدْ رَوَتْ
988 مَا تَمَّ غُسْلُهُ لَذَلِكَ الْبَوْلُ
989 أَنَسٌ حَدِيثُهُ يَقُولُ وَاصْفَا
990 فَقَالَ بَادَزْتُ حَصِيرَةَ لَنَا
991 نَضَحْتُهُ نَشَرْتُهُ إِذْ صَلَّى
992 إِنَّ غَابَ عَيْنُ النَّجَسِ نَضَحَ مُنْكَرٌ
993 وَمَالِكٌ لَمْ يَخْرُجْ أَوْ ذَيْلُ
994 مَنْ قَالَ رُخْصَةً فَلَا يُقَاسُ
995 مَنْ قَالَ حُكْمٌ فِي زَوَالِ النَّجَسِ
996 فِي الْعَدَدِ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ ظَهَرَ
997 فِي حُكْمِهِمْ تَجَاوَزَ لِلْعَدَدِ
998 فَمَالِكٌ لَمْ يَشْتَرِطْ أَيْ عَدَدُ
999 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُوَافِقُ
1000 ثَلَاثَةُ الْأَخْبَارِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
1001 مَنَاطُ خُلَفَائِهِمْ حَدِيثُ جَابِرٍ
- كَرُّ رُخْصَةِ لِلْحُكْمِ وَالنَّعْلَيْنِ
أُصُولُ كُلِّ مَذْهَبٍ كَمَا ثَبَتَ
فِي الْبَوْلِ لِلصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَزْدَرِدْ
بَيْنَ الْأُنْثَى وَالذَّكَورِ حَقَّقَا
بَوْلٌ مِنَ الْأُنْثَى وَذَلِكَ الْأَفْضَلُ
نَجَاسَةً حَلَّتْ بِهِ وَذَا حَكَمُوا
وَخُلَفَاهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ وَضَحَ
حَيْثُ الصَّبِيِّ بَالٌ فَنَضَحُهُ ثَبَتَ
وَالطِّفْلُ دُونَ عُمُرِهِ لِلْحَوْلِ
صَلَاةُ خَيْرِ النَّاسِ وَهُوَ الْمُضْطَفَّى
بِهَا سَوَادٌ مِنْ تَتَابُعِ الْأَنَا
عَلَيْهِ مُجْتَبَى الْإِلَهِ جَلَا
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يُحْسِنُ
أُنْثَى وَمَنْ قَفَاهُ فِي الدَّلِيلِ
حُكْمٌ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْأَسَاسُ
عَدَاهُ نَحْوَ الْغَيْرِ فِي ذَا الْأُسِّ
مُشْتَرِطُ النِّقَاءِ قَوْلٌ قَدْ صَدَرَ
طَهْرٌ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لَا تَزِدُ
فِي الْمَسْحِ أَوْ فِي الْغُسْلِ قَوْلٌ يُعْتَمَدُ
تَرْجِيحُ هَذَا الْقَوْلِ حُكْمٌ لَا يُقُ
وَدُونَهَا فِي الطُّهْرِ غَيْرُ نَافِعٍ
عَلَى الْوُجُوبِ أَمْ لِنَدَبٍ صَادِرٍ

الباب السادس: في آداب الاستنجاء

- 1002 وَحُكْمُ ذَا الْبَابِ عَلَى نَذْبِ حُمْلٍ
1003 وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِهِ لِلْقَبْلَةِ
1004 رَوَى أَبُو أَيُّوبَ لَا تَسْتَقْبِلُوا
1005 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمَرٍ
1006 مُحَمَّداً إِذْ جَالَسَا مُسْتَدْبِرًا
1007 قَدْ ذَهَبُوا فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ
1008 مَنْ بَيَّرَاءَةً لِأَصْلِ الْحُكْمِ
1009 قَوْلُ أَبِي أَيُّوبَ حَمْلُهُ عَلَى
1010 سِوَاهُ سَاتِرًا وَلَا مِنْ حَائِلٍ
1011 وَذَاكَ مَذْهَبٌ عَزَوْا لِمَالِكٍ
- كَالْبُعْدِ وَالشُّكُوتِ أَوْ يُنْمَى نُقْلٌ
لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلِهِ مَا الْعَلَّةُ
بِالْبَوْلِ أَوْ بِغَائِطٍ إِذْ تَفَضَّلُوا
مَنْ بَيْتِ حَفْصَةَ أَرَى خَيْرَ الْبَشَرِ
لِقَبْلَةٍ، وَالشَّامَ وَجْهًا نَوْرًا
فِي الْخُلْفِ فِي الْأَرْاءِ وَالْأَفْهَامِ
تَكَامُلُ الْأَحْكَامِ فِي ذَا الْفَهْمِ
صَحَارِي لَيْسَ بِشَرَّةٍ بِهَا وَلَا
وَابْنُ عُمَرَ بِالْعَكْسِ فِي الْمَحَافِلِ
مُخَالَفِ التَّرْجِيحِ فِي الْمَدَارِكِ

كتاب الصلاة

- 1012 وَالْأَمْرُ بِالْفَرْضِ أَتَى وَالنَّذْبُ
1013 قَدْ قُسِّمَتْ لِأَرْبَعٍ مِنَ الْجُمَلِ
1014 فَالْوَاجِبَاتُ مِثْلُهَا الشَّرُوطُ
1015 مَعْرِفَةُ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ
- حَوْلَ الصَّلَاةِ فَرَضُهَا لِلْقُرْبِ
وَحِفْظُهَا حَتْمٌ عَلَيْهِ يُتَكَلَّفُ
فَاعْلَاهَا بَارَحَهُ الْقُنُوطُ
قَضَاؤُهَا فَثَمَرَةُ الْأَفْعَالِ

الجملة الأولى، وفيها أربع مسائل:

المسألة الأولى:

في بيان وجوب الصلاة

- 1016 أَوْجَبَهَا الْكِتَابُ ثُمَّ السُّنَّةُ
1017 تَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ
- وَفَعَلُهَا وَفَقَ النُّصُوصُ جُنَّةُ
أُصُولُ ذَا الْبَابِ لِكُلِّ سَائِلٍ

المسألة الثانية:

في بيان عدد الواجبات منها

1018	لَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ مِنْهَا تَجِبُ	خَمْسٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَالثَّانِي اسْتَحَبُّ
1019	أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ الْوُتْرُ	كَمِثْلُ خَمْسَةٍ وَذَاكَ الْحَصْرُ
1020	تَعَارُضُ الْحَدِيثِ أَصْلٌ لِلْسَبَبِ	فِي دَرْسٍ خُلِفَ حُكْمُهُ شَرْعاً وَجَبَ
1021	حَدِيثُ مَعْرَاجٍ لَخَمْسٍ حَدِّدَا	لِلْفَرَضِ يُسْرًا لِلصَّلَاةِ سَرْمَدَا
1022	حَدَّدَهَا الرَّسُولُ لِلَّذِي سَأَلَ	فِي خَمْسَةٍ إِلَّا تَطَوُّعاً قَبْلَ
1023	وُجُوبٍ وَتَسْرَفِي الْحَدِيثِ قَدْ وَرَدَ	فَحَوَاهُ لِلْوُجُوبِ هَلْ ذَا يُعْتَمَدُ
1024	عَنْ حَارِثَةَ قَالَ النَّبِيُّ أَخْبِرُكُمْ	بِالْوُتْرِ أَجْرُهَا يُرَى خَيْرًا لَكُمْ
1025	بُرَيْدَةَ رَوَى حَدِيثُ الْوُتْرِ	مُؤَكَّدًا لِفَعْلِهَا فِي الذِّكْرِ
1026	فَبَيَّنَ حَصْرَ النَّصِّ أَوْ أَمْرِ الْخَبَرِ	تَمَّ خِلَافُهُمْ عَلَى فَهْمِ الْأَثَرِ

المسألة الثالثة:

بيان على من تجب الصلاة

1027	فَالْمُسْلِمُ الْبَالِغُ فَرَضٌ قَدْ تَجِبَ	عَلَيْهِ إِجْمَاعًا فَقُلْ حَقًّا تُصَبِّ
------	---	---

المسألة الرابعة:

أحكام تارك الصلاة متعمدا

1028	وَالْقَتْلُ حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ	وَوَصَفُ هَذَا الْقَتْلِ حُكْمًا يَأْتِي
1029	أَحْمَدُ قَالَ قَتْلُهُ كُفْرًا وَجَبَ	ثَلَاثَةٌ رَأَوْهُ حَدًّا إِنْ تُصَبِّ
1030	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ذَا حُكْمُهُمْ	أَبُو حَنِيفَةَ تَرَاهُ مِثْلَهُمْ
1031	وَالْحَنَسُ وَالتَّغْزِيرُ حُكْمُ الظَّاهِرِيِّ	تَارِكُهَا لَيْسَ لَهُ مِنْ نَاصِرٍ
1032	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ لِفَهْمِ مَا وَرَدَ	تَنْوُوعُ التَّفْسِيرِ فِيهَا قَدْ وَجَدَ
1033	قَدْ حَرَّمَ إِلَّا لَهُ قَتْلُ الْمُسْلِمِ	إِلَّا ثَلَاثًا يُقْتَلُونَ فَاَعْلَمَ
1034	تَرَكَ الصَّلَاةَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَرَدَ	وَالظَّاهِرِيُّ حُكْمًا عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
1035	فِي الْقَوْلِ بِالْحَنَسِ وَبِالتَّغْزِيرِ	لِلْمَوْتِ غَيْرَ قَصْدٍ لِلتَّغْزِيرِ
1036	وَنَعْتُهُ بِالْكُفْرِ نَصٌّ قَدْ وَرَدَ	عِنْدَ بُرَيْدَةَ وَأَحْمَدُ اعْتَمَدَ

- 1037 حَدِيثُ جَابِرٍ بِكَفْرِ قَدْ وَصَفَ
1038 وَالْقَتْلُ حَدًّا تَرَكُّهُ لِلْبَعْضِ
1039 تَحْلِيلُ أَسْبَابِ الْخِلَافِ يُعْتَبَرُ
1040 فَقَوْلُهُ لَا يَزِنُ زَانٌ مُؤْمِنٌ
1041 دُونَ دَلِيلٍ ثَابِتٍ فِي الشَّرْعِ
1042 أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ
1043 أَوْ كَانَ لِلْمُعَارِ مِنْ مَعَانِي
1044 أَوْ أَنَّهُ فِي حُكْمِ حُكْمِ الْكَافِرِ
1045 يَتَّقَى الْخِلَافُ فَاقْدِ التَّرْجِيحَ
1046 يَخْصُ وَاحِدًا مِنَ الْأَقْوَالِ
- لَكِنَّ نَوْعَ الْكُفْرِ فِيهِ مُخْتَلَفٌ
ضَعْفُ دَلِيلِهِ عَلَيْهِ يَقْضِي
مَنْ رَسَمَ أَمْرَيْنِ لَهَا إِذَا نُظِرَ
لِلْكَفْرِ حَمْلُهُ فَلَيْسَ هِيْنَ
أَوْ فِي مَجَازٍ نَاقِلٍ لِلْفَرْعِ
أَوْ حَمْلُهُ عَلَى الْوُضُوحِ وَضَفٌ
يَصِيرُ حُكْمُهُ عَلَى ذَا الشَّانِ
وَذَا مُخَالَفٌ لِمَوْضِعِ الظَّاهِرِ
مَنْ سُبِّهَ أَوْ سَنِدَ صَحِيحٌ
حَتَّى يَكُونَ رَاجِحًا فِي الْحَالِ

الجملة الثانية:

في شروط الصلاة

- 1047 قَسَمَهَا الْقَاضِي إِلَى ثَمَانِيَةٍ مِنْ الشُّرُوطِ دُونَتْ وَآتِيَتْ

الباب الأول:

في معرفة الأوقات

- 1048 يُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ فِي فَصْلَيْنِ فِي النَّهْيِ وَالْأَمْرِ عَلَى وَقَتَيْنِ

الفصل الأول:

في معرفة الأوقات المأمور بها، وهو قسمان:

القسم الأول:

الأوقات الموسعة والمختارة، وفيه خمس مسائل:

- 1049 وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا
1050 فَخَمْسُ أَوْقَاتٍ أَتَتْ لِلْوَجِبِ
1051 وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ كُلِّ وَاحِدَةٍ
- بِأَنَّ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ تُتَّبَعُ
مُفَصَّلًا مُوسَّعًا لِلرَّغْبِ
وَدَرَسُ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِيهِ فَائِدَةٌ

المسألة الأولى:

في وقت الظهر

- 1052 وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الزَّوَالِ
1053 إِلَّا شَذُوذًا لِابْنِ عَبَّاسٍ نُسِبَ
1054 وَاخْتَلَفُوا فِي آخِرِ الْمَوْسَعِ
1055 دَاوُدُ مَالِكٌ أَبُو ثَوْرٍ نُقِلَ
1056 أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى الْمُثَلِّينِ
1057 فَبَيْنَ آخِرٍ لِهَذَا وَأَوَّلِ
1058 لِلصَّاحِبَيْنِ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ
1059 كُلُّ اخْتِلَافٍ مِنْ تَضَارُبٍ حَصَلَ
1060 جَبْرِيلُ لِلصَّلَاةِ وَقْتُ الظُّهْرِ
1061 مُشَرِّعًا قَدْ أَمَّ لِلْمُخْتَارِ
1062 ثُمَّ حَدِيثٌ مِثْلُكُمْ بِمَنْ سَلَفَ
1063 فَالْتَرَمِذِي كَذَلِكَ الْبُخَارِ
1064 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَجَحَا
1065 جَبْرِيلُ كُلَّ الْوَقْتِ فِيهِ حَدَا
1066 أَبُو حَنِيفَةَ لِقِيَاسٍ ذَهَبَ
1067 أَمَّا ابْنُ حَزْمٍ عَارِضَ الْوَقْتَيْنِ
1068 حَدِيثٌ مُسْلَمٌ رَوَى لَا يَخْرُجُ
1069 وَوَقْتُهَا الْمَرْغُوبُ فِيهِ يَخْتَلَفُ
1070 بِدَايَةِ الْأَوْقَاتِ لِلْمُنْفَرِدِ
1071 فَمَالِكٌ ذَا حُكْمَهَا لَدَيْهِ
1072 أَوَّلُ وَقْتُ مَالِكٍ يَخْتَارُ
1073 عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ يَأْتِي الضَّرَرُ
1074 دَلِيلُهُمْ شِدَّةُ حَرٍّ تَجْتَنَّبُ
- وَبَاتَّفَاقَ سَائِرِ الْأَقْوَالِ
كَذَلِكَ وَقْتُ جُمُعَةٍ كَمَا طُلِبَ
فَالظَّلُّ قَدَرُ قَامَةِ لِلشَّافِعِيِّ
عَنْهُمْ لِهَذَا الْحُكْمِ تَأْيِيدٌ حَصَلَ
لِلْعَصْرِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ
لِذَا صَلَاةِ الظُّهْرِ حُكْمًا عَجَلُ
عَنْدَهُمَا مِثْلُ الْإِمَامِ فَاسْتَفِدَ
فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَأَوَّلِ نُقِلَ
وَسَائِرِ الْأَوْقَاتِ مِثْلُ الْعَصْرِ
وَقَالَ بَيْنَ ذَيْنِ لِلْمُخْتَارِ
مَنْ أَمَّ فِي الْأَجْرِ فَضْلٌ قَدْ وُصِفَ
كِلَاهُمَا رَوَاهُ فِي الْأَثَارِ
لَوْقْتُ جَبْرِيلَ وَمَتْنًا صُحِّحَا
وَذَاكَ حُكْمٌ لِلصَّلَاةِ أَبَدَا
فِي الْقَصْرِ لِلْوَقْتِ كَذَا طُولُ حُسْبِ
مُفَنِّدًا لْجُمْلَةِ الْقَوْلَيْنِ
وَقْتُ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ يُدْرَجُ
عَلَيْهِ عَنْدَهُمْ بِفَقْهِ قَدْ عُرِفَ
تَرِيثُ الْقَلِيلِ فِي الْمَسَاجِدِ
وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَرِّ لَا تُرْضِيهِ
كَذَلِكَ فِي الْبَرْدِ وَذَا مَدَارُ
مِنْهَا لَدَى الصَّلَاةِ جَنَّبُوا الْغَرَرُ
لَمَّا شَكُّوا حَرَّ التَّرَابِ لَمْ يُجِبْ

المسألة الثانية:

في صلاة العصر

- | | |
|---|------|
| قَوْلَانِ يُلْفَى فِيهِمَا تَصَارُبُ | 1075 |
| صَلَاةُ عَصْرِ لِلْخِلَافِ مَسْرُوحُ | 1076 |
| فَالشَّافِعِي مَالِكُ دَاوُدُ ثَبَتَ | 1077 |
| قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بِهِ | 1078 |
| أَقْوَالُهُمْ وَمَالِكُ تَشْتَرِكُ | 1079 |
| وَالشَّافِعِي دَاوُدُ عَنْهُمَا نُقِلَ | 1080 |
| أَسْبَابُ خِلْفِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي | 1081 |
| جَبْرِيلُ عَلَّمَ النَّبِيَّ لِلْعَصْرِ | 1082 |
| وَابْنُ عَمَرَ يَبْدَأُ ذَا إِذَا خَرَجَ | 1083 |
| مَنْ رُكْعَةً أَذْرَكَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ | 1084 |
| أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّسُولِ | 1085 |

المسألة الثالثة:

في وقت المغرب

- | | |
|--|------|
| لَهُمْ خِلَافٌ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ | 1086 |
| عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي فَضِيقُ | 1087 |
| قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بِذَا | 1088 |
| تَعَارُضِ الرَّوَايَتَيْنِ قَدْ وَرَدَ | 1089 |
| عَلَيْهِمَا فِي الْحُكْمِ وَقَتَ الْفَرَضِ | 1090 |
| قَدْ أَمَّهُ جَبْرِيلُ وَقَتاً وَاحِداً | 1091 |
| حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ فِي وَقَتَيْنِ | 1092 |
| قَالَ بِرِيدَةَ كُنَاهُ الْأَسْلَمُ | 1093 |

المسألة الرابعة:

صلاة العشاء

- 1094 وَاخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ الْعِشَاءِ
1095 مَغِيبِ حُمْرَةِ مَالِكٍ نُسَبَ
1096 أَبُو حَنِيفَةَ بَيَاضُ الشَّفَقِ
1097 حَتَّى تَغِيبَ رُؤْيَا الضِّيَاءِ
1098 أَسْبَابُ خُلْفٍ فِي مَعَانِ الشَّفَقِ
1099 رَدٌّ بِذَلِكَ قَوْلُ لَيْلَةِ الْخَلِيلِ
1100 وَرَجَحَ الْجُمْهُورُ قَوْلَهُمْ بِمَا
1101 مَغِيبَ بَذَرٍ لِثَلَاثِ نَحْسَبُ
1102 لَوْلَا مَشَقَّةُ الْأَخْرَجَةِ الْعِشَاءِ
1103 أَبُو حَنِيفَةَ بِذَا رَأْيَا حَكَمَ
1104 آخِرُ وَقْتِهَا عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا
1105 قَوْلٌ لَثَلِثَ اللَّيْلِ وَقْتًا يَسْتَمِرُّ
1106 قَوْلٌ بِنُصْفِ اللَّيْلِ ثُمَّ الْفَجْرِ
1107 فَالْثُلُثُ لِلتَّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ
1108 دَاوُدُ ثَلَاثُ اللَّيْلِ عَنْهُ قَدْ وَرَدَ
1109 حَدِيثُ جَبْرِيلَ أَتَى بِمُتَسَعٍ
1110 لِنُصْفِ لَيْلٍ قَالَ آخِرُ النَّبِيِّ
1111 أَنَسُ رَوَى جُمْلَةً هَذَا الْخَبَرُ
1112 أَبُو قَتَادَةَ يَرَى تَهَاوَنًا
1113 ذَاكَ الَّذِي يَلِيهِ فِي التَّرْتِيبِ
1114 جَبْرِيلُ مَنْ تَشْرِيعُهُ قَدْ رَجَحَا
1115 وَعَنْ أَنَسٍ تَرْجِيحُ مَا قَالَ أَتَبَعَ
1116 أَبُو قَتَادَةَ لِأَهْلِ الظَّاهِرِ
1117 أَوْ نَاسِخٍ إِلَّا فَبِالتَّعَارُضِ
1118 خُرُوجُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
1119 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ رَأْيٌ نُسَبَ
- فَبَيْنَ حُمْرَةِ وَلِلضِّيَاءِ
وَالشَّافِعِيُّ رَأْيٌ لَهُ إِذَا تَصَبَّ
لَدَيْهِ قَبْلَ الْوَقْتِ حُكْمًا حَقِّقَ
مَنْ السَّمَاءِ وَحُمْرَةَ لِلرَّاءِ
مَا بَيْنَ حُمْرَةِ بَيَاضٍ يَلْتَقِي
يَبْقَى بَيَاضُهُ لَثَلِثَ اللَّيْلِ
يُقَالُ عَنْ فَرَضِ النَّبِيِّ إِذْ تَمَّ
ذَا الرَّأْيُ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ يُرْغَبُ
لِنُصْفِ لَيْلٍ قَالَ خَيْرٌ مَنْ مَشَى
وَالْكُلِّ فِي الصَّحِيحِ غَيْرُ مُتَّهَمٍ
إِلَى مَذَاهِبِ ثَلَاثِ تُعْرَفُ
وَيَنْتَهِي الْمُخْتَارُ بَعْدَهُ خَيْرٌ
فِي ثَلَاثِ الْأَقْوَالِ حُكْمًا فَادِرُ
وَالشَّاطِرُ قَوْلُ مَالِكٍ لِلسَّامِعِ
وَمَالِكٌ لِلنُّصْفِ أَيْضًا يَعْتَمِدُ
فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِ وَقَعِ
أَدَاءَ فَرَضِ لِلْعِشَاءِ فَاجْتَبَى
وَعَبْرَهُ رَوَوْا لِهَذَا الْأَثَرِ
مَنْ لَمْ يُؤَدِّ فَرَضَهُ حَتَّى دَنَا
أَمْرَ يَرَاهُ جَرًّا لِلتَّرْهِيْبِ
لَثَلِثَ لَيْلٍ حُكْمُهُ قَدْ وَضَحَا
لَشَطْرَ لَيْلٍ دُونَ تَحْدِيدِ نَفْعِ
عُمُومَةٍ قَالُوا وَبِالتَّأْخِرِ
فِي النَّصِّ بِاسْتِصْحَابِ إِجْمَاعِ قُضِيَ
يَبْقَى الْأَدَاءُ وَارْدًا فِي الذِّكْرِ
لِمِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَهُ كُتِبَ

المسألة الخامسة:

في وقت الصبح

- 1120 وَعَقِبَتْهُ طُلُوعُ فَجَرٍ صَادِقٍ عَلَيْهِ رَأْيُ كُلِّ نَذْبٍ حَادِقٍ
1121 فَذَلِكَ ابْتِدَاءُ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى طُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْحَضَرِ
1122 أَتَى خِلَافَهُمْ عَلَى الْإِسْفَارِ بِهَا وَتَغْلِيْسِ لَدَى الْأَبْرَارِ
1123 أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ قَدْ فَضَّلُوا الْإِسْفَارَ وَقَتًا ثَبَّتْ
1124 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ تَغْلِيْسَهَا لَدَيْهِمْ يُعْتَمَدُ
1125 وَجْهُ الْخِلَافِ فِي الْحَدِيثِ يَظْهَرُ فَأَبْنُ خَدَاجٍ قَالَ صُبْحًا يُسْفَرُ
1126 فَذَلِكَ لِلثَّوَابِ نَصٌّ يُعْلَمُ أَوَّلُ وَقْتٍ فِي جَوَابٍ يَحْكُمُ
1127 بِأَنْ أَفْضَلَ الْأُمُورِ الْفَرَضُ فِي وَقْتِهِ عَلَيْهِ جَاءَ الْحَضَرُ
1128 فَالصُّبْحُ صَلَاةُ الرَّسُولِ فِي غَلَسِ لَا يَعْرِفُ النِّسَاءُ فِيهِ مَنْ حَرَسَ
1129 مَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ مِنْ صُبْحٍ دَخَلَ فِي وَقْتِهَا هَذَا الَّذِي حُكِمَ حَصْلُ

القسم الثاني من الفصل الأول

في لوقات الضرورة والعذر

- 1130 وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ وَقْتُ الْعُذْرِ أَحْكَامُهَا عَلَى ثَلَاثِ تَجَرٍ
1131 مَا الْوَقْتُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ الْعُذْرُ فَمَا حُدُودُ وَقْتِهِ وَالْقَدْرُ
1132 وَمَنْ هُمْ الْأَهْلُ لَدَى الْأَعْدَارِ لِتَشْرِعِ الرُّخْصَةِ فِي الْأَثَارِ

المسألة الأولى:

في الصلوات التي لها ضرورة وعذر

- 1133 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ تَشْتَرِكُ فِي صَلَوَاتِ أَرْبَعٍ قَدْ تُدْرَكُ
1134 فَالْظُّهْرُ ثُمَّ الْعَصْرُ فِي اشْتِرَاكِ وَقْتِ الصَّلَاةِ دُونَمَا اسْتِدْرَاكِ
1135 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ قَوْلُ ثَبَّتْ وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الَّذِي رَوَتْ
1136 مَسَائِلُ الْكِتَابِ إِلَّا الْعَصْرَ تَمَيِّزُهُ فِي الْحُكْمِ جَاءَ حَضَرًا
1137 وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتٍ مُشْتَرَكٍ ذَا حُكْمِهِ وَمَنْ لَنَهْجِهِ سَلَكَ
1138 حَدِيثُ رُكْعَةٍ أَتَى فِي الْعَصْرِ وَالْخُلْفُ حَاصِلٌ بِذَلِكَ الْأَمْرِ

فَمَنْ لِرُخْصَةِ يَسُوقُ الْفَهْمُ	1139
فَلَا يَفُوتُ الْوَقْتُ حَتَّى يَدْخُلَا	1140
فِي حُكْمِ نَصْرِ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ	1141
فَالْأَمْرُ وَارِدٌ لِهَذَا الْفَرَضِ	1142
وَمَنْ أَجَازَ الْإِشْتِرَاكَ فِي سَفَرِ	1143
يَمْنَعُ لِلْقِيَاسِ ذَاكَ الْحُكْمُ	
وَقْتُ الْأُخْرَى فِي الْحَدِيثِ سُجْلًا	
وَلَا يَفُوتُ وَقْتُهَا لِلذِّكْرِ	
لَا يَتَعَدَّى لِلسُّوَى بِالْخَصْرِ	
قَاسَ ضَرُورَاتٍ عَلَيْهِ فِي الْحَضْرِ	

المسألة الثانية:

في حدود أوقات الضرورة والعذر

أَخْرُوقْتُهَا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	1144
فَمَالِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ الظُّهْرِ	1145
وَقْتُ الْمُقِيمِ رَكَعَتَانِ فِي السَّفَرِ	1146
بَيْنَهُمَا يَبْقَى اشْتِرَاكَ سَارِ	1147
إِلَى آدَاءِ رَكَعَةٍ فَيُحْسَبُ	1148
وَأَرْبَعٌ لِلظُّهْرِ ثُمَّ يَنْفَرِدُ	1149
وَالْحُكْمُ نَفْسُهُ عَلَى الْعِشَاءِ	1150
وَالْحَدُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِوَاحِدَةٍ	1151
عِنْدَ تَدَاخُلِ اشْتِرَاكِ الْوَقْتِ	1152
فَهَلْ هُمَا فِي الْوَقْتِ وَقْتُ وَاحِدٍ	1153
كِلَاهُمَا يَخْصُّهُ تَوْقِيئُهُ	1154
فَالشَّافِعِيُّ لِاشْتِرَاكِ قَدْ حَصَلَ	1155
وَمَالِكَ ضَرُورَةً قَاسَ عَلَى	1156
وَقْتَانِ ضَيْقٍ وَوَقْتُ مُتَسَعٍ	1157
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ كَمَا عُرِفَ	
أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ لَهُ ذَا الْقَدْرِ	
ثُمَّ دُخُولِ الْعَصْرِ بَعْدَهَا أَقْزَرُ	
حَتَّى صَلَاةِ الْقَصْرِ فِي الْأَسْفَارِ	
آخِرُ وَقْتُ بَعْدَ ذَاكَ يُرْغَبُ	
عَصْرٌ بِمَا بَقِيَ وَذَا حُكْمًا تَجِدُ	
مُطَبَّقٌ وَمَغْرِبٌ لِلرَّاءِ	
قَبْلَ الصَّبَاحِ قَدْ تَمَّ الْفَائِدَةُ	
بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِحُكْمِ الثَّبَتِ	
أَمْ كُلُّ وَقْتٍ فَبَقْسَطٍ يُفْرَدُ	
مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا يَعْمَهُ	
وَلَيْسَ لَازِمٌ تَدَاخُلًا كَمَلِ	
تَوْسِيعَةٍ وَكُلُّ وَقْتٍ دَخَلَا	
مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا لِمَنْ جَمَعَ	

المسألة الثالثة:

في أهل الأعذار

وَقْتُ ضَرُورَةٍ لِأَرْبَعٍ يُعَدُّ	1158
لِكَافِرٍ أَسْلَمَ ذَا مُتَّفَقُ	1159
مُغْمًى عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ قَدْ جَرَى	1160
لِحَائِضٍ مُسَافِرٍ صَبِي وَزْدُ	
عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ فِيهِ دَقُّقُوا	
فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ إِذَا دَرَى	

- 1161 لَفَائِتِ الصَّلَاةِ مِثْلَ الْحَائِضِ
 1162 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَا
 1163 إِنْ طَهَّرْتَ حَائِضٌ عِنْدَ الْوَقْتِ
 1164 فَمَالِكَ قَدَرِ الصَّلَاةِ يُلْزَمُ
 1165 مَنْ قَبْلُ إِنْ لَرَكْعَةٍ وَقْتُ يَسْغُ
 1166 تَكْبِيرَةً بِهَا صَلَاةٌ قَدْ تَجَبَّ
 1167 إِذَا مُسَافِرٌ نَسِيَ وَقَدْ قَدِمَ
 1168 فَوَقْتُهِ يَقْضِيهِ بِالَّذِي وَجَبَ
 1169 فَجُزْءُ وَقْتِ رَكْعَةٍ لِمَالِكَ
 1170 تَنْبِيَهُ بِالْقَلِيلِ لِلْكَثِيرِ
 1171 وَالشَّافِعِيُّ عَكْسَ لِمَالِكَ قَصْدُ
 1172 فَفَهْمُهُ لِسَجْدَةٍ كَرَكْعَةٍ
 1173 تَكْبِيرَةً لِلشَّافِعِيِّ كَالْوَقْتِ
 1174 وَحَائِضٌ تَفَرُّغٌ مِنْ تَطَهُّرٍ
 1175 وَكَافِرٌ مُجَرَّدُ الْإِسْلَامِ
 1176 ذَلِكَ حُكْمٌ لِلْخِلَافِ جَالِبُ
 1177 فَحَائِضٌ فِي الْوَقْتِ حَاضَتْ دُونَ أَنْ
 1178 إِعْفَاءُهَا مِنَ الْإِعَادَةِ الَّتِي
 1179 كَمَالُهُ دُخُولُ وَقْتِ تَلْزَمُ
 1180 حُصُولُ عُذْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ يُفَرِّضُ
 1181 مُحَمَّدًا آخِرَ وَقْتِ تَجِبُ
 1182 مُخَالَفَ أَصُولِ مَالِكٍ وَمَنْ
- يَقْضِي لَوَقْتَ فَائِتِ الْفَرَائِضِ
 مَذْهَبُهُ مِنَ الْهُدَاةِ الْخُنْفَا
 صَلَّاتٌ وَذَا بِهِ الْجَمِيعُ يُفْتِي
 صَلَاةَ فَرَضٍ فَائِتٌ تَحْتَمُّ
 وَالشَّافِعِيُّ فَرِيضَتَانِ تَتَّبَعُ
 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ فِي ذَا رَغْبٍ
 وَحَاضِرٌ مَشَى صَبِيٌّ يَحْتَلِمُ
 عَلَيْهِ حُكْمُهُ بِذَا فَقَهَا كُتِبَ
 وَالشَّافِعِيُّ تَكْبِيرَةً جُزْءُ حُكْمِي
 مَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ لِلتَّيْسِيرِ
 مَنْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ حُكْمٌ يَعْتَمِدُ
 تَنْبِيَهُ بِالْقَلِيلِ حُكْمُ السَّجْدَةِ
 صَلَّى بِهَا فِي الْوَقْتِ دُونَ مَقْتٍ
 وَلِلصَّبِيِّ بُلُوغُهُ فِي الْحَضَرِ
 خَطَابُهُمْ بِالْفَرَضِ فِي الْأَنَامِ
 تَفْصِيلُهُ فِي الْفَقْهِ أَمْرٌ وَاجِبُ
 تَوَدِّي فَرَضَهَا فَمَالِكٌ عَلَنَ
 وَجُوبُهَا لِلشَّافِعِيِّ فَتَبَّتْ
 مَنْ لَمْ يُصَلِّ عِنْدَهُ مَتَّهِمٌ
 مِنْهُ الْقَضَاءُ حُكْمُهُ لَا يُنْقَضُ
 عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَذَاكَ مَطْلَبُ
 فَقَاهُ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ فَلْتَفْهَمَنَّ

الفصل الثاني من الباب الأول : في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى :

في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

- 1183 وَأَتَّفَقُوا عَلَى ثَلَاثَةِ حُظُرٍ
1184 بِتَرْكِهَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ
1185 بَيْنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالشُّرُوقِ
1186 وَالْخُلْفِ حَاصِلٌ عَلَى وَقْتَيْنِ
1187 كَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ
1188 يُجِيزُ لِلزَّوَالِ أَمَّا الشَّافِعِيُّ
1189 أَجَازَ لِلزَّوَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
1190 تَعَارُضُ الْأَثَارِ لِلْأَثَارِ
1191 فَعُقْبَةُ مُعَرَّفٍ بِالْجَهَنِيِّ
1192 قَالَ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَهِيَ وَاضِحَةٌ¹
1193 فَعَنْ صَلَاةِ الْفَرَضِ ثُمَّ الْمَيْتِ
1194 بِمَنْعِهَا يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ
1195 فَمَالِكٌ أَجَازَهُ فِي الْأَبَدِ
1196 فَالْأَصْبَحِيُّ رَأَى لِأَهْلِ يَثْرِبَ
1197 فَالْنَهْيُ عِنْدَ مَالِكٍ مَنْسُوخٌ
1198 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ اسْتَنَّدَ
1199 وَالشَّافِعِيُّ أَضَافَ جُمُعَةً يَرَى
1200 وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ
1201 مَنْ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَدَرَجَحًا
1202 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ إِذَا
- فِيهَا أَدَاءٌ لِلصَّلَاةِ قَدْ أَمَرَ
طُلُوعُ شَمْسٍ وَالْغُرُوبُ يَأْتِي
يَمْنَعُهُ كُلٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ
بَعْدَ الزَّوَالِ الْحُكْمُ بِالتَّغْيِينِ
فَمَالِكٌ يُدْخِلُهَا فِي الْحُظْرِ
يَمْنَعُ كُلَّهَا بِحُكْمِ قَاطِعِ
وَقْتُ الزَّوَالِ مَالِكٌ مَا مَنَعَهُ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ بِذَا الْمِضْمَارِ
يَرْوِي حَدِيثَ فَتْرَةٍ فِي الزَّمَنِ
قِيلُولَةٌ أَوْ لِلْغُرُوبِ جَانِحَةٌ
عَنْهَا نَهَى مُبْلَغٌ لِلْمَلَّةِ
إِلَّا الزَّوَالُ فِيهِ خُلْفُ الْفَهْمِ
وَالشَّافِعِيُّ بِجُمُعَةٍ مُقَيَّدِ
قَبْلَ الزَّوَالِ النَّفْلُ لِلتَّقَرُّبِ
وَالشَّافِعِيُّ بَاقٍ لَهُ رُسُوخٌ
عَلَيْهِ مَنْ إِلَى الزَّوَالِ يَعْتَمِدُ
لِلنَّفْلِ فِي زَوَالِهَا مُعْتَبَرًا
أَجَازَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمِصْرِ
لِلنَّفْلِ بَعْدَ الْعَصْرِ حُكْمًا صَحْحًا
تَقْفُوهُ بَعْدَ الْعَصْرِ نَفْلًا فَاُنْبِذَا

¹ - واضحة المقصود بازغة فأدخلت لتجانس المصارعة.

المسألة الثانية:

في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها

- 1203 وَاخْتَلَفُوا أَيَّ الصَّلَاةِ تُمْنَعُ صَلَاتُهَا لِلنَّهْيِ وَقَتٌ فَاسْمَعُوا
- 1204 أَبْشُرَ حَنِيفَةً بِمَنْعِ الْكُلِّ لِلنَّفْلِ وَالْقَضَاءِ حُكْمُ الْجُلِّ
- 1205 مِنْ صَحْبِهِ لَغَيْرِ عَصْرِ يَوْمِهِ يَقْضِي لَدَى غُرُوبِهِ فَاَنْتَبِهْ
- 1206 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي يُعِيدُهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ تَمَّ فِيهِ ذِكْرُهَا
- 1207 وَالشَّافِعِي يَمْنَعُ لِلنَّوَافِلِ مَا لَمْ تَكُنْ مَسْنُونَةً لِلسَّائِلِ
- 1208 وَمَالِكَ أَجَازَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ لِلْمَسْنُونِ عِنْدَ الذِّكْرِ
- 1209 وَمَانِعٌ تِلْكَ الَّتِي لِلسَّبَبِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ حُكْمًا يَجْتَبِي
- 1210 وَالشُّورِي غَيْرَ الْفَرَضِ لَا يُصَلِّي فِي وَقْتِهِ الْمُحْظُورِ حِينَ حَلَا
- 1211 وَانْقَسَمَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي الْحُكْمِ إِلَى ثَلَاثٍ بِاخْتِلَافِ الْفَهْمِ
- 1212 قَوْلٌ يَخْصُ النَّفْلَ دُونَ السَّنَنِ لِلْفَرَضِ خَصَّ بَعْضُهُمْ فَلْتَعَنَنَّ
- 1213 حَظَرُ الْجَمِيعِ عِنْدَ بَعْضٍ قَدْ نُقِلَ وَرَابِعٌ فَالنَّفْلُ عَضْرًا لَا يَحِلُّ
- 1214 خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ فِي الْمُجْمَلِ وَمَنْ نَسَى صَلَاتَهُ فَلْيَفْعَلْ
- 1215 وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ الصَّلَاةِ بِلَفْظِهِ بِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ
- 1216 لَفْظُ الْحَدِيثَيْنِ الْعُمُومِ يَقْتَضِي وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ فَهْمِ يُقْضِي
- 1217 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فِي الزَّمَنِ أَتَى خِلَافُهُمْ عَلَى هَذَا السَّنَنِ



الباب الثاني:

في معرفة الأذان والإقامة، وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول:

في الأذان، وفيه خمسة أقسام:

القسم الأول:

في صفة الأذان وفيه أربع صفات مشهورة وهي:

- | | | | |
|--|------|---|--|
| تُثَنِّيَةُ التَّكْبِيرِ وَالتَّرْبِيعِ | 1218 | نُطِقُ الشَّهَادَتَيْنِ بِالتَّسْمِيعِ | |
| وَالْبَاقِ مَثْنًى لِلأَذَانِ يَعْرِفُ | 1219 | أَهْلُ مَدِينَةٍ وَذَا لَهُمْ ضُفُوفَا | |
| مُحَدِّثُونَ مِنْ صَحَابِ الْمَذْهَبِ | 1220 | لِلأَوَّلَيْنِ خُفْيَةٌ إِنْ تُصَبِّ | |
| تَرْبِيعُ تَكْبِيرِ لِأَهْلِ مَكَّةَ | 1221 | كَذَا الشَّهَادَتَيْنِ عِنْدَ بَكَّةَ | |
| أَبُو حَيْفَةَ نَحَاذَا الْمَنْحَى | 1222 | أَذَانُ كُوفَةٍ بِذَاكَ أَضْحَى | |
| تَرْبِيعُ تَكْبِيرٍ يُثْنِي مَابَقِي | 1223 | وَجَامِعٌ لِلْبَاقِي جَهْرًا حَقَّقِ | |
| شَهَادَةٌ تَثْلِيثُهَا لِلْبَصْرَةِ | 1224 | حَيْعَلَةٌ كَمَثَلِ ذَاكَ ثَبَّتِ | |
| لَكِنْ بِجَمْعِ جُمْلَةِ الأَذَانِ | 1225 | ثُمَّ يُعِيدُهَا بِرَجْعِ ثَانِ | |
| أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى اسْتِمْرَارِ | 1226 | أَعْمَالِ أَقْوَامٍ مِنَ الْأَخْيَارِ | |
| فَمَالِكَ قَلْدٍ لِلْمَدِينَةِ | 1227 | وَالشَّافِعِيِّ مُقْلَدًا لِلْبَلَدَةِ | |
| إِجْمَاعُهُمْ لِلنَّصِّ وَالتَّكْرَارِ | 1228 | لِبَصْرَةِ أَتَى مِنَ الْمُخْتَارِ | |
| تُثَنِّيَةُ التَّكْبِيرِ فِي الْحِجَازِ | 1229 | عَنْ ابْنِ زَيْدٍ ¹ حَافِظِ الْإِعْجَازِ | |
| تَرْبِيعُهُ عَنْ ابْنِ مَحْظُورٍ أَتَى | 1230 | وَالشَّافِعِيِّ لِذَاكَ حُكْمًا أَثَبَّتَا | |
| وَالْمَتَأَخِّرُونَ فِي الْمَوَالِكِ | 1231 | لِابْنِ قَدَامَةَ عَزَوْا وَمَالِكِ | |
| نَهَجَ تَقْصِيهِمْ مَنَافِذَ السَّنَدِ | 1232 | فَقَهُ الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ شَرْطُ أَسَدِ | |
| وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي رِوَايَةِ الْخَبَرِ | 1233 | لَكِنْ عَزَوْا حُكْمًا لَهُ هَذَا الْأَثَرُ | |
| ثُمَّ أَبِي لَيْلَى لِأَهْلِ كُوفَةٍ | 1234 | وَلِابْنِ زَيْدٍ قَدْ رَأَى فِي غَفْوَةٍ | |
| فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ بِذَلِكَ الْخَبَرَ | 1235 | وَهُوَ الَّذِي بِهِ اقْتَدَى كَمَ مِنْ بَشَرِ | |

¹ - بد الله بن زيد الأنصاري، في الرويا التي رآها عن الأذان.

- 1236 وَقَوْلُهُ خَيْرٌ لَّكُمْ مِنْ نَوْمٍ
1237 جُمُهور أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدَهُمْ ثَبَتْ
1238 فَأَبْغَضُ قَالَ لَمْ يَرِدْ عَهْدُ النَّبِيِّ
- بَعْدَ الْأَذَانِ فِيهِ خُلِفَ الْقَوْمُ
وَالشَّافِعِيُّ أَحْبَارُهُ لَهُ نَفَتْ
وَبَعْضُهُمْ عَهْدَ عُمَرَ لَهُ اجْتَبَى

القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني في حكم الأذان

- 1239 وَالْعُلَمَاءُ الْأَذَانَ فِيهِ اخْتَلَفُوا
1240 إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهَلْ كَفَايَةُ
1241 فَمَالِكٌ لِمَسْجِدٍ فِي الْحَضْرَةِ
1242 وَالْفَرْدُ لَيْسَ لَازِمًا لَهُ عَلَى
1243 وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْجَمَاعَةِ
1244 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ
1245 أَوْ لَجَمَاعَةٍ كَذَا لِلْفَرْدِ
1246 أَتَى الْخِلَافَ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ
1247 أَنَّ الرَّسُولَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ
1248 بَغَارَةً فِي مُدَّةِ الْحُرُوبِ
1249 فَمَنْ لَذَاكَ الْفَهْمُ حُكْمًا رَجَحًا
1250 أَوْ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْأَعْيَانِ
- هَلْ وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ إِذْ وَصَفُوا
أَمْ فَرَضَ عَيْنَ أَيَّهِمْ قَدْ ثَبَّتُوا
فَرِيضَةً أَوْ سُنَّةَ الْجَمَاعَةِ
رَأَى لِمَنْ لِمَالِكٍ فَقَهَا تَلَا
فِي سَفَرٍ كَانَتْ وَفِي إِقَامَةٍ
رَأَوْهُ سُنَّةً بِحُكْمٍ نَافِعٍ
فَلَمْ يُفَرِّقْ أَحَدٌ لِلْعَدِّ
حُوَيْثُ أَبَوُهُ فِي الْمَدَارِكِ
عَلَيْهِ فَالْأَذَانَ لَا تَغْشَاهُ
رَأَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ لِلْوُجُوبِ
رَأَاهُ قَوْلًا فِي الْخِلَافِ صَحًّا
بِهِ يَقُومُ الْفَرْدُ فِي الْأَوَانِ

القسم الثالث من الفصل الأول في وقت الأذان

- 1251 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُؤَدِّنُ
1252 أَبُو هُرَيْرَةَ نِدَاءَهُ سَمِعَ
1253 نِدَاءَ نَجَلٍ أَمْ مَكْتُومٍ وَقَعَ
1254 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَجَاوَزَا
1255 أَبُو حَنِيفَةَ لَذَاكَ قَدْ مَنَعَ
1256 إِنْ قُلَّ مَا بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ قَبْلَ
- مَنْ قَبْلَ وَقْتُهَا وَذَاكَ بَيِّنُ
أَهْلُ مَدِينَةٍ وَفَجَرٌ مَا طَلَعَ
فَوْرَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حُكْمًا يُتَّبَعُ
مَنْ قَبْلَ وَقْتِ فَاقْتَفَى الْحَجَازُ
وَالظَّاهِرِيُّ إِنْ كَانَ لَيْسَ مُتَّسِعًا
حَدِيثُ عَائِشَةَ نُزُولُ ذَا نُقِلَ

- 1257 طُلُوعُ ذَا مُؤَدَّنَا لِلْآخِرِ
1258 بِلَالُ إِذْ يُنَادِ لَيْلًا فَكُلُوا
1259 وَالْثَّانِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ
1260 حِينَ بَلِيلٍ قَامَ إِذْ يُؤَدَّنُ
1261 حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَى جَمْعِ الْأَثَرِ
1262 عَنْهَا هُبُوطُ أَوَّلِ يُصَاحِبِهِ
1263 قَالُوا صَلَاةَ الصُّبْحِ حُكْمًا تَقَرَّدُ
- وَذَاكَ قَوْلٌ نَافِدٌ لِلظَّاهِرِ
حَتَّى نَدَا عَمْرُو ابْنَ قَيْسٍ فَأَعْدَلُوا
أَنَّ بِلَالَ قَالَ مُنْقِذَ الْبَشَرِ
ارْجِعْ فَقُلْ عَبْدُ غَزَاةِ الْوَسْنِ
سَاعِدِ لِلرَّأْيَيْنِ حِينَمَا صَدَرَ
صُعُودُ ثَّانٍ وَقْتُهُ يُقَارِبُهُ
لَهَا نِدَاءٌ إِنْ بِقَوْلٍ مُعْتَمَدُ

القسم الرابع من الفصل الأول

في شروط الأذان

- 1264 يُنْظَرُ فِي ذَا الْقِسْمِ مِنْ ثَمَانِيَةِ
1265 مُؤَدَّنٍ يُقِيمُهَا أَمْ مُكْنُ
1266 صَاحِبِ صُدَاءٍ أَذَانًا إِذْ جَهَرَ
1267 يُقِيمُهَا أَخُو بَنِي صُدَاءٍ
1268 وَلَا بِنَ زَيْدٍ أَمْرَ الرَّسُولِ
1269 تَقُولُ وَابْنُ زَيْدٍ بِالْإِقَامَةِ
1270 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ وَقْتًا أَقْدَمُ
1271 وَمَنْ أَرَادَ النَّسْخَ ذَا الْحُكْمِ أَقَرَّ
1272 بِأَنَّهُ الضَّعِيفُ فِي الْإِسْنَادِ
1273 وَالْأَجْرُ فِي الْأَذَانِ عِنْدَ السَّلَفِ
1274 فَأَبْنَى الْعَاصِ حَكَى عَنِ النَّبِيِّ
1275 وَغَيْرُ ذَاكَ مِنْ شُرُوطٍ يُعْتَبَرُ
1276 أَبُو عَمَرَ سَلِيلُ عَبْدِ الْبَرِّ
1277 وَطَنْهُرُهُ يَلْزَمُ لِلأَذَانِ
1278 فِي التَّرْمِذِيِّ أَمْرٌ أَتَى بِالطُّهْرِ
- ضَمَّتْ شُرُوطُهُ تُسَاقُ آتِيَةً
لِغَيْرِهِ إِقَامَةً تُسْتَحْسَنُ
بِهِ بِلَالٌ عَنْ إِقَامَةِ نَذَرٍ
فَهَوَّ الَّذِي أَقَامَ لِلنِّدَاءِ
بِلَالٌ بِالْأَذَانِ وَالنُّقُولِ
ذَا أَمْرٌ مَنْ بَلَغَ هَذِي الْمَلَّةِ
مَنْ صَاحِبِ الصُّدَاءِ بِنَسْخِ يُحْكَمُ
جَمْعًا حَدِيثُ صَاحِبِ الصُّدَائِشْرِ
تَرْجِيحُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ بَادٍ
يُمْنَعُ فِي الْأَثَارِ حُكْمًا فَأَعْرِفُ
مَنْ يَنْتَغِي أَجَرَ الْأَذَانِ جَنْبٍ
مِثْلُ شُرُوطٍ لِلصَّلَاةِ فِي الْأَثَرِ
يَرَاهُ سُنَّةٌ بِدُونِ سِرِّ
كَذَلِكَ الْقِيَامُ فِي الْمَكَانِ
إِلَى مُؤَدَّنٍ دَوَامَ الدَّهْرِ

القسم الخامس:

فيما يقوله السامع للمؤذن

وَفِي اتِّبَاعِ صَاحِبِ الْأَذَانِ	1279
مَنْ قَالَ حَرْفَ قَوْلٍ مَنْ يُوْذَنْ	1280
وَأَخْرُؤْنَ بَلْ عَلَيْهِ السَّبْقُ	1281
تَعَارُضِ الْأَثَارِ لِلْخِلَافِ	1282
أَبُو سَعِيدٍ قَدْ رَوَى تَرْيِيدًا	1283
عِنْدَ عُمَرَ لِقَوْلِهِ حَيَّ عَلَى	1284
فَمَنْ إِلَى التَّرْجِيحِ حُكْمًا يَذْهَبُ	1285
وَمَنْ عَلَى الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	1286
خَلْفَ مَوْكَدٍ مَدَى الْأَزْمَانِ	
حَتَّى نَهَايَةِ النُّدَاءِ يَحْسُنَ	
بَحْيَعْلَهُ قَبْلَ الْفَلَاحِ نَطْقُ	
جَرَّتْ مُبَكَّرًا وَذَاكَ كَافٍ	
قَوْلٍ مَوْذَنْ يَرَى سَدِيدًا	
تَقُولُ لَا حَوْلَ يَرَاهُ أَفْضَلًا	
عُمُومٍ مَا سَعِيدٌ قَالَ يَرْغَبُ	
يَجْمَعُ لِلْقَوْلَيْنِ فِي الْمَفْهُومِ	

الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية:

في الإقامة

وَاخْتَلَفُوا فِيهَا بِمَوْضِعَيْنِ	1287
فَسُنَّةٌ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَكْثَرِ	1288
وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ	1289
فَأَوَّلُ إِقَامَةٍ لَا تُبْطَلُ	1290
وَالثَّانِي تَرْكُهَا بِعَمْدٍ بَاطِلَةٌ	1291
وَالظَّاهِرِي يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ	1292
فَهَلْ بَيَانٌ قَدْ أَتَتْ فِي الْمُجْمَلِ	1293
إِذْ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ ذِي الْأَفْعَالِ	1294
صَلُّوا كَمَا أَنَا بِكُمْ صَلَّيْتُ	1295
أَمْ حَمَلُهَا لِلنَّدْبِ قَوْلُ الْبَعْضِ	1296
عَنْ نَجْلِ حُوَيْرِثٍ فَرَضَ يَلْزَمُ	1297
فَهُوَ الَّذِي يَرْوِي لَهَا بِالسَّنَدِ	1298
وَعِدْهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَظْهَرُ	1299
وَالْبَاقِي نَطَقَهُ لَهُ بِالْفَرْدِ	1300
يُدْرَسُ حُكْمُهَا مِنَ الْإِثْنَيْنِ	
فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ لِلظَّاهِرِ	
وَالْحُكْمُ ظَاهِرٌ عَلَى الرَّأْيَيْنِ	
بِتَرْكِهَا الصَّلَاةَ حِينَ يُفْعَلُ	
آرَاءُ صَحْبٍ مَالِكٍ مُمَاتِلَةٌ	
وَعَبْرُ بَاطِلَةٍ بِقَوْلِ ثَانٍ	
فِي الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ لِلْمَزْمَلِ	
وَفَرَضُهَا مُوضِحُ الْأَجْمَالِ	
مُفَصَّلًا لِمَا بِهِ أَتَيْتُ	
يُخْرِجُهَا مِنْ سُنَّةٍ وَفَرَضِ	
لِلْفَرْدِ أَوْ جَمَاعَةٍ فَلْتَفْهَمُوا	
إِقَامَةً فِي وَاجِبٍ مُؤَكَّدِ	
فَمَالِكٌ يُشْنُ إِذْ يُكْبَرُ	
ثَنِّي لَدَى إِقَامَةٍ لِلْعَدِّ	

- 1301 لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَاقِي يَبْقَى مَرَّةً
1302 أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ مَشَى
1303 أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي تَعَارُضِ
1304 أَنَسُ رَوَى الْحَدِيثَ بِالتَّشْفِيعِ
1305 رَوَى أَبُو لَيْلَى حَدِيثَ التَّشْيِيعِ
1306 وَهَلْ تُقِيمُ الْمَرْأَةُ الصَّلَاةَ
1307 وَقَتَّ مَعَ الرِّجَالِ وَالْخِلَافُ
1308 فَمَالِكُ إِقَامَةً لَهَا تَصُحُّ
1309 عَائِشَةُ لَهَا أَقَامَتْ أَذْنَتْ
1310 حَوْلَ إِمَامَةٍ كَمَثَلِ الرَّجُلِ
1311 لِكُلِّ أَمْرٍ أَوْ بِبَعْضٍ تُفْرَدُ
- وَالْعَدُّ فَرْدًا مَالِكُ أَقَرَّهُ
أَحْمَدُ بِالتَّخْيِيرِ حُكْمًا يُعْنَى
فَهَمَيْنِ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي تَقَاضٍ
أَمْرُ بِلَالٍ جَامِنٌ شَفِيعٌ
حَتَّى إِقَامَةً وَدُونَ جُزْئِيَّةٍ
لَدَى النِّسَاءِ مِثْلُهَا إِنْ فَاتَا
كَذَلِكَ فِي إِمَامَةٍ تُضَافُ
وَالشَّافِعِيُّ أَذَانُهَا أَيْضًا رَجَحَ
عَنْ ابْنِ مُنْذِرٍ رَوَايَةً أَتَتْ
حَتَّى يُرَى تَخْصِصُهَا فِي الْمُجْمَلِ
دُونَ مُخْصَصٍ بِنَصٍّ يُوْجَدُ

الباب الثالث من الجملة الثانية: في القبلة

- 1312 تَوَجُّهُ اللَّبَيْتِ فِيهِ اتَّفَقُوا
1313 وَالْبُعْدُ فِيهِ عِنْدَهُمْ أَمْرَانِ
- فِي الْبُعْدِ حُكْمُ الْقُرْبِ فِيهِ حَقُّوا
هَلْ ذَاتُهُ أَمْ وَجْهَةُ الْمَكَانِ

المسألة الأولى:

هل الفرض على العين أو الجهة؟

- 1314 فَالْبَعْضُ قَصْدُ الْجَهَةِ الَّذِي وَجِبَ
1315 فَبَعْضُهُمْ قَصْدٌ لِلْمَحْذُوفِ
1316 وَمَنْ نَفَى لِلْحَذْفِ فِي الْكَلَامِ
1317 صَلَاتُهُمْ صَفًّا طَوِيلًا وَاحِدًا
1318 لَوْ كَانَ عَيْنُ كَعْبَةٍ فَذَا حَرَجَ
1319 عَلَيْهِ تَشْرِيعٌ لِحَيْزِ ذَا الْبَشَرِ
1320 مَا كَلَّفَ الْخَالِقُ بِاجْتِهَادِ
1321 مَا بَيْنَ مَشْرِقٍ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ
- وَالْبَعْضُ قَصْدُ ذَاتِ عَيْنِهَا أَحَبُّ
فَقَوْلُ وَجْهًا جَهَةً الْمَوْصُوفِ
فَالْقَصْدُ لِلْقِبْلَةِ بِالتَّمَامِ
لِنَفْيِ عَيْنِ الْبَيْتِ قَوْلًا زَائِدًا
مُنَاقِضٌ لِحُكْمِ تَنْسِيرِ دَرَجِ
حَثٌّ عَلَى التَّيْسِيرِ كُلَّمَا ذَكَرَ
تَحْدِيدَهَا لِلْعَيْنِ بِالْأَرْصَادِ
قَبْلَتُنَا بِقَوْلِ عَالِ الرُّتَبِ

المسألة الثانية:

في الاجتهاد في القبلة

- 1322 هَلْ ذَاتُ عَيْنِ الْبَيْتِ لِلْمُجْتَهِدِ
1323 فِي ذَا الْخِلَافِ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ
1324 مُشْتَرِطٌ إِصَابَةٌ لِلْعَيْنِ
1325 أَمَّا سِوَاهُ شَرْطُ الْاجْتِهَادِ
1326 فَمَنْ يَقِيسُ جَهَةً بِالْوَقْتِ
1327 فَالْوَقْتُ مَنْ يُصَلِّي قَبْلَهُ يُعَدُّ
1328 لِلشَّافِعِيِّ يُعِيدُ إِنْ تَبَيَّنَا
1329 عَلَيْهِ دُونَمَا يَقِينُ يُلْزَمُ
1330 مِنْ بَعْضِ أَقْوَالِ لَهُ فِي الْمَذْهَبِ
1331 وَالْخُلْفُ فِي الْأَثَارِ قَوْلُ عَامِرٍ¹
1332 رَكِبَ مِنَ الْأَصْحَابِ حَارُوا فَحَكَمَ
1333 قَالَ لَهُمْ تِلْكَ صَلَاةٌ قَدْ مَضَتْ
1334 فَثَبَّتَ وَجْهَهُ اللَّهُ قَبْلَهُ قَصَدَ
1335 وَكُلُّ مَنْ صَلَّى لِغَيْرِ قَبْلِهِ
1336 فَلَا يُعِيدُ فَائْتَأَنَّ إِنْ صَلَّى
1337 عَلَيْهِ رَبُّنَا فَتِلْكَ قَدْ مَضَتْ
1338 فَآيَةُ مُحْكَمَةٍ لِلْبَعْضِ
1339 وَقِيلَ شَطْرَ مَسْجِدِ قَوْلِي
1340 فَبَيْنَ الْاجْتِهَادِ وَالْإِصَابَةِ
1341 إِنْ فُرِضَتْ إِصَابَةٌ أَعَادَ إِنْ
1342 مَنْ لَا يَرَى صِحَّةَ هَذَا الْخَبَرِ
- أَمْ لَا وَيَكْفِي قَصْدُهَا لِلْمُبْعَدِ
فَمُخْطِئٌ يُعِيدُ حُكْمَ فَهْمِ
إِنْ لَمْ يُصِبْ أَعَادَهَا فِي الْحِينِ
يُغْفِيهِ مِنْ إِعَادَةِ الْمُرَادِ
بَعَيْنِ ذَاتِ الْبَيْتِ حُكْمًا يُفْتِ
مُجْتَهِدًا لِعَيْنِ قَبْلَةٍ فَرَزْدُ
لِلْخَطِ الَّذِي صَلَاتُهُ بَنَى
وَمَالِكٌ أَغْفَاهُ يُسْرًا يُفْهَمُ
مُحِبِّبًا فِي وَقْتِهَا إِنْ تُصِيبُ
فِي سَفَرٍ صَلَّى لَوَجْهِ حَائِرِ
بَيْنَهُمُ الرَّسُولُ مَنْ هَدَى الْأُمَمَ
فَمَا أَعَادُوهَا وَذَا حُكْمٌ ثَبَّتَ
كُلُّ مُصَلٍّ حَائِرٍ إِنْ يَفْتَقِدُ
إِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ دُونَ غَفْلَةٍ
وَذَاكَ حُكْمٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى
إِذْ سَبَبَ الْوُرُودِ ذَاكَ قَدْ ثَبَّتَ
مَنْسُوخَةً لِلْبَعْضِ عِنْدَ الْعَرَضِ
نَاسِخَةً لَوَجْهِهِ الْمُصَلِّي
اِخْتَلَفَتْ مَفَاهِمُ الْأُئِمَّةِ
أَخْطَأَهَا وَذَاكَ حَيْثُمَا يَكُنْ
قَاسَ بِوَقْتِ عَيْنِ بَيْتٍ حَرَّرَ

¹ - هو عامر بن ربيعة والحديث رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة تحت عنوان باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلم.

المسألة الثالثة:

في الصلاة داخل الكعبة

- | | |
|--|------|
| وَفِي الصَّلَاةِ دَاخِلًا لِلْكَعْبَةِ | 1343 |
| فَمَانِعٌ لَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ | 1344 |
| مُفَرِّقٌ لِلْفَرَضِ ثُمَّ النَّفْلِ | 1345 |
| فَدَاخِلٌ فِيهَا فَأَيُّنَ يَتَّجِهَ | 1346 |
| فَإِذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَأَى مُحَمَّدًا | 1347 |
| صَلَّى لِرُكْعَتَيْنِ خَارِجًا لَهَا | 1348 |
| وَالثَّانِي عَبْدُ اللَّهِ نَجِلٌ لِعَمْرٍ | 1349 |
| فَعَن يَسَارٍ لِعُمُودٍ قَدْ جَعَلَ | 1350 |
| ثَلَاثَةً لظَهْرِهِ أَوْلَاهَا | 1351 |
| وَتَمَّ صَلَّى تَارِكًا لِلْأَمَّةِ | 1352 |
| فَبَيْنَ نَسْخٍ ثُمَّ تَرْجِيحٍ وَرَدَ | 1353 |
| فَأَبْنُ عُمَرَ حَدِيثُهُ شَرَّعَهَا | 1354 |
| جَمْعُهُمَا رَأَوْهُ فِيهِ عُنُرُ | 1355 |
| فَأَبْنُ عُمَرَ لِلنَّفْلِ قِيلَ يُحْمَلُ | 1356 |
| سُقُوطُ آثَارِ لَدَى التَّعَارُضِ | 1357 |
| فَانْحَصَرَ الْخِلَافُ فِي اسْتِقْبَالِهَا | 1358 |
| فَالْمَنْعُ رَأْيٌ لِلْكَثِيرِ يُعْلَمُ | 1359 |

المسألة الرابعة:

في سترة المصلي

- | | |
|---|------|
| وَاتَّفَقُوا جَمِيعُهُمْ فِي السَّتْرِ | 1360 |
| إِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا يَخْطُ خَطًّا | 1361 |
| مَنْ أَجْرَهُ مَنْ مَرَّ فِي قِبْلَتِهِ | 1362 |
| تَسْجِيلٌ خَلْفَ وَارِدٍ حَوْلَ الْأَثَرِ | 1363 |
- يَجْعَلُهَا الْمَصِلُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ
لِقِبْلَةٍ مَنْ قَدَرَهُ مَا حَطًّا
وَاخْتَلَفَ الْجُمْهُورُ فِي غَفْلَتِهِ
فِي الْخَطِّ مِنْ نَافٍ لَهُ أَوْ مُعْتَبَرٍ

- 1364 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَاهُ زَائِدًا ضَمِنَ حَدِيثَ فَافْهَمَ الْمَقَاصِدَا
1365 وَثَابِتٌ إِخْرَاجُهُ لِلْعَنْزَةِ وَدُونَ سِتْرَةٍ صَلَاةٌ مَيِّزَةٌ
1366 أَحْمَدُ سِتْرَةٌ وَلَوْ خَطَأَ رَجَحَ لَكِنَّهُ لِلشَّافِعِيِّ مَا وَضَحَ

الباب الرابع من الجملة الثانية،

وهذا الباب ينقسم إلى فصلين :

أحدهما في ستر العورة،

والثاني فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

الفصل الأول :

في ستر العورة

- 1367 وَسِتْرُ عَوْرَةٍ لِكُلِّ وَاجِبٌ وَاخْتَلَفَتْ فِي شَرْطِهِ الْمَذَاهِبُ
1368 كَذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الْبَشَرِ عِنْدَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْأَثَرِ

المسألة الأولى :

هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة ؟

- 1369 فَمَالِكٌ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ تَبَيَّنَ فَرَضُ حُكْمِهَا سَيَّاسِي
1370 فَلَا أَخْذَ لِلزَّيْنَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ فِيهِ اخْتِلَافٌ لَيْسَ بِالشَّدَدِ
1371 مَنْ حَمَلَ الْمَعْنَى عَلَى الْوُجُوبِ يَرَى لِسِتْرِهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ
1372 وَمَنْ إِلَى نَدْبٍ يَسُوقُ النَّصَّ لَدَيْهِ حُكْمُ الْفَرَضِ لَا يَخْصُ
1373 فَالْبَيْتُ لَا يَطُوفُ عُزْيَانُ بِهِ وَذَلِكَ وَاجِبٌ لَهُ فَانْتَبِهْ

المسألة الثانية :

في حد العورة من الرجل

- 1374 مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ بَدَا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مُجَرَّدَا
1375 فَهُوَ حَرَامٌ عَوْرَةُ الرِّجَالِ وَسِتْرُهُ مِنْ وَاجِبِ الْأَمْثَالِ

- 1376 وَأَنَسَ رَوَى حَدِيثَ حَسِرَ الْفَخْدَ وَحَسِرُهَا مُسْتَوْجِبٌ لِلنَّبْدِ
1377 وَالْبَعْضُ لِلْفَخْدِ كَذَا لِلدُّبْرِ فَعَوْرَةٌ لَمْ يَرَوْ نَصَّ الْأَثَرِ

المسألة الثالثة:

في حد العورة من المرأة

- 1378 وَكُلُّ أَجْسَامِ النِّسَاءِ عَوْرَةٌ وَسِتْرُهُنَّ وَاجِبٌ ضَرُورَةٌ
1379 فَالنَّصُّ جَاءَ أَنَّهَا لَا تُبَدَى إِلَّا لظَاهِرٍ كَوَجْهِهِ أَيْدِي
1380 فَعَوْرَةٌ كَلَّا يَقُولُ أَحْمَدُ إِظْهَارُ لَمْعَةٍ لَهَا لَا تُحْمَدُ
1381 فَاللَّهُ أَمَرُهُ لَهَا بِالْكَفِّ عَنْ حَسِرِ جِسْمٍ رَخِصُوا فِي الْكَفِّ
1382 فَالنَّصُّ يُسْتَشْنَى لَدَيْهِ ظَاهِرُ آخِرُ بِالْحِجَابِ حُكْمًا أَمْرُ
1383 لَكِنَّ نَصَّ ذَا الْآخِرِ يَخْتَلِفُ هَلْ لِنِسَاءٍ طَهَ أَمْ كُلُّ تَصَفِّ

الفصل الثاني:

فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

- 1384 فَالْأَمْرُ وَارِدٌ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ وَعِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ لِلأُمَّةِ
1385 وَقَدْ نَهَوْا عَنْ شِمْلَةِ الصَّمَاءِ إِذْ يَبْدُو عَاتِقٌ مِنَ الرِّدَاءِ
1386 وَبِاشْتِمَالِهِ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ خَوْفُ ظُهُورِ عَوْرَةِ لِلْوَاجِدِ
1387 وَلِلرِّجَالِ وَاحِدِ الثِّيَابِ يَكْفِي لَدَيْهِمْ بِلَا أَرْثِيَابِ
1388 لَكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ سُؤْلٌ قَدْ وَرَدَ مِنَ النَّبِيِّ مُشْرَعًا لِمَا وَجَدَ
1389 ظُهُورُ بَطْنٍ أَوْ ظُهُورُ الْأَرْجُلِ مَا عُدَّ مُبْطَلًا لَهَا فِي الْجَمَلِ
1390 وَذَاكَ لِلْجُمُهورِ قَوْلٌ يُؤْتَرُ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ عَلَى مَا ذَكَرُوا
1391 وَشَدَّ أَقْوَامٌ فَقَالُوا عَوْرَةٌ تَقْلِيدُهُمْ تَنْبِذُهُ الصُّرُورَةُ
1392 دَرْعٌ لِمَرْأَةٍ كَذَا الْخَمَارُ لَسْتَرِ كُلِّهَا نَحَا الْأَخْيَارِ
1393 فَذَا لَزُوجَاتِ النَّبِيِّ أَمْرٌ وَرَدَ قَفُّو سَبِيلَهُنَّ تَشْرِيعًا أَسَدُ
1394 بِدُونِهِ إِعَادَةٌ فِي الْوَقْتِ لِمَالِكٍ وَالْغَيْرِ دَهْرًا يُفْتِي
1395 فَهَلْ يَكُونُ النَّهْيُ شَرْطَ صِحَّةِ أَوْ لِكَمَالِ شَرْطُهُ فَثَبَّتَ
1396 إِنْ شَرْطُ صِحَّةِ صَلَاةٍ تَبْطُلُ بِدُونِهِ وَالْيَتْرُكُ إِثْمٌ حَاصِلٌ
1397 كَغَاصِبٍ لِلدَّارِ إِذْ يُصَلِّي فِيهَا خِلَافٌ حَاصِلٌ لِلْكَلِّ

الباب الخامس:

الطهارة من النجس في الصلاة

1398	طَهْرٌ يُقَالُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ	إِطْلَاقُ فَرَضٍ عِنْدَ بَعْضِ شَدَدَةٍ
1399	أَعْنِي لَطَهْرَ النَّجَسِ فِي الصَّلَاةِ	فَفِيهِ أَقْصَاؤُا لَهُمْ سَتَاتِي
1400	فَأَوَّلُ يُبْعَدُ قَوْلُ الْفَرَضِ	مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ ذَلِكَ الْبَعْضِ
1401	وَالثَّانِي شَرْطُ صِحَّةٍ وَيَلْزَمُ	مَنْ تَرَكَهُ الْبُطْلَانُ حُكْمٌ يُعْلَمُ
1402	زَوَالُهَا شَرْطُ لَصِحَّةٍ وَرَدٌ	لِذَاكَرٍ وَقَادِرٍ مَاءٌ وَجَدُ
1403	وَالنَّهْيُ إِنْ يَخْصُ شَيْئاً وَاحِداً	فَلَيْسَ عَنْ سِوَاهُ نَهْيٌ أَبَداً
1404	إِلَّا بِنَهْيٍ وَاضِحٍ لِلْآخِرِ	مُحَدَّدٍ فِي لَفْظِهِ وَظَاهِرٍ
1405	وَذَلِكَ قَوْلٌ وَارِدٌ فِي الْمَذْهَبِ	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ فِي الْكُتُبِ

الباب السادس:

في المواضع التي لا يصلى فيها

1406	فَبَعْضُهُمْ أَجَازَ كُلَّ مَوْضِعٍ	فَلَيْسَ ذَا بِالنَّجَسِ لِلْمُتَّبِعِ
1407	وَالْبَعْضُ سَبْعَةً مِنَ الْأَمَاكِنِ	مَنْعاً عَلَى مُسَافِرٍ وَقَاطِنِ
1408	مَزْبَلَةٍ قَارِعَةٍ وَمَجْزَرَةٍ	مَعَاطِنِ الْإِنْسِلِ وَثَمِّ الْمَقْبَرَةِ
1409	وَوَظْهُرُ بَيْتٍ مِثْلُهُ الْحَمَامُ	صَلَاتُنَا فِي كُلِّهَا آثَامُ
1410	أَبْطَلَهَا بَعْضٌ وَبَعْضٌ يَكْرَهُ	وَالْبَعْضُ فِي الْقُبُورِ مَنْعاً نَبَّهُوا
1411	فَمَالِكٌ تَجُوزُ وَإِبْنُ الْقَاسِمِ	فِيهَا الصَّلَاةُ دُونَ لَوْنٍ لَائِمٍ
1412	وَالْخَلْفُ فِي تَعَارُضِ الْأَثَارِ	هَلْ ثَبَتَتْ عَنْ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ
1413	فَفِي الصَّحِيحِ جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ	كَمَسْجِدٍ وَحَيْثُ كُنْتُمْ فَاقْضُوا
1414	فَرَضَ الصَّلَاةَ فِي الْمَكَانِ الصَّالِحِ	ذُخْرٍ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَصَالِحِ
1415	ثُمَّ الصَّلَاةُ فِي الْبُيُوتِ تَجْمَلُ	وَلَا تَكُنْ كَالْقَبْرِ حِينَ تُنْزَلُ
1416	فَيَبْنِ تَرْجِيحٍ وَنَسْخٍ يَخْتَلِفُ	أَضِيفُ إِلَيْهِمَا لَجْمَعٍ قَدْ رُدِفُ

الباب السابع:

في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة

وَأَتَّفَقُوا فِي تَرْكِ كُلِّ الْفَعْلِ	1417
إِلَّا خَفِيفاً أَوْ يَسِيراً لَا يَضُرُّ	1418
وَخَارِجٌ فِيهَا عَنِ الْأَقْوَالِ	1419
كَانَ الْكَلَامُ ضَمْنَهَا مُبَاحٌ	1420
فَلَا بِنِ مَسْعُودٍ وَلَا بِنِ أَرْقَمٍ ¹	1421
فَوُومُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَانَتَيْنَا	1422
نَصُّ الْحَدِيثِ لَفْظُهُ صَلَاتُنَا	1423
وَاخْتَلَفُوا عَلَى كَلَامِ الْعَمْدِ	1424
فَمَا لَكَ لِلْعَمْدِ حِينَ يُصْلَحُ	1425
وَالشَّافِعِي يَمْنَعُهُ فِي الْعَمْدِ	1426
أَبُو حَنِيفَةَ يَرُدُّ الْكَلَامَ	1427
حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ لِلْكَلامِ	1428
كَلَامُهُ لِصَحْبِهِ مَا أَنْقَطَعَتْ	1429
عَبَّرَ الصَّلَاةَ ثَابِتاً بِالنَّقْلِ	
فَفَعَلُهُ فِيهَا لَدَيْهِمْ مُغْتَفَرٌ	
غَيْرُ مُقَرَّرٍ فَكَالْأَفْعَالِ	
بِهِ أَحَادِيثٌ أَتَتْ صَحَاحٌ	
كَلاَهُمَا عَنِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ	
تَرْكُ الْكَلَامِ حُكْمُهُ يَقِينَا	
يُثْرِكُ وَقَتَ فَعْلِهَا كَلَامُنَا	
فِيهَا كَذَا النَّسِيَانِ دُونَ الْقَصْدِ	
لَهَا فَذَا صَاحِبُهُ قَدْ يُفْلَحُ	
أَجَازَ لِلنَّاسِي بِغَيْرِ حَدٍّ	
إِنْ حَصَلَ الْكَلَامُ عَدَّ حَلَاً	
أَقْرَأْتُمْ الْوَصْلَ بِالتَّمَامِ	
مِنْهُ الصَّلَاةُ إِذْ بَنَى وَتَمَمَتْ	

الباب الثامن:

في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة

شَرَطَ لِنِيَّةٍ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	1430
وَاخْتَلَفُوا هَلْ وَاجِبُ الْمَأْمُومِ	1431
لَا يَنْوِي نَفْلاً وَالْإِمَامُ يَنْوِي	1432
قَوْلَ النَّبِيِّ (لَمْ يُجْعَلِ الْإِمَامُ)	1433
بَعْدَ صَلَاةٍ فِي جَمَاعَةٍ فَهَلْ	1434
مُعَاذُ صَلَى خَلَفَ خَيْرَ الرُّسُلِ	1435
مَعْنَى الْحَدِيثَيْنِ لَخُلْفٍ جَالِبٌ	1436
لِصَحَّةِ الصَّلَاةِ أَمراً حَقَّقُوا	
تَوَافَقَ الْإِمَامُ فِي الْمَكْتُومِ	
لِلْفَرْضِ أَوْ لِلْعَكْسِ حُكْمًا يَحْوِي	
وَبَاتِّبَاعَ جَاءَتْ الْأَحْكَامُ	
يَوْمٌ جَمْعاً أَوْ قَلِيلاً إِنْ حَصَلَ	
وَأَمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْتَ الْأَهْلِ	
وَالْفِقْهُ فَهَمَّا لَهُمَا يُطَالَبُ	

¹ - زيد بن أرقم.

الجملة الثالثة من كتاب الصلاة:

في أركانها

1437	ذَا الْبَابُ يَعْنِي جُمْلَةَ الْأَفْعَالِ	فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ وَالْأَقْوَالِ
1438	يَخْتَلِفُ الْمَفْرُوضُ فِي الزِّيَادَةِ	مِثْلَ صَلَاةِ الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ
1439	وَذَلِكَ مِثْلُ عَامِلِ الزَّمَانِ	كَمِثْلِ ظَهْرِ جُمُعَةٍ وَالثَّانِ
1440	وَعَامِلِ الزَّمَانِ لِلْمُسَافِرِ	مُشْتَرِكٍ لَهُ كَمِثْلِ الْحَاضِرِ
1441	وَضَبْطُهَا فِي سِتَّةِ الْمَسَائِلِ	تُحْصَرُ فِي ذَا النَّظْمِ طَوْعَ السَّائِلِ

الباب الأول:

في صلاة الحاضر المنفرد الآمن الصحيح

الفصل الأول:

في أقوال الصلاة

1442	يُضَبِّطُ فِي تِسْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ	تَخْصُصُ لِأَقْوَالٍ فِي الْمُسْمُوعِ
------	--------------------------------------	---------------------------------------

المسألة الأولى:

في الواجب من التكبير

1443	وَالْخُلْفُ فِي التَّكْبِيرِ قِيلَ وَاجِبٌ	لِبَعْضِهِمْ أَوْ سُنَّةٌ يُصَاحَبُ
1444	طُولَ الصَّلَاةِ قِيلَ وَالْجَمْعُ هُورٌ	لَدَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ مَحْصُورٌ
1445	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَقَلَ	لِلْفَرَضِ فِي تَعْلِيمِهِ لِمَنْ سَأَلَ
1446	فَقَالَ وَاتَّجَمَ كَذَاكَ كَبْرًا	مَا كَرَّرَ التَّكْبِيرَ فِيمَا ذَكَرَا
1447	حَدِيثُهُ الْمَوْقُوفُ كَانَ كَبْرًا	فِي كُلِّ رَفْعٍ أَوْ رُكُوعٍ إِنْ جَرَى
1448	أَشْبَهُكُمْ شَكْلَ الصَّلَاةِ بِالنَّبِيِّ	مُبَيَّنًا لِفَقْهَهَا الْمُقَرَّبِ
1449	فَمَنْ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ	أَوْقَفَ فِي الْفُرُوضِ مِنْ أَعْلَامِ
1450	فَقَالَ مَا لَقْنَهَا فِيمَا بَقِيَ	مَنْ سَرَدَهُ آدَاءَهَا الْمُؤَوَّقِ
1451	قَدَّيْنِ الْوُجُوبِ فِي صَلَاتِهِ	وَمَنْ قَفَى لَهُ يَنْلُ صَلَاتِهِ

- 1452 خَلَفَ عَلَيَّ صَلَاةَ عُمَرَانَ أَتَتْ مِثْلَ النَّبِيِّ حَدِيثُ مُطْرِفٍ ثَبَّتْ
- 1453 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لِلتَّيْبِيهِ مِنْ الْأِمَامِ لِلَّذِي يَلِيهِ
- 1454 فِي كُلِّ تَكْبِيرٍ سِوَى الْأَحْرَامِ لِبَعْضِهِمْ يُطَلَّبُ لِلْإِمَامِ

المسألة الثانية:

في لفظ التكبير المجزئ

- 1455 فَمَالِكٌ يُكَبِّرُ اللَّهَ ثَبَّتْ لَدَيْهِ فَهِيَ وَحْدَهَا قَدْ أَجْزَأَتْ
- 1456 وَالشَّافِعِيُّ أَكْبَرُ ثُمَّ الْأَكْبَرُ كِلَاهُمَا يُجْزِي لَهُ مُعْتَبَرُ
- 1457 وَالْأَعْظَمُ النُّعْمَانُ وَالْأَجَلُ كِلَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يَدُلُّ
- 1458 فَحَوَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يَفْهَهُمْ فَضْلَ جَلالِ خَالِقِ يُعْظَمُ
- 1459 هَلْ مُتَعَبَّدٌ بِلَفْظٍ وَكَفَى وَهَلْ لِمَعْنَى قَبْلَ لَفْظٍ يُضْطَفَى

المسألة الثالثة:

في دعاء التوجه في الصلاة

- 1460 تَوَجُّهُ ثُمَّ دُعَاءٌ وَاجِبُ أَوَّلَ تَكْبِيرٍ لَهُ مُصَاحِبُ
- 1461 لِلشَّافِعِيِّ وَجْهَتْ وَجْهِي يُوجِبُ تَسْبِيحُهُ النُّعْمَانُ فِيهِ يَرْغَبُ
- 1462 يَنْهَمُ مَا جَمَعَهُمُ الصَّاحِبُ قَوْلَانِ فِي التَّوَجُّهِ لِلْمَذَاهِبِ
- 1463 لَيْسَ بِفَرَضٍ عِنْدَ مَالِكٍ وَلَا بِسُنَّةٍ هَذَا الدُّعَاءُ إِنْ حَصَلَ
- 1464 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ وَرَدَ فِيهِ الشُّكُوتُ وَحْدَهُ وَلَا تَزْدُ

المسألة الرابعة:

قراءة البسملة

- 1465 وَمَالِكٌ بِسْمَلَةٍ لَهَا مَنَعُ سِرًّا وَجْهَرًا كُلُّ ذَا لَهُ اجْتِمَعُ
- 1466 وَالشُّوْرِي وَالنُّعْمَانُ وَأَحْمَدُ نَقْلُ إِسْرَارُهُمْ بِهَا وَذَا عَنْهُمْ حُمِلُ
- 1467 وَالشَّافِعِيُّ تَلَزَمَ كُلُّ رَكْعَةٍ سِرًّا وَجْهَرًا عِنْدَهُ فَثَبَّتْ
- 1468 وَآيَةٌ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ لَدَيْهِ ذَاكَ الْحُكْمُ فِي الْقِرَاءَةِ
- 1469 مَنَاطُ الْأَخْتِلَافِ فِي أَمْرَيْنِ مِنْ سُنَّةٍ رَوَوْهُ فِي نَصْنَيْنِ

- 1470 فَأَبْنُ مُغْفَلٍ نَهَى عَنْ بَسْمَلِهِ
1471 وَلَا بِنَ عَبْدِ الْبَرِّ ذَا مَجْهُولُ
1472 أَنَسَ حَدِيثُهُ أَتَى عَنْ النَّبِيِّ
1473 عُمَرُ أَبُو بَكْرٍ وَذُ النُّورَيْنِ
1474 وَمِرَّةٌ يَقُولُ كُلُّ بَسْمَلَا
1475 عَكَسَ حَدِيثَ لِنُعَيْمِ الْمُجَمَّرِ
1476 صَلَّيْتُ بِسْمِ اللَّهِ قَالَ فَاتَّخَا
1477 وَالْخُلْفُ فِي مَذَاهِبِ الْقِرَاءَةِ
1478 مِنْهَا إِذَا تَكُونُ فَلَا يُبْطَلُ
1479 فِيهِ اخْتِلَافٌ أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ
1480 لَذَاكَ فَلَا أَحْوَطُ أَنْ تَبَسْمَلَا

المسألة الخامسة:

في قراءة القرآن

- 1481 وَاتَّفَقُوا فِيهَا عَلَى الْقِرَاءَةِ
1482 لَوْ كَانَ فِي النَّسْيَانِ ثُمَّ الْعَمْدِ
1483 إِلَّا شُدُّوْذًا عِنْدَ مَا نَسَا عَمَرَ
1484 فَقَالَ إِنْ تَمَّا فَتِلْكَ تُقْبَلُ
1485 وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ بِأَنَّ الْمُصْطَفَى
1486 وَكَلَّمَ مَا يَقْرَأُ فِيهَا يُخْتَلَفُ
1487 فَاتَّخَا أَوْ غَيْرَهَا يُتْلَى بِهَا
- بِدُونِهَا تَبْطُلُ عِنْدَ الْجَلَّةِ
بِدُونِهَا تَبْطُلُ قَوْلُ الْجَدِّ
وَلِلَّسْجُودِ وَالرُّكُوعِ قَدْ ذَكَرَ
وَذَا شُدُّوْذٌ مَا عَلَيْهِ عَوَّلُ
أَهْمَلَهَا فِي مَرَّةٍ وَذَا كَفَى
فِي قَدْرِهِ وَنَوْعِهِ كَمَا وَصَفُ
أَوْ لَيْسَ يُجْزِي غَيْرُ نَصِّهَا لَهَا

المسألة السادسة:

فيما يقوله في الركوع والسجود

- 1488 مَنَعَ قِرَاءَةَ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا
1489 بَنَاهُ جُمُهورٌ عَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ
1490 وَبِالْجَوَازِ مَذْهَبُ الْبُخَارِيِّ
- فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَقَّقُوا
قِرَاءَةُ الْمَنْزِلِ الْمُفْضَلِ
مُضْعَفًا لِهَذِهِ الْأَثَارِ

- 1491 وَاخْتَلَفُوا هَلْ فِيهِمَا قَوْلٌ وَجَدَ
1492 وَالشَّافِعِيُّ ثَلَاثَةً يُرَدُّ
1493 سُبْحَانَ رَبِّي يُضِيفُ الْأَعْلَى
1494 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الثُّورِي
1495 قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْهَا لِلنَّبِيِّ
1496 أَمَّا الدُّعَاءُ فِيهِ قَالُوا قَمِنُ
1497 نَدْبُ الدُّعَاءِ مِنْ كَلَامِ الْقَاسِمِ
- فَمَالِكَ لَمْ يَرَوْ قَوْلًا قَدْ وَرَدَ
لِقَوْلِهَا الْمُصَلِّ حِينَ يَسْجُدُ
فَلَفْظُهَا رَأَوْهُ حُكْمًا أَجْلَى
تَكَرَّرَ هَذَا لَهُمْ مِنَ الْمَأْثُورِ
أَنَّهُ نَهَى خَالِقَ فَاجْتَنَبَ
أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ فَهُوَ أَحْسَنُ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْمَفَاهِمِ

المسألة السابعة:

في التشهد

- 1498 وَاخْتَلَفُوا فِي النُّطْقِ بِالتَّشَهُدِ
1499 ضَمْنَ الصَّلَاةِ لَيْسَ وَاجِبًا طَلَبَ
1500 قَدْ عَارَضَ الْقِيَاسُ ظَاهِرُ الْأَثَرِ
1501 فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَوَى عَلَمَنَا
1502 صِيغَتُهُ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ
- مَالِكَ وَالتَّعْبُدِ فِي التَّعْبُدِ
وَالشَّافِعِيُّ أَحْمَدُ وَاجِبٌ كُتِبَ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ مُحَمَّدٌ ذَكَرَ
تَشَهُدًا كَسُورَةٍ إِذْ لَقْنَا
كُلُّ لَهُ تَشَهُدٌ يَسْتَحْسِنُ

المسألة الثامنة:

في التسليم

- 1503 فَمَالِكَ تَسْلِيمُهُ مِنْهَا يَجِبُ
1504 عَلَيَّ فَاخْرُوجْ بِالتَّسْلِيمِ
1505 وَبَعْضُهُمْ سَلَّمَ مَرَّتَيْنِ
1506 سَلَامٌ مَأْمُومٌ لِمَالِكٍ حَضَرَ
- أَبُو حَنِيفَةَ وَصَحْبُهُ نَدْبَ
مِنْهَا وَعَنْ رَسُولِنَا الْعَظِيمِ
مُحَمَّدٌ نَاقِذُ الْمُسْكِينِ
فِي مَرَّتَيْنِ إِنْ إِمَامَهُ وَتَرَ

المسألة التاسعة:

في القنوت

- 1507 وَفِي الْقُنُوتِ خُلْفُهُمْ تَشَعُّبًا
1508 فَمَالِكُ اسْتِحْبَابُهُ يَرَى فَقَطَ
- كُلُّ لِقَوْلِهِ يُعَدُّ مَذْهَبًا
عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ غَيْرَهَا شَطَطَ

- 1509 وَالشَّافِعِي فَسُنَّةٌ وَمَذْهَبُ أَبُو حَنِيفَةَ بُوْثِرِيَرِغْبُ
1510 وَقِيلَ بَلْ قَنْتَ أَرْبَعِينَ فِيهَا دَعَا بِمَقْتِ كَافِرِينَ

الفصل الثاني :

في الأفعال التي هي أركان

المسألة الأولى :

في رفع اليدين

- 1511 وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِهِ الْيَدَيْنِ أَقْوَالُهُمْ تَحْتَاجُ لِلتَّبَيِّنِ
1512 وَخُلِفُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ يَتَّجِهَ حُكْمُ مَوَاضِيَعٍ وَحَدِّ فَاَنْتَبِهْ
1513 فَالْحُكْمُ سُنَّةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ دَاوُدُ فَرَضَ قَالَ فِي الْمَأْثُورِ
1514 وَبَعْضُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ يَخْصُهَا بِالرَّفْعِ لِلْأَثَامِ
1515 وَالْبَعْضُ الْإِسْتِفْتَاحُ وَالرُّكُوعُ يَرْفَعُ فِيهِمَا كَذَا الرَّجُوعُ
1516 مِنْهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ وَخُلِفُهُمْ فِي ذَا مِنْ الْمَغْهُودِ
1517 تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ أَهْلُ كُوفَةٍ عَلَيْهَا اقْتَصَارُهُمْ فِي الْمِلَّةِ
1518 مَذْهَبُ مَالِكٍ حَكَى ابْنُ الْقَاسِمِ ضَمِنَ كَلَامٌ ثَابِتٌ وَدَائِمٌ
1519 أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَا الشَّافِعِي وَمَنْ رَوَوْا حَدِيثَ طَهَّ الشَّافِعِ
1520 يَلْزِمُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَذَا بِنَصْرٍ وَاضِحٍ مَخْدُودِ
1521 فَلَا بَيْنَ عَازِبٍ كَذَا ابْنُ عَمْرٍ وَلَابِنِ مَسْعُودٍ أَحَادِيثُ ذَكَرَ
1522 صَحَّحَهَا كُلُّ الرُّوَاةِ لِلْخَبَرِ بَيْنَ افْتِتَاحِ أَوْ رُكُوعٍ قَدْ ظَهَرَ
1523 خِلَافُهُمْ لَكِنْ كَلًّا أَكْثَرًا لِرَفْعِ رَاخَتَيْنِ مَا تَرَدَّدَا
1524 وَالْخُلْفُ فِي عَدٍّ وَفِي مَوَاضِعِ تَخَالَفَتْ أَخْبَارُهُمْ لِلْسَّامِعِ
1525 إِجْمَاعُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ لَهَا يَكُونُ الرَّفْعُ بِالتَّمَامِ
1526 وَغَيْرُهُ فِيهِ الْخِلَافُ مُحْتَدِمٌ فَخُذْ لِرَاجِحٍ وَفِي الْحُكْمِ اسْتَقِمِ

المسألة الثانية:

في الاعتدال من الركوع وفي الركوع

- | | | |
|---------------------------------------|------|---|
| أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اعْتِدَالَ | 1527 | كُلُّ مُصَلٍّ وَاجِبًا وَقَالَ |
| مَنْ السُّجُودَ ثُمَّ فِي الرُّكُوعِ | 1528 | فَلَيْسَ وَاجِبًا لَدَى الْفُرُوعِ |
| وَوَاجِبٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ | 1529 | لصَّحْبِهِ الْخُلْفُ لَدَى الْمَدَارِكِ |
| فَبَيْنَ سُنَّةٍ وَبَيْنَ وَاجِبٍ | 1530 | بَدَأَ اخْتِلَافٌ جُمْلَةَ الْمَذَاهِبِ |
| وَالْإِعْتِدَالُ قِيلَ بِالتَّحْدِيدِ | 1531 | عِنْدَ الرُّكُوعِ ثُمَّ فِي السُّجُودِ |

المسألة الثالثة:

في هيئة الجلوس

- | | | |
|--|------|---|
| لِمَالِكٍ بِالْيَتِيَّةِ يُفْضِي | 1532 | مُنْصَبًا يُمْنَاهُ فَوْقَ الْأَرْضِ |
| أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ يَقْعُدُ | 1533 | يُسْرَاهُ تَحْتَ إِلْيَتِيَّةِ يَسْجُدُ |
| وَالشَّافِعِيُّ فِي جَلْسَةِ الْوُسْطَى قَصْدُ | 1534 | جَلْسَةِ النُّعْمَانِ حُكْمُهُ عَهْدُ |
| وَجَلْسَةِ السَّلَامِ مِثْلُ الْأُصْبَحِيِّ | 1535 | يَشِي وَذَاكَ عِنْدَهُ فِي الْأَرْجَحِ |
| وَخُلْفُهُمْ لَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ | 1536 | تَضَارُبُ الْأَرْاءِ لِلْأَصْحَابِ |
| أَبُو حُمَيْدٍ فِي صَلَاتِهِ الَّتِي | 1537 | قَدْ شَبَّهَتْ بِفَرْضِ هَادِي الْأُمَّةِ |
| فَمَالِكٌ صَلَاتَهُ يُقَلِّدُ | 1538 | لِلسَّاعِدِيِّ فِيهَا وَكُلٌّ يَشْهَدُ |
| حَدِيثٌ وَائِلٌ يُنْصَبُ الْقَدَمُ | 1539 | يَشِي لِأُخْرَى بَعْضُهُمْ بِذَاحِكُمْ |

المسألة الرابعة:

في الجلسة الوسطى (والأخيرة)

- | | | |
|--|------|---------------------------------------|
| فِي جَلْسَةِ الْوُسْطَى وَفِي الْأَخِيرَةِ | 1540 | بَدَأَ اخْتِلَافٌ وَاضِحٌ لِلْأُمَّةِ |
| بَعْضُ رَأَى الْوُسْطَى بِفَرْضٍ وَاجِبٍ | 1541 | وَذَاكَ قَوْلٌ شَدَّ فِي الْمَذَاهِبِ |
| تُعَدُّ سُنَّةً وَلَيْسَتْ فَرَضًا | 1542 | وَجَلْسَةُ السَّلَامِ فَرَضًا حَضًّا |
| عَلَيْهِ كُلُّ مَذْهَبٍ وَعَالِمٍ | 1543 | مَنْ قَالَ سُنَّةً فَقَوْلُ كَاتِمٍ |
| لِقَوْلِ حَقِّ ظَاهِرٍ وَرَاجِحٍ | 1544 | وَحَادٍ عَنِ قَوْلِ لِحَقٍّ وَاضِحٍ |
| أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ لَقْنَا | 1545 | لِسَائِلٍ صَلَاتَهُ مُحَصَّنًا |

- 1546 ابْنُ بَحِينَةَ حَدِيثُهُ ذَكَرَ
1547 بَيْنَ السُّكُوتِ عَنْ زِيَادَةِ أَتَتْ
1548 وَأَبْنُ بَحِينَةَ يَقُولُ أَسْقَطَا
1549 بَعَكْسَ رَكْعَةٍ لَهَا حُكْمًا جَبَرُ
1550 فَبَيْنَ رَكْعَةٍ وَجَلْسَةٍ أَقْرَ
1551 فَجَلْسَةٍ لِسُنَّةٍ قَدْ قَرَّرُوا
1552 وَكَفَّهُ الْيُمْنَى بِرُكْبَةٍ وَضَعُ
1553 وَذَاكَ حُكْمُ جَلْسَةِ السَّلَامِ

المسألة الخامسة:

في وضع اليدين إحداهما على الأخرى (القبض)

- 1554 وَضَعُ الْيَدَيْنِ مَالِكٌ لِلْقَبْضِ
1555 لَكِنَّهُ أَجَاذَهُ فِي النَّفْلِ
1556 بَيْنَ نُصُوصِ النَّفْلِ أَوْ فَهَمِ الْأَثَرِ
1557 فَبَعْضُهُمْ يُغَلِّبُ الْمَفْهُومَ عَنْ
1558 وَقَالَ بَعْضُ هَيْأَةِ الْخُضُوعِ
- يَكْرَهُ شَكْلَ صِغَةِ لِلْفَرَضِ
وَالْغَيْرِ قَالِ سُنَّةٌ فِي النَّفْلِ
اسْتَفْحَلَ الْخِلَافُ فِي هَذَا الْخَبَرِ
مَنْ لِمُسْنَدٍ خِلَافًا مِنَ الْوَهْنِ
وَتَرَكَّهَا لَيْسَ مِنَ الْمُنْعُوعِ

المسألة السادسة:

في النهوض من السجود، وهل يتورك؟

- 1559 وَالرَّفْعُ مِنْ سُجُودِهِ إِذَا وَقَعَ
1560 وَبَعْضُهُمْ بَعْدَ السُّجُودِ يَجْلِسُ
1561 وَمَالِكٌ وَالْبَعْضُ قَالِ يَرْفَعُ
1562 فَمَالِكٌ¹ رَأَى الرَّسُولَ يَقْعُدُ
1563 وَالسَّاعِدِي فَعَلَ الْوُقُوفَ طَبَقًا
1564 فَالْشَّافِعِي يَأْخُذُ نَصَّ الْأَوَّلِ
1565 وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ السُّجُودِ هَلْ يَضَعُ
1566 فَمَالِكٌ لِكَفِّ فِي السُّجُودِ
- فَجَلْسَةَ اسْتِرَاحَةٍ بَعْضُ يَدَعُ
وَالشَّافِعِي قَوْلٌ لَهُ مُؤَسَّسُ
كُلٌّ رَوَى مَثْنً حَدِيثَ يَتَّبِعُ
مَنْ سَجْدَةً قَبْلَ وَقُوفٍ يُحْمَدُ
صَلَاتِهِ مِثْلَ النَّبِيِّ حَقَّقَا
وَمَالِكٌ لِلثَّانِي حُكْمُ الْأَفْضَلِ
يَدًا بِرُكْبَةٍ فَمَا الَّذِي اتَّبَعَ
فَفَوْقَ رُكْبَةٍ مِنَ الْمَفْهُودِ

¹ - ملك بن الحويرث.

- 1567 نَصُّ حَدِيثٍ وَائِلُ ابْنِ حَجَرٍ أَبُو هُرَيْرَةَ بَعْكَسٍ قَدْ أَمَرَ
1568 قَابِنُ عُمَرُ يَدِيهِ كَانَ قَدَمًا قَبْلَ الْجُلُوسِ فَاتَّبَعَ وَسَلَّمَا

المسألة السابعة:

في أعضاء السجود

- 1569 وَاتَّفَقُوا أَنَّ السُّجُودَ يَجْمَعُ لِسَبْعَةِ الْأَعْضَاءِ حِينَ يُتْبَعُ
1570 وَجْهًا وَرَأْسَيْنِ كَفَّارِجَلًا وَثَنٌ لِلْأَعْضَاءِ حُكْمٌ يُتْلَى
1571 وَكَوْنُهَا تَجْمَعُ لِلْسُّجُودِ مِنْ سُنَّةٍ لِلْهَاشِمِيِّ الْحُمُودِ
1572 وَاخْتَلَفُوا فِي بَعْضِهَا إِذَا سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ الْبَعْضِ هَلْ فَرَضَ يُرَدُّ
1573 وَبَعْضُهُمْ إِنَّمَا السُّجُودُ يَتَحَصَّرُ فِي وَجْهِهِ أَوْ جَنْبِهِ وَذَا ذَكَرَ
1574 فَمَالِكٌ لَجَنْبِهِ إِذَا سَجَدَ وَدُونَ أَنْفٍ فَرَضُهُ حُكْمًا يُعَدُّ
1575 أَبْطَلَهَا بَعْضُ بَدُونَ السَّبْعَةِ لِلشَّافِعِيِّ تَبْطُلُ دُونَ الْجُمْلَةِ
1576 أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا أَنْفٌ سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ جَنْبِهِ فَلَا يَزِدُّ
1577 مُخَالَفًا بِذَاكَ حُكْمَ الْجُلِّ وَحَيِّزُ الْوَجْهِ مَنَاطُ الْكُلِّ
1578 وَشَرْطُهُ لِمَالِكٍ وَضَعُ الْيَدِ مَوْضِعَ وَجْهِهِ وَبِقَوْلِ مُفْرَدٍ
1579 وَلِابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ يُسْنَدُ إِبْرَارُ كَفِّ لَيْسَ فَرَضًا أَكَّدُوا

المسألة الثامنة:

في النهي عن الإقعاء

- 1580 وَكُرْهُهُمْ لِحِلْسَةِ الْإِقْعَاءِ وَخُلْفُهُمْ فِي كُنْهَهَا لِلرَّاءِ
1581 أَطْرَافُ أَقْدَامٍ لِبَعْضِهِمْ يَخْصُ إِنْصَاقُ إِيَّتَيْهِ كُرْهُهُ يُنْصُ

الباب الثاني من الجملة الثالثة:

في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده، فيه فصول سبعة:

الفصل الأول:

في معرفة حكم صلاة الجماعة

المسألة الأولى:

وجوب الجماعة على من سمع النداء

يَقُولُ جُمُهورٌ وَذَاكَ جُنَّةٌ	مَعَ الْجَمَاعَةِ الصَّلَاةُ سُنَّةٌ	1582
وَالظَّاهِرِيُّ فَرَضٌ لِعَيْنِ ثَبَّتْ	أَوْ أَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ	1583
وَمِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ أَجْرًا أَكْمَلُ	فَفِي جَمَاعَةٍ صَلَاةٌ أَفْضَلُ	1584
كُلُّ عَلَى نَصِّ حَدِيثٍ يَعْتَمَدُ	تَعَارُضُ الْأَحْكَامِ فِي فَهْمٍ وَرَدُ	1585
تَخَلُّفًا عِنْدَ نَدَاءٍ يُسْمَعُ	حَرَقُ الْبُيُوتِ فِي حَدِيثٍ يَمْنَعُ	1586
وَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْوُجُوبِ	فَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْمَنْدُوبِ	1587
جَمَاعَةٌ مِنْ سُنَّةٍ إِذْ لَقْنَا	فَذَا ابْنُ مَسْعُودٍ رَوَى عَلَّمْنَا	1588

المسألة الثانية:

فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى

وَهِيَ تُصَلِّي الْفَرَضَ تِلْكَ السَّاعَةِ	وَالْحُكْمُ فِيمَنْ دَخَلَ الْجَمَاعَةَ	1589
لِكُلِّ وَقْتٍ غَيْرِ عَصْرِ زِيدُوا	مُنْفَرِدًا لِمَا لَكَ يُعِيدُ	1590
وَالشَّافِعِيُّ يُعِيدُ كُلَّ الْفَرَضِ	لِمَغْرِبٍ وَالْعَصْرِ عِنْدَ الْبَعْضِ	1591
مُخْتَلَفِ النُّصُوصِ وَالْقَرَائِنِ	خِلَافَهُمْ يُدْرَجُ فِي تَبَايُنِ	1592

الفصل الثاني:

في معرفة شروط الإمامة

ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به

المسألة الأولى:

في من أولى الناس بالإمامة

- | | |
|---|------|
| فَمَالِكَ يُؤْمُهُمْ أَفَقَّهُهُمْ | 1593 |
| أَحْمَدُ وَالنُّعْمَانُ بَلْ أَقْرَوُهُمْ | |
| كُلُّ يَوْمٍ قَارِئُ الْقُرْآنِ | 1594 |
| أَوْ هَجْرَةٌ أَوْ سُنَّةُ الْعَدْنَانِ | |
| ثُمَّ الَّذِي أَقْدَمَ فِي الْإِسْلَامِ | 1595 |
| فَإِذَا شُرُوطُ الْكُلِّ لِلْإِمَامِ | |

المسألة الثانية:

في إمامة الصبي

- | | |
|---|------|
| وَفِي إِمَامَةِ الصَّبِيِّ اخْتَلَفُوا | 1596 |
| إِنْ كَانَ قَادِرًا لِفَرْضِ يَعْرِفُ | |
| وَالشَّخْصُ هَلْ يَوْمٌ فِيمَا لَا يَجِبُ | 1597 |
| وَدُونَ عَقْدَ نِيَّةِ الَّذِي طُلِبَ | |
| يَوْمُهُمْ فِي وَاجِبٍ عَلَيْهِمْ | 1598 |
| وَحُكْمُهُ مُخَالَفٌ حُكْمَهُمْ | |

المسألة الثالثة:

في إمامة الفاسق

- | | |
|---|------|
| وَالْخُلْفُ فِي إِمَامَةِ لِلْفَاسِقِ | 1599 |
| فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحٌ فَحَقَّقْ | |
| مَقْطُوعٌ فَسَقَ مَنْ بِهِ صَلَّى يُعَدُّ | 1600 |
| مَظْنُونُهُ فِي الْوَقْتِ إِنْ يَعْدُ يُفَدُّ | |
| أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ سُكُوتُ الْأَثَرِ | 1601 |
| تَعَارَضُ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ | |

المسألة الرابعة:

في إمامة المرأة

- | | |
|--|------|
| وَفِي إِمَامَةِ النِّسَاءِ اخْتَلَفُوا | 1602 |
| فَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَاكَ أَوْقَفُوا | |
| عَلَى النِّسَاءِ أَنْ تَكُونَ عَالِمَةً | 1603 |
| بِحُكْمِهَا وَلِلنِّصُوصِ فَاهِمَةً | |
| فَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ لِلنِّسَاءِ | 1604 |
| إِمَامَةً فِيهِنَّ بِالسَّوَاءِ | |
| وَمَنْعَهُ لِمَالِكٍ قَدْ اشْتَهَرَ | 1605 |
| دَلِيلُهُ تَأْخِيرُهُنَّ قَدْ ذَكَرُ | |

- 1606 فَعَبْدُ رَزَاقٍ رَوَى مُصَنَّفُ
تَأخِيرُهُنَّ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْرِفُ
1607 جَوَازُهَا رَوَتْهُ أُمُّ وَرَقَةَ
أَعْطَى لَهَا مُؤَدَّنًا ذَا حَقَّقَهُ
1608 قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ
تَوْمٌ كُلُّ الْأَهْلِ فِي الْأَوْقَاتِ
1609 وَالطَّبْرِي ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ وَرَدَ
تَجَوُّزُ بِالْجَنَسَيْنِ دُونَ أَيِّ حَدِّ

في أحكام الإمام الخاصة به

- 1610 فَفِيهِ خُلْفُهُمْ كَثِيرٌ قَدْ سَكَتَ
عَنْهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي الَّذِي ثَبَتَ
1611 بَعْدَ قِرَاءَةِ فَهَلْ يُؤْمَنُ
كَغَيْرِهِ أَمْ تَرْكُهَا يُسْتَحْسَنُ
1612 وَإِنْ يَقُلْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ
هَلْ يَفْتَحُوا عَلَيْهِ بِالْكَلَامِ
1613 هَلْ مَوْضِعًا يَكُونُ مِنْهُمْ أَرْفَعًا
أَحْكَامُهُ بِالْعَدِّ جَاءَتْ أَرْبَعًا

المسألة الأولى:

هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الفاتحة؟

- 1614 فَمَالِكَ رَوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ
فَقَوْلُهَا يُفِيدُ كُلَّ فَاهِمٍ
1615 وَقَالَ جُمُهورٌ عَلَى الْمَأْمُومِ
مِنْ بَعْدِ فَاتِحَتِهِ مِنَ الْمُحْتُمِ
1616 لِمَالِكَ تَأْمِينُ مَأْمُومٍ وَرَدَ
بِهِ خَطَابُ الشَّرْعِ تَأْمِينًا قَصْدُ
1617 وَنُصِبَ الْإِمَامُ كَيْ يُؤْتَمَ بِهِ
حَدِيثُهُ الْجُمُهورُ حُكْمًا يَتَجَهَّ
1618 إِلَيْهِ ضِمْنِ كُلِّ جَمْعٍ يَطْلُبُ
أَذَاءَ فَرَضٍ لِلْكَمَالِ أَقْرَبُ

المسألة الثانية:

متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟

- 1619 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ يُكَبِّرُ
بَعْدَ اسْتِواءٍ لِلصُّفُوفِ يَظْهَرُ
1620 بَعْدَ إِقَامَةِ وَقَوْلٍ آخَرُ
قَبْلَ انْتِهَائِهَا وَذَاكَ أَنْدَرُ
1621 أَنْسَنَ حَدِيثُهُ كَذَا بِلالُ
بَيْنَهُمَا تَشَاكُسُ الْأَقْوالِ
1622 تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ لِلْإِقَامَةِ
تَتَلَوُ أَنْسَنَ يَقُولُ فِي رَوَايَةٍ
1623 وَفِي تَزَامُنٍ رَوَى بِلالُ
فَخُلْفُهُمْ أَتَى بِذَا وَالْحَالُ
1624 أَنَّ الْخِلَافَ جَالِبُ التَّيسِيرِ
وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ التَّعْسِيرِ

المسألة الثالثة:

في الفتح على الإمام

- 1625 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَا عَلَيْهِ لِّلْفَتْحِ وَفَضْلًا حَازَا
1626 فِي آيَةٍ تَرَدَّدَ الرَّسُولُ أَبِي أَيِّنَ قَالَتْ النُّقُولُ
1627 فَفَهْمُهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ يُفْتَحُ عَلَيْهِ فِي قِرَاءَةِ يُوضِّحُ
1628 أَنَسُ حَدِيثُهُ لِمَنْعِهِ أَتَى إِذَا عَلَى قِرَاءَةٍ مَا ثَبَتَا

المسألة الرابعة:

في موضع الإمام من المأمومين

- 1629 أَجَازَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ أَرْفَعَا مِنْهُمْ مَكَانًا ثُمَّ صَوْتًا أَسْمَعَا
1630 فَمَالِكٌ يَرْقِي يَسِيرًا يَقْبَلُ صَلَّى عَلَى مَنْبَرِهِ الْمَبْجَلُ
1631 مُلْقِنًا ذَا الْحُكْمِ لِلصَّحَابَةِ وَكُلُّهُمْ خَيْرٌ بِهِ أَصَابَهُ
1632 صَلَّى حُذِيفَةُ بِهِمْ مُرْتَفَعَا جَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ مُسْمَعَا
1633 تَعَلَّمُ أَنَّهُمْ نَهَوْا عَنْ ذَا الْعَمَلِ فَلَمْ يَعُدْ حُذِيفَةُ لِمَا فَعَلَ

في نية الإمام للإمامة

- 1634 وَنِيَّةُ الْإِمَامِ لِلْإِمَامَةِ وَاجِبَةٌ لِلْبَعْضِ دُونَ مَرِيَّةٍ
1635 لِأَنَّهُ يَحْمِلُ لِلْأَفْعَالِ فِي بَعْضِهَا كَذَلِكَ لِلْأَقْوَالِ

الفصل الثالث:

في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين،

وفي هذا الفصل خمس مسائل:

المسألة الأولى:

في مقام المأموم من الإمام

- 1636 فَوَاحِدٌ صَلَّى إِلَى يَمِينِهِ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ فِي حِينِهِ
1637 وَبَيْنَ مَأْمُومَيْنِ فَالْوُقُوفُ حُكْمُ إِمَامٍ جَائِزٌ مَعْرُوفٌ

- 1638 وَذَاكَ حُكْمٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ
1639 وَرَأَاهُ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي
1640 حَدِيثُ جَابِرٍ¹ وَعَبْدِ اللَّهِ²
مُؤَافِقٌ لِقَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ
حُكْمُهُمَا مِنْهُ كَحُكْمِ التَّابِعِ
حُكْمَانِ فِيهِمَا بِلاَ تَنَاهِي

موقف المرأة من الإمام

- 1641 خَلَفَ الصُّفُوفِ الْفَرْدُ فِي جَمَاعَةٍ
1642 صَلَّتْ عَجُوزٌ وَأَنْسَرَ خَلْفَ النَّبِيِّ
1643 وَتَحَنُّنُ خَلْفَ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ³
وَعَلَفَ فَرْدٌ جَالِبٌ لِلطَّاعَةِ
كَانَتْ وَرَاءَنَا أَنَا وَذَا الصَّبِيِّ
قُرْبٌ يُزِيلُ سَائِرَ الْأَثَامِ

فضل الصف الأول وتراص الصفوف

- 1644 وَأَجْمَعُوا بِفَضْلِ صَفٍّ أَوَّلٍ
تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ فِعْلُ الْأَفْضَلِ

المسألة الثانية:

صلاة الشخص خلف الصف وحده

- 1645 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ
1646 صَلَاتُهُ صَحَّتْ لَدَى الْجُمْهُورِ
1647 صَلَاةٌ مَنْ يَقُومُ خَلْفَ الصَّفِّ
1648 أَمَرَ رَسُولُنَا أَبَا بَكْرٍ حَصَلَ
مَنْ بَعْدَ صَفٍّ لَمْ يُكْمَلْ عَدَّهُ
أَحْمَدُ رَدٌّ وَأَبٌ لِلشُّوْرِ
نَفِيٌّ اِغْتَبَارَهَا عَلَى ذَا الْوَصْفِ
خَلُّ السُّجُودِ خَلْفَ صَفٍّ فَاْمَثَلُ⁴

المسألة الثالثة:

في الإسراع إلى الصلاة

- 1649 سَكِينَةٌ تُطَلَّبُ وَالْوَقَارُ
1650 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَوَى⁵
فِي سَيْرِهِ لَهَا وَذَا الْمُخْتَارُ
مَشَى الْجَمِيعُ فِي سَكِينَةٍ سَوَى

¹ - رواه مسلم في كتاب المساجد.

² - رواه مسلم في باب الامام يقوم مكانا.

³ - رواه مسلم.

⁴ - أخرجه الإمام أحمد (وعبد الله هو ابن مسعود).

⁵ - أخرجه مالك والبخاري.

- 1651 فَاَلْبَعْضُ إِذْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ فَعِنْدَ ذَاكَ لِلصَّلَاةِ يَأْتُوا
1652 بِسُرْعَةٍ لِنَصِّ قَوْلِ الْمُحْكَمِ أَوْ بِالْوَقَارِ فِي حَدِيثِ الْمُكْرَمِ
1653 فِي عَدَمِ الْإِسْرَاعِ قَوْلِ الْجِلَّةِ أَيْمَّةِ الْأَمْصَارِ كُلِّ فَثَرَةٍ

المسألة الرابعة:

متى ينهض إلى الصلاة؟

- 1654 فَبَعْضُهُمْ عِنْدَ إِقَامَةِ رَغَبٍ إِسْرَاعُهُ مُسْتَبَقًا خَيْرًا طَلِبُ
1655 وَاسْتَحْسَنَ الْبَعْضُ إِقَامَةً تَتِمُّ حَيْعَلَةً لِلْبَعْضِ حِينَهَا يَقُمُ
1656 قَوْلُ إِقَامَةٍ لَهَا يَقُومُ بَعْضٌ لَئِذَا تَسَوَّفَهُ الْفُهُومُ
1657 وَمَالِكٌ لَمْ يَشْتَرِطْ تَحْدِيدًا يَرَاهُ حُكْمًا صَالِحًا مُفِيدًا
1658 فَفِيهِ نَصٌّ وَاحِدٌ يَخُصُّ مُوَضَّحًا لِمَا رَوَاهُ النَّصُّ
1659 وَحُكْمٌ ذَا يَبْقَى لِعَفْوِيَتَبُعُ فَلَمْ يَرُدَّ فِيهِ حَدِيثٌ يُسْمَعُ
1660 قِتَادَةٌ حَدِيثُهُ يُحَدِّدُ وَقَتٌ وَقُوفُهُمْ وَذَابِهِ اقْتَدُوا
1661 نَصُّ الْهُدَى فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ فَسَرَّةُ كُلِّ إِلَى الصَّلَاةِ
1662 فَالنَّصُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُجْمَلٌ وَالْفَرَضُ إِخْرَاجٌ لَهُ مُفْصَّلٌ

المسألة الخامسة:

في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه

- 1663 وَخَائِفٌ فَوَاتِ رَكْعَةٍ وَصَلَّ قُرْبَ الْإِمَامِ لِلصُّفُوفِ مَا دَخَلَ
1664 فَقَالَ مَالِكٌ لَهُ أَنْ يَرْكَعَا يَدْبُ نَحْوَ الصَّفِّ فَعَلًا أَجْمَعَا
1665 وَالشَّافِعِيُّ يَكْرَهُ ذَلِكَ الْعَمَلَ أَبُو حَنِيفَةَ لَجَمْعٍ قَدْ قَبِلَ
1666 فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ صَفٍّ سَجَلُوا تَنَاقُضَ الْأَقْوَالِ فِيمَا نَقَلُوا
1667 بَيْنَ مُصَحِّحٍ وَنَافٍ لِلْأَثَرِ تَبَايُنَ الْأَحْكَامِ فِي الَّذِي ذَكَرُ

الفصل الرابع:

في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام

- 1668 وَوَاجِبٌ أَنْ يُتَّبَعَ الْإِمَامُ فِي الْفِعْلِ وَالْأَقْوَالِ ذَا التَّمَامِ
1669 فِي قَوْلِ رَبَّنَا إِلَيْكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْكَرِيمُ وَالْعَظِيمُ الْفَرْدُ
1670 وَغَيْرُ ذَاكَ بِالْإِمَامِ يَقْتَدِ لَوْ جَالِسًا نَصُّ حَدِيثٍ مُسْنَدِ

المسألة الأولى:

هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله لمن حمده؟

- | | |
|--|------|
| قِيلَ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لَنْ | 1671 |
| وَالْحَمْدُ بَعْدَ رَبَّنَا مَأْمُومٌ | 1672 |
| أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ اشْتَهَرَ | 1673 |
| طَائِفَةٌ تَقُولُ فَإِلَإِمَامٌ | 1674 |
| يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الْأَقْوَالِ | 1675 |
| مُنْفَرِدٌ لَا بُدَّ مِنْهُمَا لَهُ | 1676 |
| لَا بُدَّ لِلْإِمَامِ مَنْ تَشَهُدُ | 1677 |
| قَالَ الرَّسُولُ فَإِلَإِمَامٌ قَدْ جُعِلَ | 1678 |
| فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَلَوْ جَلَسَ | 1679 |
| أَدَاءَ طَهَ نَفْلُهُ بِاللَّيْلِ | 1680 |
| سَمَاعُ رَبَّنَا وَقَوْلُ الْحَمْدِ | 1681 |
| حَمْدًا لَهُ بِهَا الْإِمَامُ يَسْتَعِينُ | |
| لِمَالِكٍ يَقُولُ ذَا الْمَعْلُومُ | |
| إِلَيْهِمَا ذَا الْحُكْمِ فِي الَّذِي اسْتَقَرَّ | |
| عَلَيْهِ تَكَرَّرَاهُمَا يُدَامُ | |
| طَوَّلَ الصَّلَاةَ ثُمَّ فِي الْأَفْعَالِ | |
| فَرَضَ الصَّلَاةَ إِنْ أَرَدَتْ فَعَلَهُ | |
| وَمِثْلُهُ الْمَأْمُومُ حُكْمًا فَرِدَ | |
| يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الَّذِي حَصَلَ | |
| فَابْنُ عُمَرَ أَكَّدَ ذَا لِمَا حَرَسَ | |
| وَفَعَلَهُ حُجَّةٌ كُلُّ جَيْلٍ | |
| أَمَرَ إِلَى الْمَأْمُومِ جَابِلًا جَدَّ | |

المسألة الثانية:

صلاة القائم خلف القاعد

- | | |
|--|------|
| وَفِي الْوُقُوفِ لِلصَّلَاةِ أَجْمَعُوا | 1682 |
| فَالْفَرَضُ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ وَاقِفٍ | 1683 |
| إِمَامَةٌ لِقَاعِدٍ بِالْوَاقِفِ | 1684 |
| أَتَى النَّبِيَّ فِي مَرَضٍ حَيْثُ وَجَدَ | 1685 |
| يَجْنِبُهُ الرَّسُولُ وَالصَّدِيقُ | 1686 |
| أَمَ الرَّسُولُ جَالِسًا وَحَدَّرَا | 1687 |
| كُلَّ نَبِيٍّ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يُؤْمَ | 1688 |
| وَقَالَ لَا يُؤْمُ بَعْدِي قَاعِدٌ | 1689 |
| عَلَى وَجُوبِهِ لِقَادِرٍ فَعُورَا | |
| مُنْفَرِدٍ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ صَفٍ | |
| فِيهَا اخْتِلَافٌ ثَابِتٌ لِلْعَارِفِ | |
| صَدِيقُهُ لَهُمْ إِمَامًا فَقَعَدَ | |
| يَهْدِيهِ قَوْلُ شَيْقٍ رَحِيقُ | |
| مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَدْ جَرَى | |
| مِنْ بَعْضِ أَصْحَابٍ لَهُ وَذَا يَعْمُ | |
| حُكْمٌ لِكُلِّ التَّابِعِينَ رَائِدُ | |

الفصل الخامس: في صفة الإتياع

المسألة الأولى:

وقت تكبيرة الإحرام للمأموم

1690	فَمَالِكُ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ	تَأْتِي وَرَأَى تَكْبِيرَةَ الْإِمَامِ
1691	تَزَامُنُ التَّكْبِيرِ قَبْلَ يُقْبَلُ	لِمَالِكٍ إِنْ تَمَّ قَبْلُ يُبْطَلُ
1692	وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِالتَّزَامُنِ	وَالْبَعْضُ قَالَ بَعْدَهُ فَلْتَعَنَ
1693	فَقِصَّةَ الرَّسُولِ حِينَ أَمَرَ	بَقَاءَهُمْ صَفًّا وَلَمَّا حَضَرَ
1694	إِمَامَةً وَالرَّأْسُ فِيهِ الْأَثَرُ	لِلْمَاءِ وَالتَّشْرِيعُ حَتْمًا يُؤَثِّرُ
1695	وَحُجَّةُ الْقَائِلِ بِالْإِتْبَاعِ	مُجْمَلُ قَوْلِ فَهْمِ الْإِنْقِطَاعِ
1696	وَمِنْهُ يُسْتَخْلَصُ لِلْمَأْمُومِ	نَفْيُ انْقِطَاعِ الْفَرَضِ فِي الْمَفْهُومِ
1697	لِنَاقِضٍ مِنَ الْإِمَامِ يُجْهَلُ	لَدَيْهِمْ فِي ظَاهِرِ ذَا الْعَمَلِ

المسألة الثانية:

رفع رأس المأموم قبل الإمام

1698	وَرَأَفَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ رَأْسَهُ	يُذَمُّ فَعَلُهُ وَيَخْشَى بَأْسَهُ
1699	أَسَاءَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَالْفُرُضُ	فَرَضٌ سَلِيمٌ لَمْ يُصِبْهُ نَقْضُ
1700	وَشَدَّ أَقْوَامٌ عَنِ الْجُمُهورِ	إِذْ أَبْطَلُوا بِرَفْعِهِ الْمَحْظُورِ

الفصل السادس:

فيما حمله الإمام عن المأمومين

1701	إِمَامٌ عَنْ مَأْمُومٍ لَيْسَ يَحْمِلُ	شَيْئًا مِنَ الْفَرَضِ الَّذِي قَدْ يُفْعَلُ
1702	سِوَى قِرَاءَةِ بِهَا اخْتِلَافُ	عَلَى ثَلَاثَةِ لَهَا أَوْصَافُ
1703	يَقْرَأُ سِرًّا إِنْ إِمَامٌ سَرًّا	فِي الْجُمُهِرِ فَاتِحَةً بِسَرٍّ يَقْرَأُ
1704	قَوْلُ عَمَّا الْمَأْمُومِ مِنْ قِرَاءَةٍ	خَلْفَ الْإِمَامِ عَزَبَ كُلُّ رَكْعَةٍ
1705	فَمَالِكٌ قِرَاءَةً يُسْتَحْسِنُ	فِي السَّرِّ لِلْإِمَامِ ذَاكَ بَيْنَ

- 1706 أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَسْتَهْجِنُ وَالشَّافِعِي أُمُّ الْكِتَابِ يُمَكِّنُ
1707 فِي الْجَهْرِ أَمَّا السِّرُّ فِيهِ خَيْرًا قِرَاءَةَ الْمَأْمُومِ فِيمَا اعْتَبَرَا
1708 وَالْخُلْفُ مِنْ تَخَالُفِ الْأَدْلَةِ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ ثَبَّتْ
1709 إِذْ قَالَ لَا صَلَاةَ دُونَ الْفَاتِحَةِ وَفِي الصَّلَاةِ حَذَرُ الْمَازَحَةِ
1710 وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الصَّلَاةِ مَجْمَعُ الْإِيمَانِ
1711 وَثَلَاثٌ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ الصَّامِتِ لَا تَقْرَؤُوا بَعْدِي سِوَى الْفَاتِحَةِ
1712 وَرَابِعٌ لِمَا حَدِيثُ جَابِرٍ فَاتِحَةٌ رُكْنٌ لَهَا فَاعْتَبِرْ
1713 فِي الْجَهْرِ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَهَا تَبَعٌ إِنْصَاتَ سَامِعِ الْكِتَابِ كَمْ نَفَعَ
1714 أَبُو حَنِيفَةَ لِمَا تَبِعَ مِنْهُ وَلَوْ بَغْيَرَهَا إِنْ عُذِرَا
1715 مُرَجَّحًا عُمُومَ تِلْكَ الْآيَةِ فِي تَرْكِهِ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ

الفصل السابع:

في الأشياء التي إن فسدت

بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين

- 1716 كُلُّ إِمَامٍ فِي الصَّلَاةِ يَطْرَأُ عَلَيْهِ نَاقِضٌ لَطَهْرٍ يَلْجَأُ
1717 لِرَدِّ طَهْرِهِ وَلَيْسَ يُفْسِدُ صَلَاةَ مَأْمُومِينَ إِذْ يُجَدِّدُ
1718 طَهْرًا كَمَا يَعُودُ لِلصَّلَاةِ دُونَ انْقِطَاعِ سَيْرِهَا فِي الْآتِ
1719 فَلَمْ يَكُنْ فِعْلُ الرَّسُولِ حَصَّهُ مَأْثُورٌ قَوْلٌ لَمْ يُوضَّحْ نَصُّهُ
1720 وَفَرَّقُوا لِلْعِلْمِ وَالتَّسْيَانِ فَأَوَّلُ يُبْطَلُ دُونَ الثَّانِي
1721 فَالشَّافِعِي يُبْطِلُهَا مَهْمَا يَكُنْ أَبُو حَنِيفَةَ فَسَادُهَا عَلَنَ
1722 إِنْ كَانَ عَالِمًا بِهَا وَلَوْ نَسِيَ صَلَاتُهُ بَعْفُو سَهْوٍ أَمْسَ
1723 فَمَالِكٌ صَحَّحَ إِذَا نَسِيَ لَهَا فَهَذِهِ أَقْوَالُهُمْ فَخُذْ لَهَا

الباب الثالث من الجملة الثالثة

الفصل الأول:

وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه

وَجُوبُهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ	1724
وَالْمُسْلِمُونَ وَالْخَطَابُ يَشْمَلُ	1725
عُمُومٌ دَعْوَةٌ إِلَى الْإِسْلَامِ	1726
قِيَاسُهَا بِالْعِيدِ لَفْظٌ يَسْتَنْدُ	1727
يُعْفَى مِنَ الْوُجُوبِ مَرَّةً صَبِي	1728
وَلَا زِمَ عَلَى بَنِي الْإِنْسَانِ	
لِكُلِّ فَرْدٍ فِي الزَّمَانِ يَدْخُلُ	
يَعْمُ حُكْمًا سَائِرَ الْأَقْوَامِ	
عَلَى شُذُوزٍ مِثْلُهُ لَمْ يُعْتَمَدْ	
مُسَافِرٌ تَمَّ مَرِيضٌ فَاجْتَبِي	

الفصل الثاني:

في شروط الجمعة

أَمَّا شُرُوطُهَا فَكَالصَّلَاةِ	1729
وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ وَالْأَذَانِ	1730
وَاحِدَةٌ رَوَايَةُ ابْنِ السَّائِبِ	1731
عُثْمَانُ ثَلَاثًا عَلَى الزُّوَرَاءِ	1732
وَأَبْنُ مُسَيَّبٍ بِوَاحِدٍ حَكَمَ	1733
ثَلَاثَةً لِأَبْنِ حَبِيبٍ أَذْنُوا	1734
شَرَطُ الْوُجُوبِ فِي جَمَاعَةٍ تُعَدُّ	1735
فَالطَّبْرِي مَعَ الْإِمَامِ يُكْفَى	1736
أَبُو حَنِيفَةَ لِأَرْبَعِينَ	1737
فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَفَوْقَ أَرْبَعَةٍ	1738
خِلَافُهُمْ عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ	1739
وَهَلْ إِمَامٌ دَاخِلٌ فِي الْعَدِّ	1740
بِوَاحِدٍ مَعَ الْإِمَامِ الْبَعْضُ	1741
أَمَّا ثَلَاثَةٌ فَذَاكَ الْجَمْعُ	1742
وَشَرَطُ الْإِسْطِطَانِ فِيهِ اتَّفَقُوا	1743
أَرْبَعَةٌ وَوُصِفَتْهَا كَالْآتِي	
كَخَلْفِهِمْ فِي الْعَدِّ وَالْمَكَانِ	
عَهْدَ الرَّسُولِ عَدُّهُ لِلرَّاعِبِ	
زَادَ لِعَلِّمِ النَّاسِ بِالنَّدَاءِ	
عَهْدَ النَّبِيِّ وَهُوَ بِسِيرَةِ أَلَمِ	
عَهْدَ الرَّسُولِ قَفْوُهُمْ يُسْتَحْسَنُ	
بِوَاحِدٍ لِأَرْبَعِينَ ذَا الْعَدِّ	
بِوَاحِدٍ دُونَ ثَلَاثَةٍ كَفَى	
وَالشَّافِعِيُّ اشْتَرَطَا يَقِينًا	
وَزَائِدًا لِمَالِكٍ مَا مَنَعَهُ	
بِاثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فِي الشَّرْعِ	
وَفَوْقَ جَمْعٍ خَارِجٍ لِلْحَدِّ	
يَقُولُ أَوْ بِاثْنَيْنِ جَاازَ الْفَرَضُ	
دُونَ الْإِمَامِ مَا لِذَاكَ مَنَعُ	
كَعَدِّ أَرْبَعِينَ مِنْهُ انْطَلَقُوا	

- 1744 وَالْمَصْرُ شَرْطُهَا لَدَى النُّعْمَانِ قَالَ بِهِ كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ
1745 وَمَالِكَ مَا عَدَّ شَرْطَ الْمُلْكِ وَالْمَصْرُ بَعْضُ عَنْهُ ذَاكَ يَحْكِي
1746 أَقْوَالُهُمْ لَيْسَتْ بِشَرْطِ صِحَّةٍ لِسَرِّكَ ذِكْرِهِ لَهَا فِي الْعِلَّةِ

الفصل الثالث:

في الأركان

- 1747 أَرْكَانُهَا الْخُطْبَةُ رَكْعَتَانِ مِنْ بَعْدِ خُطْبَةِ مَدَى الْأَزْمَانِ
1748 وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَسَائِلِ يَتِمُّ عَدُّ كُلِّهَا لِلْمَسَائِلِ

المسألة الأولى:

في الخطبة

- 1749 هَلْ شَرْطُ صِحَّةٍ وَهَلْ رُكْنٌ تُعَدُّ فَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيِي يُعْتَمَدُ
1750 أَصْحَابُ مَالِكَ رَأَوْهَا فَرَضًا فَالْبَعْضُ مَا فِيهَا عَلَيْهِ حَصًا
1751 بِأَنَّهُ فَرَضٌ وَتَمَّ تَدْخُلُ كَوَاجِبُ فَرَضٍ عَلَيْهِ عَوَّلُوا
1752 مَنْ قَالَ فَرَضٌ وَاجِبٌ أَنْ تَفْعَلُوا تَغْوِيضُ رَكْعَتَيْنِ فِيهَا أَذْخَلُوا
1753 وَبَعْضُهُمْ لِلْوَعْظِ جَاءَتْ تَعْتَبَرُ وَكُلُّ ذَاكَ فِيهِ خُلْفٌ فَأَذْكَرُ

المسألة الثانية:

في مقدار الخطبة

- 1754 أَقْلُهَا بِمَا عَلَيْهِ يُطْلَقُ وَصَفُ خُطْبَةٍ لِمَنْ قَدْ حَقَّقُوا
1755 قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ بِحَمْدِ اللَّهِ قَوْلٌ لَهُ ذَاكَ بِلَا مُضَاهٍ
1756 وَالشَّافِعِيُّ يَطْلُبُ خُطْبَتَيْنِ بَيْنَهُمَا يَجْلِسُ لِلتَّبْيِينِ
1757 هَلْ قَدَّرَهَا فِي الْوَقْتِ وَصَفُ لُغَوِي أَمْ وَصَفَهَا لِلشَّرْعِ حُكْمًا يَحْتَوِي

المسألة الثالثة:

في الإنصات

- 1758 جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِنْصَاتِ قَدْ أَوْجَبُوا الْخُطْبَةَ الصَّلَاةَ
1759 فَبَعْضُهُمْ رَدَّ السَّلَامِ جَائِزٌ كَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ رَأْيِي بَارِزُ
1760 تَشْمِيئُهُ مِثْلَ السَّلَامِ مُمَكِّنٌ فَرَدُّهُ عَلَيْهِ أَمْرٌ هَيِّنٌ

- 1761 وَبَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَّقَا
1762 فَأَبْنُ جُبَيْرٍ لِلْكَلامِ يَقْبَلُ
1763 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعَ
1764 كُلُّ مُحَدِّثٍ جَرَى بِهِ الْعَمَلُ
- فَالرَّدُّ لِلتَّشْمِيتِ أَمْرٌ حَقُّقًا
وَالشَّعْبِيُّ ذَاكَ عَنْهُ قَوْلٌ يُنْقَلُ
فِيهَا الْكَلَامُ ذَا الَّذِي عَنْهُمْ سَمِعُ
فِي مَغْرِبٍ وَفِعْلُهُ يَبْقَى الزَّلُّ

المسألة الرابعة:

صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب

- 1765 وَقَادِمٌ يَرَى الْإِمَامَ قَاعِدًا
1766 يُعْفِيهِ مَالِكٌ مِنَ الرُّكُوعِ
1767 وَغَيْرُهُ يَطْلُبُ رَكْعَتَيْنِ
1768 فَمَالِكٌ شَرَعًا لَتَرْكِ رَجَحًا
1769 وَغَيْرُهُ رَأَى حَدِيثَ مُسْلِمٍ
- وَكُلُّهُمْ فَرَضَ الصَّلَاةَ قَاصِدًا
يُلْزَمُ بِالْإِنْصَاتِ وَالْخُشُوعِ
لِقَادِمٍ لِمَسْجِدٍ فِي الْحِينِ
لِلْعَمَلِ الَّذِي لَهُ قَدْ وَضَحَا
أَفْضَلَ فِي صَلَاةِ كُلِّ مُسْلِمٍ

المسألة الخامسة:

القراءة المستنونة في صلاة الجمعة

- 1770 يَقْرَأُ جُمُعَةً كَذَاكَ هَلْ أَتَى
1771 وَقِيلَ لِلْأَعْلَى وَهَلْ أَتَى قَرَأَ
1772 فَمَالِكٌ ذَاكَ لَدَيْهِ يُنْدَبُ
- فِي الرُّكْعَتَيْنِ فِي حَدِيثٍ ثَبَتَا
فِي الرُّكْعَتَيْنِ ذَاكَ عَنْهُ أَثَرَا
تَحْدِيدُهَا النُّعْمَانُ لَيْسَ يَرْغَبُ

الفصل الرابع:

في أحكام الجمعة

- 1773 يَضُمُّ أَرْزَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ
- تُجْمَعُ أَحْكَامًا لِكُلِّ سَائِلِ

المسألة الأولى:

في غسل الجمعة

- 1774 فَالْغُسْلُ لِلْجُمُهورِ سُنَّةٌ وَرَدٌ
1775 وَالرَّاجِحُ الْوُجُوبُ لِلْجَمِيعِ
- وَعِنْدَ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ فَرَضٌ قُصِدَ
فِي شِرْعَةِ الْمُخْتَارِ وَالشَّافِعِ

المسألة الثانية:

وجوب الجمعة على من هو خارج المصر

وَحَارِجٌ عَنْ حَدِّ مِصْرَ الْجُمُعَةِ	1776
فَاخْلُفْ فِي إِيَّانِهَا أَوْ يَدَعَهُ	
عَلَيْهِ بَعْضٌ قَالَ لَيْسَتْ تَجِبُ	1777
بَعْضٌ ذَهَابُهُ إِلَيْهَا وَاجِبٌ	
وَهَؤُلَاءِ حَزَلُ بُعْدِ الْوَارِدِ	1778
خِلَافُهُمْ فِي بُعْدِ كُلِّ قَاصِدِ	
صَوْتُ النَّدَا ثَلَاثَةُ الْأَمِيَالِ	1779
لِمَالِكٍ قَوْلَانِ فِي الْإِقْبَالِ	
الْجُمُعَةُ وَالْبَعْضُ يَوْمًا يَفْرَضُ	1780
إِيَّانَهَا مِنْهُ وَذَاكَ يُنْقَضُ	
وَالْفَضْلُ فِي السَّعْيِ لَهَا مُبَكَّرًا	1781
وَمَنْ أَتَى قَبْلَ يَفُوزُ أَكْثَرًا	
وَقَتِ النَّدَاءِ الْبَيْعُ قِيلَ يُفْسَخُ	1782
وَقِيلَ إِنَّهُمْ وَالْعُقُودُ تَرْسَخُ	
آدَابُهَا طِيبٌ سِوَاكَ هَيَاةُ	1783
تَقُولُ أَثَارُ لِذَاكَ ثَبَّتُوا	

المسألة الثالثة:

في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه

وَفِي الْحَدِيثِ يُنْدَبُ التَّبَكِيرُ	1784
وَكَمْ أَتَى لَنَا بِذَا تَبَشِيرُ	
أَعْطَى النَّبِيُّ لِكُلِّ وَقْتٍ جَائِزَهُ	1785
مُبَكَّرًا أَكْثَرَ أَجْرٍ حَائِزَهُ	
فَالشَّافِعِيُّ لِجُمْلَةِ النَّهَارِ	1786
يَذْهَبُ قَصْدُ النِّفْعِ بِالْأَذْكَارِ	
وَمَالِكٌ يَكْفِيهِ جُزْءُ سَاعَةٍ	1787
فَمِثْلُهُ كَوَاهِبُ لِبَيْضَةِ	

المسألة الرابعة:

حكم البيع وقت الجمعة

وَالْبَيْعُ فِي وَقْتِ النَّدَا فِيهِ اخْتِلَافٌ	1788
قَوْمٌ يَفْسَخُ حَكْمُوا لِمَا عُرِفَ	
وَالْفَسْخُ غَيْرُ وَارِدٍ لِبَعْضِهِمْ	1789
أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ عِنْدَ عَرْضِهِمْ	
نَهَى عَنِ الْمُبَاحِ إِنْ تَقَيَّدَا	1790
بِوَصْفِهِ هَلْ مُفْسِدٌ لِمَا بَدَا	

الباب الرابع: في صلاة السفر

الفصل الأول: في القصر

وَالْقَصْرُ جَائِزٌ لِّكُلِّ فِي سَفَرٍ	1791
لَفْشَةِ الْخَوْفِ لَدَى الْأَسْفَارِ	1792
وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ تَشَعَّبَتْ	1793
فَبَعْضُهُمْ رَأَاهُ فَرَضًا فِي سَفَرٍ	1794
وَالْبَعْضُ قَالَ سُنَّةٌ أَوْ رُخْصَةٌ	1795
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ فَرَضًا	1796
وَالصَّاحِبَانِ فَرَضُهُ قَدْ رَجَحَا	1797
مَالِكٌ قَالَ سُنَّةٌ فِي الْأَشْهَرِ	1798
فَفِي خِلَافِهِمْ عَلَى الْأَسْبَابِ	1799
فَمَوْضِعُ الْمَشَقَّةِ الْبَعْضُ اعْتَبَرَ	1800
شَطْرَ الصَّلَاةِ عَنْ مُسَافِرٍ وَضَعُ	1801
وَذَاكَ مِنْ مُبْلَغِ التَّشْرِيعِ	1802
فَذَا أَنْسَرُ وَعَائِشَةُ أَتَمَّا	1803
مَسَافَةُ الْقَصْرِ عَلَيْهَا اخْتَلَفُوا	1804
فَمَالِكٌ أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	1805
أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ	1806
وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِنْ تَحْصُلَ	1807
وَمَنْ يُرَاعِي اللَّفْظَ فِي حَالِ السَّفَرِ	1808
وَبَعْضُهُمْ لِقُرْبَةِ فِي السَّفَرِ	1809
شَرَطُ الْمُبَاحِ لِابْنِ حَنْبَلٍ وَرَدَ	1810
وَالِإِسْمُ فِي مُقَابِلِ الدَّلِيلِ	1811
فَمَنْ يُرَاعِي الْإِسْمَ قَالَ قَصْرًا	1812
وَشَكَ مِنْ أَرْقَفِهِ عَلَى حَذَرٍ	
لَأَنَّهَا مَظْنَّةُ الْأَخْطَارِ	
أَحْكَامُهُمْ فِيهَا كَذَا تَنَوَّعَتْ	
مُسَافِرٌ خَيْرٌ بَعْضٌ إِذَا أَقْرَ	
وَالْفَضْلُ لِلتَّمَامِ حُكْمًا ثَبَّتُوا	
وَالشَّافِعِيُّ عَلَى التَّمَامِ حَضًّا	
كَأَهْلِ كُوفَةِ بِقَوْلٍ وَضَحَا	
وَالشَّافِعِيُّ رُخْصَةٌ فِي خَيْرِ	
مَا حَيَّرَ الْأَفْهَامَ فِي الْأَحْقَابِ	
أَوْ صَدَقَهُ قَالَ حَدِيثٌ عَنْ عُمَرَ	
رَبِّ أَبِي قِلَابَةَ لَذَا سَمِعُ	
إِتْمَامُهَا مِنْ مَصْدَرٍ رَفِيعِ	
لَهَا اقْتِفَاءً بِالرُّسُولِ الْأَسْمَى	
كُلُّ لَهُ فَرَاخٌ قَدْ تَوْصَفُ	
يَوْمٌ لَهُ مَسِيرَةٌ لَذَا فَعِ	
ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ سَيَرًا ثَبَّتَ	
بِهِ مَشَقَّةٌ فَقَصَرَ أَفْضَلَ	
لِقَوْلِهِ نَصَفَ الصَّلَاةَ لَمْ يُقَرِّ	
وَدُونَ مَعْصِيَةٍ أَتَى فِي الْخَبَرِ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ لَمْ يَعْتَمِدْ	
أَسْبَابُ خِلَافِهِمْ بِذَا السَّبِيلِ	
عِنْدَ خُرُوجِ قَرْيَةٍ فِيمَا يَرَى	

- 1813 وَمُدَّةُ الْإِقَامَةِ الَّتِي تُعَدُّ
1814 فِيهِ خِلَافَ حَوْلٍ إِحْدَى عَشْرَةَ
1815 لِمَالِكَ أَرْبَعَةُ الْأَيَّامِ
1816 وَفَوْقَ أَرْبَعٍ لِأَحْمَدِيَّتِهِ
1817 لِنُصْفِ شَهْرٍ وَثَلَاثِ أَرْبَعٍ
1818 فِي الْبَيْتِ لَمْ يَقْطَعْ لِقْصَرٍ سَابِقٍ
1819 فَقَصْرُهَا طُولُ ثَلَاثِ مُسْتَقَرٍّ
1820 فِي الْبَيْتِ نِصْفَ شَهْرِهِ مُقْصَرًا
1821 وَثَالِثُ الْأَقْوَالِ أَرْبَعًا مَكْثُ
1822 وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَدْبِهُ الْقَصْرًا

الفصل الثاني:

في الجمع

- 1823 فَالْجَمْعُ مَحْضُورٌ عَلَى مَسَائِلٍ
نَظَّمْتُهَا تَقْيِيدَ حُكْمٍ حَاصِلٍ

المسألة الأولى:

في جواز الجمع

- 1824 وَالْجَمْعُ لِلظُّهْرِ كَذَاكَ الْعَصْرِ
1825 فَذَاكَ سُنَّةٌ لَدَى الْأَجْمَاعِ
1826 وَحُكْمُهُ أَتَى عَنِ الْأَفْعَالِ
1827 أَنْسَنَ حَدِيثُهُ الْجَمْعَ أَضْلُ
1828 جَمْعُ عَشَائَيْنِ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ
1829 تَأْخِيرَ ظَهْرٍ عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ
- وَمَغْرِبَ عَشَا بِلَدُونِ نَكْرٍ
فِي عَرَفَاتٍ دَوْمًا نَزَاعٍ
وَقُوَّةٌ فِيهَا عَنِ الْأَقْوَالِ
أَجْمَعَ بَعْدَ الْعَصْرِ قَوْلُ فَضْلٍ
أَخَّرَ مَغْرِبًا إِذَا كَانَ السَّفَرُ
وَقَتَّ صَلَاةَ الْقَصْرِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

المسألة الثانية:

في صفة الجمع

- 1830 صَفَتْهُ قِيلَ تُصَلِّي الْأَوَّلَى
1831 لِمَالِكَ لَكِنْ يَرَى لِلشَّافِعِيِّ
1832 تَأْخِيرُ ذَا تَقْدِيمُ ذَا فَمُمْكِنُ
- تَبِعُهَا الْأُخْرَى وَذَاكَ أَوَّلَى
جَوَازُ ذَيْنِ فِي صَلَاةِ الشَّافِعِ
لِلشَّافِعِيِّ فَذَاكَ أَمْرٌ يَحْسُنُ

المسألة الثالثة:

في مبيحات الجمع

وَالْجَمْعُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ مُتَّفَقٌ	1833
فِي حَضَرٍ فَالْجَمْعُ فِيهِ افْتَرَقُوا	1834
بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ تَطْبِيقُ يُعَدُّ	1835
نَقْلُ التَّوَاتُرِ الَّذِي حُكْمًا قَبْلُ	1836
أَصْلُ الْخِلَافِ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ	1837
فِي طَيْبَةِ مُتَمَمًّا دُونَ مَطَرٍ	1838
وَلَيْسَ فِي خَوْفٍ وَلَا فِي سَفَرٍ	1839
فِي سَفَرٍ وَغَيْرِهِ فِيهِ افْتَرَقَ	
وَقَوْمٌ مَالِكٍ لِدَاكِ حَقَّقُوا	
أَوْ بِتَوَاتُرٍ وَهَلْ نَقْلًا وَرَدَّ	
بِالْقَوْلِ لَا بِالْفِعْلِ نَصًّا قَدْ شَمِلَ	
صَلَّى لِسَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ فَافْهَمَ	
فِيهَا يَصُبُّ ذَاكَ حُكْمٌ مُشْتَهَرٌ	
يُرِيدُ تَشْرِيعًا لِهَذَا الْخَبَرِ	

الباب الخامس من الجملة الثالثة:

وهو القول في صلاة الخوف

بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَاةُ خَوْفٍ هَلْ تَجُزُّ	1840
وَالنَّصُّ ثَابِتٌ بِلاَ تَقْيِيدٍ	1841
فِي وَصْفِهَا خِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ	1842
وَوَصْفُهَا فِي وَقْعَةِ الرِّقَاعِ	1843
فَبَعْضُهُمْ لِرَكْعَةٍ صَلَّى مَعَهُ	1844
وَاسْتَرْسَلَ الرَّسُولُ فِي الصَّلَاةِ	1845
صَلَّى لِرَكْعَةٍ بِبَعْضٍ وَثَبَتَ	1846
طَائِفَةٌ فَأَمَّهَا فِي رَكْعَةٍ	1847
أَتَى بِهَا نَصُّ الْكِتَابِ فَلْتَحُزْ	
لُمْدَةً فِي الدَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	
فِي سَبْعِ حَالَاتٍ لِأَهْلِ الْفَهْمِ	
خَلَفَ الرَّسُولُ جَاءَ بِالْإِجْمَاعِ	
وَبَعْدَهُمْ بَعْضٌ أَتَى فَاتَّبَعَهُ	
مُنْتَظِرًا لِلْبَعْضِ حَتَّى يَأْتِيَ	
عَبْرَ الصَّلَاةِ قَائِمًا حَتَّى أَتَتْ	
مُسْلِمًا نَهَايَةَ الْفَرِيضَةِ	

الصفة الأولى:

فَالْأَوَّلُونَ أَكْمَلُوا فَرَادَى	1848
وَاحِدُهُمْ عَنِ الطَّرِيقِ الْأَمْثَلِ	1849
حَدِيثُ قَاسِمٍ رَوَى لِدَا الْخَبَرِ	1850
وَالْآخَرُونَ مِثْلُهُمْ مَا حَادَا	
أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ سَادَةِ وَكَمَّلَ	
حَفِيدُ صَالِحٍ أَتَى بِذَا الْأَثَرِ	

الصفة الثانية:

- 1851 فَابْنُ خَوَاتٍ صَالِحٌ لِّأَوَّلِ
رَوَى وَمَالِكٌ يَرَى بِالْأَفْضَلِ
1852 وَالشَّافِعِيُّ مُفْضِلًا لِلْمُسْنَدِ
وَمَالِكٌ شَبَّهَ الْأَصُولَ يَقْتَدِي
1853 أَعْنَى الْوُقُوفَ لِلْإِمَامِ يُطْلَبُ
حَتَّى تَمَامِ تَابِعَ إِذْ يَرْغَبُ
1854 فِي فَضْلِهَا مَعَ الْإِمَامِ الْفَاضِلِ
فِي حَرْبٍ كُلِّ كَافِرٍ مُخَاتِلِ

الصفة الثالثة:

- 1855 فِي صِفَةِ ثَالِثَةٍ فِي الْخَوْفِ
أَدَّوْا لَهَا فِي نَمَطٍ مَعْرُوفِ
1856 صَلَّى بِقَوْمٍ رَكْعَةً فَقَامُوا
فَوَاجَهُوا الْعِدَا بَقِيَ الْإِمَامُ
1857 صَلَّى بِقَوْمٍ رَكْعَةً فَسَلِمَا
وَكُلُّ فَرْدٍ رَكْعَتَيْنِ تَمَامَا
1858 وَأَنْتَقَلَوْا الْمَوْضِعَ الرَّفَاقِ
إِذْ تَمُّوا بِدُونِ مَا نَفَاقِ
1859 لِرَكْعَةٍ مَا سَلِمُوا مِنْهَا إِلَى
مَكَانٍ صَفٍّ غَادَرُوهُ أَوَّلًا
1860 بِذَا أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى حَكَمَ
وَذِي مِنَ الصِّفَاتِ أَمْرُهَا حُسَمَ

الصفة الرابعة لصلاة الخوف

- 1861 قَالَ أَبُو عِيَّاشٍ وَهُوَ الزُّرْقِيُّ
يَرْوِي لِأَخْبَارِ لَهَا بِالْصِّدْقِ
1862 كُنَّا بِعَسْفَانَ مَعَ الْمَصْدَقِ
فِي الْغَزْوِ لِلْكَفَّارِ حَيْثُ نَلْتَقِي
1863 وَرَأْسُ مُشْرِكِي قَرَيْشٍ خَالِدُ
وَالْكَيْدُ فِي شَأْنِ الْحُرُوبِ سَائِدُ
1864 فَفَرَرُوا وَقَتَّ الصَّلَاةَ قَتَلْنَا
عَلَى الرَّسُولِ جَاءَ وَحْيٌ دَلَّنَا
1865 عَلَى نَوَايَا الْكُفْرِ فَعَلَ الْغَدْرُ
بَنَّا وَنَحْنُ فِي صَلَاةِ الْأَمْرِ¹
1866 أَتَتْ لَصَحْبٍ بِخُصُوصِ السَّبَبِ
وَالْحُكْمُ عَمَّ كُلَّ مَنْ فِي لَجِبِ

الصفة الخامسة:

- 1867 ثَعْلَبَةَ حَدِيثَ رَكْعَةٍ رَوَى
خَلْفَ حُذَيْفَةَ بِرَكْعَةٍ سَوَى
1868 لَمْ يَقْضَ أَيُّ مِنْهُمْ لِرَكْعَةٍ
بَلْ كُلُّهُمْ أَدَّى لَهَا فِي وَقْفَةٍ
1869 وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ حَدِيثَ عَضْدَا
بَجَعَلَ رَكْعَةَ صَلَاةٍ حَضَّضَا
1870 حَدِيثُهُ رَوَاهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ
وَهُوَ شُدُودٌ نَادِرٌ مُتَّهَمٌ
1871 بِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ لِلنَّبِيِّ
قِيلَ عَلَى الصُّحَابِ فَلْتَجْتَنِبِ

¹ - القصد بالأمر الصلاة المكتوبة.

الصفة السادسة لصلاة الخوف

1872 عَنْ جَابِرٍ صَلَّى لِرَكْعَتَيْنِ بِكُلِّ فِئَةٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ

الصفة السابعة:

1873	وَابْنُ عُمَرَ قَالَ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ	صَلَاةَ خَوْفٍ حِينَمَا خَوْفٌ يَحْفُ
1874	صَلَّى بِقَوْمٍ ثُمَّ قَوْمٌ وَقَفُوا	بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْعِدَا تَصَفَّقُوا
1875	صَلَّى لِرَكْعَةٍ تَبَادَلُوا وَلَمْ	يَقْطَعْ صَلَاةَ وَاحِدٍ حَتَّى أَتَمَّ
1876	مُنْفَرِدًا بَعْدَ أَنْصَرَفَ لِلنَّبِيِّ	وَلَمْ يُفَاجَأُوا بِهَذَا السَّبَبِ
1877	عِنْدَ اشْتِدَادِ الْخَوْفِ صَلَّ وَاقِفًا	وَلَوْ بَطَرَفٍ حَيْثُ كُنْتَ خَائِفًا
1878	وَذَاكَ مِنْ يُسَرِّ لِهَذَا الدِّينِ	فَاحْفَظْ أُمُورَهُ مَدَى السِّنِينَ

الباب السادس من الجملة الثالثة:

في صلاة المريض

1879	عَنِ الْمَرِيضِ يَسْقُطُ الْوُقُوفُ	فِي فَرَضِهِ إِنْ أَجْهَدَ الْمَخَوْفُ
1880	كَذَاكَ فِي السُّجُودِ يُؤْمِي إِنْ غَلَبَ	وَلَوْ بَطَرَفِ الْعَيْنِ حِينَمَا نُهَبُ
1881	مَنْ مَرَضَ أَعْيَاهُ طَوْلُ الْوَقْتِ	وَجَمْعُهُمْ بِذَاكَ حُكْمًا يُفْتِي
1882	بِهِ أَثْمَةٌ مِنْ أَعْلَامِ السَّلَفِ	وَمَنْ قَفَا سَبِيلَهُمْ فَلَمْ يَخَفْ

الجملة الرابعة:

وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات

1883	أَمَّا قِصَاؤُهَا فَذَاكَ جَبْرٌ	إِعَادَةٌ ثُمَّ قِصَاءٌ ذَكَرُ
1884	أَرْبَعَةُ الْأَبْوَابِ فِي ذِي الْجُمْلَةِ	يُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ شَرْعُ الْمِلَّةِ

الباب الأول:

في الإعادة

1885 فِي مُفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ تُحْصَرُ بِطُلِّ شَرْطِ صِحَّةٍ إِذْ يُذَكَّرُ

المسألة الأولى:

في الحدث

- 1886 فِي حَدَثٍ قَطَعَ الصَّلَاةَ عِنْدَهُمْ هَلْ يَقْتَضِي لِقْطَعِ أَوْ بَنَى فُهُمْ
- 1887 بِأَنَّهَا غَيْرُ الرُّعَافِ تُقْطَعُ وَقَطْعُهُ لِلشَّافِعِيِّ يُسْمَعُ
- 1888 وَالْخُلْفُ فِي غِيَابِ حُكْمٍ وَارِدَ عَنِ الرَّسُولِ ثَابِتِ الْمَسَانِدِ
- 1889 إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ يُقَالُ قَدْ رَعَفَ ثُمَّ ابْتَنَى عَلَى الَّذِي مِنْهُ سَلَفَ
- 1890 وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ لَهُ دَلِيلُهُ بِإِلَّا ارْتِيَابِ

المسألة الثانية:

في المرور بين يدي المصلي

- 1891 كُلُّ مُرُورٍ قَبْلَةَ الْمُصَلِّي فِيهِ خِلَافٌ وَارِدٌ لِلْكُلِّ
- 1892 لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ لِلْجُمُهورِ وَالْبَعْضُ قَالَ ذَاكَ فِي الْمَخْطُورِ
- 1893 فَمَرْأَةٌ حَمَارٌ كَلَبٌ أَسْوَدُ قَالَ أَبُو ذَرٍّ لِقْطَعِ عَدُّوَا
- 1894 فَالْكُرْهُ لِلْجُمُهورِ عَدُّ ذَا الْخَبَرِ وَبَعْضُهُمْ قَطَعَ الصَّلَاةَ إِنْ صَدَرَ

المسألة الثالثة:

النفخ في الصلاة

- 1895 وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ اخْتِلَافُ عَلَى ثَلَاثٍ كُلُّهَا سَيُوصَفُ
- 1896 قَوْمٌ رَأَوْا إِعَادَةَ مَنْهُ تَجِبُ وَالْكُرْهُ عِنْدَ آخَرِينَ قَدْ حُسِبَ
- 1897 إِنْ يُسْمَعُ النَّفْخُ فَذَاكَ مُبْطِلٌ هَلْ عُدُّ فِي الْكَلَامِ حِينَ يَحْصُلُ

المسألة الرابعة:

الضحك في الصلاة

- 1898 وَالضَّحْكُ فِي الصَّلَاةِ عُدُّ يُفْسِدُ وَالْخُلْفُ فِي تَبَسُّمٍ لَا يُقْصَدُ
- 1899 وَالْخُلْفُ فِي تَرَدُّدِ التَّبَسُّمِ هَلْ ضَحِكٌ أَوْ غَيْرُهُ فَلْتَفْهَمِ

المسألة الخامسة:

في صلاة الحاقن

1900	وَالْخُلْفُ فِي صَلَاةِ كُلِّ حَاقِنٍ	أَعَادَ فِي وَقْتِ بِحُكْمِ بَائِنٍ
1901	وَالْكُزُّ فِي صَلَاةِ مَنْ يُدَافِعُ	لِغَائِطٍ وَذَلِكَ حُكْمٌ شَائِعٌ
1902	عَنْ عَائِشَةَ فَلَا يُصَلِّي فَرْدُكُمْ	مُدَافِعًا لِلْأَخْبَثَيْنِ حُكْمُكُمْ
1903	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعَ	صَلَاةَ حَاقِنٍ وَذَا حُكْمٌ تُبَعُّ

المسألة السادسة:

في رد السلام أثناء الصلاة

1904	هَلْ لِلْمُصَلِّ الرَّدُّ لِلسَّلَامِ	بِالْقَوْلِ وَالْإِيْمَاءِ وَالْإِفْهَامِ
1905	فَبَائِنُ مُسَيِّبٍ كَذَا قِتَادَةٌ	وَالْبُصْرِيُّ رَدُّهُ لَدَيْهِمْ ثَابِتٌ
1906	وَمَنَعَ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَلْيُشِرْ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ كَمَا ذَكَرَ
1907	وَالْمَنَعُ فِي قَوْلٍ كَذَا إِشَارَةٌ	ذَا الْحُكْمُ لِلنُّعْمَانِ بِالْعِبَارَةِ
1908	وَالْخُلْفُ هَلْ رَدُّ السَّلَامِ يُعْتَمَدُ	مِنْ الْكَلَامِ النَّهْيُ فِيهِ قَدْ وَرَدَ
1909	فَالرَّدُّ وَاجِبٌ لَهَا فِي الْأَصْلِ	وَذَلِكَ فِي الْكِتَابِ قَوْلُ الْفَضْلِ

الباب الثاني:

في القضاء

1910	عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ وَاجِبٌ صَفُوا	قَضَاءَهَا لِلنَّائِمِينَ يُعْرِفُ
1911	فِي عَامِدٍ مُغْمًى عَلَيْهِ إِنْ يَفُتْ	وَقَتُّ لَهَا وَالْإِثْمُ حَاصِلٌ ثَبَتَ
1912	وَحُلْفُهُمْ يُرَى عَلَى شَيْئَيْنِ	جَوَازُ قِيَاسٍ عَلَى التَّبَيِّنِ
1913	مَنْ قَاسَ عَامِدًا عَلَى نَاسٍ جَلَلُ	فَوَاجِبُ الْقَضَاءِ فِيهِمَا حَصَلَ
1914	وَمَنْ رَأَاهُمَا كَضِدَيْنِ مَنَعَ	قِيَاسٌ ضِدٌّ إِذْ بِضِدِّ مَا نَفَعَ
1915	وَإِنْ يَكُ الْوُجُوبُ لِلتَّشْدِيدِ	تَيْسِيرُ عَمْدٍ لَيْسَ بِالسَّيِّدِ
1916	وَبَيْنَ مَجْنُونٍ وَنَائِمٍ يُعَدُّ	مُغْمًى عَلَيْهِ حُكْمُهُ إِذَا يُحَدُّ
1917	فَبَعْضُهُمْ أَسْقَطَ لِلْقَضَاءِ	وَالْبَعْضُ لِلْفَائِتِ بِالسَّوَاءِ

- 1918 وَالْبَعْضُ خَمْسٌ مِنْ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ
1919 فِي حَقِّهِ مَهْمَا يَطُولُ النَّوْمُ
كَنَائِمُ تَبْقَى الصَّلَاةُ ثَابِتَةً
يَقْضِي مُرْتَباً عَلَيْهِ اللَّوْمُ

صفة القضاء وشروطه

- 1920 أَمَّا الْقَضَاءُ فَوْصْفُهُ نَوْعَانِ
1921 قَضَاءُؤُهُ مِثْلُ الَّتِي عَلَيْهِ
1922 يَقْضِي لِنَفْسِ الْعَدِّ حِينَ تَتَّحِدُ
1923 بِلَا تَقْيِيدٍ بِوَقْتٍ حَاضِرٍ
1924 وَالْبَعْضُ أَرْبَعًا قَضَى لَهَا أَبَدٌ
1925 فِي مَذْهَبٍ لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ
1926 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ التَّرْتِيبِ
1927 فِي ذَاتِهَا وَفِي صَلَاةِ الْحَاضِرِ
1928 لَّئِنْ تَكُنْ فَوْقَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ
1929 إِعَادَةً قَبْلَ صَلَاةِ الْحَاضِرَةِ
1930 إِنْ ذَكَرَ النُّسَيَّانَ فِي فَرَضٍ دَخَلَ
1931 وَتَرَكَ تَطْوِيلَ بَتَرْتِيبٍ ذَكَرَ
1932 وَفِي الْقَضَاءِ إِنْ يَسْبِقُ الْإِمَامُ
قَضَاءُ جُمْلَةٍ وَبَعْضُ ثَانٍ
فِيهِ شُرُوطٌ ثَبَتَتْ لَدَيْهِ
فِي سَفَرٍ قَصِيرٍ لَهَا حِينَ يَعْدُ
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ الْأَكَابِرِ
فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ مَهْمَا وَجَدَ
وَالْبَعْضُ فَرَضُ الْحَالِ حُكْمٌ يُرْغَبُ
فِي مَنَسِيَّاتِهَا عَلَى التَّرْكِيبِ
كَذَاكَ تَرْتِيبُ الْقَضَاءِ لِلْغَابِرِ
قَوْلُ لِمَالِكٍ وَذَاكَ قَاعِدَةٌ
وَفَائِتَةٌ إِنْ لَمْ يُقَدِّمْ خَاسِرَةٌ
وَلَمْ يُصَلِّ فَائِتًا فَقَدْ بَطَلَ
فِيهِ خِلَافٌ ثَابِتٌ وَمُنْتَشِرٌ
مَأْمُومُهُ بِالْبَعْضِ فَلِلْإِتْمَامِ

المسألة الأولى، فيها ثلاثة أقوال:

- 1933 وَمُنْذَرُكَ قَبْلَ الرُّكُوعِ مَا رَفَعَ
1934 أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً وَتُحْسَبُ
1935 بِأَنْ يَوْمٌ غَيْرُهُ فِيمَا بَقِيَ
1936 إِتْيَانُهُ بِفَائِتٍ فَهَلْ قَضَا
1937 بَعْضٌ أَدَاءً فِي قِرَاءَةٍ وَرَدَ
إِمَامُهُ لِرَأْسِهِ إِذَا وَقَعَ
لَهُ بِفَرَضِهِ وَعَنْهُ تَحْجُبُ
مِنَ الصَّلَاةِ كُلُّهَا فَحَقَّقِ
وَهَلْ أَدَاءٌ لِلَّذِي قَبْلُ مَضَى
قَضَاءُ فِي الْأَقْوَالِ حِينَمَا تَجِدُ

المسألة الثانية:

قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان

وَكُلُّ رُكْنٍ وَاجِبُ الْقَضَاءِ	1938
فَمَنْ سَهَا فِي رَكْعَةٍ عَنْ سَجْدَةٍ	1939
أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ إِذَا نَسِيَ لَهَا	1940
فَسَجْدَةً لِرَابِعَةٍ ذَا يُبْطَلُ	1941
وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ فِي النَّازِلَةِ	1942
وَالْبَعْضُ أَرْبَعًا لِسَجَدَاتٍ طَلَبَ	1943
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الثَّوْرِي	1944
رَابِعَةً إِضْلَاحُهَا يُكْمَلُ	1945
لِلشَّافِعِيِّ جَاءَ هَذَا الْحُكْمُ	1946
فَتَبْطَلُ الصَّلَاةُ أَحْمَدُ نَقْلُ	1947
وَالْخُلْفُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْرَاءِ	
لَأَبْدُ مِنْ سَجْدَتِهِ فِي رَكْعَةٍ	
فَالْخُلْفُ فِي أَدَائِهِ لِحَالِهَا	
مَا قَبْلَ وَالْبِنَاءُ فِيهِ أَفْضَلُ	
أَبْطَلَهَا بَعْضُ تَعَادُ فَضْلِهِ	
تُكْمَلُ الصَّلَاةُ مِنْهَا ذَا عَجَبُ	
فَعَنْهُمَا ذَا الرَّأْيِ فِي الْمَأْثُورِ	
مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ يَفْعَلُ	
وَهُوَ بَعِيدٌ لَا يَرَاهُ الْفَهْمُ	
أَصْحَابُهُ ذَاكَ الَّذِي لَهُ حَصْلُ	

الباب الثالث في الجملة الرابعة:

من سجود السهو

الفصل الأول:

حكم سجود السهو

فَهَلْ سُجُودُ السَّهْوِ فَرَضٌ يُحْكَمُ	1948
فَالشَّافِعِيُّ يَرَاهُ سُنَّةً يُعَدُّ	1949
وَمَالِكٌ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَوْلِ	1950
كَذَلِكَ سَهْوُ الزَّيْدِ وَالتَّقْصَانِ	1951
شَرْطُ يَرَى فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ	1952
فِي رُتْبَةِ الْمُنْدُوبِ حَيْثُ يُنْظَرُ	1953
فَهَلْ لِنَدْبٍ أَمْ عَلَى الْوُجُوبِ	1954
بِهِ وَهَلْ فِي سُنَّةٍ يَنْتَظَمُ	
أَبُو حَنِيفَةَ فَرِيضَةٌ تُخَذُ	
وَبَيْنَ سَجْدَةٍ لِسَهْوِ الْفِعْلِ	
كَمَثَلِ نَقْصِ الْفِعْلِ عِنْدَ الْآنِ	
لِلزَّيْدِ وَاجِبٌ لِنَقْصِ يَأْتِي	
إِلَيْهِ فِي فِعْلِ الرَّسُولِ يُقَدَّرُ	
فَالْخُلْفُ وَاضِحٌ لَدَى الْمَكْتُوبِ	

الفصل الثاني:

مواضع سجود السهو

وَالْخُلْفُ فِي السَّهْوِ عَلَى مَسَائِلَ	1955
لِلشَّافِعِيِّ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1956
قَبْلَ السَّلَامِ مَا لَكَ لِلنَّقْصِ	1957
بُحَيْنَةَ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1958
فِي نَقْصِهَا قَوْلُ بُحَيْنَةَ وَرَدَ	1959
فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْمَذَاهِبِ	1960
جَمْعٌ وَتَرْجِيحٌ وَمَا بَيْنَهُمَا	1961
فِي خَمْسَةِ أَعْدْهَا لِلْسَّائِلِ	
وَبَعْدَهُ التُّعْمَانُ دَوْمًا يُعْهَدُ	
وَبَعْدَهُ لِلزَّيْدِ أَمْرًا يُخْصَى	
وَذُو الْيَدَيْنِ بَعْدَهُ يُحَدِّدُ	
زِيَادَةً لِدِي الْيَدَيْنِ يُعْتَمَدُ	
تُفِيدُ كُلَّ بَاحِثٍ وَطَالِبٍ	
سَعِيدٌ فِي الْحَدِيثِ أَحْصَى لَهُمَا	

الفصل الثالث:

في معرفة الأقوال والأفعال التي يجب السجود لها

وَاتَّفَقُوا بِأَنَّهُ لِسُنَّةٍ	1962
وَلَيْسَ مَطْلُوبًا عَنِ الرِّغَائِبِ	1963
عَنْ وَاحِدَةٍ لَعِنَ تَرَدُّ لِمَالِكٍ	1964
لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ بِالْمَدِينَةِ	1965
أَدَاءُ عَيْنِ الْفَرَضِ حُكْمٌ وَاجِبٌ	1966
وَالْخُلْفُ فِي تَحْدِيدِ فَرَضِهَا وَمَا	1967
وَبَعْضُهُمْ تَأْكِيدُ سُنَّةٍ تَجِبُ	1968
وَالْخُلْفُ فِي الْوُسْطَى عَلَى أَقْوَالِ	1969
لِلشَّاهِدُونَ الْفَرَضُ حَالِ الرُّكْعَةِ	
لِسَهْوِهِ فِي جُمْلَةِ الْمَذَاهِبِ	
فَالْجَبَرُ وَارِدٌ لِكُلِّ سَالِكٍ	
مُحَارِبٌ لِلْجَهْلِ ثُمَّ الْبِدْعَةُ	
لِكُلِّ فَعْلٍ فِي الصَّلَاةِ صَاحِبٌ	
يَعْدُ سُنَّةً وَنَذْبًا فَافْهَمَا	
بِهِ وَتَرْكُهُ لَهَا إِثْمٌ صَحْبٌ	
هَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَرَضٌ فِي الْأَعْمَالِ	

الفصل الرابع:

في صفة سجود السهو

بَعْدَ السَّلَامِ مَا لَكَ تَشَهَّدُوا	1970
وَالْخُلْفُ فِيهِ حَوْلُ وَصْفِ هَيَأَتِهِ	1971
وَكُلُّ سَهْوٍ يَحْمِلُ الْإِمَامُ	1972
فِيهِ خِلَافٌ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ	1973
بِهِ وَلِلْسَّلَامِ مِنْهُ يُبْعَدُ	
كُلٌّ يَرَى لِلْعَدْلِ ضَمْنَ وَقَفْتِهِ	
فِي حُكْمِ مَأْمُومٍ وَذَا كَلَامٍ	
تَمَّتْ أَصُولُهُ هُنَا لِلرَّائِبِ	

الفصل الخامس:

في معرفة من يجب عليه سجود السهو

1974	مَنْ سُنَّةَ الْإِمَامِ ثُمَّ الْمُنْفَرِدُ	وَسَهْوُ مَأْمُومٍ فَهَلْ حُكْمًا يُعَدُّ
1975	فَالْبَعْضُ قَالَ فَالْإِمَامُ يَحْمِلُ	وَشَدَّ مَكْحُولٌ بِقَوْلٍ يُنْقَلُ
1976	فِي نَفْسِهِ يَسْجُدُ حِينَ السَّهْوِ	لَيْسَ لِدَاكِ مِنْ دَلِيلٍ مَرْوِي
1977	وَفِي سُجُودٍ لِلْمَأْمُومِ خُلْفُ	إِنْ قَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ طَرْفُ
1978	فَيُطْلَبُ الْإِمَامُ بِالسُّجُودِ	يَتَّبَعُهُ الْمَأْمُومُ بِالتَّأَكِيدِ
1979	وَبَعْدَهُ فَلْيَقْضِ مَا عَلَيْهِ	لِلنَّحْيِ ثُمَّ الشَّعْبِي ضِفْ إِلَيْهِ
1980	قَبْلَ السَّلَامِ ثُمَّ بَعْدَهُ سَجْدُ	فَذَاكَ حُكْمٌ عِنْدَهُمْ قَدْ اعْتَمَدُ
1981	وَالْبَعْضُ مِنْ قَبْلِ السَّلَامِ يَتَّبَعُهُ	وَبَعْدَهُ سُجُودُهُ قَدْ يَنْفَعُهُ
1982	فَذَاكَ حُكْمُ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ فِي الْمِلَةِ

الفصل السادس:

فيما ينبه المأموم الإمام إذا سهى

1983	يُسَبِّحُ الْمَأْمُومُ لِلْإِمَامِ	فِي سَهْوِهِ لِرَغْبَةِ التَّمَامِ
1984	أَمَّا النِّسَاءُ تَصْفِيقُهُنَّ جَائِزُ	حَدِيثٌ مَنْ لِكُلِّ فَضْلٍ حَائِزُ
1985	وَالْبَعْضُ فِي التَّسْبِيحِ سَوَى بَيْنَهُمْ	دَلِيلُهُ ضَعْفُهُ جَمِيعُهُمْ
1986	دَاوُدُ مِثْلُهُ وَلِلنُّعْمَانِ	فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ قَوْلُ ثَانِ
1987	وَالشَّافِعِيُّ مُؤَيَّدٌ لِمَالِكٍ	فِي الْجَبْرِ وَالْبِنَاءِ لِلتَّدَارُكِ
1988	أَمَّا سُجُودُهُ لَجَبْرِ الشَّكِّ	كُلُّ لَدَيْهِ فِيهِ قَوْلٌ يَحْكِي
1989	فَمَالِكٌ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ	بَعْدَ السَّلَامِ يَقْضِي سَجْدَتَيْنِ
1990	إِنْ كَانَ ذَا فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ	فَذَاكَ بِالْبُطْلَانِ فِعْلًا يَأْتِي
1991	طَائِفَةٌ فَلَيْسَ فِي ذَا حَرَجُ	سُجُودُ سَهْوٍ فِيهِ مِنْهُ مَخْرَجُ
1992	فَكُلُّ قَوْلٍ وَارِدٍ فِيهِ أَثَرُ	مَنْ عَمَلَ الرَّسُولِ سَيِّدِ الْبَشَرِ

كتاب الصلاة الثاني

الباب الأول:

في الوتر

1993	وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ	فِي وَقْتِهِ أَوْ فِي الزَّمَانِ النَّافِعِ
1994	صَلَاتُهُ فِي الرَّحْلِ وَالْقُنُوتِ قُلٌّ	فَتِلْكَ خَمْسَةٌ بِهَا عَدٌّ كَمَلُ
1995	وَوُضْفُهُ لِمَالِكَ يُفْضَلُ	ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ لَهُ وَيَفْصِلُ
1996	لَهَا سَلَامٌ عَكْسُهُ النُّعْمَانُ	مَجْمُوعَةٌ لَدَيْهِ ذَاكَ الشَّانُ
1997	وَرَكَعَةٌ وَاحِدَةٌ لِلشَّافِعِيِّ	كُلٌّ قَفَا صَحَابَةٌ أَوْ تَابِعِي
1998	تَضَارُبُ الْأَثَارُ نَوْعُ الْعَمَلِ	فِي رَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ نَصٌّ جَلَلُ
1999	عَنْ عَائِشَةَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ	عَشْرًا وَوَاحِدَةً بِلَا مُضَاهِ
2000	لَأَجْرِهَا وَذَاكَ أَمْرٌ يَشْهَدُ	لِرَكَعَةِ الْوُتْرِ بِحَيْثُ تُفْرَدُ
2001	وَقَطْعُهَا مُسْلِمًا عُمَرَانُ	قَالَ بِهِ فَطَبَّقَ الْأَغْيَانُ
2002	حَدِيثُ عَائِشَةَ بِنَصِّ آخِرِ	صَلَّى لِحَمْسٍ دُونَ قَطْعِ ظَاهِرِ
2003	وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ تَخْيِيرٌ وَرَدُ	فِي رَكَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ كَمَا يُرَدُّ
2004	هَلْ فِي الشُّرُوطِ أَنْ يَكُونَ الشُّفْعُ	مَنْ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَنْعُ
2005	تَكَرَّارُهُ فِي لَيْلَةٍ مَمْنُوعُ	حَذَرٌ مِنْ تَكَرَّارِهِ الشَّفِيعُ

الباب الثاني:

في ركعتي الفجر

2006	قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكَعَتَانِ	كُلٌّ يَقُولُهَا بِلَا مُدَانِ
2007	لَكِنَّ مَقْرُوءًا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	فَالْبَعْضُ فَاتِحَةً كَفَى فِيمَا وَصَفُ
2008	وَذَاكَ مَالِكٌ وَمَنْ قَدْ قَلَّدَا	وَالْبَعْضُ سُورَةً بِهَا قَدْ عَصَّدَا
2009	لِلشَّافِعِيِّ يَرَى مِنَ الْقَصَارِ	مَا حَدَّدَ النُّعْمَانُ فِي الْأَثَارِ
2010	مَنْ سَبَبَ التَّخْفِيفَ جَاءَ الْخُلْفُ	كُلٌّ قَرِينَةٌ عَلَيْهَا وَصَفُ

الباب الثالث: في النوافل

نَوَافِلُ تُثَنِّي أَوْ تُرَبِّعُ	2011	مَثْنَى يَقُولُ مَالِكٌ إِذْ تَجْمَعُ
وَحَيْرَ النُّعْمَانُ بَيْنَ الْعَدَدِ	2012	مَثْنَى وَأَرْبَعٌ بِلَا تَرَدُّدِ
أَوْ فِي ثَلَاثَةِ فَأَيْهَا يُرَدُّ	2013	وَدُونَ قَطْعَهَا بِتَسْلِيمِ يَحْدُ
صَلَاةَ لَيْلٍ بَعْضُهُمْ مَثْنَى يَقُلُ	2014	وَأَرْبَعُ نَفْلُ النَّهَارِ إِنْ حَصَلَ
أَدْلَى الْخِلَافِ حِينَ تُنْظَرُ	2015	خِلَافُهُمْ ضَمْنَ الْحَدِيثِ يُذَكَّرُ
كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَثْنَى يُوتَرُ	2016	بِوَاحِدَةٍ وَذَاكَ قَوْلُ يُوتَرُ
لَا بُنْ عُمَرُ يَقُولُ قَالَهُ النَّبِيُّ	2017	مَنْ قَوْلُهُ أَدَى سَمَا بِالرُّتَبِ
فَإِذَا رَوَايَةُ ابْنَةِ الصَّدِيقِ	2018	كَمْ أَخْرَجَتْ بِحِفْظِهَا مَنْ ضَيْقِ
صَلَّى لِتَسْبِيحٍ ثُمَّ لَمَّا كُبِّرَا	2019	صَلَّى لِسَبْعِ كَمْ رَوَوْا ذَا الْأَثَرَا

الباب الرابع: في ركعتي دخول المسجد

كُلُّ يَرَى نَدْبًا لَهَا وَالظَّاهِرِي	2020	يَقُولُ وَاجِبًا خِلَافَ الْأَكْثَرِ
وَحُلْفُهُمْ أَتَى عَلَى أَمْرِ النَّبِيِّ	2021	هَلْ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبٌ فَلْتَجْتَبِي

الباب الخامس: في قيام رمضان

يَقُولُ كُلُّ رَمَضَانَ يُنْدَبُ	2022	غُفْرَانُ ذَنْبٍ فَائِتْ يُرْتَبُ
حُكْمُ حَدِيثِ قَدْرَوَى الْبُخَارِي	2023	لَمَثْنَةٍ فِي صَحَّةِ الْأَخْبَارِ
أَدَاؤُهَا آخِرَ لَيْلٍ أَفْضَلُ	2024	أَعْنِي التَّرَاوِيحَ الَّتِي تَسْتَكْمَلُ
عَشْرِينَ رَكْعَةً لِقَوْلِ مَالِكٍ	2025	زَادَ ابْنُ قَاسِمٍ لِسِتِّ فَاَسْلُكُ
سَيِّلُهُ مِنْ كُلِّ أَهْلِ الْمَذْهَبِ	2026	وَذَاكَ رَأْيِي شَائِعٌ فِي الْكُتُبِ

عَشْرِينَ زِدْ ثَلَاثَةَ تَحْدُ	2027	فِي زَمَنِ الْفَارُوقِ كَانَ الْعَدُّ
عَبْدُ الْعَزِيزِ وَالِدُهُ نَعَمَ الْبَشَرُ	2028	وَنَجَلُ قَيْسٍ ¹ قَالَ أَذْرَكْتُ عُمَرَ
يَوْمُ بَعْضِ التَّابِعِينَ قَائِمًا	2029	صَلَّى ثَلَاثِينَ وَسِتًّا دَائِمًا

الباب السادس: في صلاة الكسوف

المسألة الأولى:

في صفة صلاة الكسوف

فِيهِ رُكُوعَانِ بِحُكْمِ الشَّافِعِ	2030	أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَاكَ الشَّافِعِ
وَسَجْدَتَيْنِ فَعَلُهُ فِي الرُّكْعَةِ	2031	أَتَى بِذَا فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ
مِثْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ	2032	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ
كَذَاكَ لِلْقِيَاسِ فِي الْأَخْبَارِ	2033	تَخَالَفُ الْأَحْكَامُ فِي الْأَنَارِ
رَغِمَ صَلَاةُ الْكُلِّ رُكْعَتَيْنِ	2034	أَمَلْتُ لِحُلْفِهِمْ عَلَى نَوْعَيْنِ
أَنْ يَنْحَنِيَ لِمَرَّتَيْنِ جَاعِلًا	2035	فَفِي الرُّكُوعِ جَاءَ حُلْفُهُمْ عَلَى
وَقِيلَ بَلْ كَالْعِيدِ حَيْثُمَا تُضَفُّ	2036	لِكُلِّ رُكْعَةٍ رُكُوعَيْنِ تَصِفُّ

المسألة الثانية:

في القراءة في صلاة الكسوف

وَالشَّافِعِيُّ كَذَاكَ دُونَ الْجَهْرِ	2037	لِمَالِكٍ يَقْرَأُهَا بِالسُّرِّ
يَقْرَأُهَا بِالْجَهْرِ لَا تُلْغِيهِ	2038	لِلصَّاحِبَيْنِ وَابْنِ رَاهَوِيَّةَ
يُفْهِمُ أَنَّ صَوْتَهُ قَدْ سَتَرَهُ	2039	فَقَوْلُ نَحْوِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ
فِيهَا مَعَ النَّبِيِّ وَمَا سَمِعْتُ	2040	فَنَجَلُ عَبَّاسٍ حَكِيٍّ وَقَفْتُ
لِلْبَقَرَةِ قَرَأَ لَهَا قَدَرْتُ	2041	حَرْفًا وَعَاشَشَهُ رَوْتُ حَزَرْتُ
وَالْحَقُّ دَائِمًا يَبْقَى مَرْغُوبًا	2042	رَوَايَةُ الْجَهْرِ حَوْتُ عُيُوبًا

¹ - أخرجه ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال أنه أدرك عمر بن عبد العزيز يوم الناس فصلوا ستا وثلاثين ركعة في التراويح.

المسألة الثالثة:

في وقت صلاة الكسوف

صَلَاتُهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ تُمْكِنُ	2043
لِلنَّهْيِ أَوْقَاتٌ لَهُ تُجَنَّبُ	2044
فَوْقُهَا لِلنَّفْلِ وَقْتًا يُطْلَبُ	2045
أَمَّا ابْنُ قَاسِمٍ يَرَى وَقْتَ الضُّحَى	2046
لِلشَّافِعِيِّ وَدُونَنَا يُسْتَهْجَنُ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا لَا يَرْغَبُ	
وَوَقْتُ نَهْيٍ مَالِكٌ يَجْتَنِبُ	
كُلُّ لِقَوْلِهِ يَرَى قَدْ رَجَحَا	

المسألة الرابعة:

في خطبة صلاة الكسوف

بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَةٌ فِيهَا اخْتَلَفَ	2047
وَمَالِكٌ ثُمَّ أَبُو حَنِيفَةَ	2048
وَعَلَّةُ الْحُكْمِ عَنِ الرَّسُولِ	2049
يَوْمَ الْكُسُوفِ مَاتَ نَجْلٌ لِلنَّبِيِّ	2050
عَلَى وَفَاةٍ نَجَلِهِ إِذْ يُفْهَمُ	2051
فِيهَا بِلاَ تَوْقُفٍ عَلَى الْبَشَرِ	2052
فَشَرَطَهَا لِلشَّافِعِيِّ لَمَّا وَصَفَ	
فِيهَا يُرْجَحَانِ تَرَكَ الْخُطْبَةَ	
أَسْبَابُ خُلْفٍ دَاخِلَ النُّقُولِ	
نَهَى عَنِ الظَّنِّ بِوَقْفِ السَّبَبِ	
بِأَنَّهَا آيَاتٌ كَوْنٌ يَحْسُمُ	
يَحْيَا يُمُوتُ ذَاكَ أَمْرٌ لِلْقَدَرِ	

المسألة الخامسة:

في صلاة كسوف القمر

صَلَاتُهُ مِثْلَ كُسُوفِ الشَّمْسِ	2053
لِمَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ	2054
فِي فَهَمٍ نَصُّ سُنَّةِ الْكُسُوفِ	2055
بِسُورَةِ الزَّلْزَلَةِ الصَّلَاةُ	2056
لِمَنْ فَقَهُ الشَّافِعِيُّ يُرْسِي	
صَلَاتُهَا فَلَذَا بِلاَ جَمَاعَةٍ	
تَخْتَلِفُ الْأَحْكَامُ فِي الْمُرُصُوفِ	
أَوْ غَيْرِهَا قَدْ تُقْرَأُ الْآيَاتُ	

الباب السابع:

في صلاة الاستسقاء

صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ كُلُّ يُجْمَعُ	2057
وَبَعْضُهُمْ سُنَّتُهَا الْخُرُوجُ	2058
أَنَّ الرَّسُولَ سَنَّهَا الشَّفْعُ	
لَيْسَ عَلَى مُعَارِضٍ عُرُوجُ	

2059	إِنْ قَالَ غَيْرَ ذَا لِأَنَّهُ اشْتَهَرَ	مَنْ سُنَّةَ الْمُصْطَفَى خَيْرَ الْبَشَرِ
2060	كَبُرَ كَالْتَكْبِيرِ يَوْمَ الْعِيدِ	وَحُطْبَةٍ لَهُ عَلَى التَّحْدِيدِ
2061	يُقَلِّبُ الرُّدَاءَ وَسَطَ الْخُطْبَةِ	يَتَّبِعُهُ النَّاسُ بِوَقْتِ الْجُلْسَةِ
2062	فَالِاتِّبَاعُ لِلْإِمَامِ وَاجِبٌ	فِي النَّفْلِ ثُمَّ الْفَرْضِ حُكْمٌ صَائِبٌ

الباب الثامن:

في صلاة العيدين

2063	وُغَسِّلُهُمْ لَهَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا	أَذَانُهَا إِقَامَةٌ فَتُمْنَعُ
2064	تَأْخِيرَ خُطْبَةٍ فَذَاكَ السُّنَّةُ	أَخْرَهَا عُثْمَانُ ذَاكَ سَنَةً
2065	قَبْلَ افْتِرَاقِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ	وَالصَّحْبُ فَعَلُهُمْ عَلَى التَّسْدِيدِ
2066	وَحَمَلَهُ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَهُمْ	فَلَنَحْتَرِمَ أَهْدَافَهُمْ وَقَصْدَهُمْ
2067	وَعَدُ تَكْبِيرِ لَهَا اثْنَا عَشَرَ	وَلَا بِنِ مُنْذِرٍ أَتَى عَنْهُ الْخَبَرُ
2068	وَاخْتَصَرَ الْقَاضِي عَلَى الَّذِي وَرَدَ	عَنِ الصَّحَابِ أَوْ سَمَاعٍ يُعْتَمَدُ
2069	فَمَالِكَ سَبْعاً وَبِالْإِحْرَامِ	فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى عَلَى الدَّوَامِ
2070	وَالشَّافِعِي ثَمَنَ عَدَا الْأُولَى	وَذَاكَ حُكْمٌ عِنْدَهُ بِالْأُولَى
2071	أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثًا كَبْرًا	تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بَعْدَهَا يَرَى
2072	ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِهَا يُكَبَّرُ	رَفَعَ الْيَدَيْنِ حُكْمَهُ يُقَرَّرُ
2073	وَالْبَعْضُ تِسْعَ قَالَ كُلُّ رُكْعَةٍ	ذَا لَا بِنِ عِبَّاسٍ كَذَا الْمُغْيِرَةُ
2074	وَلَا بِنِ مَالِكٍ أَنْسَرَ وَالنُّخْعِي	لَدَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ جَا فِي الشَّرْعِ
2075	فَابْنُ عُمَرَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ	كَبَّرَ قَبْلَ الْبَدْءِ فِي الْقِرَاءَةِ
2076	سَبْعاً لِأُولَى خَمْسَةَ فِي الثَّانِيَةِ	وَالْقَوْلُ لِلنُّخْعِي وَذَاكَ رَاوِيَهُ
2077	وَالْمِثْلُ مَرْفُوعٌ أَتَى عَنْ عَمْرٍو	لِلْعَاصِي نَجَلَ جَاءَ ذَا فِي الذِّكْرِ

الباب التاسع:

في سجود القرآن

2078	يُسَجَّدُ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ	تَفْصِيلُهَا فِي خَمْسَةِ الْمَعَانِي
2079	حُكْمُ سُجُودِ عَدَدِ السَّجَدَاتِ	مَحَلُّهَا كَذَاكَ فِي الْأَوْقَاتِ

وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ سُجُودُهَا	2080
وَجُوبُهَا قَالَ بِهِ النُّعْمَانُ	2081
فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي فِي الْأَمْرِ	2082
سُورَةُ سَجْدَةِ عَمْرٍو مَاقَرَأَ	2083
أَعَادَ فِي الْأُسْبُوعِ نَفْسَ السُّورَةِ	2084
مَهْلًا عَلَى رِسْلِكُمْ فَالسَّجْدَةُ	2085
بِمَحْضَرِ الصَّحْبِ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا	2086
فَالشَّافِعِي حَدِيثُ زَيْدٍ يَتَمَدُّ	2087
فَسُورَةُ الْحَجِّ لَهَا يَوْمًا قَرَأَ	2088
وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ	2089
قَدْ عَدَّهَا الْقَاضِي بِكُلِّ السُّورِ	2090
أَوَّلُهَا الْأَعْرَافُ ثُمَّ الرَّعْدُ	2091
مَرِيْمُ وَالْفُرْقَانُ ثُمَّ النَّمْلُ	2092
صَفَاتُهُ إِنْ كَمَلْتُ حُدُودَهَا	
وَسُنَّةٌ قَالَ بِهَا أَعْيَانُ	
هُنَا أَتَى لِسُنَّةٍ بِالْحَضَرِ	
أَدَّى سُجُودَهَا عَلَى مَا ذُكِرَا	
وَرَأَاهُ النَّاسُ حَنَوًا لِلْسَّجْدَةِ	
لَيْسَتْ بِوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ ثَبَّتُوا	
عَنْهُ بِقَوْلٍ ضِدَّهُ إِذْ يُوصَفُ	
عَلَيْهِ فِي نَفْيِ الْوُجُوبِ يَجْتَهِدُ	
مَا سَجَدَ النَّبِيُّ بِهَا خَيْرُ الْوَرَى	
نَفْيُ الْوُجُوبِ سَائِرَ الْأَحْوَالِ	
عَشْرٌ وَوَاحِدَةٌ لَذَلِكَ اعْتَبِرْ	
وَالْحَجُّ وَالْإِسْرَاءُ (ص) ١ عَدُوا	
وَفُصِّلَتْ وَسَجْدَةُ وَالنَّحْلُ	

كتاب أحكام الميت

فَذَا الْكِتَابُ قَسْمُهُ لِسِتَّةٍ	2093
مَا يُسْتَحَبُّ بَعْدَ الْاِحْتِضَارِ	2094
كَذَلِكَ فِي صَلَاتِهِمْ عَلَيْهِ	2095
مَنْ جُمِلَ لَغُسْلٍ كُلُّ مَيِّتٍ	
غُسْلٌ وَكَفَنٌ حَمْلُهُ لِلْغَارِ	
وَالدَّفْنُ فِيهِ الْوَعْظُ لِلنَّبِيِّ	

الباب الأول:

فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده

يُتَدَأُّ بِالتَّلْقِينِ ذَا قَوْلِ النَّبِيِّ	2096
وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	2097
إِغْمَاضُ عَيْنَيْهِ بِتِلْكَ اللَّحْظَةِ	2098
أَمْرٌ بِهِ مِنَ الرَّسُولِ فَاجْتَبِي	
آخِرَ نَظْقٍ ثَبَّتَ الْأَوَاهُ	
وَالْخَلْفُ فِي تَوْجِيهِهِ لِلْقَبْلَةِ	

الباب الثاني:

في غسل الميت

- 2099 أَبَوَائِهِ أَرْبَعَةً تُفْصَلُ مَا حُكِمَ مِنْ وَاجِبٍ يُغْسَلُ
2100 مَا حُكِمَ غَاسِلٍ وَوَصَفُ الْغُسْلِ وَمَنْ يَجُوزُ غُسْلُهُ بِالْفِعْلِ

الفصل الأول:

في حكم الغسل

- 2101 وَقِيلَ فَرَضَ فِيهِ بِالْكَفَايَةِ وَقِيلَ سُنَّةٌ كَذَلِكَ ثَبِتَ
2102 وَذَلِكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فِي الْحَقِّ وَأَحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِحُكْمِ النَّبِيِّ
2103 فَعَسَلْنِ ثَلَاثَ أَوْ خَمْسًا عَدَدُ قَالَ بِهِ الرَّسُولُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
2104 فَمَنْ إِلَى التَّغْلِيمِ رَدَّ قَوْلَهُ لِلنَّدْبِ حُكْمًا قَدْ يَرُدُّ فَضْلَهُ
2105 وَمَنْ رَأَى لِلْأَمْرِ بِالتَّأْكِيدِ فَصِغَةُ الْوُجُوبِ بِالتَّحْدِيدِ
2106 لَدَيْهِ عِنْدَ سَاعَةِ التَّطْبِيقِ فِي الْعِلْمِ لَا تَمِلُ إِلَى التَّضْيِيقِ

الفصل الثاني:

فيمن يجب غسله من الموتى

- 2107 وَاتَّفَقُوا فِي غُسْلِ كُلِّ مُسْلِمٍ وَالْخُلَفَاءُ فِي الشَّهِيدِ مُشْرِكٍ نَمِي
2108 أَمَّا شَهِيدٌ فَشَهِيدٌ مُعْرَكَةٍ أَهْلٌ أَحَدُ نَبِيْنَا قَدْ تَرَكَهُ
2109 فَابْنُ مُسَيِّبٍ كَذَلِكَ الْحَسَنُ فَمَنْ تَوَى فَالْغُسْلُ ذَاكَ أَحْسَنُ
2110 فَكُلُّ مَيِّتٍ عِنْدَهُمْ فَمُجْنِبٌ تَطْهِيرُهُ أَوْلَى وَذَلِكَ الْأَصَوْبُ
2111 غُسْلُ عَمَرٍ تَكْفِينُهُ لَدَيْهِمْ عَلَيْهِ أَفْعَالٌ بِذَا كَفَتْهُمْ

الفصل الثالث:

فيمن يجوز أن يغسل الميت

- 2112 يُغْسَلُ الرَّجَالُ لِلرِّجَالِ تُغْسَلُ النِّسَاءُ فِي الْحَالِ
2113 مَعَ الرَّجَالِ مَرَّةً إِذَا تُمْتُ أَوْ رَجُلٌ مَعَ النِّسَاءِ إِذَا ثَبِتَ
2114 كُلُّ يُوْدِي أَمْرَ غُسْلِ الثَّانِي قِيلَ تَيَّمَّمُ بِهِذَا الشَّانِ

- 2115 وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ قَوْلٌ يُعْرَفُ
2116 بِالْمَنْعِ عِنْدَ اللَّيْثِ نَجَلٌ سَعِدَ
2117 بِهِ أَبَاحُ الْبَعْضِ تَرْكُ الْغُسْلِ
2118 فَبَيْنَ تَغْلِيْبٍ لِلنَّصْرِ الْأَمْرِ
2119 مُغْلَبٌ لِلنَّهْيِ غُسْلًا حَرَمًا
2120 تَيْمُّمٌ لِمَالِكَ يُفْضَلُ
2121 وَلَفٌ جَسْمِهِ لِمَعْمَرٍ شَرْطُ
2122 بَيْنَ مَحَارِمٍ يَحَارُ الْفَهْمُ
2123 بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْفَرْقُ
2124 فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ فَعْلًا جَائِزًا
2125 أَسْمَاءُ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ وَلَمْ
2126 قَدْ سَأَلَتْ صَحْبًا فَرَخَّصُوا لَهَا
- وَعُسْلٌ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يُوصَفُ
فَذَاكَ وَصَفٌ خُلْفُهُمْ بِالْحَدِّ
أَيُّ غُسْلٍ مَيِّتٌ عَلَى ذَا الشَّكْلِ
كَذَاكَ تَرْجِيحٌ لِنَهْيِ الزَّجْرِ
وَمَنْ يَرَى لِلْأَمْرِ فَعْلًا سَلَمًا
وَعِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ حَيْثُ يَحْصُلُ
إِظْهَارُ وَجْهِهِ وَكَذَا أَيْدٍ فَقَطُ
بَيْنَ ثَلَاثَةِ يَدُورِ الْحُكْمِ
فَغُسْلُهُ لَهَا لَدَيْهِمْ خَرْقُوا
وَبَعْضُهُمْ مَنْعًا رَأَاهُ حَائِزًا
تُرْقٍ عَلَيْهَا الْمَاءُ فِي الَّذِي عُلِمَ
بِثَرْكِهِ مُقَدَّرِينَ حَالَهَا

الفصل الرابع:

في صفة الغسل

المسألة الأولى:

في نزع القميص للغسل

- 2127 إِنْ غُسِلَ الْمَيِّتُ قِيلَ يُنْزَعُ
2128 يَنْزَعُ مَالِكٌ وَلِلنُّعْمَانِ
ثَوْبٌ لَهُ وَقِيلَ بَلْ يُلْفَعُ
لِلشَّافِعِيِّ يَبْقَى بِقَوْلِ ثَانٍ

المسألة الثانية:

وضوء الميت

- 2129 وَشَرْطُهُ الْوُضُوءُ سُنَّةُ النَّبِيِّ
2130 بَدَأَ بِهِ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ
وَجَاءَ مُطْلَقًا لِنَصِّهِ اجْتَبَى
وَالْأَمْرُ بِالْيَمِينِ فِي الْمُنْقُولِ

المسألة الثالثة:

في عدد الغسل

2131 وَوَتَرُهُ عَلَيْهِ جَمْعٌ يَتَّفِقُ فَوْقَ الثَّلَاثِ كُلُّهُمْ بِذَا نَطَقَ

الباب الثالث:

في الأكفان

- 2132 قَدْ كُفِّنَ الرَّسُولُ فِي أَثْوَابٍ ثَلَاثَةِ بَيْضٍ مِنَ الصَّوَابِ
 2133 بِلا قَمِيصٍ أَوْ عَمَامَةٍ ذَكَرَ جُلُّ مَرَاJعِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ
 2134 تَقُولُ بِنْتُ قَائِفٍ غَسَّلَتْ لَأُمِّ كُلْثُومٍ وَقَدْ أَخَذَتْ
 2135 حَقْوًا وَدِرْعًا وَخِمَارًا مِنْ يَدِ خَيْرِ رَسُولٍ فَاتَحَ وَمُهِدِ
 2136 وَعِنْدَ بَابِ الْبَيْتِ كَانَ جَالِسًا يُعَلِّمُ الْأَحْكَامَ ثُمَّ الْأُنْسَا
 2137 يُكَفِّنُ الرِّجَالَ فِي ثَلَاثَةِ مِنَ الثِّيَابِ وَالنِّسَاءِ فِي خَمْسَةِ
 2138 ذَا لَابِنِ حَنْبَلٍ كَذَاكَ الْمُطْلَبِ وَلِلنِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ فِي مَذْهَبِ
 2139 أَبِي حَنِيفَةَ وَرَأَى مَالِكٌ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَأَى مَالِكٌ

الباب الرابع:

في صفة المشي مع الجنائز

- 2140 وَالْمَشْيُ خَلْفَ الْمَيِّتِ أَوْ أَمَامَهُ كُلُّ يَرَى فِي سُنَّةِ أَحْكَامِهِ
 2141 أَهْلُ مَدِينَةِ أَمَامَهَا يَسِرُّ وَكُوفَةٌ فَخَلْفَهَا إِذَا تَمُرُّ
 2142 أَمْبَابُ خُلْفِهِمْ عَنِ الْمُخْتَارِ تَصَارُبُ الْأَحْكَامِ فِي الْأَثَارِ
 2143 وَعَنْ عَلِيٍّ فِي حُكْمِ أَهْلِ كُوفَةٍ يَسِيرُ خَلْفَهَا عَلَى الْمَحْجَّةِ
 2144 عَلَى مَكَانِ السِّيَرِ مِنْهَا قَدْ سَأَلَ خَيْرُ رَسُولٍ قَالَ سِرْ خَلْفًا وَدَلْ
 2145 مُغِيرَةَ حَدِيثُهُ يُخَيِّرُ فِي الْخَلْفِ، أَوْ أَمَامَ، أَوْ جَنْبٍ يُذَكِّرُ
 2146 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى لِلْخَلْفِ كُلُّ حَدِيثٍ عِنْدَ قَوْمٍ يَكْفِي

الباب الخامس: في الصلاة على الجنازة

فَمَنْ عَلَيْهِ ذِي الصَّلَاةِ ثُمَّ مَنْ	2147
وَأَيْنَ مَوْضِعَ لَهَا وَالشَّرْطُ	2148
بِهِ أَبَاحَ الْبَعْضُ تَرْكَ الْغُسْلِ	2149
فَبَيْنَ سَبْعِ ثُمَّ وَتَرٍ يَخْتَلِفُ	2150
لَهَا يُصَلِّي أَيَّ وَقْتٍ قَدْ عَلِمَ	
فَتِلْكَ أَوْصَافُ لَهَا وَالضَّبْطُ	
مَنْ غُسِلَ مَيِّتٌ عَلَى هَذَا الشُّكْلِ	
حُكْمُ أئِمَّةٍ عَلَى الَّذِي وَصِفَ	

الفصل الأول: في صفة صلاة الجنازة

المسألة الأولى:

في عدد تكبيرات صلاة الجنازة

وَعَدُّ تَكْبِيرِ لَهَا فِيهِ اخْتِلَفُ	2151
وَذَاكَ فِي عَهْدِ صَحَابَةِ ظَهَرَ	2152
قَدْ رَجَّحُوا فِيهِ لِأَرْبَعٍ وَرَدَ	2153
عَلَيْهِ صَارَ الْفِقْهُ فِي الْأَمْصَارِ	2154
مَنْ أَرْبَعِ ثُمَّ خَمْسٍ إِنْ تَصِفُ	
وَالْتَّابِعِينَ مِثْلَهُمْ وَذَا نَظَرُ	
فِيهِ حَدِيثٌ صَحَّ فِي حُكْمِ السَّنَدِ	
وَعَظِيمُهُ ضَعُفٌ بِالْأَخْبَارِ	

المسألة الثانية:

في القراءة في صلاة الجنازة

فَمَالِكَ قِرَاءَةً يُفَضَّلُ	2155
لَهَا بِمِصْرِنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	2156
مَنْ بَعْدَ تَكْبِيرٍ وَفِي الَّذِي يَلِي	2157
أَتَى لِثَابِتٍ وَلَيْسَ يُجْهَلُ	2158
عَمَّا جَنَى فِيهِ وَمَهْمَا يَضْغُرُ	2159
عَنْ بَعْضٍ مَنْ قَدْ شَهِدُوا لِبَدْرِ	2160
فِيمَا بَقِيَ يُوَاصِلُ الدُّعَاءَ	2161
لَتَرْكُهَا إِذْ قَالَ لَا يُعْوَلُ	
لَكِنْ بِحَمْدِ خَالِقٍ وَمَانِعِ	
يَدْعُو لِضَعْفِ كَذَاكَ جَاهِلُ	
وَهَلْ لِبُئْهِمْ مُخِيفٍ يَسْأَلُ	
لَكِنَّ عَفْوَ اللَّهِ فِيهِ أَكْثَرُ	
فَاتِحَةً قَرَأَ لَهَا فِي السَّرِّ	
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِقَوْلٍ جَاءَ	

المسألة الثالثة:

في التسليم من صلاة الجنازة

- 2162 تَسْلِيْمُهَا وَاحِدٌ أَوْ اِثْنَانِ وَبَعْضُهُمْ لَدَيْهِ ذَا سَيَّانٍ
 2163 فَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ وَرَدَ تَسْلِيْمُهُ بِوَاحِدَةٍ فِي الْمَعْتَمَدِ
 2164 قِيَاسُهَا عَلَى فَرِيضَةٍ يَجِبُ تَسْلِيْمُهُ بِوَاحِدَةٍ وَذَا كُتِبَ

المسألة الرابعة:

في موقف الإمام من الجنازة

- 2165 وَمَوْقِفُ الْإِمَامِ مِنْهَا يُخْتَلَفُ عَلَيْهِ فِي الَّذِي لَدَيْهِمْ وَصِفُ
 2166 وَقُوفُهُ فِي وَسْطٍ لِلْمَيِّتِ مِنْ أَيِّ جَنْسٍ كَانَ ذَا فَتُبِتَ
 2167 وَنِصْفُ أَنْثَى عِنْدَ بَعْضٍ يَنْتَقِمُ وَلِلرِّجَالِ عِنْدَ رَأْسٍ فَلْيَقُمْ
 2168 وَجُلُّهُمْ فِي وَسْطِ الْإِثْنَيْنِ لَذَكَرَ أَنْثَى بِدُونِ مَيِّنٍ
 2169 فَأَمَّ كَعَبٌ فِي صَلَاةٍ لِلنَّبِيِّ فِي نِصْفِهَا اسْتِقَامَ مَا حِي الرِّيبِ
 2170 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَا ابْنُ قَاسِمٍ قَوْلُهُمَا شَذَّ لِكُلِّ فَاهِمٍ

المسألة الخامسة:

في ترتيب الجنائز

- 2171 جَنَائِزُ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ تَرْتِبُهَا يَأْتِي عَلَى التَّوَالِي
 2172 يُصَفَّفُ الْجَمِيعُ مِنْ أَمَامِ يَأْتِي الرِّجَالُ وَجِهَةَ الْإِمَامِ
 2173 وَقِيلَ بَلْ صَفَّ النِّسَاءِ يَلِيهِ وَالْبَعْضُ لِلتَّفْرِيقِ يَضْطَفِيهِ
 2174 وَذَا مِنْ اجْتِهَادِ أَهْلِ الذِّكْرِ صَحَبَ النَّبِيَّ هَذَاهُ يَوْمَ الْحَشْرِ
 2175 جَعَلَ الرِّجَالُ قَبْلَهُ فِيهِ وَرَدَ نَصْرٌ لِتَأْخِيرِ النِّسَاءِ وَذَا عُهُدٌ

المسألة السادسة:

في المسبوق في صلاة الجنازة

- 2176 إِنْ فَاتَ تَكْبِيرٌ عَلَى الْجَنَازَةِ يَقْضَى لَهُ فِي الصَّفِّ حَالِ الْوُقْفَةِ
 2177 وَإِنْ قَضَى هَلْ يَدْعُ فِي تَكْبِيرِهِ وَذَاكَ لِلتَّعْمَانِ فِي تَحْرِيرِهِ

- 2178 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي يَقْضِي لَهَا
وَتَلْكَ حُكْمَ جَمِيعٍ قَالَهَا
- 2179 أَقْضُوا لِفَائِتٍ أَتَمُّوا الْمُدْرَكََا
وَفَازَ مَنْ لِسُنَّةٍ قَدْ سَلَكََا

المسألة السابعة:

في الصلاة على القبر

- 2180 وَهَلْ عَلَى قَبْرِ لَمِيَّتٍ يَجُزُّ
يُصَلِّي إِنْ فَاتَتْهُ حَالًا اخْتُزُّ
- 2181 أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ لِلْوَلِيِّ
إِنْ لَمْ يُصَلِّ مِثْلَهُ حُكْمٌ جَلِي
- 2182 وَالشَّافِعِي وَثُلَّةٌ وَأَحْمَدُ
قَالُوا بِهَا خِلَالِ شَهْرٍ حَدُّوَا
- 2183 فَبَيْنَ آثَارٍ وَبَيْنَ الْعَمَلِ
تَمَّ اخْتِلَافٌ لِلْهُدَاةِ الْكَمَلِ
- 2184 قَدْ عَارَضَ ابْنُ قَاسِمٍ لِمَالِكٍ
مُبَيِّنًا حَدِيثَ خَيْرِ سَالِكِ

الفصل الثاني:

فيمين يُصَلِّي عليه ومن أولى بالتقديم

- 2185 جَازَتْ عَلَى مَنْ عُدَّ فَرْدًا مُسْلِمًا
نَصُّ الْحَدِيثِ جَاءَ أَمْرًا مُحْكَمًا
- 2186 بَعْضُ عَلَى مُرْتَكِبِي الْكَبَائِرِ
بَغْيِي كَذَا مُبْتَدِعٍ لِلنَّاطِرِ
- 2187 وَمَحْمَلُ الْأَحْكَامِ فِي التَّكْفِيرِ
كَبَائِرُ هَلْ تَاتِ فِي التَّفْسِيرِ
- 2188 وَالْجَمْعُ حَاصِلٌ عَلَى النِّفَاقِ
هُمْ فِئَةُ الْفِتْنَةِ وَالشَّقَاقِ
- 2189 عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ مَنَعَهَا وَرَدُّ
بِمَنَعِهَا إِنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَحَدُ
- 2190 وَصَاحِبُ الْحَدِّ عَلَيْهِ تُجْتَنَّبُ
صَلَاةُ فَاضِلٍ وَذَا حُكْمُ نُسَبِ
- 2191 فَمَاعَزُ عَلَيْهِ مَا صَلَّى النَّبِيُّ
عَنْهَا وَلَمْ يَنْهَ مُزِيلُ الرَّبِّ
- 2192 وَقَاتَلَ النَّفْسَ عَلَيْهِ قَدْ مَنَعَ
صَلَاتِهِ عَلَيْهِ حُكْمٌ يَتَّبَعُ
- 2193 عَلَى الشَّهِيدِ فِي الصَّلَاةِ اخْتَلَفُوا
بَعْضُ رَأَى لِدْفْنِهِ إِذْ يُحْتَفُ
- 2194 فِي ثَوْبِهِ كَذَا لَا يُغْسَلُ
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي إِذْ يُقْتَلُ
- 2195 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الشَّهِيدِ
يُصَلِّ ضِدَّ الْغُسْلِ بِالشَّحْدِيدِ
- 2196 عَنْ جَابِرٍ فِي دَفْنِهِمْ أَهْلُ أَحَدٍ
فِي الثَّوْبِ دُونَ غُسْلِهِمْ كَمَا وَرَدَ
- 2197 صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ لَمْ يُصَلِّ
عَلَيْهِمْ ذَا الْفِعْلِ خَيْرٌ حَلْ
- 2198 وَجَابِرٌ قَالَ صَلَاةٌ لِلصَّبِيِّ
إِنْ يَسْتَهْلُ صَارِخًا فَرَّغِبِ

- 2199 عَلَيْهِ لِلصَّلَاةِ حُكْمٌ يُتَّبَعُ
وَذَا حَدِيثٌ قَالَهُ الْمُشْفَعُ
2200 وَفِي حَدِيثٍ لِلْمُغِيرَةِ الصَّبِيِّ
عَلَيْهِ لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ فَعُلُ النَّبِيِّ
2201 فَلَمْ يُصَلِّ مَوْتَ نَجْلِهِ مَسَكُ
عَنِ الصَّلَاةِ فَوْقَهُ وَمَنْ سَلَكَ
2202 سَبِيلَهُ نَجَا مَدَى الْأَيَّامِ
وَقِيلَ بَلْ صَلَّى عَلَى التَّمَامِ
2203 مِنْ قَبْلِ سَبْعِ مِنْ شُهُورٍ يُوجَدُ
فِيَدِ حَيَاةٍ ذَاكَ حُكْمٌ أَكْدُوا

الفصل الثالث:

في وقت الصلاة على الجنازة

- 2204 وَوَقْتُهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يُذَكَّرُ
أَوْقَاتٌ نَهَى لَا تُصَلَّى تَهْجَرُ
2205 قَبْلَ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ تُجْتَنَّبُ
حَدِيثٌ عُقْبَةُ رَوَى وَمَا كَذَبُ

الفصل الرابع:

في مواضع الصلاة

- 2206 وَالْخُلْفُ فِي صَلَاتِهَا بِالْمَسْجِدِ
جَازَتْ لَدَى بَعْضِ بِلَا تَرَدُّدٍ
2207 وَالْكُرْهُ لِلنَّعْمَانِ فِي قَوْلٍ أَتَى
وَمَالِكٌ لِلْكُرْهِ أَيْضًا ثَبَتَا
2208 حَدِيثٌ عَائِشَةُ دَعَتْ بِسَعْدِ
تَدْعُو لَهُ قَبْلَ دُخُولِ اللَّحْدِ
2209 أَبُو هُرَيْرَةَ نَفَى لِلأَجْرِ
فِي سَنَدٍ يَرْفَعُهُ لِلذَّكْرِ
2210 حَدِيثٌ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَاجِحُ
فَثَابَتْ إِسْنَادُهُ وَوَاضِحُ
2211 بِمَسْجِدٍ صَلَّى عَلَى سَبِيلٍ وَقَدْ
رَوَتْهُ عَائِشَةُ حَدِيثًا يُعْتَمَدُ

الفصل الخامس:

في شروط الصلاة على الجنازة

- 2212 شُرُوطُهَا طَهَارَةٌ وَقَبْلَةٌ
وَفِي تَيَمُّمٍ لَهَا مَا ثَبَتُوا
2213 فِيهَا عَلَى حُكْمِ يَكُونُ قَاعِدَةٌ
عِنْدَ الْجَمِيعِ ثَابِتَةٌ مُطْرَدَةٌ
2214 مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ يَتَّبِعُ
لَدَيْهِمْ فِي الشَّرْعِ حُكْمًا يَرَدُّعُ
2215 فَإِنْ تَكُنْ مِثْلَ صَلَاةِ الْفَرَضِ
تَيَمُّمٌ صَلَاتُهُ لَا يَقْضِي

الباب السادس: في الدفن

- وَالدَّفْنُ لِلْجَمِيعِ أَمْرٌ يُطَلَبُ 2216
تَجْصِصُ قَبْرِ بَعْضِهِمْ لَا يَرْغَبُ
حَدِيثَ جَابِرٍ نَهَى عَنْ جِصٍّ 2217
عَكَسَ أَتَى بِهِ صَحِيحُ النَّصِّ
فِيهِ تَعَارُضُ الْأَخْبَارِ بِالْأَخْبَارِ 2218
أَمَّا الْجُلُوسُ فَوْقَهُ كَالنَّارِ

كتاب الزكاة

- إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَجْنَاسِ 2219
قَسَمَ ذَا الْكِتَابِ بِالْأَسَاسِ
أَوَّلُهَا أَتَتْ مُقَدِّمَاتُ 2220
لَكِنْ بِهَا تَفْصِيلُ الزَّكَاةِ
ثَانِيهَا فِي جُمْلَةِ الْأَرْكَانِ 2221
فِي الْأَخْذِ وَالْتِزَاكِ مَدَى الْأَزْمَانِ
وَتَالِثُ فِي كُلِّ لَاحِقٍ لَهَا 2222
هَذِي ثَلَاثَةٌ لَهَا فَاحْكُمْ بِهَا

الجملة الأولى:

وأما على من تجب عليه الزكاة

- فَكُلُّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٌ تَجِبُ 2223
وَبَالِغٌ عَلَيْهِ فَرَضُهَا كُتِبَ
وَاجِبٌ عَلَيْهِ فِي الْعَبْدِ وَالْمَجْنُونِ 2224
وَالذَّمِّي فِي مُخْتَلَفِ الْفُنُونِ
وَاجِبٌ عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَقَفَ الْمَالُ 2225
فَاخْلُفَ وَارِدٌ بِذِي الْأَحْوَالِ
مَالُ الصَّغِيرِ فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ 2226
وَفِيهِ ذَا مُتَبَعٍ لِمَالِكَ
وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ خَرَاكِ الْأَرْضِ 2227
هَلْ وَاجِبُ الشَّرْعِ وَهَلْ لِلْفَقْرَى
فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ فَيُشْتَرَطُ 2228
وَمَنْ يَرَى لِحَقِّهَا فِي الْمَالِ
هَلْ وَاجِبُ الشَّرْعِ وَهَلْ لِلْفَقْرَى 2229
فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ فَيُشْتَرَطُ
وَمَنْ يَرَى لِحَقِّهَا فِي الْمَالِ 2230
وَمَالُ عَبْدٍ فِيهِ خُلْفُهُمْ إِلَى
لَمْ يَشْتَرَطْ بُلُوغُهُ فِي الْحَالِ 2231
ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ حُكْمٌ يُجْتَلَى
بَعْضُ عَفَا مِنَ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا 2232
كَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ إِذْ حَقَّقَا
أَبُو عُبَيْدٍ مَالِكَ كِلَاهُمَا 2233
بِهَا قَضَى فِي شَرْعِهِ حُكْمَاهُمَا 2234

وَالشَّافِعِي لَسَيِّدَ لَهُ نُقْلُ	2235
كَذَلِكَ الثُّورِيُّ وَالنُّعْمَانُ	2236
زَكَاةَ مَالِ الْعَبْدِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ	2237
حَوْلَ تَمَامِ مَلِكِهِ الْخِلَافُ	2238
تَرَدُّدُ الْمَالِ بِذِمَّتَيْنِ	2239
فَلَيْسَ مَالٌ فَاقِدًا لِمَالِكَ	2240
وَفِي غُمُومِ النَّصِّ بِالزَّكَاةِ	2241
قَدْ يَمْنَعُ الدَّيْنُ لَدَى النُّعْمَانِ	2242
وَالدَّيْنُ مَانِعٌ لِمَا نَصَّ إِذَا	2243
وَاخْتَلَفُوا عَلَى زَكَاةِ الدَّيْنِ	2244
قَوْمٌ رَأَوْا شَرْطَ الزَّكَاةِ يُطْلَبُ	2245
وَمَالِكَ زَكَى لِحَوْلٍ وَاحِدٍ	2246
إِنْ كَانَ مِيرَاثًا لَهُ يَسْتَقْبَلُ	2247
وَفِي ثَمَارِ الْحَبْسِ خُلْفٌ يُعْرِفُ	2248
أَرْضُ الْخِرَاجِ مِثْلُ ذَا يُوضَحُ	2249
هَلْ تَمَّ مِلْكُهَا لِمَالِكٍ عَرِفُ	2250

المسألة الأولى:

في زكاة الثمار

وَبَعْضُهُمْ لِلْعَقْدِ دَوْرٌ يُحْتَسَبُ	2251
فَلَيْسَ فِيهِ الْحَقُّ بِالْيَقِينِ	2252
زَكَاةً بِالنَّصَابِ بَعْدَ حِينِهِ	2253
وَعِنْدَ مُصْرِفٍ لَهَا مَالًا يَقِلُ	2254

المسألة الثانية:

في زكاة الأرض المستأجرة

زَكَاتُهَا عَلَيْهِ لَنْ يَمْنَعَهَا	2255
وَإِنْ مَبَارَكٍ وَنَجَلِ ثَوْرِي	2256

- 2257 وَمَالِكَ الْأَرْضِ لَدَى الثُّغَمَانِ
مُسْتَأْجَرٍ يُعْفَى بِلَا تَوَانِ
2258 فَبَيْنَ حَقِّ الْأَرْضِ ثُمَّ الزَّرْعِ
أَيُّهُمَا يَكُونُ أَصْلَ الْفَرْعِ
2259 قَدْ حَكَمَ الْجُمُهورُ فِي الزَّكَاةِ
بِأَنَّهَا عَلَى الْحُبُوبِ تَاتِي
2260 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَرْضٍ تَجِبُ
وَالْحَقُّوا أَرْضَ الْخَرَاجِ إِنْ تُصَبِّ

مسائل تتعلق بالمالك

- 2261 وَفَصَّلُوا ذَا الْبَابِ فِي مَسَائِلِ
نَجَعَلَهَا بِالنَّظْمِ طَوْعَ السَّائِلِ

المسألة الأولى:

في حال ضاعت الزكاة

- 2262 وَإِنْ تَضَاعَ زَكَاتُهُ فَتُقْبَلُ
قَبْلَ إِلى مُصْرِفِهَا تُحَوَّلُ
2263 وَبَعْدَ أَيَّامٍ يُؤَدِّيَهَا ضَمَنُ
إِعْطَاؤِهَا فِي وَقْتِهَا يَاتِي عَلَنُ
2264 لِلْبَعْضِ ضَامِنٌ إِذَا يُفَرِّطُ
بَعْضٌ فَلَا حَتَّى يَكُونَ الْغَلَطُ
2265 خَرُوجُهَا فَوْزَ حُلُولِ الْحَوْلِ
لِمَالِكٍ نَجَابِ لَا تَأْوِيلُ
2266 وَبَعْدَ أَيَّامٍ أَذَاؤُهَا ضَمَنُ
وَشَرَطُ تَفْرِيطٍ لَهُ بِذَا قَمَنُ
2267 لِلشُّورِيِّ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضُهُمْ
شَرِيكُهُ السُّعَاةَ حَسَبَ وَقْصِهِمْ
2268 مِثْلُ شَرِيكِ الْمَالِ حَيْثُمَا هَلَكَ
فَالْبَاقُ بَيْنَهُمْ بِكُلِّ مَا مَلَكَ
2269 بَعْضٌ يَرَاهُ ضَامِنًا إِطْلَاقًا
وَالشَّرَطُ لِلتَّفْرِيطِ بَعْضٌ سَاقًا
2270 أَغْفَاهُ بَعْضُهُمْ بِلَا تَقْيِيدِ
وَضَامِنٌ لِلْبَعْضِ بِالتَّأَكِيدِ
2271 غَيْرُ مُفَرِّطٍ يُزَكِّي مَا بَقِيَ
وَالْكُلُّ فِي تَطْهِيرِ مَالٍ يَلْتَقِي
2272 أَغْنَى بِإِخْرَاجِ لِحَقِّ السَّائِلِ
مِنْ مَالٍ مَالِكِ النَّصَابِ الْكَامِلِ

المسألة الثانية:

في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة

- 2273 ذَهَابَ بَعْضُ الْمَالِ وَالزَّكَاةُ
فِيهِ وَلَمْ تُخْرِجْ فَذِي حَالَاتُ
2274 مَعَ السُّعَاةِ شَرَكَةٌ فِي الْبَاقِي
أَوْ تَبَعُ الْأَمْوَالِ فِي اسْتِحْقَاقِ
2275 قَوْمٍ يُزَكِّي مَا تَبَقِيَ عِنْدَهُ
وَذَاكَ حُكْمٌ لَا زَمَّ قَدْ حَدَّهُ
2276 فَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّهُ أَمِينُ
فَلَا ضَمَانَ إِنْ أَتَى التَّعْيِينُ

- 2277 وَمَنْ عَفَا بَدُوغَمَا تَفْرِيط
كَأَلْهَلِكٍ قَبْلَهَا بِلاَ تَغْلِيْطُ
2278 أَعْنِي التَّحَايِلَ الَّذِي يُتَّبَعُ
بِقُرْبِ حَوْلِهَا وَذَاكَ يَمْنَعُ
2279 وَحَالَةَ الْغَرِيْمِ وَالْأَمِيْنِ
فَمَالِكَ لِلْمَالِ بَيْنَ ذَيْنِ
2280 وَإِنْ تَحِنَ وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا
عَلَيْهِ أَصْبَحَ النَّصِيْبُ رَاتِبًا

المسألة الثالثة:

في حال موت من عليه الزكاة

- 2281 بِمَوْتِهِ مَنْ أَصْلَ مَالٍ يُخْرَجُ
لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ أَيْضًا يُدْرَجُ
2282 وَالْبَعْضُ إِنْ أَوْصَى بِهَا تُقَدَّمُ
مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ وَلَا يُتَّهَمُ
2283 وَمَالِكَ يَقُولُ بِالْقَوْلَيْنِ
مَشْهُورَهَا وَصِيَّةً فِي الدِّينِ
2284 إِخْرَاجُهَا مِنْ ثُلْثِ مَالٍ أَحْمَدُ
وَالشَّافِعِيُّ مِنْ ثُلْثِ مَالٍ تُفْرَدُ

المسألة الرابعة:

في حال بيع الزرع وفيه زكاة

- 2285 وَإِنْ يَبْعُ لِلْمَالِ فِيهِ الصَّدَقَةُ
يَتَّبَعُ سَاعَ عَيْنِ مَالٍ رَزَقَهُ
2286 مِنْهُ إِلَّا لَهُ مَبْلَغًا مُحَدَّدًا
يَرْجِعُ شَارًا بِالَّذِي قَدْ أَرْفَدَا
2287 وَقَالَ قَوْمٌ بَيْعُهُ يُرَدُّ
فَالْعَقْدُ مَفْسُوخٌ وَلَا يُعَدُّ
2288 أَبُو حَنِيفَةَ بِثَمَرَةِ حَكَمٍ
مِنْ بَائِعِ مَالِكَ أَمْرُهُ حَسَمٌ
2289 مَنْ شَبَّهُوا ذَا الْبَيْعِ بِالْإِتْلَافِ
فَأَخَذَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْإِنْصَافِ
2290 وَمَنْ يَقُلْ بَاعَ لِغَيْرِ مَالِهِ
فَالْحَقُّ فِي الْمَالِ كَمِثْلِ حَالِهِ
2291 عِنْدَ وَجُودِ عَيْنِ مَالٍ بَاعَهُ
يَبْقَى بِمِلْكٍ مَنْ يَرَى مَتَاعَهُ
2292 فَمُثَبَّتٌ وَجُوبُهَا وَمَنَاعُ
فَالْحُكْمُ لِلصَّدِيقِ حُكْمٌ رَادِعُ
2293 فَحَمْلُهُ لَهُمْ عَلَى الْمُرْتَدِّ
قَوَى لِحُكْمِ الدِّينِ طُولَ الْعَهْدِ
2294 أَمْسَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ
تُشْتَرَطُ الْأَعْمَالُ لِلْإِنْسَانِ
2295 أَوْ عِنْدَمَا يَنْطِقُهُ بِالْقَلْبِ
يُصْبِحُ ضِدَّ الْكُفْرِ عِنْدَ الرَّبِّ
2296 إِيْمَانُ كُلِّ مُسْلِمٍ عَلَى الْعَمَلِ
وَالنُّطْقِ مَوْقُوفٌ لِيَنْجُو مَنْ زَلَّ

الجملة الثانية:

وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال

2297	فَالاتِّفَاقُ فِيهِ فِي أَشْيَاءَ	مَنْ ذَهَبٍ وَفُضَّةٍ سَوَاءٍ
2298	مَنْ بَقَرَ إِبِلَ كَذَاكَ الْغَنَمِ	وَمِنْ ثَمَارٍ وَزَبِيبٍ فَأَعْلَمَ
2299	زِدْ رُطْبًا خَلْفَهُمْ فِي الزَّيْتِ	وَالْحَلِيِّ ذِي الْأَوْصَافِ بِالشَّيْتِ
2300	وَالْحَلِيِّ وَالْعُرُوضِ لاسْتِعْمَالِ	مَالِكُهَا تُعْفَى بِإِلَاحِدِ جَدَالِ
2301	فَالْحَلِيِّ يُعْفَى حَدِيثُ جَابِرِ	صَحَّ الْجُوبُ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ
2302	إِلْزَامُهَا فِي قِصَّةِ السُّوَارِ	لَابْنِ شُعَيْبٍ ذَا عَنِ الْمُخْتَارِ
2303	وَذَا الْحَدِيثِ لِلثَّقَاةِ رَاجِحِ	وَضَعُفُ غَيْرِهِ لَدَيْهِمْ وَاضِحِ
2304	فَأَيُّ مَالٍ فِيهِ نَفْعٌ تَجِبُ	فِيهِ الزَّكَاةُ ذَاكَ حُكْمُ أَصَوِّبِ

الجملة الثالثة:

وأما معرفة النصاب

في واحد من هذه الأموال عند الزكاة

الفصل الأول:

في الذهب والفضة

2305	مُقْدَارُهَا خَمْسُ تُرَى مِنَ الْوَرَقِ	نَصُّ الْحَدِيثِ حُكْمُهُ وَذَا سَبَقِ
2306	فِي مَعْدِنٍ خِلَافُهُمْ وَالْوَجِبُ	تَقْدِيرُهُمْ أَوْقِيَّةٌ يُصَاحِبُ
2307	تَحْدِيدُ رُبْعِ الْعُشْرِ فِي كِلَيْهِمَا	إِنْ لَمْ لِمَعْدِنٍ يَتِمُّ لَأَنْتَمَا
2308	وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ	قَدَمْتُهَا هُنَا إِلَى الطُّلَابِ

المسألة الأولى:

في اختلافهم في نصاب الذهب

2309	وَالْعَلَمَا عَشْرُونَ مِنْ دِينَارِ	فَنَصَّفَ وَاحِدًا وَبَاخْتِيارِ
2310	مَدِينَةُ الْعِلْمِ لَدَى الرَّسُولِ	عَلَى خَيْرٍ حَافِظِ النُّقُولِ
2311	وَقِيلَ أَرْبَعُونَ مِنْ دِينَارِ	تُعْطَى لَوَاحِدٍ عَلَى الْمُخْتَارِ
2312	وَهِيَ النَّصَابُ قَالَ ذَاكَ الْبَصْرِي	أَوْ مَائَتًا مِنْ دَرَاهِمِ لِلْحَصْرِ
2313	إِنْ لَمْ يَصِلْ لِقَدْرِهِمَا مِنَ الذَّهَبِ	دُونَ النَّصَابِ عِنْدَهُمْ إِذَا حُسِبَ

المسألة الثانية:

في خلافهم فيما زاد عن النصاب

وَذَاكَ لِلْجُمهُورِ حُكْمُ الْحَصْرِ	مَا زَادَ عَنْهُ فِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ	2314
وَتِلْكَ مِنْ خَيْرِ أَهْلِ الشَّارِعِ	بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي	2315
زُفِرَ كَذَا النُّعْمَانُ حُكْمُ الْقِيَمِ	وَفَوْقَهُ فَرُبْعُ عَشْرِ دَرَاهِمِ	2316
تَرَدُّدُ الْأَصْلَيْنِ فِي ذَا الْبَابِ	بِذَا وَخُلْفُهُمْ عَلَى أَسْبَابِ	2317
وَفِي الْحُبُوبِ تَرْكُهُ مُحَرَّرُ	فَالْوَقْصُ فِي الْمَوَاشِي حُكْمًا قَرَّرُوا	2318
يَنْفِي لَوْقِصَهَا لَدَى الْكَثُوبِ	مُشَبَّهًا لِلْعَيْنِ بِالْحُبُوبِ	2319
حِسَابُ وَقْصِ جَعَلَ الْأَسَاسَا	وَمَنْ عَلَى الْمَوَاشِ عَيْنًا قَاسَا	2320

المسألة الثالثة:

وهي ضم الذهب إلى الفضة

لِمَالِكِ النُّعْمَانِ فِي الْأَخْبَارِ	وَضَمُّهُ الدَّرَاهِمَ لِلدِّينَارِ	2321
مُجْتَمِعَيْنِ بِالزَّكَاةِ أَسْرَعَا	إِنْ يَكْمُلُ النَّصَابُ فِيهِمَا مَعَا	2322
لِكُلِّ صَنْفٍ صَنْفُهُ يَغْمُ	لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدُ لَا تُضَمُّ	2323
زَكَاتُهُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّبَيِّنِ	هَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ	2324
مَنْ سَبَبَ يَغْمُ لِلْعَيْنَيْنِ	أَوْ عَلَّةٌ تَجْمَعُ لِلصَّنْفَيْنِ	2325
لَيْسَ يُضَمُّ وَاحِدٌ لِلثَّانِ	وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُمَا جَنْسَانِ	2326
لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصَابٌ فِي الْأَثَرِ	مِثْلُ الْمَوَاشِي غَنَمٌ كَذَا الْبَقَرِ	2327
تَتَّبَعُهُ الْأَحْكَامُ لِلثَّقَاةِ	وَالْخُلْفُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالذَّوَاتِ	2328
فِي جَمْعِ قِلَّةٍ يُضَمُّ ذَانِ	ذَا حُكْمُ مَالِكٍ عَلَى الْأَعْيَانِ	2329
مَنْ دَرَاهِمَ عَشْرٌ ثَلَاثَ جَارٍ ¹	مَنْ عِنْدَهُ عَشْرَةٌ مِنْ دِينَارِ	2330
فَرُبْعُ عَشْرٍ لَازِمٌ يَقِينَا	فِيهَا النَّصَابُ مِثْلُ أَرْبَعِينَا	2331
لِحَيْطَةِ يَقُولُ فِي ذَا الْحُكْمِ	فَالثُّورِي مَانِعٌ لِحُكْمِ الضَّمِّ	2332

¹ - أعني بعشر ثلاثاً أي ثلاثين درهماً.

المسألة الرابعة:

زكاة الشريكين

وَعِنْدَ مَالِكَ كَذَا النُّعْمَانِ	2333
فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَكْمَلَ	2334
لِلشَّافِعِيِّ شَرَاكَةً فِي الْمَالِ	2335
فِي خُمْسٍ أَوْاقٍ فَلَا نَصَابَ	2336
فَالشَّافِعِيُّ لِشَرَكَةِ وَخِلْطَةِ	2337
مَالِ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْأَعْيَانِ	
نَصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ وَيَحْصُلُ	
نَصَابُهَا كَوَاحِدٍ فِي الْحَالِ	
لَا ثَنَيْنِ أَوْ لَوَاحِدٍ يُجَابُ	
لِلْحُكْمِ سَوَى فِي نِصْوَصِ الْمِلَّةِ	

المسألة الخامسة:

وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن

وَالْخُلْفُ جَاءَ فِي نَصَابِ الْمَعْدِنِ	2338
مَالِكُ أَمَّا الشَّافِعِيُّ بِالْحَوْلِ	2339
فَفِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ حَالًا يَجِبُ	2340
فَأَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ رِكَازُ	2341
يُحْسَبُ يَوْمَ كَشْفِهِ لِلزَّمَنِ	
خِلَافُهُ لَهُ بِذَا الْمَقُولِ	
وَالْعَفْوُ لِلنُّعْمَانِ رَأْيِي يُحْسَبُ	
وَدُونَ جُهْدِ خُمْسِهِ يُحَازُ	

الفصل الثاني:

في نصاب الإبل الواجب فيها

وَكُلُّ خُمْسٍ عِنْدَهُمْ مِنْ إِبِلٍ	2342
أَرْبَعُ وَالْعَشْرُونَ قُلْ نَصَابُهَا	2343
إِنْ لثَلَاثِينَ وَسِتٍّ وَصَلَتْ	2344
لِسِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً	2345
بِنْتَا لَبُونٍ قَدَمًا سَمِينَا	2346
فِي وَاحِدٍ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ	2347
وَالْخُلْفُ فِي الزَّائِدِ عَنْ ذَا الْعَدِّ	2348
يُعْطَى لَشَاةٍ عِنْدَ كُلِّ النَّحْلِ	
بِنْتُ مَخَاضٍ مُضْرَفٌ أُولَى بِهَا	
بِنْتُ لَبُونٍ حَقٌّ مُضْرَفٍ ثَبَتَ	
لِوَاحِدٍ سِتِّينَ تُعْطَى جَذْعَةٌ	
وَحَقَّتَانِ الْحَقُّ فِي التَّسْعِينَ	
فَذَا نَصَابُ الْإِبِلِ لِلْجَمَاعَةِ	
وَفِي انْعِدَامِ نِسْبَةٍ بِالْحَدِّ	

المسألة الأولى:

الخلاف فيما زاد على المائة والعشرين

وَبَعْدَ عَشْرِينَ بِوَاحِدَةٍ تَزْدُ	2349
فَبَيْنَ حَقَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ	2350
إِلَى ثَلَاثِينَ فَحَقَّةٌ كَذَا	2351
وَلَا بِنِ قَاسِمٍ بِلَا خِيَارِ	2352
فِي الْفَقْهِ أَخَذَهَا عَلَى هَذَا الْعَدَدِ	2353
بَنَتِي لُبُونٍ وَإِلَى ذَا الْعَدَدِ	2354
مَنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَارَ رَبُّ الْمَالِ	2355
بِذَاكَ أَيْضًا جَاءَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ	2356
إِلَى ثَلَاثِينَ بِرَغَمِ الْمَالِكِ	2357
وَمَا عَلَى الْعَشْرِينَ زَادٌ يُحْسَبُ	2358
مَنْ بَعْدَ مِائَةٍ لَدَى النُّعْمَانِ	2359
وَإِنْ تَصِلَ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ	2360
لِلْخَمْسِ شَاةٌ بَعْدَ عَوْدِ تُسْتَحَقُّ	2361
فَحَقَّتَانِ ثُمَّ شَاتَانِ فَرَضُ	2362
خَمْسٍ ثَلَاثُونَ أَصْفًا لِلْمِائَةِ	2363
نَصَابُهُ شَاتَانِ حَقَّتَانِ	2364
وَإِنْ تَزْدُ خَمْسًا تَزَادُ شَاةٌ	2365
وَعِنْدَ خَمْسٍ ثُمَّ أَرْبَعِينَ	2366
ضِيفَتْ لِحَقَّتَيْنِ بَعْدَ الْمِائَةِ	2367
تُعْطَى لِأَرْبَعٍ مِنَ الْحَقَائِقِ	2368
مُسْتَرَبِلًا يُعْطَى لِكُلِّ خَمْسَةٍ	2369
حَتَّى تَصِلَ لِمِائَتَيْنِ الْوَاجِبُ	2370
وَمَا يَفُوقُ مِائَةً لِلْكَوْفَةِ	2371
بَنَتْ لُبُونٌ قُلَّ لِأَرْبَعِينَ	2372
وَالْخُلْفُ فِي خِلَافِ سَوَقِ الْأَثَرِ	2373
قَدْ خَيْرُ الْمَالِكِ مَالِكٌ وَرَدُ	
بَنَتْ لُبُونٌ صَفَةَ الْإِنَاثِ	
بَنَاتًا لُبُونٌ ذَا نَصَابِهَا خُذَا	
ثَلَاثٌ مِنْ بَنَتِ اللَّبُونِ سَارِ	
حَتَّى ثَمَانِينَ فَحَقَّةٌ وَرَدُ	
لِحَقَّةٍ تُضَافُ طُولَ الْمَدَدِ	
فَذَاكَ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْحَالِ	
وَلَا بِنِ مَا جَشُونٌ حَقَّتَانِ عِي	
وَذَاكَ خُلْفٌ وَاضِحٌ لِمَالِكِ	
كَبَدُ عَدُّهَا وَذَاكَ يُكْتَبُ	
فَوَاجِبٌ شَاةٌ وَحَقَّتَانِ	
عَادَتْ إِلَى بَدَايَةِ الْفَرِيضَةِ	
فِي مِائَةٍ ثُمَّ ثَلَاثِينَ تَسْقُ	
وَاجِبُهَا عِنْدَ الْعِرَاقِ قَدْ قُبِضَ	
فِي جَمْعٍ بَدُءٍ وَتَنَامِ ثُبِتَ	
أَبْرَحْنِيْفَةٌ بِذَاكَ الشَّانِ	
وَذَا نَصَابٌ تَأْخُذُ السُّعَاةُ	
بَنَتْ مَخَاضَ حُكْمِهَا يَقِينَا	
حَتَّى تَصِلَ خَمْسِينَ قُلَّ بِالْجُمْلَةِ	
وَالْعَدُّ هَكَذَا عَلَى تَنَاسُقِ	
شَاةٌ كَبَدُ وَاجِبِ الْفَرِيضَةِ	
حَقَائِقُ أَرْبَعُ يُعْطَى الطَّالِبُ	
مَعَهَا ثَلَاثُونَ لِذَاكَ ثُبِتَ	
وَحَقَّتَانِ الْفَرَضُ لِلْخَمْسِينَ	
رَوَاهُ مُسَوِّبًا لِخَيْرِ الْبَشَرِ	

المسألة الثانية:

في عدم السن الواجبة عليه

وَعَادِمٌ لِسِنَّهَا وَعِنْدَهُ	2374
بِوَاجِبٍ مِنْهَا بِمَا فَرَّقَ الطَّلَبُ	2375
إِنْ لَمْ يَجِدْ لِلْفَرْقِ سَاعَ رَدًّا	2376
وَذَا عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ يُعَقَّدُ	2377
فَمَالِكَ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى الْخَبَرِ	2378
أَصْغَرُ أَوْ أَكْبَرُ ثُمَّ مَدَّهُ	
عَشْرِينَ دَرْهَمًا يَرُدُّ إِنْ حَسَبَ	
وَالْقِيَمَةُ النُّعْمَانُ فِي ذَا عَدَا	
وَفِي الْحَدِيثِ قِيَمَةٌ تُسَدِّدُ	
بِقِيَمَةِ يُقَالُ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ	

المسألة الثالثة:

في وجوب الزكاة في صغار الإبل

فَفِي النَّصَابِ عَنْ صَغَارِ النِّعَمِ	2379
هَلْ إِسْمٌ جَنَسٍ يَشْمَلُ الصَّغَارَا	2380
أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ كُوفَةَ	2381
مَنْ أَوْجَبُوا زَكَاتَهَا قَدْ يُطْلَبُ	2382
وَعَمَّمُوا الْحُكْمَ فِي الْبَقَرِ	2383
فِيهِ خِلَافٌ أَهْلَ عِلْمِ الْأُمَمِ	
مَنَاطٌ خُلِفَهُمْ عَلَيْهِ دَارًا	
قَالُوا بِذَا وَعِنْدَهُمْ مِنْ حُجَّةٍ	
شُرَاءَ سَنٍ أَوْ عَلَيْهَا يُحْسَبُ	
وَمِثْلُهُ الْأَغْنَامُ حُكْمُ الْأَكْثَرِ	

الفصل الثالث:

في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك

كُلُّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَبْقَارِ	2384
مُسْنٌ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أَجْزَأَتْ	2385
عَشْرُونَ خَمْسٌ مِنْ رُؤُوسِ الْبَقَرِ	2386
خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فَلَاثَتَيْنِ	2387
فِي مِائَةٍ وَضَفَّ لَهَا عَشْرِينَ	2388
إِنْ بَلَغَتْ سِتِينَ خُذْ لَاثَتَيْنِ	2389
أَسْبَابُ خُلِفَهُمْ عَلَى النَّصَابِ	2390
حَدِيثُهُ فِي حَدِّ كُلِّ قَدَرٍ	2391
فَقَالَ فِي الْأَرْقَاصِ أَسْأَلَ النَّبِيَّ	2392
قَبْلَ سُؤَالِهِ فَقَيَّسَ الْحُكْمُ	2393
تَبِيعَةُ زَكَاتُهَا يَاقَارِي	
وَالْبَعْضُ شَاةٌ فِي ثَلَاثِينَ كَفَتْ	
تُعْطَى لِوَاحِدٍ بِحُكْمِ قَبْرٍ	
إِنْ جَاوَزَتْ لَذَاكَ بِالتَّعْيِينِ	
خُذْ وَاحِدَةً فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ	
عَنْهَا تَبِيعَتَيْنِ وَبِالتَّعْيِينِ	
فَعِنَ مُعَاذِ صَحِّ فِي ذَا النَّصَابِ	
وَذَكَرُ وَفَصْلٌ لَمْ يَرُدَّ فِي الذِّكْرِ	
لَكِنْ تَوَى الرُّسُولُ مَا حَيَّ الرِّبَّ	
لَمْ يَجْتَمِعْ مِنْ حَوْلِ حُكْمِ فُهُمِ	

الفصل الرابع:

في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك

لأَرْبَعِينَ كُلَّ مَذْهَبٍ نَقَلَ	سَائِمَةُ الْأَغْنَامِ شَاةٌ إِنْ تَصَلَّ	2394
وَاحِدَةً شَاتَانِ أَخْبَرُونَا	إِنْ مَائَةٌ مِنْ بَعْدِهَا عَشْرُونَ	2395
نَصَابُهَا حُكْمٌ لَهُ فَثَبَّتُوا	عَنْ مَائَتَيْنِ إِنْ تَزِدُ ثَلَاثَةً	2396
وَالْأَخْذُ مِنْ كَثْرَتِهِ فِي فَرْزِهِ	وَضَمُّ ضَانٍ جَائِزٌ لِمَعْرَهِ	2397
حُكْمٌ عُمَرُ بِذَا بَعِيدٌ عَنْ شَطْطِ	وَالشَّافِعِيِّ مُعَيَّنٌ أَخَذَ الْوَسْطَ	2398
فَالشَّافِعِيُّ مُتَنَعٌ مِنْ ضَمِّهِ	وَاخْتَلَفُوا فِي تَابِعٍ لِأُمِّهِ	2399
لِمَالِكَ يَشْمَلُهُ الْحِسَابُ	حَتَّى يَتِمَّ دُونُهُ النَّصَابُ	2400
هَلْ مِثْلُ عَدِّ مَلِكٍ فَرْدٌ يَعْرِفُ	وَفِي نَصَابِ الْخُلَطَاءِ اخْتَلَفُوا	2401
إِذْ مِاجَ ذِمَّةٍ وَدُونِهَا عَدَدُ	فَالشَّافِعِيُّ سَوَّى لِحُكْمِهِمْ قَصْدُ	2402
كُلِّ لَهُ نَصَابُهُ إِذَا يَعُدُّ	وَذَاكَ فِي مَالٍ لَخْلَاطَةٍ يُعَدُّ	2403
مَا فَرَّقُوا لِلْمَالِ فِي الْمُعْتَمَدِ	زَكَاةَ زَكَاةِ مَالِكَ كَالْفَرْدِ	2404
بَيْنَ مُجْمَعٍ وَذَاكَ حَقَّقُوا	فَفِي الْحَدِيثِ جَاءَ لَا يُفَرَّقُ	2405
بَيْنَهُمَا سَوِيَّةٌ لِلسَّامِعِ	لِلْخُلَطَاءِ سَكَنٌ لِلتَّارِاجِعِ	2406
يَجْمَعُهَا ثُمَّ الْمِرَاحُ سَبِيلُ	رَغْيٍ وَخَوْضٍ ثُمَّ دَلْوٌ فَخَلُ	2407
يَكُونُ الْإِشْتِرَاكُ لِلْأَنْعَامِ	لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ فِي الْأَنْعَامِ	2408

الفصل الخامس:

في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك

حَيْثُ بَنَضَحَ رُبْعٌ عَشْرَ قَدَرُ	سَقْيُ السَّمَاءِ فِي الْحُبُوبِ الْعُشْرُ	2409
فِي الْقَدْرِ عَنْ سُكَّانِ أَهْلِ يَثْرِبِ	وَذَاكَ سُبَّةٌ رَوَّاهُ عَنِ النَّبِيِّ	2410
تَخَالَفُ الْأَفْهَامُ وَالنُّصُوصُ	تَعَارَضَ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ	2411
يُغْفَى مِنَ الزَّكَاةِ قَوْلٌ يَتَكَلَّمُ	وَكُلَّمَا عَنْ خُمْسٍ أَوْسُقٍ يَقْلُ	2412
وَذَاكَ رَغَمَ الْخُلْفِ فِي التَّصْوِيرِ	عَلَيْهِ قَوْلُ سَائِرِ الْجُمْهُورِ	2413
خُمْسَةَ أَوْسُقٍ كَمَا يُنَاقِضُ	عُمُومُ سَقْيِ السَّمَاءِ يُعَارِضُ	2414
خُلْفٌ وَخُمْسُ أَوْسُقٍ إِذَا تُعَدُّ	بَيْنَ عُمُومٍ مَا سَقَى السَّمَاءُ وَرَدُّ	2415
فِيهِ خِلَافٌ نُخْبَةِ الْأَعْلَامِ	فِيهَا تَعَارَضَ لَدَى الْأَفْهَامِ	2416

المسألة الأولى:

في ضم الحبوب بعضها إلى بعض

- 2417 جَمْعُ رَدِيٍّ لِلْحُبُوبِ جَائِزٌ
2418 تَحْدِيدُهُمْ كَمِّيَّةُ الصَّنْفَيْنِ
2419 فَالْقَطَنِيَّاتُ مَالُكَ يُوحَّدُ
2420 أَنَّ لَهَا زَكَاةَ صَنْفٍ وَاحِدٍ
2421 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ
2422 تَخَالَفُ الْأَسْمَاءُ وَالْمَنَافِعُ
- لَجِيْدٌ وَمَنْ يُزَكِّي فَائِزٌ
لَدَى تَسَاوِي عِلَّةِ الْإِثْنَيْنِ
مَعَ الشَّعِيرِ حُطَّةٌ سَلَّتْ زُدُوا
وَمَنْ نَصَابٌ وَاحِدٌ لِلْمُفْرَدِ
يَخْتَلِفُ النَّصَابُ فِي الْمَشْرِعِ
جَرَّ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ عِنْدَ السَّامِعِ

المسألة الثانية:

في تقدير النصاب بالخرص

- 2423 جَمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ الْخَرْصُ
2424 وَأَبْطَلَ الْأَخْنَفُ فِعْلَ الْخَرْصِ
- يُجْزِي وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ النَّصُّ
فِي الْحُكْمِ كُلُّهُمْ شَدِيدُ الْخَرْصِ

المسألة الثالثة:

هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد

- 2425 وَقَالَ مَالُكَ أَبُو حَنِيفَةَ
2426 وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْحَسَابَا
2427 فَذَا ابْنُ خُثْعَمَةَ أَتَى يُخَاصِمُهُ
2428 فِي عَرِيَّةٍ وَطَعَمَهُ الْمُسْكِينَا
2429 قَالَ لَهُ أَنْصَفَكَ ابْنُ الْعَمِّ
2430 قَالَ النَّبِيُّ إِنْ تَخَرَّصُوا ثَلَاثًا دَعُوا
2431 تَعَارَضُوا الْكِتَابَ وَالْقِيَاسَ
2432 أَدُّوا لِحَقِّ فَتْرَةِ الْحَصَادِ
2433 وَاخْتَلَفُوا فِي قِيَمَةِ لِلْعَيْنِ
2434 فَمَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ مَنَعَا
2435 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقِيَمَةِ
2436 وَالْخُلْفُ هَلْ تُعْتَبَرُ الزَّكَاةُ
2437 تَفْوِيْثُهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ بِمَا
- يَحْسِبُ أَكْلَهُ بِتِلْكَ الْفَتْرَةِ
كُلُّ لِقَوْلِهِ رَوَى أَسْبَابَا
صَاحِبٌ نَخَلَ لِلنَّبِيِّ يُعَاتِبُهُ
سَاقِطٌ رِيحَ مَا لَهُ نَسِينَا
أَثَبَتْ خَارِصًا عَلَى ذَا الْحُكْمِ
وَحَقَّقُوا فِي عَرِيَّةٍ وَلِتَسْمَعُوا
فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ لِلْأَكْيَاسِ
وَإِخْشَارًا بِذَلِكَ سَاعَةَ التَّنَادِي
فَهَلْ تَجُوزُ سَاعَةُ التَّغْيِينِ
ذَا الْأَمْرِ حُكْمٌ عَنْهُمَا قَدْ سَمِعَا
فِي يَوْمِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ثَبَّتْ
حَقًّا لِمُسْكِينٍ بِهَا يَقَاتُ
يَخْذُمُ أَمْرَهُ لِبَعْضِ الْعُلَمَا

الفصل السادس:

نصاب العروض

زَكَاتُهُ عَنْ سَنَةٍ فِي لَحْظَةٍ	وَمَا مِنْ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَةِ	2438
فِي الْعَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمُ حُكْمٌ رَاتِبٌ	بَيْعٍ وَرُبْعٍ الْعُشْرِ فِيهِ وَاجِبٌ	2439
وَقَسْتُ لِبَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ فِيهِ	وَكُلَّمَا لَمْ يَنْضَبْطْ لَدَيْهِ	2440
مَنْ يَوْمَ بَدَّيْهِ وَذَا يَقُولُ	فَحُكْمُهُ حِينَ يَحُولُ الْحَوْلُ	2441
مُخْتَلَفَ الْعُرُوضِ ثُمَّ الدَّيْنِ	مَالِكَ زَكَاةً مِثْلَ حَقِّ الْعَيْنِ	2442
وَجَاءَ عَنْهُ غَيْرُ ذَا فِي الْعِلْمِ	عَنْ ابْنِ مَاجِشُونٍ خَلْفَ الْحُكْمِ	2443
فَفِي الْعُرُوضِ بِالزَّكَاةِ يَنْتَظَرُ	إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ وَكَانَ يَتَجَرَّ	2444
وَفِيهِ تَغْطِيلٌ لَهَا لِلْفَاهِمِ	بَيْعاً وَذَا قَوْلٌ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	2445
زَكَاتُهَا لِلْبَعْضِ قَوْلُ ثَانٍ	وَالْبَعْضُ فِي الْأَغْيَانِ لَا الْأَثْمَانِ	2446
حُكْمُ الزَّكَاةِ شِرْعَةً الشَّفِيعِ	وَبَعْضُهُمْ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ	2447

الجملة الرابعة :

في وقت الزكاة

قَدْ أَجْمَعُوا فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ	وَالْحَوْلُ شَرْطٌ فِي زَكَاةِ الْمَالِ	2448
عَلَى نَصَابِهِ وَذَا مَقْبُولٌ	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَحُولُ الْحَوْلُ	2449
قَوْلُهُمَا مُخَالَفٌ لِمَا اعْتَمَدَ	ثُمَّ ابْنُ حَرْبٍ أَيَّدَ الَّذِي وَرَدَ	2450
مَنْ أَجَلٍ فَهَمَّ جُمْلَةً الْمَعَانِي	ذَا الْبَابِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي ثَمَانٍ	2451

المسألة الأولى:

في اشتراط الحول في المعدن

عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ نَصَاباً يَقْتَنِي	لِمَالِكَ قَالَ زَكَاةُ الْمَعْدَنِ	2452
وَلَمْ يَرِدْ حُكْمٌ بِذَا لِلشَّافِعِي	وَالْحَوْلُ وَالنَّصَابُ عِنْدَ الشَّافِعِي	2453
فَصُمِّنَ أَمْوَالُ الزَّكَاةِ يُدْرَجُ	وَكُلَّمَا فِي الْأَرْضِ حَيْثُ يُخْرَجُ	2454
فَاسْتَقْبَلُوا حَوْلًا بِهِ فِي الدَّهْرِ	وَالْمُقْتَنَى مِنْ فَضَّةٍ أَوْ تَبَرٍ	2455
أَيُّهُمَا أَرَدَتْ فِي ذَا الْحَيْنِ	فَحُكْمُ مَعْدِنٍ يَرَى لِدَيْنٍ	2456

المسألة الثانية:

في اعتبار حول ربح المال

وَاخْتَلَفُوا فِي حَوْلِ رِبْحِ الْمَالِ	2457
إِلَى ثَلَاثَةِ مَنَ الْأَقْوَالِ	
فَالشَّافِعِيُّ مَنَ يَوْمٍ يَسْتَفِيدُ	2458
يَبْقَى إِلَى حَوْلٍ وَذَا مَوْجُودُ	
وَعَنْ عُمَرَ عَبْدَ الْعَزِيزِ وَالِدَهُ	2459
ذَا الْحُكْمُ جَاءَ عَدْلُهُ مُسَانِدُهُ	
مَالِكُ حَوْلِ الرِّبْحِ حَوْلُ الْأَصْلِ	2460
عِنْدَ حُلُولِ حَوْلِهِ بِالْفِعْلِ	
فَالرِّبْحُ تَابِعٌ لِحَوْلِ الْأَصْلِ	2461
دُونَ اعْتِبَارِ الْحَالِ عِنْدَ النُّسْلِ	

المسألة الثالثة:

في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة

وَمَنْ لِمَالٍ يَسْتَفِيدُ قَبْلَهُ	2462
عَلَيْهِ مَالٌ حَالٌ تَوًّا حَوْلُهُ	
زَكَاتُهُ لِمَا اسْتَفَادَ وَاجِبَهُ	2463
لِمَالِكَ وَمَنْ يَفْقَهُ صَاحِبَهُ	
أَبُو حَنِيفَةَ زَكَاةُ الْأَصْلِ	2464
تَسْرِي عَلَى فَوَائِدٍ فِي الْمَثَلِ	
وَفِي خِلَافِ الدِّينِ فِي الْأَمْوَالِ	2465
فِي الْحَوْلِ أَوْ فِي عِدَّةِ الْأَحْوَالِ	
بَعْضُ يَرَى زَكَاتَهُ لِعَامٍ	2466
وَلَا سِوَاهُ الدَّهْرِ بِالتَّمَامِ	
إِنْ كَانَ حَوْلًا وَاحِدًا فَالْوَاجِبُ	2467
نَصَابُهُ لِعَامِهِ مُصَاحِبُ	

المسألة الرابعة:

في اعتبار حول الدين

وَالْخُلْفُ فِي الدُّيُونِ كَيْفَ تُعْطَى	2468
مِنْهَا زَكَاةُ الْمَالِ أَوْ تُحْطَأُ	
هَلْ كُلُّ عَامٍ فِيهِ وَقْصٌ وَاجِبٌ	2469
وَهَلْ لِعَامٍ وَاحِدٍ إِذْ يَحْسَبُ	
بَعْضُ لِعَامٍ بَعْضُهُمْ يَسْتَقْبِلُ	2470
لِلْحَوْلِ مِلْكُ الدِّينِ لَيْسَ يَقْبَلُ	
وَالدِّينُ لِلْبَعْضِ كَمَالٍ حَاضِرٍ	2471
فِيهِ الزَّكَاةُ الْقَوْلُ لِلْأَكَابِرِ	
فَمَالِكَ شَبَّهَهُ بِالْعَرَضِ	2472
يُعْطَى لِعَامٍ وَاحِدٍ فِي الْفَرَضِ	
قَبْلَ الْمَبِيعِ بَعْضُهُمْ بِالْمَاشِيَةِ	2473
شَبَّهَهَا عِنْدَ الزَّكَاةِ الْآنِيَةِ	
وَالشَّافِعِيُّ زَكَى لِمَاضٍ قَدْ وَجِبَ	2474
عَلَيْهِ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ إِذْ كَسَبَ	

المسألة الخامسة:

في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها

المسألة السادسة:

في حول فائدة الماشية

كُلُّ نَصَابٍ أَصْلُهُ حَتَّمٌ تَبَعٌ	2475
لَعَدَّ حَوْلَ الْأَصْلِ حُكْمُهُ جَمْعٌ	
مَاشِيَةٌ لِمَالِكَ ذَا الْحُكْمِ	2476
يَعْمُ سَاقُهُ لِذَاكَ الْفَهْمِ	
أَبُو حَنِيفَةَ كَمِثْلِ الْعَيْنِ	2477
زَكَاتُهَا لِأَزْمَةٍ فِي الْحَيْنِ	

المسألة السابعة:

حول نسل الغنم

لِمَالِكَ فَحَوْلُ نَسْلِ يُتْبَعُ	2478
زَكَاةَ حَوْلِ الْأَصْلِ فِيمَا شَرَعُوا	
بَصَوْتِهِ لَدَى وَضُوءِ الْأَرْضِ	2479
نَصَابُهَا مُكْتَمَلًا فِي الْفَرَضِ	
لِلشَّافِعِيِّ الرُّنْحُ ثُمَّ النَّسْلُ	2480
كُلُّ نَصَابَةٍ يَحْدُ النَّقْلُ	
نَصَابَ أَغْنَامٍ وَنَسْلُ الْأَصْلِ	2481
إِنْ تَمَّ النَّصَابُ خَلْفَ النَّقْلِ	
أَبُو حَنِيفَةَ نَصَابُ الْأُمِّ	2482
شَرَطُ زَكَاتِهِ بِحُكْمِ الْعِلْمِ	

المسألة الثامنة:

في إخراج الزكاة قبل الحول

فَمَالِكَ تَقْدِيمُهَا يَمْنَعُهُ	2483
وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ قَدْ شَرَعَهُ	
وَالشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ ذَا فِي الْحُكْمِ	2484
قَدْ أَوْلُوا لِلْحُكْمِ حَسَبَ الْفَهْمِ	
وَاقْتَرَضَ النَّبِيُّ زَكَاةَ عَمِّهِ	2485
مِنْ قَبْلِ حَوْلِهِ لَذَا فَانْتَبِهْ	

الجملة الخامسة:

فيمن تجب له الصدقة

الفصل الأول:

في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

المسألة الأولى:

الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

أَصْنَافُهُمْ فِي عَدِّ قَوْلِ اللَّهِ	2486
هَلْ كُلُّهَا تُعْطَى لِشَخْصٍ مُفْرَدٍ	2487
فَمَالِكَ جَوَّزَ لِلْإِمَامِ	2488
أَبُو حَنِيفَةَ قَفَى فِي الْحُكْمِ	2489
لَفْظُ الْكِتَابِ الْقَسْمُ فِيهِ يُعْرَفُ	2490
وَفِي حَدِيثٍ جَاءَ عَنِ الصُّدَّاءِ	2491
عَنِ النَّبِيِّ جَوَابُهُ لِلْسَّائِلِ	2492
ثَمَانُ عَدَّهُمْ بِلاَ اخْتِبَاهِ	
مَنْ أَجَلَ تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْمَقْصِدِ	
ذَلِكَ عِنْدَهُ مَدَى الْأَعْوَامِ	
وَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ فِي الْفَهْمِ	
مَعْنَاهُ أَهْلُ حَاجَةٍ قَدْ تَصَرَّفَ	
أَصْنَافُهَا مَحْصُورَةُ الْإِحْصَاءِ	
لَمَّا أَتَاهُ طَالِبُ النَّائِلِ	

المسألة الثانية:

هل للمؤلفة قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟

حَدِيثُ إِسْلَامٍ إِذَا يُؤْلَفُ	2493
إِلَيْهِ لَمْ يَبْقَ لِمَالِكَ سَبَبٌ	2494
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ	2495
وَالْخُلْفُ هَلْ إعْطَاوُهَا خَصَّ النَّبِيُّ	2496
عُمُومُهَا فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ	2497
فَمَالِكَ لِقُوَّةِ الْإِسْلَامِ	2498
وَفِي الْمَصَالِحِ الَّتِي تُنَاطُ	2499
بِالْقِسْطِ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ يُصْرَفُ	
لَهُمْ يُبَيِّحُ ذَا وَذَا مِنْهُ عَجَبٌ	
تَدْرُومُ مَا دَامَ لَهَا مِنْ دَافِعٍ	
أَمْ عَمَّ كُلُّ الْمُؤْمِنِينَ فَاجْتَبَى	
وَلِلْهُدَى تُغْرِي بَنِي الْإِنْسَانِ	
بَنَى عَلَيْهَا عِلَّةَ الْأَحْكَامِ	
بِقَصْدِهَا الْأَحْكَامُ ذَا احْتِيَاطٍ	

الفصل الثاني:

في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم

أَوَّلُهَا الْفَقْرُ لِقَوْلِ الْمُنْزَلِ	2500
وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ مَالٍ يَمْنَعُ	2501
عَلَيْهِمْ فِي مَصْرِفِ الزَّكَاةِ	2502
غَازٍ وَجَارٍ عَامِلٍ تُعْطَى لَهُمْ	2503
تَأْلِيفُ مُسْلِمٍ كَذَاكَ الْغَارِمِ	2504
فِي بَعْضِهِمْ تَجَوُّزُ حُكْمِ الْقَاضِي	2505
فَبَيْنَ حَاجَةٍ وَنَفْعٍ تَخْتَلِفُ	2506
عَنِ الْغَنَى خِلَافُهُمْ فِي الْقَدْرِ	2507
فَالشَّافِعِيُّ لِمَا عَلَيْهِ الْإِسْمُ	2508
أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا النُّصَابُ	2509
بِالدِّينِ وَالْحَدِيثِ جَاءَ وَاضِحًا	2510
قَدَرَ النُّصَابُ لِمُعَاذٍ فِي سَفَرٍ	2511
فَقَالَ خُذْ مِنَ الْغَنَى لِلصَّدَقَةِ	2512
أَهْلُ الْحَدِيثِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ	2513
مَنَاطُ خَلْفِهِمْ عَلَى الْغَنَى نَزَلَ	2514
فَأَوَّلُ إِنْ يَكُ فَالنُّصَابُ	2515
إِنْ كَانَ مَعْنَى، لُغَةً لَفْظًا، يُحَدِّدُ	2516
بَعْضٌ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا غَنَى	2517
وَالْخُلَفَاءُ فِي الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ	2518
فَالْفَقْرُ حَالُهُ لِبَعْضٍ أَحْسَنُ	2519
بَعْضٌ لِمَعْنَى وَاحِدٍ قَدْ دَلَا	2520
فَكَ الرِّقَابُ لِلْعَبِيدِ تُعْتَقُ	2521
مِنَ الْإِمَامِ إِذْ وَلَاؤُهُمْ لَهُ	2522
وَأَبْنُ السَّبِيلِ قُلٌ مُسَافِرُونَ نَفْدُ	2523
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ مَالِكُ	2524
تُعْطَى فَقِيرًا مُحْكَمَ الْفَصْلِ	
مِنْهَا وَلَكِنْ خَمْسَةٌ قَدْ أَجْمَعُوا	
لِغَارِمٍ وَأَبْنِ السَّبِيلِ يَأْتِي	
تُعَدُّ فِي نَصِّ الْكِتَابِ حَقُّهُمْ	
وَالْمَنَعَ لِلْغَنِيِّ عَنِ ابْنِ قَاسِمٍ	
يُعْطِيهِ مِنْهَا ذَاكَ قَوْلُ مَاضٍ	
فِي صَرْفِ كُلِّ أَوْ لُجْزَتِهَا وَصِفُ	
وَحُجْمِهِ فِي الْمَالِ كَمَ بِالْخَصْرِ	
فِي حَدِّهِ الْأَذْنَى يَقُودُ الْفَهْمُ	
لَدَيْهِ مَلِكُهُ وَلَا يُعَابُ	
مُحَدِّدًا حُكْمَ النُّصَابِ شَارِحًا	
عَلَيْهِ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ مُسْتَقَرُّ	
وَرُدُّ لِّلْفَقِيرِ نَصٌّ حَقَّقَهُ	
وَمَالِكَ لِلْإِجْتِهَادِ قَدْ بَدَلُ	
هَلْ لُغَوِيٌّ أَمْ لَشَرْعِيٌّ يَدُلُّ	
هُوَ الْغَنَى بِالْفِعْلِ لَا تَرْتَابُ	
رُجُوعُهُ إِلَى اجْتِهَادِهِمْ أَسَدُ	
وَمَنْ لَهُ يُعْطَى الزَّكَاةُ قَدْ جَنَى	
مَا الْفَرْقُ فِي الْأَوْصَافِ لِلْإِنْسَانِ	
مِنْ حَالِ مُسْكِينٍ وَبَعْضُ أَهْوَنُ	
فِيهِ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ حَالًا	
لِمَالِكَ وَحُكْمُهَا يُحَقِّقُ	
وَالشَّافِعِيُّ مُكَاتِبٌ تَعْرِيفُهُ	
زَادَ لَهُ وَطَاعَةٌ لَهَا قَصْدُ	
سُبُلِ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ سَالِكُ	

- وَتَابَعَ النُّعْمَانُ هَذَا الْحُكْمَا 2525 يُعْطَى الْحَاجِجُ عِنْدَ بَعْضِ سَهْمَا
وَالْغَازِي إِنْ تُعْطِيَ لَهُ لِلشَّافِعِي 2526 وَالنَّقْلُ حُكْمٌ وَأَصِحُّ التَّنَازُعِ

الفصل الثالث:

كم يجب لهم؟

- فَغَارِمٌ يُعْطَى لِقَدْرِ دَيْنِهِ 2527 فِي طَاعَةٍ وَسَدِّ حَاجٍ شَأْنُهُ
وَأَبْنُ السَّبِيلِ مَنْحُهُ مَا يَرْجِعُ 2528 بِهِ لِأَهْلِ حَيْثُ شَطَّ الْمَوْضِعُ
أَمَّا لِمُسْكِينٍ فَمَالُكَ يَرَى 2529 ذَاكَ لِلْإِجْتِهَادِ حَيْثُ قُرَّرَا
أَبُو حَنِيفَةَ نَصَابًا يَكْرَهُ 2530 عَلَيْهِ يَسْتَوِلِي الْفَقِيرُ الْأَشْرَهُ
خَمْسِينَ دِرْهَمًا يَرَاهَا الثُّورُ 2531 تَكْفِيهِ لِلْفَقِيرِ دُونَ ضَيْرِ
وَالْكُلُّ مُجْمَعٌ عَلَى مَنَعِ الْغَنَى 2532 مِنْهَا فَذَا الْحَرَامُ حَيْثُ يَجْتَنِي
وَعَامِلٌ يُعْطَى بِقَدْرِ الْعَمَلِ 2533 فَافْهَمْ لَذَا وَقِيتَ كُلُّ الرِّلِّ

كتاب زكاة الفطر

الفصل الأول:

في معرفة حكمها

- زَكَاةُ فِطْرٍ رَجَّحَ الْجُمْهُورُ 2534 لِفَرَضِهَا وَتَرْكُهَا مَحْظُورُ
وَالْمَتَأَخِّرُونَ مِنْ أَصْحَابِ 2535 مَالِكَ قَالُوا سُنَّةَ الْأَوَّابِ
فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ فَرَضُهَا 2536 عَنِ الرَّسُولِ يَسْتَحِيلُ نَقْضُهَا
وَالضُّدُّ لِلْأَعْرَابِ هَلْ قَسَطُ يَجِبُ 2537 عَلَيَّ غَيْرُ ذَا أَجِيبَ إِنْ تُحِبْ
نَفْيُ الْوُجُوبِ مِنْهُ عِنْدَ الْبَعْضِ 2538 عَنْهَا الشُّكُوتُ جَاءَ بَعْدَ الْفَرَضِ
حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ عُبَادَةَ وَرَدَ 2539 فِيهِ تَرْكُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيُ تَجَدُّ

الفصل الثاني:

فيمن تجب عليه، وعن تجب؟

وَجُوبُهَا فِي الْمُسْلِمِينَ يَنْحَصِرُ	2540
إِلَّا شُدُّوْذُ اللَّيْثِ فِي الْعُمُودِ	2541
وَجُوبُهَا فَقْهًا عَلَى الْإِنْسَانِ	2542
حَامِلٌ إِنْفَاقٍ لِأَفْرَادٍ تَجِبُ	2543
بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ	2544
أَبُو حَنِيفَةَ تُؤَدِّي الزَّوْجَةُ	2545
وَالْعَبْدُ ذُو مَالٍ لَدَى الثَّوْرِيِّ دَفْعُ	2546
يُعْطَى أَبٌ مِنْهَا عَنِ الصَّغَارِ	2547
فَعَلَّةُ الْإِنْفَاقِ عِنْدَ مَالِكٍ	2548
وَكَافِرُ الْعَبِيدِ لَيْسَتْ تَجِبُ	2549
فَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ الثُّعْمَانُ	2550
وَعِنْدَ مَالِكٍ عَنِ الْكَاتِبِ	2551
وَكُلُّ عَبْدٍ عَدْلٍ لِلْجَارَةِ	2552
لِمَالِكٍ أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	2553
أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ يَرَى	2554
جَمِيعُهُمْ مِنْ دُونِ إِسْنَادِ ذِكْرِ	
يُعْطَى لِأَهْلِهِ بِإِلَّا تَحْدِيدِ	
لَيْسَتْ لِمَالٍ بَلْ عَلَى الْأَبْدَانِ	
وَفَعْلُ ذَاكَ كُلُّهُمْ لَهُ أَحَبُّ	
وَاخْتَلَفُوا فِي مُعِيرٍ فَلْتَسْمَعِ	
عَنْ نَفْسِهَا وَالصَّاحِبَانِ ثَبَتُوا	
فَرَّقَهُ زَكَاةَ فِطْرٍ مَا مَنَعَ	
لَوْ كَسَبُوا لِلْمَالِ فِي الْأَذْهَارِ	
أَسْبَابُ حُكْمِهَا لَدَى الْمَدَارِكِ	
مِنْهُ لِمَالِكٍ وَذَاكَ يُنْسَبُ	
وَكَمْ قَفَا قَوْلُهُمْ الْأَعْيَانُ	
يَدْفَعُهَا سَيِّدُهُ لِلرَّغَبِ	
وَاجِبَةٌ فِيهِ بِحُكْمِ الْمَلَّةِ	
يُعْطَى لَهَا مَالِكٌ قَوْلُ الشَّارِعِ	
إِعْفَاءُهُ مِنْهَا وَذَا رَأْيُ جَرَى	

الفصل الثالث:

مما تجب؟

فِي الْبُرِّ وَالتَّمْرِ كَذَا الشَّعِيرِ	2555
أَوْ أَقِطَ كَذَاكَ لِلزَّبِيبِ	2556
عَنْ نَفْسِهِ وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ يَجِبُ	2557
أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثِهِ رَوَى	2558
لِكُلِّ أَصْنَافِ الطَّعَامِ الْمُغْتَبَرِ	2559
تُعْطَى لَدَى بَعْضِ عَلَى التَّخِيرِ	
وَالْبَعْضُ قُوتُ الْيَوْمِ بِالِتَّرْتِيبِ	
إِنْفَاقُهُ بِجُلِّ قُوتٍ تَحْتَسِبُ	
أَصْنَافُهَا وَالْحُكْمُ عِنْدَهُ حَوَى	
قَسَ مَا مِنَ الطَّعَامِ بَعْدَهُ ظَهَرَ	

الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟

وَوَقْتُ إِخْرَاجِ لَهَا فِي آخِرِ	2560
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمَرٍ	2561
آخِرُ يَوْمِ رَمَضَانَ أَشْهَبُ	2562
فَهَلْ عِبَادَةٌ بِيَوْمِ الْعِيدِ	2563
بَعْدَ خُرُوجِ الشَّهْرِ وَقَتًا تَطْلُبُ	2564
رَمَضَانَ نَصْرَ كُلِّ حُكْمٍ ظَاهِرٍ	
ذَا وَقْتُهَا فِي حُكْمِ سَيِّدِ الْبَشَرِ	
عِنْدَ الْغُرُوبِ فِيهِ حُكْمًا تَجِبُ	
أَوْ بِخُرُوجِ الشَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	
بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حِينَ تَجِبُ	

الفصل الخامس:

في مصرفها

وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّهَا لِلْفُقَرَا	2565
فَقِيرُ أَهْلِ ذِمَّةٍ فِيهِ اخْتِلَفٌ	2566
وَحُكْمُ جُمُهورٍ لِذَاكَ يَمْنَعُ	2567
لَكَفَّهُمْ فِي الْعِيدِ عَنْ سُؤْلِ يُرَى	
أَبُو حَنِيفَةَ لَهُمْ تُعْطَى وَصَفٌ	
لِغَيْرِ مُسْلِمٍ فَلَيْسَ تُدْفَعُ	

كتاب الصيام

يُذَرَسُ ذَا الْكِتَابِ فِي قَسْمَيْنِ	2568
حُكْمُ الصَّيَّامِ ضَمَّ جُمْلَتَيْنِ	2569
وَالثَّانِ قَسْمُ الْفِطْرِ صَوْرَتَيْنِ	2570
تُنْظَرُ أَحْكَامُ لِهَذَا الْبَابِ	2571
لِلْفَرَضِ وَالنَّدْبِ وَفِي فَضْلَيْنِ	
أَنْوَاعُهُ أَرْكَانُهُ إِثْنَيْنِ	
فِي صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ هَذَيْنِ	
ضَمَّنَ فُرُوعَ سَائِرِ الْكِتَابِ	

القسم الأول

الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام

وَاجِبُهُ ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ	2572
أَيُّ رَمَضَانَ الْفَرَضُ ثُمَّ النَّذْرُ	2573
وَنَالَتْ فَوَاجِبُ الْكُفَّارَةِ	2574
فَوَاجِبُ الزَّمَانِ بِالتَّمَامِ	
يُلْزَمُ نَفْسَهُ بِهِ ذَا الْحَضَرِ	
أَصْنَافٌ وَاجِبٌ أَتَتْ بِالْجُمْلَةِ	

- 2575 شَهْرُ الصَّيَّامِ وَاجِبٌ بِالذِّكْرِ
2576 قَدْ كُتِبَ الصَّيَّامُ نَصُّ الْآيَةِ
2577 لَيْسَ سِوَاهُ غَيْرَ أَنْ تَطَوَّعَا
2578 وَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ فِيهِ تُعْرَفُ
2579 وَجُوبُهُ عَلَى مُكَلَّفٍ عَقْلُ
2580 عَلَيْهِ مَا يُفْسِدُ صَوْمَ الشَّرْعِ
2581 وَصَوْمُهُ بِرُؤْيَا لِلشَّهْرِ

الجملة الثانية:

في الأركان

- 2582 أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ مُتَّفَقٌ فِيهَا عَلَى اثْنَيْنِ وَذَا مُحَقَّقٌ

الركن الأول:

الزمان

- 2583 صُومُوا لِرُؤْيَا كَذَاكَ الْفَطْرُ
2584 وَالْخَلْفُ فِي الشُّكِّ بَعِيْمٌ لِلَّسْمَا
2585 شَكًّا وَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نُقِلَ
2586 وَالشَّافِعِيُّ أَهْلُ الْحِسَابِ يُمَكِّنُ
2587 زَوَالَ شَكِّهِمْ بِرُؤْيَا وَضَحَ
2588 صُومُوا لِرُؤْيَا كَذَاكَ فَاظْطَرُّوا
2589 إِلَى ثَلَاثَيْنِ مِنَ الْأَيَّامِ
2590 فِي مُجْمَلٍ وَوَاضِحٍ قَدْ تَخْتَلِفُ
2591 فَمَنْ رَأَى التَّقْدِيرَ لِلْحِسَابِ
2592 بِرُؤْيَا الْهَلَالِ مِنْ مَسَاءِ
2593 وَحَمَلٍ مُجْمَلٍ عَلَى الْمَفْسَرِ

- 2594 ظُهُورُهُ وَسَطَ النَّهَارِ يُعْتَبَرُ
2595 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ
2596 فِي أَثَرَيْنِ عَنْ عُمَرَ تَبَايُنُ
2597 حَدِيثُ وَائِلٍ يَقُولُ عَنْ عُمَرَ
2598 فِي آخِرِ النَّهَارِ صَوْمٌ يَسْتَمِرُّ
2599 لِلثَّوْرِيِّ عَنْ عُمَرَ أَتَى هَذَا الْخَبَرُ
2600 حُضُولُ عِلْمٍ مِنْ طَرِيقَتَيْنِ
2601 وَمَنْ يَرَى بِوَحْدِهِ الْهَلَالَ
2602 وَالشَّافِعِيِّ يَفْطِرُهُ يَسِرُّ حُكْمُ
2603 كَفَّارَةِ يُضِيفُهَا فِي ذِكْرِهِ
2604 أَمَّا السَّمَاعُ رُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ
2605 بِوَاحِدٍ يَثْبُتُ قَوْلُ الْمَزْنِيِّ
2606 بَعْضُ بِهِ وَذَاكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
2607 فِي فَخٍّ فَسَقَهُ وَذَاكَ أَسْلَمُ
2608 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَتَى أَغْرَابِي
2609 قَالَ رَأَيْتُ الشَّهْرَ هَذِي اللَّيْلَةَ
2610 مُبَيَّنًا إِسْلَامَهُ بِالْجَدِّ
2611 فَبَعْضُهُمْ رَوَاهُ ضَمِنَ الْمُسْنَدُ
2612 رُبْعِي يَرَى لِشَاهِدَيْنِ يَشْهَدَا
2613 أَمْرُ النَّبِيِّ تَوَاتُرًا بِالْفِطْرِ
2614 ثُبُوتُ رُؤْيَا لَدَى قَوْمٍ فَهَلْ
2615 أَمْ كُلُّ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رُؤْيَاهُمْ
2616 لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ وَابْنُ قَاسِمٍ
2617 عَنْ مَالِكٍ رَوَايَةُ الْمَدِينَةِ
2618 لَمْ تَخْتَلَفْ رُؤْيَا إِذَا لَمْ تَخْتَلَفْ
2619 وَلَا ابْنُ مَاجْشُونٍ قَوْلٌ يُعْتَبَرُ
2620 بَيْنَ الْحِجَازِ ثُمَّ فِي أُنْدَلُسِ
- يَوْمَ غَدٍ أَوَّلُ شَهْرٍ يُنْتَظَرُ
ذَا قَوْلُ كُلِّهِمْ مَدَى الزَّمَانِ
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ عَيْنُوا
إِذَا هَلَالَ فِي نَهَارٍ قَدْ ظَهَرَ
إِمْسَاكُهُمْ بَعْدَ الزَّوَالِ يُعْتَبَرُ
قَبْلَ الْغُرُوبِ رُؤْيَا مِمَّا نَدَرُ
بِالْحَسِّ أَوْ مِنْ خَيْرِ الْيَقِينِ
بِالصَّوْمِ جَمْعُ أَهْلِ عِلْمٍ قَالَا
وَبِالْقَضَاءِ مَالِكٌ بِذَا أَلَمْ
وَعِيرُهُ يَقْضِي فَقَطْ لِفْطَرِهِ
شَرَطُ لِمَالِكٍ لَدَى التَّبْيِينِ
وَالصَّوْمِ دُونَ الْفِطْرِ قَوْلٌ يَحْتَمِي
سَدُّ ذَرِيعَةٍ أَمَامَ الْوُقُوعِ
مَنْ عَمِلَ بِكَذِبٍ مَنْ يُتَّهَمُ
إِلَى الرَّسُولِ خَيْرٌ مُسْتَجَابٍ
هَلْ مُسْلِمٌ يَسْأَلُهُ فِي اللَّحْظَةِ
نَادَى بِلَالٍ صَوْمٌ كُلٌّ فِي غَدٍ
وَالْبَعْضُ مُرْسَلًا يَرَى فِي السَّنَدِ
أَنَّ الْهَلَالَ أَمْسَ عَيْنًا وَجَدَا
وَبِالصَّلَاةِ سُنَّةٌ لِلشُّكْرِ
قَدْ تَتَعَدَّى نَحْوَ غَيْرِ إِنْ جَهَلَ
لِمَالِكٍ قَضَوْا الْيَوْمَ فَاتَهُمْ
قَوْلٌ يَقُودُ الْيَوْمَ لِلتَّفَاهُمِ
فَلَا يَصُومُ غَيْرُ أَهْلِ الْبَلَدَةِ
مَطَالَعٌ وَذَاكَ حُكْمٌ قَدْ وُصِفَ
فِي الْبُعْدِ عَنْ تَوْحِيدِ رُؤْيَا حَصَرَ
تَبَايُنَتْ مَطَالَعٌ فِي الْأُسُسِ

كَرِيمَةَ الْحَارِثِ جَافِي النُّقْلِ	2621	فَعَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ
لَهَا رَسُولٌ صَامَ فِي أَيَّامِ	2622	نَحْوِ مُعَاوِيٍّ أَتَى بِالشَّامِ
تَجَلَّ حَرْبٌ حَيْثُ ثُمَّ هَلَا	2623	لِلشَّامِ فِي مُهِمَّةٍ لَهَا إِلَى
لَطِيبَةَ تَمَحُّوْ ذُنُوبِ الْغَارِقِ	2624	عَلَيْهِ رَمْطُانَ يَوْمٍ سَابِقِ
وَيَوْمَ سَبَتِ عِنْدَ أَهْلِ طَيْبَةِ	2625	هَلْ بِجُمُعَةٍ بِتِلْكَ الْحَضَرَةِ
فِي أَيِّ يَوْمٍ عِنْدَكُمْ ذَا الشَّهْرِ حَلِّ	2626	وَفِي سُؤَالٍ لِابْنِ عَبَّاسٍ يَقُلُّ
هَلَالِهِ فِيهَا لَنَا فَلَتَسْمَعَهُ	2627	بِالسَّبْتِ قُلْتُ قَالَ نَحْنُ الْجُمُعَةُ
فِي شَأْنِهَا صَوْمٌ وَفَطْرٌ يُعْهَدُ	2628	لِكُلِّ مَضْرُوءِيَّةٍ يُعْتَمَدُ
قَالَ بَلَى وَحُكْمُهُ أَرْوَمُ	2629	صَوْمٌ مُعَاوِيَّةٌ أَلَا تَصُومُ
يُعْطَى لِنَايِ الْأَرْضِ حُكْمًا وَأَقْرُ	2630	لَكُنِّي سَمِعْتُ مِنْ هَادِي الْبَشَرِ
وَالْفَطْرِ فِي رُؤْيَا كُلِّ قَوْمِ	2631	عَلَيْهِ فِي اخْتِلَافِ حُكْمِ الصَّوْمِ
بَيْنَ بَيَاضٍ وَاحْمَرَارٍ يُوصَفُ	2632	وَلَحْظَةُ الْإِمْسَاكِ فِيهَا اخْتَلَفُوا
يَحْكِي لِقَوْلِ ثَابِتٍ لِحَاكِ	2633	عِنْدَ الصَّبَاحِ الْكُلُّ بِالْإِمْسَاكِ
وَالْبَعْضُ عِنْدَ حُمْرَةٍ قَدْ أَمْسَكَ	2634	بَيَاضٌ فَجَرَّ بَعْضُهُمْ تَمْسَكًا
يُؤَاصِلُ الْأَكْلَ بِدُونِ حَظَرِ	2635	فَمَا لَكَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ
ذَا أَوْرَعِ الْأَقْوَالِ حُكْمُ التَّجَحِّ	2636	وَالْبَعْضُ فَالْإِمْسَاكِ قَبْلَ الصُّبْحِ

الركن الثاني:

الإمساك

وَالْخُلْفُ فِي الْإِمْسَاكِ لِلْمَفَاهِمِ	2637	وَوَاجِبُ الْإِمْسَاكِ حُكْمُ الصَّائِمِ
وَالْخُلْفُ فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ يَدْرَكُ	2638	عَنِ الطَّعَامِ وَالْجَمَاعِ يَمْسِكُ
مَدْعَاةُ خُلْفٍ بَيْنَ حِفَاطِ الْوَرَى	2639	قِيَاسُ مَسْكُوتٍ بِغَيْرِهِ يُرَى
أَمَامَهُ الْمَغْدُ مَفْطَرًا يُحَدُّ	2640	فَالصَّوْمُ مَعْقُولٌ يَكُونُ لَا يُعَدُّ
بِوَاصِلِ لِلْجَزْفِ مُفْسِدُ أَلَمِ	2641	وَمَنْ رَأَاهُ غَيْرَ مَعْقُولٍ حَكْمُ
لِمَالِكَ فِي حُكْمِهِ وَذَا نَقْلُ	2642	وَأَنْ مَعْنَى الصَّوْمِ إِمْسَاكُ حَصْلُ
يُفْسِدُ فِي الشُّهُورِ صَوْمًا فَخُذْ	2643	بِأَنَّ كُلَّ وَاصِلٍ مِنْ مَنْفَذِ
آرَاؤَهُمْ فِي حُكْمِهَا وَمَا ثَبَتَ	2644	حِجَامَةٌ وَالْقَيِّءُ قَدْ تَضَارَبَتْ
وَدُونَ تَرْجِيحِ مِنَ الْمُنْقُولِ	2645	مَنْ ذَاكَ حُكْمُ قَاطِعٍ فِي قَوْلِ

الركن الثالث:

هو النية

2646	هَلْ نِيَّةٌ تَكُونُ شَرْطَ صِحَّةٍ	وَعَقْدُهَا يَكُونُ أَيَّ لَحْظَةٍ
2647	وَأِنْ تَكُنْ بِشَرْطِ صِحَّةٍ مَتَى	يَتِمُّ عَقْدُهَا إِذَا مَا ثَبَتَا
2648	هَلْ عَقْدُهَا بِغُرَّةٍ يُجْزِيهِ	أَمْ كُلُّ لَيْلَةٍ وَلَا تَكْفِيهِ
2649	لَيْلَةٍ مَطْلَعٍ لِهَذَا الشَّهْرِ	أَمْ وَاجِبٌ تَجْدِيدُهَا فِي الذِّكْرِ
2650	وَوَقْتُهَا مِنْ قَبْلِ فَجْرِ تَعَقُّدٍ	وَلَيْسَ يَكْفِي أَنْ لَصَّوْمٍ يَقْصِدُ
2651	أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الإِطْلَاقِ	إِذَا نَوَى لِلصَّوْمِ فِي اسْتِحْقَاقِ
2652	وَأُخْلِفَ فِي تَعَارُضِ الْآثَارِ	وَاحِدُهَا خَرَجَهُ الْبُخَارِ
2653	عَنْ حَفْصَةَ مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ نِيَّتَهُ	فَبَاطِلٌ وَتِلْكَ كَانَتْ عِلَّتُهُ
2654	ثَانِيهِمَا فَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ	عَنْ عَائِشَةَ بِالضَّعْفِ لَا يُتَّهَمُ
2655	أَيَّارَسُورَ اللَّهِ مَا بِالْمَنْزِلِ	أَيَّ طَعَامٍ أَبْلَغْتَ لِلْأَكْمَلِ
2656	فَقَالَ إِنِّي صَائِمٌ لِلنِّيَّةِ	فَلَمْ يُبَيِّتْ طُولَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ

القسم الثاني:

من الصوم المفروض الكلام في الفطر وأحكامه

2657	وَالْفِطْرُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَقْسَامِ	يُذَرَسُ أَمْرُهُ عَلَى التَّمَامِ
2658	صَنْفٌ يَجُوزُ الْفِطْرُ وَالصِّيَامُ	وَفِيهِ تَفْصِيلٌ كَذَا اسْتِفْهَامُ
2659	يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ	وَحَامِلِ وَالشَّيْخِ غَيْرِ الْقَادِرِ
2660	فَشَرَعْنَا يُعْطَى لِلَاخْتِيَارِ	لِلْبَعْضِ أَمَّا الْبَعْضُ بِإِلْجَابِ

المسألة الأولى:

في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض

2661	وَاخْتَلَفُوا فِي الصَّوْمِ لِلْمَسَافِرِ	أَجْزَاءَ لِلْجُمْهُورِ لَا لِلظَّاهِرِ
2662	فَالْأَمْرُ هَلْ لَوَاجِبٍ أَوْ رُخْصَةٍ	فَذَا مَذَارٍ خُلِفَ أَهْلُ الْمِلَّةِ
2663	لَحْنُ الْخِطَابِ حَذَفَ بَعْضُ الْكَلِمِ	مِنْهُ خِلَافٌ حُكْمِ كُلِّ مُسْلِمِ

وَاللَّفْظُ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ	2664
أَنْسَ حَدِيثُهُ يَرَى الْأَمْرَيْنِ	2665
إِذْ سَافَرُوا مَعَ النَّبِيِّ وَمِنْهُمْ	2666
وَعَامَ فَتَحَ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ	2667
بِفِطْرِهِ أَفْطَرَ كُلُّ النَّاسِ	2668
أَوَّلَى مَنْ الْمَجَازُ دُونَ عِلَّةٍ	
كَلَاهُمَا يَجُوزُ بِالتَّبْيِينِ	
مَنْ صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ يَرَاهُمُ	
صَامَ إِلَى الْكَدِيدِ فَعَلُ الظَّاهِرِ	
وَذَاكَ حُكْمُ الشَّرْعِ بِالْأَسَاسِ	

المسألة الثانية:

في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟

صَوْمٌ مُسَافِرٌ لِمَالِكٍ أَسَدٌ	2669
بَيْنَ إِجَارَةٍ وَرُخْصَةٍ فَهُمْ	2670
سَوَى النَّبِيِّ بَيْنَهُمَا فِي السَّفَرِ	2671
وَفِطْرُهُ أَحْمَدُ حُكْمًا يُعْتَمَدُ	
فَطَرَ مُسَافِرٌ وَأَمْرُهُ حُسْمٌ	
كَلَاهُمَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	

المسألة الثالثة:

في السفر والمرض المبيحان للفطر

وَالسَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْإِفْطَارِ	2672
إِنْ تُقْصِرَ الصَّلَاةُ بِأَحَ الْفَطْرِ	2673
وَكُلَّمَا عَلَيْهِ يُطْلَقُ السَّفَرُ	2674
فِي عِلَّةِ الْأَحْكَامِ لِلتَّأْوِيلِ	2675
فِي شَرْعَةِ الْأَسْفَارِ وَالْمِظَنَّةِ	2676
فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ الْأَثَارِ	
وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ حَضَرُ	
فَفِيهِ فَطَرَ الظَّاهِرِي لَنَا نَظَرُ	
وَيَذْهَبُ الْجُمْهُورُ لِلتَّغْلِيلِ	
فِي الْبُعْدِ وَالْأَتْعَابِ حَيْثُ عَنَتِ	

المسألة الرابعة:

متى يفطر المسافر؟

مَتَى فُطِرَ صَائِمٌ أَوْ تَمَسَكَ	2677
فَالشَّعْبِيُّ أَحْمَدُ كَذَاكَ الْحَسَنُ	2678
إِمْسَاكَ ذَاكَ الْيَوْمَ لِلْجُمْهُورِ	2679
أَمَّا دُخُولُ الْمَضَرِّ وَهُوَ صَائِمٌ	2680
صَوْمًا بِإِمْسَاكَ كَمِثْلِ الشُّكِّ	2681
عِدَّةُ أَقْوَالٍ لِذَاكَ تُسَلِّكُ	
يَوْمَ خُرُوجِ فِيهِ فَطَرَ أَحْسَنُ	
فِي الْحُكْمِ صَائِبٌ عَلَى الْمَأْثُورِ	
يَبْقَى بِذَاكَ الْفَطْرِ وَهُوَ كَاتِمٌ	
وَذَاكَ تَغْلِيلٌ لِحُكْمٍ يَحْكِي	

- 2682 فَاخْلَفَ فِي تَفْسِيرِ سُنَّةِ النَّبِيِّ وَشَرِبَهُ أَمَامَ جَيْشٍ لَجِبِ
2683 وَقَدْ نَوَى لِلصَّوْمِ عَبْرَ اللَّيْلِ أَسَاءَ مَنْ عَصَاهُ فِي الدَّلِيلِ
2684 إِبَاحَةَ الْإِفْطَارِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ تَصَعَّبُ التَّرْجِيحَ حُكْمُ الْأَشْهَرِ

المسألة الخامسة:

هل يجوز للصائم أن ينشئ سفرا ثم لا يصوم؟

- 2685 هَلْ صَائِمٌ يُنْشِئُ لِلْأَسْفَارِ كَيْ لَا يَصُومَ مُدَّةَ الْأَعْدَارِ
2686 أَجَاذَهُ الْجُمُهورُ بَعْضُهُمْ مَنَعَ سَافِرَ طَه تَابِعَ فِيهِ شَفَعَ
2687 مُسَافِرٌ كَذَا الْمَرِيضُ وَاجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ حُكْمُ صَائِبِ
2688 مُغْمًى عَلَيْهِ مِثْلُهُ الْمَجْنُونُ إِنْ يُفْسِدَا لِلصَّوْمِ فَالْمُتُونُ
2689 تُحْتَمُّ الْقَضَاءُ مِنْهُمَا مَعَا فَسِرَ عَلَى قَوْلِ الْهُدَاةِ وَاتَّبَعَا

قضاء المسافر والمريض للصيام

المسألة الأولى:

هل المسافر والمريض يقضيان الصوم تتابعا؟

- 2690 وَبَعْضُهُمْ خَيْرَ لَيْسَ مَانَعَا فَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ تَتَابَعَا
2691 ظَوَاهِرُ الْأَلْفَاظِ وَالْقِيَاسِ فِيهَا مَدَارٌ خُلِفَ كُلُّ النَّاسِ
2692 تَفْسِيرُ عَائِشَةَ بِلَا تَتَابَعِ فِي الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ حُكْمُ السَّامِعِ
2693 تَعْنِي مِنَ الْهُدَى كَذَا الْفُرْقَانِ يُنْفَى بِهَا تَتَابَعُ الزَّمَانِ

المسألة الثانية:

في تأخير القضاء إلى رمضان

- 2694 مَنْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى آتَاهُ الشَّهْرُ كَفَّرَ وَالْقَضَاءُ فَذَاكَ الزُّجْرُ
2695 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْبُضْرِيِّ كَفَّارَةٌ يُزِيلُهَا لِلْعُذْرِ
2696 كَفَّارَةٌ فَهَلْ عَلَى مِثْلِ لَهَا تُقَاسُ خُلْفُهُمْ أَتَى مِنْ شَكْلِهَا

المسألة الثالثة:

في من مات ولم يقض الصوم

2697	مَنْ مَاتَ لَمْ يَقْضِ لَصَوْمَ فَائَتْ	مَالِكُ يُغْفِيهِ بِقَوْلٍ ثَابِتٍ
2698	وَبَعْضُهُمْ عَنْهُ قَضَى وَلِيَّهُ	أَبُو حَنِيفَةَ فَيُقْضَى نَذْرُهُ
2699	هَلْ تَقْضِي دَيْنَ وَالِدٍ لِلسَّائِلِ	أَجَابَ خَيْرُ شَافِعٍ وَكَامِلِ
2700	مَنْ أُمُّهُ دَيْنٌ عَلَيْهَا هَلْ يَرُدُّ	لِدَيْنِهَا وَالرَّدُّ حُكْمٌ مُعْتَمَدٌ

في حكم فطر الموضع والحامل والشيخ الكبير

2701	وَحَامِلٌ شَيْخٌ كَذَاكَ مُرْضِعٌ	عَلَيْهِمَا الإِطْعَامُ وَهُوَ الشَّائِعُ
2702	وَذَاكَ حُكْمٌ مَذْهَبٌ لِلشَّافِعِيِّ	كَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ فِي الْمَجَامِعِ
2703	فَمَنْ عَلَى قِرَاءَةِ الْمُحْذُوفِ	رَكَزَ فَالْإِطْعَامُ بِالْمَعْرُوفِ
2704	وَالْفَطْرُ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَمَاعٍ	وَمُفْطِرٌ يُعَدُّ بِالْإِجْمَاعِ
2705	فَصَاحِبُ الْجَمَاعِ بِالْكَفَّارَةِ	فِي الصَّوْمِ فِي جَزَاءِ أَهْلِ الْمِلَّةِ
2706	أَتَى مُجَامِعَ إِلَى الرَّسُولِ	يَشْكُو مِنَ الْجَمَاعِ فِي الْمُنْقُولِ
2707	أَثْنَاءَ صَوْمٍ قَالَ قَدْ هَلَكْتُ	لَوْ كَانَ لِي مَالٌ بِهِ كَفَّرْتُ
2708	وَلَيْسَ لِي مِنْ رَقَبَةٍ فَتُعْتَقُ	كَفَّرَ عَنْهُ الْهَاشِمِيُّ مُحَقِّقُ

هل يقضي من أفطر بالجماع عمدا؟

2709	عَمْدُ الْجَمَاعِ مَالِكٌ فِيهِ حَكْمٌ	عَلَيْهِ بِالْقَضَاءِ مُكْفَرًا حَسَمَ
2710	لِجُرْمٍ مُذْنِبٍ وَلِلنُّعْمَانِ	كَمِثْلِ مَالِكٍ مَدَى الْأَزْمَانِ
2711	فِي صُورَةِ اقْتِرَافِ ذِي الْجَرِيمَةِ	وَأَحْمَدُ الْقَضَاءُ بِلا كَفَّارَةِ
2712	وَالشَّافِعِيُّ كَذَاكَ أَهْلُ الظَّاهِرِ	كَفَّرَ لَا يَقْضِي لَصَوْمٍ عَابِرِ

أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر، وفيه مسائل:

المسألة الأولى:

هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمدا؟

2713	وَمُفْطِرٌ بِالشَّرْبِ ثُمَّ الْأَكْلِ	كَفَّرَ يَقْضِي فِي جَمِيعِ السُّبُلِ
2714	لِمَالِكَ كَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ	وَالشَّافِعِي قَالَ بِرَأْيِ ثَانٍ
2715	كَفَّارَةٌ تُلْزِمُ بِالْجَمَاعِ	حُكْمٌ أَقْرَأَ سُبُلَ الْاِتِّسَاعِ
2716	فَبِالْجَمَاعِ قَاسَ أَكْلًا بَعْضُ	وَالْبَعْضُ ذَاكَ الْحُكْمَ فِيهِ رَفُضُ
2717	فِي ذَا أَتَى تَشَاكُسُ الْخِلَافِ	تَتَّبِعُ الْخِلَافَ لَيْسَ شَافِي

المسألة الثانية:

في حكم من أفطر بجماع ناسيا

2718	مُجَامِعُ نَاسٍ أَبُو حَنِيفَةَ	وَالشَّافِعِي يُعْفَى لَذَا بِالْجُمْلَةِ
2719	وَمَالِكٌ يَقْضِي وَلَا يُكْفَرُ	وَالظَّاهِرِيُّ عَلَيْهِمَا فَلْيُجْبِرُوا
2720	وَأَحْمَدُ بِمِثْلِ ذَا يَقُولُ	فِي حُكْمِهِ تَضَارَبَ النُّقُولُ
2721	فَبَيْنَ قِيَاسٍ وَنَصِّ الْأَثَرِ	فِيهِ خِلَافٌ نَصُّ قَوْلِ الْأَكْثَرِ

المسألة الثالثة:

في وجوب كفارة الجماع على المرأة

2722	وَمَرْأَةٌ إِنْ طَاوَعَتْ لِلرَّجُلِ	فَاخْلُفْ فِي كَفَّارَةِ الْمُجْمَلِ
2723	فَمَالِكٌ وَصَحْبُهُ الْوُجُوبُ	حُكْمٌ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْمَطْلُوبُ
2724	وَالشَّافِعِي دَاوُدُ لَا تُكْفَرُ	وَقِيلَ كَالرَّجَالِ بَلْ تُعْزَرُ

المسألة الرابعة:

في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

2725	مُكْفَّرٌ فَهَلْ عَلَى التَّرْتِيبِ	وَهَلْ مُخَيَّرٌ بِلَا تَعْقِيبِ
2726	بَحَيْثُ لَا يُعْطَى لَذَا إِلَّا إِذَا	لَمْ يَسْتَطِعْ يُعْطَى لَذَا وَذَا خُذَا
2727	وَهَلْ يُقَدَّمُ الَّذِي أَرَادَا	فَكُلَّمَا أُعْطِيَ بِهِ أَفَادَا

وَالْخُلْفُ فِي تَعَارُضِ الْأَقْيَسَةِ	2728
لَلْعَتَقِ ثُمَّ الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ	2729
فَإِذَا وَأَوْ حَرْفَانِ لِلتَّخْيِيرِ	2730
وَشَبَّهَهَا كَفَّارَةَ الظَّهَارِ	2731
وَمَا اسْتَحَبَّ مَالَكَ بَعِيدُ	2732
وَزَادَ مَنْ بِالصَّوْمِ مَاتَ يُطْلَبُ	2733
رَتَّبَ لِلْأَعْرَابِ عَنْ كَفَّارَةِ	
أَتَى مُبَيَّنًا عَلَى التَّمَامِ	
إِنْ يَرْبِطَا فِي صِغَةِ التَّعْبِيرِ	
وَلَلْيَمِينِ جُمْلَةُ الْأَخْبَارِ	
بِالصَّوْمِ قَاسٌ، حُكْمُهُ فَرِيدُ	
كَفَّرَ بِالْإِطْعَامِ إِذَا يُرْتَّبُ	

المسألة الخامسة:

في مقدار كفارة الجماع

إِطْعَامُهُ مَقْدَارُهُ لِلشَّافِعِي	2734
كَذَاكَ مَالُكَ وَلِلنُّعْمَانِ	2735
تَعَارُضُ الْقِيَاسِ ثُمَّ الْخَبَرِ	2736
كَفَّارَةُ حَدِيثُهَا فِي الْفَرْقِ	2737
وَهِيَ مِنَ الصُّوَاعِ لَيْسَتْ نَفَقَةً	2738
مُدُّ مِسْكِينٍ بِمُدِّ الشَّافِعِ	
بِضَعْفِهِ يُطْعَمُ لِلْإِنْسَانِ	
عَلَى الْأَذَى قِيَاسُهُ فِي صُورِ	
خَمْسٍ وَعَشْرٍ قَدْ أَتَتْ لِلْحَذَقِ	
لِكُلِّ مِسْكِينٍ بِيَوْمٍ حَقَّقَهُ	

المسألة السادسة:

في تكرار الكفارة

جَمَاعُ يَوْمٍ ثُمَّ يَوْمٌ ثَانِ	2739
إِنْ تَابَعَ الْوِطْءَ بِلا كَفَّارَةٍ	2740
لِمَالِكَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ كَفَّرَا	2741
مَا لَمْ يَكْفُرْ عَنْ جَمَاعِ أَوَّلِ	2742
إِنْ فَصَلَتْ كَفَّارَةُ فِي الْآنِ	
كَفَّرَ عَنْ وَاحِدَةٍ بِالْجُمْلَةِ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَغَيْرِذَا يَرَى	
يُعْطَى لِوَاحِدَةٍ بِقَوْلِ كُمْلِ	

المسألة السابعة:

حكم الكفارة في الاعسار

مَنْ سَاعَةَ الْفِعْلِ يَكُونُ مُعْسِرًا	2743
لِلشَّافِعِي تَرَدُّدٌ فِي الْأَمْرِ	2744
وَالْفَطْرُ مِمَّا فِيهِ خُلْفٌ يُذَكَّرُ	2745
فَلَا حِجَامُ بَعْضُهُمْ يُكْفَرُ	2746
يَقْضَى إِذَا أَصْبَحَ يَوْمًا مُوسِرًا	
وَالْعَفْوُ لِلْأَوْزَاعِي جَا بِالْيُسْرِ	
كُلُّ لِحْكَمٍ حَسْبَ قَوْلِ يُؤْثَرُ	
عَلَيْهِ وَالْقَضَاءُ حُكْمٌ يُذَكَّرُ	

بَذَا عَطَاءٍ وَخِدَّةٍ يَنْفَرُدُ	2747
عَلَيْهِمَا إِنْ يَوْمُهُ فِيهِ فَطَرُ	2748
مَالِكَ ثُمَّ مَنْ لَهُ يَتَّبِعُ	2749
وَالْفَطْرُ فِي قِضَاءِ صَوْمٍ يُذَكِّرُ	2750
إِلَّا قِتَادَةً كَحُكْمِ الصَّوْمِ	2751
وَلَا بِنِ قَاسِمٍ يَرَى يَوْمَيْنِ	2752
لِلظَاهِرِيِّ الرَّفَثِ الصَّوْمِ فَسَدُ	2753
وَمَالِكَ خَارِجٍ مَضْرُ أَكْدُوا	
بَعْدَ خُرُوجِهِ وَذَا حُكْمٍ أَقْرُ	
وَمَثْلُهُ فِي الْأَكْلِ شَكٌّ يَقْعُ	
لَيْسَ قِضَاءً فِيهِ حُكْمٌ يُؤْتَرُ	
يَقْضِي مُكْفَرًا بَذَا الْمَفْهُومِ	
كَمَثَلِ حَجٍّ فَاسِدٍ فِي الدِّينِ	
وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَهُمْ وَلَا يُعَدُّ	

كتاب الصيام الثاني وهو المنعوب إليه

يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي أَزْكَانِ	2754
مُتَّفَقٌ فِيهِ وَفِيهِ مُخْتَلَفٌ	2755
فَصَوْمٌ عَاشُورًا عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	2756
وَسِتُّ شَوَّالٍ كَذَاكَ الْغُرَرِ	2757
قِيلَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى عَظُمَتْ	2758
فِي نَفْسِ ذَاكَ الْعَامِ قَدْ مَاتَ النَّبِيُّ	2759
فِي عَرَفَةَ أَفْطَرُ ثُمَّ ذَكَرَا	2760
وَسِتُّ شَوَّالٍ عَنِ الرَّسُولِ	2761
وَكِرَّةُ مَالِكَ لَهَا لُخُوفُهُ	2762
فَلَيْسَ خَوْفٌ بَعْدَ قَوْلِ الْمُجْتَبَى	2763
فَقَوْلُهُ لَوْ كَانَ فِي ضَعْفِ السَّنَةِ	2764
وَبَعْدَ ذَا تَقَاطَعَ الصَّيَامُ	2765
لَكِنَّهُ مَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا	2766
وَاخْتَلَفُوا فِي السَّبْتِ وَالتَّشْرِيقِ	2767
وَالنَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ثُمَّ الدَّهْرِ	2768
تَطَوُّعٌ إِذَا فُطِرَ وَقَعَ	2769
لَهُ عَنِ اسْتِحْفَافِهِ بِالشَّرْعِ	2770
مِنْ الْقِضَاءِ عِنْدَ فِطْرِ عَامِدٍ	2771
ثَلَاثَةٌ تَوْضِيحُ الْمَعَانِي	
وَكُلُّ رُكْنٍ فِيهِ فَهْمٌ قَدْ وُصِفَ	
فِي عَرَفَاتٍ رَأَيْتُهُمْ يَفْتَرِقُ	
مَنْدُوبٌ صَوْمٌ عِدَّةٌ فِي الْخَبَرِ	
لَهُ نِصْفٌ تِسْعَةَ إِذَا أَتَتْ	
تَشْرِيعُهُ يَدُومُ مَاحِ الرِّيبِ	
فِي صَوْمِهَا كَصَوْمٍ دَهْرٍ قَرَّرَا	
كَصَوْمٍ دَهْرٍ ثَابِتِ الْأَصُولِ	
مَنْ حَسَبَهَا فِي رَمَضَانَ فَانْفَهَ	
مُخَالَفٌ لَهُ فَقَوْلُهُ هَبَا	
تَبْرِيرُهُ لِحُكْمِهِ كَانَ أَسَدُ	
مَنْ فَعَلَهُ تَوَسَّسُ الْأَحْكَامِ	
وَوَضَّحَ السُّنَّةَ وَالْمَفْصَلَا	
وَيَوْمَ جُمُعَةٍ عَلَى التَّدْقِيقِ	
فِيهِ خِلَافُهُمْ أَتَى فِي الذِّكْرِ	
عَمْدًا فَمَالِكَ قِضَاؤُهُ رَدَعُ	
وَفِي الْحَدِيثِ لَيْسَ فِي التَّطَوُّعِ	
فِي يَوْمٍ فَتَحَ ذَاكَ حُكْمُ الْمَاجِدِ	

كتاب الاعتكاف

- يُنْدَبُ شَرْعاً وَاجِبٌ بِالنَّذْرِ 2772
وَمَالِكَ يَكْرَهُهُ لِلْحَضَرِ
بِهِ لَكِنِّي يُحَاشِي قَطْعَ الْأَمْرِ 2773
مُجْتَنِباً بِذَا عَذَابَ الْحَشْرِ
وَفِي جَنَازَةٍ وَزَوْرٍ قَبْرِ 2774
عَائِشَةَ لِلْقَبْرِ وَالْجَنَازَةِ
ثُمَّ خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الذِّكْرِ 2775
لَهَا الْخُرُوجُ شَرْعُناً أَجَازَةً
عَلَيَّ مَانِعاً خُرُوجَ الْمُعْتَكِفِ 2776
بِالذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ كُلِّ يَتَّصِفِ
ذَا لِابْنِ قَاسِمٍ وَقَوْلِ الثَّوْرِيِّ 2777
بِكُلِّ قَرَبَةٍ مِنَ الْمَأْثُورِ
وَفِي ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ 2778
يَتِمُّ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي الْمَقَاصِدِ
فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ وَبَيْتِ اللَّهِ 2779
وَالْعَدُّ لَا يَقْبَلُ لِلتَّقْيِيدِ
لَكِنَّ جَمْعَهُمْ أَتَى فِي الْمَسْجِدِ 2780
بِإِذْنِ طِهِ لِلنِّسَاءِ يُعْتَمَدُ
وَالْخُلْفُ فِي اغْتِكَافِ مَرَأَةٍ يَرُدُّ 2781
فِي عَشْرِ مِنْ رَمَضَانَ ذَا جُلٍّ حَسَمِ
آخِرُ شَهْرِ الصَّوْمِ وَقَتُّهُ حَكَمِ 2782
وَالصَّوْمُ غَيْرُ لَازِمٍ بِالْحَضَرِ
فِيهِ وَيَنْهَى يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ 2783
وَمَنْ لَهُ قَفَا يُعَدُّ نَاجِحاً
وَمَالِكَ يَرَى الْخِلَافَ وَاضِحاً 2784
لِمَالِكٍ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ
وَيُمْنَعُ الْجَمَاعُ طُولَ الْمُدَّةِ 2785
فِي جُلِّهَا تَخَالَفُ الْأَقْوَامِ
دَلِيلُهُ الظَّنُّ مِنَ الْأَحْكَامِ 2786

كتاب العجم

- وَالْحَجُّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَجْنَاسِ 2787
يَفْهَمُ حُكْمَهُ لِكُلِّ النَّاسِ
فَبَعْضُهَا مُقَدَّمَاتٌ تُغْتَبَرُ 2788
وَفَعَلُهَا مِنَ الْوُجُوبِ مُشْتَهَرُ
وَجَنَسُهَا الثَّانِي إِلَى الْأَرْكَانِ 2789
مَثْرُوكَةٌ مَعْمُولَةٌ فِي آنِ
وَكُلُّ شَيْءٍ لَا حَقَّ بِالْفِعْلِ 2790
مُقَدَّمَاتُ الْحَجِّ عِنْدَ الْكُلِّ

الجنس الأول:

في الوجوب والشروط

- 2791 مَعْرِفَةُ الشَّرُوطِ وَالْوُجُوبِ
2792 فَلَوَاجِبٌ بِحُكْمِ قَوْلِ اللَّهِ
2793 شَرْوُطُهُ أَتَتْ عَلَى قَسَمَيْنِ
2794 فَمِنْهُ وَاجِبٌ عَلَى التَّحْدِيدِ
2795 وَاخْتَلَفُوا فِي الْحُجِّ لِلصَّغِيرِ
2796 أَجَاذَهُ مَالُكَ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ
2797 أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي نَصْرِ وَرَدٍ
2798 بِأَنَّ أُمَّا لِلصَّبِيِّ قَدْ رَفَعَتْ
2799 قَالَ لَهَا نَعَمْ وَذَاكَ أَجْرُ
2800 وَالْخِلْفِ لِلَّذِي يَرَى لَهُ مَنَعَ
2801 وَفِي الْوُجُوبِ يُطْلَبُ الْإِسْلَامُ
2802 لِلزَّادِ ثُمَّ الرَّحْلُ ثُمَّ الْبَدَنُ
2803 وَقَادَرٌ يَمْشِي عَلَى الْأَقْدَامِ
2804 إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْوُصُولِ
2805 وَمِثْلُ ذَلِكَ الزَّادُ لِلْمُطِيقِ
2806 تَخَالَفُ التَّفْسِيرِ فِي اسْتِطَاعَةِ
2807 فَشَرْطُهُ الزَّادُ كَذَلِكَ الرَّاحِلَةُ
2808 أَبُو حَنِيفَةَ وَزَدَ لِلشَّافِعِيِّ
2809 وَمَالُكَ عَلَى الَّذِي قَبْلُ ذَكَرَ
2810 وَالشَّافِعِيُّ أَجَاذَ لِلنِّيَابَةِ
2811 جِسْمٍ وَمَالُكَ يَرَى الْمَبَاشَرَةَ
2812 وَصَاحِبُ الْمَالِ إِذَا مَاتَ لَزِمَ
2813 مُحَمَّدٌ بِالشَّافِعِيِّ يُعْرِفُ
2814 تَعَارُضَ الْقِيَّاسِ لِلْأَثَارِ
2815 حِينَ يُقَاسُ الرَّأْيُ فِي الْأَحْكَامِ
- لَلْحُجِّ أَمْرُهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ
فَالْحُجُّ وَاجِبٌ بِلَا اشْتِبَاهِ
فَشَرْطُ صِحَّةِ بَدُونِ مَيْنِ
دُخُولِ إِسْلَامٍ وَبِالتَّوْحِيدِ
جَوَازُهُ وَالْمَنَعُ بِالتَّحْرِيرِ
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى بِالْمَانِعِ
عَنْ سَيِّدِ الْوُجُودِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
لَأَمْرِ حَاجِهِ وَذَاكَ قَدْ ثَبَتَ
قَالَ بِهِ الْجُلُ وَنَعَمْ الْأَمْرُ
فَالْعَقْلُ شَرْطٌ لِلزُّومِ يُتَّبَعُ
ثُمَّ اسْتِطَاعَةُ وَذَا تَمَامُ
شَرْوُطُهُ لِبَالِغٍ وَمُؤْمِنٍ
مَالُكَ دُونَ الرَّحْلِ لِلتَّمَامِ
وَلَا لَكُنْصِ مَرْكَبٍ مِنْ طَوْلِ
كُنْصًا وَلَوْ بِالسُّؤْلِ فِي الطَّرِيقِ
مُكَلَّفٌ مِنْهُ اخْتِلَافُ الْأُمَّةِ
طَهُ جَوَابُ سَائِلٍ إِذْ سَأَلَهُ
عَمَّ مُكَلَّفًا بِلَا مُنَازَعِ
فِي الْمَشْيِ إِنْ تَحْصِيلُ زَادَهُ قَدَرُ
لِقَادَرِ بِالْمَالِ دُونَ قُدْرَةِ
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَاكَ نَاصِرَةً
إِخْرَاجُهُ مِنْ مَالِهِ بِهِ حَكْمُ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ كَمَا قَدْ وَصَفُوا
فَفَرَضُ عَيْنٍ وَاجِبُ الْأَبْرَارِ
يُمْنَعُ فِي فَرَضٍ عَلَى التَّمَامِ

- 2816 فَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ
2817 أَجَابَهُ الرَّسُولُ قَائِلًا نَعَمْ
2818 عَنْ مَيِّتٍ قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِ
2819 فَقَالَ دَيْنُ اللَّهِ أَوْلَى أَنْ يُرَدَّ
2820 لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ أَدَى
2821 مَالِكَ لَيْسَ وَاجِبًا وَيُسْتَحَبُّ
2822 وَالشَّافِعِيُّ أَدَاءُ فَرَضٍ يُطْلَبُ
2823 لِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أُسِّسَ الْأَحْكَامَا
2824 رَوَايَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ
2825 ابْنَ أَخِي شَبْرَمَةَ لَيْتَكَ عَنْ
2826 وَالْخُلَفَاءُ فِي تَأْجِيرِ نَفْسِهِ وَرَدَّ
2827 وَالشَّافِعِيُّ حَرَّمَ وَالنُّعْمَانُ
2828 فَفِيهِ قَرْنَةٌ وَمِنْهُ أَجْرُ
2829 وَحُكْمُهَا لِمَالِكَ نَوْعَانِ
2830 وَجُوبُهَا لِلْفُورِ أَوْ تَرَاحِي
2831 أَبُو حَيْفَةَ عَلَى الْفُورِ الطَّلَبُ
2832 مُبَيَّنًا تَرَاحَ حَجَّةِ النَّبِيِّ
- عَنْ حَجَّهِ عَنْ وَالِدِ شَيْخًا حَصَلَ
وَالْبَعْضُ هَذَا الْحُكْمُ عِنْدَهُ أَعَمْ
يُقْضَى كَمَثَلِ الدَّيْنِ فِي الْمُخْتَارِ
صَارَ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ يَعْتَمَدُ
فَرَضًا عَلَيْهِ حُكْمُهُ قَدْ حَدَا
ذَاكَ لَهُ لَا مُبْطَلًا إِذَا كُتِبَ
هَلْ حَجَّ عَنْ نَفْسٍ جَوَابًا يُنْسَبُ
وَهَذَا الْمُنْطَوِقُ وَالْأَفْهَامَا
لِفَرَضِهِ أَدَى سُؤَالٍ قَدْ ثَبَتَ
مَنْ لَمْ يُؤَدِّ الْفَرَضَ سَالَفَ الزَّمَنِ
وَكُرْهُهُ لِمَالِكَ نَصٌّ وَجَدَ
وَكُلُّ مَذْهَبٍ لَهُ أَعْيَانُ
وَبِالْخِلَافِ فِيهِ زَالَ الْحَظَرُ
عَلَى الْبَلَاحِ حُكْمُهَا وَالثَّانِي
فِيهِ اخْتِلَافٌ فِيئَةِ الْأَشْيَاخِ
وَالشَّافِعِيُّ لِلتَّسَاعِ قَدْ ذَهَبَ
عَامِينَ بَعْدَ الْفَرَضِ فَعَلَّهُ اجْتَبَى

القول الأول في الجنس الثاني :

من أركان الحج والعمرة

- 2833 عِبَادَةُ الْحَجِّ عَلَى نَوْعَيْنِ
2834 فَالْحَجُّ إِفْرَادًا تَمْتُّعُ حُصْرُ
2835 فِي الْوَقْتِ وَالْأَفْعَالِ وَالْمَكَانِ
2836 مِنْهَا شُرُوطٌ أَوْ تُرْوَكُ تُفْعَلُ
- حَجٌّ وَعُمْرَةٌ عَلَى التَّبْيِينِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ أُمُورٌ تُعْتَبَرُ
فِي سُنَّةٍ فَرْدٌ مَدَى الْأَزْمَانِ
فِيهَا مَوَانِعٌ لَهَا لَا تُقْبَلُ

القول في شروط الإحرام

- 2837 مُشْتَرَكُ الْأَفْعَالِ فِيهِ يُعْرِفُ
بِفِعْلِ إِحْرَامٍ وَحُكْمٍ يُوصَفُ

في الميقات المكاني

شُرُوطُهُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ	2838
فَكُلُّ قُطْرٍ عِنْدَهُ مَيِّقَاتٌ	2839
فَإِذَا خَلِيفَةُ الْمَدِينَةِ الْحَرَمِ	2840
يَلْمَلَمُ مَنْ يَنْ إِنْ يَحْرُمُ	2841
لِلشَّامِ جُحْفَةً وَذَا يَتَّفِقُ	2842
وَذَاتُ عَرْقٍ قِيلَ بِالتَّحْقِيقِ	2843
وَجُحْفَةً لِقَادِمٍ مِنْ شَامِ	2844
فَبَعْضُهَا تَوْقِيتُ سَيِّدِ الْبَشَرِ	2845
قَوْمٌ رَأَوْا تَجَاوَزَ الْمَيِّقَاتِ	2846
وَالْبَعْضُ لِلْمَيِّقَاتِ حَتْمًا يَرْجِعُ	2847
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تَرْكُهُ غَلَطٌ	2848
فَمَا لَكَ عَنْهُ السُّقُوطُ إِنْ رَجَعَ	2849
وَبَعْضُهُمْ لِلْحَجِّ حُكْمًا يُبْطَلُ	2850
مَنْ دُونَهُ مِنْ مَنْزِلٍ فَيُحْرَمُ	2851
وَالْخَلْفُ فِيمَنْ يَتْرُكُ الْإِحْرَامَا	2852
فَالْبَعْضُ يُفْصِلُ بَدَمَ وَالْبَعْضُ	2853
أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ أَيْدَهُ	2854
إِنْ يَكُنِ الْإِحْرَامُ ضَمْنَ النُّسْكِ	2855
وَوَاجِبٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ	2856
وَمَنْ عَلَى الْمَيِّقَاتِ مَرًّا غَابِرًا	2857
مَيِّقَاتُهُ تَعْرِيفُهُ الْأَوْطَانُ ¹	
وَمِنْهُ إِحْرَامٌ كَذَا الصَّلَاةُ	
يَبْدَأُ مِنْهَا عِنْدَ سَائِرِ الْأُمَمِ	
مِنْهَا حَجِيجٌ ذَاكَ حَجٌّ أَسْلَمُ	
عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ كُلُّ حَقَّقُوا	
أَهْلُ الْعِرَاقِ أَوْ مِنَ الْعَقِيقِ	
قَرْنٌ لِنَجْدِ مُدَّةِ الْأَيَّامِ	
وَبَعْضُهَا أَقْتَبَهُ لَهُمْ عُمَرُ	
صَاحِبُهُ بِالْأَدَمِ حُكْمًا يَأْتِي	
وَالْبَعْضُ فِي الْفَسَادِ لَيْسَ يَنْفَعُ	
وَالْبَعْضُ بِالْبُطْلَانِ لَيْسَ يَرْتَبُطُ	
لَيْسَ بِوَارِدٍ وَلَا لَهُ نَفْعُ	
وَبَعْضُهُمْ لِلدَّمِ لَيْسَ يَقْبَلُ	
كَفَعْلٍ خَيْرٍ مَنْ سَعَى فَلْتَعْلَمُوا	
مَنْ بَلَدٍ يَغْتَادُهُ دَوَامًا	
مَنْ ذَاكَ أَعْفَاهُ وَذَاكَ حَضُّ	
بِالدَّمِ قَالَ مَالِكٌ عَضْدَهُ	
بِالدَّمِ جَبْرُ النُّسْكِ كُلُّ يَحْكِي	
إِحْرَامٌ قَاصِدٌ لَذِي الْعِبَادَةِ	
يَلْزُمُهُ الْإِحْرَامُ قَوْلًا ظَاهِرًا	

في الميقات الزمني

زَمَانُهُ شَوَالُ رَذِي الْقَعْدَةِ	2858
ثَلَاثَةُ الشُّهُورِ قَالَ مَالِكٌ	2859
يُمْتَدُّ حَتَّى التَّسْعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ	
تُعَدُّ وَقْتُ الْحَجِّ خَذَا يَا سَالِكُ	

¹ - يعرف الميقات بالوطن القادم منه الحاج.

- 2860 فَالْحَجُّ فِي ثَلَاثَةِ حُكْمٍ وَرَدَّ
2861 وَالشَّافِعِيُّ الشَّهْرَانِ ثُمَّ التَّسْعُ
2862 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يَنْقُضِي
2863 وَعُمْرَةٌ مِيقَاتُهَا كُلُّ الزَّمَنِ
2864 تَكَرَّرُهَا فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكِّرُ
2865 يَنْبِي بِذَاكَ ضَمَّنَ عَامَ وَاحِدٍ
2866 تَكَرَّرُهَا لَدَيْهِ فِي عَامٍ كَرَّةً
2867 أَبُو حَنِيفَةَ كَمَثَلِ الشَّافِعِيِّ
2868 حَدِيثُ خَيْرِ الرُّسُلِ فِي الْإِحْرَامِ

القول في التروك:

وهو ما يمنعه الإحرام من الأمور المباحة للحلال

- 2869 لَا يَلْبَسُ الْمَخِيطُ مُحَرَّمٌ دَخَلَ
2870 وَالْخُفُّ وَالنَّعْلَيْنِ إِلَّا إِنْ فَقَدَ
2871 وَثَوْبَهُ إِنْ مَسَّ زَعْفَرَانُ
2872 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلَ لِعَمَرٍ
2873 لِمُحَرَّمٍ يُرِيدُ أَجْرَ الْحَجِّ
2874 وَعُمْرَةٌ بِبَدْنِهِ لَهَا وَجِبٌ
2875 وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَخِيطَ يُنْعَى
2876 وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ
2877 وَلِبْسُهُ النُّعْمَانُ مَالِكٌ مَنَعَ
2878 فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ دُونَ فِدْيَةٍ
2879 وَحُكْمُهُ فِي مَنَعَ ذَلِكَ يَعْتَمِدُ
2880 عَنْ ابْنِ دِينَارٍ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ
2881 فَاقْدُ إِحْرَامَ سَرَاوِيلًا لَبَسَ
2882 وَاخْتَلَفُوا فِي لِبْسَةِ الْخُفَّيْنِ
2883 فَقَالَ مَالِكٌ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ
- مِيقَاتُ إِحْرَامٍ حَرَامٌ إِنْ فَعَلَ
فَالْغَيْرُ جَازٌ لِلْعَرَاقِيبِ يَقْدُ
وَالْوَرُسُ فَلْيَجْتَنِبِ الْإِنْسَانُ
عَنِ الْمَبَاحِ نَهْيُهُ بِذَا صَدَرَ
أَجَابَ نَحْوَ الْفَرَضِ كُلِّ فَجَّ
عَلَيْهِ مَا فِي الْحَجِّ مِنْهُ قَدْ طَلَبَ
عَلَى الرِّجَالِ لَا النِّسَاءِ فَاسْمَعُوا
لَيْسَ لَهُ مَنَعٌ بِمَا مَرَأَ
وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّورُ لِبْسُهُ نَفَعُ
مَالِكٌ جَازَتْ عَنْدَهُ فِي قَوْلِهِ
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَصَّهُ وَجَدَ
رَخَّصَ فِي اللَّبَاسِ حُكْمُ الشَّافِعِ
وَالْخُفُّ دُونَ الْقَطْعِ ذَا يُسَرُّ يَحْسَنُ
فِي الْقَطْعِ رَغَمٌ وَفِرَّةُ النَّعْلَيْنِ
يُعْغِيهِ دَفْعُهَا وَتِلْكَ قَوْلُهُ

- 2884 وَبَسُّهُ الْإِخْرَامَ بِالْمَعْصَرِ
2885 وَلِلنِّسَاءِ الْوَجْهَ جَائِزٌ شَعَرِ
2886 إِنْ تَلَبَّسَ الْقَفَّازُ مَالِكٌ فَدَتْ
2887 وَمَنْعُ مَالِكٍ لِقَفَّازَيْنِ
2888 فَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ ذَا الْخَبَرِ
2889 وَحُرْمَةُ لِلطَّيِّبِ فِيهَا مُجْمَعُ
2890 وَاخْتَلَفُوا فِي إِثْرِهِ لِلْمُحْرَمِ
2891 أَجَازَهُ النُّعْمَانُ ثُمَّ الثُّورِي
2892 وَمَنْعُهُ يُرْجَحُ الْجُمْهُورُ
2893 حَدِيثُ صَفْوَانَ بِهِ الْحُكْمُ اشْتَهَرَ
2894 خَيْرُ الْأَنَامِ حَيْثُ سَائِلٌ سَأَلَ
2895 طَوَافُهُ عَلَى النِّسَاءِ وَيَحْرُمُ
2896 وَذَاكَ مُبْطِلٌ لِمَنْ يَرَى الْأَثَرَ
2897 وَالتَّفَثُ الْخَلْقُ وَقَتْلُ الْقَمَلِ
2898 وَغَسْلُ رَأْسِ جَوَزِ الْجُمْهُورِ
2899 فَابْنُ عُمَرَ يَمْنَعُ غَسْلَ الرَّأْسِ
2900 عَنْ مَالِكٍ صَحَّ جَوَازُ الْغُسْلِ
- وَالْخَلْفُ هَلْ يُعَدُّ كَالْمَعْطَرِ
غُطِّي وَوَجْهَهَا بِثَوْبٍ يُسْتَرِ
لِلثُّورِ جَائِزٌ وَعَائِشَةُ رَوَتْ
نَهَى النِّسَاءَ أَنْ تَلَبَّسَ الْأَثْنَيْنِ
يَرْوِيهِ مَرْفُوعًا لِسَيِّدِ الْبَشَرِ
لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمًا يُسْمَعُ
فَالْكُزُّ عِنْدَ مَالِكٍ فَلْتَعْلَمِ
لَيْسَ لَدَيْهِمَا مِنَ الْمَحْظُورِ
وَفَعَلُهُ لَدَيْهِمْ مَحْظُورُ
صُفْرَةُ ثَوْبٍ إِثْرَ طَيْبٍ قَدْ حَظَرَ
جَوَابُهُ فَوْرًا بِهِ وَخِي نَزَلَ
يُزِيلُ جُزْمَ الْفِعْلِ حِينَ يُعْلَمُ
يَجُوزُ بَعْدَ الْغُسْلِ دُونَهَا حَظَرَ
بِالْمَنْعِ عِنْدَ الْكُلِّ فِي الْمَحْصَلِ
إِنْ جُنِبَ وَمَالِكٌ مَحْظُورُ
سَوَى اخْتِلَامِ ثُمَّ غَسْلُ الثُّجَسِ
وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ جَافَى الْقُلِّ

وأما المحظور الخامس فهو الاصطياد

- 2901 وَحَرَّمُوا الْكُلَّ صَيْدَ الْبَرِّ
2902 إِنْ كَانَ مُضْطَادًّا لَغَيْرِ الْمُحْرَمِ
2903 وَمَنْ لَأَكْلِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
2904 لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَى
2905 وَحَرَّمَ الْأَكْلَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمَنْ
2906 فَمَالِكٌ قِتَادَةُ رَوَى لَهُ
2907 مِنْ بَعْضِ مُحَرِّمِينَ مِنْ صَحْبِ النَّبِيِّ
2908 مَعْنَاهُ يَرْوِيهِ حَدِيثُ طَلْحَةَ
- وَأَكْلُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ يَجْرُ
كَذَا لِقَوْمٍ مُحَرِّمِينَ فَأَعْلَمِ
أَجَازَهُ عُمَرُ وَذَاكَ بَاقِي
سَبِيلُهُ مِنَ الْهُدَاةِ الْخَنَفَا
كَالثُّورِ ذَا حُكْمٍ لَهُ يُرَى عَلَنُ
قَتْلَ حِمَارِ الْوَحْشِ ثُمَّ أَكْلُهُ
أَقْرَهُهُمْ عَلَيْهِ عَالِي الرُّتَبِ
إِذْ لَحْمُهُ لَهُمْ أَجَازَ مِنْحَهُ

- 2909 في الْمَنعِ قُلْ أَهْدِي لِأَفْضَلِ الْأُمَمِ
2910 قَالَ أَرَدُّهُ لِأَنِّي مُحَرَّمٌ
2911 وَرَجَّحُوا الْجَمْعَ لِلْأَقْوَالِ
2912 مَا لَمْ يَصِدْ أَوْ لَمْ لَهُ تُصَادْ
2913 فَأَكُلْ مَيْتَةً رَأَوْهُ أَوْلَى
2914 مَالِكَ وَالنُّعْمَانُ فِي الْمَذْكُورِ
2915 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشُّوْرُ
2916 قَالَ أَبُو يُوسُفَ صَيْدٌ أَفْضَلُ
2917 فَتِلْكَ حُرْمَةٌ لِعَيْنِ اللَّحْمِ
2918 وَاخْتَلَفُوا فِي مُحَرَّمٍ هَلْ يَنْكَحُ
2919 بُطْلَانٌ ذَلِكَ النِّكَاحُ إِنْ صَدَرَ
2920 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ جَائِزًا
2921 أَحَبَّارٌ بَطْلُهُ رَوَى عُثْمَانُ
2922 لَا يَنْكَحُ الْمُحَرَّمُ بَلَّ لَا يَخْطُبُ
2923 لَنَجَلِ عَبَّاسٍ بِهِ جَرَى الْعَمَلُ
2924 عَارِضُهُ حَدِيثٌ عَقْدُ الْمُضْطَقَى
2925 لَكِنْ أَتَتْ عَنْهَا رَوَايَةٌ تُفِدُ
2926 وَجَوَّزُوا الْجَمْعَ لِلْقَوْلَيْنِ
2927 فَأَوَّلُ يُكْرَهُ عِنْدَ الْبَعْضِ

القول في أنواع هذا النسك

- 2928 وَالْمُحَرَّمُونَ عُمْرَةً إِفْرَادُ
2929 أَوْ جَامِعٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةُ
2930 تَبَيَّنَ أَحْكَامُ لَهَا مَطْلُوبُ

القول في التمتع

- 2931 وَمَنْ تَمَعًا نَوَى إِقْدَامَهُ
2932 مِنْ بَعْدِ إِمْتَامِ لِنُسْكِ الْعُمْرَةِ

لَكِنْ عَلَيْهِ مُمَكِّنٌ مِنْ هَذِي	2933
وَحَاضِرٌ بِالْبَيْتِ إِذَا قَتَعَا	2934
وَسَاكِنُ الْبَيْتِ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	2935
أَبُو حَنِيفَةَ مَوَاقِيَتًا حَصَرُ	2936
وَالشَّافِعِي مَنْ بَيْنَهُ يَوْمَانِ	2937
وَالثَّوْرِي أَهْلُ مَكٍّ فِيهِمْ حَصَرُ	2938
تَحْلِيلُ الْمُحْرَمِ مِنْ إِحْرَامِهِ	2939
تَحْوِيلُهُ مِنْ عُمْرَةٍ لِلْحَجِّ	2940
فَلَا بِنَ عَبَّاسٍ وَلَا بِنَ حَبِيلٍ	2941
لَكِنَّ بَعْضَهُمْ لَذَاكَ يَكْرَهُ	2942
نَهَى عُمَرَ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ	2943
قَالَ عَلَيْهِمَا أَنَا أَعَاقِبُ	2944
وَنَوْعُهَا الثَّانِي أَتَى لِلْمُحْصَرِ	2945
إِنْ زَالَ خَوْفُ مَرَضٍ وَإِنْ قَدِمَ	2946
لِلْعَامِ ثُمَّ الْعَامِ ذَاكَ الْمُقْبِلِ	2947
وَرُكْنُهَا لِلشَّافِعِي الطَّوَافُ	2948
يَجْمَعُ بَيْنَ الْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ	2949
يَفْعَلُهَا فِي أَشْهُرٍ لِلْحَجِّ	2950
يُنْشِئُ حَجًّا بَعْدَ انْتِهَاءِ لَهَا	2951
بِهِ تَقْتَعَا أَتَاهُ يُفْدِ	
فَمَا عَلَيْهِ مِنْ دَمٍ فَلْتَسْمَعَا	
مَنْ مَكٍّ طَوَى مَالِكَ لَهَا وَصَفُ	
لِسَاكِنِي الْبَيْتِ اصْطَفَاؤُهُمْ ظَهَرَ	
أَكْمَلَ مِيقَاتًا مَدَى الْأَزْمَانِ	
سَاكِنُو الْبَيْتِ وَذَا لَهُ نَظَرُ	
مَنْ بَيْنَ نُسَكِينَ وَمَنْ أَحْكَامِهِ	
قَالَ بِهِ بَعْضُ تَرَاهُ يَنْجِي	
تَحْوِيلُهَا لِلخَاتِمِ الْمَبْجَلِ	
مَنْ صَدَرَ إِسْلَامٌ عَلَيْهِ نَبْهُوا	
وَمُتْعَةُ الْحَجِّ بِلَا مَرَاءِ	
إِنْ صَحَّ عَنْهُ ذَاكَ فَهُوَ صَائِبُ	
مَنْ مَرَضٍ أَوْ فِتْنَةٍ لِلْأَكْثَرِ	
لِلْبَيْتِ طَافَ ثُمَّ أَهْدَى وَلِيْتِمَ	
يُتِمُّ حَجًّا فِي الزَّمَانِ الْأَفْضَلِ	
مَالِكُ سِتَّةَ لَهَا أَوْصَافُ	
يَكُونُ ذَاكَ دَاخِلًا فِي سُنَّةِ	
تَطْبِيقِهَا وَقِيَا حَجٍّ يَرْتَجِي	
وَبَيْتُهُ مَكَّةَ لَا يُرَى بِهَا	

القول في القارن

مَنْ هَلْ بِالنُّسَكِينَ قَارِنٌ مَعَا	2952
يَخْتَارُ وَقْتًا يَنْتَهِي لِلأَوَّلِ	2953
وَقَارِنٌ يَلْزُمُهُ هَذِي أَقْرُ	2954
وغيرُهُ فِي النُّسَكِ فَلَا أَفْرَادُ	2955
فِي الْفَضْلِ حِينَ اتَّبَعُوا إِثْرَ النَّبِيِّ	2956
وَالْغُسْلُ لِلْإِهْلَالِ عَنْهُمْ سُنَّةُ	2957
فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِفَعْلٍ جَمْعَا	
بَعْدَ الطَّوَافِ كُرْهُهُ لِلْكَمَلِ	
بَعْضُ إِذَا بِالْبَيْتِ مَا إِنْ يَسْتَقِرُّ	
بَيْنَهُمَا يَخْتَلِفُ الْعُبَادُ	
فَاخْتَلَفَ جَاءَ مِنْ خِلَافِ السَّبَبِ	
لِلظَّاهِرِيِّ فَقَرَبَةٌ وَاجِبَةٌ	

- 2958 بَنْتُ غُمَيْسَ فِي حَدِيثِهَا اخْتَلَفَ
2959 فَأَلْأَمَرُ بِالْغُسْلِ وَبِالْإِهْلَالِ
2960 لِلظَّاهِرِيِّ أَمَّا لَدَى الْجَمْهُورِ
2961 وَضَوْؤُهُ النُّعْمَانُ يَكْتَفِي بِهِ
2962 مِنْ قَبْلِ إِحْرَامِ دُخُولِ مَكَّةَ
2963 فِي ذَاكَ لَا غَتَسَالَ عِنْدَ مَالِكٍ
2964 الْإِحْرَامُ دُونَ نِيَّةِ التُّسْكِ بَطُلٌ

القول في الإحرام

- 2965 هَلْ يُمَكِّنُ الْإِحْرَامُ دُونَ تَلْبِيَةٍ
2966 تَلْبِيَةُ الرَّسُولِ عِنْدَهُمْ طُلُبُ
2967 أَوْجَبَهَا الظَّاهِرِيُّ وَالْجَمْهُورُ
2968 وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا مَرْغُوبُ
2969 وَمَالِكٌ لَيْسَتْ لَهُ رُكْنًا تَعُدُّ
2970 لِلْعَلَمَاءِ تُسْتَحَبُّ إِثْرًا
2971 وَاخْتَلَفُوا فِي بَلَدَةِ الْإِحْرَامِ
2972 قَوْلُ بِيْذِي حَلِيفَةَ بِالْمَسْجِدِ
2973 وَالْبَعْضُ إِذْ عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ
2974 قَدْ عَلَّلُوا بِالْحِظَةِ السَّمَاعِ
2975 وَأَجْمَعُوا بِأَنَّ مَكِّيًّا يُهْلُ
2976 وَالسُّنَّةُ الْإِهْلَالُ عِنْدَ الْمُعْتَمِرِ
2977 وَعَكْسُهُ بِهِ يَقُولُ أَشْهَبُ
2978 وَقَطَعَهَا لِمَالِكٍ إِنْ تَغَرَّبُ
2979 فَقَالَ قَطَعُهَا زَوَالًا عَرَفَةَ
2980 تَرَدَّادُهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ طَالَبَهُ
2981 وَلِابْنِ مَسْعُودٍ بِرَمْيِ أَوَّلِ
- أَوْ يُكْتَفَى عَنْ ذَلِكَم بِالنِّيَّةِ
لِتَارِكِ لَهَا دَمٌ وَذَا رُغْبُ
فَيُسْتَحَبُّ لَفْظُهَا الْمَأْثُورُ
وُجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ مَنْسُوبُ
تَارِكُهَا يُعْطَى دَمًا فِيمَا يُحَدُّ
دُخُولِ إِحْرَامٍ إِذَا أَقْرَأَ
عِنْدَ خُرُوجِ سَيِّدِ الْأَنْامِ
بَعْدَ الصَّلَاةِ فَعَلُهُ بِهِ اقْتَدَى
وَالْبَعْضُ فَوْقَ رَحْلِهِ لِلرَّاءِ
عِنْدَ الصُّحَابِ حَجَّةَ الْوَدَاعِ
عِنْدَ الْخُرُوجِ حِينَ حَجٌّ يَتَّصِلُ
وَالدَّمُ جَبْرًا لِابْنِ قَاسِمٍ ذَكَرُ
كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَرْغَبُ
شَمْسُ لَيَوْمِ الْحَجِّ أَمَّا أَشْهَبُ
عِنْدَ الصَّلَاةِ حُكْمُهَا إِذْ وَصَفَهُ
جُلُّ بِهِ لِرَمْيِهِ لِلْعَقَبَةِ
يَقْطَعُهَا ذِي سُنَّةِ الْمَبْجَلِ

القول في الطواف بالبيت والكلام فيه،

في صفته وشروطه وحكمه في الوجوب أو الندب وفي أعدداده

القول في الصفة

- 2982 ذي صفة الطَّوَّافُ لِلْجُمُهورِ
2983 فَأَحْجَرُ الْأَسْوَدَ مِنْهُ يَبْتَدِي
2984 وَالْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ سَيَجْعَلُ
2985 سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ طَوَّافًا يَقْطَعُ
2986 وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّمْلِ هَلْ مِنْ سُنَّةٍ
2987 فَسُنَّةٌ لَدَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَضَحَّ
2988 وَحِجَّةُ الْجُمُهورِ قَوْلُهُمْ رَمَلُ
2989 مُيِّنًا لِلْكَافِرِينَ قَوْلَتَهُ
2990 وَمُحَرَّمٌ دَاخِلُهُ لَا يَرْمَلُ
2991 وَطَائِفٌ يَنْتَلِمُ الرُّكْنَيْنِ
2992 وَاتَّفَقُوا بِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَلِمِ
2993 تَقْبِيلُهُ صَخْرَ الْجَنَانِ الْأَسْوَدِ
2994 وَسَبْعَةَ الْأَشْوَاطِ لِلطَّوَّافِ
2995 طَافَ النَّبِيُّ بِالْبَيْتِ سَبْعًا صَلَّى
2996 لَيْسَ لَهُ وَقْتُ يُحَدُّ لِلأَدَا
2997 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِبْنُ عُمَرَ
2998 لِمُقَرَّرٍ يَكْفِي لِحَجِّ عُمْرَةٍ
- فِي الْفَرْضِ أَوْ لِلنَّدْبِ فِي الْأُمُورِ
تَقْبِيلُهُ أَوْ لَمَسُهُ فِي الْمُسْنَدِ
وَلَمَسُهُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي يُقْبَلُ
ثَلَاثَةً مِنْهَا لِرَمَلٍ يَتَّبِعُ
مُعْتَمِرٍ أَوْ دُونَهُ فِي الْمِلَّةِ
لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَحَ
مُحَمَّدٌ حِينَ بَلَدَةِ نَزَلَ
وَأَنْزَلَ إِلَهُ فِيهِمْ رَهْبَتَهُ
وَذَاكَ يَنْفِي سُنَّةً إِذْ يُقْبَلُ
وَذَاكَ فَعَلًا سُنَّةُ الشَّيْخَيْنِ
لِغَيْرِ رُكْنَيْنِ وَذَا حُكْمٌ عُلِمَ
فَذَاكَ مَطْلُوبُ الطَّوَّافِ فَاقْتَدِ
وَالرُّكْعَتَانِ دُونَهَا خِلَافُ
خَلْفَ مَقَامِ رُكْعَتَيْنِ جَلَا
مِثْلَ الرُّكُوعِ قَدْ يُؤَدَّى سَرْمَدًا
سَعَى طَوَّافٌ مَرَّةً قَدْ يُعْتَبَرُ
لَمَرَّةٍ مُفْرَدَةٍ فِي حِجَّةٍ

القول في شروط الطواف

- 2999 وَشَرْطُهُ حَدٌّ لَبَيْتِ اللَّهِ
3000 فَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ وَفِي الطَّوَّافِ
3001 كَانَ النَّبِيُّ يُرِيدُ إِدْخَالَ لَهُ
3002 وَقِيلَ عَنْ إِدْخَالِهِ ضَاقَ الْخَشَبُ
3003 تَقْصِيرُهَا عَنْ سَبْعَةِ مِنْ أَدْرُعِ
- وَالْحَجَرُ عَنْهُ لَا تَكُنْ بِالسَّاهِي
وَدُونَهُ الطَّوَّافُ لَيْسَ كَافٍ
لِلْبَيْتِ فَهُوَ مِنْهُ ذَاكَ قَالَهُ
وَالْمَالُ لَيْسَ غَيْرُ ذَاكَ مِنْ سَبَبٍ
كَانَتْ بِقَبْلِ بَعْثَةِ الْمَشْفَعِ

- 3004 وَالْخُلْفُ فِي وَقْتِ الطَّوَافِ يُذَكِّرُ
3005 مُجَاهِدٌ مَنْ بَعْدَ عَصْرِ يُكْرَهُ
3006 فِي كُلِّ وَقْتٍ جَازَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
3007 أَمَّا طَهَارَةٌ فَجَمْعُهُمْ عَلَى
3008 أَبُو حَنِيفَةَ بِدُونِهَا بَطُلُ
3009 وَالشَّافِعِيُّ طَهَارَةٌ لِلثَّوْبِ

القول في أعداد وأحكام الطواف

- 3010 ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ فِيهَا مُجْمَعُ
3011 كَذَا الْوَدَاعِ فَالطَّوَافُ وَاجِبٌ
3012 حَدِيثُ بِنْتِ لَعْمَيْسٍ يُعْرَفُ
3013 وَمَا بِفَوْتِهِ يَفُوتُ الْفَرَضُ
3014 وَتَرْكُهُ لِلْحَجِّ أَمْرٌ يُبْطَلُ
3015 لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ
3016 بِذَاكَ حَجُّهُ لَدَى الْجُمْهُورِ
3017 وَفِي الْقُدُومِ وَالْوَدَاعِ أَجْمَعُوا
3018 أَمْرُهُمَا فِي الْحَجِّ بِالإِفَاضَةِ
3019 وَأَجْمَعُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ تَمَتَّعَا
3020 يَقْضِي طَوَافَيْنِ بِحُكْمِ الْأَثَرِ
3021 عَائِشَةُ حَدِيثُهَا أَضَلُّ الْعَمَلِ
3022 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ
3023 وَالشُّوزِيُّ وَالنُّعْمَانُ وَالْأَوْزَاعِيُّ
3024 كَذَاكَ يَسْعَى مِثْلَهَا مَطْلُوبُ
- طَوَافٌ قَادِمٌ إِفَاضَةً فَعُورَا
وَشَرَطُ طَهْرٍ فَعَلُهُ مُصَاحِبُ
مَا تَصْنَعِي فِي الْحَجِّ حُكْمًا يُوصَفُ
فَعَلُ إِفَاضَةٍ عَلَيْهِ حَضَرُ
وَيُجْزَى الْقُدُومُ حَيْثُ يُفْعَلُ
وَقِيلَ إِنَّ طَافَ الْوَدَاعُ يَسْلَمُ
طَوَافُهُ فِي الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ
أَنْهُمَا مِنْ سُنَّةٍ إِذْ يَرْفَعُوا
فِي الْحَوْفِ بِالْقَبُولِ لِلْفَرِيضَةِ
بِعُمْرَةٍ لِلْحَجِّ إِذْ تَوَسَّعَا
وَوَاحِدًا لِمُفْرَدٍ فِي الْخَبَرِ
لِقَارِنٍ فِيهِ أَتَى خُلْفٌ جَلَلُ
يُجْزِيهِ سَعْيٌ وَطَوَافٌ يُشْهَدُ
يَطُوفُ مَرَّتَيْنِ بَاتِّبَاعِ
فَذَلِكَ الْحُكْمُ وَذَا الْمَرْغُوبُ

القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه

حكم السعي بين الصفا والمروة

- 3025 فَالْسَّعْيُ وَاجِبٌ وَمَالِكٌ لَزِمَ
3026 أَعْنَى لِعَامٍ قَادِمٍ فِي الْأَوَّلِ
- مَنْ فَاتَهُ يَحُجُّ عَامًا إِنْ قَدِمَ
وَذَاكَ حُكْمٌ لَزِمَ فِي الْأَفْضَلِ

- 3027 فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَحْمَدُ وَالسَّعْيُ مِنْ أَمْرِ الرُّسُولِ فَاقْتَدُوا
3028 وَمَنْ رَأَى ذَا التُّسْكَ غَيْرَ وَاجِبٍ فَالْنَصُّ عَكْسُهُ بِذَا لِلرَّاغِبِ
3029 وَالْجُلُّ قَالَ حُكْمُ ذِي الْعِبَادَةِ وَاجِبَةٌ بِفِعْلِهِ فَثَبَّتِ

القول في صفة السعي

- 3030 وَوُصِفُ سَعْيٍ إِنْ تُرِدَ فَسَبِقِ هَامَ الصَّفَا وَبَعْدَهُ فَلْتَرْتَقِي
3031 لَمَزُورَةً وَعِنْدَ بَطْنِ الْوَادِي يَزْمُلُ خَوْفَ لَحْظَةِ التَّنَادِي
3032 وَإِنْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ فَلْيَعِدْ قَبْلَ خُرُوجِهِ لَهَا فَذَا أَسَدٌ

في شروطه

- 3033 وَأَوْجِبُوا لِلطَّهْرِ كَالطَّوَافِ لَحَائِضٍ وَالْغَيْرِ فِي خِلَافِ

في ترتيب السعي

- 3034 وَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ يَرْدُ فِي كُلِّ وَقْتٍ حُكْمُهُ قَدْ يُعْتَمَدُ
3035 وَمَنْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ يَرْجِعُ قَصْدَ الطَّوَافِ قَبْلَ نَأْيِ يُزْمَعُ
3036 وَخَارِجَ اللَّيْلِ أَوْ غَشَى النِّسَا فِي حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ فَعَلًّا أَسَا
3037 عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ إِذَا تَرَكَ رُكْنَا لِحَجٍّ حَاضِرٍ فَيَمَّا سَلَكَ

الخروج إلى عرفة

- 3038 تَرْوِيَةً فِي يَوْمِهَا نَفِيرٌ إِلَى مَبِيتٍ فِي مَنَى نَذِيرُ
3039 بِيَوْمٍ حَجٌّ مَالَهُ مَثِيلُ يَمْحُو الذُّنُوبَ خَالِقٌ جَلِيلُ
3040 كُلُّ صَلَاةٍ بِمَنَى فَقْصُرُ ظَهْرًا وَعَصْرًا وَعِشَاءً ذَا الذِّكْرِ

في حكم الوقوف بعرفة

- 3041 ذَا رُكْنٍ فَرَضَ الْحَجَّ عِنْدَ الْكُلِّ إِنْ فَاتَ حَجٌّ قَادِمٌ لِلْحَلِّ
3042 نَحْوَ مَنَى كُلِّ الْحَجَّاجِ يَخْرُجُ وَلِلْمَبِيتِ وَسَطُهَا يُعْرَجُ
3043 وَيَوْمَ عَشْرِفَالْإِمَامِ يَخْطُبُ وَجَمْعُهُ الظَّهْرَيْنِ حُكْمٌ يَجِبُ
3044 فِي جَمْعٍ تَقْدِيمٍ وَبَعْدَهُ الدُّعَا وَفِي الْقُفُولِ رَمِيَّةٌ فَلْيَجْمَعَا
3045 جَمْعُ عِشَائَيْنِ لَدَى مُزْدَلِفَةٍ قَصْرُ الصَّلَاةِ مَالِكٌ كَمْ وَصَفَهُ

- 3046 إِنْ كَانَ مَكِّيًّا فَقَصْرُهَا مَنَعٌ
3047 وَالشَّافِعِيُّ ثُمَّ أَبُو ثَوْرٍ تَبَعَ
3048 حُجَّةَ مَالِكٍ فَهُمْ لَمْ يُكْمَلُوا
3049 وَالْحُكْمُ جَاءَ لِلْفَرِيقِ الثَّانِي
3050 عَنْ حُكْمِهِ السَّابِقِ بِالتَّخْصِصِ
3051 وَخُلْفَهُمْ فِي جُمُعَةٍ فِي عَرَفَةَ
3052 إِلَّا إِذَا مِنْ عَرَفَاتٍ كَانَ أَمْ
3053 إِذْ عَرَفَاتٍ كُلُّهُمْ بِهَا سَكَنَ
3054 لَنْ يَكُنْ مِمَّنْ لِقَصْرُهَا مَنَعٌ
3055 فِي مَذْهَبِ الثُّعْمَانِ وَهُوَ الْأَرْجَحُ
- أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو ثَوْرٍ تَبَعَ
سَيَّلَهُمْ ذَاكَ الَّذِي عَنْهُمْ سُمِعَ
مَعَ النَّبِيِّ وَذَاكَ حُكْمُ أَكْمَلُ
فَالْأَصْلُ بَاقٍ دُونَ حُكْمِ بَانِي
لَمْ يَأْتِ فِيهِ الْحُكْمُ بِالتَّخْصِصِ
قَصْرُ الصَّلَاةِ مَالِكٍ كَمْ وَصَفَهُ
وَالشَّافِعِيُّ بِأَرْبَعِينَ قَدْ تَتَمَّ
وَبِالْأَمِيرِ أَمْرُهَا بَعْضُ قَرْنٍ
عَلَيْهِ صَلَّى جُمُعَةٌ وَذَا تَبَعَ
ثُمَّ أَبُو ثَوْرٍ بِهِ كَمْ يَنْصَحُ

في شروط الوقوف بعرفة

- 3056 وَقُوفُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ يُشْتَرَطُ
3057 وَتِلْكَ سُنَّةٌ أَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ
3058 وَأَجْزَاءُ الْوُقُوفِ وَقْتُ السَّحَرِ
3059 وَوَأَقِفْ قَبْلَ الزَّوَالِ يَنْصَرِفُ
3060 وَحَاجٌّ عَامٌ قَادِمٌ لَهُ لَزَمُ
3061 وَوَأَقِفْ بَعْدَ الزَّوَالِ قَدْ مَضَى
3062 حَدِيثُ عُزْرَةَ فَحَجَّهُ قَبْلُ
3063 حَدِيثُ عُزْرَةَ بِذَاكَ وَاضِحُ
3064 قَالَ النَّبِيُّ ذِي عَرَفَاتٍ مَوْقِفُ
3065 مُزْدَلِفَةَ إِلَّا مُحَسَّرًا فَقِفْ
3066 أَمَّا مِنْى فَكُلُّ شَيْءٍ مَنَحَرُ
- وَقْتُ الْوُقُوفِ عِنْدَهُمْ بِلا غَلْطٍ
قَبْلَ الزَّوَالِ مَنَعُهَا لِلْمُجْتَبِي
حَدِيثُهُ أَتَى عَنْ ابْنِ مَعْمَرٍ
وَلَمْ يَعُدْ بِاللَّيْلِ حَجَّهُ تَلَفَ
عَلَيْهِ مَالِكٌ بِذَاكَ قَدْ حَكَمَ
قَبْلَ الْغُرُوبِ حَجَّهُ لَا يُرْتَضَى
إِلْزَامُهُ بِالدَّمِ عَنْهُمْ قَدْ نُقِلَ
وَمَنْ قَفَا قَوْلَ الرَّسُولِ نَاجِحُ
وَبَطْنُ وَادِيهَا فَعَنَّهُ انْحَرَفُوا
بِدُونَ بَطْنِهَا وَذَاكَ قَدْ عُرِفَ
فَجَاجَ مَكَّةَ مَبِيتٌ يُذَكِّرُ

القول في أفعال مزدلفة

- 3067 أَعْمَالُهَا فِي الْوَقْتِ ثُمَّ الْحُكْمُ
3068 مَبِيتُهُ فِيهَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا
3069 أَعْنَى الْحَجِّجِ مَنْ أَتَمَّ الْحَجَّ
- وَالْوَصْفُ إِنْ قَرَّبَتْهَا لِلْفَهْمِ
وَاللِّعْشَائِينَ بِهَا قَدْ يَجْمَعُوا
وَرَمَيْهِ عِنْدَ الصَّبَاحِ أَنْجَى

وَبَعْضُهُ بِالْفَرْدِ وَصَفٌ لِلْعَمَلِ	3070
إِنْ لَمْ يَقِفْ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ	3071
وَتَرَكْ هَدْيِهِ فَيُلْزَمُ الدِّمَا	3072
وَقَدَّمَ النَّبِيَّ لِهَدْيِهِ إِلَى	3073
حَدِيثُ عَزْوَةٍ دَلِيلُ الْأَوَّلِ	3074
أَغْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي الْمُزْدَلَفَةِ	3075
لَكِنَّ جَمْعَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ قَبِلَ	3076
إِلَى مِنَى فَحَجَّهْ صَحِيحُ	3077
لِلتَّابِعِينَ قَدْ قَفَى فِيمَا فَعَلَ	
يَلْزَمُهُ حَجٌّ بَعَامَ ثَانِي	
يَكْفِيهِ ذَاكَ لَيْسَ فَرَضًا عِلْمًا	
مَنْىَ الَّتِي بِهَا نَحَرٌ جَلَا	
دَرَكُ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَامِ الْأَفْضَلِ	
ذَاكَ حَجُّهُ فَكُلُّ عَرَفَةَ	
حَطَّ الرَّحَالِ ثُمَّ عَنْهَا يَزْتَحِلُ	
لَمْ يَنْبَقْ مَا يُبَيِّنُهُ التَّوْضِيحُ	

القول في رمي الجمار

رَمَى الْجَمَارِ يَوْمَ نَحْرٍ مُتَّفَقُ	3078
لَمْ يَرْمَ غَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ	3079
قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَالَ مَالِكُ	3080
أَبُو حَنِيْفَةَ أَعَادَ مَنْ فَعَلَ	3081
حُكْمُ النَّبِيِّ فِي عَتْرَةٍ قَدْ قَدَّمُوا	3082
حَدِيثُ عَائِشَةَ لَذَاكَ يَزْوِي	3083
بِالرَّمْيِ مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ	3084
مُؤَخَّرٌ إِلَى ظِلَامِ اللَّيْلِ	3085
لِلْبَعْضِ مَنْ أَخَرَهَا إِلَى غَدٍ	3086
قَدْ رَخَّصَ النَّبِيُّ لِمَنْ يَرْعَى النِّعَمَ	3087
وَرُخْصَةُ الرُّعَاةِ فِي يَوْمَيْنِ	3088
وَمَنْ رَمَى مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ نَجَا	3089
وَمَالِكُ يُفِدِي وَذَاكَ الْقَوْلُ	3090
وَقَبْلَ ذَبْحِ مَالِكٍ مَنْ قَدْ حَلَقَ	3091
قَالَ زُفَرٌ يُعْطَى ثَلَاثًا مِنْ دَمٍ	3092
عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِ الشُّرُوقِ يُسْتَقَى	
فِي يَوْمِ نَحْرِ سُنَّةِ الْأَوَّاهِ	
أَخْطَأَ وَقَتَ الرَّمْيِ فِيهِ نَاسِكُ	
وَالشَّافِعِيُّ أَفْتَى بِهِ إِذَا حَصَلَ	
لِلرَّمْيِ مِنْ قَبْلِ الزَّوَالِ أَسْلَمَ	
إِسْنَادُهَا سُبُلَ النَّجَاةِ يَحْوِي	
لِلإِضْطِرَارِ جُنْحَ لَيْلِ النَّحْرِ	
مَا رَتَّبُوا عَلَيْهِ مِنْ سَبِيلِ	
أَجْزَأَ لَمْ يُعْطَ لِأَيِّ رَفْدٍ	
بِاللَّيْلِ كَيْ يَمْضِيَ لِمَا بِهِ التَّزَمَ	
لِرَمْيِهَا مُعْجَلًا فِي الْحَيْنِ	
حُكْمُ حَدِيثِ، كُلُّهُمْ قَدْ أَخْرَجَا	
حُكْمَ بِهِ قَدْ أَمَرَ الرَّسُولُ	
فَبَعْدَهُ لَيْسَ عَلَيْهِ مُسْتَحَقُّ	
خُلْفِهِ أَطْرَادُ فِعْلٍ مُحْكَمِ	

القول في الإحصار

- 3093 وَمُحْصَرٌ بَيْنَ الْعَدَى كَذَا الْمَرْضُ وَوَضَعُهُ مَنَعَ الْعَدَى لَمَّا عَرَضَ
3094 وَالِدَاءُ حَصْرٌ عِنْدَ بَعْضِ مُعْتَبَرٍ بِفَعْلٍ قَادِرٍ عَلَيْهِ قَدْ صَدَرَ
3095 وَحُكْمُهُ يُحِلُّ حَيْثُ أُحْصِرَا وَلَا يُعِيدُ مَا عَلَيْهِ أُجْبِرَا
3096 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَيْهِ الْحَجُّ إِنْ فَاتَهُ ذَا الْعَامِ وَهُوَ يَرْجُوا
3097 لِمَالِكَ إِنْ كَانَ هَدِيًّا يُضْحَبُ فَالْجَحْرُ حَيْثُ حَلَّ فِيهِ يُرْغَبُ
3098 وَالْأَضْبَحِيُّ لَيْسَ يَرَى الْإِعَادَةَ فَعَلُ الرُّسُولِ إِسْوَةٌ إِفَادُهُ

القول في أحكام جزاء الصيد

- 3099 تَرَكَ الْمَصِيدَ كُلَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا لِقَوْلِ نَصِّ مُحْكَمٍ إِذْ يُقْطَعُ
3100 بِتَرَكَهِ فِي مُدَّةِ الْإِحْرَامِ بِمِثْلِهِ يُفْدَى مِنَ الْأَنْعَامِ
3101 وَاخْتَلَفُوا فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ وَصِغَةِ التَّطْبِيقِ فِي الْأَنَامِ
3102 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُحْخِرٌ فِي قِيمَةِ وَالْعَيْنِ حِينَ أُجْبِرَا
3103 وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْ صُنُوفِ الصَّيْدِ بِشَكْلِهِ يُقَاسُ بِالتَّقْيِيدِ
3104 نَعَامَةٌ يَبْدَنُ غِزَالُ شَاةٍ بِهَا يُفْدَى وَذَاكَ الْحَالُ
3105 يَسْرِي عَلَى فَصَائِلِ ثَقَالُ وَحَشِيَّةٌ بِبَقْرَةٍ تُكَالُ
3106 بِذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَمِثْلُهُ أَبُو حَنِيفَةَ قَفَا لِفَضْلِهِ
3107 وَالشَّافِعِيُّ فَهَلْ عَلَى التَّخْيِيرِ حُكْمُ جَزَاءِ الصَّيْدِ بِالتَّقْرِيرِ
3108 فَهِيَ عَلَى التَّخْيِيرِ قَالَ مَالِكٌ وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ يُعْطَى النَّاسِكُ
3109 قَالَ زُفَرٌ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ وَغَيْرُهُ خَيْرٌ لِلْمُصِيبِ
3110 مُدٌّ لِيَوْمٍ ثَمَنُ الصَّيَّامِ يَوْمَانِ كُوفَةٌ عَلَى التَّمَامِ
3111 وَأَهْلُ ظَاهِرِ عَفْوِهِ مُطْلَقًا وَرَفَضُوهُمْ أَقْوَالُهُمْ قَدْ سَبَقَا
3112 وَالْخُلْفُ فِي جَمَاعَةٍ تَشْتَرِكُ فِي رَمِي صَيْدٍ وَاحِدٍ فَيَهْلِكُ
3113 فَمَالِكٌ كُلُّ لَهُ فِدَاءٌ بِكَامِلٍ يُعْطَى وَذَا الْقِصَاءُ
3114 وَالشَّافِعِيُّ يَكْفِي جَزَاءً وَاحِدًا يُعْطَى تَضَامُنًا وَذَاكَ السَّائِدُ
3115 بِمَذْهَبٍ لَهُ عَلَى مَرِّ الزَّمَنِ كُلُّ مُقْلَدٍ لَهُ لَذَا عَلَنَ
3116 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقَادِمِ جَزَاءَ صَيْدٍ فِدْيَةً لِلْأَثَمِ

3117	إِنْ صَادَ فَرْدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ جَمَعَ	فِي الْجُهْدِ صَيْدُهَا بِرَمِيٍّ إِنْ وَقَعَ
3118	فَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ فَدْيُهُ	إِذَا جَمَاعَةٌ رَمَتْ رَمِيَّهُ
3119	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ جَزَاءُ	مَنْ أَحْرَمُوا مِنْ خَارِجٍ وَجَاوُوا
3120	كَفَّارَةُ الْقَاتِلِ صَيْدًا يَحْرُمُ	أَرْكَائِهَا أَرْبَعَةٌ فَلْتَعْلَمُ
3121	فَوَاجِبٌ وَمَنْ عَلَيْهِ يَجِبُ	وَالْفِعْلُ زِدْ مَحَلَّهُ إِذْ يُحَسَّبُ
3122	يُضَافُ لِاخْتِلَافِهِمْ أَمْرَانِ	فَالْمَثَلُ فِي الْمَصِيدِ أَمَّا الثَّانِ
3123	مَا هُوَ صَيْدٌ أَمْ سِوَاهُ يُعْرِفُ	فِيهِ قَضَى عُمَرُ بَوَاضِيفٍ يُوصَفُ
3124	وَاتَّفَقُوا بِأَنْ خَمْسًا لَا حَرَجُ	فِي قَتْلِهَا مِنْ مُحْرَمٍ إِذَا خَرَجَ
3125	حِدَاةٌ فَأَرْغَابٌ عَقْرَبُ	كَلْبٌ عَقُورٌ حَيَّةٌ إِذْ تَرْهَبُ
3126	وَالْخَلْفُ فِي الْأَفْعَى وَفِي الْأُسُودِ	وَقَتْلُ، حَيَّةٍ مِنَ الْبُنُودِ

القول في فدية الأذى وحكم الحالق رأسه قبل محل الحلق

3127	وَفِدْيَةُ الْأَذَى لَدَيْهِمْ مُجْمَعُوا	بِشَأْنِهَا بِحُكْمِهَا قَدْ يُقْطَعُ
3128	وَمَنْ مِنَ الْأَذَى لِرَأْسِهِ حَلَقَ	إِطْعَامُ سِتَّةٍ عَلَيْهِ يُسْتَحَقُّ
3129	أَوْ صَوْمٌ سِتَّةٌ كَذَلِكَ وَاجِبُ	فَذَا فِدَاؤُهُ لِحَلْقِ صَائِبُ
3130	وَكُلَّمَا الْحَرَمُ مِنْهُ يُحْرَمُ	كَقَصِّ أَظْفَارٍ وَحَلْقِ يُعْلَمُ
3131	تَنَفُّ قَلِيلِ الشَّعْرِ فِيهِ يُطْعَمُ	وَفِي الْكَثِيرِ فِدْيَةٌ إِذْ يُعْلَمُ
3132	وَفِدْيَةٌ تُعْطَى بِحَيْثُ كَانَا	لِمَالِكَ وَمَنْ بِهِ أَذَانَا
3133	لَأَنَّهُ لَيْسَ بِهِذِي يُنْعَى	لَغَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ حُكْمًا يُشْرَعُ
3134	وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ شَرْعًا قَرَّرَا	عَنْ سَاكِنِي مَكَّةَ ظُلْمًا ضَرَرَا
3135	إِعْطَاوُهَا خَارِجَ حَيْزِ الْحَرَمِ	وَعَارِمَ فَوْقَ تَرَابِهِ أَثَمَ
3136	فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى الْإِطْعَامَا	وَالصَّوْمَ حِينَ يَخْرُجُ الْإِحْرَامَا
3137	قَضَاهُمَا إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ	وَالسَّدْمَ لَا يَقْضِي سِوَى هُنَالِكَ
3138	أَعْنِي بِمَكَاتِ بَيْتِ رَبِّ النَّاسِ	لِلنُّسْكِ حُكْمٌ لَا تَكُنْ بِالنَّاسِ
3139	لِلشَّافِعِيِّ لَا يُجْزَى الْإِطْعَامُ	إِلَّا لِمَنْ يَضُمُّهُ الْإِحْرَامُ
3140	وَذَاكَ بَيْتُ اللَّهِ أَعْنِي مَنْ قَطَنَ	بِهِ دَمَ الْإِطْعَامِ حُكْمٌ قَدْ قَرَنَ
3141	وَذَبْحُهُ فِي مَكَاتِ فِيهِ اتَّفَقُوا	وَطَعْمُ غَيْرِ سَاكِنِيهَا افْتَرَقُوا
3142	وَمَقْصَدُ النَّسْكِ وَهَذَا يَجْمَعُ	نَفْعَ مُجَاوِرٍ بِمَكَاتِ يَقَعُ

القول في كفاية المتمتع

- 3143 وَالْهَدْيُ حُكْمُهُ أَتَى الْقُرْآنُ
3144 لَذَا فَفَعَلُهُ بِإِخْلَافٍ
3145 مَنْ مُتَمَتِّعٌ بِهَذَا الْهَدْيِ
3146 وَكُلُّ مُوجُودٍ مِنَ الْهَدْيِ لَزِمَ
3147 وَذَلِكَ مَالُكَ بِهِ قَوْلًا قَضَى
3148 وَابْنُ عُمَرَ فَالْهَدْيُ قُلٌّ بِالْإِنْجِلِ
3149 وَكُلُّهَا أَتَتْ عَلَى التَّرْتِيبِ
3150 وَمَالُكَ فِي الصَّوْمِ حَيْثُمَا شَرَعَ
3151 وَالصَّوْمُ مَنْ بَعْدَ الرُّجُوعِ مُتَّفَقٌ
3152 قَبْلَ الرُّجُوعِ فِيهِ خُلْفٌ يَذْكُرُ
3153 وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَى الرُّجُوعِ يَحْضُرُ
3154 وَكُلُّ مَنْ يَفُوتُهُ حَجٌّ شَرَعَ
3155 عَلَيْهِ حَجٌّ قَادِمٌ فِي الْفَرَضِ
3156 وَغَالِطٌ زَمَانٌ حَجٌّ أَبْدَلَهُ
3157 فَهَلْ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَالْقَضَاءُ
3158 وَمُفْسِدُ الْحَجِّ مِنَ الْجَمَاعِ
3159 يُفْسِدُهُ مَنْ تَرَكَ الْأَفْعَالَ
3160 كَثَرَكُ رُكْنٍ ثُمَّ فَعَلَ مَا نَهَى
3161 وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ حَيْثُ يُفْسَدُ
3162 وَمَدَّ مَالُكَ لَوَقَّتِ الْمَنَعَ
3163 وَمَنْ فَعَلَ فَالْهَدْيُ وَالْإِعَادَةُ
3164 وَالْوَطْءُ فِي إِفَاضَةِ إِذَا فَعَلَ
3165 تَحْلُلُ الْحَجِّيجِ يَوْمَ النَّحْرِ
3166 وَمَا سَوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ يَحِلُّ
3167 وَكُلُّ شَيْءٍ حَلٌّ عِنْدَ مَالِكَ
3168 وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا عَلَى الْإِنْزَالِ
3169 قَالَ أَبُو حَيْفَةَ لَا يُفْسَدُ
- عَلَيْهِ فِي تَمَتُّعٍ ذَا الشَّانِ
وَحُلْفُهُمْ فِي جُمْلَةِ الْأَوْصَافِ
وَمَا مَكَانُهُ وَكَمْ فِي الْعَدِّ
وَبَعْضُهُمْ شَاةٌ بِهَا حُكْمٌ حَسَمَ
إِذْ قَاسَهُ بِالصَّيْدِ حُكْمٌ قَدْ مَضَى
وَلَيْسَ غَيْرَهَا بِحُكْمِ النُّقْلِ
فَالصَّوْمُ بَعْدَ الْهَدْيِ بِالتَّعْقِيبِ
فَالْإِنْتِقَالُ حَوْلَ غَيْرِهِ مَنَعَ
عَلَيْهِ إِنْ بِأَهْلِهِ قَدْ يَلْتَحِقُ
يَمْنَعُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ يُؤْثِرُ
هَلْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بَيْتٍ يَنْزِلُ
فِيهِ بَرْكُنٌ فَاتَهُ وَمَا وَقَعَ
كُلُّ يَقُولٍ لَازِمٌ أَنْ يَقْضَى
بِالْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ يَجْرِي ذَاكَ لَهُ
أَمْ صَوْمُهُ غَدًا هُوَ الْأَدَاءُ
فِيهِ اخْتِلَافُ الْحُكْمِ بِاتِّبَاعِ
وَالشَّرْطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَقْوَالِ
عَنْهُ بَوَقَّتِ الْحَجَّ حَتَّى يَنْتَهِيَ
بِالْوَطْءِ فِيهِ الْحَجُّ حِينَ يَقْضَى
حَتَّى لِرَمَى الْعَقَبَةِ بِالسَّبْعِ
ذَا الْحُكْمُ فَالتَّغَمُّانُ مَا أَرَادَهُ
فَالْحَجُّ بَاطِلٌ لَدَيْهِمْ مَا كَمَلَ
سَمَوُهُ بِالْأَصْغَرِ قَوْلُ الْحَصْرِ
وَالْبَعْضُ مَنَعَ الصَّيْدَ حُكْمًا قَدْ نُقِلَ
سَوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ فِي الْمَدَارِكِ
كَذَا الْمُقَدِّمَاتِ بِالْأَعْمَالِ
بِغَيْرِ إِنْزَالٍ بِفَرَجٍ يُوجَدُ

- 3170 مَا أَوْجَبَ الْحَدَّ حَجٌّ يُبْطِلُ
3171 وَمَالِكَ مُجَرَّدَ الْإِنْزَالِ
3172 مُجَامِعَ مَا دُونَ فَرْجٍ يَهْدِي
3173 وَاخْتَلَفُوا فِي حَالَةِ النَّسِيَانِ
3174 وَمَالِكَ سَوَى عَلَى الدَّوَامِ
3175 وَفِي الْجَمَاعِ فِدْيَةُ شَاةٍ وَرَدَ
3176 إِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمٌ بِالذَّرَاهِمِ
3177 أَطْعَامُهَا بِالْبَيْتِ لَيْسَ يَخْرُجُ
3178 مَنْ فَاتَهُ وَقُوفُهُ فِي عَرَفَةَ
3179 فِي وَقْفَةِ لِلْعَامِ ذَاكَ الْمُقْبِلِ
- لِلشَّافِعِيِّ وَذَاكَ حُكْمٌ يُعْقَلُ
يَكْفِي لِبُطْلِ الْحَجِّ فِي الْأَقْوَالِ
لِلشَّافِعِيِّ وَذَاكَ قَوْلٌ يُبْدِي
فَالشَّافِعِيُّ أَعْفَاهُ فِي ذَا الشَّانِ
فِي بُطْلِ حَجٍّ جَاءَ بِالتَّمَامِ
لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٌ بِدَنَةِ تُعَدُّ
بِهَا مُكْفِرًا عَنِ الْمَائِثِ
عَنْهُ إِلَى سِوَاهُ يُنْفَى الْحَرْجُ
طَافَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ أَرْدَفَهُ
أَوْجَبَهَا شَرَعُ الْهُدَى الْمُفْضِلِ

القول في الكفارات المسكوت عنها

- 3180 وَالنُّسْكَ سُنَّةٌ لَهَا مَرْغُوبُ
3181 مَنْ فَاتَهُ نُسْكَ فَيَفْدِيهِ الدَّمُ
3182 وَحُكْمُ فَرْضٍ عَنْهُمْ لَا يُجْبَرُ
3183 وَالْخُلْفُ فِي تَجَاوُزِ الْمِيقَاتِ
3184 لِذَلِكَ الْإِجْرَاءِ دُونَ عُذْرِ
3185 أَبَوِ حَنِيفَةَ يَرَى الرُّجُوعَا
3186 وَالْغُسْلُ بِالْخُطْمِيِّ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا
3187 لِمَالِكٍ ذَا الْحُكْمِ وَالنُّعْمَانِ
3188 لُبْسُ السَّرَاوِيلَاتِ إِذَا زَارَ
3189 لَدَى ابْنِ حَنْبَلٍ كَذَاكَ الشُّورُ
3190 وَذَاكَ فِي الْحَدِيثِ جَاءَ عَنْ جَابِرٍ
3191 وَاخْتَلَفُوا فِي اللَّبْسِ لِلْخَفِيِّينَ
3192 يُفْدِي لِمَالِكٍ أَبِي حَنِيفَةَ
3193 لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ الْقَوْلَانِ
9194 مَنْ نَكَسَ الطَّوَافَ أَوْ شَوَّطًا نَسَا
9195 وَبَعْضُهُمْ يُعِيدُ ثُمَّ يُجْبَرُ
- فِي فَعْلِهِ وَكُلُّهُ مَحْبُوبُ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَسُوقُ الْفَهْمُ
وَذَاكَ إِجْمَاعٌ لَدَيْهِمْ يُؤْتَرُ
بَعْضُ دَمٍ يُفْدِي بِهِ إِذَا يَاتِي
لِمَالِكٍ وَالشُّورُ حُكْمُ الْجَبْرِ
فِدْيَةُ فَعْلٍ قَدْ أَتَى مُنْوَعا
فَيَفْتَدِي لَدَيْهِمَا إِذَا وَصَفُوا
وَفِدْيَةُ الْحَمَامِ فَعْلٌ ثَانِي
لَمْ يَجِدْ فَذَلِكَ الْمُخْتَارُ
وَيَفْتَدِي بِالْحُكْمِ لِلْجُمُهورِ
فِي لِبْسِهَا يَرْفَعُهُ لِلظَّافِرِ
مَنْ بَعْدَ قَطْعِ عَدَمِ النَّعْلَيْنِ
أَعْفَاهُ مِنْهَا عَلَى ذِي الصِّفَةِ
وَالْحُكْمُ ظَنِّي بِهَذَا الشَّانِ
فِي مَكَّةَ أَعَادَ مَا بِهِ أَسَا
وَبَعْضُهُمْ يُفْدِي وَلَيْسَ يُقْهَرُ

- 3196 وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ بُلُوغِ الْأَهْلِ
3197 أَبُو حَنِيفَةَ جَزَاؤُهُ الدَّمُ
3198 ثَلَاثَةُ الْأَشْوَاطِ فِيهَا الرَّمْلُ
3199 وَمَنْ نَسَى رَكَعَتِي الطَّوَافِ
3200 فَمَالِكٌ يُعْطِي دَمًا إِذَا رَجَعَ
3201 وَالشُّورُ قَالَ بَلْ يُعِيدُ فِي الْحَرَمِ
3202 أَمَّا طَوَافُ اللَّوْدَاعِ مُخْتَلَفٌ
3203 فَمَالِكٌ إِذَا قَرِيبٌ يَرْجِعُ
3204 مَنْ لَمْ يَرَ السَّعْيَ فَرِيضَةٌ دَمٌ
3205 وَقُوفُهُ فِي عُرْنَةٍ قَدْ يُبْطَلُ
3206 وَالنَّهْيُ عَنِ وَقُوفِهِ بِهَا أَتَى

القول في الهدى

- 3207 وَالْقَوْلُ فِي الْهَدْيِ مُوضَّحٌ لِمَا
3208 مَنْ أَيْنَ سَوْقُهُ وَأَيْنَ يَقْصُدُ
3209 فَمِنْهُ وَاجِبٌ وَمِنْهُ سُنَّةٌ
3210 فَوَاجِبٌ بِالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ
3211 فَالْهَدْيُ لِأَزْمٍ مِنَ التَّمَتُّعِ
3212 وَالْهَدْيُ عَنِ كَفَّارَةٍ إِذَا لَزِمَ
3213 وَالْهَدْيُ قِيسٌ عِنْدَ كُلِّ الْفُقَهَاءِ
3214 أَرْبَعَةُ الْأَصْنَافِ فِيهَا يُخْرَجُ
3215 مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ
3216 مِنْ إِبِلٍ وَالْهَدْيُ مِنْهُ أَفْضَلُ
3217 وَالْمَعْزُ إِنْ لَمْ يَلْقَ غَيْرَهُ كَفَى
3218 أَسْنَانُهَا الشَّيْءُ أَوْ مَا فَوْقَهُ
3219 بَلْ جَدَعُ الضَّأْنِ جَوَاؤُهُ ثَبَتَ
3220 أَخْبَارُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الصَّحَايَا

- وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا الثَّانِي 3221
فَلِلزُّبَيْرِ مُرْشِدًا بَنِيهِ 3222
لصَّاحِبٍ وَلَا تَخَافُ اللَّهَ 3223
وَفِي جَوَابٍ لِلنَّبِيِّ أَفْضَلُهَا 3224
لَا حَدَّ فِي عَدَدٍ لَدَيْهِمْ يُحْصَرُ 3225
وَالسُّوْقُ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ 3226
عَنِ الرَّسُولِ حِينَ سَاقَ الْهَدْيَا 3227
وَالْخَلْفُ فِي تَقْلِيدِ هَذِي الْغَنَمِ 3228
لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ يَقُلُ 3229
عَنْ مَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَنِيْفَةَ 3230
أَتَتْ عَنِ الرَّسُولِ فِي هَذِي يُسْقَى 3231
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِذِي الْخُلَيْفَةِ 3232
يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ قُدْوَةَ الْبَشَرِ 3233
لَمَّا اسْتَوَتْ فِي سَيْرِهَا رَاحِلَتُهُ 3234
وَمَالِكٌ لِسَوْقِهِ مَنْ حَلَّ 3235
وَمُسْتَحَبٌّ وَقَفُّهُ فِي عَرْفِهِ 3236
أَبُو حَنِيْفَةَ يَرَى إِدْخَالَهُ 3237
حُجَّةَ مَالِكٍ لِسَوْقِ الْهَدْيِ 3238
وَأَجْمَعُوا أَنَّ بُلُوغَ الْكَعْبَةِ 3239
وَالطَّبْرِي أَجَازَ نَحْرَهُ مَتَى 3240
غَيْرَ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالْقِرَانِ 3241
حَكْمَتُهُ إِطْعَامُ أَهْلِ الْحَرَمِ 3242
وَالنَّحْرُ فِي مَنَى بِإِجْمَاعِ عُلَمَ 3243
لِقَوْلِهِ فَجَاجَ مَكَّةَ مَنَحَرُ 3244
وَالذَّبْحُ قَبْلَ يَوْمِ عَشْرِ إِنْ يَقَعُ 3245
كِلَاهُمَا أَجَازُهُ لِلشَّافِعِيِّ 3246
وَالْهَدْيُ ذَا عِنْدَهُمْ رُكُوبُهُ 3247
- وَعَنْ عُمَرَ ذَا الْحُكْمِ فَأَفْهَمَ وَاعْتَنَ 3221
تُهْدِي لِمَا تَخْشَى بَأْنَ تُعْطِيهِ 3222
وَأَنْتَ نِعْمَةٌ لَهُ أَبْدَاهَا 3223
أَرْفَعُهَا فِي ثَمَنٍ أَجْزَلُهَا 3224
هَذِي الرَّسُولُ مِائَةٌ إِذْ ذَكَرُوا 3225
بَأَنَّهُ لِلْهَدْيِ فِي الْأَخْبَارِ 3226
وَمَنْ أَتَاهُ حَازَ فَضْلًا سَعِيًّا 3227
قَلَدَهَا الرَّسُولُ خَيْرَ الْأُمَمِ 3228
عَنْ عَائِشَةَ وَحُكْمُهَا بِهِ نَقُلُ 3229
تَقْلِيدُ أَغْنَامٍ فَغَيْرُ عَزْمَةٍ 3230
تَقْلِيدُهَا لِذَلِكَ تَرْكُهُ أَحَقُّ 3231
صَلَّى لظُهُرِ مُشْعَرٍ الْبَدَنَةِ 3232
مُشْرَعًا تَقْلِيدَ هَذِي إِنْ يُقَرُّ 3233
لَبَّى بِحَجٍّ وَاصِفًا لَوْقَفَتُهُ 3234
يَرَاهُ سُنَّةٌ لِأَهْلِ الْحَلِّ 3235
وَجُلُهُمْ بِسُنَّةٍ قَدْ عَرَفَتُهُ 3236
لَيْسَ بِسُنَّةٍ وَلَا إِغْفَالُهُ 3237
مَنْ حَلَّ فَعَلَ الرَّسُولُ الْأَمْجَدُ 3238
يَعْنِي بِهِ إِطْعَامُ أَهْلِ الْبَلَدَةِ 3239
يَشَاءُ مُهْدِيهِ وَذَا قَدْ ثَبَتَا 3240
نَفْسَاهُمَا بِمَكَّةَ تَزْهَقَانِ 3241
مَنْ تَرَكَ نُسُكًا وَاجِبًا لِلْمُحَرَّمِ 3242
وَالنَّحْرُ فِي مَكَّةَ جَوَازُهُ حُسْمٌ 3243
وَمَنْ قَفَا سَبِيلَ طَهٍ يَظْفَرُ 3244
تَطَوُّعًا تَمْتِنَعًا فَمَا نَفَعُ 3245
وَرَاجِحٌ فِي الْحُكْمِ قَوْلُ الشَّافِعِ 3246
فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ يَصْحَبُهُ 3247

- لَلْعَلَمَ مِنْ أَهْلِ كُلِّ مَضَرٍّ 3248
وَالظَّاهِرِي أَجَازَ الْأَسْعَمَالَ 3249
وَحُجَّةَ الْجَمُّهُورِ رَفَعَ جَابِر 3250
أَجَازَ لِلرُّكُوبِ بِالْمَعْرُوفِ 3251
أَبُو الزُّنَادِ حُجَّةٌ لِلظَّاهِرِ 3252
وَأَجْمَعُوا فِي الْهَدْيِ لِلتَّطَوُّعِ 3253
إِنْ عُطِبَ الْهَدْيُ الْجَمِيعُ مُتَّفَقٌ 3254
إِنْ بَلَغَ الْمَحَلُّ فَهُوَ يَأْكُلُ 3255
فَأَمْرٌ تَرْكُهُ لَهُ وَرَفَقَتُهُ 3256
وَاخْتَلَفُوا فِي فِدْيَةِ لَلْأَكْلِ 3257
وَالشَّافِعِي أَبُو حَيْفَةَ وَجَبَ 3258
وَهَدْيُ صَيْدٍ ثُمَّ قِيَمَةُ الْأَذَى 3259
وَذَاكَ مِنْ خِلَافِ نُسْكَ قَدْ نُقِلَ 3260
بِالْهَدْيِ تَمَّ الْقَوْلُ فِي حَجِّ كَمَلٍ 3261
تَأْلِيفُهُ لِلنُّسْكِ تَتِمِّمًا لِمَا 3262

كتاب الجهاد

- هَذَا الْكِتَابُ ضَمَّ جُمْلَتَيْنِ 3263
تُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ بِالْعُقُولِ 3264

الجملة الأولى، وفيها فصول:

الفصل الأول:

في معرفة حكم هذه الوظيفة

- إِذَا جَاءَ مَكْتُوبٌ بِنَصِّ التَّوْبَةِ 3265
إِنْ قَامَ بَعْضُهُمْ بِهِ كُلُّ سَلَمٍ 3266
مَنْ بَالِغٌ وَكَامِلٌ الْأَحْوَالِ 3267

- 3268 إِذْنُ الْأَبِينِ عِنْدَهُمْ مُقَدَّمٌ وَفِي الْحَدِيثِ أَمْرُهُ مُسَلَّمٌ
3269 وَالْمُشْرِكُونَ إِذْنُهُمْ فِيهِ اخْتَلَفَ إِذْنُ الْغَرِيمِ مِثْلُهُ كَمَا وَصِفَ

الفصل الثاني :

في معرفة الذين يحاربون

- 3270 وَالْجَمْعُ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقْتَلُوا حَتَّى يُرَى الْإِسْلَامُ دِينًا فَضُلُوا
3271 عَنْ مَالِكٍ فَلَا تَجُوزُ الْحَبْشَةُ بِالْحَرْبِ أَوْ بِالتَّرَكِ حَيْثُ يَثْبُتُ

الفصل الثالث :

في معرفة ما يجوز من النكايه في العدو

- 3272 نَكَايَةٌ فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْمَالِ تَجُوزُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْإِذْلَالِ
3273 وَلَا تَمُسُّ مُخْتَلَفَ الرُّهْبَانِ يُقَدَّرُ الْإِسْلَامُ لِلْإِيمَانِ
3274 بِاللَّهِ رَغْمَ جُحْدِهِ لِلْحَقِّ وَكَوْنِهِ يَغْلُ يَوْمَ السَّبْقِ
3275 وَقَالَ قَوْمٌ فَلَا إِمَامَ خَيْرًا فِي قَتْلِهِمْ أَوْ أَسْرِهِمْ أَوْ حَرْرًا
3276 حُكْمٌ بِهِ قَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ وَالْقَتْلُ مَرْفُوضٌ تَرَاهُ الْأُمَّةُ
3277 لِذَلِكَ فَالْفِدَاءُ أَوْ يُحَرَّرُ فَفِيهِمَا الْإِمَامُ حَلًّا يَنْظُرُ
3278 فَالْأَسْرُ بِالتَّمَكِينِ شَرْطُهُ وَرَدُّ فِي نَصِّ مُنْزَلٍ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
3279 أَمَانٌ عَبْدٌ ثُمَّ مَرْأَةٌ وَرَدُّ جَوَازُهُ الْجُمُهورُ كُلُّ قَدْ قَصِدُ
3280 أَمَانٌ عَبْدٌ شَرْطُهُ الْقَتَالُ إِنْ أَسَرُّهُ أَمْنُهُ حَلَالُ
3281 أَمَّا الْأَمَانُ لِلنِّسَاءِ أَصْلُهُ حَدِيثٌ أَمْ أَيْمَنَ ذَا نَقْلُهُ
3282 وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَتْلِ بَعْدَ الْأَسْرِ قَتْلُ الصَّبِيِّ ثُمَّ النِّسَاءِ فِي الْحَظَرِ
3283 وَمَالِكَ لَا يُقْتَلُ الْمَعْتُوهُ كَذَلِكَ الْأَعْمَى وَالصَّبِيُّ الْمَشْبُوهُ
3284 وَالثَّوْرُ لِلشَّيْخِ مَنْعُهُ فَقَطُّ الْأَوْزَاعِي قَتْلُ حُرَّةٍ يَرَى شَطَطُ
3285 وَالشَّافِعِيُّ لِهَذِهِ الْأَصْنَافِ سَوَى مَعَ الرِّجَالِ فِي الْإِنْلَافِ
3286 أَسْبَابَ خَلْفِهِمْ تَعَارَضُ الْأَثَرُ فِي قَتْلِهِمْ مِنْ دُونِ تَمْيِيزِ حَصَرِ
3287 كَقَوْلِهِ أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَا وَقَوْلِهِ لَا تَقْتُلُوا وَذَا جَلَا
3288 مُخَصَّصًا أَصْنَافَ بَعْضِ الْبَشَرِ كَصَبِيَّةٍ وَنِسْوَةٍ فَلْتَحْذَرِ

- 3289 وَقَتْلُ شَيْخٍ ثُمَّ قَتْلُ اللَّصِي
3290 بِذَاكَ كَانَ أَمْرُهُ لِحَالِدٍ
3291 مُفْذَأْمَرٍ رَسُولِ اللَّهِ
3292 وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ الْوُجُوبِ
3293 مَنْ قَالَهَا مَا اسْتَشْنَى أَيُّ مُشْرِكٍ
3294 وَمَنْ لِقُدْرَةِ عَلَيْهِ يَشْتَرِطُ
3295 مِنْ نَفْسِهِ كَفَّ عَنْ الْقِتَالِ
3296 وَكُلُّهُمْ قَالَ بِتَرْكِ الْمُثَلَّةِ
3297 تَعْذِيهِمْ بِالنَّارِ مَمْنُوعٍ يُعَدُّ
3298 وَالْخُلْفُ فِي التَّكْيِيلِ بِالْأَمْوَالِ
3299 إِتْلَافٍ مَبْنِيٍّ لِلْعِدَاةِ جَائِزُ
3300 لِمَالِكٍ وَالْحُكْمُ عِنْدَ الشَّافِعِ
3301 وَقَطْعُ نَافِعٍ مِنَ الْأَشْجَارِ
3302 حَرَمُهُ الْأَوْزَاعُ بِالتَّحْقِيقِ
3303 وَحَرْقُ نَخْلٍ لِنَبِيِّ النَّضِيرِ
3304 وَبَعْضُهُمْ يَرَى خُصُوصَ الْحُكْمِ
3305 إِذْ لَمْ يَرُدَّ قَوْلُ بِحَرْقِ الشَّجَرِ

الفصل الرابع:

شروط الحرب

- 3306 أَوَّلُهَا شَرْطُ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ
3307 تَكَرَّارُهَا إِذَا أَعِيدَ الْحَرْبُ
3308 كَانَ النَّبِيُّ يَقُولُ لِلْأَمِيرِ
3309 عَلَيْكَ أَنْ تَدْعُو إِلَى الْإِسْلَامِ
3310 وَمَنْ أَجَابَ كَفَّ عَنْ قِتَالِهِ
3311 وَإِنْ أَبَوْا فَلْيُنْزِلُوا فِي دَارِ
3312 إِنْ فَعَلُوا حَقَّ لَهُمْ مَا لِلْعَرَبِ

- 3313 كَذَا غَيْمَةً لِمَالِ الْحَرْبِ مَا لَمْ يُقَاتِلُوا بِجَنْبِ الصَّحْبِ
3314 فَإِنْ أَبَوْا فَلْيُلْزَمُوا بِالْجِزْيَةِ فَإِنْ أَبَوْا فَحَرْبُهُمْ بِضَحْوَةِ

الفصل الخامس:

في معرفة العدد الذي لا يجوز الفرار عنهم

- 3315 وَلَا يَجُوزُ عَنْهُمْ الْفِرَارُ وَالْحَرْبُ فِي دِيَارِهِمْ تَدَارُ
3316 إِنْ ضَاعَفُوا أَعْدَادَ أَهْلِ الْمِلَّةِ وَفَوْقَ ذَا يُعَدُّ فِي التَّهْلُكَةِ

الفصل السادس:

في جواز المهادنة

- 3317 وَكُلُّهُمْ أَجَازَ عَقْدَ الْهُدْنَةِ وَالْخُلْفُ فِي تَكْيِيفِ تِلْكَ الْفَتْرَةِ
3318 فَبَعْضُهُمْ أَجَازَهَا ابْتِدَاءً حَيْثُ يَكُونُ فَعْلُهَا بِنَاءً
3319 بَعْضُ رَأَى جَوَازَهَا ضَرُورَةً بِهَا تُصَدُّ حَالَةٌ مَحْظُورَةٌ
3320 إِمَّا بِأَخْذِ قِسْطِ مَالٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ جِزْيَةٍ غَدَتْ عَلَيْهِمْ
3321 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْإِمَامِ لِلصُّلْحِ بِالْمَالِ عَلَى التَّمَامِ
3322 وَذَاكَ قَاسُوهُ عَلَى فِدَاءٍ مُحْتَاجِزِ الْإِسْلَامِ بِالسَّوَاءِ

الفصل السابع:

لماذا يحاربون؟

- 3323 وَقَصْدُ حَرْبِهِمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا غَيْرَ قُرَيْشٍ حُكْمُهُمْ يُشَرِّعُ
3324 كَذَا نَصَارَى الْعَرَبِ مِنْ أَمْرَيْنِ دُخُولُهُمْ دِينَ الْهُدَى فِي الْحِينِ
3325 إِنْ لَمْ يَكُنْ فَجِزْيَةٌ قَدْ تُفَرَضُ عَلَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ لَا يُعَوَّضُ
3326 بِهِ كِتَابُ اللَّهِ نَصٌّ قَدْ وَرَدَ وَاللَّفْظُ مُحْكَمٌ هُنَا كَمَا وَجَدَ
3327 وَأَخَذَهَا مِنَ الْمَجُوسِ مُتَّفَقٌ وَاللَّفْظُ فِيهِ أَصْلُهُ كَمَا سَبَقَ
3328 وَمَا عَدَا أَهْلَ الْكِتَابِ مُخْتَلَفٌ فِي شَأْنِهِ لَدَى أَكَابِرِ السَّلَفِ
3329 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ ذَا مَفْهُومٍ قَوْلُ الشَّافِعِ
3330 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْخُلْفُ بَدَأَ الْخِلَافُ عِنْدَهُمْ قَدْ يُعْرَفُ
3331 فَفِي الْعُمُومِ قَتْلُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا الْخَلْقِ كُلُّهُ إِلَى اللَّهِ اسْتَكَنَ

- 3332 وَمَنْ رَأَى تَأْخُرَ الْعُمُومِ
يَرْفُضُهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكُتُبِ
3333 يَنْسَخُ لِلْخُصُوصِ فِي الْفُهْمِ
مُتَّبِعِي الْكِتَابِ أَهْلَ الْحَرْبِ
3334 يُعْفَى بِذَاكَ الْمُشْرِكُونَ قَدْ وَرَدَ
نَسْخُ الْحَدِيثِ لِلْكِتَابِ إِنْ وَجَدَ
3335 وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْعُمُومَ يُبْتَنَى
فَأَخَذَهَا مِنْهُمْ عَلَيْهِ قَدْ بَنَى
3336 لَكِنَّمَا تَخْصِيصُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ
يُرَى أَتَى فِي آيَةٍ تَخْصِيصُهُمْ¹

الجملة الثانية، وفيها سبعة فصول:

الفصل الأول:

في حكم خمس الغنيمة

- 3337 وَالْخُمْسُ فِي غَنِيمَةِ لِلْحَرْبِ
وَذَاكَ لِلْإِمَامِ أَمَّا الْبَاقِي
3338 فَلِلْمُجَاهِدِينَ بِاسْتِحْقَاقٍ
وَالْخُلُفَ فِي أَرْبَعَةِ الْمَذَاهِبِ
3339 قَوْلٌ بِقِسْمِ الْخُمْسِ بَيْنَ خَمْسَةٍ
وَالْبَعْضُ قَالَ الْقِسْمُ فِي ثَلَاثَةٍ
3340 وَبَعْضُهُمْ كَالْفَيْئِ قِسْمُهُ أَتَى
وَقِسْمُهُمْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ
3341 كَذَاكَ تَعْيِينَ لِدَى الْقَرَابَةِ
وَبَعْضُهُمْ لِخُمْسِ مَالِ رَدِّهِ
3342 سَهْمُ النَّبِيِّ لِلْبَعْضِ لِلْإِمَامِ
وَالْبَعْضُ قَالَ الْجَيْشُ حُكْمًا أَوْلَى
3343 سَهْمُ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِ اخْتَلَفُوا
أَمَّا الصَّفِيُّ أَجْمَعُوا بَعْدَ النَّبِيِّ
3344 غَيْرَ أَبِي ثَوْرٍ فَإِنَّهُ حَكَمَ
3345 عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْهُدَاةِ النُّجَبِ
فَلِلْمُجَاهِدِينَ بِاسْتِحْقَاقٍ
3346 تَقْسِيمُهَا يَأْتِيكَ فِي مَطَالِبِ
وَالْبَعْضُ قَالَ الْقِسْمُ فِي أَرْبَعَةٍ
3347 سَهْمُ النَّبِيِّ زَالَ كَذَا الْقَرَابَةِ
عَنْ مَالِكَ ذَاكَ يُرَى قَدْ ثَبَتَا
3348 فَخُلِفَهُمْ فِي قِسْمَةِ الْأَوَاهِ
فِيهِ خِلَافٌ كُلُّ أَهْلِ الْمِلَّةِ
3349 وَكُلُّ سَهْمٍ نَالَ مِنْهُ عَدَهُ
كَذَاكَ سَهْمُ الْأَهْلِ فِي الْأَحْكَامِ
3350 وَالْبَعْضُ لِلسَّلَاحِ فِيهِ أَجْلَى
هَلْ وَحْدَهُ أَمْ بِصَفِيٍّ يُرَدُّ
لَمْ يَنْقَ فَرَزُهُ لِغَيْرِهِ اجْتَبَى
عَلَيْهِ حُكْمُ سَهْمِ سَيِّدِ الْأُمَمِ

¹ - (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون) الآية 29 من سورة التوبة.

الفصل الثاني:

في حكم الأربعة أخماس

- 3351 أَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ أَجْرٌ مَنْ غَنِمَ
3352 وَخَارِجٌ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مَنَعَ
3353 يَوْمًا سَرِيَّةً بِلَا إِذْنِ النَّبِيِّ
3354 وَظَاهِرُ الْآيَةِ لِلْجُمُهورِ
3355 وَالسَّهْمُ شَقْصٌ بِالْغِ الْأَحْرَارِ
3356 أَمَّا الْعَيْدُ وَالنِّسَاءُ وَالصَّبِيُّ
3357 وَالْعَبْدُ قَالَ الْبَعْضُ لَيْسَ يَشْمَلُ
3358 وَالْكُلُّ حَذْفُ السَّهْمِ لِلْعُلَمَانِ
3359 وَالسَّهْمُ لِلنِّسَاءِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
3360 فَجَاعِلٌ لَهُنَّ كَالرِّجَالِ
3361 مَنْ نَاقِصَاتٌ قَالَ دُونَ الرَّجُلِ
3362 وَدُونَ حَظِّ الْغَانِمِينَ يُرْضَخُ
3363 فِي الْأَجْرَاءِ ثُمَّ فِي التُّجَارِ
3364 وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهُمْ سَهْمٌ يُعَدُّ
3365 تَخْصِيصٌ مَا عَمَّ مِنَ اللَّفْظِ اعْتَبِرْ
3366 مَنْ جَعَلَ الْقِيَاسَ حُكْمَ الْأَجْرِ
3367 فَذَا ابْنُ عَوْفٍ لِلْأَجِيرِ قَدْ مَنَحَ
3368 أَنَّ الرَّسُولَ حَظَّهُ قَدْ جَعَلَا
3369 أَجَازَ حَظًّا لَهُمْ فِي الْقِسْمِ
3370 لِمَنْ يَخْضُ غِمَارَ تَارِ الْمَعْرَكَةِ
3371 وَلَا حَقَّ قَبْلَ الْخُرُوجِ يَسْتَحِقُّ
3372 قُدُومُ إِبَّانِ عَلَى النَّبِيِّ طَلَبُ
3373 ذَاكَ لَهُ النَّبِيُّ لِكُونِهِ أَتَى
3374 أَعْطَى لِعُثْمَانَ النَّبِيِّ فِي بَذْرِ
3375 أَمَّا عَمْرٌ فَقَالَ فِي الْغَنِيمَةِ
- إِنْ أَخَذُوا إِذْنَ إِمَامٍ قَدْ حَكَمَ
قَوْمٌ لَهُ مِنْهَا فَلَمْ يُرَى وَقَعَ
وَذَا مَنَاطُ الْمَنَعِ عِبرَ السَّبَبِ
فَالْغَنَمُ مَلِكُهُ مَدَى الدُّهُورِ
مَنْ خَارِجٌ لِلْقَتْلِ فِي الْأُمُصَارِ
فَالرُّضْخُ حَظُّ مَالِكَ لَهُمْ حُبِّي
عُمُومٌ أَسْرٌ فِي الْخَطَابِ يُنْقَلُ
حُكْمُ عَمْرٍ عَمَّمٌ فِي الْأَكْوَانِ
يُبِيحُهُ جَمِيعُهُمْ فِي الْأَشْهُرِ
أَعْطَاهُمْ سَهْمًا بِلَا اخْتِرَالِ
فِي السَّهْمِ أَوْ لَمْ يُعْطَهَا فِي الْمَجْمَلِ
لَهَا وَذَاكَ الْقَوْلُ حُكْمٌ رَاسِخٌ
فَمَالِكَ شَرْطُ الْقِتَالِ جَارِ
إِنْ لِلْقِتَالِ شَاهِدُوا مِمَّنْ شَهِدَ
أَسْبَابُ خُلْفٍ بَيْنَهُمْ فِيمَا ذُكِرَ
مَنَعَ الْأَجِيرَ عِنْدَهُ بِالذِّكْرِ
ثَلَاثَةً مِنَ الدَّنَائِيرِ اتَّضَحَ
مِنْ الْجِهَادِ عَاجِلًا مُؤَجَّلًا
وَذَاكَ أَمْرٌ جَائِزٌ فِي الْحُكْمِ
وَقَادِمٌ بَعْضُ الْقِتَالِ أَدْرَكَهُ
نَصِيبُهُ كَمَثَلٍ مَنْ لَهُ سَبَقُ
بِخَيْرِ الْقِسْمِ لَهُ فَلَمْ يُجِبْ
مَنْ بَعْدَ فَتَحَهَا بِنَصْرِ ثَبَتَا
إِذْ كَانَ فِي نُجْحِ الْجِهَادِ يَجْرُ
تَخْصُّ كُلِّ حَاضِرٍ لِلْوَقْعَةِ

- 3376 وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَرَىٰ إِنَّ خَرَجْتَ
3377 يُخَمِّسُ الْإِمَامَ مَا قَدْ غَنِمْتَ
3378 إِنَّ خَرَجُوا مِنَ الْجِيُوشِ الصَّامِدَةِ
3379 وَلِلْبُخَارِ فَالْإِمَامُ خَيْرًا
3380 فَالْبَعْضُ حَقُّهُمْ ثَلَاثُ أَسْهُمٍ
3381 جَوَازُهُ بِوَاحِدٍ يُكْرَمُ
3382 وَالْأَكْلُ حَالُ الْغَزْوِ لِلطَّعَامِ
3383 فَقِيلَ يُسْتَتْنَىٰ مِنَ الْغُلُولِ
3384 ضَمِنَ أَحَادِيثَ النَّبِيِّ بِالْمَنْعِ
3385 وَرَأَاكَسَ جَوَادَهُ سَهْمَانِ
3386 فَلِلْجَوَادِ ذَاكَ قَوْلٌ رَاجِحٌ
- سَرِيَّةٌ إِذْنُ إِمَامٍ أَخَذَتْ
وَالْبَاقِي قَسْمُهُ عَلَيْهِمْ ثَبَتَتْ
فَالْغَنِمُ شَرْعِي بَيْنَهُمُ وَالْقَاعِدَةُ
مَنْ بَيْنَ تَحْمِيسٍ وَنَفْلٍ حُصْرًا
وَأَثْنَانِ لِلتَّغْمَانِ حُكْمًا فَافْهَمُ
وَالثَّانِي حَقُّهُ إِذَا يُقَسَّمُ
فِيهِ اخْتِلَافُ سَائِرِ الْأَقْوَامِ
إِذَا مَنَعُهُ أَتَىٰ مِنَ الرُّسُولِ
وَوَاجِبٌ تَطْبِيقُهَا بِالسَّمْعِ
إِحْدَاهُمَا لَهُ وَأَمَّا الثَّانِي
وَقِيلَ بَلْ إِثْنَانِ حُكْمٌ وَاضِحٌ

الفصل الثالث:

في حكم الأنفال، وفيه مسائل:

- 3387 وَاتَّفَقُوا عَلَىٰ جَوَازِ النَّفْلِ
3388 لِمَغْنَمٍ أَتَىٰ مِنَ الْجِهَادِ
3389 وَالسَّلْبِ هَلْ حَقٌّ لِقَاتِلِ قَتْلٍ
3390 وَهَلْ يَجُوزُ وَعْدُهُ بِالنَّفْلِ
- مَنْ الْإِمَامُ الْعَدْلُ عِنْدَ الْفَضْلِ
وَالْغُلُّ جَرْمٌ سَاعَةَ التَّنَادِ
أَوْ لَازِمٌ إِمَامُهُ لَهُ نَفْلٌ
فَرَضُ الْجِهَادِ وَاجِبٌ لِلْكُلِّ

المسألة الأولى:

في أي شيء يكون النفل؟

- 3391 فَالْبَعْضُ خَصَّهُ بَيِّتُ الْمَالِ
3392 فَمِنْهُ يُعْطَىٰ لِلَّذِي بِهِ وَعْدٌ
3393 وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ عُمُومِ الْخُمْسِ
3394 أَحْمَدُ قَالَ جُمْلَةُ الْغَنِيمَةِ
3395 فِي آيَتَيْنِ ذَا الْخِلَافِ وَارِدُ
3396 بَيْنَ تَعَارُضٍ وَتَخْيِيرٍ وَرَدُ
- وَالْبَعْضُ خُمْسُ الْخُمْسِ حَظُّ الْوَالِي
وَذَاكَ حُكْمٌ بَعْضُهُمْ فِيمَا وَرَدَ
وَذَاكَ مَالُكَ بِهِ فَلْتَأْتِي
يَجُوزُ مِنْهَا أَخْذُهُ بِالْجُمْلَةِ
فِي الْغَزْمِ أَوْ نَفْلٍ يَرَاهُ الْقَاصِدُ
فِي الْآيَتَيْنِ خُلْفُهُمْ فِيمَا وَجَدَ

- 3397 فَمَا غَنِمْتُمْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ
3398 مَنْ مَا غَنِمْتُمْ رَأَاهُ نَاسَخَا
3399 بَيْنَهُمَا مَنْ قَدْ رَأَى مُعَارَضَهُ
3400 وَلِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا
3401 لِلْخُلْفِ أَسْبَابَ لَدَيْهِمْ أُخْرَى
3402 فَمَالُكَ غَنِيمَةً لِابْنِ عُمَرَ
3403 أَعْطَوْهُ بَعْدَ الْقَسَمِ وَالنَّبِيِّ أَقْرَ
3404 وَلِابْنِ مُسْلِمَةٍ حَدِيثٌ يُنْقَلُ
3405 وَذَاكَ فِي الرَّجْعَةِ هَذَا الْحُكْمُ
- كَمَا أَتَى الْأَنْفَالُ فِي الْخَطَابِ
فَالنَّفْلُ عِنْدَهُ بِخُمْسٍ رَاسَخَا
صَحَّ الَّذِي أَيُّهُمَا قَدْ فَرَضَهُ
فِي الْبَدَلِ حُكْمُهُ عَلَى مَا ذَكَرَا
قَالُوا بِهَا إِنْ تَتَّبِعْ ذَا الْإِثْرَا
نَفْلٌ بَعِيرٌ فِيهِ نَصْرٌ مُعْتَبَرُ
وَذَاكَ بَعْدَ الْفَرَزِ حُكْمٌ قَدْ ظَهَرَ
لِلرُّبْعِ قَبْلَ الْغَزْوِ ثُلُثٌ يُنْقَلُ
لِلنَّفْلِ دَلٌّ بَعْدَ الْقَسَمِ سَاقُ الْفَهْمِ

المسألة الثانية:

مقدار النفل

- 3406 مَقْدَارُهُ مُحَدَّدٌ فِي الرُّبْعِ
3407 وَالنَّفْلُ شَرْعًا لِلْإِمَامِ يُتْرَكُ
3408 فَآيَةُ الْأَنْفَالِ فِي عُمومِهَا
3409 وَمَنْ رَأَى تَخْصِيصَهَا بِذَا الْأَثَرِ
3410 أَوْ ثُلُثٍ وَذَاكَ مُنْتَهَاهَا
3411 بَعْضٌ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِنْ فَعَلَ
- حَدِيثُ لَابْنِ مُسْلِمَةٍ إِذَا تَعَيَّ
وَكُلُّ مَا أَقْرَفَ فِيهِ يُسَلِّكُ
مُحْكَمَةً مَا نُسَخَتْ فِي فَهْمِهَا
نَفْلٌ بِرُّبْعِ حَدِّهِ فِيمَا ذَكَرُ
مَنْ غَيْرِ نَفْلِ الْكُلِّ إِذْ يَرَاهُ
وَمَنْ قَفَى قَوْلًا حُكِيَ فَمَا زَلُّ

المسألة الثالثة:

هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب

- 3412 وَالْوَعْدُ قَبْلَ الْحَرْبِ مَالُكَ كَرِهَ
3413 أَسْبَابُ خُلْفٍ فِي تَعَارُضِ الْخَبَرِ
3414 سَدُّ ذَرِيعَةٍ عَلَى مُقَاتِلِ
3415 وَالْقَضْدُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِسْلَامِ
3416 وَقِيلَ بَلْ مَقْصِدُهُ التَّشْيِيطُ
- نَفْلًا أَجَازَهُ سِوَاهُ فَانْتَبَهَ
فِي حُكْمِ نَفْلِ بِالْجِهَادِ يُنْتَظَرُ
لِغَيْرِ وَجْهِ اللَّهِ كَالْمَخَاتِلِ
فِي الْكَوْنِ كُلِّ قِمَّةِ الْمَقَامِ
كَيْ لَا يَصُدَّ الْمُسْلِمَ الشَّيْطُ

المسألة الرابعة:

هل يجب السلب للقاتل دون أن ينزله الإمام؟

- 3417 وَسَلَبَ مَقْتُولَ يَحْزُوزُ الْقَاتِلُ
3418 لَوَاءَ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ يَجْتَهِدُ
3419 أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ سَلَبَ وَجَبَ
3420 مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ دُونَ إِذْنِ
3421 سَلَبَ الْقَتِيلِ قَالَ قَوْمٌ يُسْتَحَقُّ
3422 وَقَالَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ مُقْبِلًا
3423 مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ سَلَبَهُ لَهُ
3424 وَقَالَ قَوْمٌ ذَاكَ فِي حُنَيْنِ
3425 مَلِكِ النَّبِيِّ ثُمَّ لَبِيتَ الْمَالِ
3426 وَنَصَّهُ عَلَيْهِ مِنْهُ يُعْلَمُ
3427 مَا خَمَسُوا السَّلْبَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ
3428 أَوَّلُ خُمْسٍ سَلَبَ مَرْزَبَانَ
3429 وَالْقَتْلُ جَاءَ مِنْ يَدِ الْبِرَاءِ
3430 بَيْنَ الْقَلِيلِ قَلِيلٍ وَالْكَثِيرِ
- لَمْ يُعْطِهِ لَهُ الْإِمَامُ الْحَامِلُ
مَنْ بَعْدَ حَرْبٍ لِلْعِرَاقِيِّ اعْتَمَدَ
لِقَاتِلِ دُونَ الْإِمَامِ إِنْ رَغِبَ
وَلِيَّ أَمْرِ مَائِلٍ فِي الذَّهْنِ
لِقَاتِلِ إِنْ نَفَسَ مَقْتُولَ زَهَقَ
وَلَا يَكُونُ مُدْبِرًا إِذَا قَتَلَ
حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ نَجَحَ عَدْلُهُ
وَالْغَنَمُ يَبْقَى خُمْسُهُ فِي الْحَيْنِ
يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ فِي الْأَحْوَالِ
بِأَنْ مَا بَقِيَ لَجَيْشٍ يُغْنِمُ
قَوْلُ عُمَرَ رَوَاهُ كُلُّ الْكُتُبِ
مُسْتَكْثَرًا عُمَرَ عَلَى إِنْسَانٍ
فَانْسَاقَ لِلْحُكْمِ بِلَا مَرَاءٍ
تَفْرِيقُهُ لِلْسَّلْبِ فِي الْجُمُهورِ

الفصل الرابع:

في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار

- 3431 وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَقْوَالٍ
3432 أَوَّلُهَا مَا رُدَّ مِنْ أَمْوَالٍ
3433 وَلَيْسَ لِلْغَزَاةِ شَيْءٌ مِنْهُ
3434 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ نُقِلَ
3435 وَالثَّانِي غَنِمَ الْجَيْشُ دُونَ أَنْ يَرُدَّ
3436 ذَا لَابْنِ دِينَارٍ كَذَاكَ الزُّهْرِيُّ
3437 وَثَالِثُ الْأَقْوَالِ قَبْلَ الْقَسَمِ
3438 لِمَالِكٍ وَالثَّوْرِيُّ ثُمَّ عَنْ عُمَرَ
- أَرْبَعَةٌ لِعَلِيَّةِ الرَّجَالِ
مَنْ أَسْلَمُوا لِأَهْلِهِ فِي الْحَالِ
إِسْلَامُهُمْ مِنْ قَبْلِ ذَبِّ عَنْهُ
ذَا الْحُكْمُ وَهُوَ الْعَدْلُ إِنْ بَرَى حَصَلَ
مَنْ ذَاكَ قَطْمِيرًا لِمَالِكٍ وَجَدَ
وَعَنْ عَلِيٍّ غَزْوُهُ فِي الذِّكْرِ
لِصَاحِبِ الْمَالِ بِدُونِ خَضَمٍ
وَفِعْلُهُ قَضِي بِهِ هَذَا الْأَثَرُ

وَبَعْضُهُمْ بِالْخَوَازِجِ يَنْبِي الْحُكْمَا 3439
 بِحَوَازَةِ الْإِسْلَامِ رَبُّهُ وَجَبَ 3440
 إِنْ لَمْ يَصِلْ دَارًا لِكُفْرِ تَحْمَى
 فِي كُلِّ حَالٍ حَيْثُمَا يُرَى نُسَبَ

الفصل الخامس:

في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة

وَفَتَحَ أَرْضَ غَنَوَةٍ فِيهِ اخْتَلَفَ 3441
 عَلَى مَصَالِحِ الْجِهَادِ إِنْ يَكُنْ 3442
 قَدْ يُصْرَفُ الْخَرَاجُ عِنْدَ مَالِكَ 3443
 إِلَّا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ مَصْلَحَةَ 3444
 وَالشَّافِعِي يَرَى بِأَنْ تُقَسَّمَا 3445
 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْإِمَامَا 3446
 يُقَسِّمُ الْأَرْضَ عَلَى أَحْمَاسٍ 3447
 مَنْ حَارَبَ الْإِسْلَامَ ظَالِمًا وَلَمْ 3448
 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى ذَا الْأَمْرِ 3449
 عُمُومُ لَفْظِ مَا غَنِمْتُمْ وَاضِحٌ 3450
 عَطْفٌ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ الْفِيءَ لَهُمْ 3451
 قِيلَ عُمَرُ عَمَّتْ عَلَى الْأَنْحَاءِ 3452
 وَكُلُّ مَا فِي عَهْدِهِ قَدْ فُتِحَا 3453
 حَتَّى يَغْنَمَ النَّفْعُ كُلَّ فَرْدٍ 3454
 أَعْطَى الرَّسُولُ خَيْرًا بِالْشُّطْرِ 3455
 مَنْ قَالَ نَصْرُ الْفَيْئِ جَاءَ نَاسِخًا 3456
 فَآيَةُ الْأَنْفَالِ فِي التَّخْمِيسِ 3457
 فَكَانَ نَسْخٌ وَاحِدٌ لِلْآخَرِ 3458
 فَمَالِكَ تَبَقَّى وَرَبَّعُهَا صُرِفَ
 أَوْ مَسْجِدٌ أَوْ مِنْ قَنَاطِرٍ سَكَنَ
 وَذَلِكَ رَأْيِي وَاضِحُ الْمَسَالِكِ
 فِي قِسْمِهِ قِسْمُهُ وَرَجَحَهُ
 مَثَلُ غَنَائِمٍ عَلَيْهَا يُزَمَّى
 قَدْ يَضْرِبُ الْخَرَاجُ أَوْ سَهَامَا
 تُعْطَى لِمَنْ جَاهَدَ فِي أَجْنَاسٍ
 يُرَاعَى عَهْدُ الْإِسْلَامِ يُحْتَرَمُ
 فِي آيَةِ الْأَنْفَالِ ثُمَّ الْحَشْرُ
 وَحِطٌّ مَنْ سَيَاتِي بَعْدَ رَاجِحٍ
 فِيهِ اشْتِرَاكُ الْكُلِّ أَمْرٌ قَدْ يَعْمُ
 حَتَّى لَذَلِكَ الرَّأْيِ فِي كُدَاءِ
 مِنَ الْبِلَادِ وَقَفَهُ قَدْ رَجَحَا
 وَذَلِكَ حُكْمٌ صَالِحٌ وَمُجِدِّ
 قَاسَمُهُمْ فِي الْبَاقِي قَوْلُ الْكُثْرِ
 لِلْغُرْمِ قَوْلًا لَا يُعَدُّ رَاسِخًا
 وَالْحَشْرُ دُونَ الْخُمْسِ لِلتَّحْسِيسِ
 أَوْ اجْتِهَادٍ لِلْوَلِيِّ أَحَرَى

الفصل السادس:

في قسمة الفيء

وَالْفَيْئُ قَدْ عَرَّفَهُ الْجَمْهُورُ 3459
 فِيهِ اشْتِرَاكُ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا 3460
 إِنْ عَطَاءُ رُغْبٍ قَدَّمَ الْكَفُورُ
 وَذَلِكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فَلْتَسْمَعُوا

الفصل السابع:

في الجزية

3461 وَفِيهِ سِتَّةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ أَيْنُهَا لِكُلِّ نَذْبٍ سَائِلٍ

المسألة الأولى:

ممن يجوز أخذ الجزية؟

3462 وَأَخَذَهَا مِنْ مُؤْمِنِ الْكِتَابِ عَجْمٌ مَجُوسٍ وَبِلَا أَرْثِيَابٍ

3463 أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ قُرَيْشٍ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ جِزْيَةٍ إِذَا حُسِبَ

3464 أَصْنَافُهَا مِنْ عَلَيْهِ تُفَرَضُ وَذَاكَ حُكْمٌ عَنْهُمْ يُسْتَعْرَضُ

المسألة الثانية:

الأصناف الذين تجب عليهم الجزية

3465 قَالُوا بِأَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَنْ ذَكَرَ وَبَالَغَ الْحُرِّيَّةِ

3466 وَالشَّيْخَ وَالْمَجْنُونِ وَالْفَقِيرَ كَذَاكَ قَدَيْسٍ كَذَا الصَّغِيرِ

3467 وَالْخُلْفَ فِيهِمْ مِثْلَ خُلْفِ الْقَتْلِ وَذَاكَ أَمْرٌ وَارِدٌ فِي السُّبُلِ

المسألة الثالثة:

في مقدار الجزية

3468 وَاخْلُفْ فِي مَقْدَارِهَا مُوَضَّحٌ كُلُّ لَهُ قَدْرٌ يُرَى مُصَحَّحٌ

3469 فَمَالُكَ لِقَدْرِهَا حَدٌّ عُمَرُ مُخْتَلَفُ الْمَالِ قَدْرٌ يُعْتَبَرُ

3470 أَرْبَعَةٌ تُعْطَى لِدِينَارِ الذَّهَبِ مِنْ وَرَقٍ قُلْ أَرْبَعُونَ تُحْتَسَبُ

3471 وَرِزْقُ مُسْلِمِينَ وَالضِّيَافَةُ وَلَيْسَ فَوْقَ ذَاكَ مِنْ إِضَافَةٍ

3472 وَالشَّافِعِيُّ أَقْلُهُ مَحْدُودٌ وَاحِدُ دِينَارٍ إِذَا مَوْجُودٌ

3773 أَمَّا الْكَثِيرُ لَيْسَ مَحْدُودًا بِحَدٍّ فَمَا عَلَيْهِ الصُّلْحُ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ

3474 وَذَاكَ مَصْرُوفٌ إِلَى الْإِمَامِ بِمَا يَرَى صَالِحٌ لِلْأَقْوَامِ

3475 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ دَرَاهِمٍ مَبْلَغُ جِزْيَةٍ تُقَرُّ

3476 عَشْرُونَ أَرْبَعٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ذَا قَدْرُهَا مِنْ وَرَقٍ لِلْفَاهِمِ

وَأَمَّا الدَّنَانِيرُ ثَمَانِيَةَ وَرَدٍ	3477
مَنْ حُكِمَ بِهَا يُعْزَى إِلَى النُّعْمَانِ	3478
أَعْنِي بِهِ فَرْدًا عَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ	3479
مُعَاذُ قِصَّةٍ لَهُ أَصْلًا رَأَوْا	3480
إِنْ لَمْ تَجِدْ فَالْعَدُّ مِنْ مَعَاوِرِ	3481
أُمَّا عُمَرُ فَمَرَّةً بِأَرْبَعِ	3482
أَرْبَعَةٍ كَذَاكَ عَشْرُونَ أَتَتْ	3483
وَاقْبَسُوا مِنْ ذَلِكَ لِلتَّخْيِيرِ	3484
لَأَرْبَعِينَ جَزِيَّةً فِيمَا وَجَدَ	
أَحْمَدُ دِينَارًا عَلَى إِنْسَانٍ	
أَحْمَدُ قَالَ غُرْمُهُ فِي الْفَدْيَةِ	
مِنْ كُلِّ فَرْدٍ خُذْ لِدِينَارٍ حَكْوًا	
وَذَلِكَ أَمْرٌ لِلرَّسُولِ الظَّافِرِ	
أُخْرَى ثَمَانِ أَرْبَعِينَ فَاسْمَعِ	
فِي مَرَّةٍ أُخْرَى وَذَا عَنْهُمْ ثَبَتَ	
لِحَاكِمٍ فِي الصُّلْحِ لِلتَّذْيِيرِ	

المسألة الرابعة:

متى تجب الجزية ومتى تسقط؟

وَجُوبُهَا يَكُونُ بَعْدَ الْحَوْلِ	3485
يُحْفَظُ عَنْ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ	3486
إِسْلَامُهُ يُسْقِطُهَا فِي الْقَوْلِ	
وَقَدَرُ مَا ضَرَّ أَشْهَرُ فِي الْحُكْمِ	

المسألة الخامسة:

كم أصناف الجزية؟

فَجَزِيَّةٌ حَرَبِيَّةٌ وَجَزِيَّةٌ	3487
ثَالِثَةٌ قِيلَ لَهَا عَشْرِيَّةٌ	3488
بِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالثُّورِيُّ	3489
وَالْخُلْفُ فِي تِجَارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ	3490
فَالْعُسْرُ عِنْدَ مَالِكَ قِسْطٌ وَجِبَ	3491
وَالشَّافِعِيُّ أَعْفَاهُمْ فِي الْأَصْلِ	3492
لَكِنْ أَقْرَهَا عُمَرُ لِلأُمَّةِ	3493
فِي مَذْهَبِي مَالِكٍ وَالنُّعْمَانِ	3494
فَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى التُّجَّارِ	3495
وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ عَلَى شَرْطِ حُمْلٍ	3496
أُخْرَى يُقَالُ أَنَّهَا صُلْحِيَّةٌ	
قَدْ عَوَّضَتْ أَخَذَ الزَّكَاةَ الْأَصْلِيَّةُ	
أَهْمَلَهَا مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ	
إِنْ سَوَّقُوا الْإِسْلَامَ أَيَّ سَلْعَةٍ	
أَبُو حَنِيفَةَ لِبِذَلِكَ قَدْ ذَهَبَ	
لَمْ يُرَوْ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ وَالْفِعْلِ	
تَكُونُ جَنْسًا ثَالِثًا لِلْجَزِيَّةِ	
إِنْ كَانَ ذَا مِنْ سُنَّةِ الْعَدْنَانِ	
لَأَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ	
فَفَعَلَهَا عَلَيْهِ أَمْرٌ يُحْتَمَلُ	

المسألة السادسة:

مصارف الجزية

3497 وَالصَّرْفُ فِي مَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ مَا يَصْلُحُ لِلْأَنَامِ

كتاب الأيمان

3498 قَسَمَ ذَا الْكِتَابِ فِي تَبَيِّنِ ضُرُوبِهِ وَعُقْدَةِ الْيَمِينِ

الجملة الأولى، وفيها ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

في معرفة الأيمان المباحة وتمييزها من غيرها

- | | | |
|---|---|------|
| بَعْضُ يَجُوزُ الْقَسَمُ بِالْإِيْلَاءِ | وَاتَّفَقَ الْجَمْعُ هُورُ فِي الْأَشْيَاءِ | 3499 |
| فَهَلْ سَوَى الْمَوْلَى بَقَى يَقِينًا | فِيهِ وَبَعْضُ يَمْنَعُ الْيَمِينَا | 3500 |
| مَنْ كُلِّ فَاضِلٍ عَظِيمِ الْجَاهِ | بَعْضُ أَجَازَهُ بَغَيْرِ اللَّهِ | 3501 |
| تَعَارَضُ الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ | أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ | 3502 |
| أَقَسَمَ خَالِقُ النُّهَى وَالْفَهْمِ | فَبِالسَّمَاءِ وَالضُّحَى وَالنَّجْمِ | 3503 |
| عَنْ كُلِّ أَيْمَانٍ بَغَيْرِ اللَّهِ | وَوَارِدُ نَهْيِ النَّبِيِّ الْأَوَاهِ | 3504 |
| يَحْذِفُ قَوْلًا مُضْمَرًا لَا يُسْمَعُ | مَنْ لِلْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ يَجْمَعُ | 3505 |
| خَصَّ الْحَدِيثُ الْإِسْمَ دُونَ مَيْنِ | وَمَنْ يُرَدُّ تَكَامُلَ الْحُكْمَيْنِ | 3506 |
| تَوْضِيحُ إِسْمٍ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ | وَبَعْضُهُمْ شَبَّهَهُ بِالظَّاهِرِ | 3507 |
| إِلَيْهِ رَأْيُ بَعْضِهِمْ يؤولُ | قَصَرَ مَعْنَاهُ وَذَاكَ قَوْلُ | 3508 |
| تَوْصُلًا إِلَيْهِ عَنِ الْفَهْمِ | عَنِ ابْنِ مَوَازٍ كَذَاكَ اللَّخْمِي | 3509 |

الفصل الثاني:

في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة

- | | | |
|---|--|------|
| وَحُلْفُهُمْ فِي اللَّغْوِ كَيْفَ يُنْصَدُّ | وَاللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ حَيْثُ يُعْقَدُ | 3510 |
| أَنَّ الصَّوَابَ عِنْدَهُ فِيمَا عَلَنَ | أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ يَظُنُّ | 3511 |

- 3512 عَلَيْهِ حَلْفُهُ وَقَالَ الشَّافِعِي لَمْ يَنْوِ قَوْلًا مُقْنِعًا لِلسَّامِعِ
3513 فَلَا شَرَاكَ جَاءَ فِي اسْمِ اللُّغُورِ وَذَا لِأَسْبَابِ الْخِلَافِ يَحْوِي

الفصل الثالث:

الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها

- 3514 أَرْبَعَةٌ تَأْتِي مِنَ الْمَسَائِلِ وَحُكْمُهَا أَجْمَلُهُ لِلْمَسَائِلِ

المسألة الأولى:

حكم الأيمان بالله المنعقدة

- 3515 وَإِنْ عَلَى الْمَاضِي فَذَا غَمُوسٌ وَنَفْيُ كَفَّارَتِهِ مَحْسُوسٌ
3516 مِنْ قَوْلِ جُمْهُورٍ وَأَمَّا الْآتِي كَفَّارَةٌ بِسَائِرِ الْأَوْقَاتِ
3517 فَلَا إِيْثْمَ مِنْ كَفَّارَةٍ قَدْ يَسْقُطُ لِلشَّافِعِي فِي الْحُكْمِ يُنْفَى الشُّطْطُ

المسألة الثانية:

حكم من صرح بالكفر أو الشرك

- 3518 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَقُولُ كَافِرٌ فَالْفِعْلُ إِثْمٌ ثُمَّ قَوْلٌ جَائِزٌ
3519 كَفَّارَةُ الْإِيْمَانِ فِيهَا اخْتِلَفُوا لَيْنَ بِهَذَا النُّطْقِ جَاءَ يُوصَفُ
3520 فَمَالِكَ كَفَّارَةٌ لَهَا نَفْيُ وَالْإِيْثْمُ إِنْ يَمِينُهُ قَدْ خَالَفَا
3521 وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ كَفَّارَةٌ فِيهَا وَذَاكَ حُكْمُهُمْ
3522 إِلَّا الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ لَمْ يَقُلْ بِأَنْهَا يَمِينُ حَالِفٍ عَقْلٌ
3523 كُلُّ يَمِينٍ فِي الَّذِي يُعْظَمُ دَا مَخْرَجٌ لِلشَّرْطِ لَيْسَ يَلْزَمُ
3524 فَمَنْ عَلَى مَشِيئةٍ قَدْ عَلَّقَا لَيْسَ مُؤَثَّرًا إِذَا تَحَقَّقَا
3525 بِأَنْهَا تُلْزَمُ لِلْكَفَّارَةِ فَمَالِكَ يُبْطِلُ لِلْمَشِيئةِ
3526 وَالزَّمَّ التَّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِي لِلشَّرْطِ أَوْ فِي خَبَرٍ لِلسَّامِعِ
3527 وَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ كَفَّارَةٌ وَمَخْرَجُ الشَّرْطِ لَهُ عِبَارَةٌ

المسألة الثالثة:

ما يخرج مخرج الشرط

كُلَّ يَمِينٍ لَيْسَ شَيْئاً يُلْزَمُ	3528
وَمَخْرَجُ الْإِلْزَامِ مِنْهُ يُفْهَمُ	
فَمَشِيئُهُ لِلْبَيْتِ ثُمَّ طَالِقٌ	3529
لِمَالِكٍ بِالْمَنْعِ حُكْمٌ سَابِقٌ	
لَيْسَ عَلَيْهِ مَبْلَغٌ إِذَا نَكَثَ	3530
بِالْإِثْمِ بَاءٌ خَالَفَ حَيْثُ حَثَ	
وَحَالَفَ بِالْعَتَقِ قَدْ يُكْفَرُ	3531
عِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ وَذَاكَ يُذَكَّرُ	
عَنْ عَائِشَةَ وَالْقَوْلُ مِنْهَا رَاجِحٌ	3532
وَتَابِعَ لَذَاكَ حُكْمًا نَاجِحٌ	
أَبُو عُبَيْدٍ أَحْمَدٌ وَالشَّافِعِيُّ	3533
كَفَّارَةٌ يُعْطِي بِحُكْمٍ رَادِعٍ	

المسألة الرابعة:

اختلفوا في قول القائل أقسم وأشهد

وَالْخُلْفُ فِي أَقْسَمٍ أَوْ فِي أَشْهَدُ	3534
فِي الشَّرْطِ وَالْإِلْزَامِ حِينَ تُعْقَدُ	
لَيْسَتْ نَذُورًا ثُمَّ لَيْسَتْ شَرْطًا	3535
أَقْوَالُهَا بَعْضٌ لِبَعْضٍ أَسْقَطًا	
وَقَالَ بَعْضٌ نِيَّةٌ لِلْحَالِفِ	3536
تَرْتَبُ لِوَجْهِ حُكْمٍ وَاقِفِ	

الجملة الثانية:

في معرفة الأشياء الرافعة للإيمان

القسم الأول:

النكص في الاستثناء، وفي هذا القسم فصلان:

الفصل الأول:

في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين

المسألة الأولى:

شروط الاستثناء بالقسم

عَقْدُ الْيَمِينِ حَلُّهُ الْإِسْتِثْنَاءُ	3537
شُرُوطُهُ لَازِمَةٌ فِي الْمَعْنَى	
وَاشْتَرَطُوا اتِّصَالَهُ بِالْقَسَمِ	3538
وَفِي انْفِصَالٍ عَنْهُ خُلْفٌ فَأَعْلَمِ	

3539	وَالْخُلْفُ وَالنَّيَّانُ فِي أَقْلٍ مَا	مَنْ نِيَّةً أَنْكَرَ بَعْضٌ عِنْدَمَا
3540	فَيَنْ مَنَعَ الْعَقْدَ ثُمَّ الْحُلَّ	تَرَكَزَ الْخِلَافُ عِنْدَ الْجُلِّ
3541	مَنْ قَالَ بِالْحُلِّ فَلَيْسَ يُلْزَمُ	حُدُوثَ نِيَّةٍ بِبَدْءِ يُعْلَمُ
3542	فَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَدَدٍ لَا يَنْفَعُ	إِلَّا التَّزَامَ قَبْلَ نُطْقٍ يُسْمَعُ
3543	إِنْ كَانَ فِي التَّخْصِصِ وَالْعُمُومِ	فَبَعْدَ حَلْفٍ لَيْسَ بِالْمَذْمُومِ

المسألة الثانية:

اشتراط النطق في الاستثناء

3544	وَفِي اشْتِرَاطِ النُّطْقِ خُلْفُهُمْ أَتَى	عَلَى اشْتِرَاطِ اللَّفْظِ جُلٌّ ثَبَتَا
3545	وَالْبَعْضُ دُونَ اللَّفْظِ لَيْسَ يُعْتَبَرُ	وَاللَّفْظُ أَيُّ اللَّفْظِ بَعْضُهُمْ أَقَرُّ

المسألة الثالثة:

هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟

3546	إِحْدَاثُ نِيَّةٍ عَلَى يَمِينٍ	بَعْدَ انْقِضَائِهِ عَلَى ذِي الْحِينِ
3547	عِنْدَ اتِّصَالِهَا بِهِ لِمَالِكٍ	وَقَبْلَ نُطْقِهِ بِهِ لِلنَّسَائِكِ
3548	فَإِذَاكَ مُجْزِئٌ عَلَى التَّبْيِينِ	وَقِيلَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي ضَرْبَيْنِ
3549	مَنْ عَدَدٍ يَأْتِي وَمَنْ عُمُومِ	مُخَصَّصٍ يُقَيِّدُ لِلْفُهِومِ
3550	مَنْ مُطْلَقٍ إِذَا أَتَى فِي مُجْمَلٍ	مَنْ قَبْلَ نُطْقِ شَرْطِهِ لِلْكَمَلِ
3551	أَوْ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ أَتَى مِنْ عَدَدٍ	وَفِي الْعُمُومِ يَأْتِي فِي مُجَدِّدٍ
3552	أَوْ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ مَانِعًا يُعَدُّ	فَنِيَّةٌ فِي أَوَّلِ لَهُ تَفْدُ
3553	إِنْ كَانَ حُلَّ الْعَقْدِ لَيْسَ يُلْزَمُ	وَمَنْعُهَا قَبْلَ الْيَمِينِ يُفْهَمُ

الفصل الثاني:

في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها

3554	يُؤَثِّرُ اسْتِثْنَاءُ فِي الْيَمِينِ	فِي بَعْضِهَا حُدُّدٌ بِالْيَقِينِ
3555	وَبَعْضُهَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرُ	فِيهِ وَكُلٌّ عِنْدَهُ تَفْسِيرُ
3556	فَصَرَفُ الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوُ الشَّرْطِ	صَحِّحٌ إِطْلَاقٌ بِهَذَا الشَّقِّ

- 3557 وَصَرَفُهُ إِلَى الطَّلَاقِ قَدْ مَنَعَ
3558 وَأَطْلَقَ التَّعْمَانَ ثُمَّ الشَّافِعِ
مَنْ أَثَرِ الْإِسْتِثْنَاءِ حُكْمًا إِنْ وَقَعَ
مِنْ كَوْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ قَوْلٍ نَافِعٍ

القسم الثاني من الجملة الثانية: النكر في الكفارات

- 3559 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْفُصُولِ
أُخْرِجَهَا نَظْمًا عَلَى الْمَأْمُولِ

الفصل الأول:

في موجب الحنث وشروطه وأحكامه

- 3560 مُوجِبُ حَنْثٍ إِذَا خَالَفَ الْقَسَمَ
3561 أَوْ تَرَكَ مَخْلُوفَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ
3562 وَخَلَفَهُمْ يَبْدُو بِذَا الْمَجَالِ
3563 إِذَا نَسِيَ لِحَدٍّ مَا عَنْهُ حَلَفَ
3564 وَرَابِعٌ هَلْ نِيَّةٌ لِلْحَالِفِ
بِفَعْلٍ مَا عَلَيْهِ حَلْفُهُ حَتَمَ
بِقَصْدِهِ لِحَنْثِهِ إِذَا أَهْمَلَا
مُنْحَصِرٌ فِي أَرْبَعِ الْأَقْوَالِ
كَذَاكَ مَعْنَى لَفْظِهِ إِذَا يُصَفِّ
فَهَذِهِ أَسْبَابُ خُلْفٍ سَالِفٍ

المسألة الأولى:

إذا أتى بالمخالف ناسيا أو مكرها

- 3565 فَمَالِكٌ لُكْرُهُ وَالنَّاسِي
3566 وَالشَّافِعِيُّ يَرْفَعُ حَنْثًا عَنْهُمَا
3567 أَعْنِي بِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَقَدْتُمْ
3568 فَمَجْمَلُ النَّصِّ مِنَ الْقُرْآنِ
3569 بَعْضُهُمَا مُخَصَّصٌ لِلْبَعْضِ
كَالْعَمْدِ سَوَى بَيْنَهُمْ فِي النَّاسِ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى نَصٍّ سَمَا
وَالْخُلْفُ فِي تَفْسِيرِهَا بَيْنَهُمْ
فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحُ الْبَيَانِ
فَكُلُّ نَصٍّ مِنْهُ قَوْلٌ يَقْضِي

المسألة الثانية:

من حلف على شيء ففعل بعضه

- 3570 وَإِنْ عَلَى شَيْءٍ يَمِينًا قَدْ حَلَفَ
3571 فِي نَصٍّ أَيْمَانٍ لَيْسَ يَحْنُثُ
فَمَالِكٌ يَنْجِزُ كُلَّمَا وَصَفَ
وَالشَّافِعِيُّ بِبَعْضِهِ لَا يَتَكُثُّ

- 3572 ففعلُ جزءٍ إنْ يَكُنْ نصُّ القسمِ بالفعلِ يُعفي حالفًا إذْ أَلَمْ
3573 بِهِ لِمَالِكَ وَأَمَّا الشَّافِعِي ففعلُ جزءِ الحلفِ غيرُ نافعِ
3574 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ يَأْخُذُ جَمِيعَ مُحْلُوفٍ بِهِ وَتَابِذُ
3575 تَقْسِيمَ مَا عَلَيْهِ حَالِفٌ حَلَفَ بِالتَّرْكِ مَالِكٌ بِمَثْلِهِ عَرَفَ

المسألة الثالثة:

هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ أو بمفهومه؟

- 3576 وَمَنْ عَلَى ذَاتِ لَشَيْءٍ فِي الْحَلْفِ نصٌّ وَلِلشَّيْءِ مَعَانٌ تَخْتَلِفُ
3577 فَالشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ حَصَرَ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ بِذَاتٍ تُعْتَبَرُ
3578 وَلَوْ لَمَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ يُفْهَمُ فِيهِ خُصُوصٌ أَوْ عُمُومٌ يُعْلَمُ
3579 وَمَالِكٌ مَعْتَبِرٌ فِي الْقَسَمِ وَإِنْ يَكُنْ يُقْضَى لَذَاتِ الْقَسَمِ
3580 فَنِيَّةٌ بِهَا عَلَيْهِ يُحْكَمُ قَرِينَةٌ ظَاهِرٌ لَفْظٌ يُعْلَمُ

المسألة الرابعة:

هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف

- 3581 مُسْتَحْلَفٌ وَقَتًا يَجْرُ الْفَهْمُ بِقَصْدِ حَالِفٍ يُنَاطُ الْحُكْمُ
3582 فِي مُسْلِمٍ رَوَّائِيَانِ لِلنَّبِيِّ أَسَاسُ حُكْمٍ سَالِمٍ مِنْ رَيْبِ
3583 مَدَارِ أَيْمَانٍ عَلَيْهِ يُعْقَدُ دَلِيلُ الْفَاطِ بِمَعْنَى تَقْصُدُ

الفصل الثاني:

في رافع الحنث

- 3584 وَالْأَصْلُ لِلْكَفَّارَةِ الْقِرَانُ يُطْعَمُ يَكْسَى يُعْتَقُ الْإِنْسَانُ
3585 وَالصَّوْمُ بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهَا وَرَدُ تَرْتِيبُهَا فِي الْحُكْمِ نصٌّ مُعْتَمَدُ

المسألة الأولى:

مقدار الإطعام

- 3586 وَالْقَدْرُ مُدٌ حِنْطَةً مُدُ النَّبِيِّ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي فَلْتَحْتَبِ
3587 أَبُو حَنِيفَةَ غَدَاءُ الْمُسْتَحِقِّ مِنْ أَوْسَطِ الطَّعَامِ خُلْفٌ قَدْ سَبَقَ

المسألة الثانية:

جنس الكسوة

- 3588 وَكَسْوَةُ لِسْتِرَةِ الصَّلَاةِ تَكْفِيهِ عِنْدَ مَالِكَ إِذَا تَأْتِي
3589 يُكْسَى الرِّجَالُ كِسْوَةَ وَالْمَرْأَةُ ثَوْبَانِ مَالِكٍ وَذَاكَ أَجْزَأُ
3590 وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ أَقْلَ عَلَيْهِ سِتْرًا أَطْلَقُوهُ إِنْ حَصَلَ

المسألة الثالثة:

في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة

- 3591 وَالصَّوْمُ فِي تَتَابُعِ الْأَيَّامِ فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ بِالْأَحْكَامِ
3592 وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ لَمْ يُشْتَرَطْ تَتَابُعٌ لَهُمْ كَفَى صَوْمٌ فَقَطْ
3593 فَلَا بَيْنَ مَسْعُودٍ قِرَاءَةٍ تَرُدُّ نَصَّتْ عَلَى تَرَاتُبٍ إِذَا تُعَدُّ
3594 هَلْ لَفْظُ صَوْمٍ يَقْتَضِي التَّتَابُعَ أَمْ خَيْرُ الْحَالِثِ فِيمَا اتَّبَعَا

المسألة الرابعة:

في اشتراط العدد في المساكين

- 3595 أَمَّا الْمَسَاكِينُ فَعَشْرَةٌ عَدَدٌ كَفَّارَةُ لِحَنْثِهِ نَصٌّ وَرَدَّ
3596 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ شَخْصٌ عُرِفَ
3597 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فَوَاحِدٌ عَشْرَةُ أَيَّامٍ غِذَاهُ يُحْمَدُ
3598 فَالِاحْتِمَالُ وَارِدُ الْقَوْلَيْنِ وَذَاكَ مُجْزِئٌ عَلَى الْأَمْرَيْنِ

المسألة الخامسة:

اشتراط الإسلام والحرية في المساكين

- 3599 إِسْلَامُهُ حُرِّيَّتُهُ قَدْ تَطَلَّبُ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ إِذَا يَرْغَبُ
3600 فَيُسْتَفِيدُ مِنْ طَعَامِ الْحَنْثِ وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ دُونَ نُكْثِ
3601 بِشَرْطِ كَفَّارَةِ حَالِفٍ أَخْلَى لِمَالِكٍ عَقْدُ الْيَمِينِ مَا فَعَلَ

المسألة السادسة:

شرط سلامة الرقبة المعتقة

- 3602 وَشَرَطُ مَعْتُوقِ سَلَامَةِ الْبَدَنِ فَاقْصُ الْأَثْمَانَ عَيْبٌ إِنْ سَكَنَ
- 3603 فِي جَنْبِ مَعْتُوقٍ بِهِ يَرُدُّ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَاكَ الْحَدُّ
- 3604 لَدَيْهِمْ وَالظَّاهِرِيُّ لَا يَشْتَرِطُ لِذَلِكَ إِطْلَاقاً يَرَى عِتْقاً فَقَطْ

المسألة السابعة:

اشتراط الإيمان في الرقبة

- 3605 وَشَرَطُ مَعْتُوقٍ يُرَى الْإِيمَانَ مَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ ذَا الشَّانِ
- 3606 لَمْ يَشْتَرِطْ أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا إِعْتِاقٌ غَيْرُ مُومِنٍ مَا نَبَذَا
- 3607 فَحَمْلُ مُطْلَقٍ عَلَى مُقَيَّدٍ بِهِ فَغَيْرُ مُومِنٍ فَلْتُبْعِدَ
- 3608 حَمْلًا عَلَى كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَظَاهِرُ اللَّفْظِ لِغَيْرِ جَارِ

الفصل الثالث:

متى ترفع الكفارة الحنث، وكم ترفع؟

- 3609 كَفَّارَةُ إِعْطَاؤِهَا حَنْثًا رَفَعَ لِلشَّافِعِيِّ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ
- 3610 إِلَّا بِتَكْفِيرٍ بِحَنْثٍ يَلْزَمُ إِعْطَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ مُحْتَمٌّ
- 3611 وَمَالِكَ أَجْزَأُهُ الْأَمْرَانِ فِي حَنْثِهِ قَوْلَانِ نَافِذَانِ
- 3612 قَوْلُ الرَّسُولِ مَنْ رَأَى خَيْرًا أَتَى مِنْ قَسَمٍ أَقْسَمَهُ إِنْ ثَبَتَا
- 3613 أَنَّ الَّذِي أَتَى يَكُونُ أَحْسَنًا مِنْ سَابِقٍ يُكْفِّرُنَ عَمَّا جَنَى

كتاب النذور

- 3614 إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنَ الْفُصُولِ قَسَمَ ذَا الْكِتَابِ فِي أَصُولِ

الفصل الأول:

في أصناف النذور

- 3615 وَقَسَّمُوا النَّذْرَ إِلَى قَسْمَيْنِ نَذْرٌ بِلَفْظِ ثُمَّ نَذْرُ الْعَيْنِ
3616 وَنَذْرٌ لَفْظٌ قَسَّمُوا صِنْفَيْنِ فَمُطْلَقٌ فِي خَيْرِ الْيَقِينِ
3617 مُقَيَّدٌ بِفِعْلٍ شَرْطٍ وَاضِحٍ بِتَرْكِ شَيْءٍ أَوْ بِفِعْلِ رَاجِحٍ

الفصل الثاني:

فيما يلزم من النذور وما لا يلزم

- 3618 مُطْلَقٌ نَذْرٌ فِي قَرِيبٍ يَلْزَمُ دُونَ اللَّجَاحِ الْجَمْعُ فِيهِ يُخَسِّمُ

المسألة الأولى:

فيمن نذر معصية

- 3619 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ نَذْرًا لِمَعْصِيَةٍ فَدَعَّ وَجَنَّبَ
3620 كَفَّارَةً لَهُ يَمِينُ اللَّهِ لِمَثَلِهَا يُعْطَى عَنْ الْأَوَّاهِ
3621 وَأَمْرُهُ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا أَنَّ يَتْرَكَ الْإِجْهَادَ أَوْ مَا أَوْهَنَا

المسألة الثانية:

في تحريم شيء من المباحات

- 3622 وَمَنْ عَلَى النَّفْسِ مُبَاحًا حَرَمًا فَمَالِكٌ فِي زَوْجَةٍ قَدْ أَحْكَمَا
3623 وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَةً مِثْلَ الْقَسَمِ وَالظَّاهِرِيُّ يُعْفِي لَهُ مِمَّا أَلَمَ
3624 تَحِلَّةَ الْإِيمَانِ خُلْفُهُمْ وَضَحَ كُلُّ يَرَى بِالْغَيْرِ قَوْلُهُ رَجَحَ

الفصل الثالث:

في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها

المسألة الأولى:

الواجب في النذر المطلق

- 3625 وَنَاذِرٌ بِلَفْظِ نَذْرٍ مُطْلَقًا كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ فَحَقَّقَا

- 3626 حَدِيثُ عُقْبَةَ بَذَاكَ وَارِدُ
وَرَأَى جُمْهُورٌ بَذَا يَطْرُدُ
3627 صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ أَوْ صِيَامُ
يَوْمٌ بَذَا قَدْ حَكَمَتْ أَقْوَامُ
3628 وَمَنْ يَقُلْ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ
فَلَيْسَ لِلْقِيَاسِ وَجْهٌ جَارِ

المسألة الثانية:

نذر المشي إلى بيت الله

- 3629 وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ النَّذْرِ
بِالْمَشْيِ نَحْوَ الْبَيْتِ قَيْدَ الْعُمُرِ
3630 إِنْ قَالَ رَاجِلًا بِسَاعَةِ الْقَسَمِ
وَالْعَجَزُ فِي الطَّرِيقِ إِنْ بِهِ أَلَمُ
3631 فَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ لِأَزْمَالِهِ
شَيْءٌ مِنَ النَّذْرِ الَّذِي أَثْقَلَهُ
3632 وَقَالَ آخَرُونَ بِالْكَفَّارَةِ
حُكْمُ وَفَاءِ النَّذْرِ نَصُّ الْآيَةِ
3633 فِيمَا عَلَيْهِ الْخُلْفُ أَيْضًا قَدْ وَرَدُ
إِلَى ثَلَاثَةِ وَشَرْحُهَا يَرُدُ
3634 أَهْلُ مَدِينَةٍ يُعِيدُ مَا عَجَزَ
مُكْمَلًا لِبَاقِ نَذْرِ مَا نَجَزَ
3635 إِنْ شَاءَ رَاكِبًا وَيُفْدي بِالْدمِ
وَعَنْ عَلِيٍّ رَوَوْا لِهَذَا الْحُكْمِ
3636 لِأَهْلِ مَكٍّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ
كَفَّاهُ ذَا وَلَا عَلَيْهِ الْمَشْيُ
3637 مَالِكٌ قَالَ يَلْزَمُ الْأَمْرَانِ
يَهْدِي وَيَمْشِي فَهُمَا سَيَانِ
3638 يَبْدَأُ مَنْ حَيْثُ أَتَى يُكْمَلُ
وَالْهَدْيُ بَدَنَةٌ بِهَا إِذْ يَفْعَلُ
3639 أَوْ بَقَرَةً شَاةً وَذَا الْمَطْلُوبُ
لِمَالِكٍ تَرْتِيبُهُ الْمَرْغُوبُ
3640 تَنَازُعُ الْأَثَارِ وَالْأَصُولِ
يَبْقَارِنْ يُقَاسُ وَالتَّمَتُّعِ
3641 وَمَنْ يَرَى كَسَائِرَ الْأَعْمَالِ
عَلَيْهِ هَدْيٌ وَاجِبٌ فَلْتَسْمَعْ
3642 وَبَعْضُهُمْ بِالرَّفْعِ لِلْمَشَقَّةِ
يُرِيقُ لِلدَّمَاءِ حُكْمُ الْحَالِ
3643 حَدِيثُ عَائِشَةَ أَتَى فِي النَّذْرِ
فَلَيْسَ مِنْ هَدْيٍ وَلَا مِنْ فِدْيَةٍ
3644 وَابْنُ حُصَيْنٍ فِي مَعَاصٍ إِنْ نَذَرَ
يَلْزَمُ فِي الطَّاعَةِ دُونَ عُذْرِ
3645 ذَا خَبَرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنْ أَتَى
لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ فِي الَّذِي صَدَرَ
3646 كَذَا سُلَيْمَانَ الَّذِي لَهُ نُسَبُ
حَدِيثُهُ مَثْرُوكٌ فِيمَا ثَبَتَا
3647 قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ ضِمْنَ الْكُتُبِ

المسألة الثالثة:

من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

- 3648 وَمِثْلُ ذَلِكَ مَنْجِدُ الْمَدِينَةِ أَوْ مَنْجِدُ مُعْتَبِرٍ لِلْأُمَّةِ
3649 فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ يَنْزِمُهُ نَذْرٌ عَلَيْهِ فِي الْلُزُومِ حُكْمُهُ
3650 وَالشَّافِعِيُّ يَحْطُّ هَذَا النَّذْرَ إِذْ لَمْ يُرْتَبُوا عَلَيْهِ إِثْرًا

المسألة الرابعة:

في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم

- 3651 وَنَذْرُ نَحْرِ الْإِنْسَانِ فِي الْمَقَامِ يَنْحَرُ لِلْجَزُورِ بِالتَّمَامِ
3652 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ شَاةٌ كَفَى بَلْ مِائَةٌ مِنْ بَدَنَةِ بَعْضِ اصْطَفَى
3653 وَالْبَعْضُ دِيَّةٌ عَلَيْهِ يُهْدِي فَلَيْسَ فِي الْحَرَامِ نَذْرٌ يُفِدُ
3654 أَسْبَابُ الْأَخْتِلَافِ إِبْرَاهِيمَ هَلْ شَرَعَهُ شَرَعَ لَنَا نَقِيمُ
3655 فَمَنْ رَأَى لُزُومَهُ : نَذْرٌ لَزِمَ وَمَنْ نَفَى لُزُومَهُ : نَذْرٌ حَكَمَ
3656 وَقَوْلُهُمْ شَرَعَ أَتَى مِنْ قَبْلَنَا شَرَعَ لَنَا فَلَيْسَ دَاخِلًا هُنَا
3657 فَذَلِكَ حُكْمٌ لِلْخَلِيلِ خَصًّا وَلَيْسَ قَوْلٌ بِالْعُمُومِ نَصًّا

المسألة الخامسة:

من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله

- 3658 مَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَهُ نَذْرٌ لَا تَرْفَعُ الْكَفَّارَةَ الَّذِي صَدَرَ
3659 لَنْ عَلَى شَرْطٍ وَلَيْسَ الْخَبْرُ فَلَا زِمَ كَنَذَرِهِ إِنْ نَذَرَا
3660 وَذَا بِلَا كَفَّارَةِ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ تَكْفِيرُ آمَانٍ حُكْمِي
3661 خَارِجٌ مَخْرَجٌ شَرْطٌ قَدْ فَهِمَ وَأَلْحَقُوهُ بِالْيَمِينِ إِذْ عَلِمَ
3662 إِخْرَاجُ مَالِهِ بِهِ بَعْضُ حُكْمٍ فَالْتَّخِذْ ذَا حُكْمٍ لَهُ نَذْرٌ حَسْمُ
3663 فَمَالِكٌ لَثَلْثَ مَالِهِ فَقَطْ يُعْطَى وَإِنْ يَزِدْ فَذَا حُكْمٌ شَطَطُ
3664 مَنْ قَالَ كُلَّ الْمَالِ تَطِيقُ الْوَفَا بِالنَّذْرِ مُجْمَلُ الْوَفَاءِ حَرْفًا
3665 مَنْ يُعْطِ مَالَهُ جَمِيعًا صَدَقَهُ جَانَفَ مَا الرَّسُولُ فَعَلًا طَبَقَهُ
3666 مُصَدَّقٌ لِبَيْضَةِ مِنَ الذَّهَبِ عَنْ فِعْلِهِ لِذَا نَهَى وَمَا أَحَبَ

كتاب الضحايا

الباب الأول:

حكم الضحايا ومن المخاطب بها

وَاخْتَلَفُوا هَلْ سُنَّةٌ أَمَّ وَاجِبُهُ	3667
وَالشَّافِعِيُّ لِمَثَلِ مَالِكٍ أَقْرَ	3668
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا وَاجِبُهُ	3669
فَعَلَّ الرَّسُولُ هَلْ عَلَى نَذْبٍ حُمِلُ	3670
فَمَنْ عَلَى نَذْبٍ لَهُ قَدْ يَحْمِلُ	3671
وَمَنْ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمًا يَعْدِلُ	3672
أُضْحِيَّةٌ لَهَا الرَّسُولُ مَا تَرَكَ	3673
وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِي فَلْيَكْفِ	3674
قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةَ الْأُضْحِيَّةِ	3675
فِيهِ وَجُوبٌ دَائِمٌ لِلأُمَّةِ	3676
أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَيُشْرِي لِحِمَا	3677
لِعِكْرِمَةَ أَبُو هُرَيْرَةَ ذَبَحَ	3678
فَمَالِكٌ ذِي سُنَّةٍ مُحَبِّبُهُ	
وَالْحَاجِجُ تَرَكَ رُخْصَةً أَمَرَ	
عَلَى الْمُقِيمِ صَاحِبَاهُ خَالَفَهُ	
أَمْ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ وَذَا نُقِلَ	
أَجَازَ تَرَكَهَا لِمَنْ قَدْ أَهْمَلُوا	
حَدِيثُ ثَوْبَانَ لَدَيْهِ أَفْضَلُ	
فِي حَظَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَهْمَا سَلَكَ	
عَنْ شَعْرَةٍ وَظَفَرِهِ عَشْرًا عُرِفَ	
وَأَمْرُهُ بِذَلِكَ لِابْنِ بُرْدَةَ	
وَذَا مُبَرَّرٌ لَتِلْكَ الْعِلَّةِ	
إِعْلَانُهُ لَذَلِكَ أَمْرٌ يُنْمَى	
دِيكَ فَتَسِيرُ بِذَلِكَ إِنْ رَجَحَ	

الباب الثاني:

في أنواع الضحايا وصفاتها وأسنانها وعددها

المسألة الأولى:

في تمييز الجنس

جَوَازُهَا بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ	3679
وَاخْتَلَفُوا فِي أَيِّ نَوْعٍ أَفْضَلُ	3680
وَبَعْدَهُ مُفْضًى لِلْبَقَرِ	3681
فَجَمَعُهُمْ عَلَيْهِ بِالتَّمَامِ	
فَمَالِكٌ كَبِشًا لَذَلِكَ فَضَّلُوا	
أَوْ إِبِلٍ حُكْمَ لَهُ فِي الْخَبَرِ	

- 3682 وَالشَّافِعِي لِعَكْسِ مَالِكٍ ذَهَبَ
3683 وَأَشْهَبَ يَقُولُ مِثْلَ الشَّافِعِي
3684 تَعَارَضَ الْفِعْلُ مَعَ الْقِيَاسِ
3685 أَضْحِيَّةُ النَّبِيِّ بِكَبْشٍ دَائِمًا
3686 قِيَاسُهُمْ أَنَّ الصُّحَايَا قُرْبَهُ
- وَفِيهِ قَوْلُ مَالِكٍ لَذَا أَحَبُّ
كَذَا ابْنُ شَعْبَانَ لِحَقِّ فَاتَّبَعَ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْأَسَاسِ
لِذَاكَ فَضَّلُوهُ حُكْمًا صَارِمًا
بِفَضْلِهَا خَيْرًا تَكُونُ الْفِدْيَةُ

المسألة الثانية:

في تمييز الصفات

- 3687 مَرِيضَةٌ عَرَجَاءُ وَالْعَوْرَاءُ
3688 يَمْنَعُهَا حَدِيثُ طَهَ أَنْ تَكُنْ
3689 إِنْ خَفَ ذَا الْعَيْبِ فَلَيْسَ مَانِعًا
3690 وَالْخُلْفُ فِي الْعُيُوبِ إِنْ تَكُنْ أَشَدَّ
3691 فَقَالَ جُمُهورٌ تُقَاسُ تَمْنَعُ
3692 وَالْخُلْفُ هَلْ لَفْظُ الْحَدِيثِ يُعْتَبَرُ
3693 أَوْ لِلْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يَطْلُبُ
3694 مَنْ حَضَرَهُ عَلَى الْخُصُوصِ فَالْعَدَدُ
3695 مَنْ قَالَ بِالْخُصُوصِ فَالْعُمُومُ
3696 يَكُونُ بِالتَّنْبِيهِ بِالْأَعْلَى عَلَى
3697 وَحُكْمُهَا يُحْصَرُ فِي أَقْوَالٍ
3698 فَيُمنَعُ الْأَجْزَاءُ عِنْدَ مَالِكٍ
3699 لَا يُمنَعُ الْأَجْزَاءُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ
3700 لَا يُمنَعُ الْأَجْزَاءُ كَمَا لَا يُجْتَنَبُ
3701 خُلْفٌ مَدَارُهُ رَوَايَتَانِ
3702 فَذَا أَبُو بَرْدَةَ قَالَ أَكْرَهُهُ
3703 عَلَيْهِ طَهَ قَالَ مَا كَرِهْتَهُ
3704 وَعَنْ عَلِيٍّ نَهَى عَنِ الْعُيُوبِ
- جَمِيعُهَا كَذَلِكَ الْعَجْفَاءُ
أَضْحِيَّةُ تَشْرِيعُهُ لَذَا عَلَنُ
فِي أَرْبَعٍ لَهَا حَدِيثٌ جَمْعًا
مَنْ أَرْبَعٍ فِيهَا الْحَدِيثُ قَدْ وَرَدَ
وَالظَّاهِرِيُّ لَمْ يَزِرْ عَيْبًا يُسْمَعُ
مُخَصَّصًا لِلْجَمَلِ لَمَا ظَهَرَ
وَذَا مَجَالٌ لِلْفُهْمِ يُنْسَبُ
فَلَا تَقْسُ حُكْمًا بِهَا وَلَا تَزْدُ
مُرَادُهُ تَخْتَلِفُ الْفُهْمُ
أَدْنَى شَدِيدُ الْعَيْبِ ذِكْرًا أَوْلَى
لِمَالِكٍ وَالظَّاهِرِيُّ فِي الْحَالِ
قَوْلٌ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسَالِكِ
تَرَكَ لَهَا وَذَا ابْنُ قَصَّارٍ رَغِبَ
وَذَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِيِّ حُكْمٌ أَحَبُّ
أَكْدَ صَاحِبَانِ عَادِلَانِ
لِنَقْصِ قَرْنِ أَذُنٍ قَرَرَهُ
دَغَ وَعَلَى سِوَاكَ مَا حَرَّمْتَهُ
فِي الْعَيْنِ ثُمَّ الْأُذُنِ كَالثَّقُوبِ

المسألة الثالثة:

في معرفة السن

فَجَذَعَةٌ تُجْزِي لَهُ مِنَ الْغَنَمِ	3705
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُحْتَرَمُ	3706
لَا تَذْبَحُوا فِيهَا سِوَى مُسْنَةٍ	3707
إِلَّا لِعُسْرِ قِيلَ جَذَعَةٌ كَفَى	3708
وَلَا بَنَ دِينَارٍ حَدِيثٌ يَنْعُ	3709
ثَنِي مِنَ الصَّانِ لَدَى بَعْضِ أَهْمٍ	
وَأَخْلَفُ مِنْ تَعَارُضِ الْأَثَارِ	
حَدِيثُ جَابِرٍ لَذَاكَ سَنَةٍ	
رَوَوْا لَذَاكَ فِي حَدِيثِ الْمُصْطَفَى	
لَجَذَعَةٍ مِنْ بَعْدِهِ فَلْتَسْمَعُوا	

المسألة الرابعة:

في معرفة العدد

وَعَدَ مَا يُجْزِي مِنَ الصَّحَايَا	3710
فَالْكَبْشُ لَا يُجْزِي سِوَى عَنْ وَاحِدٍ	3711
وَشَرْكَةٌ فِي بَدْنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ	3712
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثُّورِي	3713
وَبَدْنَةٌ لِسَبْعَةٍ مِنْ نَفَرٍ	3714
فَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ لِلصَّحَايَا	3715
وَمَالِكَ مُرَجِّحٌ لِلْأَصْلِ	3716
تُجْزِيهِ وَاحِدَهُ كَذَا الْهَدَايَا	
جَمْعٌ وَشَدَّ مَالِكَ فِي الْعَدَدِ	
حَدِيثُ عَائِشَةَ أَتَى فَقَرَرَهُ	
بَكُرْهَهُ قَالُوا بِإِلَّا تَبْرِيرِ	
يَوْمَ الْحَدِيثِيَّةِ بِرَأْيِ الْأَكْثَرِ	
قِيَاسُهُمْ لَهَا عَلَى الْهَدَايَا	
عَلَى حَدِيثٍ مِنْ ضَعِيفِ النُّقْلِ	

الباب الثالث:

في أحكام الذبح

المسألة الأولى:

ابتداء وقت الذبح

قَبْلَ الصَّلَاةِ مَنْ لِأُضْحِيَّةٍ ذَبَحَ	3717
يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ	3718
وَذَبْحُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ بَاطِلٌ	3719
قَالَ رَسُولُ الْحَقِّ حِينَ بَيْنَا	3720
فُبْطِلَهَا فِي كُلِّ نَصٍّ قَدْ رَجَحَ	
بَعْدَ الْإِمَامِ الذَّبْحُ قَبْلَ الظُّهْرِ	
جَوَابُهُ لِمَنْ أَتَاهُ سَائِلٌ	
تَفْصِيلُ حُكْمِهَا لِمَنْ بِهِ اعْتَنَى	

- 3721 مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ إِمَامٌ قَلْدًا
3722 بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي
3723 يُذْبَحُ بَعْدَهَا وَذَاكَ الْحَكَمُ
3724 أَبُو حَنِيفَةَ بِذَاكَ قَدْ حَكَمَ
- أَقْرَبُهُمْ أَرْضًا إِلَيْهِ سَرْمَدًا
قَدْرُ الصَّلَاةِ خُطْبَةً لِلْسَّامِعِ
وَالْبَعْضُ بَعْدَ الْفَجْرِ حُكْمٌ يَفْهَمُ
بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بَعْضُهُمْ حَسَمٌ

المسألة الثانية:

انتهاء وقت الذبح

- 3725 آخِرُ أَوْقَاتِ الذَّبِيحَةِ اخْتَلَفَ
3726 آخِرُ يَوْمٍ ثَالِثٌ لِلنَّحْرِ
3727 وَذَا بِهِ أَفْتَى أَبُو حَنِيفَةَ
3728 أَرْبَعَةَ الْأَيَّامِ تَجْزِي مَنْ نَحَرَ
3729 يَمْتَّازُ بِالشُّذُودِ لِلْجُمُهورِ
3730 وَالْخُلْفُ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ
3731 وَبَعْضُهُمْ بَعْشَرُ شَهْرِ الْحِجَّةِ
3732 تَحْدِيدُ أَيَّامٍ لَذَّبَحَ لَمْ يَرُدْ
3733 بَيْنَهُمَا بِذَاكَ بَعْضُ يَجْمَعُ
3734 مَنْ قَالَ يَوْمُ النَّحْرِ وَالْيَوْمَانِ
3735 وَالذَّبْحُ بَعْدَهُ يَكُونُ بَاطِلًا
- عَلَيْهِ عِنْدَ مَالِكٍ كَمَا وُصِفَ
مُدَّةُ ذَبْحٍ تَنْتَهِي بِالْخَصْرِ
وَالشَّافِعِي يَطُولُ كُلُّ الْفِتْرَةِ
فِيهَا لِأُضْحِيَّتِهِ وَذَا نَظَرَ
لِذَا اتَّبَاعُهُ مِنَ الْمُحْظُورِ
يَوْمَانِ بَعْدَ النَّحْرِ قِيلَ تَأْتِي
هَلْ ذَا تَعَارُضُ لِنَصِّ الْآيَةِ
أَمَّا الْحَدِيثُ نَصُّهُ لِذَا قَصَدَ
لِذَاكَ الْحُكْمُ فَرِيقٌ يَتَّبِعُ
ذَا قَصَدَ حُكْمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ
جَاءَ خِطَابُ النَّصِّ فِيهِ كَامِلًا

المسألة الثالثة:

في الليالي التي تتخلل أيام النحر

- 3736 وَلَا يَجُوزُ النَّحْرُ قَالَ الْأَصْبَحِي
3737 وَالشَّافِعِي يَقُولُ بِالتَّحْقِيقِ
3738 بِاللَّيْلِ حُكْمُهُ فَكَالْنَهَارِ
3739 وَذَاكَ لِاشْتِرَاكِ إِسْمِ الْيَوْمِ
3740 تَمْتَعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ
3741 جَاءَتْ عَلَى الْأَيَّامِ دُونَ اللَّيْلِ
3742 وَجَاءَ ذِكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
3743 مَنْ قَالَ إِسْمُ الْيَوْمِ إِسْمٌ لَهُمَا
- فِي لَيْلِهَا وَمِثْلُ ذَا إِنْ تَذْبَحَ
جَوَازُ ذَبْحٍ مُدَّةُ التَّشْرِيقِ
يَجُوزُ ذَبْحُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ
بَيْنَ الْجَدِيدَيْنِ بِدُونِ لَوْمٍ
تَشْمَلُهَا حُكْمًا وَلَا أَنْكَائُهُ
تَمْتَعُوا فِي الدَّارِ لِلتَّفْصِيلِ
فَقَالَ سُخِّرَتْ عَلَى الْأَخْبَارِ
فَالذَّبْحُ جَائِزٌ سَوَاءٌ فِيهِمَا

- 3744 مَنْ خَصَّ كُلَّ وَاحِدٍ بِاسْمِ عُلْمٍ لَمْ يُجْزِ ذَبْحُ اللَّيْلِ فِيمَا قَدْ فَهِمَ
3745 ثُمَّ اسْتَحَبُّوا أَنْ يَكُونَ الْمُضْحَى مَا إِنْ يَفْرُضَ غَيْرُهُ فِي الذَّبْحِ

الباب الرابع:

في أحكام لحوم الضحايا

- 3746 يَأْكُلُ مِنْهَا ثُمَّ يُعْطَى الصَّدَقَةَ لِقَوْلِهِ لِبَائِسٍ قَدْ حَقَّقَهُ
3747 كُلُّ إِمَامٍ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ قَسَمَهَا بَعْضٌ إِلَى ثَلَاثَةِ
3748 يَأْكُلُ ثُلُثًا ثَلَاثَهَا يَدْخِرُ تَصَدَّقَا بِالثَّلَاثِ ذَاكَ الْأَجْدَرُ
3749 وَمَالِكَ لِقِسْطِهَا قَدْ فَرَّقَهُ يَأْمُرُهُ بِذَا وَذَاكَ وَثَقَهُ
3750 كُلُّوا لَهَا تَصَدَّقُوا وَادْخِرُوا وَالْبَيْعُ لِلنُّعْمَانِ لَيْسَ يُحْظَرُ

كتاب الغبائم

الباب الأول:

في معرفة محل الذبح والنحر

- 3751 شَرُطُ ذِكَاةِ الْحَيَوَانِ يُذَكَّرُ حَتَّى يَكُونَ أَكْلُهُ يُغْتَفَرُ
3752 فَهُوَ مُقَسَّمٌ إِلَى قِسْمَيْنِ وَفَصَّلُوا لِلْأَكْلِ فِي نَوْعَيْنِ

المسألة الأولى:

تأثير الذكاة في الأصناف الخمسة

- 3753 إِنْ غَلَبَ الظَّنُّ عَلَى الْهَلَاكِ مَخْنُوقٌ مَوْقُودٌ نَطِيحٌ شَاكِ
3754 وَكُلَّمَا أَضْبَحَ حُكْمَ الْمَيْتِ فَالذَّبْحُ حِيلَةٌ لِأَكْلِ مَيْتَةٍ
3755 وَكُلَّمَا عَلَيْهِ ظَنٌّ قَدْ غَلَبَ بِالْهَلَاكِ أَكْلُهُ لَخَلْفِهِمْ جَلَبَ
3756 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى ذَكَاتَهَا وَالشَّافِعِيُّ ذَكَّى لَهَا وَأَقَاتَهَا
3757 وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ ذَاكَ الْأَكْلَ وَالْمَنْعُ فِي الْمَيُتُّوسِ حُكْمُ أَجَلَا
3758 وَمَالِكَ يَعْمَلُ بِالْأَمْرَيْنِ مُسْتَعْمِلًا مَفْهُومَ آيَتَيْنِ

عُمُومٌ مَيِّتَةٌ فَهَلْ يُعَارَضُ	3759
فِي قَطْعِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَاتِّصَالِهِ	3760
مَنْ قَالَ بِاتِّصَالِ الْأَسْتِثْنَاءِ	3761
يُخْرِجُ مَا مِنْ جَنْسِهِ تَنَاوَلَهُ	3762
وَمَنْ لِلْانْقِطَاعِ حُكْمًا يَذْهَبُ	3763
فَلَحْمٌ خَمْسَةٌ كُلُّهُمْ مَيِّتَةٌ	3764
خُصُوصَ مَا ذَكَّيْتَ أَوْ يُنَاقِضُ	
تَرْكَزُ الْخِلَافُ فِي أَشْكَالِهِ	
أَقْرَبُهُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ	
بِلَفْظِهِ يُزِيلُ لِلْمُمَاطِلَةِ	
فَحُرْمَةُ اللَّعِينِ لَيْسَتْ تُنْسَبُ	
بِحُكْمِ عَطْفِ الْوَاوِ لِلتَّسْوِيَةِ	

المسألة الثانية:

في أثر الذكاة في الحيوان المحرم الأكل

فِي أَثَرِ الذَّكَاءِ فِي الْمَحْرَمِ	3765
فَمَالِكَ لِمَا سِوَى الْخَنْزِيرِ	3766
وَالشَّافِعِيِّ تَعْمَلُ فِي أَجْزَاءِ	3767
مَنْ غَيْرَ لَحْمِهِ وَذَاكَ يُجْمَعُ	3768
فَالْحَيَوَانُ جُزْؤُهُ هَلْ يَدْخُلُ	3769
إِنْ تَكُ فِي لَحْمٍ فَذَا حَرَامٌ	3770
فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ فِلْتَفِهِمْ	
تُطَهَّرُ الْجُلُودُ لِلتَّذْيِيرِ	
مُحْرَمٌ الْأَكْلِ عَلَى السَّوَاءِ	
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لَذَاكَ فَاسْمَعُوا	
فِي لَحْمِهِ أَوْ لُغَةً يُفْصَلُ	
بِنَفْعِهَا تُكْتَسَبُ الْأَثَامُ	

المسألة الثالثة:

أثر الذكاة في الحيوان المريض

وَمَا عَلَى مَوْتٍ يُرَى قَدْ أَشْرَفَا	3771
مَالِكٌ فِي الْجَوَازِ وَالْجُمْهُورُ	3772
وَمَرَّةٌ لَا تُجْزِئُ الذَّكَاءَ	3773
وَالْخُلْفُ جَاءَ مِنْ تَعَارُضِ الْأَثَرِ	3774
ذَكَاةٌ خَادِمٌ لِمَالِكٍ ثَبَتَ	3775
شَاةٌ لَهَا لَمَّا أَصِيبَتْ أَسْرَعَتْ	3776
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَحْمَهَا كُلُوا	3777
وَجْهُ الْقِيَاسِ فَالذَّكَاءُ تَعْمَلُ	3778
وَاللَّحْيَاةِ مَنْ أَجَازَ يَشْتَرِطُ	3779
فَأَكُلُ لَحْمِهِ عَلَيْهِ اخْتِلَافًا	
فَالْأَكْلُ لَيْسَ عِنْدَهُ غُرُورٌ	
لِمَالِكٍ قَدْ نَسَبَ الرُّوَاةُ	
أَتَى عَلَى الْقِيَاسِ دُونَمَا أَثَرُ	
نَجَلٌ لِكَعْبٍ أَكَلَهَا قَدْ شَرَعَتْ	
إِلَى ذَكَاتِهَا بِصَخْرٍ قَدْ ثَبَتَ	
وَذَاكَ حُكْمٌ لِلْجَوَازِ يُنْقَلُ	
فِي الْحَيِّ دُونَ الْمَيِّتِ حُكْمٌ يُحْمَلُ	
تَحْرِيكٌ أَوْ صَالٍ وَغَيْرُ ذَا شَطَطُ	

- 3780 أَبُو هُرَيْرَةَ لَدَيْهِ يُعْتَبَرُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ثَابِتٌ لِرُوحِهَا أَقْرُ
3781 بَعْضُ لَطَرَفِ الْعَيْنِ أَوْ لِلذَّنْبِ وَالرَّكْضُ شَرْطٌ لِلْحَيَاةِ فَاجْتَبَى
3782 وَابْنُ مُسَيَّبٍ بِذَلِكَ يُفْتَى ثُمَّ ابْنُ مَوْازٍ عَلَيْهِ يَأْتِي
3783 وَابْنُ حَبِيبٍ يَشْتَرِطُ تَفْسًا وَمَنْ يُذَكِّي دُونَهُ فَقَدْ أَسَا

المسألة الرابعة:

في ذكاة الجنين

- 3784 حَمَلٌ ذِيحَةٍ إِلَى الْجَيْنِ ذَكَاتُهُ بِالْأُمِّ لِلتَّبَيُّينِ
3785 تَكُونُ أَمْ لَا بُدَّ مِنْ ذَكَاتِهِ حَلٌّ لِبَعْضِ دُونِ مَا حَيَاتِهِ
3786 وَشَرْطُهَا تَمَامُهُ فِي الْخَلْقَةِ يَقُولُ مَالِكٌ بِذَا فِي الْعِلَّةِ
3787 أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ مُسْنَدٍ رَوَى لِأَكْلِهِ عَنِ الْمَجْدِ
3788 عَقِيرَةٌ بِالذَّبْحِ يَوْمًا مِنْ بَقَرٍ فَأَكْلُهُ لِلْحَيِّ مِنْهُ مَا حَظَرَ
3789 وَالْخَلْفُ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْأَثَرِ فَالْتَّرَمِذِيُّ يَرَاهُ فِي الْمُعْتَبَرِ
3790 مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ فَقَهَا يُعْتَبَرُ لِمَوْتِهِ بِمَوْتِهَا خَنْقًا ظَهَرَ

المسألة الخامسة:

هل في الجراد ذكاة؟

- 3791 فَمَالِكٌ مُشْتَرِطُ الذَّكَاءِ حَتَّى تَزُولَ نَبْضَةُ الْحَيَاةِ
3792 وَلَوْ بَقِيعَ رَأْسِهِ عَنْ جِسْمِهِ وَمَيِّتَةً يُؤْكَلُ ذَا مِنْ حُكْمِهِ
3793 يَقُولُ غَيْرُ مَالِكٍ بِالْجَمْعِ وَالرَّأْيُ حِينَ شَذَّ غَيْرُ مَرْعِي

المسألة السادسة:

في الحيوان البرماني

- 3794 مَا يَبْنِي بَحْرٍ ثُمَّ مَاءٍ يَنْتَقِلُ مَسْكَنُهُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ نَزَلَ

الباب الثاني : في الزكاة

المسألة الأولى :

في أنواع الزكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام

بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ قُلْ ذَكَاتُهَا	3795
دَبْحٌ وَنَحْرٌ تَنْتَهِي حَيَاتُهَا	
فَالنَّحْرُ لِلْإِبِلِ وَذَبْحٌ لِلْغَنَمِ	3796
فِي بَقَرٍ جَاوِزًا هُمَا مَعًا حَكْمٌ	
بِهِ هُدَاةُ النَّاسِ أَهْلُ الْعِلْمِ	3797
وَقَلْبُ ذَاكَ بَاعَثَ لِلدَّمِ	
أَشْهَبُ نَحْرٌ ذَا وَذَبْحٌ ذَا كُرْهُ	3798
وَلَمْ يُحَرِّمْ أَكْلَهُ فَالْتَنَبَهْ	

المسألة الثانية :

كيفية الذبح

لِلوَدَجَيْنِ أَيُّ ذَبْحٍ يَفْطَعُ	3799
كَذَاكَ حُلُقُومٌ مَرِيٌّ يَتَّبِعُ	
قَطْعُ الْجَمِيعِ وَاجِبٌ لِلْجُلِّ	3800
فَذَاكَ ذَبْحٌ حَلٌّ عِنْدَ الْكُلِّ	
وَبَعْضُهُمْ بِجُزْئِهَا قَدْ يَكْفِي	3801
وَجُوزَةُ لِنَحْوِ رَأْسٍ فَاصْطَفِي	
أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثًا قَدْ طَلَبَ	3802
بِدُونِ تَعْيِينٍ وَلَمْ يُعْطِ السَّبَبَ	
فَعَنْ أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ	3803
إِذَا فَرَى الْأَوْدَاجَ كُلَّ مِمَّا وَصَفَ	
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالظُّفْرِ أَوْ نَابٍ ذَبْحٌ	3804
أَوْ تَمَّ نَحْرُهُ وَذَا حُكْمٌ وَضَحٌ	

أقسام هذه المسألة

انْقَسَمَتْ لِسِتَّةِ الْمَسَائِلِ	3805
فِي نَقْطِ لِنَفْيِ جَهْلِ الْجَاهِلِ	

النقطة الأولى : في عدد المقطوع

لِلوَدَجَيْنِ الْقَطْعُ وَالْحُلُقُومُ	3806
فَذَلِكَ الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ	
فَقَطَّعُهَا لِمَالِكَ بِأَسْرَهَا	3807
مَرِيٌّ حُلُقُومٌ وَذَا بَحْصَرَهَا	
فِي مَذْهَبِ الثَّعْمَانِ أَمَّا الشَّافِعِيُّ	3808
فَقَطَّعُهَا يَكْفِي بِكُلِّ قَاطِعٍ	
قَطْعُ الْوَرِيدِ وَأَنْهَمَارٌ لِلدَّمِ	3809
قُلْ وَاجِبَانِ فِي ذَكَاةِ النَّعَمِ	
فَالوَدَجَانِ يُقْطَعَانِ وَاجِبٌ	3810
سَفْكُ الدَّمَاءِ لِلذَّكَاةِ جَالِبٌ	

النقطة الثانية: في مقدار المقطوع

- 3811 فَقَطَّعُ حُلُقُومَ مَرِيٍّ لَمْ يَرِدْ بِهِ سَمَاعٌ أَوْ حَدِيثٌ قَدْ وَجَدَ
- 3812 مَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ فِي جَوَازِهِ مَا لَمْ يُخَصَّصْ بَعْضُهُ بِفَرْزِهِ
- 3813 يَبْقَى عَلَى حَالٍ بِلَا تَغْيِيرٍ فِي حُكْمِهِ وَدُونَهَا تَأْثِيرُ

النقطة الثالثة: في مكان القطع

- 3814 وَقَطَّعُ جُوزَةَ إِلَى نِصْفٍ وَجَبَ وَدُونَهُ لَيْسَ لِأَكْلِ مَنْ سَبَبَ
- 3815 إِنْ خَرَجَتْ لِنَحْوِ شَطْرِ الْبَدَنِ فَمَنْعُهَا لِمَالِكَ فِي قَرْنٍ
- 3816 مَعَ ابْنِ قَاسِمٍ وَقَالَ أَشْهَبُ بِأَنَّ أَكْلَهَا حَلَالٌ لَا يُرْغَبُ
- 3817 وَلِابْنٍ وَهَبٍ أَكْلَهَا مُبَاحٌ إِذْ قَالَهُ جَهَابُذٌ صَحَّاحٌ
- 3818 وَقَطَّعُ جُوزَةَ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ شَرْطُ الذَّكَاءِ يُوصَفُ

النقطة الرابعة: في جهة القطع

- 3819 وَقَطَّعُ أَعْضَاءَ الذَّكَاءِ يُحَرِّمُ فَأَكْلُهَا بِهِ يَعْافُ الْمُسْلِمُ
- 3820 لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ شَهَابٍ يُؤْكَلُ وَابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُمْ يُعَوَّلُ
- 3821 لِصَحْبِهِ فِذَاكَ حُكْمٌ يُؤَثَّرُ تَرْجِيحُهُمْ لِذَاكَ حِينَ يُذَكَّرُ

النقطة الخامسة: في نهاية المقطع

- 3822 إِنْ يَقَطَّعَ النُّخَاعَ مَالِكٌ كَرِهَ يُمْنَعُ أَكْلُهَا بِعَمْدِهِ الشُّرَّةُ
- 3823 مُطَّرَفٌ وَلِابْنٍ مَا جِشُونَا يُمْنَعُ قَطْعُ الْعَمْدِ إِنْ يَكُونَا

النقطة السادسة: في كيفية القطع

- 3824 إِنْ يَرْفَعَ الْمَذْكِيُّ مُوسًا عَنْ مَحَلٍّ ذَكَاتِهِ بِالطُّوْلِ ذَبْحُهُ بَطْلٌ
- 3825 فَأَبْنُ حَبِيبٍ إِنْ يَعْدُ فَوْرًا فَكُلُّ وَإِنْ تَرَاحَى عَوْدُهُ فَلْتَعْتَزِلْ
- 3826 وَالشَّكُّ لِلْخُمِيِّ فَلْيُفَسِّرْ لَصَالِحِ الْجَوَازِ حِينَ يُذَكَّرُ
- 3827 إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَتَمَّ الذَّبْحَا وَالْحَالُ أَنَّ مَوْتَ نَفْسٍ مَا ضَحَا
- 3728 فَهَـذِهِ نَافِذَةُ الْمُقَاتِلِ وَحُكْمُهَا كَحُكْمِهِ فِي النَّازِلِ

الباب الثالث:

فيما تكون به الزكاة

أَوْدَاجَهَا مِنْ عُودٍ أَوْ صَخْرٍ جَرَى	مَا أَنَهَرَ الدَّمَاءَ حَيْثُمَا فَرَى	3829
وَالْخُلْفُ فِي ثَلَاثَةٍ قَدْ يُنْقَلُ	ذَبْحٌ بِهِ مِثْلُ الْحَدِيدِ يُقْبَلُ	3830
جَازَتْ بِهَا لِبَعْضِهِمْ فِي الْحُكْمِ	فِي السِّنِّ وَالظُّفْرِ كَذَاكَ الْعُظْمِ	3831
نَهَى الْحَدِيثُ وَاضِحٌ وَالْأَمْرُ	وَتُكْرَهُ السِّنُّ كَذَاكَ الظُّفْرُ	3832
مُفْصَلًا لِلنَّهْيِ فِي الْأَمْرَيْنِ	فِيهِ صَرِيحٌ عَنْ ذِكَاةِ ذَيْنِ	3833

الباب الرابع:

في شروط الزكاة

المسألة الأولى:

في اشتراط التسمية

ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ فِيمَا نُقِلَا	وَالْخُلْفُ فِي تَسْمِيَةِ أَتَى عَلَى	3834
وَالْبَعْضُ شَرْطٌ قَرَّرَهَا بِالْخَصْرِ	فَبَعْضُهُمْ فَرَضًا يَرَى بِالْجَبْرِ	3835
وَسُنَّةٌ ثَابِتَةٌ الثُّقُولُ	تَسْقُطُ بِالنِّسْيَانِ فِي ذَا الْقَوْلِ	3836
وَالشَّرْطُ لِلشُّورَى بِهِ فَجَاهِرِ	بِفَرَضِهَا يَقُولُ أَهْلُ الظَّاهِرِ	3837
وَلَا بِنِ عَبَّاسٍ رَوَى لِلْسَّامِعِ	بِثَلَاثِ الْأَقْوَالِ قَالَ الشَّافِعِي	3838
أَوْ أَثَرٍ فِي الْفَهْمِ لِلْأَنْبَابِ	أَسْبَابُ خُلْفٍ مَقْصِدُ الْكِتَابِ	3839
قَدْ نَاقَضَ النَّصَّ بِمَا اشْتَبَاهُ	إِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الذَّبْحِ بِاسْمِ اللَّهِ	3840
وَعَنْ هِشَامٍ جَاءَ فِي الْمَذَارِكِ	عَارِضُهُ الْحَدِيثُ عِنْدَ مَالِكٍ	3841
هَلْ ذُكِّيتُ مَنْ ذَابَحَ أَوْ مَا فَعَلَ	تُهْدَى لَنَا لِحْمَانُ ذَبْحٍ قَدْ جَهَلَ	3842
وَذَا الْحَدِيثُ نَاسِخٌ لَا يُجْهَلُ	فَقَالَ سَمُّوا اللَّهَ طَهَ وَكُلُّوا	3843
نِسْيَانٌ وَاجِبٌ أَتَى لِلْحَطِّ	عَلَيْهِ مَالِكُ بَنَى لِلشَّرْطِ	3844
فِي خَطِّ كُرْهِ كَذَا النِّسْيَانِ	وَجَاءَ حُكْمُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي	3845
جَمْعُهُمَا لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ حَصَلَ	وَذَاكَ قَوَى قَوْلَ مَالِكٍ أَجَلَ	3846

المسألة الثانية:

في اشتراط الاستقبال

- 3847 وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِ قَبْلَةِ نَشَا نَذْبٌ وَجُوبٌ وَكَرَاهَةٌ فَشَا
3848 نَذْبٌ لِبَعْضِ حُكْمِهِ لَمْ يَسْتَدِّ فِيهِ لِأَقْوَالٍ لَدَيْهِمْ تُعْتَمَدُ

المسألة الثالثة:

في اشتراط النية

- 3849 وَلَا اشْتِرَاطَ نِيَّةٍ فِي الْمَذْهَبِ أَبُهِمَا قَفَوْتَ فَقَهَا تُصَبِّ
3850 مَا سَجَلَ الْقَاضِي خِلَافاً وَقْتَهُ مَكْذُوبٌ حُكْمٌ فَلْتَسَجَلْ مَقْتَهُ

الباب الخامس:

فيمن تجوز تذكيتة ومن لا تجوز

- 3851 وَالْحُكْمُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَصْنَافِ فِي شَأْنِهَا يُنْظَرُ لِلْخِلَافِ
3852 جَازَتْ ذِكَاةُ بَعْضِهِمْ إِجْمَاعًا ثَانِيَهُمْ يُتَمَنَعُ امْتِنَاعًا
3853 وَالْخُلْفُ فِي عَشْرِ مِنَ الْفِئَاتِ وَعَدُهُمْ بِالْإِسْمِ حَرْفًا يَأْتِي

المسألة الأولى:

ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم

- 3854 أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ صَابُؤُونَ سُكَّرَ صَبِي أَنْشَى وَسَارِقُونَ
3855 مُضِيْعُ الصَّلَاةِ فَقَدْ الْعَقْلُ فَذَبِحَهُمْ لَيْسَ مُفِيدَ الْأَكْلِ
3856 وَغَاصِبٌ كَمِثْلٍ مَنْ فِيهِ اخْتِلَفٌ فِي ذَبِحِهِمْ حُكْمُ الْخِلَافِ قَدْ عُرِفَ

المسألة الثانية:

ترك ذبيحة المشركين

- 3857 وَتَرَكَ ذَبْحَ الْمُشْرِكِينَ وَاجِبٌ وَأَكَلُهُ إِلَى الْعَاصِي جَالِبُ
3858 هَلْ نُصِبَ ذَبْحٌ عَلَيْهَا يُحْسَبُ وَهَلْ لغيرِ اللَّهِ جَاءَ يَطْلُبُ

- 3859 بَسِطُ الْخِلَافِ مُمَكِّنٌ لَكِنْ يُطْلُ
3860 إِيجَازُهُ إِنْ كَانَ حَصْرًا يُمَكِّنُ
بِنَا تَتَبُعْ لَهُ نَظْمًا يُخْلُ
نَظْمُ الْكِتَابِ وَهُوَ ضَخْمٌ يَبِينُ

المسألة الثالثة:

إذا لم يعلم أن الكتابي سمى الله على الذبيحة

- 3861 فَعَنْ عَلِيٍّ أَكْلُهَا بِذَا قَبْلُ
3862 وَإِنْ كَيْسَةً لَهَا أَوْ عَيْدُ
وَلَيْسَ فِي ذَاكَ خِلَافٌ قَدْ نُقِلُ
فَمَنْعُ أَكْلِهَا فَذَا سَدِيدُ

المسألة الرابعة:

ذبح الكتابي

- 3863 وَمَا كِتَابُهُمْ عَلَيْهِمْ قَدْ مَنَعَ
3864 مِنْ بَابٍ آخَرَ مَالَهُ قَدْ حَرَّمُوا
3865 مَنْ أَكَلَهُ عَلَيْهِ مَنَا يَقْدِمُ
فِي مَنَعَانَا مِنْ أَكْلِهِ مَا نَفَعُ
عَلَى نَفُوسِهِمْ فَلَيْسَ يَأْتُمُوا
مَا لَمْ يَكُنْ نَصْرٌ لَهُ يُحَرِّمُ

كتاب الصيد

الباب الأول:

في حكم الصيد ومحلّه

- 3866 وَالصَّيْدُ حُكْمُهُ لَهُمْ مُبَاحُ
3867 فَمَالِكٌ يَكْرَهُ صَيْدَ السَّرَفِ
3868 تَفْصِيلُ كُرْهِهِ ثُمَّ حَرْمَةُ سُمْعِ
3869 فَفِيهِ بُعْدٌ عَنْ أَصُولِ الْأَمْرِ
3870 مَحَلُّ مَا نَصِيدُهُ فِي الْبَحْرِ
3871 وَالْمُتَوَحَّشُ الَّذِي فِيهِ اخْتِلَافُ
3872 حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَا نَدَّ يُبَحُّ
فَالْأَمْرُ بَعْدَ نَهْيِهِ إِضَاحُ
وَفِعْلُ صَيْدٍ عِنْدَهُ لِلشَّرَفِ
إِبَاحَةٌ وَوَاجِبٌ وَمَا نَفَعُ
تَرْكُ الْأَصُولِ زَلَّةٌ فِي الدَّهْرِ
وَعَبْرٌ مُسْتَأْنَسٍ فِي الْبَرِّ
مُفْتَرَسٌ كَذَا شَرُودٌ مُنَحْرِفُ
وَقَنْصُهُ بِأَلَةٍ نَصًّا وَضَحُ

الباب الثاني : فيما يكون به الصيد

3873	فِي آيَتَيْنِ وَحَدِيثٍ أَصْلًا	حُكْمُ كِلَابِ الصَّيْدِ فِيمَا أُنْزِلَا
3874	بِالْأَيْدِ وَالرَّمَاكِ ثُمَّ الْكَلْبِ	جَوَازُهَا أَتَى بِنَصِّ الْكُتُبِ
3875	وَكُلَّمَا يَفْرِي دَمَ الْمَرْمِيِّ	بِهِ يَجُوزُ قَتْلُ صَيْدٍ حَيٍّ
3876	وَكُلَّمَا فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ سَبَقَ	تَفْصِيلُ أَمْرِهِ بِأَقْوَالٍ نَسَقَ
3877	وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ صَيْدِ الْمُثْقَلِ	مِثْلُ حِجَارَةٍ وَمِغْرَاضٍ يَلِي
3878	إِنْ يَخْتَرِقَ لِحْشَمَ صَيْدٍ أَكَلَهُ	لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ فَفَعَلَهُ
3879	يَجُوزُ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ وَالنُّعْمَانُ	بِذَاكَ قَالَتْ زُمْرَةُ الْأَغْيَانِ
3880	وَقَانَصُ صَيْدًا يَفُوتُ نَبْضَهُ	وَلَمْ يُدَكِّ الْحُكْمُ أَنْ تَرْفُضَهُ
3881	وَالْخُلْفُ فِي تَعَارُضِ الْأُصُولِ	مِنْهُ أَتَى تَنَاقُضَ الْحُلُولِ
3882	فِي حُكْمِ قَوْلِهِ مُكَلِّبِنَا	فِيهِ مَنَاطُ خُلْفِهِمْ يَقِينَا
3883	وَهَلْ يُقَاسُ سَائِرُ الْجَوَارِحِ	عَلَى الْكِلَابِ فِي مَقَاسٍ وَاضِحٍ
3884	وَمَنْ لَبَّازَ حُكْمَهُ يَسْتَثْنِي	وَجَاعِلًا عَلَيْهِ حُكْمًا يَبْنِي
3885	وَجُوبُ تَعْلِيمٍ لَهَا مُتَّفَقٌ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَاكَ حَقَّقُوا
3886	وَوَضَفُهَا لِمَا أَنْ يَسْتَجِبَ	تُشْلِيهِ يَنْشَلِي وَزَجْرُهُ يُصَبِّ
3887	ثَلَاثَةُ الشُّرُوطِ فِي الْكِلَابِ	فِيهَا اتِّفَاقُ سَائِرِ الْأَقْطَابِ
3888	وَشَرْطُ الْأَنْزِجَارِ فِي الْجَوَارِحِ	وَفِيهِ خُلْفٌ فَاقِدٌ لِلرَّاجِحِ
3889	وَالْخُلْفُ فِيمَا مِنْهُ أَيْضًا أَكَلًا	فَصَيْدُهُ لِنَفْسِهِ إِنْ حَصَلَا
3890	فَذَا حَدِيثٌ فِيهِ جَاءَ وَاضِحٌ	وَأَكَلُ مَا أَمْسَكَنَ أَيْضًا رَاجِحُ

الباب الثالث :

في معرفة الذكاة المختصة بالصيد وشروطها

3891	ذَكَاةُ صَيْدٍ عَنْهُمْ بِالْعَقْرِ	وَخُلْفُهُمْ فِيهَا بِطَرْقِ كَثْرٍ
3892	ذَكَاةُ مَعْقُورٍ بِمَوْتِ الصَّيْدِ	قُبِيلَ قَبْضِ صَائِدٍ بِالْأَيْدِ

إِزْسَالِ عَاقِرٍ لَهُ لِقَاتِلُ	تُجْزِيهِ تَسْمِيَّتُهُ مِنْ قَبْلِ	3893
فَالرَّاجِبُ التَّمَامُ لِلذَّكَاءِ	وَأَنْ يَرَى الصَّيْدَ عَلَى الْحَيَاةِ	3894
مُحَرَّمُ الْعَقْرِ إِذَا بِهِ هَلَكَ	وَتَالِثُ الشُّرُوطِ أَنْ لَا يَشْتَرِكَ	3895
مِنْهُ الْمَصَادُ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْلَمُ	وَشَكُّهُ فِي عَيْنِ صَيْدٍ يَحْرُمُ	3896
مُصْطَافِهِ إِبَّانَ بَعَثِ الطَّلَقَةِ	وَحَامِسُ خُرُوجِهِ عَنْ قُدْرَةِ	3897
أَوْ رُغْبِهِ مِنْ جَارِحٍ فِي غَفْلَةٍ	أَنْ لَا تَكُونَ الْمَوْتُ مَوْتُ صَدْمَةٍ	3898
مِنْ الْخِلَافِ جُلُّهُ حُكْمًا سَبَقَ	هَذِي الشُّرُوطُ جَرَّ بَعْضُهَا نَسَقَ	3899

الباب الرابع:

في شروط القانص

وَحُلَّ صَيْدِ الْبَرِّ حُكْمُ الرَّاجِحِ	شُرُوطُ قَانِصِ شُرُوطُ الذَّابِحِ	3900
عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ مُسْتَدَامٌ	لَأَنَّ صَيْدَ مُحَرَّمٍ حَرَامٌ	3901
هَلْ مَيْتَةٌ وَهَلْ حَلَالُ الْمَطْعَمِ	فِي شَأْنِ أَكْلِهِ لَغَيْرِ الْمُحَرَّمِ	3902
وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ حَلٌّ يُحْتَرَمُ	فَمَيْتَةٌ لِمَالِكَ بِذَا حُكْمِ	3903
وَهَلْ كَذْبُحٌ سَارِقٌ فَانْتَبِهْ	فَالنَّهْيُ هَلْ يُفْسِدُ أَصْلَ الْمَنْهِي	3904
صَادَ بِهِ الْمُسْلِمُ فِي الْمُخْسُوسِ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَلْبِ لِلْمَجْسُوسِ	3905
وَخَالَفَ الثَّوْرِيُّ بِذَاكَ الشَّانِ	لِلشَّافِعِيِّ مَالِكِ وَالنُّعْمَانِ	3906

كتاب العقيدة

الباب الأول:

في معرفة حكمها

تَرْسُمُ نَهْجِ الْحُكْمِ لِلطَّلَابِ	وَفِيهِ سُنَّةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	3907
وَالْغَيْرُ قَالَ سُنَّةٌ وَتَرْغَبُ	عَقِيْقَةُ لِلظَّاهِرِيَّةِ تَجِبُ	3908
نَفْسِي الْوُجُوبِ سُنَّةٌ فِيمَا دَرَى	أَبُو حَنِيفَةَ تَطَوُّعًا يَرَى	3909
فِيهِ الْخِلَافُ فِي أدْلَةٍ صَدَرَ	تَعَارُضُ الْأَثَارِ مِنْهُ قَدْ ظَهَرَ	3910

- 3911 فَكُلُّ طِفْلٍ فِي عَقِيْقَةِ رُهْنٍ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمُهَا أَتَى عَلَنَ
3912 وَقَالَ مَنْ أَحَبَّ نُسْكَاءَ عَنْ وَلَدٍ يُفْهَمُ مِنْهُ النَّدْبُ حَيْثُمَا وَجَدَ

الباب الثاني:

في معرفة محلها

- 3913 مَحَلُّهَا الْجُمُهورُ قَالَ يُرْغَبُ مِثْلُ أَضْحِيَّهْ وَذَاكَ مَطْلَبُ
3914 فِيهِ لِمَالِكَ فَصَّانٌ يُسْتَحَبُّ وَغَيْرُهُ لَدَيْهِ لَيْسَ مُرْتَغَبُ
3915 عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ سَبْطِيَّهْ كَبْشًا لِوَاحِدٍ بِذَا اقْتَفِيَهْ
3916 عَقَّ عَنِ الصَّغِيرِ جَاءَ فِي الْأَثَرِ فِي يَوْمٍ سَابِعٍ أَتَى بِذَا الْخَبَرَ

الباب الثالث:

في معرفة من يعق عنه، وكم يعق؟

- 3917 عَنِ الْكَبِيرِ فَعَلُّهَا مِثْلُ النَّبِيِّ لِلنَّفْسِ عَقَّ بَعْدَ بَعَثَ فَاجْتَبَى
3918 جَارِيَّةً شَاةً وَشَاتَانِ الصَّبِيِّ بِذَا أَتَى حَدِيثُ سَامِي الرُّتَبِ
3919 يَعُقُّ قَالَ مَالِكُ بِوَاحِدَةٍ وَالشَّافِعِيُّ أُخْرَى يَعُدُّ زَائِدَةً
3920 لِاسْمِ الْعُلَامِ وَأَبْنَةُ شَاةٍ كَفَى بِذَا أَتَى حَدِيثُ خَيْرِ الْحَنْفَا

الباب الرابع:

في معرفة وقت هذا النسك

- 3921 وَوَقْتُهْ فِي يَوْمٍ سَابِعِ الْوَلَدِ أَتَى بِذَاكَ حُكْمُ نَصْرٍ يُعْتَمَدُ
3922 فِي صِفَةِ السَّنِّ فَكَأَلْأَضْحِيَّهْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذِي الْمَلَّةِ
3923 كَذَاكَ لَحْمُهَا عَلَى ذَا الْحُكْمِ فَلَا يُبَاعُ لَحْمُهَا بِالْحَنْسَمِ

الباب الخامس:

في سن هذا النسك وصفته

- 3924 وَالسَّنُّ سِنٌ أَضْحِيَّهْ وَالصَّفَّةُ كَثَرِطُهَا كُلِّ لَذَاكَ ثَبْتُ

الباب السادس: في حكم لحمها وسائر أجزائها

وَلَحْمُهَا وَسَائِرُ الْأَجْزَاءِ	3925
كَلَحْمِ أَضْحِيَّهِ بِلَا مَرَاءٍ	
وَكَانَ يَدْمَى رَأْسُ كُلِّ طِفْلٍ	3926
مَنْ دَمَهَا لِلجَاهِلِينَ النُّذُلُ	
قَدْ نَسَخَ الْإِسْلَامُ هَذَا السُّخْفَا	3927
أَزَالَ شَكْلَهُ كَذَلِكَ الْوَصْفَا	

كتاب الأُصْعَمَةِ وَالْأُشْرِبَةِ

أَحْكَامُ ذَا الْكِتَابِ جُمْلَتَانِ	3928
وَنَظْمُهَا يَتِمُّ بِالْمَعَانِي	

الجملة الأولى:

الأغذية الإنسانية حيوان ونبات

فَالْحَيَوَانُ أَضْلُهُ نَوْعَانِ	3929
حَلَالٌ أَوْ مُحَرَّمٌ إِنْ بَانَ	
فَبَيْنَ بَحْرِهِ وَبَيْنَ الْبَرِّ	3930
مُحَرَّمٌ لِلْعَيْنِ أَوْ بِالذِّكْرِ	
مَا اتَّفَقُوا فِيهِ وَفِيهِ مَا اخْتَلَفَ	3931
وَكُلُّ نَوْعٍ حُكْمُهُ هُنَا عُرِفَ	
مُحَرَّمٌ بِمَا عَلَيْهِ قَدْ يُحَدُّ	3932
مِنْ سَبَبٍ تَسْعَةُ أَصْنَافٍ تَرُدُّ	
فَاتَّفَقُوا فِي مِيتَةِ اللَّبَرِّيِّ	3933
وَاخْتَلَفُوا فِي مِيتَةِ اللَّبْحَرِيِّ	
فَهِيَ لِقَوْمٍ فِي الْحَلَالِ الْكَامِلِ	3934
وَبَعْضُهَا مُحَرَّمٌ لِقَائِلِ	
فَمَا عَلَى بَحْرِ طِفْلاً مُحَرَّمٌ	3935
وَالْبَاقِي بَعْدَ صَيْدِهِ يُلْتَهَمُ	
بَيْنَ عُمُومِ لِلْكِتَابِ وَالْأَثَرِ	3936
تَحْرِيمُ مِيتَةٍ وَزَادَ الصُّحُبُ	
وَفِيهِ خُلْفٌ فِي حَدِيثٍ آخَرَ	3937
مُلْقَى مِنَ الْبَحْرِ كُلُّوْا وَإِنْ طِفْلاً	3938
أَمَّا نَجَاسَةٌ وَحِلٌّ خَلَطَا	3939
إِنْ كَانَ جَامِداً فَحَوْلُهُ نَزَعُ	3940
ذَا حُكْمُ فَأَرَمَاتِ سَطْحِ السَّمَنِ	3941
حُكْمُ نَجَاسَةٍ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	3942
فَمَذْهَبَانِ قَوْلُ أَهْلِ الْحُكْمِ	3943
وَمَا تَبَقِيَ بَعْدَهُ بِهِ انْتَفَعُ	
وَذَائِبُ يُرَاقُ حُكْمُ الدَّهْنِ	
فَمَذْهَبَانِ قَوْلُ أَهْلِ الْحُكْمِ	

- 3944 فَمَنْ لَخَلَطَهَا بِشَيْءٍ طَاهِرٍ
3945 وَاتَّفَقُوا فِي حُرْمَةِ الْخَنزِيرِ
3946 ثُمَّ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ كُلُّهُ حَرَمٌ
3947 أَحْكَامُ ذَا الْكِتَابِ فِي الطَّهَارَةِ
3948 لَمْ يَبْقَ مِنْهَا غَيْرُ حُكْمِ الْخَمْرِ
3949 أَمَّا النَّبِيذُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ
3950 أَهْلُ الْحِجَازِ وَالْحَدِيثِ حَرَّمُوا
3951 بِحُكْمِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ
3952 فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْعَيْنِ ثُمَّ الْمُسْكِرِ
3953 أَبُو حَنِيفَةَ وَفِي الْعِرَاقِ
3954 أَهْلُ الْحِجَازِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ
3955 فَابْنُ مُعِينٍ صَحَّ عَنْهُ الْأَثَرُ
3956 حَدِيثُ مُسْلِمٍ رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ
3957 وَحُرِّمَتْ لِأَصْلِ الْأَشْتِقَاقِ
3958 وَالْخَمْرُ شَرَعًا قِيلَ فِي اثْنَتَيْنِ
3959 بِذَا حَدِيثٍ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ
3960 وَلَا بِنِ مَسْعُودٍ وَلَا بِنِ بُرْدَةَ
- وَذَاكَ حُكْمٌ غَيْرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ
فِي اللَّحْمِ ثُمَّ الْجَلْدُ بِالتَّخْرِيرِ
قَدْ قُدِّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَانْحَسَمَ
قَدْ تَمَّ دَرْسُ كُلِّهَا بِالْجُمْلَةِ
مُحَرَّمٌ فِي الْقِلِّ ثُمَّ الْكُثْرُ
فِي شَأْنِهِ وَذَاكَ بَابٌ حَافِلٌ
قَلِيلُهُ كَثِيرُهُ فَلْتَحْكُمُوا
قَدْ حَرَّمُوا الْمُسْكِرَ بِالْكَامِلِ
حَلٌّ انْتِبَازٌ مَا مِنَ الشُّكْرِ عَرِي
نَحَوًا جَمِيعًا نَحْوَ ذَا الْمَسَاقِ
قَدْ جَعَلُوا النَّبِيذَ جُرْمًا فَاحْشَهُ
عَنْ عَائِشَةَ حَوْلَ النَّبِيذِ إِذَا ظَهَرَ
فَالْخَمْرُ وَالشُّكْرُ سَوَاءٌ فِي الْخَبَرِ
خَامِرٌ عَقْلٌ زَالٌ بِاتِّفَاقِ
فِي عَنَبٍ وَالنَّخْلِ بِالتَّغْيِينِ
مُحَرَّمًا وَالْحُكْمُ وَاضِحٌ ظَهَرَ
فَالشُّكْرُ يُنْتَى مِنْهُ حُكْمُ الْعِلَّةِ

المسألة الأولى:

حكم لحوم السباع والطيور وذوات الأربع

- 3961 فِي الْكُرْهِ ثُمَّ حُرْمَةِ تَدَوُّرٍ
3962 فَالْكُرْهُ لِابْنِ قَاسِمٍ وَالْحُرْمَةُ
3963 فَكُلُّ ذِي نَابٍ حَرَامٌ أَكْلُهُ
3964 لِلشَّافِعِيِّ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ
3965 أَكَلَةُ اللَّحُومِ لِلنُّعْمَانِ
3966 يُشْتَبَى لِلشَّافِعِيِّ مِنْ حُرْمَةِ
3967 وَحُرْمَةِ الْقِرْدِ لَدَى الْجُمْهُورِ
- أَحْكَامُهَا وَأَكْلُهَا غُرُورٌ
لِمَالِكٍ وَافِقَ ذَاكَ الْجُمْلَةُ
حُكْمُ الرَّسُولِ جَاءَ ذَا وَفَضْلُهُ
أَقْوَالُ مَنْ عَارَضَهُمْ نَحِيفَةُ
وَالضَّبُّ وَالثَّغْلُبُ قُلْ جَنَسَانِ
وَحُرْمَةُ الْكَلْبِ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ
مَا سُورُهُ نَجَسٌ مِنَ الْمُحْظُورِ

- 3968 حَمُّ السَّبَاعِ بَيْنَ ذَاتِ الْأَرْبَعِ
عَارِضَ حَضَرِ الْوَحْيِ عَدَّ الْمَنَعِ
3969 لَكِنْ حَدِيثَ النَّابِ عِنْدَ الْحَشَنِ
فِيهِ صَرِيحُ النَّهْيِ لِلْمُؤْتَمَنِ
3970 نَهْيُ الْحَدِيثِ الْبَغْضُ لِلْكَرَاهَةِ
لَلْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآيَةِ
3971 وَقِيلَ بَلْ زِيَادَةٌ فِي الْحَرَمَةِ
فَلِلْسَّبَاعِ وَالضَّبَاعِ ثَبَّتِ

المسألة الثانية:

ذوات الحافر الأنيسة

- 3972 وَالْحُمْرُ الْأَنَيْسَةُ التَّحْرِيمُ
فِيهَا أَتَى وَحُكْمُهَا التَّغْمِيمُ
3973 وَالْخَيْلُ وَالْبُغَالُ وَالْحَمِيرُ
فِيهَا رَوَوْا تَضَارُبًا كَثِيرًا
3974 مَالِكُ بِالْكَزْهِ وَلِلْجُمْهُورِ
حَرَمٌ لِلْبُغَالِ فِي الدُّهُورِ
3975 وَالْخَيْلُ مَالِكُ كَذَا النُّعْمَانُ
تَحْرِيمُهَا كَمْ يَصْطَفِي الْأَعْيَانُ
3976 وَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ مُحَمَّدُ
إِبَاحَةٌ لِأَكْلِهَا قَدْ حَدَّدُوا

المسألة الثالثة:

لحم الحيوان الواجب قتله

- 3977 فَالْحَيَوَانُ إِنْ بَقِيَ قَتْلُهُ أَمْرُ
فِي حَرَمٍ فَالْخُلْفُ فِي أَكْلِ ذِكْرٍ
3978 فَالْقَتْلُ قِيلَ عِلَّةُ التَّحْرِيمِ
لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَغْضُ لِلتَّائِمِ
3979 وَذَاكَ لِلشَّافِعِيِّ عِنْدَ مَالِكٍ
وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ فِي الْمَدَارِكِ

المسألة الرابعة:

الحيوانات التي تستخبثها النفوس

- 3980 كَالْحَشَرَاتِ ثُمَّ كَالضَّفَادِعِ
وَالسَّرَطَانَاتِ أَتَتْ لِلسَّامِعِ
3981 كَذَا سُلْحَفَاةٍ وَمَا فِي مِثْلِهَا
فَالشَّافِعِيُّ حَرَمَهَا فِي أَصْلِهَا
3982 فَفِي الْخَبَائِثِ الْخِلَافُ يَحْصُلُ
هَلْ مَا تَعَاَفُ النَّفْسُ إِثْمٌ يُنْقَلُ
3983 إِلَى الْحَرَامِ وَفَقَّ نَصُّ الْآيَةِ
إِذْ حَرَمَتْ خَبَائِثًا بِالْجُمْلَةِ
3984 فِي حَيَوَانِ الْبَحْرِ كُلِّ قَضَلُوا
فَمِثْلُ مَا فِي الْبَرِّ ذَاكَ يُوَكَّلُ
3985 مَا مِثْلُ خَنْزِيرٍ وَكَالْإِنْسَانِ
فَلَابِنِ سَعْدٍ لَيْسَ يُوَكَّلَانِ

- 3986 مُجَاهِدٌ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِي
3987 مُسْتَهْلِكٌ لَمْ يَذَرْ كُنْهَ الْمُجْمَلِ
3988 إِنْ تَمَّ الْأَشْتِرَاكُ فِي فَهْمِ الْكَلِمِ
3989 سَمِّئْتُمُوهُ إِسْمَ خَنْزِيرٍ حَرُمِ
3990 كُلُّ النَّبَاتِ غَيْرِ خَمْرٍ جَائِزِ
3991 أَنْبَذَهُ قَلِيلُهَا كَثِيرُهَا
3992 فَالْبَتَّعُ وَالْبَيْذُ حَرَمُ النَّبِي
3993 حَدِيثُ مُسْكَرٍ رَوَى الْبُخَارِي
3994 لَوْ قُلَّ قَدْرُهُ فَأَصْلُ الْمُسْكَرِ
3995 وَعَمَّ الْبَعْضُ بَلْفِظِ الْخَمْرِ
3996 بِالِاشْتِقَاقِ ثُمَّ بِالسَّمْعِ
3997 وَالْخَلْفِ فِي الْإِنْبَاتِ لِلْأَسْمَاءِ
3998 مِنْ عَنِيبٍ وَالنُّخْلِ أَصْلُ الْخَمْرِ
3999 مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخْلِ أَهْلُ الْكُوفَةِ
4000 وَلِابْنِ شَدَّادٍ حَدِيثٌ يَحْكُمُ
4001 وَغَيْرُهُ بِالسُّكْرِ وَصَفٌ يُعْرِفُ
4002 تَحْرِيمُ جِنْسٍ غَالِبٍ لِلْقَاضِي
- بُكَرْهَهَا قَالُوا لَدَى انْتِفَاعِ
فَالْإِسْمُ جَامِعٌ لِبَعْضِ الْمَأْكَلِ
تَحْرِيمُ خَنْزِيرٍ فَأَمْرٌ قَدْ حُسِمَ
لِمَالِكٍ فَأَكَلَ لَهُ أَتَمَ
وَالْخَمْرُ لِلتَّحْرِيمِ دَهْرًا حَائِزُ
فِي مُسْكَرٍ مُحَرَّمٍ تَحْرِيرُهَا
لِكُلِّ مُسْكَرٍ قَلِيلٍ جَنَّبِي
قَلِيلُهُ يَحْرُمُ بِاعْتِبَارِ
حَرَمٍ نَصٌّ قَوْلِ خَيْرِ الْبَشَرِ
كُلُّ نَبِيذٍ بِعُمُومِ الذِّكْرِ
تُخَامِرُ الْعَقْلَ لَدَى اتِّبَاعِ
فِيهِ اخْتِلَافُ الْأَصْلِ لِلْقُرَاءِ
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الذِّكْرِ
تَمَسَّكُوا بِنَصِّ حَرْفِ الْآيَةِ
بِحُرْمَةِ لِلْخَمْرِ عَيْنًا تَلْزَمُ
وَفِي الْأَوَانِ دُونَ سُكْرِ يُوصَفُ
وَعِلَّةُ لِلْسُّكْرِ حُكْمُ قَاضِي

حكم الأوان التي يتبذ فيها

المسألة الأولى:

الانتباز في الأسقية وغيرها

- 4003 أَسْقِيَّةٌ تُعَدُّ لانتباز
4004 أَوَانٍ دُبَّاءٍ وَزَفَتٍ يُكْرَهُ
- لِمَالِكٍ فَالْشَّرْبُ فِي شَدَّادٍ
وَكُلُّهُ النُّعْمَانُ قَدْ أَجَازَهُ

المسألة الثانية:

حكم انتباز الخليطين

وَالْإِنْتِبَازُ مِنْ خَلِيْطَيْنِ تَرَدُّ	4005
يُكْرَهُ عِنْدَ الْبَعْضِ بَعْضُ يَحْرُمُ	4006
تَرَدُّدُ الْأَمْرِ عَلَى الثَّلَاثَةِ	4007
خَلَطُ الزَّبِيبِ وَالتَّمُورِ وَارِدٌ	4008
بِالْمَنْعِ أَوْ بِالْكُرْهِ أَوْ يَجُوزُ	4009
دَلِيلَ قَوْلِ حُكْمِهِ الَّذِي اعْتَمَدَ	4010
خَلْفَ الْمَفَاهِيمِ عَلَى نَصِّ أَقْرَ	4011
إِهْرَاقِ خَمَرٍ بَعْدَ إِزْثِهِ وَضَحَ	4012
كُرْهُ ذَرِيعَةٍ وَتَحْرِيمِ قَصْدِ	4013
عَلَيْهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثٌ قَدْ وَجِدَ	
بَعْضُ يَبَاحُ كُلُّهُمْ يُحَرِّمُ	
جَرَّ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ الْجَلَّةِ	
نَهَى عَلَى تَرْكِ وَذَاكَ السَّائِدُ	
مِنْ مُجْمَلِ كُلِّ غَدَا يَحُوزُ	
كُرْهَا إِبَاحَةً وَمَنْعاً إِذْ يَحْدُ	
أَنْسَ حَدِيثُهُ بِهِ جَاءَ الْأَثَرُ	
مِنْهُ لِكُلِّ قَائِلٍ حُكْمٌ رَجَحَ	
عَيْنَ الْخُمُورِ عَلَّةً سُكْرًا تَجِدُ	

الجملة الثانية:

أحوالها في حال الاضطرار

أَكْلُ مُحَرَّمٍ لَدَى اضْطِرَارٍ	4014
أَيُّ عُلَمَاءِ أُمَّةِ الرُّسُولِ	4015
قَالَتْ بِهِ جَمَاعَةُ الْأَخْيَارِ	
إِجْمَاعُهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الدَّلِيلِ	

كتاب النكاح

وَفِيهِ خَمْسَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	4016
تَوْضِيحُ الْكِتَابِ لِلطُّلَابِ	

الباب الأول:

في المقدمات

المسألة الأولى:

حكم النكاح

فَحُكْمُهُ الْجُمْهُورُ مِنْدُوباً يَرَى	4017
وَالظَّاهِرِيُّ أَوْجَبَ فِيمَا قَرَّرَا	

- 4018 وَأَوْجُهُ الْحُكْمَ لَدَى الْمَوَالِكِ لَدَيْهِمْ وَاضِحَةُ الْمَسَالِكِ
 4019 يَحْرُمُ مَكْرُوهٌ وَمَنْدُوبٌ وَجِبَ مَبَاحُ تَغْتَرِيهِ هَذِهِ الرُّتَبُ
 4020 خِلَافُهُمْ عَلَى مَنَاطِ الْحُكْمِ أَتَى عَلَى الْأَصْلَيْنِ عَبْرَ الْفَهْمِ
 4021 وَخَلَفُهُمْ فِي صِغَةِ الْأَمْرِ لِلنَّدْبِ أَوْ مُبَاحٍ أَوْ لِلجَبْرِ
 4022 فَأَنْكَحُوا أَهْلَ جَاءَ لِلْوُجُوبِ لِلنَّدْبِ أَمْ إِبَاحَةِ الْمَرْغُوبِ
 4023 قِيَاسُ مَضْلَحِهِ دَعَا بِالْمُرْسَلِ وَمَالِكَ قَالَ بِهِ فِي الْمُجْمَلِ

المسألة الثانية:

في حكم خطبة النكاح

- 4024 دَاوُدُ خِطْبَةُ النِّكَاحِ قَدْ تَجِبَ وَذَاكَ فِي النِّكَاحِ أَمْرٌ يُرْتَعَبُ

المسألة الثالثة:

الخطبة على الخطبة

- 4025 وَخِطْبَةُ لِمَرْءٍ بَعْدَ خِطْبَةٍ عَنْ فَعْلِهَا نَهَى الرَّسُولُ ثَبَّتَ
 4026 إِنْ وَقَعَتْ فَسُخِ النِّكَاحُ يَعْتمَدُ دَاوُدُ مَالِكٌ لَهُ قَوْلٌ وَجَدَ
 4027 وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَصَحُّ عَقْدٌ وَجُزْمٌ آخَرُ فِي ذَا وَضَحٍ
 4028 قَبْلَ الدُّخُولِ فَسُخِهُ لِلْبَعْضِ بَعْدَ الدُّخُولِ الْفُسْخُ غَيْرُ مَرَضٍ

المسألة الرابعة:

النظر إلى المخطوبة قبل التزويج

- 4029 أَجَازَ مَالِكٌ لَوَجْهَهَا النَّظْرُ كَفَا أَبُو حَنِيفَةَ بِذَا أَمْرُ
 4030 وَزَادَ أَقْدَامًا وَبَعْضٌ يَنْظُرُ لِلْجِسْمِ دُونَ سَوَاءٍ فَلْتَسْتُرُوا

الباب الثاني:

في موجبات صحة النكاح

- 4031 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَرْكَانِ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعَقْدِ لِلْإِنْسَانِ

الركن الأول:

في معرفة كيفية هذا العقد

الموضع الأول:

في كيفية الإذن المنعقد به

- 4032 فِي الْإِذْنِ وَالرُّضَا كَذَا الْلُزُومُ وَهَلْ عَلَى التَّخْيِيرِ فِي الرُّسُومِ
- 4033 بِالْقَوْلِ لِلرِّجَالِ ثُمَّ الثَّيِّبِ سُكُوتٌ بَكَرٍ فِي نِكَاحِ الْمَذْهَبِ
- 4034 وَنَطَقُهَا لِلشَّافِعِيِّ مُؤَكَّدٌ ذَا الْحُكْمِ بِالْقَانُونِ فَعَلًا عَصَدُوا

الموضع الثاني:

المعتبر قبوله في صحة هذا العقد

- 4035 رَضَاهُمَا بَعْضُ يَعُدُّ مَطْلَبًا رَضَا الْوَلِيِّ لِمَنْ يَعُدُّ وَاجِبًا
- 4036 وَاتَّفَقُوا عَلَى رَضَا الرِّجَالِ وَجَبَرِ مَحْجُورٍ مِنَ الْأَطْفَالِ
- 4037 إِنْ عُدَّ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَحْجُورِ فَالْجَبَرُ وَارِدٌ عَلَى الْمَشْهُورِ
- 4038 وَكُلُّ فَهْمٍ لِلْحَدِيثِ يُوجِبُ لَثِيبٌ بِكَرٍ وَذَاكَ الْأَنْسَبُ
- 4039 وَيَبْنِي جَدُّ وَأَبٌ خُلْفٌ حَصَلَ كَذَا يَتِيْمَةً وَغَيْرَهَا نُقِلَ
- 4040 بَعْدَ الْبُلُوغِ لَيْسَ يَتِمُّ يَحْصُلُ لِلْبَعْضِ فَقَدْ الْأَبُ حِينَ يَكْمُلُ
- 4041 لِذَاكَ فَاشْتَرَاكَ إِسْمُ الْيَتَمِ يَبْنَى عَلَيْهِ خُلْفُهُمْ فِي الْفَهْمِ

المسألة الأولى:

هل يزوج الصغيرة غير الأب؟

- 4042 فَمَالِكٌ أَجَازَهُ لِلْوَصِيِّ أَجَازَهُ النُّعْمَانُ لِلْوَلِيِّ
- 4043 وَالْخُلْفُ فِي قِيَاسٍ غَيْرِ بِالْأَبِ ضَارَبَ الْاجْتِهَادَ غَيْرَ الْحَقْبِ

المسألة الثانية:

هل يزوج الصغير غير الأب؟

- 4044 غَيْرُ أَبٍ يُزَوِّجُ الصَّغِيرَا فَلِلْوَصِيِّ مَالِكٌ تَذْيِيرَا
- 4045 عَلَى الصَّغِيرِ جَازٌ إِنْ فِيهِ ظَهَرَ نَفَعَ عَلَى الْمَحْجُورِ وَقِيعَ حَضَرَ

- 4046 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى كُلَّ وَلِيٍّ
4047 وَالشَّافِعِي لَغَيْرِ وَالِدٍ مَنَعَ
4048 مَنْ لَأَبٍ وَضَعًا يَرَى لَهُ أَحْضَ
4049 وَمَنْ لَهُ سَوَى بِوَالِدٍ عَقْدٌ
يُمْكِنُ عَقْدُهُ عَلَى الَّذِي يَلِي
وَالْخُلْفُ فِي الْقِيَاسِ أَمْرُهُ اتَّسَعَ
لَمَنَعَ عَقْدَهُ عَلَى الصَّغِيرِ نَصْ
عَلَى الصَّبِيِّ وَذَاكَ حُكْمٌ مُعْتَمَدٌ

الموضع الثالث:

عقد النكاح على الخيار

- 4050 عَقْدٌ عَلَى الْخِيَارِ لِلنِّكَاحِ
4051 فَلَا يَجُوزُ جَاءَ لِلْجُمْهُورِ
4052 وَفِي تَرَاخٍ لِلْقَبُولِ يَخْتَلِفُ
4053 لِلشَّافِعِي رَفَضٌ وَمَالِكٌ لَمَّا
4054 أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا
هَلْ جَازَ فِي شَرِيعَةِ الْفَلَاحِ
عَكْسَ أَبِي ثَوْرٍ عَلَى الْمَشْهُورِ
بَيْنَ يَسِيرٍ ثُمَّ رَفَضَ قَدْ عُرِفَ
قُلْ قَبُولُهُ لَهُ قَدْ عَلِمَا
إِحْقَاقُهَا الْقَبُولُ فِيمَا حَقَّقَا

الركن الثاني:

في شروط العقد

الفصل الأول:

في الأولياء

الموضع الأول:

اشتراط الولاية

- 4055 وَلَايَةُ النِّكَاحِ شَرْطُ صِحَّةِ
4056 لِمَالِكٍ رَوَايَةُ لِأَشْهَبِ
4057 لِلشَّافِعِي أَبِي حَنِيفَةَ زَفَرُ
4058 وَالشَّعْبِيُّ قَالَ كُلُّ أَنْثَى عَقَدَتْ
4059 دُونَ وَلِيِّ عَاقِدٍ عَنْهَا شَرْطُ
4060 عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ بِقَوْلِ رَابِعٍ
4061 فَلَيْسَ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ
وَفَسْخُهُ مِنْ دُونِهَا بِالْجُمْلَةِ
وَعِيزُهُ يَجُوزُ ذَاكَ فَاَنْسُبِ
وَالزُّهْرِيُّ عَقْدُهَا بِكُفَاءٍ يُعْتَبَرُ
نِكَاحُهَا وَالزَّوْجُ كُفَاءٌ قَدْ ثَبَتَ
وَشَرْطُهُ فِي كُلِّ حَالَةٍ شَطَطُ
فَالْفَرَضُ يَنْفِيهِ بِنَصٍّ شَائِعٍ
يَشْتَرِطُ الْوَلَايَةَ الَّتِي ظَهَرَ

- 4062 فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحٌ التَّنَاقُضُ بَيْنَ مُؤَيَّدٍ وَقَوْلٍ رَافِضٍ
4063 فَالْبَعْضُ شَرْطٌ لِلْوَلِيِّ حُكْمٌ يَجِبُ بَعْضُ أَجَازَ غَيْرَ ذَا فِيمَا كُتِبَ
4064 بَعْضُ الْأَحَادِيثِ كَذَا الْقُرْآنُ فَكُلُّهَا مِنْ مُجْمَلِ الْمَعَانِي
4065 فِي لَفْظِهَا وَخَلَفُهَا فِي الصَّحَّةِ فِي فَهْمِهَا اسْتَفْحَالُ خُلْفِ الْأُمَّةِ
4066 لَذَا بِهَا اسْتَدْلٌ مُسْقَطُ الْوَلِيِّ وَمُلْزِمٌ لَهُ وَذَا خُلْفٌ جَلِيٌّ

الموضع الثاني:

الصفات الموجبة للولاية

- 4067 وَشَرْطُهُ الْإِسْلَامُ وَالذُّكُورَةُ أَوْصَافُهَا مَشْرُوطَةٌ مَوْصُوفَةٌ

الموضع الثالث:

أصناف الولاية عند القائلين بها

- 4068 أَصْحَابُهَا قُلُوبٌ نَسَبٌ سُلْطَانٌ وَلَاؤُهُ إِسْلَامُهُ أَغْيَانُ
4069 فَذِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ وَالْوَصِيِّ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ مَا إِنْ حُصِيَ
4070 فِي عَدِّهِمْ لِلشَّافِعِيِّ وَمَنْ نَحَا لِحُكْمِهِ نَزَعَ الْوَصِيَّ رَجَحَا
4071 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ فَهَلْ يُنَابُ فِيهَا وَتِلْكَ عَنْدَهُمْ أَسْبَابُ
4072 وَالْخُلْفُ فِي وَكَالَةِ النِّكَاحِ كَاخْلُفَ فِي الثَّرْتِيبِ وَالْمَبَاحِ
4073 مَنْ حَصَرُهَا فِي الْبَعْضِ قَبْلَ الْبَعْضِ أَوْ دَرَجَاتِ الْقُرْبِ عِنْدَ الْعَرَضِ
4074 وَحُكْمٌ عَادِلٌ النُّهْيُ حَقًّا عَمَرُ إِذْنُ الْوَلِيِّ كَذَاكَ ذِي رَأْيٍ أَقْرَ
4075 كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ حِينَ يُوجَدُ وَجَاءَ ذَا لِلْبَيْهَقِيِّ يُسْنَدُ
4076 وَالْخُلْفُ هَلْ تَرْتِيبُهُمْ شَرْعًا وَجِبَ هَلْ لِلْوَلِيِّ أَوْ ذَاكَ حَقٌّ مُكْتَسَبٌ
4077 لَهَا وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيهِ لِلْوَلِيِّ أَمْ ذَاكَ حَقُّ اللَّهِ قُلُوبٌ فِي الْأَزَلِ

المسألة الأولى:

إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب

- 4078 إِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدُ مَالِكَ حَصَلَ خُلْفٌ لَدَيْهِ فِي ثَلَاثٍ قَدْ نُقِلَ
4079 قَدْ خَيْرَ الْقَرِيبِ إِنْ شَاءَ فَسَخَ وَإِنْ يُجْزَى نِكَاحُهَا بِذَا رَسَخَ
4080 غَيْرُ وَصِيٍّ أَوْ أَبٍ لِلْبِكْرِ نِكَاحُهَا يُفْسَخُ دُونَ عُذْرِ

المسألة الثانية:

حال غياب الأقرب

- 4081 أَمَّا الْقَرِيبُ إِنْ وَلِيًّا وَيَغِبُ وَلَايَةً نَحْوَ الْبَعِيدِ تَنْقَلِبُ
4082 لِمَالِكَ أَوْ مَلِكٍ لِلشَّافِعِي أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي الشَّنَازِعِ
4083 فِي غَيْبَةِ الْوَلِيِّ يُعَدُّ كَالْحَتَفِ لَيْسَ لِنَقْلِهَا بِهَا مِنْ خُلْفِ

المسألة الثالثة:

في حال غياب الأب عن ابنته البكر

- 4084 وَغَائِبٌ يَتْرُكُ بِنْتًا بَكْرًا تُرِيدُ لِلزَّوْجِ شَرْعًا جَهْرًا
4085 فِي الْجَهْلِ وَالْأَسْرِ وَفَاقَهُمْ عَلَى تَزْوِيجِهَا إِذَا بَكَفَاءٍ مُسْجَلًا
4086 وَغَيْرُ ذَاتِ الصَّوْنِ فَقْهًا تَجَبَّرُ بَعْدَ الْوَلِيِّ فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكَّرُ
4087 كَذَلِكَ مَعْلُومُ الْمَكَانِ يُنْتَظَرُ مَنْ يَقْبَلُ الْأَبْعَدَ نَاءً مَا انْتَظَرُ
4088 أَغْنِي بَدَأَ عَقْدَ قَرِيبٍ يَحْضُرُ أَبْعَدَ مِنْهُ الْعَقْدَ مَا إِنْ يُحْصَرُ
4089 وَإِنْ تَقَوَّضَ أَمْرُهَا لِأَتَيْنِ تَفَاوَتًا أَوْ يَعْقِدَا فِي الْحِينِ
4090 يُرْجَحُ الْأَوَّلُ فِي الدُّخُولِ وَقَبْلَهُ فِي الْعَقْدِ لِلنُّقُولِ
4091 وَذَاخِلَ بِهَا لِمَالِكَ رَجَحَ وَالشَّافِعِي لَدَيْهِ سَابِقُ لَجَحَ
4092 لِأَوَّلِ تَمَسُّكِهَا بِالسُّنَّةِ أَوْ بِفَوَاتِ صَفْقَةٍ مَكْرُوهَةٍ
4093 وَقِيلَ بِالْفَسْخِ عَلَى الدَّوَامِ وَقِيلَ تَخْتَارُ عَلَى التَّمَامِ
4094 فَذَلِكَ زَوْجُهَا بِقَوْلِ لِعُمَرَ بَعْدَلِهِ كَعَدْلٍ جَدِّهِ اشْتَهَرَ

الموضع الرابع:

في عضل الأولياء

- 4095 وَإِنْ لَكُفَاءٌ قَدْ دَعَتْ وَمَهْرٌ مِثْلُ لَهَا نِكَاحُهَا بِالْأَمْرِ
4096 وَلَايَةً فِي الْحِينِ لِلسُّلْطَانِ تُرْفَعُ حَقُّهَا عَلَى الْإِنْسَانِ
4097 وَفِي كَفَاءَةٍ لَدَيْهِمْ يُخْتَلَفُ وَهَلْ صَدَاقُ امْتِلٍ مِنْهَا إِنْ وَصِفَ

¹ - هو عمر بن عبد العزيز الأموي حفيد عمر بن الخطاب من جهة الأم.

- 4098 أَوْ نَسَبَ حُرِّيَّةً يَسَارُ
4099 فِي الدِّينِ وَالْجَمَالِ ثُمَّ النَّسَبِ
4100 وَالشَّافِعِي مَالِكُ مَهْرُ الْمُثَلِ
4101 وَمِنْ خَصَائِصِ الْوَلَايَةِ الَّتِي
4102 هَلْ يَعْقِدُ الْوَلِيُّ لِنَفْسِهِ عَلَى
4103 فَمَالِكَ يُجِيزُهُ وَالشَّافِعِي

الفصل الثاني:

الشهادة

- 4104 وَالشَّافِعِي مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ
4105 مِنْ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ عَلَيْهِ
4106 هَلْ شَرْطُ صِحَّةٍ لَهُ وَيُجْبَرُ
4107 عِنْدَ الدُّخُولِ الشَّرْطُ لِلْكَمَالِ
4108 وَاخْتَلَفُوا فِي الشَّاهِدَيْنِ يَكْتُمَا
4109 فَمَالِكُ لَدَيْهِ سَرِّيْفَسُخُ
4110 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِشْهَادِ
4111 أَوْ جُزْءَ مَشْمُولَاتِ عَقْدِ الشَّرْعِ
4112 وَالْأَصْلُ فِيهِ لَا نِكَاحَ يُعْتَبَرُ
4113 ثُمَّ وَلِيِّ رَاشِدٍ وَيَمْلِكُ
4114 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكُلُّ مُجْمَعٍ
4115 شَهَادَةُ النِّكَاحِ لِلنُّعْمَانِ
4116 ضَرْبُ الدُّفُوفِ فِيهِ أَمْرٌ لِلنَّبِيِّ

الفصل الثالث:

في الصداق

- 4117 شَأْنُ الصَّدَاقِ حُكْمُهُ فِي خَمْسَةِ
مِنَ الْفُصُولِ شَرْحُهَا بِالْجُمْلَةِ

الموضع الأول:

في حكمه وأركانه

المسألة الأولى:

في حكمه

- 4118 حُكْمُ الصَّدَاقِ شَرْطُ صِحَّةٍ وَجَبَ وَذَاكَ حُكْمٌ لِلْجَمِيعِ مُسْتَتَبٌ
4119 فَالِإِذْنُ تَقْدِيمُ الْأَجُورِ قَدْ وَرَدَ فِي نَصِّ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ يُعْتَمَدُ

المسألة الثانية:

قدر الصداق ولا حد لأكثره

- 4120 أَمَّا كَثِيرُ الْمَهْرِ عَدًّا لَمْ يَحْدَ أَقْلُهُ مِثْلُ لِذَاكَ فِي الْعَدَدِ
4121 لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ نُسَبَ زِدْ فَقَهَاءَ طَيِّبَةً فِيمَا حُسِبَ
4122 وَمِثْلُهُمْ لِلتَّابِعِينَ يُرْفَعُ مَا فِي قَلِيلِ الْمَهْرِ حَدٌّ يَتَّبَعُ
4123 وَرُبْعُ دِينَارٍ أَقْلُهُ وَجَبَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ لَثَلَاثٍ قَدْ حُسِبَ
4124 مَكِيلُ فِضَّةٍ عَلَيْهَا يُعْقَدُ كَذَاكَ مَا سَاوَى لَهَا إِذْ يُوجَدُ
4125 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى أَمْرَيْنِ هَلْ عَوْضُ لِلْبُضْعِ فِي التَّعْيِينِ
4126 إِنْ صَحَّ ذَا فَالْعَدُّ غَيْرُ وَاجِبٍ فَبِالْتَّرَاضِي الْعَقْدُ حُكْمُ الْغَالِبِ
4127 فِي شَبْهِهِ عِبَادَةٌ حَدٌّ وَجَبَ وَمَالِكَ النِّفْعُ جَوَازًا مَا أَحَبَ
4128 فِي السَّبَبِ الثَّانِي تَعَارُضُ الْأَثَرِ وَحُكْمُ قِيَاسِ لِسَحْدِيدٍ يُقَرَّ
4129 فَأَمْرًا قَدْ قَبِلَتْ نَعْلَيْنِ فِي الْمَهْرِ عَهْدٌ مُنْقَذُ الْكُونَيْنِ
4130 أَقْوَالُ هَذَا الْبَابِ تُلْفَى ظَنِّيَّةُ كُلِّ يَرَى لِقَوْلِهِ الشَّرْعِيَّةُ

المسألة الثالثة:

جنس الصداق

- 4131 بِكُلِّ مَا يُمْلِكُ جَازَ الْمَهْرِ مِنْ صَدَقَاتِهِنَّ قَالَ الذُّكْرُ
4132 أَمَّا النِّكَاحُ فِي إِجَارَةٍ وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ أَحْكَامٌ تُحَدِّدُ
4133 أَصَحُّهَا الزُّزُومُ نَصُّ الذُّكْرِ إِحْدَى ابْنَتَيْ جَاءَ عِنْدَ الْحَصْرِ

المسألة الرابعة:

تأجيله

- 4134 تَأْجِيلُ مَهْرٍ كُلُّهُمْ يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ ضَمَنَ صُورٍ سَتُعَرَفُ
4135 أَجَازُهُ قَوْمٌ مَعَ التَّقْدِيمِ ذَا مَذْهَبٍ لِمَالِكٍ الْحَكِيمِ
4136 أَجَازُهُ لِلْمَوْتِ أَوْ فِرَاقِ الْأَوْزَاعِ حُكْمُهُ لَدَى التَّلَاقِ
4137 فَعَقْدُهُ هَلْ مِثْلَ عَقْدِ الْبَيْعِ أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي التَّشْرِيعِ
4138 مُثَبِّهُ بِالْبَيْعِ لَا يَجُوزُ مُخَالَفُ لِضِدِّهِ يَحُوزُ

الموضع الثاني:

في تقرر جميعه للزوجة

- 4139 وَبِالدُّخُولِ وَاجِبٌ جَمِيعُهُ طَلَاقُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ نِصْفُهُ

الموضع الثالث:

تشطيره

- 4140 تَشْطِيرُهُ كُلٌّ عَلَيْهِ يَتَّفِقُ بَطْلَقَةٍ قَبْلَ الدُّخُولِ يُسْتَحَقُّ
4141 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ لَفْظِ زَوْجٍ صَادِرٍ مِنْ دُونِ فُسْخٍ أَوْ نُشُوزٍ ظَاهِرٍ
4142 هَلْ يَسْتَطِيعُ الْأَبُ حَيْثُ حَطَا نِصْفَ صَدَاقِ الْبَكْرِ مِنْ قَبْلِ الْعَطَا
4143 أَجَازَ مَالِكٌ لَذَا وَالشَّافِعِيُّ وَلِلْعِرَاقِ الْمَنْعُ فِي الْمَتَّبِعِ
4144 وَالْبَكْرُ لِلْجُمُهورِ وَالصَّغِيرَةُ لَيْسَ لَهَا الْعَطَا وَلَوْ شَعِيرَةُ
4145 وَشَذُّ قَوْمٍ بِالْجَوَازِ مُسْتَدٌّ قَوْلِهِمْ عُمُومٌ عَفْوٌ قَدْ وَرَدَ

الموضع الرابع:

في التفويض

المسألة الأولى:

إذا طلبت المرأة الزواج بلا مهر

- 4146 تَفْوِيضُهُ يَجُوزُ عِنْدَ الْكُلِّ فَلَا جُنَاحَ آيَةً لِلْحَلِّ
4147 عَقْدُ النِّكَاحِ دُونَ مَهْرٍ يُفَرَضُ وَخُلْفُهُ أَحْكَامُهُ سَتُعَرَضُ

- 4148 إِنْ تَطْلُبُ الصَّدَاقَ وَالْقَدْرُ اخْتَلَفَ فِيهِ فَمَهْرُ الْمُثَلِّ حَلٌّ قَدْ عُرِفَ
4149 وَالنِّصْفُ إِنْ مَاتَ وَبَعْضُ قَدْ مَنَعَ مَا ضَمَّهُ رَسْمُ النِّكَاحِ إِذْ وَقَعَ
4150 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ ذَا الْقَوْلُ مَالُكَ نِصْفُ الْمَهْرِ لَا يَزُولُ
4151 وَالزَّوْجُ قَدْ خَيْرَ فِي ثَلَاثَةِ إِمَّا الطَّلَاقَ دُونَ فَرَضٍ ثَبَّتَ
4152 أَوْ يُفَرِّضُ الَّذِي بِهِ تَطَالَبُ أَوْ لَصْدَاقِ الْمُثَلِّ رَغْمًا يَهَبُ
4153 نِكَاحَ تَفْوِيزٍ وَمُتَعَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِمَا شَطْرُ صَدَاقٍ كَمْ حُسِبَ

المسألة الثانية:

إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض

- 4154 وَقَبْلَ تَعْيِينِ الصَّدَاقِ إِنْ يُمْتُ فَمُتْعَةٌ وَإِزْثَاهَا بِذَا ثَبَّتَ
4155 صَدَاقُهَا فِي ذِمَّةٍ لِلْهَالِكِ قَالَ بِذَا النُّعْمَانُ عَكْسَ مَالِكَ

الموضع الخامس:

في الأصدقة الفاسدة

المسألة الأولى:

إذا كان المهر مما لا يملك

- 4156 فَسَادُهُ إِمَّا لِدَاتِ عَيْنِهِ خَمَرٌ وَخَنْزِيرٌ عَلَى تَكْوِينِهِ
4157 وَفَسَادُ الصَّدَاقِ مِمَّا يُمْتَلِكُ فَالْمَهْرُ لِأَحَبِّ الْفَسَادِ قَدْ سَلَكَ
4158 فَمَالُكَ لِلْعَقْدِ حُكْمًا يُفْسِدُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَخُّهُ يُعْتَمَدُ
4159 وَفِي رَوَايَةٍ يَقُولُ إِنْ دَخَلَ صَحٌّ وَمَهْرُ الْمُثَلِّ فِيهِ قَدْ كَمَلَ
4160 وَالْمَهْرُ إِنْ شَرَطَ لَصِحَّةٍ وَجَبَ فَسَادُ عَقْدٍ مَنْ فَسَادِهِ حُسِبَ
4161 ذَاكَ عَلَى أَصُولِ مَالِكَ وَجِدَ شَرَطُ الْكَمَالِ صِحَّةٌ مَا إِنْ يُفْدَ

المسألة الثانية:

إذا اقترن المهر ببيع

- 4162 إِنْ يَقْتَرِنَ بِعَقْدِ بَيْعٍ مَهْرٌ وَدُونَ تَمْيِيزِ يَسُوقُ الْقَدْرُ
4163 فَمَالُكَ يَمْنَعُ ذَاكَ الْعَقْدَا وَأَشْهَبُ أَجَازَ إِذْ تَصَدَّى

- 4164 وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ دُونَ حَضَرٍ
وَرُبُّعُ دِينَارٍ إِذَا لِلْمَهْرِ
4165 يَبْقَى لِمَهْرٍ بَعْدَ سُوقِ الْمُشْتَرَى
يُقَاسُ بِالْبَيْعِ بِحُكْمِ الْأَكْثَرِ

المسألة الثالثة:

إذا اشترط مع المهر حباء

- 4166 إِنْ يَشْتَرِطُ فِي مَهْرِهَا حَبَاءٌ
صَحَّ لَدَى النُّعْمَانِ مَا أَسَاءَ
4167 وَالشَّافِعِيُّ أَفْسَدَ هَذَا الْمَهْرَ
وَمَهْرٌ مِثْلُ عَوْضَتِهِ أَقْرَأُ
4168 وَمَالِكَ إِنْ صَاحَبَ الْعَقْدَ لَهَا
وَبِالتَّرَاخِ مَالُهُ لَا مَالُهَا
4169 لِابْنِ شُعَيْبٍ فِي حَبَاءِ الزَّوْجَةِ
فَهُوَ لَهَا مِنْ قَبْلِ عَقْدِ الْعَصْمَةِ
4170 وَبَعْدَ عَقْدٍ مَنْ لَهُ يُعْطَى أَحَقُّ
بِهِ وَذَاكَ الْحُكْمُ نَصٌّ قَدْ سَبَقَ

المسألة الرابعة:

إذا استحق المهر أو وجد به عيب

- 4171 إِنْ يُسْتَحَقُّ الْمَهْرُ أَوْ يُعَابُ
فَمَهْرٌ مِثْلُ تَفْرِضِ الْأَسْبَابِ
4172 قِيلَ بِقِيَمَةِ بَقُولِ ثَانٍ
لِمَالِكَ جَاءَ مَدَى الْأَزْمَانِ
4173 وَبِالْأَقْلِ جَاءَ عِنْدَ اللَّخْمِيِّ
بِالْبُطْلِ سُخْنُونَ يَرَى فِي فَهْمٍ
4174 إِنْ أَشْبَهَ الْبَيْعَ فَعَقْدٌ يَفْسَخُ
بِخُلْفِهِ فَالْعَقْدُ لَيْسَ يَنْسَخُ

المسألة الخامسة:

هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر لسبب

- 4175 زِيَادَةُ الْمَهْرِ عَلَى شَرْطٍ وَقَعَ
إِنْ لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ زَوْجَةٌ تُشْغِ
4176 كَمِثْلِ شَرْطِ مَهْرِهَا الْفَتَنِ
لَعَنَ تَكُنْ أُخْرَى لَهُ فِي الْحَيْنِ
4177 وَمَا مِنَ الْأُمُورِ مِنْ ذَلِكَ وَجِبَ
أَجَازَ قَوْمٌ شَرْطَهُ فِيمَا حَسِبَ
4178 فَالشَّرْطُ جَائِزٌ وَقَدْرُ الشَّرْطِ
لَهَا كَمَهْرِ الْمِثْلِ دُونَ حَظِّ
4179 طَلَاقُهَا إِذَا يَكُنْ وَالْمُتْعَةُ
وَشَرْطُهَا قَالَتْ بِهِ طَائِفَةٌ
4180 فَمَالِكَ تُنْكَحُ لِلْجَمَالِ
كَذَاكَ لِلصُّيْتِ كَمِثْلِ الْمَالِ
4181 وَالْخُلْفُ إِنْ لِمَهْرٍ مِثْلٍ حَلًّا
فِي قَدْرِهِ الْخِلَافُ أَيْضًا جَلًّا
4182 بِمَهْرٍ مِثْلٍ قِيلَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
وَمَهْرٌ مِثْلُ حَقِّهَا لِلْسَّامِعِ

- 4183 لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُ فِي أَمْرِ مَهْرٍ يُمِيتُكَ
4184 لِرِزْوَجَةٍ تُرِيدُ مَهْرًا قَدْ حَصَلَ فِيهِ خِلَافُهُمْ وَأَمْرُهُ شَكْلٌ

الموضع السادس:

في اختلاف الزوجين في الصداق

- 4185 فِي الْقَبْضِ وَالْجَنْسِ كَذَافِي الْقَدْرِ خِلَافُ زَوْجَيْنِ أَتَى فِي الْمَهْرِ
4186 بَعْدَ الدُّخُولِ إِنْ أَتَى فِي الْقَدْرِ تَحَالَفًا وَالْفَسْخُ فِيهِ يَجْرِي
4187 إِنْ لَمْ تَكُنْ لِوَاحِدٍ قَرِينَهُ يَأْتِي بِهَا مُعْزِزًا يَقِينَهُ
4188 كَأَنْ تَقُلْ فَلِي عَلَيْهِ أَلْفٌ يُجِبُ بَلْ عَشْرٌ وَذَاكَ الْخُلْفُ
4189 يُحَلُّ بِالْيَمِينِ مَنْ مِنْهُمْ نَكَلٌ يُلْزَمُ بِالْأَدَا خِصْمَ مَا جَعَلَ
4190 بَعْدَ الدُّخُولِ خُلْفُهُمْ يُفْسَرُ لِصَالِحِ الزَّوْجِ وَذَاكَ الْأَشْهُرُ
4191 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ مَعَ الْيَمِينِ وَبَعْضُهُمْ لِرِزْوَجَةٍ فِي الْحِينِ
4192 وَبَعْضُهُمْ لَهَا بِمَهْرٍ الْمِثْلِيِّ وَمَالِكَ لِلْفَسْخِ مَنَعُهُ جَلِي

الركن الثالث:

في معرفة محل العقد

- 4193 وَفِيهِ تَسْعَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ نَظَّمْتُهَا لِفَهْمِ كُلِّ حَامِلٍ
4194 عِلْمًا يُرِيدُ صِحَّةَ النِّكَاحِ أَوْ مَنَعِهِ كَذَاكَ لِلْمُبَاحِ

الفصل الأول:

في مانع النسب

- 4195 وَاتَّفَقُوا فِي حُرْمَةِ النَّسَبِ سَبْعُ نِسَاءٍ قَدْ أَتَتْ لِلسَّبَبِ
4196 فَالْأُمَّهَاتُ وَكَذَا الْخَالَاتُ ثُمَّ الْبَنَاتُ وَكَذَا الْعَمَّاتُ
4197 أُخْتُ وَبِنْتُ الْأَخِ بِنْتُ الْأُخْتِ إِنْ سَقُلَتْ كَذَاكَ بِنْتُ الْبِنْتِ
4198 فَلَمْ يَرِدْ فِي شَأْنِهَا الْخِلَافُ مَهْمَا عَلَتْ أَوْ دَنَتْ الْأَوْصَافُ

الفصل الثاني :

في المصاهرة

4199	مَحَرَّمَاتٌ لِلصَّهَارِ أَرْبَعُ	وَفِي الْكِتَابِ حُكْمُهُنَّ مُجْمَعُ
4200	فَزَوْجَةٌ لِابْنٍ وَأُمُّ الزَّوْجَةِ	زَوْجُ أَبٍ وَبِنْتُ لِقَرِينَةٍ
4201	أَمْ هُنَا تُعْنَى بِزَوْجٍ لِأَبٍ	وَحِرْمَةٌ تَفَاوُتَتْ فِي الرُّتَبِ
4202	فَفِي اثْنَيْنِ جَاءَ الْإِتِّفَاقُ	حَرُمْنِ بِالْعَقْدِ وَذَا الْمَسَاقِ
4203	زَوْجَاتُ آبَاءِ كَذَا الْأَبْنَاءِ	وَبِالدُّخُولِ وَاحِدَةٍ لِلرَّاءِ
4204	وَهِيَ رَبَائِبٌ بَقَتْ فِي الْحَجَرِ	وَالْخَلْفُ فِي اللَّذَّةِ حُكْمٌ قَادِرُ
4205	بِدَرَسٍ مَا فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ ظَهَرَ	بِأُمِّ زَوْجٍ أَمْ بِوِطْءٍ إِنْ صَدَرَ
4206	وَأِنْ بَعَقِدٍ مُحْكَمٍ شَرْعًا عَقْدُ	هَلْ لِلزَّوْجِ تَأْثِيرُهُ إِذَا وُجِدَ

المسألة الأولى :

في شرط تحريم بنت الزوجة

4207	رَبِيبَةٌ تَحْرُمُ لِلْجَمْهُورِ	عِنْدَ دُخُولِ الْأُمِّ فِي الْمَشْهُورِ
4208	فَفِي حُجُورِكُمْ أَتَى الْقُرْآنُ	ثُمَّ اقْتَفَى لِحُكْمِهِ الْأَغْيَانُ

المسألة الثانية :

متى تحرم بنت الزوجة ؟

4209	مَنْ بَاشَرَ الْأُمَّ فَبِنْتُ حَرُمَتْ	عَلَيْهِ أُمُّ دُونَ ذَلِكَ اخْتَلَفَتْ
4210	فِي شَأْنِهِ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ	كَالنَّظَرِ الْمُرِيبِ قُبْلَةَ الْفَمِ
4211	فَمَالِكٌ يَقُولُ لِمَسَةِ الْيَدِ	وَمِثْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ
4212	قَوْلَيْهِ دُونَ فَرَضِ حُكْمٍ فِي النَّظَرِ	أَبُو حَنِيفَةَ لِفَرْجٍ إِنْ بَصُرَ
4213	مَبْنَى الْخِلَافِ هَلْ دَخَلْتُمْ يُعْتَبَرُ	بِلَمْسِهَا أَوْ وَطْئِهَا إِذَا صَدَرَ

المسألة الثالثة:

متى تحرم أم الزوجة؟

- 4214 وَحَرَمَةُ الْأُمِّ لَدَى عَقْدِ تَمَّ
وَبِاتِّفَاقِ الْكُلِّ حُكْمٌ قَدْ عُلِمَ
- 4215 تَمَّ دُخُولُهُ بِهَا أُمٌّ لَمْ يَتِمَّ
وَبَعْضُهُمْ لَغَيْرِ ذَاكَ قَدْ فَهِمَ
- 4216 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَوْا وَعَنْ عَلِيٍّ
وَأَبْنِ شُعَيْبٍ فِي حَدِيثِهِ جَلِيٍّ
- 4217 فَحَرَمَةُ الْأُمِّ بِعَقْدِ تَكْمُلُ
وَلَيْسَ لِلدُّخُولِ حُكْمٌ يَثْقُلُ

المسألة الرابعة:

حكم الزنى في هذه المسألة

- 4218 وَالْخُلْفُ فِي حُكْمِ الزَّنى هَلْ يُوجِبُ
مَا لِلنِّكَاحِ فِي الصَّحِيحِ يُنْسَبُ
- 4219 هَلْ مَا بِهِ يُدْرَأُ حَدٌّ يُغْتَفَرُ
فَالشَّافِعِيُّ يَرَى الزَّنى لَا يُعْتَبَرُ
- 4220 أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الزَّنى حَرُمٌ
مَا حَرَّمَ الصَّحِيحُ مِنْ عَقْدِ حُكْمٍ
- 4221 وَهَلْ عَلَى مَعْنَى نِكَاحِ الشَّرْعِيِّ
وَأُمٌّ عَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ مَرْعِيٍّ
- 4222 فَمَنْ عَلَى دَلَالَةِ الْمَعْنَى حَمَلَ
رَأَى بِتَأْثِيرِ لَهُ فِيمَا حَصَلَ
- 4223 وَمَنْ عَلَى مَعْنَى الزَّوَاجِ الْفَهْمُ
فَلَيْسَ مُبْطَلًا وَذَاكَ الْحُكْمُ
- 4224 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَدْ سَبَقَ
ذَا الْقَوْلُ فِي اسْتِعْرَاضِ أَحْكَامِ تُسَقُّ

الفصل الثالث:

في مانع الرضاع

- 4225 وَاتَّفَقُوا أَنَّ الرِّضَاعَ وَالنَّسَبَ
يُحَرِّمَانِ الْبُضْعَ فِيمَا يُجْتَنَبُ
- 4226 وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَاكَ فِي مَسَائِلٍ
فِي تِسْعَةٍ نَظَّمْتُهَا لِلْمَسَائِلِ

المسألة الأولى:

مقدار الحرمة من الرضاع

- 4227 مَقْدَارُ مُحَرَّمٍ مِنَ اللَّبَنِ
فَلَمْ يَحُدَّ مَالِكٌ فِيمَا عَلَنَ
- 4228 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ
أَبِي حَنِيفَةَ جَمِيعَهُمْ أَقْرَ
- 4229 بِأَيِّ قَدَرٍ كَانَ مِنْهُ يُحَرَّمُ
مِثْلَ الَّذِي مِنْ نَسَبٍ يُحَرَّمُ

- وَبَعْضُهُمْ حَدَّدَ مَصَّاتِ الصَّبِيِّ 4230
وَبَعْضُهُمْ خَمْسًا يَرَى وَلَا تَقُلْ 4231
عِبَارَةَ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ 4232
فَلِلرُّضَاعَةِ الْكِتَابُ أَجْمَلًا 4233
فَمَصَّةٌ حَدِيثٌ عَائِشَةُ نَزَعُ 4234
عَنْهَا صِفَاتُ مَحْرَمِ الرُّضَاعِ 4235
حَدِيثٌ عَائِشَةُ بَنَصُّ ثَانِ 4236
عَهْدِ النَّبِيِّ وَذَاكَ نَصٌّ جَيِّدُ 4237

المسألة الثانية:

في سن الرضاع

- يُحَرِّمُ الرُّضَاعُ فِي الْخَوْلَيْنِ 4238
مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ 4239
أَبُو هُرَيْرَةَ كَذَاكَ ابْنُ عَمْرٍ 4240
دَاوُدُ لِلتَّحْرِيمِ قَالَ يُعْتَبَرُ 4241
فَفِي حَدِيثَيْنِ تَعَارَضَ الْأَثَرُ 4242
حَدِيثُ سَالِمٍ عَلَى التَّبْيِينِ 4243
حَدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ 4244
مَا عَمِلْتُ بِهِ وَذَاكَ قَادِحُ 4245

المسألة الثالثة:

في حال المراجعة

- وَقَبْلَ حَوْلَيْنِ صَبِيٍّ يَكْتَفِي 4246
بَعْدَ فِطَامٍ أَرْضَعْتَهُ أُخْرَى 4247
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ لَزِمَ 4248
فَبَيْنَ حَوْلَيْنِ وَفِي الْمَجَاعَةِ 4249

المسألة الرابعة:

في حكم اللبن الذي يصل إلى الحلق من دون رضاع

- وَاخْتَلَفُوا فِي وَاصِلِ حَلَقًا خَرَقَ 4250
مَسَالِكَ الطَّعَامِ إِنْ سَدَّ الرَّمَقُ
هَلْ بِالْوُجُورِ وَاللُّدُودِ تَحْصُلُ 4251
مِثْلَ الرُّضَاعِ حُرْمَةً إِنْ يَكْمُلُ
هُمَا مَعًا مِثْلَ الرُّضَاعِ يَسِرُ 4252
فِي إِخْوَةِ الرُّضَاعِ دَاوُدُ نَفَى 4253
تَأْثِيرَهَا تِلْكَ الصِّفَاتِ مَا اضْطَفَى
هَلْ مَصُّ ثَدْيٍ عَلَيَّ الرُّضَاعِ 4254
أَمْ لَوْصُولِ الْجَوْفِ بِاتِّسَاعِ

المسألة الخامسة:

في شروط اللبن

- أَمَّا حَلِيبُ مُرْضِعٍ إِنْ يَمْتَزَجَ 4255
بِبَعْضِ مَاءٍ فِيهِ خُلِفَ يُنْتَهَجُ
غَيْرُ مُحَرَّمٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ 4256
كَذَلِكَ لِلنَّعْمَانِ خَيْرٌ فَاهِمٍ
لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ حَبِيبٍ عَكْسُ ذَا 4257
فَالْعَيْنُ لَمْ تَذْهَبْ وَحُكْمُ ذَا خَذَا

المسألة السادسة:

اعتبار وصول اللبن إلى الحلق

- وَاخْتَلَفَ فِي وُصُولِهِ حَلَقَ الصَّبِيِّ 4258
مِثْلَ اخْتِلَافٍ فِي السُّعُوطِ فَاتُّكِبَ
لَا بُدَّ مِنْ وُصُولِهِ لِلْحَلَقِ 4259
بِكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْقَى

المسألة السابعة:

منزلة زوج المرضع

- زَوْجُ رَضِيعَةٍ فَهَلْ يَصِيرُ أَبٌ 4260
لِمُرْضِعَةٍ حُكْمًا كَحُرْمَةِ النَّسَبِ
قَسٌّ بِأَبِي أَفْلَحٍ فِي الرُّضَاعِ 4261
لِمِثْلِهَا فِي الْحُكْمِ ذِي اتِّسَاعِ
وَالشَّافِعِيُّ مَالِكُ لَبْنِ الْفَحْلِ 4262
مُحَرَّمٌ قَطْعًا أَتَى فِي النُّقْلِ
عَائِشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ ابْنُ عُمَرَ 4263
لَيْسَ مُحَرَّمًا إِذَا يُرَى صَدْرُ
وَلَمْ يَصِلْ فِي لَحْظَةٍ حَلَقَ الصَّبِيِّ 4264
مِثْلَ اخْتِلَافٍ فِي وُصُولِ السَّبَبِ

المسألة الثامنة:

الشهادة على الرضاع

لَيْسَ سَوَاهَا عَنْدَهُمْ بِرُض	شَهَادَةُ النِّسَاءِ عِنْدَ الْبَعْضِ	4265
مَصَّ الصَّبِيِّ لثَدْيِهَا إِذْ كَشَفَتْ	لَأَبَدٍ مِنْ شَاهِدَتَيْنِ أَكَّدَتْ	4266
وَأَرْبَعٌ لِلشَّافِعِيِّ أَصْلُ	عَنْهُ خَافَأْلَفٌ فِيهِ قَبْلُ	4267
قَبْلَ الْأَدَاءِ عَنْدَهُمْ إِذْ يُوصَفُ	وَشَرِطُ مَالِكٍ فُشُو يُعْرِفُ	4268
مَا اشْتَرَطَا لَذَاكَ أَنْ يَكُونَا	مُطَّرَفٌ كَذَا ابْنُ مَا جَشُونَا	4269
وَاحِدَةٌ تَحْسُمُ لِلنِّزَاعِ	أَعْنِي فُشُو وَاقِعَ الرُّضَاعِ	4270
سَبِيلَ مَذْهَبٍ لَهُ قَدْ عُرِفَا	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَا	4271

المسألة التاسعة:

في صفة المرضعة

جَوْفَ الصَّبِيِّ مُحَرَّمٌ إِذَا دَخَلَ	وَكُلُّ مَا مِنْ لَبَنِ الْأُنْثَى وَصَلَ	4272
إِنْ حَامِلًا أَوْ أَيَّمَا مَهْمَا عَلَنَ	مَنْ لَبَنٍ لَامِرَّةٌ إِذَا يَكُنْ	4273
بَيْنَ مَذَاهِبِ النَّهْيِ الْأَفَاضِلِ	عِنْدَ الْجَمِيعِ بِاتِّفَاقٍ حَاصِلِ	4274

الفصل الرابع:

في مانع الزنى

وَفِيهِ أَحْكَامٌ تُصَاغُ آتِيَّةُ	وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ زَوَاجِ الزَّانِيَةِ	4275
لِلذِّمِّ أَوْ تَوْجِيهِهِ فِي أَنْ	هَلْ مَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	4276
مَحْمَلٌ ذِمَّ النَّصِّ تِلْكَ الزَّلَّةُ	قَدْ حَمَلَ الْجُمُهورُ نَصَّ الْآيَةِ	4277
عَقْدَ الزَّوْاجِ جُزْمُهُ إِذْ يُوجَدُ	وَقَالَ قَوْمٌ فَالزَّنَى قَدْ يُفْسِدُ	4278

الفصل الخامس:

مانع العدد

لِقَادِرٍ وَوَاحِدٍ مَا يُنْفَقُ	نِكَاحُ أَرْبَعٍ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	4279
وَمَنْ بَعْدَ كَانَ قَدَمًا يُوصَفُ	مَا فَوْقَ أَرْبَعٍ فَفِيهِ اخْتَلَفُوا	4280
قَدْ قَصَرَ التَّغْدَادُ بِالتَّعْيِينِ	أَبُو حَنِيفَةَ لِرُزُوجَتَيْنِ	4281

- 4282 وَالشَّافِعِي يَخْصُرُ هَذَا الْعَدَدَا فِي مَثَلِ مَا النُّعْمَانُ فِيهِ حَدَّادَا
4283 أَسْبَابَ ذَا الْخِلَافِ هَلْ فِي الرَّقِّ كَمَثَلِ نَصْفِ الْحَدِّ حِينَ الْفُسْقِ
4284 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ ضِعْفَ التَّسْعَةِ مُضَاعَفًا إِعْدَادَ نَصِّ الْآيَةِ

الفصل السادس:

في مانع الجمع

- 4285 وَالْجَمْعُ فِيهِ بَيْنُ اخْتَيْنِ حَرْمٍ جَمْعُهُمَا تَحْرِيمُهُ نَصًّا عَلِمَ
4286 جَمْعُهُمَا فِي حَالِ رَقٍّ مُغْتَفَرٍ فَمَنْ عُمُومِ اللَّفْظِ الِاسْتِثْنَاءُ ظَهَرَ
4287 مَلِكُ الْيَمِينِ جَاءَ بَعْدَ الْحَظَرِ وَعَوْدُهُ لِقُرْبِ مَذْكُورٍ دُرِّ
4288 إِحْدَاهُمَا إِذَا تَكُونُ حُرَّةً أُخْرَى بِمَلِكِ الْيَمِينِ مَرَّةً
4289 فَمَالِكُ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ كِلَاهُمَا جَمْعُهُمَا إِذَا وَقَعَ
4290 أَجَازَ ذَاكَ الشَّافِعِي بِمُفْرَدِهِ وَمَنَعَهُ عَلَيْهِ الْكُلُّ فَأَقْبَدَهُ
4291 وَمَنَعَ عَمَّةً وَخَالَةً وَرَدَّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ شَرْعًا فَأَعْتَمَدَ
4292 وَذَاكَ مَنَعَ فِي الذَّرَارِي مُتَّصِلٍ وَمَا تَنَاسَلُوا هُبُوطًا مُحْتَمَلٍ
4293 وَكُلُّ اثْنَيْنِ حِينَ يُفْتَرَضُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الرِّجَالِ إِنْ عُرِضَ
4294 بَيْنَهُمَا الزَّوْجُ جَاءَ يَحْرُمُ جَمْعُهُمَا مُحَرَّمٌ فَلْتَعْلَمُوا

الفصل السابع:

في مانع الرق

- 4295 وَالْعَبْدُ فِي نِكَاحِهِ لِلْأَمَةِ أَوْ حُرَّةً يَجُوزُ إِنْ رَضِيَتْ
4296 وَلَابِنِ قَاسِمٍ يَجُوزُ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ شَرَطَيْنِ فِيهِ حَقَّقَا
4297 فَمَنْ دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ يُفْهَمُ وَالطُّوْلُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْهُ يُعْلَمُ
4298 كَذَاكَ خَوْفٌ حَاصِلٌ مِنْ عَنَتِ عَلَيْهِ جَاءَ النَّصُّ حَرْفُ الْآيَةِ

الفصل الثامن:

في مانع الكفر

- 4299 مَنَعَ زَوَاجَ الْمُشْرِكَاتِ وَاضِحٌ نَصُّ الْكِتَابِ فِيهِ وَهُوَ الرَّاجِحُ
4300 عُمُومُهُ مُشْرِكَةً وَكَافِرَةً وَالْخُلْفُ وَاضِحٌ عَلَى ذِي الْآخِرَةِ

- 4301 فَجَائِزُ شَرْعًا لَدَى مُجَاهِدٍ
4302 وَالْمُحْصَنَاتُ نَصُّهَا خُصُوصُ
4303 عَلَى الْعُمُومِ يُبْتَنَى الْخُصُوصُ
4304 عَلَيْهِ مَخْصُوصٌ إِبَاحَةً وَجِدْ
4305 وَمَنْ إِلَى التَّحْرِيمِ شَرْعًا يَذْهَبُ
4306 حُكْمُ الْخُصُوصِ فِي جَوَازِ الْكَافِرَةِ
4307 بَيْنَهُمَا الْخِلَافُ فِيهِ مُحْتَدِمُ
4308 إِيْمَانٍ قَلْبُهَا بِرَبِّ قَاهِرِ
4309 وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ ذَاتِ الْبَعْلِ
4310 قَوْلُ أَتَى سَيِّئُهُمَا مَعًا ثَبَتَ
4311 أَبُو حَنِيفَةَ خِلَافَ الْجَارِ
4312 وَمَالِكٌ أَجَازَ لِلْأَمْرَيْنِ

الفصل التاسع:

في مانع الإحرام

- 4313 وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْهُمْ نُقِلَ
4314 ذَا عَنْهُمَا وَاللَّيْثُ وَالْأَوْزَاعِيُّ
4315 أَبُو حَنِيفَةَ يُبِيحُ إِنْ عَقِدَ
4316 وَالْخَلْفُ فِي تَعَارُضِ النَّقْلِ
4317 فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِلِّ
4318 لِمُحْرَمٍ مَنَعَ الزَّوْاجِ مُسْلِمٍ

الفصل العاشر:

في مانع المرض

- 4319 بَعْضُ رَأَى وَالْبَعْضُ بِالتَّحْضِيضِ
4320 أَمْرُ الْإِلَهِ فِيهِمْ مَنْ نَكَّثَهُ
4321 فَسَرَّ إِلَيْهِمَا خَطِيئَتَا

الفصل الحادي عشر:

في مانع العدة

- وَأَتَّفَقُوا أَنْ نِكَاحَ الْعِدَّةِ 4322
وَعَاقِدٌ فِي عِدَّةٍ يُفَرِّقُ 4323
دَوَامَ فَضْلٍ لَهُمَا إِنْ عَقِدَا 4324
وَمَالِكُ الْأَوْزَاعِ لَيْثٌ عَنْ عُمَرَ 4325
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ 4326
مَنْ بَعْدَ فَضْلٍ لَهُمَا وَالْعِدَّةُ 4327
مُعْتَدَةٌ إِنْ عَاقِدٌ لَهَا عَقْدٌ 4328
بَيْنَهُمَا فَرَّقَ ثُمَّ الْعِدَّةُ 4329
مَنْ أَوَّلَ عِنْدَ انْتِهَائِهَا خَطَبَ 4330
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ إِنْ بِهَِا دَخِلَ 4331
مَنْ أَوَّلَ بَلَا انْتِهَاءِ تَسْتَأْنَفُ 4332
خِلَافَ ذَلِكَ الْحُكْمِ رَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ 4333
- لَيْسَ حَالًا فِي نُصُوصِ الْمَلَّةِ
بَيْنَهُمَا وَمَالِكٌ يُحَقِّقُ
فِي عِدَّةٍ وَلَا تَحِلُّ أَبَدًا
تَأْبِيدُ حُرْمَةٍ بِذَلِكَ مُشْتَهَرُ
فَلَيْسَ فِي عَقْدِهِمَا مِنْ مَانِعٍ
فَضْلُهُمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ ثَبَّتَ
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ عَقْدٌ قَدْ فَسَدَ
إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلَ فَمُسْتَمِرَّةُ
مَنْ جُمِلَ الْخُطَابِ فِي ذَلِكَ إِنْ رَغِبَ
فَرَّقَ وَلَا سَتَمَرَّارَ عِدَّةٍ قَبْلَ
لِعِدَّةِ الثَّانِي وَمَهْرٌ يُرَدُّ
إِذَا يُمْكِنُ الزَّوْاجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

الفصل الثاني عشر:

في مانع الزوجية

- وَمَانِعُ الزَّوْاجِ كُلُّ يُلْزَمُ 4334
عَلَيْهِ عَقْدُ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ 4335
- لُسْلِمَ كَذَلِكَ ذِمِّي يَحْكُمُ
خَلْفًا عَلَى الْإِيمَاءِ فِي الْأَحْكَامِ

المسألة الأولى:

إذا أسلم الكافر وتحتته أكثر من أربع

- وَدَاخِلُ الْإِسْلَامِ فَوْقَ أَرْبَعٍ 4336
فَمَالِكٌ يَخْتَارُ شَرْعًا أَرْبَعًا 4337
أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ أَرْبَعًا 4338
أَوَّلُ أَمْرِ عُقْدَةِ النِّكَاحِ 4339
- لَدَيْهِ مِنْ زَوْجَاتِهِ فَلْتَمَنَعَ
وَاحِدَةً الْأَخْتَيْنِ لَيْسَ مَانِعًا
لَكِنْ عَلَيْهِنَّ زَوَاجًا وَقَعَا
وَفَسَخُهُ فَوَاجِبٌ يَا صَاحِبَ

- 4340 إِسْلَامُ غَيْلَانَ عَلَى عَشْرِ ثَبْتٍ وَتَرَكَ أَرْبَعَ حَدِيثُهُ رَوَتْ
4341 وَذَا الْحَدِيثُ فِي النِّكَاحِ مُطَرَّدٌ وَخَلْفُهُ فِي الْحُكْمِ شَرْعًا قَدْ فَسَدَ

المسألة الثانية:

إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر

- 4342 إِنْ أَسْلَمَتْ وَزَوْجُهَا بَاقٍ عَلَى كُفْرٍ وَمِلَّةٍ الْهُدَى مَا دَخَلَ
4343 فَمَالِكَ حَقٌّ لَهُ فِي الْعِدَّةِ وَالشَّافِعِيُّ كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ
4344 وَالزَّوْجُ قَبْلَ زَوْجَةٍ إِذْ يُسَلِّمُ لَمْ يَقْبَلِ الْإِسْلَامَ عَقْدٌ يُفْصَمُ
4345 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ يُقْطَعُ فِي عِدَّةٍ وَمُسْلِمٌ يُشَفِّعُ
4346 عَاتِكَةَ بِنْتُ الْوَلِيدِ أَسْلَمَتْ مِنْ قَبْلِ زَوْجِهَا عَلَى مَا قَدْ ثَبَتَ
4347 وَبَعْدَهَا أَسْلَمَ زَوْجٌ فَأَقْرَ عَقْدُهُمَا الْمَاضِي وَذَا قَدْ اشْتَهَرَ
4348 لِابْنِ شِهَابٍ قَوْلُهُ مَا هَاجَرَتْ مُؤْمِنَةٌ عَنْ كَافِرٍ وَقَدْ ثَبَتَ
4349 أَنَّ النَّبِيَّ بَيْنَهُمَا قَدْ شَرْعًا دَوَامَ عَقْدٍ كَانَ قَدَمًا مُتْبَعًا

الباب الثالث:

في موجبات الخيار في النكاح

- 4350 وَثَابِتٌ خِيَارُهَا فِي أَرْبَعَةٍ كَالْعُسْرِ بِالصَّدَاقِ أَوْ بِالتَّفَقُّهِ
4351 وَفَقْدُ زَوْجٍ وَكَذَا لِلْكِسْوَةِ وَرَابِعُ الْفُضُولِ عِنَقُ الْأُمَةِ

الفصل الأول:

في خيار العيوب

- 4352 وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّدِّ بِالْعُيُوبِ لِوَاحِدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْمَطْلُوبِ
4353 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ قَفَا قَوْلَيْهِمَا بِالرَّدِّ حُكْمًا مَا نَفَى
4354 لَا تُوجِبُ الرَّدَّ وَلَا الْأُمْسَاكَ لِلظَّاهِرِيِّ وَمَنْ لِذَاكَ حَاكَى
4355 بَعْلَةُ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ رُدُّ ثُمَّ الْبَرَصُ وَدَاءُ فَرجٍ إِنْ وُجِدَ
4356 وَعِلْمُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ إِنْ حَصَلَ طَلَّقَ دُونَ النِّصْفِ مِنْ مَهْرٍ جُعِلَ

- 4357 وَبَعْدَ عِلْمٍ وَمَسِيسٍ يُكْتَشَفُ
4358 وَإِنْ يَكُنْ وَلِيَّهَا مُطْلَعًا
4359 وَإِنْ بَعِيدًا كَانَ أَوْ لَا يَعْلَمُ
4360 قَدْ قَالَ مَالِكٌ عَلَيْهَا الْمَهْرُ
4361 فَيَنْ حُكْمَ الْبَيْعِ أَوْ فُسَادِ
فَمَهْرٌ مِثْلُ عَنْ مَسِيسٍ يُغْتَرَفُ
أَعْطَاهُ مَا أُعْطِيَ لَهَا مُجْتَمَعًا
بِكْتَمِ عَيْبِهَا وَلَا يُتَّهَمُ
بِرُبْعٍ دِينَارٍ يَكُونُ الْأَجْرُ
أَمْرَ النِّكَاحِ ذَا الْخِلَافِ بَادٍ

الفصل الثاني:

في خيار الإعسار بالصدّاق والنفقة

- 4362 وَاخْتُلِفَ فِي الْإِعْسَارِ فِي الصَّدَاقِ
4363 تَلَوُّمٌ بِالْعَامِ أَوْ عَامَيْنِ
4364 لَصَحْبِهِ لَكِنْ لِلنِّعْمَانِ
4365 إِعْسَارُ إِنْفَاقٍ بِهِ يُفَرَّقُ
4366 وَلابْنُ حَنْبَلٍ أَبٌ لِلثُّورِ
4367 إِنْ عُدِمَ الْإِنْفَاقُ الْإِسْتِمْتَاعُ
قَبْلَ الدُّخُولِ خُيِّرَتْ فِي الْبَاقِي
لِمَالِكَ وَذَاكَ فِي قَوْلَيْنِ
لَيْسَ بِمُطْلٍ وَلَا مَلَانٍ
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ حَقَّقُوا
أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الْمَشْهُورِ
يَسْقُطُ وَالْخِيَارُ قَدْ يُسَاقُ

الفصل الثالث:

في خيار الفقد

- 4368 وَالْفَقْدُ فِي مَضَارِبِ الْإِسْلَامِ
4369 تُعْطَى لَهَا إِنْ تَنْتَهِيَ فَالْأَجَلُ
4370 عَامٌ عَلَيْهِ يُنْجِزُ الطَّلَاقُ
4371 تَقْسِيمُ مَالٍ نَحْوَ قَرْنٍ أَجْلًا
4372 تَعْمِيرُهُ لِبَعْضِهِمْ تَسْعُونَ
4373 ذَا حَسَبِ الْأَصْلَحِ فِي التَّشْرِيعِ
لِمَالِكَ أَرْبَعَةُ الْأَغْوَامِ
يَضْرِبُهُ الْقَضَاءُ وَالْمَعْوَلُ
فِي عَامِهِ إِنْ ضَمِنَ الْإِنْفَاقُ
بَدَأَ بِسَبْعِينَ وَحَتَّى يَكْمُلَا
إِنْ غَابَ عُمَرَا قَدْرُهُ السُّتُونَا
تَطْبِيقُهُ فِي عَدَمِ التَّسْرِيعِ

الفصل الرابع:

في خيار العتق

- 4374 مَمْلُوكَةٌ إِنْ تَحْتِ عَبْدٍ تُعْتَقُ
4375 أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَا الْأَوْزَاعِي
لَيْسَ لَهَا رَأْيٌ بِهِ تُطَلَّقُ
لَيْسَ لَهَا التَّخْيِيرُ فِي النِّزَاعِ

- 4376 فِي شَأْنِ عِصْمَةِ لَهُ بَيْنَهُمَا تَفَاوَتْ كَفَاءَةٌ عِنْدَهُمَا
4377 فَمَالِكَ يَكُونُ قَبْلَ الْمَسِّ وَبَعْضُهُمْ يَسْقُطُ عِنْدَ اللَّمَسِ

الباب الرابع: في الحقوق الزوجية

- 4278 وَالزَّوْجُ مُلْزَمٌ بِحَقِّ النَّفَقَةِ لَهَا لِباسِهَا الْجَمِيعِ أَرْفَقَهُ
4379 خُذِي لِمَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ¹ فَالْقُوتُ وَالْكَسْوَةُ فِي الْمَوْصُوفِ
4380 وَخُلْفُهُمْ فِيهَا أَتَى فِي أَرْبَعِ وَخُلْفُهُمْ فِيهَا أَتَى فِي أَرْبَعِ
4381 لِمَنْ عَلَى مَنْ مِثْلُ ذَا فِي الْأَصْلِ لِمَنْ عَلَى مَنْ مِثْلُ ذَا فِي الْأَصْلِ
4382 وَشَرَطُ الْإِنْفَاقِ بِهَا الدُّخُولُ وَشَرَطُ الْإِنْفَاقِ بِهَا الدُّخُولُ
4383 لِمَالِكَ وَخُلْفُ ذَا لِلشَّافِعِيِّ لِمَالِكَ وَخُلْفُ ذَا لِلشَّافِعِيِّ
4384 هَلْ يُفَرِّضُ الْإِنْفَاقُ بِالِتَّمَتِّعِ هَلْ يُفَرِّضُ الْإِنْفَاقُ بِالِتَّمَتِّعِ
4385 لِحُرَّةٍ يُلْزَمُ غَيْرَ نَاشِزٍ لِحُرَّةٍ يُلْزَمُ غَيْرَ نَاشِزٍ
4386 فِي حُكْمِهِ نَصٌّ كَذَا اجْتَهَادُ فِي حُكْمِهِ نَصٌّ كَذَا اجْتَهَادُ
4387 تَعَارُضُ الْعُمُومِ وَالْمَفْهُومِ تَعَارُضُ الْعُمُومِ وَالْمَفْهُومِ
4388 وَالنِّصِّ بِاتِّفَاقٍ جَاءَ مُجْمَلٌ وَالنِّصِّ بِاتِّفَاقٍ جَاءَ مُجْمَلٌ
4389 وَصَحْبُ مَالِكَ دُخُولُ بِالْأَمَةِ وَصَحْبُ مَالِكَ دُخُولُ بِالْأَمَةِ
4390 إِنْ كَانَ يَأْتِيهَا فَلَيْسَ يُلْزَمُ إِنْ كَانَ يَأْتِيهَا فَلَيْسَ يُلْزَمُ
4391 وَالْعَدْلُ فِي الْقِسْمِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا وَالْعَدْلُ فِي الْقِسْمِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا
4392 وَزَوْجَةٌ جَدِيدَةٌ بِهَا دَخَلَ وَزَوْجَةٌ جَدِيدَةٌ بِهَا دَخَلَ
4393 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ لِلْبُكَرِ فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ لِلْبُكَرِ
4394 عَلَيْهِمَا فِي فَرَحَةِ اللَّقَاءِ عَلَيْهِمَا فِي فَرَحَةِ اللَّقَاءِ
4395 وَبَيْنَ ضَرَرَاتٍ فَلَا تُعَدُّ وَبَيْنَ ضَرَرَاتٍ فَلَا تُعَدُّ
4396 وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكَ وَمَنْ قَفَا وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكَ وَمَنْ قَفَا

2 - قصة هند بنت عتبة لما اشتكت للرسول صلى الله عليه وسلم من شح أبي سفيان، فقال لها :

« خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ » رواه البخاري.

- 4397 أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي لِلزَّمَنِ
4398 عِنْدَ مُرُورِهِ عَلَى الضَّرَاتِ
4399 بَيْنَ الطَّوَافِ بَعْدَ سَبْعِ إِنْ مَكَثَ
4400 خَيَارَهَا كَانَ ثَلَاثًا فَفَعَلَ
4401 وَالْحَقُّ لِلزَّوْجِ عَلَى عَقِيلَةٍ
4402 وَالْخُلْفُ فِي رِضَاعَةِ الْأَطْفَالِ
4403 وَفَرَّقُوا بَيْنَ شَرِيفَةٍ وَمَنْ
4404 حَصَانَةٍ أُمُّ بِهَا لَهُمْ أَحَقُّ
4405 بِأُمِّهِ وَذَاكَ حَقٌّ لِلصَّبِيِّ
4406 حَصَانَةُ الصَّبِيِّ مِنْ أُمٍّ وَرَدَّ
4407 إِنْ مَيَّزَ الصَّبِيَّ فَهَلْ يُخَيَّرُ
4408 أَنَّ النَّبِيَّ خَيَّرَ طِفْلًا مَيِّزَا
4409 لِقُوَّةِ التَّنْفِيدِ عِنْدَ فِتْنَةٍ
4410 زَوَّاجُهَا لِغَيْرِ وَالِدٍ سَبَبَ
- بَيْنَ عَرَائِسَ وَعَدُّهُ حَسَنَ
فَذَاكَ مِنْ تَسْوِيَةِ الزَّوْجَاتِ
أَوْ لثَلَاثَ لَمْ يَطْفُ وَمَا نَكَثَ
صَحَّحَهُ مَالِكٌ فِي الَّذِي نَقَلَ
تَخْدُمُ بَيْتًا وَتُرَبِّي الصَّبِيَّةَ
فَوَاجِبٌ لِلْبَعْضِ فِي الْأَحْوَالِ
أَنْسَابُهَا يُلْحِظُ ضَمَنَهُمْ وَهَنْ
عِنْدَ الطَّلَاقِ فَالصَّغِيرُ يُرْتَفَقُ
وَالْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ ذَا يَجْتَبِي
فِيهَا دُعَاءَ لِلنَّبِيِّ وَذَا أَسَدُ
فَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ ذَا وَيَذْكُرُ
فَاخْتَارَ أُمًّا كَانَ حُكْمًا أَحْرَزَا
مَنْ أُمَّةُ الرَّسُولِ خَيْرُ أُمَّةٍ
فِي قَطْعِهَا حَصَانَةٍ إِذَا كَتَبَ

الباب الخامس:

في الأنحكة المنهي عنها بالشرع وحكمها

- 4411 وَالنَّهْيُ وَارِدٌ بِأَرْبَعِ حَصَلُ
4412 وَخُطْبَةٍ مِنْ بَعْدِ خُطْبَةِ أَتَتْ
4413 عَقْدُ الشُّغَارِ مَالِكٌ يُحَرِّمُ
4414 وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى
- فِي مُتْعَةٍ عَلَى الشُّغَارِ إِنْ جَعَلَ
مُحَلَّلٌ حَرْمَتُهُ فِيمَا ثَبَتَ
بِفَسْخِهِ عَلَى الدَّوَامِ يَحْكُمُ
تَصْحِيحَهُ بِمَهْرٍ مِثْلٍ إِنْ جَرَى

نكاح المتعة

- 4415 أَمَّا نِكَاحُ مُتْعَةٍ فَيُحَرِّمُ
4416 فِي أَمْرِهِ عَنِ الرَّسُولِ وَاخْتَلَفَ
4417 فِي خَيْرٍ أَوْ يَوْمٍ فَتَحَ قَدْ نَهَى
- تَوَاتُرُ الْأَخْبَارِ حِينَ يُحْسَمُ
فِي يَوْمٍ تَحْرِيمَ لَهُ فِيمَا عُرِفَ
عَنْ مُتْعَةٍ وَأَمْرُهَا قَدْ انْتَهَى

- 4418 فيها أوامر النبي قد صدرت
4419 وقال جابر تمغننا على
4420 عهد أمير المؤمنين الفارق
4421 لمحو آثام الفساد فاصل
4422 أفتى بنسخها من التشريع
- أحكامه فيها عمر قد ثبتت
عهد النبي ثم أبي بكر إلى
بين الضلال والهدى والسابق
بين الشكوك والسلوك العادل
تحريمها بسنة الشفيع

نكاح المحلل

- 4423 محلل نكاحه لالك
4424 سبل زواج للشريعة أتبع
4425 محلل لعنته من النبي
4426 ويفسد النكاح من شرط سقط
4427 وكل شرط خارج عن صيغة
4428 لمالك لا يلزم الشرط إذا
4429 يلزمه إن لم يطلق أو عتق
4430 ومثلهم أبو حنيفة حكم
4431 بين العموم والخصوص يختلف
- يفسخ فوراً عند كل سالك
والشافعي أجازة وما نفع
قد رفع الجواز حكم السبب
كزيد شرط صحة أو أن يحط
فيه خلاف واضح للجللة
لم يسطحب عتقا طلاقاً فخذاً
والشافعي سار على هذا التسق
بحكمهم يقي الخلاف محتدم
في شرطه ونفيه فهم السلف

حكم الأنكحة الفاسدة

- 4432 وحكم فاسد النكاح إن حصل
4433 إن غاب شرط صحة ففاسد
4434 وخلفهم في علة الفساد
4435 كفاسد البيع لمالك نسب
4436 والفسخ مذهب لمالك ظهر
4437 وخلعها فيه اختلاف واضح
- قبل الدخول فسخه قيل قبل
كيف يرى عن فسخه محايد
يبنى عليه فسخه للعاد
حوالة الأسواق فيما يحتسب
فيه خلاف واضح فيما ذكر
فالفسخ والطلاق أي راجح

كتاب الطلاق

- 4438 تضم أحكام لدا الكتاب
أنواعه في خمسة الأبواب

الجملة الأولى:

الطلاق وما يتعلق به

الباب الأول:

الطلاق البائن والرجعي

وَبِالْكِتَابِ ثَابِتٌ وَالسَّمْعُ	أَمَّا الطَّلَاقُ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِي	4439
إِذْ طُلِقَ ابْنُهُ لِحَائِضٍ أَمَرَ	مِنَ الرَّسُولِ فِي حَدِيثٍ عَنْ عُمَرَ	4440
مِنْ حَيْضِهَا وَدُونَ مَسٍّ يُحْصَرُ	إِرْجَاعُهَا حَتَّى ثَلَاثَ تَطَهُّرٍ	4441
أَبْغَضُ مَا مِنَ الْحَلَالِ يُعْتَمَدُ	حُكْمٌ لِسُنِّي الطَّلَاقِ إِنَّ وَجْدَ	4442
قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ ثَلَاثَ نَسَقُوا	بَيِّنُونَ الطَّلَاقَ فِيهَا اتَّفَقُوا	4443
وَلَيْسَ بِالْبَعِيدِ شَرْطُ الْمَنْفَعَةِ	فِيهَا اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ	4444

المسألة الأولى:

الطلاق بلفظ الثلاث

فَحُكْمُهُ حُكْمُ ثَلَاثٍ وَجَدَا	مُطْلَقُ الثَّلَاثِ لَفْظًا وَاحِدًا	4445
وَالظَّاهِرِي يَنْفِي لِذِي الْأَخْبَارِ	بِذَلِكَ قَالَ جَلَّةُ الْأُمُصَارِ	4446
كَذَا أَبِي بَكْرٍ وَعَامِينَ اجْتَبَى	كَانَ الثَّلَاثُ وَاحِدَةً عَنْهُدِ النَّبِيِّ	4447
مُحَرَّمًا كَالنَّذْرِ حُكْمًا قَرَّرَهُ	مِنْ مُدَّةِ الْفَارَوقِ حَيْثُ اعْتَبَرَهُ	4448

المسألة الثانية:

طلاق الرق، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة؟

فَمَا حَسَابُهُ لَدَى الْفِرَاقِ	وَاخْتَلَفُوا فِي بَائِنِ الطَّلَاقِ	4449
تَبَيَّنَ زَوْجَةٌ إِذَا مِنْهُ صَدَرَ	هَلْ طُلِقَتَانِ إِنْ يَكُنْ عَبْدٌ ذَكَرُ	4450
عُثْمَانُ مِنْ صَحَابَةِ لِلشَّافِعِي	وَذَلِكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي	4451
بَانَتْ بِطَلْقَتَيْنِ حُكْمُ الْأَمَةِ	وَبَعْضُهُمْ ذَا الْحُكْمِ حُكْمُ الزَّوْجَةِ	4452
وَلَا بِنِ مَسْعُودٍ عَلَيَّ قَدْ حَسَمَ	كَانَ بِذَا أَبُو حَنِيفَةَ حَكَمَ	4453

- 4454 يُطْلَقُ الرَّجَالُ أَمَّا الْعِدَّةُ فَلِلنِّسَاءِ ذَاكَ جَاءَ عُمْدَةٌ
4455 لِحُكْمِ مَالِكٍ وَمَنْ لَهُ تَبِعٌ وَالْبَعْضُ لِاشْتِرَاكِهِ فَقَدْ سَمِعُ

المسألة الثالثة:

الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك

- 4456 مُؤَثِّرُ الرِّقِّ بِهِ نُقْصَانُ حَكَاهُ جَمْعُهُمْ وَذَاكَ الشَّانُ
4457 لَهُ اعْتِبَارٌ فِي الطَّلَاقِ يُحْكَمُ فِي نَقْصِهِ وَالْحَدُّ حِينَ يُحْصَمُ

الباب الثاني:

في معرفة الطلاق السني والبدعي

- 4458 وَأَجْمَعُوا أَنَّ طَلَّاقَ السُّنَّةِ فِي طَهْرَهَا مَا مَسَّهَا وَطَلَّقَهُ
4459 وَاحِدَةً يَكُونُ ذَاكَ السُّنِّيَّ وَغَيْرُهُ الْحَرَامُ وَالْبِدْعِيُّ

الموضع الأول:

هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة؟

- 4460 فَيَنْ مَالِكَ أَبِي حَنِيفَةَ تَبَايُنٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
4461 مَالِكٌ لَا يَتَّبِعُهَا بِطَلْقَةٍ ثَانِيَّةٍ طَوَالَ عَهْدِ الْعِدَّةِ
4462 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الطَّلَاقَا بِكُلِّ طَهْرٍ وَاحِدَةً فَرَاقَا
4463 بِسُنَّةٍ وَلَيْسَ بِدْعَةً أَتَى كُلُّ عَلَى فَهُمْ لِحُكْمٍ ثَبَتَا

الموضع الثاني:

هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة؟

- 4464 لَفْظُ الطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ بِدْعَةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَزَلَّةُ
4465 فَالشَّافِعِيُّ أَنْكَرَهُ فَعَلُ النَّبِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفَعَلَهُ أَصْحَابِي
4466 لِمَالِكٍ رَأَى بِرَفْعِ الرُّخْصَةِ بِدْعَةً قَبِيحَةً مُشِينَةً

الموضع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض

المسألة الأولى:

حكم من طلق وقت الحيض

4467	فِي الْحَيْضِ مَنْ لَزَوْجَةٍ قَدْ طَلَّقَا	أَنْبَتَ جُمْهُورُ لَهُ وَفَرَّقَا
4468	بَيْنَهُمَا وَلِلْحَرَامِ قَدْ فَعَلَ	بِرَجْعَةٍ يَقُولُ قَوْمٌ إِنْ حَصَلَ
4469	فَبَعْضُهُمْ يَعِدُّهُ طَلَاقًا	وَالْبَعْضُ لَيْسَ جَالِبًا فِرَاقًا

المسألة الثانية:

حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض

4470	وَعِنْدَ جُمْهُورٍ حَسَابُهُ اسْتَدَّ	لَأَمْرٍ رَجْعَةٍ وَذَاكَ يُعْتَمَدُ
4471	أَنَّ الرُّجُوعَ لِلْفِرَاقِ يَحْصُلُ	وَابْنُ عَمَرَ طَلَّقَتْهُ تَكْمُلُ
4472	عَدُّ ثَلَاثٍ فِي طَلَّاقٍ تُتْبَعُ	فِيهِ نُصُوصُ الشَّرْعِ حِينَ يُرْفَعُ
4473	وَقَالَ بَعْضُ فَالرُّسُولُ قَدْ أَمَرَ	إِرْجَاعَهَا وَعَدُّ طَلِّقَةٍ حَظَرُ
4474	يَوْمَ لِّلْجُمْهُورِ بِالْمَرَّاجَعَةِ	حُكْمُ الطَّلَاقِ عِنْدَهُمْ مَا وَسَعَهُ
4475	رَاجَعَهَا وَبَعْدَ طَهْرِ طَلَّقَا	وَذَاكَ حُكْمُ شَرْحِهِ قَدْ سَبَقَا

المسألة الثالثة:

متى يوقع هذا الطلاق بعد الإيجاب أو النذب؟

4476	مُطَلَّقٌ فِي حَيْضَةٍ يَرْجَعُ	حَتَّى لَطَهَرْتُ ثُمَّ حَيْضٌ يُتْبَعُ
4477	وَذِي شُرُوطٍ صَحَّةُ الطَّلَاقِ	يَرْجُوعُ السَّنَةُ لِلتَّلَاقِ
4478	حَتَّى يَكُونَ دُونَ طَهْرٍ مَا قَرُبُ	فِيهِ لَزَوْجَةٍ فِرَاقُهَا كُتِبَ
4479	رُجُوعُهُ لَهَا أَتَى عِقَابُ	لَا تَمَّ فَا رَقَّهِ الصَّوَابُ
4480	وَأَصْلُهُ فِي أَمْرِهِ نَجَلُ عَمَرُ	لَتَرْكِهِ الطَّلَاقُ فِي حَيْضٍ صَدَرُ
4481	لِلشَّافِعِيِّ فَأَبْنُ جُرَيْجٍ قَدْ سُئِلَ	عَنْ فَعَلِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ قَدْ دَخَلَ
4482	فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ وَفَقَّ السَّنَةُ	وَتَرَكَ عَدًّا جَاءَ عَنْ جَمَاعَةٍ
4483	دَلِيلُهُمْ فَكُلُّ فَعَلٍ لَمْ يَرِدَ	عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَذَا فِعْلٌ يُرَدُّ

المسألة الرابعة:

متى يوقع الإيجاب في هذه المسألة؟

- 4484 مَالِكٌ وَقَسْتُ عِدَّةَ إِجْبَارٍ لَدَيْهِ إِزْجَاعٌ لَهَا يَخْتَارُ
4485 وَأَشْهَبُ فِي حَيْضَةٍ إِزْجَاعُهَا كَيْ لَا تَطُولَ عِدَّةٌ أَوْدَعَهَا

الباب الثالث:

في الخلع

- 4486 خُلِعَ وَصُلِحَ فِدْيَةٌ مُبَارَاةٌ إِنْ سَمِيَ لِمَالٍ قَدْ تُؤَدِّيهِ إِمْرَأَةٌ
4487 مِنْ أَجْلِ تَطْلِيْقٍ يُعَدُّ فَاصِلًا وَدَرَسُهُ هُنَا يَتِمُّ كَامِلًا

الفصل الأول:

في جواز وقوعه

- 4488 قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ ثُمَّ السُّنَّةِ عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ هُدَاةَ الْأُمَّةِ
4489 زَوْجَةٌ قَيْسٍ نَجَلٍ ثَابِتٍ رَوَتْ حُكْمَ الرَّسُولِ فِي فِرَاقٍ دَفَعَتْ
4490 فِيهِ حَدِيْقَةً وَطَلَقَتْ حَكْمَ وَاحِدَةٍ بِهَا وَذَا الْحُكْمُ يَعْمُ
4491 رَغْمَ خُصُوصِيَّةِ ذَاكَ السَّبَبِ أَسَّسَهُ فِي الْحُكْمِ عَالِي الرُّتَبِ

الفصل الثاني:

في شروط وقوعه

- 4492 شُرُوطُهُ فِي الْقَدْرِ ثُمَّ الْحَالِ مِنْ النِّسَاءِ يُعْطَى إِلَى الرِّجَالِ

المسألة الأولى:

في مقدار ما يجوز الخلع به

- 4493 لِمَهْرَهَا تُعْطَى لَهُ أَوْ أَكْثَرَ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ قَرَّرَا
4494 وَمَالِكٌ يَجُوزُ بِالْوُجُودِ كَذَلِكَ بِالْجُهْلِ وَالْمَغْدُودِ

المسألة الثانية:

في صفة العوض في الخلع

- 4495 وَالْخُلْعَ إِنْ تُعْطِيَ فَلَا يُرَدُّ وَيَلْزَمُ الطَّلَاقُ ذَاكَ الْحَدُّ
4496 لَا تَسْتَحِقُّ عَوْضاً عَمَّا حَصَلَ إِذْ ضَيَّعَتْ بِالْجُرْمِ مَا لَا مُحْتَمَلٌ

المسألة الثالثة:

في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها

- 4497 لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ رِضَاهُمَا مَعًا وَبَعْدَ عَضْلِهِ لَهَا إِنْ شَرَعَا
4498 فِي وَضْعِ تَرْتِيبِ لِفْضَلٍ تَدْفَعُ فِي شَأْنِهِ مَا لَا وَعَقْدٌ يُنْزَعُ
4499 شَدْ أَبَوْ قَلَابَةَ وَالْبَصِيرُ فَالْمَنْعُ دُونَ الْفَاحِشَةِ قَدْ يَجْرُ
4500 فَالْخُلْعُ غَيْرُ جَائِزٍ لَدَيْهِمْ حَتَّى تَكُونَ لِلزَّوْنَى تَجْتَرِمُ
4501 دَاوُدُ لَا يَجُوزُ دُونَ الْخَوْفِ أَنْ لَا يُقِيمَا سُنَّةَ الْمَعْرُوفِ
4502 وَانْفَرَدَ النُّعْمَانُ إِذْ أَجَازَهُ رُقَّةً إِضْرَارٍ بِزَوْجٍ حَازَهُ

المسألة الرابعة:

فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له

- 4503 كُلُّ رَشِيدَةٍ يَجُوزُ الْخُلْعُ عَنْ نَفْسِهَا سَفِيهَةً فَالْمَنْعُ
4504 بِدُونِ حَاجِرٍ لَهَا يُرْشَدُ وَالْأَبُ عِنْدَ مَالِكَ يُسَدِّدُ
4505 عَلَى صَغِيرٍ خَوْفٌ غَبْنٍ وَارِدٍ كَمَا أَجَازَ الثُّلُثُ لِلتَّبَاعِدِ

الفصل الثالث:

في نوعه

- 4506 وَنَوْعُهُ لِمَالِكَ طَّلَاقٌ وَالْفَسْخُ لِلنُّعْمَانِ إِذْ يُسَاقُ
4507 تَعْرِيفُهُ بَيْنَ الطَّلَاقِ يَخْتَلِفُ وَبَيْنَ فُسْخٍ فِي صِفَاتٍ تُسْتَشْفَى
4508 فَائِدَةُ الْفَرْقِ فَهَلْ يُعْتَدُّ بِهِ طَّلَاقٌ بَائِنٌ يُعَدُّ
4509 أَنْهَى زَوَاجًا قَائِمًا بَيْنَهُمَا وَدُونَ رَجْعَةٍ عَلَى مَا انْتَضَمَا
4510 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ بِطَلْقَةٍ إِذَا بَلَفَظَ طَلْقَةً أَتَى شَرْحًا خُذَا
4511 وَالْفَسْخُ حَالَةٌ تَقَاقُضُ الرِّضَى وَذَاكَ فَرْقٌ وَاضِحٌ لِمَا مَضَى

الفصل الرابع:

فيما يلحقه من الأحكام

أَحْكَامُهَا ضَمَّنَ سُطُورُ تُبْتُ	فُرُوعُهُ مَلَّاحِقٌ كَثِيرَةٌ	4512
طَلَّاقُهَا أَمَّ لَا وَذَاكَ يُوصَفُ	فَهَلْ عَلَى مُخْتَلَعَةٍ قَدْ يُرَدُّ	4513
إِرْدَافُهُ بِالْخُلْعِ حِينَ ءَالَا	فَمَالِكَ يَشْتَرِطُ اتِّصَالَا	4514
لِحُكْمِ إِرْدَافِ أَتَى بِالْمَانِعِ	أَمْرُهُمَا إِلَيْهِ أَمَّا الشَّافِعِي	4515
بَيْنَ تَرَاحٍ أَوْ لِفُورٍ شَافِي	مَا فَرَّقَ الثُّغْمَانُ فِي الإِرْدَافِ	4516
فَمَالِكَ لِقَوْلِ زَوْجٍ قَدْ قَبِلَ	وَالْخُلْفُ قَدْ رَاخُلْعُ إِنَّ فِيهِ حَصَلَ	4517
تَحَالَفًا وَمَهْرُهَا فِي الشَّارِعِ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ فَالشَّافِعِي	4518
فِي شَأْنِهِ تَرَكَ الْخِلَافَ أَجْدَرُ	كَمَهْرٍ مِثْلٍ وَالْخِلَافُ يَكْثُرُ	4519

الباب الرابع:

في تمييز الطلاق من الفسخ

تَفَاوَتْ وَلَا يَزُولُ بَاقٍ	مَالِكَ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ	4520
وَعَشْرَةُ الزَّوْجَيْنِ وَاسْتِقْرَارُ	مَا فِيهِ رَجْعَةٌ كَذَا اسْتِمْرَارُ	4521
فَهُوَ الطَّلَاقُ حُكْمُهُ بِذَا نُقِلَ	أَمْرُ الزَّوْجِ بَعْدَ خُلْفٍ قَدْ حَصَلَ	4522
فَمِثْلَ مَحْرَمٍ تَقُولُ الْمِلَّةُ	وَالْفَسْخُ حِينَ تَسْتَحِيلُ الْعِشْرَةُ	4523

الباب الخامس:

في التخيير والتملك

أَنْ تَمْلِكَ الطَّلَاقَ فِي الْمَشْهُورِ	وَجَاءَ فِي التَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ	4524
يُرَادُ بِالتَّخْيِيرِ جُزْءٌ ظَاهِرًا	بِوَاحِدَةٍ أَوْ فَوْقَهَا إِنْ أَنْكَرَا	4525
لَهَا اخْتِيَارٌ مَا تَشَاءُ إِذْ عَرَضَا	مَنْ مَوْقِفَيْنِ بِالتَّسَاوِيِ فَوْضَا	4526
ثَنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً كَمَا تَرَى	إِنْ كَانَ مُطْلَقًا فَمَالِكَ يَرَى	4527
تَغَايُرٌ عَنْ مَالِكَ فِيمَا اعْتَمَدَ	وَبَيْنَ تَمْلِيكِ وَتَوْكِيلٍ وَجَدَ	4528
وَنَقْضُ تَمْلِيكِ لَهَا لَا يَحْسُنُ	تَوْكِيلُهَا فِيهِ الرُّجُوعُ مُمَكِّنُ	4529

- 4530 مَالِكُ خِيَارُهَا يَنْحَصِرُ
4531 لِلشَّافِعِيِّ التُّعْمَانِ وَالْأَوْزَاعِ
4532 مَا جَعَلَ الشَّرْعُ بِأَيْدِ الرَّجُلِ
4533 إِرَادَةَ الزَّوْجِ بِقَوْلِ عَابِرٍ
4534 لَيْسَ لَهَا التَّمْلِيكُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ
4535 لِسَائِلِ زَوْجَتِهِ مَلَكُهَا
4536 لَكِنْ عُمَرُ أَبِي وَقَالَ وَاحِدَةٍ
4537 وَهُوَ أَحَقُّ بِالرُّجُوعِ إِنْ أَحَبَ
4538 لِسُنَّةِ الْمُخْتَارِ فِي تَخْيِيرِ
4539 مَالِكٍ طَلْقَةً يَرَاهَا بَائِنَةً
4540 كَمَا يَرَى اخْتِيَارَهَا بِذَا ثَبَتَ
4541 كَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِنْ طَلَّقَتْ
4542 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا بَائِنَةً
4543 وَانْحَصَرَ الْخِلَافُ فِي ثَلَاثَةٍ
4544 فِي الْفَرْقِ لِلتَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ
4545 وَاحِدَةً بَائِنَةً أَوْ وَاحِدَةً
- فِي مَجْلِسٍ وَحُكْمُهُ يُعْتَبَرُ
حُكْمُ مَالِكٍ وَبِالْإِجْمَاعِ
فَلَا يَجُوزُ مَسُّهُ بِمُفْضِلٍ
وَالْبَعْضُ قَالَ بِالْقَرَارِ الْجَائِرِ
قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِفَتَايَ شَاهِدَةٍ
فَطَلَّقَتْ عَدَّ الثَّلَاثَ نَفْسَهَا
وَلَيْسَ طَلْقَةً عَلَيْهَا زَائِدَةٌ
لَكِنْ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ يُضْطَحَبُ
زَوْجَاتِهِ فَاخْتَرَنَ لِلْبَشِيرِ
فَهِيَ الَّتِي تَكُونُ حُكْمًا كَائِنَةً
فِي طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا رَوَتْ
لِنَفْسِهَا رَجْعِيَّةً تَحَقُّقَتْ
وَأَقْعَةُ التَّمْلِيكِ شَرْعًا كَائِنَةً
مَبَاحِثِ التَّمْلِيكِ حُكْمًا ثَبَتَ
ثَلَاثُ طُلُقَاتٍ عَلَى التَّخْرِيرِ
وَالْخُلْفُ هَلْ بَائِنَةٌ أَمْ رَجْعِيَّةٌ



الجملة الثانية

الباب الأول:

في الطلاق وشروطه

الفصل الأول:

في أفاض الطلاق المطلقة

بَلَّغَ قَوْلَ الشَّرْعِ ذَا الْمَسَاقِ	بِالْفَلْظِ أَوْ بِالنِّيَّةِ الطَّلَاقُ	4546
وَدُونَ نِيَّةٍ تَرَاهُ يَكْمُلُ	فَهَلْ صَرِيحُ الْفَلْظِ فِيهِ يَعْمَلُ	4547
بَعْضٌ بَلْفِظَ دُونَهَا بَعْضٌ وَسَطُ	فَالْبَعْضُ يَمْضِي وَبَنِيَّةٌ فَقَطُ	4548
كِنَايَةُ صَرِيحٍ دُونَ مَيْنِ	وَقَوْلُ جُمُوهُورٍ عَلَى صَنَفَيْنِ	4549
وَعَبْرُهُ كِنَايَةُ إِذَا جَرَى	لَفْظُ الطَّلَاقِ مَالِكٌ فَقَطُ يَرَى	4550
فَالسَّرَاحِ وَالْفِرَاقِ تَكْمُلُ	وَالشَّافِعِي ثَلَاثَةٌ تُسْتَعْمَلُ	4551

المسألة الأولى:

في حكم قول المطلق

قَدْ طَبَّقُوا بِالْفَلْظِ حُكْمَ الشَّارِعِ	مَالِكٌ وَالثُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِي	4552
وَقَضَاهُ لَيْسَ لَذَاكَ صَاحِبًا	زَوْجٌ بِلَفْظَةِ الطَّلَاقِ خَاطِبًا	4553
دُونَ قَرِينَةٍ وَذَا مَوْجُودُ	فَقَوْلُهُ لَدَيْهِمْ مَرْدُودُ	4554
تَكُونُ مِنْهُ مَنْفَذًا لِلدَّارِكِ	أَعْنِي قَرِينَةَ لَدَى الْمَوَالِكِ	4555
وَجُوبَ نِيَّةٍ وَذَاكَ الشَّانُ	وَالشَّافِعِي يَرَى كَذَا الثُّعْمَانُ	4556
فَنِيَّةٌ مُشْتَرِطٌ كَالرَّادِعِ	مَالِكٌ فِيهِ سَدُّ لِلدَّرَائِعِ	4557

المسألة الثانية:

فيمن قال لزوجته أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة

قَالَ أَرَدْتُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ تُعَدُّ	وَالْقَوْلُ طَالِقٌ لِرِزْوَجَةٍ وَقَدْ	4558
مَا فَهَمَ الثُّعْمَانُ لَا يُحْرِمُهُ	مَالِكٌ مَا نَوَى بِهَا يَلْزِمُهُ	4559
قَوَاعِدُ الطَّلَاقِ فِي شَرْطِ عِلْمِ	مَنْ رَجَعَهُ لَشَرْطِهَا إِنْ يَحْتَرَمُ	4560
لَيْسَ لِبَعْضٍ جَاءَ رَأْيٌ رَاجِحُ	وَفِي كِنَايَةٍ خِلَافٍ وَاضِحُ	4561

الفصل الثاني:

ألفاظ الطلاق المقيدة

4562	مُقَيِّدُ الطَّلَاقِ بِاسْتِنَادِ	أَوْ بِاشْتِرَاطِ سَاقِهِ الْمُنَادِي
4563	مَشِيئَةً مُقَيِّدٌ أَوْ فَعْلٌ	فَمِنْهُمْ مَقَيِّدٌ لَا يَخْلُو
4564	مُطَلِّقٌ إِنْ شَاءَ قَالَ اللَّهُ	نَفَذَ مَالَهُ وَمَا مَعْنَاهُ
4565	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى	كِلَاهُمَا لِذَا الطَّلَاقِ وَاصْفَا
4566	بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْمُطَلِّقُ	فَحَاضِرَ لَلَّاتِ حَيْثُ عَلَّقَا
4567	إِلَّا عَلَى شَرْطٍ يَكُونُ وَاقِفًا	دُخُولِ دَارٍ أَوْ يَكُونُ عَارِفًا

الباب الثاني:

في المطلق الجائز الطلاق

4568	مَنْ عَاقِلٌ حُرٌّ وَغَيْرُ مُكْرَهٍ	وَمِنْ مَرِيضٍ خُلِفَهُمْ فِي إِرْثِهِ
4569	أَمَّا طَلَّاقُ مُكْرَهٍ لَا يُلْزَمُ	لِمَالِكٍ وَغَيْرِهِ فَلْتَفَهُمُوا
4570	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ شَرْعًا قَبْلَ	وَالْخُلْفُ فِي شَرِيعَةٍ مِنْهُ حَصَلَ
4571	وَطَلْقُهُ أَتَتْ مِنَ السُّكْرَانِ	تَمَضَى لَدَى الْجُمُهورِ فِي الزَّمَانِ
4572	وَبَعْضُهُمْ يُلْغِيهِ مِنْهُ الْمَرْنَى	صَحْبُ أَبِي حَنِيفَةَ فَلْتَعَنِي
4573	بَلَعْنَةُ الرَّسُولِ شَرِبَ الْخَمْرَ	شَارِبُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ عُذْرِ
4574	زَوَالِ عَقْلِ الْجُنُونِ يَخْتَلِفُ	وَعَنْ زَوَالِ السُّكْرِ حَيْثُمَا وَصَفَ
4575	فَالسُّكْرُ بِاخْتِيَارِ سَكْرَانٍ صُنِعَ	إِنْ جُنَّ لَيْسَ دَاخِلًا فِيمَا وَقَعَ
4576	فَوَاحِدٌ لِعَقْلِهِ قَدْ أَفْسَدَا	وَالثَّانِي لَمْ يَسْنَعْ لِمَا قَدْ وَجَدَا
4577	وَيُلْزَمُ السُّكْرَانُ عِنْدَ مَالِكٍ	عَتَقَ طَلَّاقٌ قَوْدٌ لِلْهَالِكِ
4578	وَيَنْعُهُ نِكَاحُهُ لَا يُلْزَمُ	لِحَقِّ غَيْرِهِ لِذَاكَ فَافْهَمُوا

الباب الثالث:

فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق

وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الطَّلَاقَ يَصُدُّ	4579
عَلَى الَّتِي فِي عِصْمَةٍ تُعْتَبَرُ	
فِي عِصْمَةٍ لِرُزْجِهَا أَوْ عِدَّةٍ	4580
أَوْ مُرَدِّفٍ أُخْرَى لَهَا فِي الْفِتْرَةِ	
وَعَبْرُ جَائِزٍ عَلَى أَجْنَبِيَّةٍ	4581
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ بِشَرْعِيَّةٍ	
إِنْ قَالَ إِنَّ عَقْدَهَا فَطَالِقٌ	4582
يَخْصُهُ شَرْعاً زَوْجاً سَابِقُ	
وَأَبْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ يَمْنَعُ	4583
لِغَيْرِ زَوْجَةٍ طَلَقاً يَقَعُ	

الجملة الثالثة

الباب الأول:

أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي

وَرَجْعَةُ الطَّلَاقِ حُكْمٌ مُتَّفَقٌ	4584
عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ زَوْجٌ يَسْتَحِقُّ	
وَأَتَّفَقُوا فِي الْقَوْلِ وَالْإِشْهَادِ	4585
لِصِحَّةِ الطَّلَاقِ وَالْتَعَادِ	
لِمَالِكٍ يُشْتَرِطُ الْإِشْهَادَ	4586
لِصِحَّةِ الرَّجْعَةِ إِذْ تُعَادُ	
وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ شَرْطٌ وَاجِبٌ	4587
إِشْهَادُهُ لِرَجْعَةٍ يُصَاحِبُ	

الباب الثاني:

في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن

دُونَ الثَّلَاثِ لَطَّلَاقٍ يَقَعُ	4588
مَنْ غَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا وَتُرْجَعُ	
إِنْ لَمْ تَكُنْ بِبَائِنِ الطَّلَاقِ	4589
فَبَعْدَهُ قَدْ يُمَكِّنُ التَّلَاقَ	
وَفِي الثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ فِي الْأَبَدِ	4590
مَنْ دُونَ زَوْجٍ عَاقِدٍ وَلَا يُرَدُّ	
تَحْلِيلُهَا بِحِيلَةِ الْمُحَلِّ	4591
وَذَاكَ مَلْعُونٌ بِذِكْرِ الْأَفْضَلِ	
وَإِنْ عَادَ فِي الطَّلَاقِ نَفْسَ الْمَشْكِ	4592
وَاخْتَلَفُوا فِي هَدْمِهِ لِلأَوَّلِ	

الجملة الرابعة

الباب الأول:

في العدة

الفصل الأول:

في عدة الزوجات

النوع الأول:

في معرفة العدة

وَحَيْضُهَا مُسْتَرْسَلٌ مَقْبُولٌ	كُلُّ طَلَاقٍ حُرَّةٌ مَدْخُولٌ	4593
لَقَطْعِهِ تَذْرِيٌّ وَمُسْتَحَاضَةٌ	مَنْ غَيْرَ رِيَّةٍ وَلَا يَأْسَةٍ	4594
ثَلَاثَةُ الْأَقْرَاءِ لِلدَّمِيمَةِ	فَحُرَّةٌ فِي حَالَةٍ سَلِيمَةٍ	4595
لِلطُّهْرِ أَوْ لِلْبَدءِ فِي الدَّمَاءِ	وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَاكَ فِي الْأَقْرَاءِ	4596
فَالْقُرْءُ لِلدَّمَاءِ فِي الَّذِي حَكَّوْا	فَابْنُ عُمَرَ أَبُو حَنِيفَةَ رَوَوْا	4597
وَالْخُلْفُ فِي الْمَفْهُومِ كُلُّ يَجْتَهِدُ	حَسَابُ عِدَّةٍ عَلَيْهِ يَعْتمِدُ	4598
حُكْمُ طَلَاقٍ حُرَّةٌ مُرْجَعَةٌ	يَنْبِي عَلَيْهِ مُدَّةٌ لِلرُّجْعَةِ	4599
يُقَالُ لِلطُّهْرِ وَتِلْكَ عَلَةٌ	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَطَيْبَةُ	4600
حُكْمُ الْجَمِيعِ فِي طَلَاقٍ إِذْ وُصِفَ	فَفِي اشْتِرَاكِ اللَّفْظِ فِي الْقُرْءِ اخْتَلَفَ	4601
وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَاهُ عِنْدَ الْعَرَبِ	لَا بِنِ عُمَرَ نَصُّ الْحَدِيثِ لِلنَّبِيِّ	4602
مَنَاطُ بَدءٍ أَوْ تَمَامٍ فَاجْتَبَى	فَاخْتَلَفَ فِيهِ شَأْنُ كُلِّ مَذْهَبٍ	4603
كُلُّ لَهُ حُكْمٌ سَدِيدٌ فَانْتَبَهَ	فَقَوْلُ أَيِّ تَقْتَفِي لِمَذْهَبِهِ	4604
مَنْ دُونَ رِيَّةٍ فَمَالِكٌ يَحْضُ	إِنْ طُلِّقَتْ صَغِيرَةٌ وَلَا تَحْضُ	4605
فِي عِدَّةٍ تَبْقَى عَلَى الْمَشْهُورِ	بِأَنَّهُا لَتُسَعَّةُ الشُّهُورِ	4606
وَيَوْمَ كَفَّهِ عَنِ اسْتِمْتَاعِ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بِالْحَمْلِ وَالْإِرْضَاعِ	4607
مُخَالَفٌ لِبِذَا أَبِي حَنِيفَةَ	يَبْدَأُ فِيهِ عِدَّتُهَا لَلتُّسَعَةِ	4608
دُخُولِ سَنِ الْيَأْسِ مِنْ حَيْضٍ غَدَرَ	مَنْ لَا لَهَا عُذْرٌ لَدَيْهِ تَنْتَظِرُ	4609

- 4610 وَعِدَّةٌ لِمُسْتَحَاضَةٍ سَنَةً
4611 مَالِكٌ عَكْسًا لِأَبِي حَيْفَةَ
4612 إِنْ أَوْهَمَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ فَلْتَعُدْ
4613 وَالشَّافِعِيُّ إِنْ تَعْرِفِ الْأَيَّامَا
4614 وَغَيْرُ حُرَّةٍ بِنَفْسِ الْحُكْمِ
4615 بِحُرْمَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْأَنْكُوَانِ
4616 لَفْظُ الْكِتَابِ جَاءَ بِالتَّرْبُصِ
4617 عَائِسَةُ الْإِيْمَاءِ مَالِكٌ جَعَلَ
4618 أَبُو حَيْفَةَ كَذَاكَ الثُّوْرِ
4619 مَنْ زَوْجَةً فِي عِدَّةٍ إِنْ يَرْتَجِعْ
4620 بِمَا مَضَى مِنْ عِدَّةٍ الْمَرْتَجِعَةِ
4621 فَقَوْلُ جُمْهُوْرٍ بِهَذَا الْحُكْمِ
4622 لِلشَّافِعِيِّ إِزْجَاعُهَا فِي الْعِدَّةِ
4623 فِي عِدَّةِ الْمَاضِي لَهَا أَنْ تَسْتَمِرَّ
4624 إِنْ لَمْ يُؤَدَّ مَا عَلَيْهِ تُزْجَعُ
4625 كِلَاهُمَا يُعْطَى لَهَا حُكْمُ ظَهَرُ
4626 فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ تَسْتَأْنَفُ
4627 فِيهِ وَإِنْ بَرَاءَةٌ لِلرَّحِمِ
- إِنْ لَمْ تُمَيِّزْ لِلدَّمَا قَدْ حَسَنَهُ
عَدَّتْهَا الْإِفْرَاءُ دُونَ السَّنَةِ
ثَلَاثَةً مِنَ الشُّهُورِ لَا تَزِدُ
صَلَّتْ بِهَا لَفَقَتِ الثَّمَامَا
تَحْكُمُ لِلْجَمِيعِ قَبْلَ الْحُسَمِ
مَاتَتْ بِذَا قَوَاعِدُ الْإِذْعَانِ
عَلَى الْعُمُومِ جَاءَ لَمْ يُخَصَّصْ
ثَلَاثَةَ الْأَشْهُرِ حُكْمًا قَدْ نَقَلَ
تَعْتَدُ نَصْفَ عِدَّةٍ مَذْكُورِ
وَلَمْ يَمَسَّهَا فَهَلْ قَدْ تَنْتَفِعُ
فَعِدَّةٌ دُخُولُ قِطْعَةٍ
وَشَرْطُ مَسِّ قِطْعِهَا فِي فَهْمِ
إِنْ أَرَدَفَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الْمُتَعَةِ
بِالْعُسْرِ فِي الْإِنْفَاقِ مَالِكٌ أَقْرَ
فَمَالِكٌ لِحَالَتَيْنِ قَدْ جَمَعَ
بَيْنَ عِبَادَةٍ وَبُرْءٍ يُشْتَهَرُ
لِعِدَّةٍ وَذَاكَ لَا يُخْتَلَفُ
تَذَاخُلَ لِعِدَّةٍ حُكْمًا فَاغْلَمِ

النوع الثاني :

أحكام العدة

- 4628 وَاتَّفَقُوا فِي نَفَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ
4629 وَاخْتَلَفُوا فِي مِثْلِ ذَا اللَّبَائِنِ
كَذَاكَ فِي إِسْكَانِهَا وَالْمُتَعَةِ
بِالْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةِ الْقَرَائِنِ

المسألة الأولى:

إسكان المطلقة

4630	إِسْكَانُهَا إِنْفَاقُهَا لِلْكُوفَةِ	وَمَنْعُهُ فِي الْحُكْمِ لِلْجَمَاعَةِ
4631	فَمَالِكٌ أَعْطَى لَهَا السَّكْنَ فَقَطَّ	وَفِي عُمُومِ النَّصْرِ جَاءَ ذَا شَطَطٍ
4632	قَالَ عُمَرُ لَا نَدَعِ الْقُرْآنَا	لِقَوْلِ مَرْأَةٍ بِذَا أَذَانَا
4633	جُلُّ الَّذِينَ رَجَّحُوا لِلظَّاهِرِ	بَيْنَ دَلِيلِ قَاطِعٍ وَآمِرِ
4634	عَنْ حُجَّةٍ ظَنِّيَّةٍ وَيُخْتَلَفُ	فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيمَا قَدْ وَصِفُ

المسألة الثانية:

النظر في عدة الحامل

4635	أَعْنِي الَّتِي فِي حَمْلِهَا مَاتَ الرَّجُلُ	فَوَضِعَ حَمْلَهَا عَلَيْهِ مُتَّكِلُ
4636	سُبَيْعَةُ حَدِيثُهَا يُحَدِّدُ	لِوَضْعِ حَمَلٍ عِدَّةً لَا تَزْدُودَا
4637	لِلْحَمَلِ فَارَقَتْ بِنِصْفِ شَهْرٍ	حَلِلَتْ لِلنِّكَاحِ نَصُّ الْأَمْرِ

الباب الثاني:

في المتعة

4638	فَيَنْ نَذْبَ أَوْ وَجُوبِ الْمُتْعَةِ	سَادَ الْخِلَافُ فِي فَتَاوِي الْأُمَّةِ
4639	مَنْ أَهْلُ ظَاهِرٍ وَالْكُلُّ يَسْتَدُّ	إِمَّا لِفَهْمِ الْعُمُومِ يَغْتَمِدُ
4640	فَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ لِلْمَدْخُولِ	فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْخُلُولِ

باب في بعث الحكمين

4641	جَوَازُ بَعْثِ الْحَكَمَيْنِ مُجْمَعُ	عَلَيْهِ فَقْهًا لِلْخِلَافِ يَقْطَعُ
4642	مَنْ أَسْرَتِيهِمَا يُعَيِّنَانِ	يُصَالِحَا كَذَا يُفَرِّقَانِ
4643	فَمَالِكٌ حُكْمُهُمَا يُطَبِّقُ	وَفِي اتِّفَاقٍ لَهُمَا يُورَثُ
4644	وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ لِزَوْجٍ يُلْزَمُ	وَمَالِكٌ نَصُّ الْكِتَابِ يُفْهَمُ
4645	مِنْهُ وَجُوبُ الْحُكْمِ حِينَ يَصْدُرُ	مِنْ حَكَمَيْنِ عَادِلَيْنِ يَظْهَرُ

- 4646 لَكِنْ صَحَبَ مَالِكٌ قَدْ سَجَلُوا
4647 إِنْ طَلَّقَا ثَلَاثَةً فَوَاحِدَةً
4648 مَا يُوجِبُ الثَّلَاثَ فِي الطَّلَاقِ
4649 إِعْدَادَ تَعْيِينِهِمَا لِمَا عَاهَدَ
4650 لَصِيحَةِ الثَّلَاثِ فِي التَّحْكِيمِ
خُلْفًا كَثِيرًا فِي الَّذِي قَدْ نَقَلُوا
وَلَا تُعَدُّ غَيْرَهَا بِزَائِدَةٍ
إِلَّا بِأَمْرِ الزَّوْجِ فِي مَسَاقِ
إِلَيْهِمَا وَأَشْهَبَ خُلْفًا وَجَدَ
أَمَّا رَضَى الزَّوْجَيْنِ لِلتَّيْمِ

كتاب الإيلاء

- 4651 إِيْلَاءُ زَوْجٍ مُدَّةٍ مَعْرُوفَةٍ مِنْ زَوْجَةٍ أَحْكَامُهُ مَوْصُوفَةٌ

المسألة الأولى:

هل تطلق بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء؟

- 4652 أَرْبَعَةً مِنَ الشُّهُورِ قَيَّدُوا
4653 وَبَعْدَهَا يَفِيءُ أَوْ يُطَلَّقُ
4654 طَلَّاقُهُ الْقَاضِي إِذَا يُتَّهَمُ
4655 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّوْرِي
4656 إِذَا انْقَضَتْ تِلْكَ الشُّهُورُ لَمْ يَفِيءْ
4657 بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ وَلَمْ
4658 وَبِانْتِهَاءِ مُدَّةِ الْفِيءِ يَتِمُّ
4659 تَرْكُصُ لَزْوْجَةٍ دُونَ الرَّجُلِ
4660 تَرْكُصُ مُدَّتِهِ إِذْ يَقَعُ
بِهَا الْيَمِينُ عَهْدُهُ إِذْ يُعْقَدُ
وَأَنْ أَبَى لِوَاحِدٍ يُحَقِّقُ
بِرَفْضِ إِيْلَاءٍ وَعَوْدِ يُحْسِمُ
بَيْنَهُمَا الْفِرَاقُ فِي الْمَشْهُورِ
أَبُو حَنِيفَةَ فَرَاقُهُ يَجِيءُ
يَفِيءُ بِمَا آلَا بِهِ وَذَا فَهَمُ
إِنْ فَاءَ ذَنْبُهُ الْكَرِيمُ قَدْ رَحِمَ
قَدْ شَبَّهَتْ بِالذَّيْنِ دُونَ أَنْ يَحُلَّ
كَمُدَّةِ الْأَجَالِ إِذْ يَرْتَجِعُ

المسألة الثانية:

اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك

- 4661 يَمِينُ مُوَلِّ نَصُّهُ فِيهِ اخْتَلَفَ
4662 يُرَى بِهِ الْإِيْلَاءُ حُكْمًا يُقْبَلُ
4663 فَمَالِكٌ بِمُعْجَزِ الْقُرْآنِ
4664 وَالشَّافِعِيُّ شَبَّهَ بِالْكَفَّارَةِ
فَمَالِكٌ كُلُّ يَمِينٍ إِذَا وُصِفَ
وَالشَّافِعِيُّ الْمُبَاحُ لَفْظُ أَغْدَلُ
قَدْ عَمَّمَ الْإِيْلَاءَ فِي الْإِيْمَانِ
مُخَصَّصًا عُمُومَ هَذِي الْآيَةِ

المسألة الثالثة:

إذا ترك الزوج الوطء بغير يمين وهل يكون إيلاء

- 4665 وَتَرَكُ وَطْءَ عِنْدَ مَالِكٍ حَكَمٌ عَلَيْهِ إِيْلَاءٌ بِأَمْرِ يُتَّهَمُ
4666 وَتَرَكُ وَطْءَ بُغْيَةَ الْإِضْرَارِ لِمَالِكٍ كَالْمَوْلَى فِي الْأَخْبَارِ

المسألة الرابعة:

مدة الإيلاء

- 4667 إِنْ قَصَدَ الضَّرَّ بِذَا لِلزَّوْجَةِ مَالِكٌ حُكْمُهُ عَلَى ذِي الْعِلَّةِ
4668 إِنْ يَمِينٌ شَدَّ ذَا أَوْ لَمْ يَشُدَّ فَمَالِكُ الْفِرَاقِ حَتْمًا يَعْتَمَدُ
4669 لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَبَعْضُ إِنْ حَلَفَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ إِذَا وَصَفَ
4670 فَرَقْتُ عَدَّهُ مَعَ الْيَمِينِ يَبْدُو نَفَاذُهُ عَلَى ذَا الْحِينِ

المسألة الخامسة:

نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي

- 4671 طَلَاقٌ إِيْلَاءٌ يَرَاهُ الشَّافِعِيُّ طَلَاقٌ رَجْعَةٌ بِحُكْمِ الشَّارِعِ
4672 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ بَائِتًا إِذْ لَا يَزَالُ مِنْهُ ضَرٌّ مُمَكَّنًا
4673 مَالِكٌ قَالَ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ لَهُ فِي رَجْعَةٍ مِنْ مَانِعٍ

المسألة السادسة:

هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الشيء أو الطلاق؟

- 4674 إِنْ لَمْ يَفِءْ وَلَمْ يُطَلَّقْ طَلَقًا عَلَيْهِ قَاضٍ قَدْ رَأَاهُ عَلَّقَا
4675 لِمَالِكٍ وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ فَحَبْسُهُ أَوَّلَى بِأَمْرِ صَادِرٍ
4676 مِنْ نَائِبِ السُّلْطَانِ وَهُوَ الْقَاضِي وَحُكْمُهُ لِفَرْضِ عَدْلٍ مَاضٍ
4677 تَعَارُضُ الطَّلَاقِ ثُمَّ الْمَصْلَحَةُ كُلُّ لَهُ فِيهِ كَلَامٌ رَجَّحَهُ
4678 فَمَنْ رَأَى لِلْأَصْلِ فَالطَّلَاقُ خُصَّ بِهِ الرَّجَالُ وَالْفِرَاقُ
4679 إِنْ غَلَبَ اجْتِنَابُ وَقَعَ الضَّرَرُ فَمُرْسَلُ الْقِيَاسِ ذَا فِي الْأَثَرِ
4680 لِمَالِكٍ يَقُولُ ذَا بِهِ الْعَمَلُ عَارِضُهُ الْكَثِيرُ حَيْثُمَا حَصَلَ

المسألة السابعة:

هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟

- 4681 إِنْ كَانَ فِي الْإِيْلَاءِ ثُمَّ طَلَّقَا
4682 مَالِكٌ لِرَجْعَةِ الْإِيْلَاءِ
4683 فَهُوَ بِذَا يُكْرَرُ الْإِيْلَاءُ
4684 وَذَاكَ فِي الْإِيْلَاءِ بَعْدَ فِرْقَةٍ
4685 مِنْ عُلَمَاءِ الْفُقَهَةِ فِي تَحْرِيمِ
4686 فِرَاقِهِ فِي رَجْعَةٍ أَوْ بَائِتَةٍ
4687 لَا يَتَعَدَّاهَا لِحَلْفِ ثَانٍ
4688 وَمَالِكٌ يُرَاعِي رَفْعَ الضَّرَرِ
- إِنْ يَرْجِعُ وَلَمْ يُضَاجِعْ حَقًّا
عَلَيْهِ فِي الرَّجْعِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ
سُقُوطُهُ لِلشَّافِعِيِّ جَاءَ
وَوَارِدُ ذَا الْقَوْلِ عَنْ جَمَاعَةٍ
لِعَوْدَةِ الْإِيْلَاءِ مِنْ قَدِيمٍ
كَانَ يَمِينُهُ بِنَفْسِ الْكَائِنَةِ
قَدْ جَدَّ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ
وَمِنْ تَعَسَّفِ مُنَافِ الْأَشْهَرِ

المسألة الثامنة:

هل تلزم الزوجة المولي منها عدة؟

- 4689 عِدَّتُهَا تَلْزِمُ لِلْجُمُهورِ وَالنَّفْيُ إِنْ حَاضَتْ مَدَى الشُّهُورِ
4690 ثَلَاثُ مَرَّاتٍ لِجَابِرٍ وَرَدَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَذَا حُكْمٍ أَسَدٌ

المسألة التاسعة:

إيلاء العبد وقول مالك فيه

- 4691 لِلْعَبْدِ قَالَ مَالِكٌ شَهْرَانِ
4692 إِنْ كَانَ إِبرًا رَحِمَ قَدْ يُسْتَدُّ
4693 وَمَنْ يَقُلْ بِغَيْرِ ذَا فَقَدْ تَرَكَ
- إِنِّي أَرَى أَنَّهُمَا سَيَّانِ
لَهُ فَنُطْفَةُ الرَّجَالِ تَتَّحَدُ
لِعِلَّةٍ فِي رَحِمٍ قَدْ تَشْتَرِكُ

المسألة العاشرة:

هل شرط رجعة المولي أن يطاق؟

- 4694 وَالْوَطْءُ لِلْجُمُهورِ إِنْ فِي الْعِدَّةِ
4695 وَمَالِكٌ إِنْ لَمْ يَطَأْ وَلَمْ يَجِدْ
- لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَهُمْ فَبِتْ
عُذْرًا رُجُوعُهُ بِهِ لَهَا فَسَدَ

كتاب الظهار

فَبِالْكِتَابِ ثُمَّ سُنَّةِ النَّبِيِّ	4696
فَأَيَّةُ الظَّهَارِ خَوْلَةٌ رَوَتْ	4697
ظَاهِرَ مِنْهَا زَوْجُهَا فِيهَا وَمَا	4698
فَذَلِكَ مِمَّا خَصَّ فِيهِ السَّبَبُ	4699
فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْفُصُولِ يُحْصَرُ	4700
قَدْ قَرَّرُوا حُكْمَهُ بِالسَّبَبِ	
قِصَّةَ زَوْجِهَا عَلَى النَّبِيِّ حَكَتْ	
مِنْ رَحْمَةٍ لَهَا النَّبِيُّ قَدْ قَدَّمَا	
وَعَمَّ حُكْمُهُ السَّوَى وَيُرْغَبُ	
فِيهِ الْكَلَامُ إِنْ سُؤَالَ يُذَكَّرُ	

الفصل الأول:

في ألفاظ الظهار

إِنْ قَالَ قَائِلٌ كَظْهَرِ أُمِّي	4701
وَأِنْ أَتَى بِلَفْظٍ غَيْرِ الظَّهْرِ	4702
مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ فِي التَّأْيِيدِ	4703
وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ ذَا ظَهَارًا	4704
لِذَاكَ نَصٌّ قَاطِعٌ وَيَتَّبِعُ	4705
مِنْ كُلِّ عَضْوٍ حَرَّمُوا فِيهِ النَّظْرَ	4706
تَعَارُضُ الْمَعْنَى لِنَصٍّ وَاضِحٍ	4707
فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ	4708
فَهُوَ ظَهَارٌ ثَابِتٌ فِي الْحُكْمِ	
أَوْ غَيْرُ أُمٍّ فِي صَرِيحِ الذِّكْرِ	
لِمَالِكَ ظَاهِرٌ بِالتَّأْكِيدِ	
فَلَفْظُهُ أَعْضَاؤُهُ أَشَارًا	
أَبُو حَنِيفَةَ بَعْضُهُ يَمْنَعُ	
فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ أَوْ نَصٍّ الْأَثَرِ	
تَحْرِيمُ عَضْوَيْبَيْنِ وَرَاجِحِ	
وَلَمْ يَضُمَّ لَفْظَةً إِلَيْهِ	

الفصل الثاني:

في شروط وجوب الكفارة فيه

لِلْجُلِّ لَمْ تَجِبْ سِوَى بِالْعَوْدَةِ	4709
نِيَّةٌ وَطَاءٌ عِنْدَ مَالِكَ فَقَطْ	4710
فَيَنْ لَفْظُ الْعَوْدِ وَالْإِرَادَةِ	4711
وَهُوَ خِلَافٌ حَاصِلٌ فِي الظَّنِّ	4712
طَاوُسٌ لَمْ يَقُلْ بِحُكْمِ الْجِلَّةِ	
وَالْعَوْدُ وَالْإِمْسَاكُ بَعْضٌ يُشْتَرَطُ	
جَاءَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْجِلَّةِ	
سُلُوكُهُ لَيْسَ لِفَهْمٍ يُغْنِي	

الفصل الثالث:

فيمن يصح فيه الظهار

وَالْخُلْفُ فِي ظَهَارِهِ مِنْ أَمَةٍ	لِزَوْمِهِ لِزَوْجَةٍ فِي عِصْمَةٍ	4713
فِيهِ اخْتِلَافٌ أَهْلَ عِلْمِ الْمِلَّةِ	وَمِنْ إِمَاءٍ أَوْ ظَهَّارِ الْمَرْأَةِ	4714
لِلشَّافِعِيِّ الْعَكْسُ أَبِي حَنِيفَةَ	فَهُوَ مِنَ الْإِمَاءِ مِثْلُ الْخُرَةِ	4715
بِهِ عَلَى سَيِّدِهَا إِذَا يُجْزَمُ	فَلَيْسَ فِيهَا مِنْ ظَهَّارٍ يُحْكَمُ	4716
عَادَرَهُ الزَّمَانُ وَالْأَوْصَافُ	ظَهَّارُهُ مِنْهَا وَذَا خِلَافُ	4717
فَالْبَعْضُ يُغْفِيهَا وَبَعْضُهُمْ وَصَفُ	ظَهَّارِ زَوْجَةٍ عَلَيْهِ مُخْتَلَفُ	4718
قَوْلُ ضَعِيفٍ لَيْسَ فِيهِ مُنْجِي	ظَهَّارُهَا بِنَفْسِ حُكْمِ الزَّوْجِ	4719

الفصل الرابع:

فيما يحرم على المظاهر

لِمَالِكٍ مِنْ كُلِّ جَنَسِ الزَّوْجَةِ	يُحَرِّمُ الظَّهَّارَ كُلَّ لَذَّةٍ	4720
أَحْمَدُ وَالشُّوْرِي بِهِ قَدْ حَكَمَا	وَالشَّافِعِيُّ وَطَاءُ فَرَجَ حَرَمًا	4721
قَدْ يُفْهَمُ الْوُلُوجُ عُزْفُ نَاصِرَةٍ	وَالْخُلْفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ بَاشِرَةٍ	4722
وَذَلِكَ حُكْمٌ وَاضِحُ الْإِسْنَادِ	عَلَيْهِ جُلُّ عِلْمَاءِ الضَّادِ	4723

الفصل الخامس:

هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟

وَرَأَى الزَّوْجَةَ حَيْثُ قَرَّرَا	مُطَلَّقٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفَرَا	4724
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ النُّحْرِيرُ	يَحْرُمُ مَسْهًا بِلا تَكْفِيرِ	4725
تَلَزَمَهُ فِي سَائِرِ الْأَطْوَارِ	فَمَالِكٌ كَفَّارَةُ الظَّهَّارِ	4726
وَالْعَفْوُ مِنْهَا بَعْدَ فَوْتِ الْمُدَّةِ	وَالشَّافِعِيُّ تَلَزَمَ عِبرَ الْعِدَّةِ	4727
قَبْلَ طَلَاقٍ وَاصِلِ الثَّلَاثَةِ	هَلْ يَهْدُمُ الظَّهَّارَ كُلَّ الْعِصْمَةِ	4728

الفصل السادس:

في دخول الإيلاء عليه

لِلشَّافِعِيِّ تَدَاخُلُ الْحُكْمَيْنِ	4729
وَمَالِكَ إِنْ كَانَ آلاً لِلضَّرَرِّ	4730
فَفِي اخْتِلَافِ الرَّأْيِ فِي الْأَمْرَيْنِ	4731
بَانَتْ بَقَوْتُ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ	4732
خُلِفَ عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَقْوَالِ	4733
وَبَعْضُهُمْ لِأَبَدٍ مِنْ مَضَرَّةٍ	4734
مَنْ حُكِمَ فِي حَالَةِ الْأَمْرَيْنِ	
عَلَى الظَّهَارِ دَاخِلٌ فِيمَا ذَكَرَ	
مَنْ ضَرَرَ تَدَاخُلَ الشَّيْئَانِ	
لِلثُّورِ فِي تَضَارُبِ الْأَرْاءِ	
دُخُولُهُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ	
وَدُونَهَا مَا إِنْ يُرَى بِزَلَّةٍ	

الفصل السابع:

في أحكام كفارة الظهار

إِعْتِاقُ رَقَبَةٍ وَصِيَامٌ يُعَدُّ	4735
تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِالْإِجْبَارِ	4736
وَفِي الْخِلَافِ فِي شُرُوطِ الصَّحَّةِ	4737
وَالْوُطْءِ إِنْ يَقَعُ مَدَى الصِّيَامِ	4738
فَمَالِكٌ صِيَامُهُ يَسْتَأْنَفُ	4739
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ لاسْتِثْنَائِهَا	4740
كَفَّارَةُ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ	4741
قَبْلَ الْمَسِيسِ فِي الظَّهَارِ تُنْجِزُ	4742
فِي أَيِّ وَقْتٍ أَخْرَجَ الْمَكْفَرُ	4743
وَعِنْدَ إِعْتِاقِ فَهَلْ إِسْلَامُ	4744
هَلْ حَمْلٌ مُطْلَقٌ عَلَى مُقَيَّدٍ	4745
إِنْ كَانَ إِعْتِاقٌ لَوَجْهِ الْقُرْبَةِ	4746
وَاللَّفْظُ لِلنُّعْمَانِ بِالْعُمُومِ	4747
وَفِي سَلَامَةِ مَنْ الْعُيُوبِ	4748
وَخَلْفُهُمْ فِي قَدْرِهِ الْمُؤَثِّرِ	4749
تَتَّبَعُ الْخِلَافُ فِي الظُّنُونِ	4750
إِطْعَامُ سِتِينَ وَتَرْتِيبُ قَصْدٍ	
فَالْعَتَقُ يَأْتِي وَاجِبُ الْأَحْرَارِ	
فِيهَا خِلَافُ السَّادَةِ الْأَثَمَةِ	
فِي عَهْدِ كَفَّارَةِ ذِي الْأَيَّامِ	
يَشْتَرِطُ النُّعْمَانُ عَمْدًا يُوصَفُ	
فِي الْحَالِ حُكْمًا حَالَةً اغْتِرَافُهَا	
هُمَا مَدَارُ الْخُلْفِ فِي التَّبْيِينِ	
وَإِنْ تَكُنْ مِثْلَ الْيَمِينِ تُبْرَزُ	
مَنْ عَهْدَ وَقْتُ لِلظَّهَارِ اعْتَبَرُوا	
مَعْتُوقَةٌ قَدْ تَرَفَّعَ الْأَثَامُ	
أَمْ ذَاكَ قِيَاسٌ لَدَى مُجْتَهِدٍ	
فَوَاجِبٌ فِي رَقَبَةٍ مُسَلِّمَةٍ	
فَوَاضِحُ الدَّلِيلِ لِلْفُهْمِ	
تَنْوُعُ الْخِلَافِ فِي الْمَطْلُوبِ	
كَشَرَطِ أَصْحَابِهِ لِلْأَكْثَرِ	
يُفْضِي إِلَى هَذَرَةِ الْمُجُونِ	

وَلَيْسَ فِي الْمَوْضُوعِ قَوْلٌ نَسَبَهُ	فَالنَّصُّ جَاءَ فِي عُمُومِ الرَّقَبَةِ	4751
فَكُلُّنَا بِمَا يَقُولُ يَقْتَدِي	بَعْضُ لِقَوْلٍ قَاسِمٍ مُحَمَّدٍ	4752
ظَهَرَ هَا فَمَالِكَ يُكْفَرُ	مُظَاهَرٌ مِنْ زَوْجَةٍ يُكْرَرُ	4753
مَتَابِعاً تَكْفِيرُهُ يُقَرَّرُ	عَنْهَا بِوَاحِدَةٍ وَإِنْ يُظَاهَرُ	4754
تَكْفِيهِ وَاحِدَةً نَحَا الْأَخْيَارُ	فِي مَجْلِسٍ تَتَابَعَ الظَّهَارُ	4755

كتاب اللعان

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول:

في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها

زَنَى وَنُكِرَ هُمَا الْإِنْسَانُ	مَنْشَأُ اللَّعَانِ دَعْوَيَانِ	4756
مَشْهُورٌ مَالِكٌ لَذَاكَ حَسَنًا	وَالْقَذْفُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْتَمِعَا	4757
وَنَفْيُ حَمْلٍ جَاءَ فِي إِنْجَازِهِ	وَالْعَكْسُ لِلْجُمْهُورِ فِي جَوَازِهِ	4758
وَأَنْ يَرَى الزَّنى وَذَا الْمُضْمُونِ	وَشَرْطُهُ فِي عِصْمَةٍ تَكُونُ	4759

الفصل الثاني:

من صفات المتلاعنين

تَرْتَّبَ اللَّعَانُ حُكْمًا سَطَرًا	إِنْ يُنْفَى زَوْجٌ حَمْلَ زَوْجٍ ظَاهِرًا	4760
وَبِالشَّهَادَاتِ يَكُونُ الْفُضْلُ	إِنْ يَرْمِ زَوْجَةٌ فَذَاكَ الْأُضْلُ	4761

الفصل الثالث:

في صفة اللعان

بِأَرْبَعِ خَامِسَةٍ فَلْيَلْعَنِ	يُخْلَفُ أَنَّهُ رَأَاهَا تَزْنِي	4762
وَهِيَ عَلَيْهَا غَضَبٌ إِنْ تَجَنَّبَ	لِنَفْسِهِ بِلَعْنَةٍ حَالَ الْكَذِبِ	4763
لَهَا بِلَفْظَةِ الْيَمِينِ إِنْ وُصِفَ	لِقَوْلٍ حَقٍّ ثُمَّ بِاللَّهِ الْخَلِفِ	4764

الفصل الرابع:

في حكم نكول أحدهما أو رجوعه

وَأَخْبَسُ لِلنُّعْمَانِ فِي الَّذِي حَصَلَ	يُحَدُّ لِلْجُمُهورِ إِنْ زَوْجٌ نَكَلَ	4765
جَلَدٌ وَأَشْرُ وَالْعَقَابُ رَاتِبُ	فِي النَّصْرِ رَمَى الْمُحْصَنَاتِ جَالِبُ	4766
فِي مُجْمَلِ ذَكَرِ الشُّهُودِ قَدْ قَصَدُ	نَصْرُ اللَّعَانِ بِالْعُمُومِ قَدْ وَرَدُ	4767
وَنَصْرُ نَطْقِهَا رَوَتْهُ سُورَةُ	فَهِيَ يَمِينٌ حُكْمُهَا مَخْصُوصَةٌ	4768
لِلشَّافِعِيِّ التُّعْمَانُ فِي الْمَشْهُورِ	إِنْ نَكَلْتَ فَالْحَدُّ لِلْجُمُهورِ	4769
وَأَخْبَسُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْفَهْمِ	وَحَدُّهَا الرَّجْمُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	4770

الفصل الخامس:

في الأحكام اللازمة لتتام اللعان

فِي الْفَضْلِ أَوْ يَفْسُخُهُ لِلسَّائِلِ	وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَاكَ فِي مَسَائِلِ	4771
وَلَا طَلَاقَ بَعْدَهُ لِلْفَاهِمِ	هَلْ بِاللَّعَانِ أَمْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ	4772
تَأْبَدُ الْفِرَاقُ بِالَّذِي صَدَرَ	وَبِالَّذِي بَيْنَهُمَا قَدْ اشْتَهَرَ	4773
حَالِ انْتِهَائِهَا تَلَاعُنَ يَحْدُهُ	بَدَأُ الْفِرَاقِ مَالِكٌ يَعْدُهُ	4774
وَالشَّافِعِيُّ بِحَلْفِ زَوْجٍ بَتَّتْ	نَهَايَةُ الْيَمِينِ عِنْدَ الزَّوْجَةِ	4775
مَنْ بَعْدَ أَيْمَانٍ أَتَتْ لِلْسَّبَبِ	لِلْمُتَلَاعُنِ تَفْرِيقُ النَّبِيِّ	4776
فَكَالْفِرَاقِ بِالطَّلَاقِ إِنْ غَبَرَ	وَالشَّافِعِيُّ رَتَبَهُ عَلَى الْأَثَرِ	4777

كتاب الإحْدَادِ

فِي عِدَّةِ الْمَوْتِ بِلَا مَرَاءِ	وَالْجَمْعُ بِالْإِحْدَادِ لِلنِّسَاءِ	4778
مَنْ أَحْدَادٌ فِي نِسَاءِ الْأُمَّةِ	فَمَا لِكَ لَمْ يَنْشَأَنَّ غَيْرَ الْأُمَّةِ	4779
تُعْفَى مِنَ الْحَدَادِ قَوْلُ الشَّارِعِ	وَفِي كِتَابَةِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ	4780
كُلُّ تَزْيِينٍ وَذَاكَ يُفْهَمُ	وَذَاتُ إِحْدَادٍ عَلَيْهَا يَحْرَمُ	4781
هَلْ فِي الْحَدَادِ مُمَكِّنٌ أَنْ تَكْتَحِلَ	مَنْ قَوْلُ خَيْرِ النَّاسِ حِينَمَا سُئِلَ	4782
أَوْ لثَلَاثٍ قَالِ ذَاكَ جَمْعًا	فَقَالَ لَا لِمَرَّتَيْنِ قَطْعًا	4783

- 4784 أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمَةِ وَغَيْرَهَا أَتَى الْحَدِيثُ فَافْهَمَهُ
4785 أَمْ حَبِيبٌ قَدْ دَعَتْ بِالطَّيِّبِ وَبَيَّنْتَ لِلْحُكْمِ بِالتَّرْتِيبِ
4786 وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظْرِ فِيهِ يُخْتَلَفُ بَيْنَ إِبَاحَةِ وَجُوبٍ قَدْ عُرِفَ

كتاب البيوع

- 4787 فُضِّلَهُ فِي خَمْسَةٍ قَدْ تُذَكَّرُ شُرُوطُهُ فَسَادُهُ إِذَا يُحْصَرُ

الجزء الأول:

تعريف أنواع البيوع المطلقة

- 4788 كُلُّ تَعَامُلٍ يَرَى لِاِثْنَيْنِ يَكُونُ عَيْنًا عَوْضًا عَنْ عَيْنٍ
4789 أَوْ ثَمَنًا عَنْهَا بَقِيَ فِي الذَّمَّةِ وَقَدْ يَكُونُ ذَمَّةً بِذَمَّةٍ
4790 وَكُلُّهُ نَسِيئَةٌ أَمْ نَاجِزٌ فَمِنْهُمَا أَوْ نَاجِزٌ وَحَائِزٌ
4791 تَسْعَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْأَحْكَامِ بِهَا مَدَارُ الْبَيْعِ لِلْأَنْامِ
4792 نَسِيئَةٌ عَقْدٌ مِنَ الْاِثْنَيْنِ فَذَاكَ بَيْعٌ دَيْنُهُ بِالْاِثْنَيْنِ
4793 فَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ كُلِّ عَالَمٍ وَفَاهِمٍ وَنَائِرٍ وَنَاطِقٍ
4794 بَعْقِدُ يَبِيعُ أَوْ يَبْعَدُ عَيْنٌ قَدْ تَمَّ تَعْرِيفُ لَدِي الْاِثْنَيْنِ
4795 فَبَيْعُ أَثْمَانٍ فَذَاكَ الصَّرْفُ تُبَاعُ مِنْ أُخْرَى وَذَاكَ الْعُرْفُ
4796 سُمِّيَ بَيْعٌ مُطْلَقٌ إِنْ وَقَعَا أَوْ سَلِمَ أَصْنَافُ بَيْعٍ شُرْعًا

الجزء الثاني:

الأسباب التي وقع النهي بفعالها عن البيع الشرعي

- 4797 تَحْرِيمُ عَيْنِ الْبَيْعِ مِثْلُهُ الرَّبَا أَوْ غَرَرٌ أَوْ فَاسِدٌ لَا يُجْتَبَى
4798 فَهَذِهِ أَحْوَالُ كُلِّ فَاسِدٍ مِنْ الْبُيُوعِ فِي الزَّمَانِ الْأَبَدِ

الباب الأول: في الأعيان المحرمة للبيع

وَحَرِّمُوا تَبَادُلَ النَّجَاسَةِ	4799
حَدِيثُ جَابِرٍ لِدَاكَ حَرَمًا	4800
حَدِيثُهُ لَخَيْرٍ مَنْ قَدْ شَرَعَا	4801
وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ يُذَكِّرُ	4802
فِيهِ خِلَافٌ ذَكَرَهُ قَدْ سَبَقَا	4803
فَارْجِعْ لِبَابِ الطُّهْرِ فَالْخِلَافُ	4804
وَقِسْمُهُ الثَّانِي يُبَيِّحُ الضَّرْرُ	4805
وَاخْتَلَفُوا فِي الزُّبْلِ وَالرَّجِيمِ	4806
وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ تَمَّ دَرُسُهَا	4807
فَعَيْنُهَا أَثْمَانُهَا فِي الْحَرَمَةِ	
لِلخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ مِيتَةٌ نَمَى	
فَاخْفَظْ لِمَا يَقُولُ شَرْعًا وَأَسْمَعَا	
مَنْ غَيْرَ بَيْعِ الْخَمْرِ نَجَسًا حَرَّرُوا	
مَنَاطُ حُكْمِهِ هُنَاكَ حُقِّقَا	
قَدْ وَضَّحْتَ لِحُكْمِهِ أَوْصَافُ	
تَنَاوُلًا لَهُ وَذَاكَ الْأَثَرُ	
هَلْ بَيْعُهَا يَجُوزُ فِي التَّشْرِيعِ	
ضَمَّنَ كِتَابِ الطُّهْرِ جَاءَ أَشْهَا	

الباب الثاني: في بيع الربا

مَحَلُّهُ يَكُونُ فِي شَيْئَيْنِ	4808
يَبْعُ الرَّبَا مُحَرَّمٌ بِالطَّبَعِ	4809
فَبِالْكِتَابِ حَرَمَةُ النَّسَةِ	4810
يَمْنَعُهُ صَحِيحُ قَوْلِ السُّنَّةِ	4811
إِذَنْ فَضَوْرُ الرَّبَا حَرَامٌ	4812
وَضَرَبُ فَائِدَةٍ عَلَى الدُّيُونِ	4813
قَدْ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فِيهِ جَازِمٌ	4814
قَدْ وَضَعَ النَّبِيُّ رَبَا الْعَبَّاسِ	4815
وَقَسَمَهُ إِلَى نَسِيئةٍ وَرَدَ	4816
فَلِلنِّسَاءِ يُحَرِّمُ الْقُرْآنُ	4817
وَحُكْمُ ذَا أَنَّ الرَّبَا حَرَامٌ	4818
كُنْهُ الرَّبَا عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ ثَبَّتَ	4819
فِي الْبَيْعِ أَوْ زِيَادَةِ فِي الدِّينِ	
بِذَا أَتَتْ نُصُوصٌ خَيْرٌ شَرَعَ	
تَفَاضُلُ الرَّبَا أَتَى فِي سُنَّةِ	
تَحْرِيمِهِ إِجْمَاعٌ قَوْلِ الْجَلَّةِ	
وَأَكْلُهُ ظُلْمٌ كَذَا آثَامُ	
مُحَرَّمٌ فِي أَقْدَسِ الْمُتُونِ	
وَحَرْبُهُ لِأَهْلِهِ فَصَارِمٌ	
تَحْرِيمُهُ فِي النَّصِّ بِالْأَسَاسِ	
كَذَا تَفَاضُلُ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ	
تَفَاضُلًا حَرَمَهُ الْعَدَنَانُ	
وَعَقْدُهُ كَبِيرَةٌ إِجْرَامُ	
وَالْخُلْفُ فِي أَصْنَافِهِ كَمَا رَوَتْ	

- 4820 رَوَايَةٌ عَنْ سَيِّدِ النَّهْيِ عُمَرَ
4821 لَئِذَا فَتَحَرِّيمٌ لَهُ إِجْمَاعُ
4822 وَذَا الَّذِي فِي ذِمَّةِ صَنْفَانِ
4823 ضَعُ وَتَعَجَّلْ وَالْخِلَافُ وَارِدُ
4824 عَنْ رَأْيِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَنْصَارِ
4825 إِذْ يَنْزِعُ الرَّبَاعَ عَنِ التَّفَاضُلِ
4826 نَفْسِي الرَّبَا إِلَّا نَسِيَّةً وَرَدُ
4827 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنْ يُثْرِكُ
4828 فِعْلاً مُحَرَّمًا لَدَى الْجَمِيعِ

الفصل الأول:

في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء

- 4829 وَفِي تَفَاضُلِ كَذَا النِّسَاءِ
4830 عِبَادَةٌ حَدِيثُهُ يُحَرِّمُ
4831 جَمِيعُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الزَّمَانِ
4832 وَمَا سِوَى مَا النَّصُّ عَيْنًا حَدَدَا
4833 تَفَاضُلٌ يُحْصَرُ فِي ذِي السِّتَةِ
4834 وَغَيْرُهَا لَا يُمْنَعُ التَّفَاضُلُ
4835 لَدَى الْجَمِيعِ غَيْرَ ابْنِ عِيْلَةَ
4836 فِي الْبُرِّ بِالْمَلْحِ وَبِالشَّعِيرِ
4837 فَذَا خُصُوصٌ رِيَدَ لِلْخُصُوصِ
4838 وَقِيلَ بِالْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ
4839 وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ ذِي الْأَصْنَافِ
4840 مَنَعَ النِّسَاءَ فِي ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ
4841 وَغَيْرُهُ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ
4842 فَجُمْلَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ مُخْتَلَفٌ
- جَمِيعُهَا مُحَرَّمٌ بِالنِّسَاءِ
لِسِتَةِ الْأَصْنَافِ حُكْمًا يُجْزَمُ
بِالْفَهْمِ لِلْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ
دَامَ الْخِلَافُ فِيهِ فَقَهَا سَرْمَدًا
لِلظَّاهِرِ كَذَلِكَ النِّسِيَّةُ
مَنَعَ النِّسَاءَ فَالْجَمْعُ فِيهِ حَاصِلٌ
جَوَزَ فِي الصَّنْفَيْنِ نَزَعَ الْحَرَمَةَ
بِالتَّمَرِثِ الْعَيْنِ لِلنَّذِيرِ
دَلَّتْ عَلَيْهِ جُمْلَةُ النُّصُوصِ
لِنُخْبَةِ الْأَعْلَامِ فِي الْمَفْهُومِ
وَفِي تَفَاضُلِ لَدَى الْأَوْصَافِ
وَالْفَضْلُ بَيْنَ وَاحِدٍ فِي السِّتَةِ
إِذَا ذَهَبَ عَيْنٌ وَذَاكَ رَاجِحٌ
فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ فِيهَا إِذَا وَصِفَ

- 4843 وَكَيْفَ شَيْئُهُمْ بِهَا يَدًا بِيَدٍ
4844 فِيهِ عَلَى شَطَرٍ رَوَاهُ فِي الْأَثَرِ
4845 وَالْبَعْضُ لِاخْتِلَافٍ فِي التَّوَعُّينِ
4846 وَنَهْيُهُمْ لِلْبَعْضِ فِي النُّصُوصِ
4847 وَقِيلَ لِلْخُصُوصِ قَدْ يُرَادُ
4848 وَعَلَّةُ الْفَضْلِ لَدَى الْمَوَالِكِ
4849 فَالْعَيْنُ عَلَّةٌ لَهَا الثَّبَاتُ
4850 تَفَاضُلُ الْعَيْنِ لَدَيْهِمْ مَنْعُهُ
4851 مِنْهَا وَقِيمَةٌ لِكُلِّ مُتَلَفٍ
4852 وَالْكَيْلُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْعَلَّةِ
4853 مَنْ ذَكَرَهَا يَبْدُو هُنَا دَلِيلُ
4854 قَصْرِ الرِّبَا فِي سِتَّةِ الْأَصْنَافِ
4855 مَنْ قَصَرَ الرِّبَا عَلَى ذِي السِّتَّةِ
4856 فَعَلَّةُ الْأَحْكَامِ لَا تُسْتَنْبِطُ
4857 وَالظَّاهِرِيَّةُ حُكْمُهُمْ عَلَى الرِّبَا
4858 إِلْحَاقُ مَسْكُوتٍ بِمَنْطُوقٍ وَرَدُ
4859 وَبَعْضُهُمْ قِيَاسُ مَعْنَى يَسْتَنْدُ
4860 إِذْ عَنَّا الْحَقُّهُ بِالسِّتَّةِ
4861 وَوَضَفُهَا الْمُشْتَقُّ عِنْدَ السَّامِعِ
4862 وَالْإِدْخَارُ مَالِكٌ لِلطَّعْمِ
4863 وَعُمْدَةُ النُّعْمَانِ فِي الْمَأْكُولِ
4864 وَبِاتِّفَاقِ الصَّنَفِ وَاخْتِلَافِ
4865 فِي الْكَيْلِ تَأْثِيرُ الرِّبَا وَالْوِزْنِ
4866 لِمَا بِهِ أَتَى عِبَادَةٌ وَقَدْ
- وَالظَّاهِرِي حُكْمُ التَّفَاضُلِ اعْتَمَدَ
فِي ذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ لَمَّا نَظَرُ
تَفَاضُلًا يُبَيِّحُ فِي الْإِثْنَيْنِ
فَبِالْخُصُوصِ جَاءَ لِلْخُصُوصِ
بِهِ الْعُمُومُ حُكْمُهُ اسْتَفَادُوا
فِي الْقُوتِ وَإِدْخَارِهَا لِلْمَالِكِ
وَأَرْبَعُ الْأَصْنَافِ لِأَقْتِيَّاتِ
رُؤُوسِ أَعْيَانٍ وَكُلِّ نَفْعِهِ
وَالشَّافِعِي بِالطَّعْمِ حُكْمًا يَصْطَفِي
عِنْدَ تَفَاضُلِ الرِّبَا فِي السِّتَّةِ
مُخْتَلَفِ الْأَقْوَالِ ذَا تَفْصِيلِ
يُدْرَسُ فِي وَجْهَيْنِ لِلْخِلَافِ
قِيَاسَ عَلَّةٍ نَفَوًا بِالْبَتَّةِ
مَنْ لَفْظُهَا وَذَلِكَ حُكْمٌ يُشْتَرَطُ
حُجَّتُهُمْ تُرِيدُ هَذَا الْمَذْهَبَا
مَنْ شَبَّهَ لَا عَلَّةَ حَيْثُ وَجَدَ
وَلِلْبَقْلَانِي مَنَاطٌ يُعْتَمَدُ
مَنْ شَبَّهَ حُكْمًا بِتِلْكَ الْعَلَّةِ
لِلشَّافِعِي فِي عَلَّةِ الْمَنَافِعِ
فِي سِتَّةِ أَضَافَةٍ بِالْفَهْمِ
وَالْوِزْنِ فِي التَّحْرِيمِ بِالْمَدْلُولِ
قَدَّرَ «بِخَيْرٍ» الْحَدِيثُ كَافَ
دَلِيلُهُمْ أَتَى ضَعِيفَ الْمُثْنِ
أَصْبَحَ لِلرِّبَا دَلِيلًا يُعْتَمَدُ

- 4867 أَبَوِ الْوَلِيدِ عَلَّةُ الرَّبَا يَرَى
4868 فَالْعَدْلُ فِي تَقَارُبِ التَّسَاوِي
4869 وَالْكَئِلُ وَالْوَزْنُ يَرَاهُمَا مَعَا
4870 مَالِكُ مَا يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ
4871 يَجْعَلُ الاسْتِبْدَالَ فِيهَا لِلْسَرَفِ
- فِي الْغَيْنِ دُونَ الْغَيْرِ مَا ذَكَرَا
وَالْعَيْنُ لِلْعَدْلِ وَعَاءٌ حَاوِي
سَدًّا لِلنَّفْسِ الْقَوَاتِ لَمَّا انْتَفَعَا
بِأَيِّ وَاحِدٍ وَذَا مَجَالُ
تَفْضِيلُ ذَا عَنْ ذَا بِإِجْحَافٍ يُحَفُّ

الفصل الثاني:

معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء

- 4872 نَسِيئَةً بِالطَّعْمِ عِنْدَ مَالِكٍ
4873 مَحَجَّةُ الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ
4874 كَذَا تَفَاضُلٌ وَذَاكَ الْحُكْمُ
4875 حَصْرُ الرَّبَا فِي الرَّبَوِيَّاتِ اسْتَدَّ
4876 وَالْكَئِلُ لِلنُّعْمَانِ عَلَّةٌ ثَبَتَتْ
4877 وَفِي تَفَاضُلٍ لِصَنْفٍ وَاحِدٍ
4878 إِذْ سَلَفَ جَرٌّ لِنَفْعٍ يَرْتَسِمُ
- وَالشَّافِعِيُّ مِنَ الرَّبَا لِلسَّالِكِ
تَشَابُهُ فِي عَلَّةِ الْأَعْيَانِ
لِلْعَكْسِ قَادَ الشَّافِعِيُّ الْفَهْمُ
لَمَّا عَلَيْهِ فَهْمُهُ لَمَّا اجْتَهَدَ
وَالشَّافِعِيُّ الرَّبَا بَعْلَةٌ أَتَتْ
سَوَى ابْنِ قَاسِمٍ بِحُكْمٍ رَائِدٍ
لَدَيْهِ لِلْجَمِيعِ فِيمَا قَدْ فَهِمَ

الفصل الثالث:

في معرفة ما يجوز فيه الأمان معا

- 4879 وَكُلُّ مَا يَسْتَوْعِبُ الْأَمْرَيْنِ
4880 مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ رَبَوِيٍّ لِلشَّافِعِيِّ
4881 فِيهِ تَفَاضُلٌ لِمَالِكٍ يَزِدُّ
4882 نَسِيئَةً تُنْعَغُ فِي قَسْمَيْنِ
4883 عَلْتُهَا فِي ذَا أَتَتْ فِي الطَّعْمِ
4884 مَطْعُومٌ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ
4885 وَعِنْدَهُ الْمَطْعُومُ لَا يَجُوزُ
- تَفَاضُلٌ كَذَا النَّسَا لِاثْنَيْنِ
وَلَيْسَ صِنْفًا وَاحِدًا بِالْجَامِعِيِّ
فَوْقَ شُرُوطِ الشَّافِعِيِّ إِذَا تَعَدَّ
مَنْعُ تَفَاضُلٍ عَلَى وَجْهَيْنِ
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحُكْمِ
بِالطَّعْمِ لِلنُّعْمَانِ قَدْ يَقْتَرَنُ
فِيهِ النَّسَا وَحُكْمُهُ يَحُوزُ

الفصل الرابع:

في معرفة ما يعد صنفاً واحداً

وَكُلُّ مَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا	4886
وَالْعَكْسُ فِي مَسَائِلٍ كَثِيرَةٍ	4887
فَأَبْرُ وَالشَّعِيرُ قُلٌّ نَوْعَانِ	4888
وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ الصَّامِتِ	4889
وَعِنْدَ قِيَاسٍ هُمَا شَيْئَانِ	4890
وَحَرَّمُوا تَفَاضُلَ الْمَنَافِعِ	4891
وَفِي تَفَاضُلٍ مُؤَثِّرٍ بَدَا	
أَحْكَامُهَا قَدْ مُيزَتْ بِالشُّهُرَةِ	
هَلْ قَدَرَا أَنَّهُمَا شَيْئَانِ	
بِعَ ذَهَبًا كَمَا تَشَابَهَ بَفِضَّةٍ	
وَالنَّفْعُ مِنْهُمَا يُرَى سَيِّانِ	
فِي مَنَعِ مُقَاتٍ حَدِيثُ الشَّافِعِ	

مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم

فَمَالِكَ قَسَمَهَا ثَلَاثَةً	4892
مُخْرِجُهُ فِذِي ثَلَاثَةً مَنَعُ	4893
وَكُلُّ فِئَةٍ تُرَى أَنْوَاعُ	4894
وَبَيْنَهَا تَفَاضُلٌ يُحَرِّمُ	4895
تَفْضِيلُ لَحْمٍ ذَا عَلَى ذَا وَالْعَمَلُ	4896
فِي بَقَرٍ لِمَالِكٍ ثُمَّ الْغَنَمُ	4897
فَاللَّحْمُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجْمَعُهَا	4898
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْمَنْفَعَةِ	4899
ذِي أَرْبَعٍ طَيْرٍ وَنَوْنٍ حَازَهُ	
تَفْضِيلُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ سُمِعَ	
بِهَا لَدَى النُّعْمَانِ الْإِنْتِفَاعُ	
تَغَايُرُ الْأَجْنَاسِ مِنْهُ يُفْهَمُ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ خُلْفٌ جَلَلُ	
جَازَ تَفَاضُلُ وَشَافِعِي حَرَمُ	
بَيْعُ الطَّعَامِ حُكْمُهُ يَمْنَعُهَا	
مَنَعُ تَفَاضُلٍ بِتِلْكَ الْحُجَّةِ	

مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح

مَيِّتٌ بِحَيٍّ بَيْعُهُ فِيهِ اخْتِلَافُ	4900
مَالِكُ إِنْ تَخْتَلَفَ الْأَجْنَاسُ	4901
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا	4902
نَهَى النَّبِيُّ عَنْ حَيَّوَانٍ يُدْفَعُ	4903
عَنْ مَالِكٍ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ	4904
فَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ مَهْمَا وُصِفَ	
حُكْمُ الرِّبَا فِي شَأْنِهَا أَسَاسُ	
وَرَأْيُهُ هُنَا ضَعِيفٌ حَقُّقًا	
مُقَابِلَ اللَّحْمِ وَذَاكَ يُسْمَعُ	
إِنْ صَحَّ مَثْنُهُ مِنَ السَّيِّدِ	

مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلاً بمثل

وَحَنَطَةٌ ثُمَّ الدَّقِيقُ يُخْتَلَفُ	4905
فَمَالِكٌ فِيهِ لَهُ قَوْلَانِ	4906
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ إِطْلَاقاً	4907
وَمَا عَلَيْهِ صِنْعَةٌ قَدْ تَدْخُلُ	4908
أَبُو حَنِيفَةَ بِصِنْعَةٍ نُقِلَ	4909
مُحَوَّلَاتُخْتَلَطُ الْأَشْيَاءِ	4910
بِرْعِي وَزَنَ مَالِكٌ أَصْحَابُهُ	4911
خُبْزٌ بِخُبْزٍ مُتَفَاضِلٌ مُنْعٌ	4912
جَوَازُهُ وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ	4913
نَزَعَ الرَّبَا عَنْهُمْ بِهِ حُكْمٌ	4914
كَذَاكَ نَزَعُهُ بِمَا بِهِ اخْتَلَطَ	4915
تَبَايَعَ بَيْنَهُمَا فِيمَا عُرِفَ	
بِمَنْعِهِ جَوَازُهُ فِي آنٍ	
وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ حُكْمًا سَاقَا	
تَشَعَّبَتْ أَقْوَالُهُمْ وَالسُّبُلُ	
مَنْ الرِّبَا لَدَيْهِ حِينَمَا جُعِلَ	
فِيهِ بِذَاكَ يُنْتَفَى الرَّبَاءُ	
وَشُبْهَةُ الرَّبَا بِهَا يَهَابُهُ	
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ عَنْهُ سَمْعٌ	
تَحْوِيلٌ عَيْنَ جَوَازِ الْأَعْيَانِ	
أَيُّ قَلِيلٍ حَوْلَ الْعَيْنِ فَهْمٌ	
وَحُكْمٌ غَيْرِهِ بِعَكْسِ قُلْ شَطَطٌ	

فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من اليابس

وَبَيْعُ تَمْرٍ يَابِسٍ بِالرُّطْبِ	4916
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ	4917
فِيهِ أَتَى نَهْيُ رَفِيعِ الرُّتَبِ	
وَجَازَ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ نَفْعُهُ	

باب في بيع الزرايع الربوية

إِقَالَةٌ بِالزَّيْدِ أَوْ نُقْصَانِ	4918
عَيْنًا بِعَشْرٍ وَالشَّرَّاءُ بِضَعْفِهَا	4919
عَشْرُ دَنَانِيرٍ كَرُبْحٍ فِي الزَّمَنِ	4920
تَدْخُلُ فِي إِقَالَةٍ وَفِي الْأَجْلِ	4921
كَبَيْعِ إِنْسَانٍ مَعَ الْإِنْسَانِ	
مُؤْجَلًا بِرَبْحِهِ لِنُصْفِهَا	
وَبَيْعِ أَجَالٍ بِذَاكَ يَقْتَرَنُ	
تَفْصِيلُ حُكْمِهَا هُنَا أَمْرٌ جَلَلٌ	

مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان

وَبَائِعٌ يَنْدُمُ ثُمَّ يَطْلُبُ	4922
مُقَابِلًا إِقَالَةً تُعْطَى لَهُ	4923
كُلُّ رَأْيٍ لِمَا رَأَى صَوَابًا	4924
لِدَفْعِ قَدْرٍ أَجَلٍ قَدْ يَخْسِبُ	
جَوَازُهَا عَلَيْهِ خُلْفٌ قَالَهُ	
وَحُكْمُ السُّنَّةِ وَالْكِتَابَا	

رَأَيْ جُلَّهِمْ وَذَاكَ قَدْ عُرِفَ	4925	فَهَذِهِ مَبَاحٌ فِيهَا اخْتَلَفَ
حَالاً لَهَا بِعَشْرَةَ لِيَنْتَفِعَ	4926	وَمُشْتَرٍ عَيْنًا بِعَشْرِينَ يَبِيعُ
حَرَمْتُ لَذَا عَائِشَةً فِيمَا عَلَنُ	4927	أَعْطَى لِعَشْرٍ فِي مُقَابِلِ الزَّمَنِ
أَكَلَ الرَّبَّاءَ جَمِيعُهُ غُرُورُ	4928	وَذَاكَ بَيْعُ الْعَيْنَةِ الْمَشْهُورُ

الفصل الأول:

فيما يشترط فيه القبض من المبيعات

فَلَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَ الْبَعْضِ	4929	بَيْعُ سِوَى الطَّعَامِ قَبْلَ الْعَرْضِ
كُلٌّ عَلَى تَحْرِيمِهِ مُحَقَّقُ	4930	أَمَّا الرَّبَّاءُ حَرَمُهُ يَتَّفِقُ
كَشَرَطُ صِحَّةِ عَلَيْهِ الْحَضِ	4931	بَيْعُ الطَّعَامِ الرَّبَّوِي فَالْقَبْضُ
وَزْنٌ وَكَيْلٌ فِي الطَّعَامِ قَدْ حُسِبَ	4932	فَأَحْمَدُ ذَا وَأَبُو ثَوْرٍ نُسَبَ
وَالْحُكْمُ تَابِعٌ مَنَاطِ الْوَصْفِ	4933	عَلَيْهِمَا وَذَا أَسَاسُ الْخُلْفِ
وَفِي فُصُولِ سَبْعَةِ تُصَابُ	4934	مَنْ ذَا تَحَصَّلَتْ بِهِ أَبْوَابُ
وَمُطْلَقُ الطَّعَامِ بَعْضٌ قَرَرًا	4935	فَالْقَبْضُ شَرَطُ الرَّبَّوِي بَعْضٌ يَرَى
وَكُلٌّ مَنْقُولٌ لَذَاكَ ثَبِتَ	4936	وَالْكَيْلُ وَالْوِزْنُ شُرُوطُ الصِّحَّةِ
وَشَرَطُ قَبْضٍ جَاءَ لِلْأَعْلَامِ	4937	وَالْكَيْلُ وَالْوِزْنُ مِنَ الطَّعَامِ
دَلَّ خَطَابُ مَالِكٍ إِذْ صَحَبَا	4938	فِي كُلِّمَا بَيْعٍ إِذَا يُخْشَى الرَّبَّاءُ
عَنْ بَيْعٍ مَفْقُودٍ وَذَاكَ شَاهِدُ	4939	فَالشَّافِعِيُّ قَالَ الْحَدِيثُ وَارِدُ
تَمَسُّكَ بِسُنَّةِ الشَّفِيعِ	4940	مُشْتَرَطٌ لِلْقَبْضِ فِي الْمَبِيعِ
لَبَيْعٍ غَيْرِ مَاسِكَ فَاجْتَنِبَ	4941	فَابْنُ حَزَامٍ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَبِعَ	4942	وَقَوْلُهُمْ ضَعُ وَتَعَجَّلْ قَدْ مَنَعَ
وَمَنَاعٌ يَرَاهُ لِلرَّبَّاءِ يَجُزُّ	4943	جَوَازُهُ فَلابْنُ عَبَّاسٍ زُفِرَ
فِيهِ اخْتِلَافٌ ثَلَاثَةُ الْأَعْيَانِ	4944	بِأَخْذِ مَالٍ عَوَضَ الزَّمَانِ
لَتَرْكِ جُزْءِ الدِّينِ بِالتَّهْجِيرِ	4945	أَمَرُ الرَّسُولِ لِبَنِي النَّضِيرِ
بَيْعُ طَعَامٍ قَبْلَ قَبْضِ مَالِكٍ	4946	مِنْهُ جَوَازُ ضَعُ تَعَجَّلْ يُدْرِكُ
وُخْلِفُهُمْ جِئْنَا هُنَا بِجَمْعِهِ	4947	فِي الْحُكْمِ قَوْلًا قَدْ رَوَى لِمَنْعِهِ

الفصل الثاني:

في الاستفادات

وَكُلُّ عَقْدٍ عِنْدَهُمْ يَنْقَسِمُ	4948
مُعَاوَضَةً لَدَيْهِمْ تَنْقَسِمُ	4949
مُغَابَنَةً مُكَايَسَةً وَالصُّلْحُ	4950
وَالثَّانِي قَصْدُ الرِّفْقِ نَيْلُ الْأَجْرِ	4951
كَالْقَرْضِ لِلْأَجْرِ وَكَالْإِقَالَةِ	4952
فَعَقْدُ بَيْعٍ فِيهِ شَرْطُ الْقَبْضِ	4953
تَوَلِيَّةٌ إِقَالَةٌ تَصْيِيرُ	4954
مُعَاوَضَةً كَذَا هَبَاتٌ تُعْلَمُ	
إِلَى ثَلَاثٍ كُلُّهَا تُقَدَّمُ	
إِجْرَاؤُهُ بِحُكْمِ شَرْعٍ نُجَحُ	
وَتَالِثٌ هُمَا مَعًا فِي الذِّكْرِ	
جَازًا بِهِ كَذَاكَ فِي التَّوَلِيَّةِ	
وَمِنْهُ يُسْتَتْنَى لِعَقْدِ الْقَرْضِ	
وَشِرْكَةٍ فِي ذَلِكَ التَّخْيِيرُ	

الفصل الثالث:

في الفرق بين ما يباع

من الطعام مكيلا وجزافا

بَيْعُ الطَّعَامِ بِجُزَافٍ يُمَكِّنُ	4955
فَفِي ضَمَانٍ الْمُشْتَرِي بِالْعَقْدِ	4956
وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُهُ لِلْغَرَرِ	4957
لِمَالِكَ وَالْحُكْمُ فِيهِ بَيِّنُ	
تَخْصِيصٍ قِيَاسِ عُمُومِ الْعَهْدِ	
وَهُوَ حَرَامٌ فِي الْحَدِيثِ الْأَشْهَرِ	

الباب الثالث:

وهي البيوع المنهي عنها للغبن

الذي سبب الغرر

فِي غَرَرٍ تَعْرِيفُهُ بِالْجَهْلِ	4958
كَبَيْعِ مَفْقُودٍ كَذَا الْمُعَاوَمَةُ	4959
بَيْعٍ وَشَرْطُ ثُمَّ بَيْعٍ وَسَلَفُ	4960
وَعَنْ مَضَامِينٍ وَعَنْ مَلَا حَقِ	4961
بَيْعِ الْحَصَاةِ حِينَ يَزْمِيهَا عَلَى	4962
بَيْعِ مُعَاوَمَةٍ وَبَيْعَتَانِ	4963
فِي النَّوعِ وَالْمُضْمُونِ أَوْ فِي الشَّكْلِ	
بَيْعِ الْحَصَاةِ مِثْلَهَا إِنْ سَاوَمَهُ	
وَسُنْبُلٌ بِهِ أَخْضِرَارٌ لَمْ يَجْفُ	
أَوْ عَنَبٌ فِي خُضْرَةٍ فَدَقِقِ	
ثَوْبٌ لَغَيْرِهِ فَمِلْكٌ أَكْمَلَا	
فِي بَيْعَةٍ عَنْ بَيْعَةِ الضَّمَانِ	

- 4964 وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعُ وَالسَّلَفُ
4965 تِلْكَ السَّنَابِلُ وَمَا اسْوَدَّ الْعَنْبُ
4966 فَذِي بُيُوعٍ كُلُّهَا حَرَامُ
4967 وَالْخَلْفُ فِي بَيْعِ الثَّمَارِ مُحْتَدَمُ
4968 الْحَاقَّةُ لِلْبَعْضِ بِالْمَعَاوَمَةِ
4969 إِنْ خَلَفْتَ أَجَارَ ذَاكَ الْجُلُ
4970 وَالْبَيْعُ قَبْلَ الزَّهْوِ شَرْطُ الْقَطْعِ
4971 تَحْرِيمُهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ وَاضِحُ
4972 فَعَنْ عُمَرَ قَالَ نَهَى الْإِثْنَيْنِ
4973 جَوَازُ بَيْعٍ مُطْلَقًا لِلْكُوفَةِ
4974 فَأَبْنُ عُمَرَ رَوَاهُ عَنْ خَيْرِ الزُّورَى
4975 وَلَا بِنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ أَوْضَحَا
4976 يَبْعُ السَّنَابِلَ الْخِلَافُ وَاسِعُ
4977 فَلْيُسْرِ فِي ظَنِّيَةِ الْأَحْكَامِ

الرد على الكوفيين

- 4978 تَبْقِيَّةٌ قَطَعَ شُرُوطُ الثَّمَرِ
4979 لِمَنْ يُجِيزُ بَيْعَهَا مُبَكَّرًا
4980 وَالْخَلْفُ فِي مَسْأَلَةِ التَّبْقِيَّةِ
4981 شَرَاؤُهُ مِنْ بَعْدِ زَهْوٍ مُتَّفَقُ
4982 وَأَهْلُ كُوفَةٍ مَعَ الْجَمْهُورِ
4983 إِنْ يَبْعُهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ يُعْقَدُ
4984 قَدْ جَوَّزَ الرَّسُولُ بَيْعَ الْبُسْرِ
4985 سَنَابِلُ الْخَنْطَةِ مَنْعُ بَيْعِهَا
4986 وَسُنْبُلُ أَفْرَكٍ لَمْ يَشْتَدَّ
4987 مِنَ النَّجْوَا زِ إِذْ يَصُحُّ النَّفْعُ
4988 أَوْصَافُهَا ثَلَاثَةٌ سَتَذَكُرُ
4989 لِمَا بِهِ يُبَاعُ شَرْطُ الصَّفَقَةِ
- تَحْقِيقُهَا شُرُوطُ كُلِّ الْخَبَرِ
أَلْحَقَهَا بِأَصْلِهَا مُقَرَّرًا
وَمَنْعُهَا لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ
عَلَيْهِ لِلْجَمْهُورِ حُكْمٌ قَدْ سَبَقَ
لَهُمْ خِلَافٌ وَاضِحٌ الْأُمُورِ
أَوْ تَبْقِيَّةٌ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ تُفْرَدُ
وَقَبْلُ نَضَجٍ مَنْعُ بَيْعِ يَسْرِ
لِجَهْلٍ قَدَرُهَا وَجَهْلٍ نَفْعِهَا
وَعَبْرُ مَحْصُودٍ بِقَوْلِ عَدَا
وَبَيْعَتَانِ ضَمْنُ بَيْعٍ مَنْعُ
ذِكْرُ الْمُحْلَيْنِ وَكُلُّ يُخَصَّرُ
حَتَّى يَتِمَّ الْبَيْعُ تِلْكَ اللَّحْظَةُ

بيع مضمون واحد بثمنين

- | | |
|---|------|
| تَعْرِيفُهُ شَكْلًا أَيْعُ ذَا عَلَى | 4990 |
| تَرَدُّدُ الْأَثْمَانِ بَيْنَ ذَيْنِ | 4991 |
| يُمْنَعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ لِلْجَهْلِ | 4992 |
| وَبَائِعَ لَوَاحِدِ الثَّوْبَيْنِ | 4993 |
| فِيهِ قَلِيلٌ غَرِرَ وَيُخْتَلَفُ | 4994 |

مسألة بيع الحاضر المرثي وجوازه

- | | |
|---|------|
| كُلُّ الْمِيعَاتِ عَلَى نَوْعَيْنِ | 4995 |
| جَوَازٌ حَاضِرٌ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ | 4996 |
| فَالشَّافِعِيُّ يَرْفُضُ بَيْعَ الْغَائِبِ | 4997 |
| إِذَا يَكُونُ ثَابِتًا فِي شَكْلِهِ | 4998 |
| وَجَوَازُ الْبَيْعِ أَبْرَحْنِفَةَ | 4999 |
| لَكِنْ شَارِيهًا لَهُ الْخِيَارُ | 5000 |
| وَالْخُلْفُ فِي تَشْخِصِهِمْ نَوْعُ الْغَرَرِ | 5001 |
| إِنْ غَابَ وَصَفَ ثُمَّ جَهْلُ حَصَلَا | 5002 |

مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل

- | | |
|---|------|
| وَكُلَّمَا يُمْرُطُنَا وَاحِدًا | 5003 |
| إِنْ طَابَ بَعْضُهُ يُبَاعُ جُلُّهُ | 5004 |
| وَالشَّافِعِيُّ إِسْحَاقُ ثُمَّ أَحْمَدُ | 5005 |
| فَبَيْنَ بَطِيخٍ وَبِاذَنْجَانِ | 5006 |
| إِنْ عَيْنُهُ تَمَيَّزَتْ وَيَنْفَصِلُ | 5007 |
| خَالَفَهُ الْجُلُ بِرَأْيٍ وَاضِحٍ | 5008 |
| وَبَيْعُ أَغْيَانٍ لَا جِبَالَ مُبْنَعٍ | 5009 |
| وَشَرْطُهَا التَّسْلِيمُ عِنْدَ الْعَقْدِ | 5010 |
| وَبَيْعُهُ الْأَسْمَاكَ فِي الْغَدِيرِ | 5011 |
| بَيْعُ الْمَرِيضِ مَالِكٍ لَا يَمْنَعُ | 5012 |

الباب الرابع: في بيعو الشروط والثنايا

- 5013 بَيْعُ الشُّرُوطِ وَالثَّنَايَا بِالْغَرَرِ
5014 ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ أَصْلُ
5015 حَدِيثُ جَابِرٍ بَيْعُهُ الْجَمْلُ
5016 فَالشَّرْطُ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِ يُتَكَلُّ
5017 بَرِيرَةُ حَدِيثُهَا إِذَا أَتَى
5018 مُعَاوَمَةً مَنَعَ لِكَذَا وَاجِبُ
5019 فِي الْبَيْعِ وَالشَّرْطِ الْخِلَافُ قَائِمٌ
5020 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ
5021 وَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَشَرْطٌ بَاطِلٌ
5022 لِابْنِ أَبِي شَبْرَمَةَ وَمَنْ تَبِعَ
5023 وَالْبَيْعُ جَائِزٌ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ
5024 وَمَالِكٌ كُلُّ الشُّرُوطِ قِسْمًا
5025 بِهِ الْبُيُوعُ وَالشُّرُوطُ جُمْلَةٌ
5026 وَالْبَعْضُ صَحَّ الْبَيْعُ شَرْطٌ يُطْلُ
5027 عَلَوْقُ شَرْطٌ بِالْجَمِيعِ وَالسَّبَبُ
5028 فَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعٌ وَسَلَفٌ
5029 حَرَمَةٌ إِذَا نَصَّ حَدِيثُ عَمْرٍو
5030 وَالْبَاقِي تَفْصِيلٌ لِذِي الْمَسَائِلِ
- إِحَاقُهُ بِفَاسِدِ الْبَيْعِ صَدَرَ
وَفِي نُصُوصِهَا يَكُونُ الْفَصْلُ
لِظَهْرِهِ اسْتَشَى إِلَى حَيْثُ يَصُلُ
مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ شَرْطٍ بَطْلُ
مُحَاقَلَتِهِ مُزَابَنَةٌ قَدْ أَثْبَتَا
نَصُّ الْحَدِيثِ مَنَعَهَا مُصَاحِبُ
أَفْسَدُهُ قَوْمٌ وَذَاكَ حَاسِمٌ
جَوَّزَهُ قَوْمٌ بِحُكْمِ الشَّافِعِ
لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَذَاكَ الْخَاصِلُ
لِكُلِّ ذَا الْخِلَافِ شَرْعُنَا وَسِعَ
لِأَحْمَدَ الْعَالَمِ وَالْمُجَاهِدِ
إِلَى ثَلَاثَ بَعْضِهَا قَدْ حَرَّمَ
وَبَعْضُهَا بَيْعًا أَجَازَ فَعَلَهُ
ثَلَاثَةُ الْأَحْكَامِ إِذَا يُفْصَلُ
تَأْثِيرُ شَرْطٍ فِي الْبُيُوعِ بِالْكَتْبِ
وَرَبْحُ بَيْعٍ بِضَمَّانٍ لَمْ يُحَفْ
لِلْعَاصِ نَجَلٌ قَدْ رَوَاهُ قَادِرُ
لَمْ يَأْتِ شَرْحُهُ هُنَا بِطَائِلِ

الباب الخامس:

في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن فصل في النهي عن تلقي الركبان

تَعْرِضُ الرُّكْبَانِ حَوْلَ الْبَيْعِ	5031
فَمَالِكَ مَنْ أَجَلَ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ	5032
حَدَّ التَّلْقَى سِنَّةُ الْأُمِّيَالِ	5033
وَالْمَنْعُ لَا سْتَغْلَالَ غَبْنِ الْبَائِعِ	5034
أَبُو هُرَيْرَةَ تَلْقَى الْجَلْبَ	5035
وَوَاقِعٌ فِي فِتْنٍ جَهْلِ الْحَالِ	5036
حَدِيثٌ مُسْلِمٍ يَرَى الْخِيَارَا	5037
فِيهِ خِلَافٌ سَادَ لِلْجَمِيعِ	
مُحْتَكِرٌ بِهَا وَنَفْعُهَا يُحَدِّ	
وَفَرْقُهَا يُجُوزُ فِي الْأَقْوَالِ	
وَذَاكَ حُكْمٌ عَزَوَهُ لِلشَّافِعِيِّ	
رَوَى لِمَنْعِهِ لَجَهْلِ الرُّكْبِ	
مُخَيَّرٌ يَعْلَمُ حَالَ الْمَالِ	
عَلَيْهِ سَيِّدُ الْوَرَى أَشَارَا	

فصل معنى النهي عن بيع الحاضر

للبيادي والقول في شراء الحضري للبيدوي

وَحُكْمُ بَيْعِ حَاضِرٍ لِلْبَيَادِي	5038
وَالْخُلْفُ فِي ذَا الْبَابِ خُلْفٌ وَاضِحٌ	5039
أَبُو حَنِيفَةَ بِسُغْرٍ يُخَيَّرُ	5040
وَجَاءَ تَرَكُّ النَّاسِ قَيْدَ غَفْلَةٍ	5041
وَرَزَقُ بَعْضِهِمْ أَتَى مِنْ بَعْضِ	5042
فَعَنْهُ نَهَى شَافِعُ الْعَبَادِ	
وَمَالِكَ مَنْعٌ لَدَيْهِ رَاجِحٌ	
وَجَاهِلٌ لِحَالِهَا قَدْ يُعْذَرُ	
فَفِيهِ رُبْحٌ فَيْئَةٌ مِنْ فَيْئَةٍ	
زِيَادَةُ الْحَدِيثِ نَصُّ الْحَضَرِ	

فصل النهي عن النجش، وما هو؟

وَالْبَعْضُ بَيْعُ النَّجَشِ الْبُطْلَانُ	5043
صُورَتُهُ يَزِيدُ سَوْمًا فِي الثَّمَنِ	5044
حُدُوثُهُ كَالْعَيْبِ وَالْخِيَارِ	5045
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَجْزُ	5046
وَأَنْ يَرَدَ نَهْيٌ عَلَى مَا يُفْسِدُ	5047
فَذَا عَلَى الْفَسَادِ لِلْجُمْهُورِ	5048
كَتَيْعٍ نَارٍ كَالِإِ وَمَاءِ	5049
لَهُ جَزَاءٌ أَوْضَحَ الْأَعْيَانِ	
وَلَيْسَ لِلشِّرَاءِ قَصْدٌ يَقْتَرَنُ	
لِمَالِكَ كَيْ تَرْفَعِ الْأَضْرَارُ	
وَفَاعِلٌ جَزَاؤُهُ إِثْمًا يَحْزَنُ	
مِثْلَ الرِّبَا أَوْ غَرَرٍ إِذَا يُوجَدُ	
يُحْمَلُ حُكْمُ سَائِرِ الْأُمُورِ	
زِدْ حَطْبًا مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ	

وَعِنْدَ تَخْصِيصِ تَضَارُبٍ ظَهَرَ	5050
وَمَالِكَ إِنْ مَنَعَ الْمَا مُتْلَكَ	5051
إِنْ بِيحٍ بِيْعٍ جَازَ بَعْدَهُ الثَّمَنُ	5052
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُعْتَبَرُ	
يَمْنَعُ إِنْ لَمْ يَخْشَ ظُمَانًا هَلَكُ	
وَبِيْعُ مَاءٍ فِعْلُهُ ضِدُّ الْحَسَنِ	

الباب السادس:

في النهي من قبل وقت العبادات

وَالْمَنْعُ إِجْمَاعًا بِوَقْتِ الْجُمُعَةِ	5053
وَعِزُّهَا مِنَ الصَّلَاةِ يُنْدَبُ	5054
فِيهِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٍ	5055
وَهَلْ عَلَى بَعْضِ الْبُيُوعِ يَتَحَصَّرُ	5056
وَفَسْخُهُ لِمَالِكَ فَلَتَتَّبِعَهُ	
مَدْحُ الْإِلَهِ فِعْلُهُ يُرْغَبُ	
فَسَادُ عَقْدٍ حَامِلٍ لِلْبَاطِلِ	
أَمْ فِي الْبُيُوعِ كُلِّهَا قَدْ يُعْتَبَرُ	

القسم الأول

الأسباب والشروط المصححة للبيوع¹

فِي الْعَقْدِ وَالْمَثْمُونِ ثُمَّ الْعَاقِدُ	5057
وَعَاقِدَانِ جُمْلَةً الْأَبْوَابِ	5058
شَرْطٌ وَأَنْبَابٌ فَذِي مَقَاصِدُ	
لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مِنَ الْأَسْبَابِ	

الباب الأول:

في العقد

الركن الأول:

العقد

وَالْعَقْدُ عِنْدَهُ عِبَارَاتٌ يَجِبُ	5059
لِمَالِكَ بِالْمَاضِي وَاسْتَفْهَامِ	5060
يَمْنَعُ لِلتَّعَاطِي دُونَ الْقَوْلِ	5061
إِبْرَامُهُ بِهَا وَإِلَّا مَا حُسِبَ	
وَالشَّافِعِيُّ بِالْمَاضِي مِنْ كَلَامِ	
مَالِكٍ لَمْ يَحْكَمْ بِذَا السَّبِيلِ	

¹ - لأن هذا القسم كتب عليه أنه الثاني دون ذكر الأول في الباب كله، وصحته لاستجلاء منهج النظم.

- 5062 لَزُومُهُ مِنْ مَجْلِسٍ لِلْعَقْدِ
مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ عِنْدَ الشَّدِّ
- 5063 وَمَجْلِسٌ لِلْعَقْدِ فِيهِ يُخْتَلَفُ
فِي الْقَوْلِ وَالْأَبْدَانِ حَيْثُمَا وَصِفُ
- 5064 فَابْنُ عُمَرَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ
مَجْلِسُ عَقْدٍ بِافْتِرَاقٍ يُبْعَدُ
- 5065 مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ لِلْأَقْصَالِ
يَصْحَبُ ذَا الْخِيَارِ فِي الْأَمْوَالِ
- 5066 وَعُمْدَةُ الْخِيَارِ قَوْلُ وَارِدُ
خِيَارُ مَجْلِسٍ أَتَى مُسَانِدُ
- 5067 لِابْنِ عُمَرَ وَمَالِكٍ بِذَا حَكْمِ
وَكُلُّهُمْ فِي سُنَّةٍ لَا يَتُّهِمُ
- 5068 فَلَا فِتْرَاقَ لَيْسَ بِالْأَبْدَانِ
لَكِنْ بِتَرْكِ الْعَقْدِ بِاللِّسَانِ

وأما الركن الثاني:

فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا

- 5069 كِلَاهُمَا تَقَدَّمَتْ إِشَارَةٌ لَهُ وَلَا تُكَرَّرُ الْعِبَارَةُ

أما الركن الثالث:

فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين لما لكان

- 5070 وَوَاجِبٌ بِأَنْ يَكُونَ جَازِمًا
بِمَا يَبِيعُ مِنْ غُيُوبٍ سَالِمًا
- 5071 كُلُّ مَبِيعٍ عِلْمُ حَالِهِ يَجِبُ
وَوُضْفُهُ تَسْلِيمُهُ بِنِعَاءٍ صَحْبُ
- 5072 مَالِكُ مَالٍ أَوْ وَكِيلُ قُدِّمًا
مِنْ غَيْرِ مَحْجُورٍ وَذَا تَقَدَّمَ مَا
- 5073 وَالْخُلْفُ فِي بَيْعٍ مِنَ الْفُضُولِ
تَأْيِيدُ مَالِكٍ مِنَ الْمَأْمُولِ
- 5074 وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ
يَنْعُهُ بِدُونِ وَجْهِ مَانِعٍ
- 5075 حَدِيثُ عُرْوَةَ بِدِينَارٍ اشْتَرَى
شَاتَيْنِ بَاعَ وَاحِدَةً ثُمَّ ادَّخَرَ
- 5076 شَاةً وَدِينَارًا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ
أَكْرَمَ بِهِ مِنْ مُنْقِذِ مُحَبَّبٍ
- 5077 وَوَجْهُ الْاِسْتِدْلَالِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ
قَدْ نَابَ عَنْهُ الشَّارِي فِي ذَا الْمَطْلَبِ
- 5078 عُرْوَةَ مَا اسْتَشَارَ فِي الَّذِي فَعَلَ
بَلْ نَابَ فِي الْجَمِيعِ فِي هَذَا الْعَمَلِ

القسم الثاني:

القول في الأحكام العامة للبيع الصحيحة

- 5079 تَفْصِيلُهُ فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْجُمَلِ تُذَرِّجُ فِي نَظْمٍ لِنَثْرِهَا حَصَلَ
5080 فَمِنْهُ مَا لِلرَّدِّ حُكْمًا يُلْزِمُ وَرَعَى حَالَ الرَّدِّ حِينَ يُعْلَمُ

الجملة الأولى:

في أحكام وجود العيب في المبيعات

- 5081 تَضُمُّ بَابَيْنِ لِعَيْبٍ حَقَّقِ ثُمَّ بَرَاءَةً كَشَرَطٍ دَقِّقِ

الباب الأول:

في أحكام عيوب البيع

- 5082 وَأَصْلُهُ التَّرَاضِي صَرُّ الشَّاةِ فِي الْعَقْدِ وَالْبَيْعِ جَمِيعٌ يَأْتِي

الفصل الأول:

في معرفة العقود التي يجب فيها الرد بوجود العيب

وحكم التي لا يجب فيها

- 5083 وَيُذَرِّسُ الْعَيْبُ بَعْقَدَ لِلْعَوَضِ عَنْ غَيْرِهِ وَذَاكَ حُكْمٌ يُفْتَرَضُ
5084 مِثْلُ الْهَبَاتِ لِلثَّوَابِ عَوُضَتْ أَوْ صَدَقَاتٍ خَلْفَهُمْ فِي ذَا ثَبَتِ

الفصل الثاني:

في معرفة العيوب التي توجب الحكم

وما شرطها الموجب للحكم فيها

- 5085 مِنْ الْعُيُوبِ مَا لِحُكْمٍ يُوجِبُ وَبَعْضُهَا فِي الشَّرْطِ عَقْدًا يُكْتَبُ

النظر الأول:

وَيُعْرِفُ الْعَيْبُ بِنَقْصِ الثَّمَنِ	5086	عَيْبٌ يُرَى فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْبَدَنِ
بِظَاهِرٍ وَالْخَافِ بِالتَّحْسُّسِ	5087	وَالْعَيْبُ إِمَّا فِي ذَوَاتِ الْأَنْفُسِ
فِي أَمَةٍ يُلْفَى بِلا تَرَاوِي	5088	مِثْلُ خِثَانِ الْعَبْدِ وَالْخَفَاضِ
يَزِيلُ شَرْطُ ضِدِّهَا لِلْإِخْنِ	5089	يُنْظَرُ ذَا فِي الشَّخْصِ أَوْ فِي الزَّمَنِ
يُوجِبُهُ الْقَانُونُ لِلتَّعْدِيرِ	5090	أَحْكَامُهَا فِي الْفَقْهِ كَالِدُسْتُورِ
لِمَالِكٍ قَدْ جَاءَ فِي الْمُنْسُوبِ	5091	تَضَرُّعُ الشَّاةِ مِنَ الْعُيُوبِ
وَالضَّدُّ لِلتُّعْمَانِ عَنْهُ قَدْ كُتِبَ	5092	إِلَيْهِ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ لَهُ نُسَبٌ
وَمَنْ لِمَصْرَافٍ شَرَى لَهُ النَّظَرُ	5093	تَضَرُّعٌ بَتَرَكْهَا أَمْرُ الْأَثَرِ
بِهِ أَبْرَ حَنِيفَةً لَمْ يَغْتَمِدْ	5094	وَذَا دَلِيلٌ أَنَّهَا عَيْبٌ يُرَدُّ
وَذَاكَ ضِدُّ أَكْثَرِ الْمَعَانِي	5095	يُعَارِضُ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ
وَحُجَّةُ التُّعْمَانِ فِيهَا شَامِلَةٌ	5096	لِمَالِكٍ فِي أَمْرِ هَذَا النَّازِلَةِ

النظر الثاني:

وأما شرط العيب الموجب للحكم

وَالْخُلْفُ فِي الْعُهُدَةِ ثُمَّ الْعَدُّ	5097	شُرُوطُهُ الْخُدُوثُ قَبْلَ الْعَقْدِ
بِالْمُشْتَرَى مِنْ قَبْلِ قَبْضِ إِنْ يَحُلُّ	5098	وَأَجْمَعُوا أَنَّ جَمِيعَ مَا نَزَلَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْبٌ قَدِيمٌ قَدْ هَلَكَ	5099	فَهُوَ عَلَى حَسَابِ مُشْتَرٍ مَلَكٌ
وَعِلْمُ بَائِعٍ بِذَاكَ يَكْمُلُ	5100	بِهِ الْمَبِيعُ قَبْلَ بَيْعٍ يَخْصُلُ

الفصل الثالث:

في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير

فِي الشَّكْلِ وَالْأَصْلِ خِلَافُ الْجُلِّ	5101	عَيْبٌ يَسِيرٌ رِيئٌ فِي الْمَحَلِّ
فَلَيْسَ مُبْطِلًا لَذَاكَ الْفِعْلِ	5102	وَإِنْ يَسِيرًا مَالِكٌ فِي الْأَصْلِ
وَرَدُّ بِالْكَثِيرِ إِذَا يُطَالَبُ	5103	لَكِنْ أَرَشَسَ الْعَيْبُ أَمْرًا وَاجِبٌ
فِي الْحَيَوَانِ الرَّدُّ وَخِذَهُ ذَكَرُ	5104	أَمَّا الْعُرُوضُ مِثْلُ أَصْلِ يُعْتَبَرُ
فَأَرَشَسَ عَيْبٌ حُكْمُهُمْ بِتَرْكِه	5105	وَإِنْ أَرَادَ مُشْتَرٍ لِمَلِكِهِ
لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ أَمْرٌ يُخْتَسَبُ	5106	مَا حَطَّ قِيَمَةً بِهِ رَدٌّ وَجِبَ

فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب

- 5107 إِنْ ظَهَرَ الْعَيْبُ أَتَى الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَقَسَمَ الْأَخْيَارُ
5108 بَيْنَ رُجُوعِ الْبَيْعِ مَعَ اخْتِذِ الْعَوَضِ وَالرَّدِّ لِلْمَعِيبِ قَوْلُ يُفْتَرَضُ

وأما المسألة الثانية:

[إذا ابتاع رجلان شيئاً في صفقة فيجدان بها عيباً]

- 5109 إِنْ يَشْتَرِي الشَّخْصَانِ شَيْئاً فِي مَحَلٍّ فَالشَّافِعِيُّ يُرْجِعُ لِلَّذِي حَصَلَ
5110 إِنْ وُجِدَ الْعَيْبُ بِلاَ عِلْمِ سَبَقٍ بَطْلَانِ عَقْدٍ عِنْدَ بَعْضٍ يُسْتَحَقُّ

الفصل الرابع:

في معرفة أصناف التغييرات الحادثة عبر المشتري وحكمها

- 5111 تَغْيِيرُ الْمَعِيبِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَدُونَ عِلْمِ الشَّارِّ بِالتَّغْيِيرِ
5112 فِي الْمَوْتِ أَوْ إِنْ بَاعَهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الَّذِي قَدْ بَاعَ إِذْ يَنْتَفِعُ
5113 بِالثَّمَنِ الَّذِي عَلَيْهِ قَدْ حَصَلَ عَنْ جَابِرِ أَبِي حَنِيفَةَ نُقْلُ
5114 أَمَّا إِذَا الْمَحَلُّ مَاتَ فَالْقَضَا تَغْوِيضُهُ لَيْسَ سِوَى فِعْلِ الرِّضَا
5115 وَمَالِكَ صُوْرُ بَيْعِ بِالثَّمَنِ تُنَاطُ أَحْكَامُ لِتَغْوِيضٍ يَكُنْ
5116 وَمِنْ نَظِيرِ النِّقْصِ ثُمَّ الْعِلْمُ مِنْ مُشْتَرٍ إِذْ نَقَضَهُ لَلْفَهْمِ
5117 أَغْنَى مَحَلَّ الْعَقْدِ عِنْدَ الْعَرَضِ حَتَّى يَكُونَ الْحُكْمُ شَبَهَ الْعَوَضِ
5118 وَالشَّافِعِيُّ التَّعْمَانُ وَإِنْ قَاسَمَ فَبَيْعُهُ فِيمَا اشْتَرَى لِلْحَاكِمِ
5119 إِنْ بَاعَهُ بَعِيْبُهُ أَنْ يَحْكَمَا عَلَى الَّذِي لِلْعَيْبِ بَاعَ مِنْهُمَا
5120 وَذَاكَ صَاحِبُ الْمَيْعِ الْأَوَّلِ فَالْعَدْلُ ضَامِنٌ بِذَا التَّحَوُّلِ
5121 بَعْضُ الْعُقُودِ بِتَعَاقُبِ الزَّمَنِ كَالرَّهْنِ وَالتَّاجِيرِ حَيْثُمَا تَبَيَّنَ
5122 بَعْدَ تَدَاوُلٍ بِهَا عَيْبٌ وَضَحَّ رَدُّ ابْنِ قَاسِمٍ وَأَشْهَبُ رَجَحُ
5123 لَدَيْهِ مِنْ تَقْدِيرِهِ طُولَ الزَّمَنِ فَإِنْ يَطْلُ جَلٌّ وَإِنْ قَلَّ وَهَنْ

باب طرو النقصان

- 5124 وَمَا بَعِيْبٌ رُدُّ لَكِنْ قَدْ طَرَا عَلَيْهِ قَبْلَ الرَّدِّ عَيْبٌ قَدْ جَرَى
5125 فَنَقْصُ قِيَمَةٍ مِنَ التَّغْيِيرِ مُرْتَبِطٌ بِالْحَالِ لِلتَّصَوُّرِ

- 5126 فَأَبْغَضُ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ يُرْجَعُ
5127 لِلشُّورِ وَالنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي
5128 بِالْمُشْتَرَى وَعَنْهُ حَطُّ الْبَائِعِ
5129 أَوْ رَدُّهُ إِلَيْهِ مَعَ تَعْوِيضِ
5130 إِنْ وَقَعَ الْخِلَافُ فَالْخِيَارُ
5131 لِمَالِكٍ مُغْلِباً لِلْمُشْتَرِي
5132 مَنْ ثَمَّنَ خَالَ مِنَ الْعُيُوبِ
5133 وَالْعَيْبُ قَبْلَ الرَّدِّ زَالٌ فَلْيُزَلْ

الفصل الخامس :

في القضاء في اختلاف الحكم عند اختلاف المتبايعين

- 5134 تَقَارَرُ الْأَطْرَافُ عِنْدَ الْحُكْمِ
5135 وَإِنْ تَنَافَرَا عَلَى الْعَدْلَيْنِ
5136 يُقَدَّرُ الْعَيْبُ مَعَ التَّقْوِيمِ

الباب الثاني :

في البيع بالبراءة

- 5137 وَفِي جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْبَرَاءَةِ
5138 خِيَارُ رَدِّ بِالْعُيُوبِ مُخْتَلَفٌ
5139 يَسِرُّ لِلنُّعْمَانِ مِنْ كُلِّ خَلَلٍ
5140 وَالشَّافِعِي أَرَاهُ عَيْباً يَشْتَرِطُ
5141 فَمَنْ أَجَازَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ
5142 لَحَقَّه فِي الرَّدِّ بِالْعُيُوبِ
5143 وَمَنْعَ لَهُ يَرَى لِلْغَرَرِ

الجملة الثانية :

في وقت ضمان المبيعات

وَاخْتَلَفُوا فِي سَاعَةِ الضَّمَانِ	5144
فَبَعْدَ قَبْضٍ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي	5145
أَمَّا الْمَبِيعُ حَيْثُ كَانَ غَائِبًا	5146
وَزَائِدُ مُتَفَصِّلٍ لِلْمُشْتَرِي	5147
فَفِي الضَّمَانِ بِالْخُرَاجِ قَاعِدَهُ	5148
وَمَالِكٌ مِنْ ذَلِكَ يَسْتَشِي الرُّدَّ	5149
وَزَائِدُ مُنْدَمِجٍ فِي الْعَيْنِ	5150
فَفِيهِ خِيَارٌ لِشَارِي رَجْعُ	5151
مَنْ مَسَكَ الْعَيْنَ بِهِ وَالْإِثْرَا	5152
فَمُشْتَرٍ مُخَيَّرٍ فِي الرُّدِّ	5153
وَالرُّدُّ مُمَكِّنٌ وَيَبْقَى مُشْتَرِكُ	5154
لِبَائِعٍ رَدُّ لَهُ بِالْعَيْبِ	5155

القول في الجوائح

وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ جَوَائِحِ الثَّمَرِ	5156
لِقَوْلِ جَابِرٍ وَبَائِعٍ تُصَبُّ	5157
يُمْنَعُ أَخْذُهُ بِذَا لِلثَّمَنِ	5158
أَمَّا ضَمَانُ الْبَيْعِ بَعْدَ الْقَبْضِ	5159

الفصل الأول :

في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح

وَكُلُّ مَا أَصَابَهَا مِنَ السَّمَاءِ	5160
فَعِلُّ الْجِيُوشِ السَّرِقَاتِ وَالْعَطَشِ	5161
وَكُلَّمَا يَحْدُثُ مِنْ فِعْلِ الْبَشَرِ	5162

الفصل الثاني:

في محل الجوائح من المبيعات

- 5163 فِي الثَّمَارِ وَالْبُقُولِ يَخْتَلِفُ وَصْفُ جَوَائِحِ إِذَا كُلُّ يَصِفُ
5164 جَائِحَةُ الثَّمَارِ أَصْلًا مُتَّفَقٌ فِي شَأْنِهَا لِمَالِكٍ حُكْمٌ يَسْقُ

الفصل الثالث:

في مقدار ما يوضع منه فيه

- 5165 وَالْثُلُثُ قَدْرُ مَا بِهِ يُرَدُّ لِأَشْهَبٍ مِنْ قِيَمَةٍ تُعَدُّ
5166 إِنْ تَخْتَلَفَ لَدَيْهِمُ الْأَنْوَاعُ فَثُلُثُ أَثْمَانِ بِهَا تُبَاعُ
5167 فَلَا بَيْنَ قَاسِمٍ وَمَنْ قَدْ قُلِّدَا إِنْ تَخْتَلَفَ عَيْنٌ فَثُلُثُ عُدَدَا
5168 مَنْ ثَمَنَ الْجَمِيعِ حِينَ قُدِّرَا بَعْدَ انْتِقَاصِ لِلْمَبِيعِ قُرْرَا

الفصل الرابع:

في الوقت الذي توضع فيه

- 5169 بِهَا الْقَضَاءُ فِي زَمَانِ الْجَائِحَةِ لِمَالِكٍ مَدَى الزَّمَانِ وَاضِحَةٌ
5170 وَالْخُلْفُ مُشْتَرٍ عَلَى وَصْفِ السَّبَبِ هَلْ بِاتِّفَاقٍ أَوْ نَضَارَةٍ حَسَبُ

الجملة الثالثة:

من جمل النظر في الأحكام

المسألة الأولى:

متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟

- 5171 بَيْعُ التَّخِيلِ قَبْلَ جَنِيِّ الثَّمَرِ لِمُشْتَرِي قَوْلِ أَهْلِ النَّظَرِ
5172 وَبَعْدَ إِبَارِ لِبَائِعٍ حَسَبُ دُونَ اشْتِرَاطِ الْمُشْتَرِي فَذَا يَجِبُ
5173 دَلِيلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ الْمُفْضَلُ ضَمْنُ حَدِيثِ الْكَامِلِ الْمُبْجَلِ
5174 مَنْ بَاعَ نَخْلًا أَبْرَتَ فَنَمَرُهَا لِبَائِعٍ لَهَا وَذَاكَ أَمَرُهَا
5175 مَا لَمْ يَرُدَّ فِي الْعَقْدِ شَرْطُ الْمُشْتَرِ فَذَاكَ نَصٌّ لِلْحَدِيثِ النَّصِيرِ

المسألة الثانية:

القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟

- 5176 مَسْأَلَةٌ زَالَتْ وَزَالَ أَصْلُهَا لَيْسَ مُفِيدًا دَرُسُهَا وَمَالُهَا
5177 كُلُّ تَعَامُلٍ بِهَا فَباطِلٌ شَوْهَهَا ظُلْمٌ وَنَهْبٌ قَاتِلٌ

القسم الثالث:

وهو النكح في حكم البيع الفاسد إذا وقع

- 5178 وَاتَّفَقُوا أَنْ مَحَلَ الْفَاسِدِ يَحْسُمُ جُمْلَةً مِنَ الْفَوَائِدِ
5179 وَوَاقِعٌ وَلَمْ يَفُتْ بِعَقْدٍ أَوْ مِنْ نَمَاءٍ أَوْ بِنَقْصِ الْعَدِّ
5180 كَذَا بَيْعٍ أَوْ بِرَهْنِ الْعَيْنِ وَالنَّقْصِ فِي الْأَثْمَانِ أَوْ مَثْمُونِ
5181 فَالْشَّافِعِيُّ لَيْسَ فَوَاتًا إِذَا صَدَرَ لِمَالِكٍ فِي شَأْنِهَا حُكْمٌ أَمَرَ
5182 بِقَسَمِ كُلِّهَا إِلَى قَسْمَيْنِ مُحَرَّمٌ فَوَائِدُهُ بِالْقِيَمَةِ
5183 بِعَدِّ فَوَائِدِهِ بِلا تَرَدُّدٍ مَكْرُوهٌ صَحَّ عِنْدَهُ بِالْجُمْلَةِ
5184 إِلَّا الرِّبَا يُحَكَّمُ بِالتَّشَدُّدِ مِثْلُ الرِّبَا أَوْ بِغُرُورٍ مَانِعٍ
5185 وَفَاسِدُ الْبَيْعِ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ مَعَ الرِّبَا تَدَاخُلُ الْأَجْزَاءُ
5186 تَحْرِيمُ عَيْنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي ذَا الشَّكْلِ
5187 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ بِالْعَدْلِ لِمَالِكٍ حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ
5188 وَحِينَ يُعْطَى سَلَفًا لِلشَّارِي تَفْوِيتُ عَيْنِهَا لَدَى التَّلَاقِي
5189 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ مِنَ أَصْلِ الثَّمَنِ لِمَالِكٍ رُدُّ بِلَا انْتِظَارِ
5190 فَذَا يُنَافِي لِلتَّرَاضِي إِنْ عَلِنَ

كتاب الصرف

- 5191 وَالصَّرْفُ مَقْسُومٌ إِلَى قَسْمَيْنِ نَسِيئةً تَفَاضُلُ فِي الْحِينِ
5192 فِي خَمْسَةِ الْأَجْنَاسِ حَصْرُ الصَّرْفِ نَسِيئةً مِثْلَهُ عِنْدَ الْوَصْفِ
5193 ذَرِيعَةٌ إِدْخَالُهَا لِمَالِكٍ يُؤْمَنُ الْحُكْمُ لِكُلِّ سَالِكٍ
5194 وَحَصْرُهَا فِي سَبْعَةِ الْمَسَائِلِ يُوضِّحُ الصَّرْفَ لِكُلِّ سَائِلٍ

الفصل الأول:

في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة

المسألة الأولى:

بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة

وَالْعُلَمَاءُ فِي الصَّرْفِ كُلِّ أَجْمَعُوا	5195
قَدْ جَاءَ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ	5196
فِي ذَهَبٍ مُبَادَلٍ بِفَضَّةٍ	5197
وَقِيلَ فِي نَسِيئَةٍ قَدْ يَدْخُلُ	5198
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَسَامَةٌ رَفَعُ	5199
ذَلِكَ أَسَامَةٌ مِّنَ الرَّسُولِ	5200
فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْمَرَاJعِ	5201
مُحَمَّدٍ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ	5202
عَلَى يَدِ قُلٍّ بِيَدٍ فَلْتَسْمَعُوا	
وَضَعُ النَّبِيُّ أَسْلُوبَ الْإِتْجَارِ	
هَذَا وَبِهَا فِي لَحْظَةٍ وَنَضَةٍ	
دُونَ تَفَاضُلٍ وَذَلِكَ يُنْقَلُ	
فَلَا رَبَا إِلَّا نَسِيئَةً سَمِعُ	
وَالْعَكْسُ لِلْجُمْهُورِ فِي الْأُصُولِ	
يَمْنَعُهُ حَدِيثُ خَيْرِ شَافِعٍ	
وَوَاجِبٌ لِلشَّرْعِ الْإِنْتِبَاهُ	

المسألة الثانية:

بيع السيف والمصحف المحلي يباع بالفضة أو بالذهب

وَالْبَيْعُ لِلسَّيْفِ كَذَلِكَ الْمُصْحَفِ	5203
زَادَتْ عَلَى ذَاتِ الْمُحَلِّي إِنْ تُضَفَّ	5204
مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ يُزَادُ	5205
لَصَوْغِهِ وَمَزْجِهِ كَحَلِيَّةٍ	5206
جَوَازَةٍ لِمَالِكَ بِشَرْطِ	5207
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ بَيْعُهُ	5208
مُسَوِّيًا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الذَّهَبِ	5209
وَالشَّافِعِيِّ بِالْجَهْلِ لِلْمَمَائِلَةِ	5210
أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي نَهَارِ خَيْبَرِ	5211
أَمْ ذَهَبٌ مِنْ ذَهَبٍ بِالْقَدْرِ	5212
أَمْ مُعَاوِيَةَ أَجَازَ كُلُّ ذَا	5213
وَفِيهِ حَلِيَّةٌ بِصَنْفٍ مُرْدَفٍ	
زِيَادَةٌ فِي ثَمَنِ مَا إِنْ تُخَفَّ	
فِي ثَمَنِ الْوَاحِدِ إِذَا يُعَادُ	
لِلسَّيْفِ أَوْ الْمُصْحَفِ فَثَبَّتْ	
فِي ثُلُثٍ أَوْ دُونَهُ فِي الْخَطِّ	
بَزَائِدٍ وَجَازَ فِيهِ نَفْعُهُ	
وَفَضَّةُ التَّزْيِينِ لِلتَّكْسِبِ	
يَخْشَى لَذَا فِي خَيْرِ تَبَاقُلِهِ	
إِذَا ذَهَبًا أَزَالَ أَبْقَى الْحَجَرَ	
دُونَ تَفَاضُلٍ أَتَى بِالْخَصْرِ	
مُؤَسَّأً أَضَلَّ خِلَافَهُمْ خُذَا	

١ - أي نض المحل في المجلس.

المسألة الثالثة:

من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان

- 5214 وَاتَّفَقُوا فِي الصَّرْفِ حَالاً يُنْجِزُ فِي مَجْلِسٍ تَبَادُلٌ قَدْ يُحْرَزُ
5215 فَمَجْلِسُ النُّعْمَانِ بِالْأُبْدَانِ وَمَالِكَ تَبَادُلُ الْأَعْيَانِ
5216 تَأَخَّرَ لَهُ وَلَوْ فِي الْجَلْسَةِ مِنْهُ الرَّبَا مُصَاحِبٌ لِلصُّفَّةِ
5217 وَخَلَفُهُمْ فِيهَا بِهِ تَرَدُّدًا مَنْ فِي تَقَابُضٍ رَأَى شَدْدًا
5218 فِي حَصْرِ وَقْتِ الْعَقْدِ فِي التَّبَادُلِ وَالْغَيْرُ وَقْتُ مَجْلِسٍ بِالْكَامِلِ

المسألة الرابعة:

من اصطف دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا

- 5219 فَمَالِكَ يَرَى انْتِقَاصَ الْعَقْدِ بِنَزْعِ قَدْرِ زَائِفٍ بِالْحَدِّ
5220 مَنْ ذَهَبٍ حَتَّى يُزَالَ الزَّائِفُ مِنْ ثَمَنِ فِي الصَّرْفِ كُلِّ عَارِفٍ
5221 أَبُو حَنِيفَةَ يَصُحُّ الْعَقْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَصْفِهِ يُحَدُّ
5222 وَأَحْمَدُ بِالرَّدِّ لَيْسَ يُبْطَلُ كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ إِذْ يَحْصُلُ
5223 وَالشَّافِعِيُّ لَهُ بِذَا قَوْلَانِ فِي زَيْفِ صَرْفٍ مُتَقَابِلَانِ
5224 وَرَابِعُ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْجَانِبِ وَإِثْرُهُ وَحُكْمُهُ لِلرَّاعِبِ
5225 إِبْطَالُ صَرْفٍ عِنْدَ رَدِّ مُطْلَقًا إِبْطَالُ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرُ يُجْمَلُ
5226 بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُجْمَلُ إِبْدَالُ زَيْفٍ أَوْ شَرِيكِ يُنْقَلُ

المسألة الخامسة:

ما اتفقوا عليه من المراطلة

- 5227 عَلَى جَوَازِ صَفْقَةِ الْمَرَاتِلَةِ فِي ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ مُنَاقَلَةٍ
5228 فِي فِضَّةٍ بِمِثْلِهَا وَالذَّهَبِ بِمِثْلِهِ حُكْمُ جَمِيعِ الْكُتُبِ
5229 وَالْخُلْفُ فِي التَّوَعُّينِ خُلْفُ الْحُكْمِ تَفَاضُلُ فِي النَّوْعِ عِنْدَ الْحُسْمِ
5230 إِنْ تَخْتَلَفَ جَوْدَةُ نَوْعٍ وَاحِدٍ فَمَالِكَ يَمْنَعُ ذَا لِلْقَاصِدِ

- 5231 وَخُلِفَ نَوْعٌ وَاحِدٌ يُحَرِّمُ تَرَاطُلًا لِلشَّافِعِيِّ إِذَا يَحْكُمُ
5232 أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ جَوَازُ ذَا لَدَيْهِمْ بِالْجُمْلَةِ

المسألة السادسة:

هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟

- 5233 تَصَارُفُ الدِّينَارِ بِالدِّرَاهِمِ فِيهِ خِلَافُهُمْ عَلَى الْمَفَاهِمِ
5234 مَالِكٌ قَالَ جَائِزٌ إِنْ حَلَا أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ كَلًّا
5235 وَالَّذِينَ حَيْثُ كَانَ مِنْ نَوْعِ الذَّهَبِ هَلْ دَرَاهِمٌ يُقْضَى بِهِ إِذَا يُحْتَسَبُ
5236 فِي ذِمَّةٍ تَصَارُفُ بَيْنَهُمَا مَالِكٌ إِنْ حَلَا يَرَى صَرَفَهُمَا
5237 أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ مُطْلَقًا وَالشَّافِعِيُّ لِمَنْعِهِ قَدْ حَقَّقَا
5238 فَعَائِبٌ بِحَاضِرٍ ذَا يُمْنَعُ وَنَاجِزٌ بِغَائِبٍ لَا يُدْفَعُ
5239 مِنْ بَابِ أُخْرَى غَائِبٍ بِغَائِبٍ وَمَنْ تَرَكَهُ مُجَانِفٌ لِلرَّيِّبِ
5240 وَفِي حُلُولِ الْأَجَلَيْنِ يُعْتَبَرُ مَقَامُ نَاجِزٍ لِمَالِكٍ ظَهَرَ
5241 وَصَرَفٌ غَيْرُ حَاضِرٍ إِذَا يَعْقِدَا عَلَيْهِ ضَمْنٌ مَجْلِسٍ إِنْ وَجَدَا
5242 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ عَقْدُهُ بِهَذِهِ الصَّيْغَةِ
5243 وَالْكُفْرَةُ لِابْنِ قَاسِمٍ مُسْجَلٌ وَمِثْلُ هَذَا ذَهَبٌ يُحَوَّلُ
5244 فِي دَيْنٍ فَضَّةٌ أَدَاؤُهُ يُحَلُّ أَوْ عَكْسَ ذَا فِي ذَهَبٍ إِذَا تَقَلُّ
5245 لِابْنِ عَمَرَ تَبَادُلُ الْعَيْنَيْنِ وَمَالِكٍ يَجُوزُ فِي الْإِثْنَيْنِ

المسألة السابعة:

في الاختلاف في جواز البيع والصرف

- 4246 وَمَالِكٌ يَمْنَعُ عَقْدَ الصَّرْفِ فِي غَيْرِ تَابِعٍ أَتَى بِالْوَصْفِ
4247 وَذَا خِلَافٌ دَاخِلٌ فِي الْمَذْهَبِ إِلَّا قَلِيلًا جَاءَ عِنْدَ أَشْهَبَ
4248 يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ ثُمَّ الْبَيْعُ لَدَيْهِ وَقَتْ وَاحِدٌ مَسْمُوعٌ

كتاب السلم

فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	5249
وَمَا يَجُوزُ مِنْ قَضَاءِ السَّلَمِ	5250
مَحَلُّهُ وَالشَّرْطُ فِي الْكِتَابِ	
وَمِنْ إِقَالَةٍ وَتَفْجِيلٍ نَمِي	

الباب الأول: في محله وشروطه

بَعْضُ فُرُوعِهِ عَلَيْهِ مُجْمَعٌ	5251
فَالْخُلْفُ فِي بَيْضٍ وَذَرٍّ لَحْمٍ	5252
مَالِكٌ لِلذَّرِّ وَلِلْفُصُوصِ	5253
تَكُونُ ضَابِطاً وَلَا تَنْدَفِعُ	
فَمَنْعُ ذَا قَبُولٍ ذَا بِالْفَهْمِ	
وَالْمَنْعُ لِلنُّعْمَانِ بِالْخُصُوصِ	

أولاً:

محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم

فِي كُلِّ مَوْزُونٍ مَكِيلٍ يَجِبُ	5254
فِي سَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ يُسَلَفُ	5255
حَتَّى أَتَى النَّبِيَّ فَحَدَّدَ الثَّمَنُ	5256
وَمَنْعُهُ فِي الدُّورِ وَالْعَقَارِ	5257
لِلشَّافِعِيِّ الْمَوَاشِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ	5258
وَالْمَنْعُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الثَّوْرِي	5259
أَهْلُ الْعِرَاقِ فِي حَدِيثِ الْجَامِعِ	5260
فَالْحَيَوَانُ لِابْنِ مَسْعُودٍ مَنْعٌ	5261
عَنْ أَهْلِ طَيْبَةِ رَوْنَهُ الْكُثْبُ	
لَتَمَرَهَا وَذَا لَدَيْهِمْ يُعْرِفُ	
وَالْوَزْنَ وَالْأَجَالَ حُكْمًا قَدْ عَلَنَ	
وَجَازَ غَيْرَهَا لَدَى الْأَخْيَارِ	
جَوَازُهُ فِيهَا بِإِلَامَتِنَا	
وَلِابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى الْمَأْثُورِ	
فَالْمَنْعُ جَاءَ فِي حَدِيثِ الشَّافِعِ	
وَابْنِ عُمَرَ مَالِكٌ فِيهِ يَتَسَعُّ	

ثانياً:

شروط السلم

الشروط المتفق عليها

شُرُوطُهُ فِي أَجَلٍ قَصِيرٍ	5262
لِمَالِكٍ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ	4263
وَمَنْعُهُ فِي أَجَلٍ كَثِيرٍ	
تَأْجِيلُهُ فِيهَا وَلَا إِنَّكَائِهِ	

- 4264 هَلْ أَجَلٌ يُعَدُّ شَرْطَ صَحَّةٍ وَالشَّافِعِي أَوْجَبَهُ وَرَجَّحَهُ
4265 وَضَبَطَهُ لِلثَّمَنِ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ وَالتَّسْلِيمُ أَمْرٌ يَنْطَبِقُ

الشروط المختلف فيها

الأول:

هل يقدر الأجل بغير الأيام

- 5266 فِي السَّلَامِ الْجُذَاذُ وَالْحَصَادُ أَجَازَ مَالِكَ وَذَا اعْتِمَادُ
5267 عَلَى سَدِيدِ رَأْيِهِ فِي الْفَتَاوَى وَلِلصَّحِيحِ كَمَ يُدِيمُ النَّجْوَى
5268 وَهُوَ لَدَيْهِ فَعَلَى صَرَبَيْنِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ جَازَ فِي الْيَوْمَيْنِ

الثاني:

بلد التسليم

- 5269 تَسْلِيمُهُ فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ تَغْيِيرُ سُوقٍ عِنْدَ نَجْلِ قَاسِمِ
5270 قَطْعُ الطَّرِيقِ إِنْ تَغَيَّرَ الْبَلَدُ وَلَوْ لِنَصْفِ الشَّهْرِ حَيْثَمَا تَعُدُّ
5271 إِنْ كَانَ شَرْطُهُ بِلاَ تَعْلِيلٍ فَيُكْتَفَى بِالْإِسْمِ فِي الْقَلِيلِ
5272 مَنْ بِاخْتِلَافِ السُّوقِ حُكْمًا عَلاَ مَا بِهِ التَّغْيِيرُ وَقَتًا أَجَلًا

الباب الثاني:

فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه
السلم ومعرض في ذلك من الإقالة والتعجيل والتأخير

المسألة الأولى:

إذا تعذر تسليم المسلم فيه

- 5273 فَمَالِكَ لَهُ عَلَى صَرَبَيْنِ شَرْحُهُمَا يَأْتِي عَلَى النَّبِيِّينِ
5274 مَا يُفْتَضَى فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ أَوْ غَيْرِهِ يُقْضَى مِنَ الْمُسْلِمِ
5275 لِمَالِكَ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةً مَسَافَةً لِعَدِّهَا حِثَّائَهُ
5276 هَلْ لِلْمَحَلِّ يُشْطَرُ الْحُضُورُ ذَا الشَّرْطِ لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ

- 5277 شَرَطُ صَلاَحٍ مَا يُسَلِّمُ اعْتَمَدَ
5278 وَخَلَفَهُمْ مِنْ أَجَلِ شَرَطِ السَّلَامِ
5279 فَمَالِكَ وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ
5280 فَعَقْدُهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ يَجْزُ
5281 وَالْقَوْلُ لِلْجُمْهُورِ أَمْرٌ يُذَكَّرُ
صَلاَحُ نَحْلٍ فِي حَدِيثٍ قَدْ وَرَدَ
شَرَطُ حُضُورِ هَيْئَةِ الْمُسَلِّمِ
مَا اشْتَرَطُوا فِي الْعَقْدِ هَذَا الْفَهْمِ
وَالشُّورَى قَوْلُهُ لِبَاطِلٍ يَحْزُرُ
إِجْرَاؤُهُ لِمُدَّةٍ يُكْرَرُ

أولاً:

اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه

- 5282 شَرَطُ مَكَانِ السَّلَامِ النُّعْمَانُ
5283 أَبُو مُحَمَّدٍ¹ عَلَيْهِ عَضْدًا
قَالَ بِهِ إِذَا سَكَتَ الْأَعْيَانُ
أَمَّا ابْنُ مَوَازٍ لَهُ قَدْ أَفْسَدَا

ثانياً:

اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدراً

- 5284 وَالْثَمَنُ الْمُرَادُ فِي عَقْدِ السَّلَامِ
5285 أَخَذَ الطَّعَامِ فِي الطَّعَامِ إِنْ يَتِمُّ
5286 إعْطَاءُ دِينَارٍ يَدْرَهُمْ قَصْدُ
5287 دُونَ تَأْخُرِ لِمَالِكَ يَجْزُ
5288 كَالْقَمْحِ بِالشَّعِيرِ أَوْ كَالذَّهَبِ
5289 وَالسَّلَامُ الَّذِي لَغَيْرِ الْبَائِعِ
5290 إِلَّا الطَّعَامُ الْمَنْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ
5291 لِلزَّيْدِ أَوْ نَقْصٍ بِمَبْلَغٍ يَتِمُّ
تَقْدِيرُهُ لِلْكَلِّ وَاجِبٌ حَتَمٌ
يَجُوزُ مَعَ تَفَاوُتٍ إِذَا اسْتَلِمَ
جَازَ بِهِ الْإِحْسَانُ حَيْثُمَا وَجَدَ
إِذَا كِلَاهُمَا لِمَا لَهُ يَحْزُرُ
بِفَضَّةٍ حِينَ تَحَاشَى الرَّيْبِ
جَوَازُهُ بِسَائِرِ الْمَنَافِعِ
إِقَالَةُ تَجُوزُ دُونَ فَرَضِ
مَا يُفْسِدُ الْبَيْعَ لِعَقْدٍ قَدْ يَغْمُ

¹ - ورد في النص قال القاضي أبو محمد، دون تعريف له من هو.

المسألة الثانية:

فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه

أولاً:

تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل

- 5292 وَكُلُّ مَنْ أَسْلَمَ فِي بَعْضِ الثَّمَرِ عِنْدَ حُلُولِ وَقْتِهِ فَمَا قَدَرَ
- 5293 تَسْلِيمَهُ مُسَلِّماً وَقَدْ خَرَجَ زَمَانُهُ فَحُكْمُهُ قَدْ يَنْدَرِجُ
- 5294 لِلْجُلِّ فِي خِيَارِ ذَا الْمُسْلِمِ فِي الْأَخْذِ أَوْ تَرْكِ لِعَامِ قَادِمِ
- 5295 لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ وَابْنُ قَاسِمٍ فَعَقْدُهُ فِي ذِمَّةٍ لِلْفَاهِمِ
- 5296 وَأَصْلُهُ بَاقٍ إِلَى أَنْ يَسْتَلِمَ لِلشَّيْءِ وَفَقَ وَصْفِهِ الَّذِي عَلِمَ
- 5297 وَأَشْهَبَ قَالَ يَفْسخ السَّلَامُ وَصَبْرُهُ عَاماً لِسُخْنُونِ نَمِي
- 5298 وَالْاضْطِرَابُ عِنْدَ مَالِكَ جَعَلَ لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ عَنْ قَوْلِ بَدَلِ
- 5299 كَذَلِكَ الطَّرْطُوشِي ذَا يَخْتَارُ وَالِدَيْنِ بِالِدَيْنِ قَدْ اضْطَرَّارُ
- 5300 وَمَنْعُ كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ يَخْصُ لِلْعَمْدِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيمَا يُنْصُ

ثانياً:

بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه

- 5301 مُسَلِّمٌ يُبَاعُ حَانَ أَجَلُهُ مُسَلِّمٌ لَهُ لِقَبْضٍ يَأْمُلُهُ
- 5302 فَمَنْعُهُ لِبَعْضِهِمْ مُطَرَّدُ كَمَنْعِ بَيْعِ قَبْلَ قَبْضٍ يُعْهَدُ
- 5303 إِسْحَاقُ أَحْمَدُ كَذَا النُّعْمَانُ بِالْمَنْعِ قَالَتْ ثُلَّةٌ أَعْيَانُ
- 5304 وَنَهَيْهِ عَنْ صَرْفِهِ فِي غَيْرِهِ فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحٌ بِذِكْرِهِ
- 5305 وَمَنْعُهُ لِمَالِكٍ مَشْهُورُ فِي مَوْضِعَيْنِ يُخْتَشَى الْغُرُورُ
- 5306 فَأَوَّلُ لَيْتَنَ يَكُنْ طَعَاماً فَاأُولَ لَيْتَنَ يَكُنْ طَعَاماً
- 5307 وَالثَّانِي فِي أَخْذِ مُسْلِمٍ عَوْضُ وَالثَّانِي فِي أَخْذِ مُسْلِمٍ عَوْضُ
- 5308 غَيْرُ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ إِنْ يُبْعَ تَجَنُّباً لِلدَّيْنِ بِالِدَيْنِ فَرَضُ
- 5309 دُونَ الطَّعَامِ خَوْفُ بَيْعِ بَعْضِهِ جَازَ بِكُلِّمَا أَصُولُهُ نَفْعُ
- بِبَعْضِهِ لِلْغَيْرِ قَبْلَ قَبْضِهِ بِبَعْضِهِ لِلْغَيْرِ قَبْلَ قَبْضِهِ

ثالثاً:

الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه

- 5310 مَنْ يَشْتَرِي بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ شَيْئاً وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ النَّدَمِ
5311 بَعْدَ إِقَالَةِ وَحْظَرِ قَبْلَهَا فَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ مِنْ أَجْلِهَا
5312 مُعْتَبِراً بِأَنَّهَا ذَرِيعَةٌ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبَعَ
5313 أَبُو حَنِيفَةَ لَذَلِكَ قَيِّداً وَلَمْ يَمْنَعْ لِلْمُسْلِمِ
5314 وَمَنْ أَجَارَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِيهِ كَقَوْلِ مَذْهَبٍ فَلْتَعْلَمِ
5316 فَالشَّافِعِيُّ نَحَا لَذَا الْمَسَاقِ قَوْلِيهِمَا مِنَ الْهُدَاةِ وَاسْتَمَعَ
لِلْأَمْرِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِيمَا حَدَّدَا

رابعاً:

إذا ندم المبتاع في السلم فقال: أقلني وانظرك بالثمن

- 5317 وَطَالِبُ إِقَالَةٍ مَعَ الْأَجَلِ يُعْطِيهِ لِلْمُقِيلِ فِي الشَّيْءِ الْبَدَلُ
5318 فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ تَقَارَبُوا فِي الْمَنْعِ خَوْفَ الزَّيْدِ إِذْ يُحَاسِبُ
5319 فَأَجْرُ ذَلِكَ لِلَّهِ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ مَنْ قَالَ مُعْسِراً سَمَاءً بِالرُّتْبِ

خامساً:

في العروض المؤجلة في السلم وغيره إذا أتى بها

قبل محل الأجل وبعده

- 5320 مَنْ يَأْتِي قَبْلَ مَوْعِدِ الْمُسْلِمِ فَمَالِكٌ بِالْقَبْضِ غَيْرُ مُلْزِمٍ
5321 وَالشَّافِعِيُّ لَا مُتَغَيِّراً قَبْلَ وَرَفَضَهُ فَوَاكِهَاءُ لَهُ نُقْلُ
5322 وَالْخُلْفُ فِي تَأْخِيرِ الْأَدَاءِ فِي النَّوعِ أَوْ بِوَزْنِ ذِي الْأَشْيَاءِ

سادساً:

اختلاف العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاماً

- 5323 وَمُسْلِمٌ طَعَامَهُ لِمُسْلِمٍ جَنْساً عَلَى مَكِيلِهِ وَإِذَا عُلِمَ
5324 بَعْدَهُ هَلْ أَخَذَهُ يَجُوزُ وَهَلْ يُعِيدُ الْكَيْلَ إِذَا يَحُوزُ
5325 فِي سَلَمٍ جَازٍ وَيَبِيعُ النِّقْدَ وَنَقْدُهُ خَوْفُ الرَّبَا فِي الْعَقْدِ

- 5326 لِمَالِكَ صَدَقَهُ فِي الْكَيْلِ فِي ثَقَّةِ الْإِرْجَاءِ لِلْحَمِيلِ
 5327 وَاللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِي ثُمَّ الشُّورِي فَأَلْكَيلَ وَاجِبٌ بَلَا تَأْخِيرِ
 5328 لِلْمُشْتَرِي مِنْ بَعْدِ كَيْلِهِ لَهُ كَيْ يَقْبَلَ الشَّرْعُ بِذَا قَبُولِهِ
 5329 حُجَّتُهُمْ بَيْنَ الطَّعَامِ يُحْسَبُ كَيْلًا بِصَاعَيْنِ فَذَاكَ يُطْلَبُ
 5330 مِنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ فِي السَّنَةِ فَالْخَوْفُ قَبْلَ الْقَبْرِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

الباب الثالث:

في اختلاف المتبايعين في السلم

- 5331 خِلَافُهُمْ فِي أَرْبَعٍ تُحَرَّرُ مَثْمُونُهُ أَوْ ثَمَنٌ إِذَا ذَكَرُوا
 5332 أَوْ جَنْسُهُ أَوْ أَجَلٌ مَضْرُوبٌ أَوْ بَلَدٌ تَسْلِيمُهُ مَرْغُوبٌ
 5333 فِيهِ يَكُونُ قَبْضُ أَصْلِ السَّلَمِ وَالْقَدْرُ فِيهِ الْقَوْلُ لِلْمُسْتَلَمِ
 5334 مَعَ الْقَرِينَةِ الَّتِي يُعَوَّلُ عَلَى قَبُولِ الْعَقْلِ حِينَ يُسْأَلُ
 5335 عَنْهَا وَإِلَّا قَوْلُهُ يَنْقَلِبُ لِلطَّرَفِ الثَّانِي وَذَاكَ يُنْسَبُ
 5336 لِمَبْدِ الْعَقْلِ كَذَا الْإِنْصَافِ إِلَّا تَحَالَفَا بِفَسْخٍ كَافِي

كتاب بيع الخيار

- 5337 لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخِيَارِ هَلْ جَازَ فِي شَرِيعَةِ الْمُخْتَارِ
 5338 كَمْ عَدُّ مُدَّةٍ لَهُ كَمْ يُشْتَرَطُ فِي مُدَّةٍ ضَمَانٍ بَيْنَ يَخْتَلِطُ
 5339 وَمَنْ يَصُحُّ مِنْهُ خِيَارٌ وَمَنْ يُنْمَعُ مِنْهُ حُكْمُ فَقِهِ قَدْ عَلِنَ

المسألة الأولى:

هل يجوز الخيار أم لا؟

- 5340 جَوَازُ خِيَارٍ لَدَى الْجُمْهُورِ حَدِيثُ حَبَّانَ مِنَ الْمَأْثُورِ
 5341 فَلَا خِلَافَ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ ثَلَاثَةُ خِيَارِهَا فِيمَا ذَكَرَ

المسألة الثانية:

مدة الخيار

- 5342 مُدَّتُهُ لِمَالِكَ فَلَمْ تَحُدْ وَقَدْرُهُ بِقَدْرِ حَاجَةٍ يُعَدُّ
5343 وَالشَّافِعِيُّ التُّعْمَانُ فِي ثَلَاثَةِ تَعَدُّ فِي أَيَّامِهِ بِالْجُمْلَةِ
5344 أَحْمَدُ صَاحِبًا مُحَمَّدٌ يُرَى لَدَيْهِمْ بِدُونِ تَحْدِيدٍ جَرَى

المسألة الثالثة:

اشتراط النقد فيه أم لا؟

- 5345 مَالِكٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّقْدُ فَهَلْ لِبَيْعٍ أَوْ لِقَرْضٍ عَدُّ

المسألة الرابعة:

ممن ضمان المبيع مدة الخيار

- 5346 ضَمَانُهُ مِنْ بَائِعٍ لِلْمُشْتَرِي وَفِي هَلَاكِ حُكْمٍ رَهْنٍ يَسْرِي
5347 عَلَيْهِ لِلْيَثِّ كَذَا الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ يَضْمَنُ لِلْمُبْتَاعِ
5348 وَالشَّافِعِيُّ ضَمَانُهُ مِمَّنْ مَلَكَ لِحَقِّ خِيَارٍ وَذَا بِهِ سَلَكُ
5349 لِحُكْمِ خِيَارٍ بِهِ يَنْفَرِدُ تَحْدِيدُ عَقْدِهِ لِذَاكَ يُسْنَدُ

المسألة الخامسة:

هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار؟

- 5350 يُورَثُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبْطَلَ التُّعْمَانُ حَقَّ الشَّافِعِ
5351 مِنْ حَيْثُ نَقْلُهُ لِغَيْرِ الْفَرْدِ مِنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ بِالْحَدِّ
5352 تَخَالَفَ الْحَقُوقُ وَالْأَمْوَالُ عُمْدَةُ مَالِكٍ بِذِي الْأَقْوَالِ
5353 وَالْمَالُ دُونَ الْحَقِّ لِلْأَخْنَفِ أَوْ مُلْحَقٌ بِهِ وَذَاكَ كَافٍ
5354 وَالْخُلْفُ فِي خِيَارِ عَيْبٍ وَاضِحٍ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَاجِحٍ
5355 لَدَيْهِمْ تَكْيِيفُ حَقِّ الْعَيْبِ بِالنَّقْلِ دُونَ الْغَيْرِ فِي الشَّرْتِيبِ
5356 فَحُكْمُ رَدِّ الْعَيْبِ كَيْفَ قَالَ بِهِ بِأَنَّهُ كَأَيِّ عَيْبٍ فَانْتَبَهْ

- 5357 وَذَاكَ خُلْفُهُمْ عَلَى الْأَوْصَافِ
وَلَيْسَ فِي ذَا الْخُلْفِ قَوْلٌ شَافٍ
- 5358 فَكُلُّهُمْ دَلِيلُهُ ظَنِّي فَقَطْ
تَرْجِيحُهُ عَلَى السَّوَى مِنَ الْغَلَطِ

المسألة السادسة:

من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي

- 5359 وَجَائِزُ خِيَارٍ بَائِعِينَ
وَالْخُلْفُ فِي خِيَارِ خَارِجِينَ
- 5360 فَمَالِكَ يَجُوزُ وَالْبَيْعُ انْعَقَدَ
وَالشَّافِعِيُّ وَكَالَةُ بِهَا يَحْدُ
- 5361 مِنْ بَائِعٍ مُوَكَّلٍ يَخْتَارُ
مَكَانَ بَائِعٍ وَذَا مَدَارُ
- 5362 لِأَرْجَحِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
يَحْدُدُ الْخِيَارُ دُونَ مَانِعٍ
- 5363 وَاخْتَلَفُوا فِي شَارِطِ الْمَجْهُولِ
فَمَالِكَ أَبْطَلَ فِي النُّقُولِ
- 5364 وَعِنْدَ إِسْقَاطِ لِحَرْطٍ فَاسِدٍ
يُسْتَعْمَلُ الْعَقْدُ كَشَرْعِ الْعَاقِدِ

كتاب بيع المراجعة

- 5365 وَالْبَيْعُ عِنْدَ الْعَلَمِاصِفَانِ
سَوْمٌ وَرَبْحٌ سُنَّةُ الْأَنْكَوَانِ
- 5366 فَبَيْعٌ رِبْحٌ فِيهِ ذِكْرُ الثَّمَنِ
مِنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرِقٍ قَدْ يَفْتَنِي
- 5367 فَبَائِعٌ عَلَيْهِ رَأْسُ الْمَالِ
قَدَرُ الْمَحَلِّ جُمْلَةُ الْأَقْوَالِ
- 5368 تُحَدِّدُ الْخِلَافَ حَيْثُمَا وَقَعَ
وَدَرْسُهُ يَكُونُ حَتْمًا إِنْ نَفَعَ

الباب الأول:

فيما يعد من رأس المال

وفيما لا يعد، وفي صفة رأس المال الذي يجوز

أن يبني عليه الربح

- 5369 وَكُلُّمَا مِنْ ثَمَنِ يُعَدُّ
بِزَائِدٍ عَلَيْهِ حُكْمًا حَدُّ
- 5370 فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْسَامِ
يُدْرَسُ حُكْمُهُ لَدَى الْأَنْامِ
- 5371 قَسَمٌ يُعَدُّ فِي أَصُولِ الثَّمَنِ
قِسْطٌ لَهُ فِي رِبْحِهِ كَالثَّمَنِ

جُزْءٌ يُعَدُّ فِيهِ دُونَ الرُّبْحِ	5372
فَدَاخِلٌ رِبْحًا لَهُ نَصِيبٌ	5373
صَبَغٌ كَذَا خِيَاطَةٌ إِذَا تَزْدُ	5374
وَدَاخِلٌ لَيْسَ لَهُ حَظٌّ يُرَى	5375
حَمْلُ الْمَتَاعِ مِنْ بِلَادِهِ إِلَى	5376
فِيهِمَا مَحَلُّ الْعَقْدِ قَبْلَ الْبَيْعِ	5377
وَكُلَّمَا مِنْ رَأْسِ مَالٍ يُخِيرُ	5378
فَاللَّيْثُ مَالِكَ بِذَا قَدْ حَكَمَا	5379
وَصَحْبُ مَالِكَ لِبَيْعِ الْعَرَضِ	5380
بَيْنَ ابْنِ قَاسِمٍ وَبَيْنَ أَشْهَبِ	5381
مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ بَيْعُ السَّلْعَةِ	5382
فَمَالِكٌ يُبْذِي لَهَا فِيهَا نَقْدٌ	5383
قَالَ بِهِ النُّعْمَانُ ثُمَّ صَحْبُهُ	5384
وَبَيْعُ سَلْعَةٍ مُرَابَحَةٍ عَلَى	5385
فَلَا يَجُوزُ دُونَ إِعْلَامِ بَمَا	5386
فَذَاكَ مِثْلُ الْعَيْبِ عِنْدَ الثُّورِيِّ	5387
وَحَارِجٌ وَلَا لَهُ مِنْ قَدَحِ	
مُؤَثَّرٌ فِي الْعَيْنِ إِذَا تُصِيبُ	
فِي ثَمَنِ الْمَتَاعِ حَيْثُمَا وَجَدَ	
مِنْ رِبْحٍ بَائِعٌ إِذَا مَا قَدَّرَا	
مَكَانَ شَارٍ أَوْ بُيُوتٍ أَدْخَلَا	
وَذَاكَ دَاخِلٌ حَسَابِ الرُّبْعِ	
تَغْيِيرُ الْعَيْنَيْنِ حَيْثُمَا يُذَكَّرُ	
يَأْتُمُ كَاذِبٌ نَحَاً إِنْ كَتَمَا	
بِالْعَيْنِ أَوْ بِمِثْلِهِ فِي الْقَبْضِ	
خِلَافٌ تَحْدِيدٌ لَتِلْكَ الرُّتَبِ	
بِالْعَيْنِ ثُمَّ أَخَذَهُ أَقْمِشَةً	
مُحَمَّدٌ مُرَابِحَةً فِيهَا تُفَدُ	
بَيْعٌ بَعَيْنٍ غَيْرُ مَا يَصْحَبُهُ	
وَقَتٌ وَكَانَ بَائِعٌ قَدْ أَجَلَا	
مِنْ أَجَلٍ لِأَوَّلٍ قَدْ تُمَمَا	
وَفَعَلَهُ فَقَهَّاهَا مِنَ الْمُحْظُورِ	

الباب الثاني :

في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان

في خبر البائع بالثمن

وَمَنْ مُرَابِحَةً يَبِيعُ سَلْعَتَهُ	5388
بِالرَّيْدِ أَوْ بِالنَّقْصِ عَنْ قَدْرِ الثَّمَنِ	5389
لِلْكَذِبِ فِي تَضْرِيحِ بَائِعٍ جَحْدُ	5390
فَمَالِكُ مُخَيَّرٌ لِلْمُشْتَرِي	5391
وَحَيَّرَ الثُّورِيُّ كَذَاكَ أَحْمَدُ	5392
وَإِنْ تَفَتْ فَالْحَطُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	5393
وَقَدَّرُهَا قَدَمٌ مِنْهُ قَلَّتْهُ	
فَالْمُشْتَرِي مُخَيَّرٌ إِذَا عَلِنَ	
حَقًّا وَعَيْنٌ سَلْعَةٍ فَمَا فَقَدَ	
عِنْدَ افْتِصَاحِ كَاذِبٍ وَمُفْتَرٍ	
فِي فُسْخِ عَقْدٍ أَوْ تَمَامِ يُقْصَدُ	
يَكُونُ قَدَرُ زَائِدٍ عَنْ وَاقِعِ	

- 5394 وَوَاهِمٌ فِي الْقَدْرِ بِالْخَسَارَةِ يَحْمِلُ مَا بِقَوْلِهِ أَثَارَةَ
5395 وَالْعَيْبُ وَالْغِشُّ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ فِي عَقْدٍ بَيْعٍ مُطْلَقٍ لِلْقَاصِدِ

كتاب بيع العريّة

- 5396 وَعَرِيَّةُ النَّخِيلِ رُخْصَةٌ أَتَتْ فِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ قَدْ ثَبَتَ
5397 إِعْطَاءُ ثَمَرَةٍ لِنَخْلَةٍ عَلَى رَعِي شُرُوطَ أَرْبَعَةٍ وَذَا جَلَا
5398 تَزْهَوُ وَلَا تَكُونُ فَوْقَ الْخُمْسَةِ إِنْ جَذَهَا يُعْطَى لَتِلْكَ الثَّمَرَةِ
5399 وَالْتَّمَرُ مِنْ نَوْعٍ لِعَرِيَّةٍ يُرَى فَلِلْمُعَرِّي حَقُّهُ فِيمَا جَرَى
5400 لِمَالِكَ وَرُخْصَةٌ تُسَلَّمُ فَهِيَ مُزَابَنَةٌ بِحُكْمٍ يُعْلَمُ
5401 كَمَنْ يَبِيعُ يَابِسًا بِالرُّطْبِ فَمُدْرَجٌ ضِمْنَ الرِّبَا فِي الْكُتُبِ
5402 لِمَالِكَ فِيهِ تَفَاضُلٌ حَرُمٌ وَالْخَرْصُ فِيهِ الْفَضْلُ فِي جِنْسٍ عِلْمُ
5403 لِمَالِكَ أَوْ ثَمَرٍ فِي ثَمَرٍ فِي حُكْمِ عَرِيَّةٍ أَتَى فِي الْخَبَرِ
5404 وَالشَّافِعِيُّ لَيْسَ مُعَرًّا يَنْفَرِدُ بِحُكْمِهَا بَلْ كُلُّ شَارٍ يَسْتَفِدُ
5405 مِنْهَا إِذَا يُرِيدُ خُمْسَ أَوْسُقٍ مَنْ ثَمَنَ بِمِثْلِهَا لِلْمُتَّقِي
5406 وَالشَّافِعِيُّ فِي ثَمَرِ عَرِيَّةٍ يَجِبُ وَجُودُهُ نَقْدًا وَحَاضِرًا حَسْبُ
5407 فِرَاقُهُمْ مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ يُفْسِدُ لَبَيْعِ عَرِيَّةٍ عَلَى مَا أَكْدُوا
5408 لِمَالِكَ فِي كُلِّ يَابِسٍ يَجْزُ وَالشَّافِعِيُّ فِي عَنِيبٍ تَمَرٍ يَحْزُ
5409 وَفَوْقَ خُمْسَةِ نَمَّا الْخِلَافُ كُلُّ لَهُ أَحْكَامُهُ تُضَافُ
5410 وَوَافِقُ الثُّغَمَانِ حُكْمَ مَالِكَ فِي الْبَعْضِ دُونَ رُخْصَةِ لِلْمَالِكِ
5411 فَهِيَ رُجُوعُ مَالِكَ فِي مِلْكِهِ لَيْسَتْ بِبَيْعٍ وَاضِحٍ فِي شَكْلِهِ
5412 حُجَّةُ مَالِكٍ حَدِيثٌ سَهْلٌ فِي رُخْصَةِ لِعَرِيَّةٍ فِي الْأَكْلِ
5413 وَحُجَّةُ لِقَائِلٍ بِالْهَبَةِ فَعَرِيَّةٌ تُقَالُ لِلْعَطِيَّةِ

كتاب الإجارة

5414 شُرُوطُ صِحَّةٍ وَفِي أَحْكَامِ أَجْمِلُهَا لِلْكَلِّ بِالتَّمَامِ

القسم الأول:

في أنواعها وشروط الصحة والفساد

- 5415 جَوَازُهَا فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ
 5416 قِصَّةُ مُوسَى مَعَ بَنَاتِ النَّبِيِّ
 5417 وَمِثْلُ ذَا إِيْتَاءٍ أَجْرُ الْمُرْضِعَةِ
 5418 وَحُكْمُ بَعْضِ فِي الْمَعَاوِضَاتِ
 5419 نَفْعُ إِجَارَةٍ بَوَقْتُ الْعَقْدِ
 5420 لِلْقَاضِي تَسْتَوْفِي لِحُكْمِ الْغَالِبِ
- وَسُنَّةُ النَّبِيِّ بِإِلَازِئِيَابِ
 وَأَجْرُهُ فِي حَجَجٍ مِنْ حَقِّ
 هَادِي النَّبِيِّ مَنْ لِلْهُدَى قَدْ تَبِعَهُ
 تَسْلِيمُهَا لِلْعَيْنِ حَالًا يَأْتِي
 مَنْ غَرَّرَ يَكُونُ عِنْدَ الْبُعْدِ
 وَذَلِكَ شَرْطُ الشَّرْعِ فِي ذَا الْجَانِبِ

القسم الثاني:

في معرفة جنس الثمن والمنفعة

- 5421 وَالنَّفْعُ بَيْنَ الْعَيْنِ ثُمَّ الثَّمَنِ
 5422 وَالْأَجْرُ فِي مُحَرَّمٍ فَبَاطِلُ
 5423 إِجَارَةُ الْأَرْضَيْنِ وَالْمَا مُخْتَلَفُ
 5424 فَأَجْرُهَا لِبَعْضِهِمْ عَيْنًا فَقَطُ
 5425 حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَالِكٍ يُعَدُّ
 5426 حَدِيثُ ضُمْرَةٍ عَنِ الْمُزَارَعَةِ
 5427 شِرَاؤُهَا بِالْعَيْنِ عَنْ سَعِيدِ
 5428 وَخَارِجٍ مِنْهَا بِهِ تُوجَرُ
- لَابَدُّ مِنْ إِبْعَادِ رَجَسِ الْوَثَنِ
 أَجْرُ الْغَنَاءِ كَذَلِكَ نَوْحُ كَامِلُ
 مُؤَذِّنٌ وَمَقْرِيٌّ فَحُلُّ فَصْفِ
 وَالْبَعْضُ مَا عَدَا الطَّعَامَ يُشْتَرَطُ
 أَصْلُ الْخِلَافِ نَصُّهُ لَذَا سَنَدُ
 نَهَى وَمَنْعُهَا لِمَنْ قَدْ تَابَعَهُ
 فِي مُطْلَقٍ أَتَى بِإِلَازِئِيَابِ
 أَوْ كَانَ عَرْضًا نَافِعًا يُدْخَرُ

- 5429 فَعَلُ النَّبِيِّ مَعَ الْيَهُودِ يَحْسِمُ فَذَاكَ نَفْعٌ عَوْضُ نَفْعٍ يُعْلَمُ
5430 فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ مَدَى الْأَزْمَانِ وَغَيْرُ ذَا مِنْ سَائِرِ الْأَعْيَانِ
5431 لَقَصْدِ شِرْعَةِ الرَّسُولِ الْمُجْتَبَى مَنْ رَجَحَ التَّيْسِيرَ كَانَ أَقْرَبَا

الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظرية أحكام الإجازات

الجملة الأولى:

في موجبات هذا العقد

- 5432 مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ جُزْءُ الْفَرْضِ إِطْلَاقُ عَقْدٍ دُونَ شَرْطِ الْقَبْضِ
5433 وَالشَّافِعِيُّ يُلْزِمُ حَالَمَا جَرَى يُقْبِضُ بَانْتِفَاعٍ كَارٍ بِالْكَرَى
5434 مُقَابِلَ انْتِفَاعٍ مُكْتَرَفَرْنَ عَقْدٌ وَمَالِكٌ يَرَى أَنَّ الثَّمَنَ

الجملة الثانية:

وهي النظرية أحكام الطوارئ

الفصل الأول منه:

وهو النظرية الفسوخ

- 5435 وَعَبَضُهُمْ بِالْجُعْلِ قِيسَ فَأَعْلَمُوا عَقْدُ إِجَارَةٍ لِبَعْضٍ لَا زَمَ
5436 مَحَلُّهُ لِعَلِيَّةِ الْأَقْطَابِ فَفَسَخُهُ بِالْعَيْبِ أَوْ ذَهَابِ
5437 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ
5438 وَالْعُدْرُ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ يُفْسَخُ وَالْعُدْرُ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ يُفْسَخُ
5439 إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَطْرَافِ إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَطْرَافِ
5440 وَهَلْ لَوَارِثٍ يَأْخُذُ الْعَقْدُ وَهَلْ لَوَارِثٍ يَأْخُذُ الْعَقْدُ
5441 أَنَّ الْكَرَى عَقْدٌ بِمَوْتٍ يُنْقَلُ أَنَّ الْكَرَى عَقْدٌ بِمَوْتٍ يُنْقَلُ
5442 أَبُو حَنِيفَةَ بِفَسْخِ قَالَا أَبُو حَنِيفَةَ بِفَسْخِ قَالَا
5443 لَوَارِثٍ أَصْبَحَ مَالِكًا لَهُ لَوَارِثٍ أَصْبَحَ مَالِكًا لَهُ

الفصل الثاني:

وهو النظر في الضمان

وَالْفُقَهَاءُ لِلضَّمَانِ قَسَمُوا	5444
عِنْدَ التَّعَدِّي فِي ضَمَانِ الْمُكْتَرِي	5445
وَمُكْتَرِمٍ مَسَافَةً مُعَيَّنَةً	5446
فَبَيْنَ تَعْوِيضٍ وَدَفْعٍ لِلثَّمَنِ	5447
فَالشَّافِعِيُّ أَحْمَدٌ قَالَا بِالْكَرَى	5448
تَضْمِينُ صُنَاعٍ لِمَصْنُوعٍ هَلَكُ	5449
فَمَالِكَ ضَمَّنَهُ مَا ضَاعَا	5450
يُعْفِيهِ إِنْ يَكُنْ بِدُونِ أَجْرِ	5451
وَمَنْ عَلَى صِنَاعَةٍ يُؤْجَرُ	5452
لِمُصْلَحِهِ إِذَا تَعَدَّى يُفْهِمُ	
وَالْخُلْفُ فِي تَفْصِيلِهِ الْمَقْدَرُ	
جَاوَزَهَا عَلَيْهِ عِبَاءُ ضَمْنِهِ	
يَخْتَلِفُ الْهُدَاةُ أَقْطَابُ الزَّمَنِ	
وَمَالِكَ لِمَالِكَ قَدْ خَيْرًا	
فَكُلُّ عَالِمٍ سَبِيلًا قَدْ سَلَكَ	
وَالضُّدُّ لِلنُّعْمَانِ حُكْمٌ شَاعَا	
وَضَامِنٌ شَرِيكُهُ فِي الْقَدْرِ	
ضَمَّنَهُ النُّعْمَانُ حِينَ يَخْسَرُ	

الفصل الثالث:

في معرفة حكم الاختلاف

وَالْخُلْفُ بَيْنَ صَانِعٍ وَمَنْ دَفَعَ	5453
فَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ قَوْلُ الدَّافِعِ	5454
وَأِنْ تَنَاقَرَا فَمَالِكَ رَجَحَ	5455
مُتَّهِمٌ بِدَفْعٍ مَا بِهِ يُتَّهِمُ	5456
وَذَا يَهُمُّ سَائِرَ الْعُقُودِ	5457
عَيْنًا لِإِصْلَاحِ لَهَا كَيْ يَنْتَفِعَ	
وَمَالِكَ فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الصَّانِعِ	
لَدَيْهِ قَوْلُ دَافِعٍ وَإِنْ نَجَحَ	
إِنْ قَدَّمَ الدَّلِيلَ حَيْثُ يُعْلَمُ	
وَنَظْمُ كُلِّ لَيْسَ بِالْمُفِيدِ	

كتاب الجمل

أَجْرٌ عَلَى مَنْفَعَةٍ مَظْنُونُ	5458
بُرْءٌ بِهِ يَلْتَزِمُ الطَّبِيبُ	5459
كَذَا ضَلَالُ مَالِهِ فَعَلًا يَجِدُ	5460
أَجَازَ مَالِكَ عَلَى شَرْطَيْنِ	5461
تَعْيِينُهُ لِلثَّمَنِ الْمَطْلُوبِ	5462
أَنَّ حُصُولَهَا بِهِ يَكُونُ	
تَحْفِيزُ طِفْلِ مِثْلِهِ مُصِيبُ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا لَا يَغْتَمِدُ	
عَلَيْهِمَا يُعَقَّدُ بِالتَّعْيِينِ	
وَضَرَبَ وَقْتُ لَيْسَ فِي الْمَرْغُوبِ	

- أَبُو حَنِيفَةَ لَجُعْلُ يَمْنَعُ 5463
وَأَصْلُهُ حَمُولَةُ الْبَعِيرِ 5464
فِي أَخَذِ يُونُسَ النَّبِيَّ أَخَا صَعْبٍ 5465
فِي مَضَرٍ حِينَ دَوْلَةِ الْعَزِيزِ 5466
وَالْمَانِعُونَ عَنْهُمْ خَوْفُ الْغَرَرِ 5467
فَمَا لَكَ لَا يَسْتَحِقُّ الْجُعْلُ 5468
سَفِينَةً كَرَاؤُهَا لَا يَسْتَحِقُّ 5469
تَعْيِينُهُ فِي وَقْتِ عَقْدِ الْعَقْدِ 5470
- قَوْلَانِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَذَا فَعُومَا
لَمَنْ أَتَى بِالصَّاعِ لِلتَّذْبِيرِ
أَخَذَ لَهُ فِي نَصِّ قَانُونِ كُتُبِ
أَتَاهُ وَخَيَّ اللَّهَ لِلتَّعْزِيزِ
كُلُّ فَرِيقٍ عَنْ أَدْلَةٍ صَدَرَ
إِلَّا بِإِجْازٍ يَكُونُ الْفُضْلُ
دُونَ وَصُولِهَا مَكَانًا قَدْ سَبَقَ
إِجْازُ بَعْضِهِ فَغَيْرُ مُجَدِّ

كتاب القراض

الباب الأول:

في محله

- عَقْدُ الْقَرَاظِ قِيلَ غَيْرُ لَازِمٍ 5471
عِنْدَ الشُّرُوعِ لَازِمٌ لِمَالِكَ 5472
إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْإِثْنَيْنِ 5473
عِشَّةً عَامِلٍ تَرَى فِي الْقَرْضِ 5474
وَالشَّافِعِيُّ بِإِذْنِ مُقْرِضِ رُزْقٍ 5475
بَعْضُ تَجَوُّزٍ عَنْدَهُ فِي السَّفَرِ 5476
حُجَّةٌ مَانِعٌ فَذَلِكَ مُنْفَعَةٌ 5477
- قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي السَّدَادِ الْإِزْمُ
وَوَرُثُهُ لَدَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ
فَلَارِثُ عَقْدِهِ بِدُونِ مِيزِ
فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي نَصُوصِ الْعَرْضِ
وَالْغَيْرُ بِالشُّرُوعِ عِشًّا يَسْتَحِقُّ
وَكَسْوَةَ لَدَيْهِ فِي الْمَقَرِّ
وَالْبَعْضُ صَدَرَ فَعَلِهِ قَدْ تَابَعَهُ

الباب الثاني:

في مسائل الشروط

- وَمَا مِنَ الشُّرُوطِ شَرْعًا يُمْنَعُ 5478
أَوْ زَائِدٌ عَلَى الشُّرُوطِ يُتْبَعُ 5479
لِنَفْسِهِ مِنْ حِصَصٍ مُوَحَّدَةٍ 5480
- مَا فِي جَهَالَةِ غُرُورٍ يَقَعُ
كَمَنْ مِنَ الرِّبْحِ لُجْزٌ يَقْطَعُ
دُونَ مُقَابِلٍ بِحَيْثُ حَدَدَهُ

- 5481 وَمَالُكَ يَا بَى مَعَ الْقَرَا ضِ
بَيْعاً شَرَى لَجْهَلِهِ التَّرَاضِي
5482 وَاخْتَلَفُوا فِي شَرْطِ رَبِّ الْمَالِ
زَكَاتُهُ مِنْ عَامِلٍ فِي الْحَالِ
5483 فَفِي مُوْطِئٍ لِمَالِكَ حَرْمٌ
وَجَازَ لَابْنِ قَاسِمٍ فِيمَا عُلِمَ
5484 مُخَالِفَا لِلْقَوْلِ ذَاكَ الْأَوَّلِ
وَمَنْعُهُ لِلشَّافِعِيِّ فَلْتَقَبَلِ

القول في أحكام الطوارئ

- 5485 إعطاء مال قَضَدَ أَنْ يَتَّجِرَا
مُؤَمَّنٌ بِقِسْطِ رَبْنَحٍ قُرَّرَا
5486 وَعَقْدُهُ أَقْرَهُ الْإِسْلَامِ
وَرُخْصَةٌ تُنْفَى بِهَا الْأَثَامُ
5487 وَقَارِضٌ حِصَّتَهُ يَأْخُذُهَا
صَاحِبُ قَرْضٍ غَابَ إِذْ يَنْبُذُهَا
5488 قَبْلَ حِسَابِ ضَاعَ مَالُ الْقَرْضِ
فَالشَّافِعِيُّ يَرُدُّهُ بِالْفَرْضِ
5489 وَمَالُكَ مُصَدِّقٌ لِلْعَامِلِ
فِي هَذَا مَالِ مُقْرِضٍ وَجَاعِلِ
5490 وَعَامِلٌ يَحْمِلُ دَيْنًا يَتَّجِرُ
بِجَنْبِ مُقْرِضٍ لِمَالٍ يَنْتَظِرُ
5491 مَالُكَ تَرْوِيجُهُ مِنْ عَامِلٍ
فَمَالُكَ يَمْنَعُ ذَا بِالْكَامِلِ
5492 وَالشَّافِعِيُّ يُجِيزُ وَالنُّعْمَانُ
وَالْقَضَدُ أَنْ يُحْتَرَمَ الْأَمَانُ
5493 وَخَلَطَ مَالٌ دُونَ إِذْنِ الْمُقْرِضِ
يُجِيزُ مَالُكَ لِمَالِكِ الْغَرَضِ
5494 لِلشُّورِيِّ مَنْعُهُ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ
دَفْعُ لَغَيْرِ عَامِلٍ فَلْتَمْنَعِ

القول في حكم القراض الفاسد

- 5495 بِفَسْخِ قَرْضٍ فَاسِدٍ يُرَدُّ
مَالُ لِمَالِكَ وَذَاكَ الْحَدُّ
5496 لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَمْصَارِ
وَوَفَّقَ شَرْطَ الْعَقْدِ فِي الْإِقْرَارِ
5497 وَكُلَّمَا لِعَامِلٍ فِي فَاسِدٍ
فَفِيهِ خُلْفٌ وَاضِحُ الْمَقَاصِدِ

القول في اختلاف المتقارضين

- 5498 وَخُلِفَ قَارِضٍ مَعَ الْمُقْرِضِ
لِلْعَامِلِ الْقَوْلُ مِنَ الْمُفْتَرِضِ
5499 لِأَنَّهُ لَدَيْهِ شَخْصٌ مُؤْتَمَنٌ
وَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ عَكْسُ ذَا يَكُنْ

كتاب المساقاة

- 5500 بَيْنَ ثَلَاثَةِ مِنَ الْفُصُولِ يُدْرَسُ ذَا الْبَابِ لَدَى الْفُحُولِ
5501 جَوَازُهُ فَسَادُهُ وَصِحَّتُهُ ثَلَاثَةُ أَحْكَامُهُ وَعِلَّتُهُ

القول في جواز المساقاة

- 5502 جَوَازُهَا قَالَ بِهِ الْجُمْهُورُ وَفِي حَدِيثِ خَيْبَرَ الْمَذْكُورِ
5503 أَعْطَى لَهُمْ نَخْلًا عَلَى شَطْرِ الثَّمَرِ قَالَ أَقْرُكُمْ بِمَا الْمَوْلَى أَقْرَ
5504 وَظَلَّ عَبْدُ اللَّهِ رَدْحًا يَخْرُصُ لِابْنِ رَوَاحَةَ تُسَاقُ الْخَصَصُ
5505 بَيْنَهُمْ مَعَ النَّبِيِّ خَيْرًا إِنَّ شِئْتُمْ يَقُولُهَا مُحْضِرًا
5506 يَهُودَهَا فِي أَيِّ شَطْرِ فَضَّلُوا مَظْهَرًا تَسِيرَ دِينَ يُقْبَلُ
5507 أَبُو حَنِيفَةَ بِمَنْعِ يَحْكُمُ خَرَصَ الْيَهُودَ هُمْ بِرَقٍّ يُفْهَمُ
5508 وَهَلْ مُزَابَنَةٌ بِبَيْعِ الْفَضْلِ بِالْخَرَصِ فِي الثَّمُورِ فِي ذَا الشَّكْلِ

القول في صحة المساقاة

- 5509 صِحَّتُهَا تُنْظَرُ فِي الْأَرْكَانِ وَفِي شُرُوطِهَا وَفِي الزَّمَانِ

الركن الأول:

في محل المساقاة

- 5510 دَاوُدُ مَنْعُهَا بِغَيْرِ النَّخْلِ فَلَا تَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الْبُقْلِ
5511 وَمَالِكٌ تَجُوزُ فِي الزَّيْتُونِ كَذَلِكَ فِي الرُّمَّانِ ثُمَّ التِّينِ
5512 بَلْ كُلُّ مَا لَهُ أَصُولٌ ثَابِتَةٌ رَاسِخَةٌ وَسَطُ الثَّرَابِ ثَابِتَةٌ
5512 وَفِي الْبُقُولِ الْمَنْعُ عِنْدَ الْجُلِّ إِلَّا ابْنَ دِينَارٍ بِعَكْسِ الْكُلِّ
5513 وَقَصْرُهَا عَلَى النَّخِيلِ رُخْصَةٌ بِالْمَنْعِ لِلظُّلْمِ تَقُولُ الْمِلَّةُ
5514 وَرُخْصَةٌ مُنْقَدِحٌ فِيهَا السَّبَبُ قَاسَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ فِيمَا نُسِبَ
5515 لِمَالِكٍ فِي الْحُكْمِ غَيْرِ النَّخْلِ تَعْلِيلُهُ مُوَضِّحٌ فِي الشَّكْلِ
5516 وَالْأَرْضُ فِي صُحْبَةِ نَخْلٍ هَلْ تَجُزُ فِيهَا مُسَاقَاتٌ وَمَنْ لَهَا يَحُزُّ

- 5517 أُسَيِّدُ فِي حَدِيثِهِ عَنِ النَّبِيِّ وَأَمْرُهُ لَهُ بِخَرْصِ الْعَنْبِ
5518 وَدَفْعِهِ زَكَاتَهُ زَيْبًا وَالتَّمَرِ عَنْ نَخْلٍ فَخَذَ تَرْتِيبًا
5519 وَمَالِكَ بِثُلْثِهِ يَسْتَحْسِنُ مُحْتَهِدًا وَالْحُلَّ فِيهِ أَبْيَنُ

الركن الثاني:

الذي هو العمل

- 5520 وَاتَّفَقُوا فِي السَّقْيِ وَالْإِيَارِ وَخَلَفُهُمْ فِي السَّدِّ لِلْحِطَارِ
5521 وَحَمَّ عَيْنَ وَجْدَاذِ النَّخْلِ لِمَالِكَ تَدْخُلُ ضَمْنَ الْحَمْلِ
5522 سَدُّ الْحِطَارِ لَيْسَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ حُكْمًا يُرَى يَزِيدُ فِي الْمَنَافِعِ

الركن الثالث:

تجوز المساقاة بكل ما اتفقا عليه

- 5523 تَجُوزُ فِي جَمِيعِ مَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا مُحَقَّقُ
5524 فَمَالِكٌ ثَمَرَتُهُ لِلْعَامِلِ يُعْطِيهِ كَالْقَرَاظِ ذَا بِالْكَامِلِ
5525 وَقِيلَ مَنْحَةٌ وَلَا مُسَاقَاةَ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ حُكْمُ سَاقَاةَ
5526 فَائِدَةُ زَائِدَةٌ يَمْنَعُهَا جَمِيعُهُمْ وَلَيْسَ مَنْ يَسْمَعُهَا
5527 وَالْقَسَمُ بَيْنَ عَامِلٍ مُسَاقِي عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ بِلَا افْتِرَاقٍ

الركن الرابع:

في اشتراط الوقت

- 5528 وَالْوَقْتُ عِنْدَهُمْ مُقَسَّمٌ إِلَى وَوَقْتُ صَحَّةٍ لِعَقْدِ الْعَقْدِ
5529 وَوَقْتُ صَحَّةٍ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ وَبَعْدَهُ لَلْجُمُهورِ رَأْيٌ رَجَحُوا
5530 وَوَقْتُ صَحَّةٍ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ وَبَعْدَهُ لَلْجُمُهورِ رَأْيٌ رَجَحُوا
5531 وَوَقْتُ صَحَّةٍ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ وَبَعْدَهُ لَلْجُمُهورِ رَأْيٌ رَجَحُوا
5532 وَوَقْتُ صَحَّةٍ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ وَبَعْدَهُ لَلْجُمُهورِ رَأْيٌ رَجَحُوا
5533 وَوَقْتُ صَحَّةٍ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ وَبَعْدَهُ لَلْجُمُهورِ رَأْيٌ رَجَحُوا
5534 وَوَقْتُ صَحَّةٍ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ وَبَعْدَهُ لَلْجُمُهورِ رَأْيٌ رَجَحُوا

القول في أحكام الصحة

5535	لَمَّا لَكَ تَلَزَمَ لَفْظًا لَا الْعَمَلُ	عَكَسَ الْقَرَارِضَ فِي تَنَاظُرِ نُقُلٍ
5536	وَضَمَّنَ مَالَ مَيِّتٍ قَدْ تَدَخَّلُ	كُلَّ صَغِيرٍ نَائِبًا يُوَكَّلُ
5537	وَفَسَخَ عَقْدَهَا لَدَيْهِمْ يُعَدُّ	وَالشَّافِعِيُّ تَفَاسَخَا إِنْ يُشْهَدُ
5538	بَيْنَهُمَا خُلْفٌ صَعِيبٌ لَمْ يَحُلْ	تَمَّامٌ عَقْدَهَا بِغَيْرِ ذَا جُهْلٍ

أحكام المساقاة الفاسدة

5539	وَعَقْدُهَا بِغَيْرِ حُكْمِ الشَّرْعِ	يُفْسِدُهَا فِي نَصِّ فَقْهِ مَرْعِي
5540	فَسَادُهَا لِأَجْرِ مِثْلِ يَرْجَعُ	عَقَارُهَا لِمَالِكَ إِذْ يَشْفَعُ
5541	رَبُّ الْعَقَارِ فِي مُسَاقَاةٍ فَسَدَ	عَقْدُهَا لِمَالِكَ لَهُ يُرَدُّ

كتاب الشركة

5542	يُنْظَرُ فِي ذَا الْبَابِ لِلأَرْكَانِ	ثُمَّ الشُّرُوطُ جُمْلَةً الْمَعَانِي
5543	أَرْبَعَةٌ الْأَسْمَاءُ كَالْعَانِ	وَجْهٌ مُفَاوِضُهُ كَذَا الْأَبْدَانِ
5544	وَاحِدَةٌ فِيهَا الْجَمِيعُ يَتَفَقَّ	ثَلَاثَةٌ فِيهَا الْكَثِيرُ يَفْتَرَقُ

القول في شركة العنان

5545	أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْأَوَّلِ	مَحَلُّهَا فِي الْمَالِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ
5546	تَفْصِيلُهُ يَكُونُ فِي تَخْلِيلِ	قَادِمِ أَرْكَانٍ وَبِالتَّفْصِيلِ
5547	ثَانِيهِمَا فِي مَبْلَغٍ لِلرَّيْحِ	وَتَالِثُ فِي عَمَلٍ لِلنُّجْحِ

الركن الأول:

في محل الشركة

5548	جَازَتْ بِصَنْفٍ وَاحِدٍ لِلْعَيْنِ	فِي أَصْلِ نَوْعِيَّهَا عَلَى التَّعْيِينِ
5549	قَدْ خُصِّصَتْ فِي الشَّكْلِ مِنْ مُنَاجَزَةٍ	كَذَاكَ فِي الْعَرْضَيْنِ بِالمَحَاوِزَةِ
5550	وَالْخُلْفُ إِنْ تَكُنْ مِنَ الْأَنْوَاعِ	قَدْ كُونَتْ مِنْ سَائِرِ الْمَتَاعِ
5551	وَدَرُسُ ذَا فِيهِ ثَلَاثُ يُنْظَرُ	مِنْهَا لِحُكْمِهَا إِذَا يُسْتَخْضَرُ

المسألة الأولى:

إذا اشتركا في صنفين

- 5552 وَإِنْ بَنَوْعَيْنِ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مَقْبُوضِ
5553 بَقِيَّتِهِ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ لَا الْمَنَافِعِ

المسألة الثانية:

إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء

- 5554 وَذَا بَنَوعٍ وَاحِدٍ مِنْ مُطْعَمٍ عِنْدَ ابْنِ قَاسِمٍ وَذَا بِمَأْتَمٍ
5555 لِمَالِكٍ إِذْ قَاسَهُ بِالرُّخْصَةِ وَذَاكَ مَمْنُوعٌ لَدَيْهِ ثَبَّتَ
5556 وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُشْتَرَطُ اخْتِلَاطُ مَالِيَهُمَا وَذَا بِهِ اغْتِبَاطُ
5557 كُلِّ شَرِيكَ فِي مَسَارِ الْعَمَلِ لِلشَّافِعِي ذَا الْحُكْمِ نَافِي الْخَطَلِ
5558 أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ تَنْعَقِدُ كُلُّ شَرِيكَ مَالَهُ حَالًا يُعَدُّ
5559 وَفِي تَصَرُّفٍ بِهِ يَنْفَرِدُ خَلَطٌ تَصَرَّفَ عَلَيْهِ اعْتَمَدُوا
5560 مَالِكَ ثُمَّ صَحْبُهُ وَالشَّافِعِي دَمَجُ مَبَالِغِ لَهَا لِلرُّوَعِ
5561 وَخِدْمَةُ لِلْمَالِ ذَاكَ أَنْسَبُ وَالْفِقْهُ فِي اخْتِلَاطِ مَالٍ يَرْغَبُ

المسألة الثالثة:

الشركة بالطعام من صنف واحد

- 5562 فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعَامِ أَجَازَهَا ابْنُ قَاسِمٍ حَذَامُ
5563 مَذْهَبُ مَالِكٍ وَذَا مُخَالَفٌ لِمَا يَقُولُ الْأَصْبَحِيُّ الْعَارِفُ
5564 فَذَاكَ رُخْصَةٌ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا أَسَاسُ
5565 هَلْ خَلَطَ مَالُ شَرِكَةٍ مَطْلُوبُ بِالْحَسِّ وَالْمَعْنَى وَذَا مَرْغُوبُ
5566 فَالشَّافِعِي يَرَى اخْتِلَاطَ الْمَالِ هَلْ خَلَطَ مَالُ شَرِكَةٍ مَطْلُوبُ
5567 فَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ تَنْعَقِدُ فَالشَّافِعِي يَشْتَرِطُ الْأَمْرَيْنِ
5568 وَالشَّافِعِي يَشْتَرِطُ الْأَمْرَيْنِ قَوْلًا وَخَلَطَ مَالِ ذِي الْإِثْنَيْنِ

أما الركن الثاني

5569	تَسَاوَى رَأْسُ الْمَالِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ	فَقَهَا جَمِيعُهُمْ لَهُ رَأْيٌ حَكِي
5570	أَمَّا تَفَاوُتُ بِرَأْسِ الْمَالِ	أَرْبَاحُهَا بِقَدْرِ ذَاكَ الْحَالِ
5571	وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ شَرْطُ زَائِدٍ	مَنْ رُبِحَهَا عَلَى شَرِيكَ عَائِدٍ
5572	عَلَيْهِ دُونَ حِصَّةٍ فِي الْأَسْهُمِ	فَعِنْدَ مَالِكَ مِنَ الْمَحْرَمِ
5573	أَهْلُ الْعِرَاقِ بَعْضُهُمْ أَجَازُهُ	وَفِيهِ مَالٌ دُونَ وَجْهِ حَازُهُ
5574	فَمَالِكَ لِلرَّبْحِ شَرْعًا يَحْكُمُ	بِرَأْسِ مَالٍ حِينَمَا يُقْسَمُ

الركن الثالث:

الذي هو العمل

5575	جُهِدُ الشَّرِيكَ تَابِعٌ لِلْمَالِ	وَحَلَطُ أَضْلِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ
5576	إِذَا يَسْلُمُ الرَّبْحُ بِهَا مِنَ الرِّبَا	أَوْ غَرِرَ يَكُونُ قَدْ تَجَنَّبَا

القول في شركة المفاوضة

5577	وَشِرْكَةُ الْمَفَاوِضَةِ مُتَّفَقٌ	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي فَحَقَّقُوا
5578	وَفِي الشَّرُوطِ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ	لِكُلِّهِمْ يُلْتَمَسُ الْإِنْصَافُ
5579	تَعْرِيفُهَا تَفْوِيضُ كُلِّ وَاحِدٍ	شَرِيكَهُ فِي فِعْلٍ كُلِّ فَائِدٍ
5580	مَالِكُ وَالنَّعْمَانُ يَقْبَلَانِ	لَهَا وَفِي شَرْوِطِهَا ضِدَانِ
5581	وَالشَّافِعِي بِمَنْعِهَا يُوضِّحُ	فَالرَّبْحُ فَرْعُ الْأَضْلِ إِذَا يَصْرَحُ
5582	وَالْفَرْعُ لَا يَقْبَلُ شِرْكَةً إِذَا	لَمْ يُشْتَرَكْ فِي أَضْلِهِ لَذَا خُذَا
5583	وَكُلُّ وَاحِدٍ يَبِيعُ بَعْضًا	مِنْ مَالِهِ وَمَالِكَ قَدْ حَضَا
5584	عَلَيْهِ عِنْدَ شِرْكَةِ الْمَفَاوِضَةِ	مَتَى تَكُنْ وَكَالَةُ الْمُعَاوِضَةِ
5585	وَاشْتَرَطَ النَّعْمَانُ لِلْأَمْوَالِ	أَنْ تَتَسَاوَى أَسْهُمُ الْأَعْمَالِ
5586	وَمَالِكَ لَيْسَ يَرَى ذَاكَ هُنَا	تَسَاوِي تَعْمِيمٍ لِمَنْ أَمَكْنَا
5587	قِيَامُهَا لَدَى حُمَاةِ الْحُكْمِ	لَكِنَّ ذَا فِيهِ خِلَافُ الْفَهْمِ

القول في شركة الأبدان

- 5588 لِمَالِكَ تَجُوزُ شَرَكَةُ الْعَمَلِ عِنْدَ تَسَاوِيِ الْحِرْفَتَيْنِ إِنْ حَصَلَ
5589 أَبُو حَنِيفَةَ وَلَوْ تَخْتَلَفَ وَالشَّافِعِي وَصَحْبُهُ قَدْ أَوْقَفُوا
5590 فِيهِ اشْتِرَاكَ الْغَانِمِينَ أَصْلُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعْدِ نَقْلُ
5591 مِنْهُ تَجُوزُ شَرَكَةُ الْأَعْمَالِ لَغَايَةِ التَّسْنِيدِ لِلْأَفْعَالِ
5592 شَرَكَةُ سَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ جَرَتْ عَهْدَ الرَّسُولِ دُونَ نَهْيِهِ ثَبَتَ

القول في شركة الوجوه

- 5593 وَشَرَكَةُ الْوُجُوهِ بَاطِلَةٌ لَدَى مَالِكٍ ثُمَّ الشَّافِعِي وَذَا بَدَا
5594 بِأَنَّهَا مِنْ غَرَرِ الْأَعْمَالِ فَهِيَ عَلَى الْجَهْلُولِ مِنْ أَفْعَالِ
5595 أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَرَى بِأَنَّهَا مِنْ عَمَلٍ إِذَا جَرَى
5596 وَذَا عَلَيْهِ شَرَكَةُ قَدْ تَنْعَقِدُ وَلَيْسَ فِي ذَا مِنْ دَلِيلٍ يُعْتَمَدُ

القول في أحكام الشركة الصحيحة

- 5597 وَهِيَ مِنَ الْعُقُودِ تِلْكَ الْجَائِزَةُ لَيْسَتْ لِقُوَّةِ بِحُكْمِ فَائِزَةٍ
5598 لِعُضُوبِهَا أَنْ يَنْفَصَلَ مَتَى يَشَأَ وَعَقْدُهُ يُلْزَمُ كُلَّهُمْ فَشَأَ
5599 تَتَّبِعُ الْمَالَ الَّذِي يُشْتَرَكُ تَذْبِيرُ مَالِ شَرَكَةٍ لَا يُشْرَكُ
5600 فِي سُبُلِ تَذْبِيرِ لِذَاكَ الْمَالِ بِدُونِ تَفْرِيطٍ وَلَا إِغْفَالِ
5601 شَرْطُ صَحِيحٍ ضَمْنِ الْإِلْتِمَامِ وَوَجِبَ الشَّرِيكِ فِي الْأَحْكَامِ
5602 تَضَامُنُ الْأَطْرَافِ فِيهَا يُحْكَمُ بِهِ وَبِالتَّفْرِيطِ قِسْطًا يُحْسَمُ
5603 عَلَى مُفَرِّطٍ وَمَنْ تَهَاوَنَا مِنْ الشَّرِيكَيْنِ وَمَنْ قَدْ غَبَا

كتاب الشفعة

- 5604 يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي قِسْمَيْنِ فِي رُكْنِهِ وَحُكْمِهِ الْإِثْنَيْنِ

القسم الأول:

فأما وجوب الحكم بالشفعة

- 5605 وَحُكْمُهَا عَلَيْهِ كُلُّ مُتَّفَقٍ لَكَثْرَةِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا النَّسَقِ
5606 مَنْ لَيْسَ قَابِلًا لِبَيْعِ الشَّقْصِ لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ فِي ذَا النَّصِّ
5607 أَرْكَانُهَا الشَّافِعُ وَالْمَشْفُوعُ فِيهِ وَشُفْعَةُ وَذَا مَسْمُوعُ

الركن الأول

- 5608 فَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ بَعْدَ الْقِسْمِ مِنْ شُفْعَةٍ وَذَا لِأَهْلِ الْحُكْمِ
5609 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالْمَدِينَةِ أَهْلُ الْعِرَاقِ فَضَّلُوا لِلشُّفْعَةِ
5610 تُعْطَى لَهُ قَاسِمٌ أَوْ شَرِيكُ بِشَقْصِهَا يُجْرَى لَهُ التَّمْلِيكُ
5611 وَعُمْدَةُ الْمَدِينَةِ الْغَرَّاءُ وَرَدَ فِي مُرْسَلٍ لِمَالِكٍ لَمَّا وَجَدَ
5612 قَضَى بِهَا فِي شُفْعَةِ الشَّرْكَاءِ نَحْمًا لِمَنْ سَبِيلَهُ قَدْ سَلَكَ
5613 وَقَصَرُهَا لِلْجَارِ فِي الْعِرَاقِ حَقٌّ لِحَارِ الدَّارِ بِاتِّفَاقٍ
5614 فَالدَّارُ عِنْدَ يَبْعِهَا فِي الشُّفْعَةِ فَمَالِكٌ بِهَا يُبِيحُ نَفْعَهُ
5615 بِحَقِّ شُفْعَةٍ يُعِيدُ الشَّقْصَا بِمَا عَلَيْهِ الْفَقْهُ حُكْمًا نَصًّا

الركن الثاني:

الشفعة واجبة في الدور

- 5616 وَشُفْعَةُ وَاجِبَةٌ فِي الدُّورِ وَسَائِرِ الْعَقَارِ فِي الْمَذْكُورِ
5617 لِمَالِكٍ ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ مَقْصُودُ ثَابِتٍ وَبَاتِّبَاعِ
5618 كَالْتَّخْلِ وَالْبُسْتَانِ ثُمَّ الدُّورِ وَثَابِتٍ بِهَا كَمِثْلِ الْبَيْرِ
5619 أَوْ مُتَعَلِّقٍ بِهَا كَالثَّمَرِ فِيهِ الْخِلَافُ دَائِمٌ فِي الْأَثَرِ
5620 لِمَالِكٍ أَقْوَالُهُ فِي الشُّفْعَةِ تَدُورُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ
5621 وَفِي الْغُرُوضِ وَالْمَوَاشِي تَمْنَعُ وَغَيْرُهَا مِنْ الْأَصُولِ يُشْفَعُ

- 5622 وَذَاكَ فِي مَرَّاجِعِ الْمَدَارِكِ
5623 وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فِي قَصْرِ عَلَى
5624 وَلَا تَكُونُ بَعْدَ قِسْمَةِ تَحْدٍ
5625 جَوَازُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يُعْتَمَدُ
5626 فِي الشَّيْءِ قَالَ شَفْعَةً قَدْ تُقْبَلُ
كَخَلْفِ شَفْعِ دَائِنٍ مِنْ مَالِكَ
مَا لَمْ يُقَسِّمْ ثُمَّ حَدَّ جُعَلًا
فِيهَا حُدُودَهَا وَذَاكَ الْمُعْتَمَدُ
فِيهِ عَلَى نَصِّ صَرِيحٍ قَدْ وَرَدَ
فِي الْمَالِ لِلشَّرِيكِ حُكْمًا يُنْقَلُ

الركن الثالث:

في المشفوع عليه

- 5627 وَمَنْ إِلَيْهِ مَلِكُهُ دُونَ الشَّرَا
5628 فَمَالِكَ تَكُونُ فِي الْمُعَوَّضِ
5629 وَالشَّافِعِي مُؤَيَّدٌ لَكُونِهَا
5630 أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ بِالْيُسُوعِ
5631 وَفِي مُسَاقَاةٍ خِلَافٍ يُذَكَّرُ
يَأْتِي عَلَيْهِ خُلْفُهُمْ قَدْ ذُكِرَا
مَنْ مَلِكُهُ وَغَيْرُهُ لَا يَرْتَضِي
فِي الصُّلْحِ أَوْ فِي الْمَهْرِ ذَاكَ شَأْنُهَا
جَازَتْ بِحُكْمِهِ مِنَ الشَّفِيعِ
وَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ حِينَ يُنْظَرُ

الركن الرابع:

فيما يأخذ الشفيع

- 5632 كَمْ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ ثُمَّ كَيْفَ ذَا
5633 وَالْخُلْفُ فِي الشَّفْعَةِ فِي بَيْعِ الْأَجَلِ
5634 وَذَاكَ لِلْحَلِّ إِذَا تَيَقَّنَا
5635 عَلَيْهِ دِينًا أَجَلًا إِنْ يُطْلَبُ
5636 أَوْ يُعْطَى نَاجِزًا لِمَبْلَغِ الثَّمَنِ
5637 لِقَدْرِ مَشْفُوعٍ بِهِ وَذَا وَرَدَ
بِالثَّمَنِ الْمَوْجُودِ غَيْرُهُ انْبِذَا
فَمَالِكَ يُبَيِّحُهَا عَلَى الْأَقْلِ
بِأَنَّهُ لَطَرَقَهُ قَدْ أَمَّنَا
أَدَاؤُهُ عِنْدَ حُلُولِ يَرْغَبُ
وَالثَّوْرَ نَقْدًا لِأَزْمَاءٍ إِذَا عَلِنَ
فِي كُوفَةٍ وَفِي الْعِرَاقِ يُعْتَمَدُ

المسألة الأولى:

إذا كان الشفيع شريكا

- 5638 وَالشُّفْعَا فِي الشَّقْصِ قَدْ يُقَسِّمُ
5639 عِنْدَ مَدِينَةِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ
لِقَدْرِ مَشْفُوعٍ غَدَا بَيْنَهُمْ
فَحَقُّهَا أَتَى بِمِلْكٍ أَقْدَمِ

- 5640 مَضَرَّةٌ بِقَدَرِ حَصَّةٍ تَكُنْ وَدَفَعُهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ قَدْ حَسُنَ
5641 أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي بَيْنَهُم وَالْعَدْلُ فِي تَسْوِيَةِ مَالِهِمْ

المسألة الثانية:

إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا

- 5642 وَشَفْعَةٌ فِي شَرْكَةٍ مِنْ أَسْهُمٍ تُعْطَى لَهُمْ لِمَالِكَ فَلْتَفْهِمُ
5643 أَهْلُ السَّهَامِ شَفْعَةٌ تُعْطَى لَهُمْ وَمَنْعُ ذِي التَّغْيِيبِ حُكْمُهُ عِلْمُ
5644 كُلِّ فَرِيقٍ عِنْدَ كُوفَةٍ مَنَعَ مِنْ شَفْعَةٍ عَلَى فَرِيقٍ قَدْ سَمِعَ
5645 دَعَاؤَهُ فِي اسْتِخْدَامِهِ لِلشَّفْعَةِ بِالسَّهْمِ أَوْ تَغْيِيهِ فِي الْجُمْلَةِ
5646 وَالشَّافِعِيُّ دُخُولُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِهِمْ أَجَازَ ذَلِكَ مُسْجَلًا
5647 عُمْدَتُهُ قَضَاءُ مُنْقَذِ الْوَرَى فِي شَفْعَةٍ قَضَى بِهَا فِيمَا جَرَى
5648 وَلَمْ يُخَصَّصْ وَاحِدًا عَنْ وَاحِدٍ فِي حُكْمِهِ الْعَادِلِ فِي الْمَقَاصِدِ
5649 وَشَرَطُهَا فِي الشَّرَكَاتِ أَنْ تَكُنَ تَكُونَتْ مِنْ قَبْلِ بَيْعٍ إِنْ عَلِنَ

المسألة الثالثة:

إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع

- 5650 غَيْرُ شَرِيكَ وَبَوَقَّتِ الْبَيْعَ إِذْ بَاعَ حَصَّةً مِنَ الْمَشْفُوعِ
5651 مَنْ قَبْلَ أَنْ يُرِيدَ حَقَّ الشَّفْعَةِ فَالشَّافِعِيُّ لَذَا يَرَى كَالزَّلَّةِ
5652 وَمِثْلُهُ أَشْهَبُ ثُمَّ مَالِكٌ فِي بَعْضِ أَقْوَالٍ يَرَاهَا السَّالِكُ

المسألة الرابعة:

إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع

- 5653 وَالشَّقْصُ بَيْعَ قَبْلَ مَا إِنْ تُسَحَقَ أَرْضٌ بِهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ يَلْتَحَقُ
5654 بِمَالِكَ شَافِعٍ فَهَلْ يُمَكِّنُ مِنْ شَفْعَةٍ ضَيَّعَهَا فَبَيَّنُوا
5655 بَعْضُ لِحَقِّهِ يَرَاهُ قَدْ وَجِبَ بِشَرْكَةٍ فِي حَالِ بَيْعٍ قَدْ كُتِبَ
5656 لَيْسَ خُرُوجًا عَنْ يَدِ يَفُوتُ حَقًّا لَهُ وَذَلِكَ حُكْمًا ثَبَّتُوا
5657 وَغَائِبٌ فِيهِ الْخِلَافُ سَجَّلُوا بَعْضٌ لَهُ أُعْطِيَ وَذَلِكَ الْأَفْضَلُ
5658 وَغَائِبٌ مِنْ شَفْعَةٍ يُمَكِّنُ بِذَا حَدِيثٍ لِلرَّسُولِ بَيْنَ

وَمَالِكَ لَذَاكَ حُكْمًا يَذْهَبُ	5659
فَبِالسُّكُوتِ حَقُّهُ قَدْ ضَيَّعَا	5660
مِنْهَا وَذَا حُكْمٍ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ	5661
بَعْدَ ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَيَّامِ	5662
فِيهَا وَفَوْقَ ذَاكَ حَقُّهُ مُنِعَ	5663
وَقَالَ قَوْمٌ سَاكَتٌ لَا يَرْغَبُ	
مَنْ لَمْ يُعْجَلْ أَخَذَهُ قَدْ مُنِعَا	
لِلشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةٌ تُؤَخَّرُ	
فَحَقُّهَا يَنْقُطُ بِالتَّمَامِ	
وَالْحُكْمُ لِلْجُمْهُورِ فِي ذَا مُتَبَعِ	

القسم الثاني:

القول في أحكام الشفعة

مَا فِيهِ خُلْفُهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ	5664
فَفِي مِيرَاثِ الشُّفْعَةِ الْخِلَافُ	5665
فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ قَيَّسَهَا	5666
لِكُوفَةِ فَالْبَيْعُ لَا يَجُوزُ	5667
وَذَا لِمَالِكٍ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ	5668
وَجَمْعُهُمْ بِأَنَّ الْاِسْتِقَالَهَ	5669
فِيهَا خِلَافٌ صَحَبَ مَالِكٌ عَلَى	5670
وَمُشْتَرٍ يُحْدِثُ غَرِيبًا أَوْ بَنًا	5671
فَمَالِكٌ يُعْطِيهِ كُلَّ الْقِيَمَةِ	5672
لَأَنَّهُ بَنَى بِسُوءِ نِيَّةٍ	5673
مَقْلُوعَةً لِأَنَّهُ تَعَدَّى	5674
مَالِكٌ إِذَا أَلْزَمَ إِعْطَاءَ الثَّمَنِ	5675
وَعَالِمٌ بِشُفْعَةِ تَرَدُّدَا	5676
بِعِلْمِهِ يَكُونُ غَاصِبًا غَضَبُ	5677
أَوْ مُشْتَرٍ لِأَحَقِّهِ اسْتِحْقَاقُ	5678
نَذَرُهُ هُنَا عَلَى التَّمَامِ	
كَذَاكَ بَيْعُهَا وَذِي أَوْصَافِ	
بَبَيْعِ أَمْوَالٍ وَذَا آسَاسُهَا	
عَلَى الثَّرِيكِ عَهْدَةٌ يَحُوزُ	
وَقِيلَ عَهْدَةٌ ضَمَانُ الْبَائِعِ	
لَيْسَتْ بِمُبطِلَةٍ وَتِلْكَ حَالُهُ	
عَهْدَتُهَا مِمَّنْ تَكُونُ أَوْ لَا	
فِي الشَّقْصِ قَبْلَ شُفْعَةٍ إِذَا اقْتَى	
لِأَلَةِ الْبِنَاءِ دُونَ الْكُلْفَةِ	
وَالشَّافِعِيُّ يُعْطِي بِقَدْرِ الْأَبْنِيَةِ	
وَدَفْعِ أَثْمَانٍ لَهُ تَصَدَّى	
لِلشَّارِي قَبْلَ شُفْعَةٍ فِيمَا عَلَنَ	
فِي غَاصِبٍ أَوْ مُشْتَرٍ تَأَكَّدَا	
عَقَارَ غَيْرِهِ وَتَغْرِيمٌ وَجِبَ	
أَرْضًا بَنَى لِغَيْرِهِ تَسَاقُ	

كتاب القسمة

حُضُورُ قُرْبَى أَوْ يَتِيمٍ يُرْزَقُ	5679
بِقُطْعٍ مَا عَلَيْهِ دَلَّ حُكْمُهُ	5680
فَقَاسِمٌ مَقْسُومٌ ثُمَّ الْقِسْمَةُ	5681
مِنْ قِسْمَةٍ وَذَاكَ قَوْلُ يُوْتَقُ	
تَضْيِيفُهُ نَصٌّ صَرِيحٌ فَهْمُهُ	
فُضُولُ ذَا الْكِتَابِ بَحْثًا ثَبَّتُوا	

الباب الأول: في أنواع القسمة

ثُمَّ مَنَافِعَ بِذَا الْكِتَابِ	ذَا الْبَابُ مَقْسُومٌ إِلَى الرَّقَابِ	5682
أَوْ لِمَنَافِعَ لَدَى الْأَقْبَالِ	تُقَسَّمُ الرَّقَابُ لِلْأَمْوَالِ	5683
يُفْرَعُ لِلتَّقْوِيمِ وَالتَّعْدِيلِ	فَغَيْرُ مَوْزُونٍ وَلَا مَكِيلِ	5684
أَوْ قِسْمُ مَرْضَاةٍ عَلَى التَّعْمِيمِ	وَقِسْمَةُ التَّرَاضِي بِالتَّقْوِيمِ	5685
ثَلَاثَةٌ تُورَدُ بِالتَّمَامِ	وَتُقَسَّمُ الرَّقَابُ فِي أَقْسَامِ	5686
وغيرها منقول أو يحول	جُمِلَتْهَا الرِّبَاعُ وَالْأَصُولُ	5687

الفصل الأول: في الرباع

بَعْدَ التَّرَاضِي فَالْجَمِيعُ يَعْلَمُ	أَمَّا الرِّبَاعُ وَالْأَصُولُ تُحْكَمُ	5688
قِسْمٌ بِلَا نَفْعٍ مِنَ الْأَثَامِ	وَشَرْطُهَا فِي النَّفْعِ وَالسَّهَامِ	5689
مُخَالِفًا لِمَالِكَ فَلتَضْطَفِي	ذَا الْقَوْلُ مَنْسُوبٌ إِلَى مُطَرَفِ	5690
كَلَامِ رَبَّنَا أَتَى مُفَصَّلًا	لِقَوْلِ مَالِكٍ مُرْتَبًا عَلَى	5691
لِقِسْمَةِ لِلْمَالِ حَيْثُ تُعْرَضُ	فَفِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُفْرَضُ	5692
مُطَبَّقَانِ شَرْعَةً لِلشَّافِعِ	كَذَاكَ لِلتَّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِ	5693
وَالسَّهْمُ حِينَذَاكَ غَيْرُ نَافِعِ	وَالْخُلْفُ فِي تَحْوُلِ الْمَنَافِعِ	5694
تَعْضِيَّةٌ شَرْوُطُهَا فِي الْخَبَرِ	فَالرَّاجِحُ التَّقْسِيمُ دُونَ النَّظَرِ	5695
وَفِي اخْتِلَافِ النَّوعِ حُكْمٌ ثَبَاتًا	وَالنَّهْيُ عَنْهَا مِنْ مُشَرِّعٍ أَتَى	5696

الفصل الثاني: في العروض

فِي قِسْمَةِ وَرِيعِهِ بِذَا وَصِفِ	فِي الْحَيَوَانِ أَوْ عُرُوضٍ يَخْتَلِفُ	5697
فَبِاخْتِلَافِ كُلِّهِمْ قَدْ يَخْسَرُ	فَمَالِكَ قَالٍ عَلَيْهَا يُجْبَرُ	5698

¹ - تقديم (لا تعضية على أهل الميراث) ، رواه البيهقي في آداب القاضي والتعضية : القسمة.

- 5699 عَيْنُ الْعَرُوضِ حِينَمَا تَعَدَّدَتْ أَجْناسُهَا فَقِسْمَةٌ قَدْ وَجَبَتْ
5700 فَاضْطَرَبَتْ أَقْصُولُ صَحْبِ مَالِكٍ مِنْ ذَاكَ حَارَ فَهْمُ كُلِّ سَالِكٍ

الفصل الثالث:

في المكيل والموزون

- 5701 وَحَرِّمُوا الْقَرْعَةَ فِي الْكُلِّ فِي الْكَيْلِ أَوْ فِي الْوِزْنِ وَصِفُ الْجُلِّ
5702 لَكِنَّمَا الْجَوَازُ فِي الثَّرَاضِي لِأَنَّهُ يَسُوقُ لِلتَّغَاضِي
5703 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يُمْنَعْ التَّفَاضُلُ قِسْمَةُ الْاِعْتِدَالِ قَدْ تُحَاوَلُ
5704 ذِي صِفَةٍ لِقِسْمَةِ الرِّقَابِ وَحُكْمُهَا فَهْمٌ مِنَ الْكِتَابِ

القول في الباب الثاني:

وهو قسمة المنافع

- 5705 قَسَمُ مَنَافِعٍ يُرَى بِالسُّهُمَةِ يُنْعُ لِابْنٍ قَاسِمٍ فِي الْمِلَّةِ
5706 وَلَا يَجُوزُ جَبْرٌ مِنْ أَبَاهَا وَهِيَ الْمَهَايَا لِمَنْ حَبَاهَا
5707 وَاخْتَارَهَا النُّعْمَانُ ثُمَّ صَحْبُهُ وَذَاكَ حُكْمُهُ لِمَنْ يَرْغَبُهُ
5708 قَسَمُ مَنَافِعٍ عَلَى الْأَعْيَانِ كُلِّ لِرَبِيعِ الْعَيْنِ يَجْنِي أَنْ
5709 وَالْمِلْكُ يَبْقَى بَيْنَ كُلِّ مُشْتَرِكٍ مَا لَمْ يُقَسَّمْ أَوْ يُبَاعَ أَوْ هَلَكَ
5710 لِصَحْبِ مَالِكٍ خِلَافٌ فِي الزَّمَنِ بِخُلْفِ أَعْيَانٍ يَكُونُ مُقْتَرَنَ
5711 فَزَرْعُ أَرْضٍ أَوْ رَكُوبُ الْمَرْكَبِ لَيْسَ مُوَحَّدًا لِأَهْلِ الْمَذْهَبِ
5712 وَمِثْلُ ذَاكَ كُلَّمَا يُحَوَّلُ وَشِبْهُ ذَاكَ كُلُّ شَيْءٍ يُنْقَلُ
5713 مَا فِيهِ قَدْ يَشْتَرِكُ الْأُمَرَاءُ يُنْعُ مَعَ تَتَابُعِ الزَّمَانِ
5714 وَعَكْسُهُ يَجُوزُ فِي الْبَعِيدِ مِنْ أَجْلِ ضَبْطِ الْوَقْتِ بِالْتَّحْدِيدِ
5715 عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ هَذَا الْخَبَرُ رَوَاهُ عَنْهُمْ بِسَائِرِ الْأَثَرِ
5716 وَالْحَصْرُ عَنْدهُمْ لِلِاسْتِخْدَامِ فِي خَمْسٍ أَوْ شَهْرٍ مِنَ الْأَيَّامِ
5717 فِيهَا خِلَافٌ لَمْ يُعَيَّنْ صَحْبُهُ فَلَمْ يُضْمَنْ غَيْرَ ذَا كِتَابَهُ

الباب الثالث: القول في الأحكام

وَنَقُضُ قِسْمَةَ فَلَا يَجُوزُ	5718
كُلُّ نَصَابُئِهِ عَلَى التَّرَاضِي	5719
إِلَّا بِطَارِيٍّ عَلَيْهَا قَدْ يَرُدُّ	5720
غَبْنٌ وَعَيْبٌ مِثْلُهُ اسْتِحْقَاقُ	5721
فِي الْعَيْبِ أَحْكَامٌ عَلَى الْمَعِيبِ	5722
هَلْ نَقَصَ الْعَيْبُ لِقَدْرِ الْحِصَّةِ	5723
بِالْكَشْفِ قَبْلَ الْفَوْتِ رُدُّ الْقِسْمِ	5724
وَفَسْخُ قِسْمَةٍ أَتَتْ بِقُرْعَةٍ	5725
فَلَا بِنِ مَا جَشُونٌ قَالَ أَشْهَبُ	5726
عَلَيْهِ ضَمْنُ الْعَقْدِ فِي الْمَبِيعِ	5727
وَحُكْمُ الْإِسْتِحْقَاقِ لِابْنِ قَاسِمٍ	5728
إِذَا يُرَى عَيْبٌ بِهَا كَثِيرٌ	5729
فِي فَقْدِهِ مَالِكٌ كَذَا ابْنِ قَاسِمٍ	5730
إِنْ يَهْلِكِ الْخَطُّ بَاتَ مِنْ سَمَاءٍ	5731
وَقِسْمَةٌ تَشْمَلُ كُلَّمَا وُجِدَ	5732
وَهْلَكَهُ إِذَا أَتَى مُقَدَّمًا	5733
بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا يَحُوزُ	
مِنْ دُونِ تَدْلِيْسٍ وَلَا تَغَاضِي	
وَمِنْ ثَلَاثَةِ بَحِيْثَمَا وَجِدَ	
رُدُّ بِهَا مَا قَسَمَ الرَّفَاقُ	
فِي حَالَةِ الْخِصَاصِ لِلنَّصِيبِ	
بِمَبْلَغِ مُوَثَّرٍ فِي الْقِسْمَةِ	
إِنْ فَاتَ نِصْفُهُ بِهِ ذَا الْحُكْمِ	
لِلْبَعْضِ حُكْمٌ جَائِزٌ بِالْجُمْلَةِ	
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حِينَ يُحْسَبُ	
وَقَدْ مَضَى فِي رَاجِحِ الشَّرِيعِ	
بَيْنَهُمَا الْمَالُ بِرَدِّ حَاسِمٍ	
رُجُوعُهُ بِنِصْفِهِ جَدِيرٌ	
وَيَنْقُضُ الْقِسْمَةَ حُكْمُ الْحَاكِمِ	
يُعْفِيهِ مَنْ رَدَّ إِذَا مَا قَدَّمَ	
مِنَ السَّهَامِ مَالِكٌ عَمْدًا فَقَدْ	
يُعْفِيهِ مَنْ دُونِهِ لِلْغُرْمَا	

كتاب الرهن

وَالْأَصْلُ فِي الْكِتَابِ إِنْ لَمْ تَجِدُوا	5734
فِي رَاهِنٍ مَرْهُونٍ قُلْ مُرْتَهِنٍ	5735
أَرْكَائِهِ شُرُوطُهُ تُعْتَمَدُ	
وَصِيفَةُ الشَّيْءِ وَعَقْدُ الرَّهْنِ	

الركن الأول:

في الرهن

رَهْنُ الْوَصِيِّ لَيْسَ بِالْمَقْرُوضِ	بُلُوغُ رَاهِنٍ مِنَ الْمَقْرُوضِ	5736
يُرْفَضُ رَهْنُهُ لِكُلِّ بَائِعٍ	وَمُفْلِسٍ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي	5737
فَلَيْسَ مِنْهُ تَلْزِمُ الرُّهُونَ	مَنْ مَالُهُ تَسْتَغْرِقُ الدُّيُونُ	5738
بَيْنَهُمَا تَبَايُنُ الْأَوْصَافِ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي خِلَافٌ	5739

الركن الثاني: قالت الشافعية

يصح بثلاثة شروط:

عِنْدَ وُجُودِهِ وَإِقْرَارِ كُتُبِ	وَاخْتَلَفُوا فِي رَاهِنٍ لِمَا غَضِبَ	5740
دَيْنٍ وَلَا زِمَ كَذَاكَ ثَابِتٌ	مَرَهُونٌ فِيهِ عِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ	5741
لَدَيْهِ قَدْ تَرَى مِنَ الْمَضْبُوطِ	لِلشَّافِعِي ثَلَاثَةُ الشُّرُوطِ	5742
فَرَهْنٌ دَيْنٌ حُكْمُهُ مِنَ الْوَهْنِ	عَيْنًا تَكُونُ مِلْكُ الْمُرْتَهِنِ	5743
إِنْ حَلَّتِ الْأَجَالُ مِنْ ذِي الْعِلَّةِ	وَكُونُهُ يُبَاعُ عِنْدَ الْحَاجَةِ	5744
مَا مَنَعُوا الْبَيْعَهُ وَقَتَ الرَّهْنِ	يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يَرْتَهِنَ	5745
وَطَبَعُهَا شَرْطٌ لَدَى الْأَخْيَارِ	غَيْرُ مُعَيَّنٍ كَالدَّيْنَارِ	5746
فَالْقَبْضُ غَائِبٌ بِهِذِ الصَّفَقَةِ	أَوْ رَأْسُ مَالٍ سَلِمَ فِي الذِّمَّةِ	5747
فَالرَّهْنُ وَارِدٌ عَلَى الْمُسْلِمِ	وَالظَّاهِرِيِّ يَمْنَعُ غَيْرَ السَّلَمِ	5748
غَضِبَ لِمَالِكٍ فَكُلُّ يَأْتِي	فِي سَلَمٍ قَرْضٍ وَمُتْلَفَاتٍ	5749
تَعْوِيضٌ دِيَّةٍ لِرَهْنٍ يُعْتَمَدُ	جُرْحٍ وَأَرْشٍ مِنْ جَنَايَةٍ يَرُدُّ	5750

الركن الثالث:

وهو الشيء المرهون

مَّا يُبَاعُ غَيْرُ كُلِّ وَصْفِ	لِمَالِكٍ يَشْمَلُ غَيْرَ الصَّرْفِ	5751
وَالظَّاهِرِيِّ فِي سَلَمٍ يُعَارِضُ	فَالصَّرْفُ فِيهِ يُشْرَطُ التَّقَابُضُ	5752
وَمَوْقِفُ الْقُرْآنِ فِيهِ وَاضِحٌ	لِمَالِكٍ يَرَاهُ فِيهِ رَاجِحٌ	5753
لِمُسْلِمٍ بِسَائِرِ الْأَثْمَانِ	وَمَالِكٌ بِحُكْمِ قَوْلِ ثَانٍ	5754
فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ عِنْدَ السَّبَبِ	إِذْ عَمَّ الرَّهْنُ عَلَى مُرْتَبٍ	5755

تُلْفَى أَتَتْ لِلرَّهْنِ فِي الْمَضْبُوطِ	وَالشَّافِعِي ثَلَاثَةُ الشَّرُوطِ	5756
فَذِي شَرْوُطِهِ الَّتِي تُحْتَرَمُ	دَيْنًا يَكُونُ وَاجِبًا وَيَلْزَمُ	5757

القول في الشروط

أَحْكَامُهُ تَأْتِي مَعَ التَّعْدَادِ	شَرْوُطُ صِحَّةٍ كَذَا فَسَادِ	5758
عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ حُكْمٌ قَدْ سَبَقَ	فَشَرْطُ قَبْضِ الرَّهْنِ ذَاكَ مُتَّفَقٌ	5759
يَجْعَلُهُ فِي الْقَطْعِ لِلْإِنْسَانِ	إِتْيَانُهُ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	5760
بَصِحَّةٍ لِلْبَعْضِ قَالَ يُعْرِفُ	شَرْطُ الْكَمَالِ الْبَعْضُ قَالَ يُوصَفُ	5761
شَرْطُ نَفَازٍ لَا يَطُولُ النُّقْضُ	فَإِنْ يَكُنْ لَصِحَّةٍ فَالْقَبْضُ	5762
وَخَارِجًا عَنِ صَفْقَةِ الْحَرَامِ	فَمَا لَكَ يَكْرَاهُ لِلتَّمَامِ	5763
وَدَاخِلًا صُلْبًا لَتِلْكَ الصَّفْقَةِ	وَالشَّافِعِي النُّعْمَانُ شَرْطُ صِحَّةٍ	5764
تِلْكَ الَّتِي بِالْقَوْلِ كَالْعُهُودِ	فَمَا لَكَ لَدَيْهِ كَالْعُقُودِ	5765
عَلَيْهِ شَرْطُ صِحَّةٍ إِذْ يُعْرَضُ	وَعَبْرُهُ مِنْ نَصِّ قَبْضِ حَضُّوَا	5766
أَجَازَ جُمُهورٍ وَبَعْضٌ قَدْ حَظَرَ	وَالْخَلْفُ هَلْ يَجُوزُ فِي غَيْرِ السَّفَرِ	5767
وَعَبْرُهُ يَشْهَدُ فِيهِ الشَّاهِدُ	فِي سَفَرِ نَصِّ الْكِتَابِ وَارِدُ	5768
فِي حَضَرٍ مُشْرَعًا لِمَذْهَبِ	وَعُمْدَةُ الْجُمُهورِ رَاهِنُ النَّبِيِّ	5769
سَالِكُهَا يَنْجُو مِنَ الْآثَامِ	مُعْتَقِي مَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ	5770
بِمَلِكٍ مَرْهُونٍ إِذَا لَمْ يَتَجَحَّوْا	وَيَطَّلِ الرَّهْنُ إِذَا يُصْرَحُ	5771
تَمَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ثُمَّ مَا حَصَلَ	فِي الْوَقْتِ فِي إِعْطَاءِ رَاهِنٍ مَحَلِّ	5772
لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ حَدِيثُ يَنْسَخُ	فَشَرْطُ ذَا الْمَشْكِالِ فَقْهًا يُفْسَخُ	5773
إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ التَّمَامِ	لِجُمْلَةِ النُّصُوصِ وَالْأَحْكَامِ	5774

القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب:

وهو القول في الأحكام

بِهَا عَلَى الرَّاهِنِ حَقًّا يُحْكَمُ	شَرْوُطُهُ جَمِيعُهَا تُقَسَّمُ	5775
فَرَا جَعَّ لِحَقِّ مَنْ يُتَّهَمُ	بِهِ عَلَيْهِ حِينَ مَا يَلْتَزَمُ	5776
حَتَّى يُؤَدِّي رَاهِنٌ كُلَّ الثَّمَنِ	مُرْتَهَنٍ مِنْ حَقِّهِ مَسْكُ الرَّهْنِ	5777
بِبَيْعِ رَهْنٍ فِي حُلُولِ الزَّمَنِ	إِنْ وَكَّلَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهَنِ	5778
قَبْلَ رُجُوعِهِ لِحَاكِمٍ وَجَدَ	جَازَ وَكَرَهُهُ لِمَالِكٍ وَرَدَ	5779

بَسَائِرِ الْمَرْهُونِ حَيْثُ حَقَّقَا	وَهُوَ لَدَى الْجُمْهُورِ قَدْ تَعَلَّقَا	5780
عَنْهُ لِمَالِكَ وَذَا مُعَوَّلُ	نَمَاءُ مَرْهُونٍ إِذَا يَنْفَصِلُ	5781
فِي أَصْلِهِ الْمَرْهُونُ عَنْهُ يُنْقَلُ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَلَيْسَ يَدْخُلُ	5782
وَالشُّورَ وَالنُّعْمَانَ بَلْ يُرْتَبُ	وَقَوْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ	5783
مُشَابِهًا فِي خَلْقَةٍ قَدْ أُلْحَقَا	فِي أَصْلِهِ وَمَالِكَ قَدْ فَرَّقَا	5784
فَهُوَ بِهِ فِي الْأَصْلِ قَدْ يَتَّصِلُ	بِأَصْلِهِ مُخَالَفٌ بَلْ يُفْصَلُ	5785
قَضَى بِهِ رَسُولُنَا الْمَحْبُوبُ	فَالرَّهْنُ مَرْكُوبٌ كَذَا مَحْلُوبُ	5786
يَتَّبِعُ فِي جَوْهَرِهِ وَالْفَصْلُ	أَبُو حَنِيفَةَ لَفَرْعِ الْأَصْلُ	5787
بَيْنَ فَرْعٍ الْحَيِّ ثُمَّ الثَّمَرَةِ	وَمَالِكَ مِيزَ فِي الْمَسْأَلَةِ	5788
وَلَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ أَفْرَزَا	فَحُكْمُهُ فِيمَا يُغَابُ مِيزَا	5789
فِي شَأْنِهِ الرَّاهِنُ حِينَ يُسْتَلَمُ	فَمَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ يُتَهَمُ	5790
لِمَالِكَ فِي بَحْثِ كُلِّ السُّبُلِ	وَذَلِكَ اسْتِحْسَانُ حُكْمِ الْعَدْلِ	5791
مُرْتَهَنٌ مُرْجَعٌ لِمَالِكَ	وَحُلْفَتُهُمْ فِي وَصْفِ رَهْنِ هَالِكِ	5792
فِيمَا يُغَابُ ضَامِنٌ ذَا الْفَصْلِ	إِذْ مُدْعَى عَلَيْهِ ذَاكَ الْأَصْلُ	5793
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى مَا حَقَّقَا	وَبَيْنَ قَدْرِ صِفَةٍ قَدْ فَرَّقَا	5794

كتاب الحجر

مُقَسِّمٌ نَصَابِلًا ارْتِيَابِ	وَالْحَجَرُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ	5795
كَذَاكَ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ يُنْظَرُ	أَصْنَافُ مَحْجُورٍ مَتَى يُحْجَرُ	5796

الباب الأول:

في أصناف المحجورين

صَغِيرٌ سِنَّ ذَاكَ بِالتَّغْمِيمِ	وَاتَّفَقُوا فِيهِ عَلَى الْيَتِيمِ	5797
لِمَالِهِ فِي سَفْهِ يُقَرَّرُ	وَالْخُلْفُ فِي الْكَبِيرِ إِذْ يُبْذَرُ	5798
تَبْذِيرَ مَالٍ كَنِي بِهِ يَنْتَفِعُ	عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِحَجَرٍ يَمْنَعُ	5799
لِمَالِكٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ فَاعْلَمَا	لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا	5800

- 5801 أَبَوْحَيْفَةَ وَلِلْعِمْرَاقِ
 5802 بَعْدَ الْبُلُوغِ لَيْسَ حَجَرٌ يُضْرَبُ
 5803 إِنْ تَعْلَمُوا مِنْهُمْ لِرُشْدٍ فَادْفَعُوا
 5804 أَدْلَةَ الْحَجَرِ عَلَى الرِّجَالِ
 5805 لِمَالِكَ فَسُنَّةُ السَّفِيهِ
 5806 مُفْلَسٌ وَزَوْجَةٌ بِذَا تِمَّ
- عَلَى الْكَبِيرِ الْمَنْعُ بِاتِّفَاقٍ
 مِنْ بَعْدِ عَقْدَيْنِ وَخَمْسٍ تَغْرُبُ
 إِلَيْهِمْ مَالًا وَذَاكَ أَرْفَعُ
 إِنْ سَفَّهُوا فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ
 فِي الْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ لَا تُلْغِيهِ
 جَمَاعَةٌ لِلِسَفْهَاءِ وَذَا عُلِمَ

الباب الثاني:

متى يخرجون من الحجر؟

- 5807 وَقَتُ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ يُنْظَرُ
 5808 كُلُّ الصَّغَارِ أَمْرُهُمْ يُقَسَّمُ
 5809 بَعْدَ بُلُوغِهِمْ بِرَفْعِ الْحَجَرِ
 5810 كُلُّ صَغِيرٍ بَالِغٍ وَرَاشِدٍ
 5811 أَمَّا الْإِنَاثُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ
 5812 عِنْدَ بُلُوغِ الْبَنَاتِ فِي حُضْنِ الْأَبِ
 5813 فَالْحُكْمُ عِنْدَ نُخْبَةِ الْجُمْهُورِ
 5814 وَمَالِكٌ تَبْقَى وَلَايَةُ الْأَبِ
 5815 وَبَالِغٌ مَجْهُولٌ حَالٌ يَسْتَمِرُّ
 5816 بِرُشْدِهِ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ
 5817 وَمَنْ وَصَايَةُ عَلَيْهِ يُطْلَقُ
 5818 وَقِيلَ حَجْرُهُ كَحَجْرِ الْوَالِدِ
 5819 تَمِيرُ مَالٍ ثُمَّ إِصْلَاحٌ بَدَأَ
 5820 وَحَالٌ بِكْرٍ مَعَ وَصِيَّهَا ذَكَرَ
 5821 وَحَالٌ مَجْهُولٌ فَحَمْلُهُ عَلَى
- إِلَيْهِ ضَمْنِ جَذْوَلٍ يُغْتَبَرُ
 إِلَى يَتِيمٍ أَوْ سَفِيهِ يُحْكَمُ
 وَمَنْ وَلِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ بِالْحَذَرِ
 يَزُولُ حَجْرُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالسَّجَالِ مَائِلُ
 أَوْ بَلَغَتْ بِدُونِهِ فِي الْمَذْهَبِ
 كَمَثَلِ حُكْمِهِمْ عَلَى الذُّكُورِ
 حَتَّى دُخُولِهَا بِبَعْلِ تَحْتَبِي
 عَلَيْهِ حَجْرُهُ إِذَا لَمْ يَشْتَهَرْ
 فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَفْعَالِ
 مِنْ حَجْرِهِ إِنْ رُشْدُهُ يُحَقِّقُ
 يَرْفَعُهُ عِنْدَ بُلُوغِ الرَّاشِدِ
 لِمَالِكٍ تَعْرِيفُ رُشْدٍ وَجِدًا
 فَرَفَعَهُ بِنَفْسِ حَالَةِ الذَّكَرِ
 كَرُشْدٍ وَاجِدٍ أَبَاقْدُ جُعِلَا

أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي

فإن فيها في المذهب قولين

- 5822 أولاهما ترشيدها إن بلغت
وَقَتَ الْمَحِيضَ فَعَلَّهَا كُلُّ ثَبَتِ
- 5823 والثاني مردود إذا لم تعس
وَمَنْ لَهَا عَقْدًا يُبَادِلُ فُمْسِي

الباب الثالث:

في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة

- 5824 يُنْظَرُ فِي ذَا الْبَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ
أَصْنَافُ مَحْجُورٍ عَلَى التَّبَيِّنِ
- 5825 فَكَيْفَ حَالُ الْفِعْلِ فِي الْإِجَازَةِ
لِفِعْلِ مَحْجُورٍ وَرَدُّ الصَّفَقَةِ
- 5826 وَمِثْلُ ذَا أَفْعَالٍ مُهْمَلِينَ
أَفْعَالُهُمْ مَرْدُودَةٌ يَقِينًا
- 5827 فَبِالْمَجَانِ الْعَقْدُ عَقْدٌ بَاطِلٌ
وَعَيْرُهُ لَهُ الْوَلِيُّ يُعَامِلُ
- 5828 فَمَا بِهِ مَنَفَعَةُ الْمَحْجُورِ
فَذَلِكَ جَائِزٌ مِنَ الْأُمُورِ
- 5829 وَغَيْرُهُ يُحْكَمُ بِالْبُطْلَانِ
لِلْقَاضِي حَالُ السُّوقِ فِي الْأَعْيَانِ
- 5830 إِفْسَادُهُ لِمَالِهِ قَدْ يُلْزَمُهُ
إِنْ لَمْ يُؤْمَرْ مِنْ وَلِيٍّ يَعْلَمُهُ
- 5831 وَصِيَّةٌ لَازِمَةٌ فِي حَالِهِ
بِعَكْسِ عِتْقِ هَبَةِ لِمَالِهِ

كتاب التفليس

- 5832 مَنْ هُوَ مُفْلِسٌ كَذَلِكَ الْإِسْمُ
فِيهِ وَمَا الْأَنْوَاعُ ثُمَّ الْحُكْمُ
- 5833 يَعْزَمُ إِفْلَاسٌ لِمَعْنَيْنِ
بِنَقْصِ مَالٍ عَنْ سَدَادِ الدَّيْنِ
- 5834 وَالثَّانِي لَيْسَ مَالُكَأَمَالٍ
فَهُوَ فَقِيرٌ جُمْلَةً الْأَحْوَالِ
- 5835 حَالَتُهُ إِنْ ظَهَرَتْ لِلْحَاكِمِ
هَلْ حُكْمُ تَفْلِيسٍ بِحُكْمٍ لَازِمٍ
- 5836 فَهَلْ لَهُ حَجَرٌ عَلَيْهِ يَنْتَدِ
أَمْ شَرَطُ تَفْلِيسٍ بِحُكْمٍ يَقْتَدِي
- 5837 يُبَاعُ مَالُهُ كَذَا يُقْسَمُ
وَالْحَبْسُ حَيْثُ لَمْ يَفِي وَيَغْرَمُ
- 5838 وَمِثْلُ ذَاكَ مُوسَرٌّ يَمْتَنِعُ
حَيْثُ السَّدَادُ لِلدُّيُونِ يُتَبَعُ
- 5839 بِهِ لَدَى الْقَاضِي وَشَرَعًا مَا سَلَكَ
طَرُقَ آدَاءِ مَالٍ غَيْرِ قَدْ هَلَكَ

- 5840 لَيْسَ لِدَائِنِ سِوَى مَا يُوجَدُ
5841 بَيْنَ جَمِيعِ الدَّائِنِينَ بِالنَّسَبِ
5842 كَرَهْنِ الْأَمْتِيَّازِ قَبْلَ الْحَجَرِ
5843 أَمْرُ النَّبِيِّ بِذَلِكَ قَدْ تَكَرَّرَا
5844 حَبَسَ الْمَدِينِ فِيهِ آثَارٌ أَتَتْ
5845 إِذْ غَرَمَا أَبِيهِ سَجْنًا أَوْ دُعُوا
5846 عَنْ قَدَرِ مَالِهِ يُرِيدُ الْغُرْمَا
5847 أَسِيدُ قِصَّةٍ لَهُ عِنْدَ عُمَرُ
5848 بِأَرْبَعٍ مِنَ السِّنِّ تُوَضَّعُ
5849 لَمْ يَمْلِكُوا أَضْلَ الْعَقَارِ الْحَاصِلِ
5850 فِي رِنْعٍ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ
5851 وَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ يُبَاعُ
5852 وَإِنْ تَكُنْ عَيْنُ الْمُتَاعِ مَائِلَةً
5853 مَا لَمْ يَرِدْ تَحَاصُّصٌ لِلْغُرْمَا
5854 فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي ثَمَنِ لِمَالِكَ
5855 وَبَعْضُهُمْ لِسَلْعَةٍ قَدْ قَوْمَا
5856 وَأَصْلُهُ إِلَى الرَّسُولِ يُرْفَعُ
5857 مِنْهُ السُّوَى مِنْ دَائِنِي الْمَفْلَسِ
5858 لِأَصْلِ هَذَا الْحُكْمِ فِي الْقَضَاءِ
5859 خَرَجَهُ مَالِكَ وَالْبُخَارِيُّ
5860 وَالْمَوْتُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلْإِنْسَانِ
5861 فَمَالِكَ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَّقَا
5862 عُمْدَةً مَالِكَ بِمَوْتِ يَتَّحِدُ
5863 فَالشَّافِعِيُّ عُمْدَتَهُ فِي الْخَبَرِ
5864 وَزَائِدٌ فِي سَلْعَةٍ عَنِ الثَّمَنِ
5865 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ يُخَيَّرُ
5866 مِنَ الْإِضَافَةِ الَّتِي أَدْخَلَهَا
- مِنْ مَالٍ مُسْتَدِينِهِ إِذْ يُرْصَدُ
تَرْتِيبُهُمْ يَأْتِي عَلَى قَدَرِ الرُّتَبِ
وَعَبْرَ ذَلِكَ خَارِجٌ مِنْ حَظَرِ
وَمَنْعُهُ عَبْرَ الْحَدِيثِ سَطْرًا
فِي حَبْسِ جَابِرٍ وَذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ
إِذْ عَجَزَ الْمَالُ الَّذِي قَدْ يَدْفَعُ
لَكِنْ لَهُ دَعَا فَنَالَ الْمَغْنَمَا
أَحَاطَ دَيْنُهُ بِمَثْرُوكِ أَمْرٍ
ثَمَارُهَا لَهُمْ حَالًا يَنْفَعُ
وَحَقُّهُمْ مُنَحْصِرٌ بِالْكَامِلِ
وَذَلِكَ لِلنُّعْمَانِ فِي أَقْوَالِ
رَغْمًا عَلَيْهِ فِي الْقَضَا الْمُتَاعِ
صَاحِبُهَا أَوْلَى بِعَيْنِ حَاصِلِهِ
فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدٌ قَدْ سَلَّمَا
مُخَيَّرًا فِي حُكْمِهِ لِلْمَالِكِ
تَفْضِيلُهُ فِي ثَمَنِ لِلْغُرْمَا
وَمُذْرِكٌ لِمَالِهِ فَلْيُمْنَعُ
فِي خَبَرٍ عَنِ النَّبِيِّ مُؤَسَّسِ
عَلَى الْعُمُومِ الْحَمْلُ لِلْأَكْفَاءِ
وَاللَّفْظُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلْأَبْرَارِ
لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٌ فِي قَوْلَيْنِ
وَالشَّافِعِيُّ سِوَى لِمَالِكَ مُطْلَقًا
مَعَ الْمَدِينِ فِي تَحَاصُّصِ يُحَدِّدُ
مَالِكٌ مَوْتًا قَاسٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
فِيهِ شَرِيكَ لِلْغُرِيمِ إِنْ عُلِنَ
بَيْنَ أَدَاءِ مَا بِهِ يُقَدَّرُ
ضِمْنَ الْمُتَاعِ دَائِنٌ حَصَلَهَا

- 5867 وَاخْتَلَفُوا فِي مَالٍ مَحْجُورٍ هَلَكَ عِنْدَ الْغَرِيمِ عِبْنُهُ لِمَا مَلَكَ
5868 لِحَقِّ بَيْعِهِ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ وَضَامِنٌ مَدْخُولُهُ لِلْحَاكِمِ

كتاب الصلح

- 5869 وَالصُّلْحُ خَيْرٌ إِذْ بِهِ يُعَالَجُ كُلُّ خِلَافٍ لِلْقَرِيبِ يُخْرَجُ
5870 وَفِي جَوَازِهِ عَلَى الْإِفْرَارِ مُتَّفَقٌ وَالْخُلْفُ فِي الْإِنْكَارِ
5871 وَمَالُكَ يُرَاعِي مَا لِلْبَيْعِ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ الْكُلِّ لِلْجَمِيعِ
5872 وَالصُّلْحُ فِي الْإِنْكَارِ حُكْمٌ يُكْرَهُ فِي كُلِّمَا فِي حُكْمِهِ يُشْتَبَهُ
5873 وَغَيْرُ جَائِزٍ فَمَالُكَ أَمْرٌ يُفْسَخُ لِلْجَمِيعِ أَوْ صُلْحٌ يُقْرَ
5874 وَدُونَ فَسْخٍ حَيْثُمَا طَالَ الزَّمَنُ فَتِلْكَ أَوْ صَافٍ لَهُ فِيمَا عُلِنَ

كتاب الكفالة

- 5875 كَفَالَةٌ تُقَالُ لِلزَّعَامَةِ كَذَلِكَ لِلضَّمَانِ وَالْحَمَالَةِ
5876 أَحْكَامُهَا قَدْ قُسِمَتْ نَوْعَانِ فِي الْمَالِ ثُمَّ النَّفْسُ فِي الزَّمَانِ
5877 حَمَالَةُ النَّفْسِ أَتَتْ فِي الْمَالِ جَوَازُهَا يُعْرَفُ فِي الْأَقْوَالِ
5878 قَوْلُ الرَّسُولِ فَالزَّعِيمُ غَارِمٌ وَذَلِكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ لَازِمٌ
5879 حَمَالَةٌ بِالنَّفْسِ عَلِمًا تُعْرَفُ ضَمَانٌ وَجْهٌ لِلْجَمِيعِ يُوصَفُ
5880 لِلشَّافِعِيِّ¹ حُكْمُ الْجَدِيدِ يَمْنَعُ دَاوُدُ مِثْلُهُ لَذَلِكَ يُرْجَعُ
5881 حُجَّتُهُمْ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ لِلْإِخْوَانِ
5882 إِنْ مُتَحَمِّلٌ يَغِيبُ مَا الْعَمَلُ فِي الْيَوْمِ أَوْ يَوْمَيْنِ فِيهِمَا رَحْلٌ
5883 حُضُورُهُ لِمَالِكَ ذَا وَاجِبُ وَعَكْسُهُ فِيهِ الْجَمِيعُ رَاغِبُ
5884 وَالْحَبْسُ لِلزَّعِيمِ إِنْ تَغَيَّرَا لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَغِبَا
5885 قِيلَ سِوَى الْحُضُورِ لَا يُلْزَمُهُ لَئِنْ يَكُنْ مَكَانُهُ يَعْلَمُهُ
5886 وَلَا يَجُوزُ الْحَبْسُ لِلْحَمِيلِ إِلَّا لِعَاجِزٍ عَنِ التَّدْلِيلِ

¹ - للشافعي حكم مذهبه الجديد.

- 5887 عَلَى مَكَانٍ مَنْ حُضُورُهُ حُسْمٌ
إِتْيَانُهُ بِهِ كَمَا قَدْ التَزَمَ
5888 لِابْنِ عُيَيْدٍ ابْنِ سَلَامٍ نُسَبُ
كَفِيلٌ وَجَهَ غَارِمٌ لِمَا حُسِبُ
5889 يَقُولُ مَالِكٌ وَمَنْ قَفَّاهُ
أَدَى الْكَفِيلُ عَنْهُ مُنْتَهَاهُ
5890 أَنَّ التَّحْمِيلَ غَارِمٌ لِمَا حَكِمَ
بِهِ عَلَى مَكْفُولِهِ وَذَا عُلِمَ

كتاب العوالة

- 5891 حَوَالَةَ تَعَامُلٍ صَاحِحُ
أَتَى بِهَا الْحَدِيثُ ذَا تَرْجِيحُ
5892 يُشْتَرِطُ الرِّضَا مِنَ الْإِثْنَيْنِ
مَالِكٌ لِلْمُحَالِ دُونَ مَيْنِ
5893 دَاوُدُ حُكْمُهُ بِنَقْضِ الْأَصْحَبِيِّ
وَبَعْضُهُمْ فِي الْعَيْنِ حَصْرًا رَجَحُ
5894 وَمَنْ يُحَالُ نَحْوُهُ الْمَحَالُ
تَلَزَمَهُ أَوْصَافُهُ الْكَمَالُ
5895 وَإِنْ يَكُنْ وَاحِدُهُمَا مِنَ السَّلَمِ
مِنَ الطَّعَامِ مَنْعُهَا فِي ذَا عُلَمِ
5896 أَحْكَامُهَا فَإِنْ لِلْجُمْهُورِ
عَكْسَ الْحَمَالَةِ لَدَى التَّسْيِيرِ
5897 إِنْ أَفْلَسَ الْمُحَالُ قُلَّ عَلَيْهِ لَنْ
يُقْبَلَ عَوْدٌ لِلْمُحِيلِ قَدْ عَلَنَ
5898 تَحْوِيلُ دِينِهِ مَعَ الْقَبُولِ
مَا لَمْ يَكُنْ غُرًّا مِنَ الْمُحِيلِ
5899 وَذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ
عَكْسَ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَزْبِهِ
5900 وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ أَحِيلَ إِنْ يُمْتُ
مُقْلَسًا مَالِ الْمَحَالِ قَدْ ثَبَتَ
5901 عَلَى الْمُحِيلِ مِثْلَ بَدْءِ أَمْرِهِ
وَذَاكَ حُكْمُ الْبَعْضِ دُونَ حَصْرِهِ

كتاب الوكالة

الباب الأول: في أركانها

- 5902 أَبْوَابُهَا ثَلَاثَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ
فَالرُّكْنُ وَالْأَحْكَامُ خُلْفٌ يُوثَرُ
5903 مِنْ غَائِبٍ جَازَتْ مَرِيضُ مَرَأَةٍ
وَحُلْفُهُمْ فَيَمَنْ يُدِيرُ أَمْرَهُ
5904 فَمَالِكٌ تَجَوُّزُ مَنْ حُرِّ ذَكَرُ
غَيْرِ سَفِيهِ دُونَ مَحْجُورِ حَضَرُ
5905 شَرَطُ الْوَكِيلِ لَا يَكُونُ يُمْنَعُ
مِنَ الْبُيُوعِ أَوْ حَوَالَةِ فَعُورِ

- 5906 صَبِي وَمَرْأَةٌ لِمَالِكَ مَنَعَ
تَوَكَّلَ أَيُّ مِنْهُمَا إِذَا وَقَعَ
5907 وَفِي النِّكَاحِ الشَّافِعِيُّ تَوَكَّلَ
بِوَسَاطَتِهِ لِمَالِكَ يُعَوَّلُ
5908 وَكَالَةٌ فِي سَائِرِ الْعُقُودِ
تَبَادُلُ جُعِلَ عَلَى الْمَعْهُودِ

الباب الثاني: في أحكامها

- 5909 وَعَقْدُهَا يَلْزَمُ بِالْإِجَابِ
وَبِالْقَبُولِ صَحَّةُ الْأَسْبَابِ
5910 وَكَالَةُ الْعُمُومِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
فَفِي الْغُرُورِ مَنَعُهَا فِي الشَّارِعِ
5911 وَحَدُّهَا وَنَصُّهَا فَوَاجِبٌ
مُوَكَّلٌ يَغْزِلُهُ إِذَا يَرْغَبُ
5912 وَفَسْخُهَا بِالمَوْتِ أَوْ بِالْعَزْلِ
لَكِنْ بِشَرْطِ عِلْمِهِ بِالْفِعْلِ

وأما أحكام الوكيل ، ففيها مسائل مشهورة:

- 5913 هَلْ جَائِزٌ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكِيلُ
لِمَا عَلَيْهِ غُيْنُ الْحَمِيلِ
5914 فَمَالِكٌ يُعْزَى لَهُ الْقَوْلَانِ
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ بِاسْتِحْسَانِ

الباب الثالث: في مخالفة الموكل للوكيل

- 5915 بَيْنَ وَكِيلٍ وَمُوَكَّلٍ يُرَى
خُلْفٌ عَلَى وَكَالَةٍ فِيمَا جَرَى
5916 ضِيَاعُ مَالٍ فِي يَدِ الْوَكِيلِ
أَوْ فِي الَّذِي تَحْتَ يَدِ الْحَمِيلِ
5917 أَوْ ثَمَنُ الْمَيْعِ فِيهِ يُخْتَلَفُ
فِي الْقَبْضِ وَالْمِقْدَارِ حَيْثُمَا وَصِفَ
5918 وَإِنْ يَكُنْ تَأَكَّرَ فِي الْأَمْرِ
فَبَعْضُهُمْ يُرْجَحُ الْوَكِيلُ
5919 وَكُلُّهَا مَسَائِلُ ظَنِّيَّةٌ
فِيهِ تَدَاوُعٌ بِعَيْدِ الْخَصْرِ
5920 فِي مَذْهَبٍ لَا غَيْرَهُ مَحْصِيَّةٌ
بَعْضُ مُوَكَّلٍ لَا يَرَى تَفْضِيلًا

كتاب اللقطة

- 5921 تَفْصِيلُهَا يَضُمُّ جُمْلَتَيْنِ
ضَبْطُهُمَا يُسَاقُ بِالتَّبْيِينِ

الجملة الأولى:

أركانها

- 5922 أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فَلِقْطَةٌ
5923 فَالْإِلْتِقَاطُ فِيهِ خُلْفٌ يُجْمَلُ
5924 لِلْإِقْطِ فَأَيُّنَ حُكْمُ الشَّرْعِيِّ
5925 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ وَاجِبًا
5926 حَيَاتُهَا مِثْلُ حَيَاةِ الْكُلِّ
5927 يُكْرَهُ الْإِلْتِقَاطُ قَالَ مَالِكُ
5928 لِقْطَةٌ مُؤْمِنٌ لِهَيْبِ النَّارِ
5929 وَذَلِكَ غَيْرُ لِقْطَةِ الْحَجِيجِ
5930 سِوَى لِمَنْ بِهَا يَدُورُ يَنْشُدُ
5931 مَنْ مُسْلِمٌ حُرٌّ وَبَالِغٌ ذَكَرَ
5932 فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِي يَشْتَرِطُ
5933 مَنْ حَيْثُ مَعْنَى لِلْحَدِيثِ الْوَارِدِ
5934 وَلِقْطَةٌ جَمِيعُ مَالِ الْمُسْلِمِ
5935 حَدِيثُ خَالِدٍ دَعَاةُ الْجَهَنِّي
5936 وَلِقْطَةُ الْإِبِلِ الرَّسُولُ حَدًّا
5937 عَفَاصُهَا وَكَأْوُهَا وَعَرَفَ
5938 وَالْغَنَمُ النَّبِيُّ حَدٌّ خَالِهَا

الجملة الثانية:

حكم التعريف ومدته

- 5939 وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهَا بَعْدَ السَّنَةِ
5940 مَالِكٌ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ
5941 فَأَكْلُهَا أَجَازَةٌ بَعْدَ السَّنَةِ
5942 وَمَالِكٌ إِذَا أَتَى مُحْخِرٌ
5943 مُفَوَّتًا عَلَى أَذَاءِ الثَّمَنِ
- حَلَّتْ لَهُ مِنْ بَعْدِ فِيمَا عَيْنُهُ
وَالشَّافِعِيُّ وَنُخْبَةُ الْأَصْقَاعِ
وَإِنْ غَنِيٌّ دَفَعَهَا فِي الصَّدَقَةِ
بَيْنَ إِجَازَةِ لَهَا أَوْ يُجْبَرُ
لِلْقِطَةِ فَتَوْتَهَا فِي زَمَنِ

- 5944 فَمَالِكَ خَيْرٍ فِي الْأَمْرَيْنِ
5945 أَبُو حَيْفَةَ لَغَيْرِ الصَّدَقَةِ
5946 وَلَا بِنِ كَعْبٍ قُلْ حَدِيثٌ فَاصِلُ
5947 لَذِكْرَهَا عَامًا وَتَمَّ تَصْبِيحُ
5948 وَاخْتَلَفُوا فِي نَقْصِ قَدْرِ الْعَدَدِ
5949 رُجُوعُهُ بِمَا مِنَ الْمَالِ نَفَقَ
5950 فَفَعَلُهُ تَطَوُّعٌ لِلْأَكْثَرِ
- وَذَاكَ حُكْمٌ وَاضِحٌ التَّيْبِينَ
يَمْنَعُ لِلْغَنِيِّ عَلَى مَا حَقَّقَهُ
فِي أَكْلِ لُقْطَةٍ وَذَاكَ حَاصِلُ
مَلَكًا لَهُ وَذَاكَ حُكْمٌ أَرْجَحُ
أَوْ لَمْ يُدَاوِمْ ذِكْرَهَا فِي الْمَدَدِ
فِي لُقْطَةٍ عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ نَسَقُ
إِلَّا بِإِذْنِ حَاكِمٍ فِي الْأَشْهُرِ

باب في اللقيط

- 5951 فَالْشَّافِعِيُّ لَصَائِعِ حُكْمًا فَرَضَ
5952 مُلْتَقَطٌ فِي دَارِ إِسْلَامٍ وَجَدَ
5953 وَارِثُهُ لِمَرْأَةٍ قَدْ لَقِطَتْ
5954 فَهَوَّلَاءِ إِرْثُهُمْ لَهَا وَرَدَ
- أَمَّا اللَّقِيطُ فَالْصَّبِيُّ وَصَفَاءُ عَرَضَ
فَلِللَّقِيطِ حُكْمٌ وَالِدٌ وَلَدٌ
لَقِطَهَا عَتِيقَهَا مَنْ لَا عِنْتُ
فِي حُكْمِ شِرْعَةٍ خَيْرٌ مَنْ وَجَدَ

كتاب الوديعة

- 5955 وَبَحَثْ ذَا الْكِتَابِ فِي أَحْكَامِ
5956 فَهِيَ أَمَانَةٌ وَلَا مَضْمُونَةٌ
5957 بِدُونِ إِشْهَادِ لَدَى الْمَوَالِكِ
5958 فَمَرَّةٌ يُطْلَبُ حَلْفُ الْمُؤْتَمَنِ
5959 فِي قَوْلِ مَالِكٍ فَذَا الْمَشْهُورُ
5960 وَالشَّافِعِيُّ الْقَوْلُ لِلْأَمِينِ
5961 وَالْأَصْلُ فِي نَصِّ بَيَانَ الْمُحْكَمِ
5962 وَمَا الشُّكُوتُ فِي مَكَانِ الْحَاجَةِ
- قَدْ فَصَّلْتُ فِي جَمَلِ الْكَلَامِ
عَلَيْهِ رَدُّهَا لَهُ مَضْمُونَةٌ
عِنْدَ تَلْقَئِهَا وَحُكْمُ الْهَالِكِ
فِي الرَّدِّ دُونَ الْهَلِكِ قَوْلٌ قَدْ عَلِنَ
بِفَعْلِهِ سَيُبْعَدُ الْغُرُورُ
فِي رَدِّهَا إِلَيْهِ مَعَ يَمِينِ
أَمْرٌ بِرَدِّ دُونَ ذِكْرِ التُّهَمِ
إِلَّا دَلِيلُ التَّرْكِ لِلْمَسْأَلَةِ

كتاب العارية

- أَرْكَانُهَا فَخَمْسَةٌ مُعِيرٌ 5963
كَذَلِكَ الْمُعَارِ ذِي الْأَرْكَانِ 5964
وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ كَلَامٌ أَكْثَرُ 5965
فِي آيَةٍ مِنْ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ 5966
وَعَقْدُهَا يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ 5967
وَمَالُكَ قَبْلَ انْتِفَاعٍ يَنْعُ 5968
لَوْ قَتَلَ الْانْتِفَاعُ بِالْمُعَارِ 5969
بَيْنَ الضَّمَانِ وَالْأَمَانَةِ اخْتَلَفَ 5970
مَضْمُونَةٌ وَلَوْ تَقَامَ الْبَيِّنَةُ 5971
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالُكَ وَأَشْهَبَ 5972
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَخَالَفُ الْأَثَرُ 5973
وَفِيهِ يُعْفَى مُسْتَعِيرٌ إِنْ تَفَتَّ 5974
وَعَبْرٌ مَا جُورَ فَلَيْسَ يَضْمَنُ 5975
وَمَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْغَرَسِ 5976
لَنْ تَفَتَّ مُدَّةُ الْأَسْتَعَارَةِ 5977
أَخَذَ الْبَنَاءُ وَالْغَرَسُ بِالتَّقْوِيمِ 5978
- إِعَارَةُ صِيفَةٍ مُسْتَعِيرُ
وَفِعْلُ خَيْرٍ قَدْ رَوَى الْأَعْيَانُ
وَعِيدَ مَنَاعٍ مَعُونًا قُصِدَا
تَطْبِيقُهَا مِنْ وَاجِبِ الْإِنْسَانِ
وَلِلْمُعِيرِ رَدُّهَا بِالشَّارِعِ
إِنْ غَابَ شَرْطُ شَرْطِهَا يُوسَّعُ
وَنِيَّةُ الرَّدِّ لَدَى اضْطِرَارٍ
رَأْيٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ حَيْثُمَا وُصِفَ
بِالْهَلِكِ دُونَ زَلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ
وَالضَّدُّ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْمَذْهَبِ
عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ فَلَذَا خَيْرُ
عَيْنِ الْمُعَارِ فِي الَّذِي حُكْمًا ثَبَتَ
فَمَالُكَ لِمَالِكَ يَسْتَهْجِنُ
كَذَا الْبِنَاءِ مُنْتَفِعٌ بِالْجَنَسِ
فَمَالُكَ لِمَالِكَ مَا اخْتَارَهُ
وَذَاكَ لِلْبَابِ مِنَ التَّثْمِيمِ

كتاب الغصب

- فِي الْغُصْبِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ 5979
نَدْرُسُ فِي اثْنَيْنِ بِذَا الْكِتَابِ

الباب الأول: في الضمان

الركن الأول:

الموجب للضمان

5980	فِي أَخْذِهِ إِتْلَافُهُ الضَّمَانَ	أَوْ مَا بِهِ تُضَيِّعُ الْأَعْيَانَ
5981	لَمَّا لَكَ ضَمَانُهُ بِالسَّبَبِ	مَنْ سَبَبَ مُسَبَّبٍ لِلْسَّبَبِ
5982	فَفَتْحُ أَقْفَاصِ الطُّيُورِ يُوجِبُ	ضَمَانَ تَعْوِيضٍ عَلَى مَا يَذْهَبُ
5983	إِلَيْهِ مَالُكَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	إِنْ رَاعَاهَا فَمَالُهُ مِنْ مَانِعٍ
5984	يَحُولُ دُونَ دَفْعِ مَالِ ضَيِّعَةٍ	يُنْسَبُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمٌ وَسَعَةٍ
5985	وَحَافِرٌ بَنَرًا عَلَى الطَّرِيقِ	ضَمَانُهُ لِلْكُلِّ بِالتَّحْقِيقِ
5986	وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَفْرِ ثُمَّ الْغَضَبِ	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْكُتُبِ
5987	فَعِلُّ التَّعْدِي مَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ	فَذَلِكَ ضَامِنٌ بِحُكْمٍ رَادِعٍ

الركن الثاني:

ما يجب فيه الضمان

5988	أَمَّا الضَّمَانُ كُلُّ عَيْنٍ تُغْصَبُ	بِفِعْلِ غَاصِبٍ لِعَيْنٍ يَنْهَبُ
5989	وَالْغَضَبُ لِلْعَقَارِ عِنْدَ الْبَعْضِ	يَرَاهُ لَيْسَ وَارِدًا فِي الْعَرْضِ
5990	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْعَقَارَا	فَلَيْسَ ضَامِنًا لَهُ مَنْ جَارَا
5991	فَفِي هَلَاكِ نَازِلٍ مِنَ السَّمَاءِ	يَضْمَنُ إِنْ عَلَيْهِ قَدْ تَظَلَّمَ
5992	أَسْبَابُ خُلْفٍ هَلْ يَدٌ لِلْغَاصِبِ	شَبَهُ مُحْوَلٍ يُرَى فِي السَّبَبِ

الركن الثالث:

وهو الواجب في الغصب

5993	وَالِاتِّفَاقُ حَاصِلٌ فِي الرَّدِّ	مَنْ قَبْلَ تَفْوِيْتِ وَنَقْصِ الْعَدِّ
5994	كُلُّ مَكِيلٍ ثُمَّ مَوْزُونٍ يُرَدُّ	إِنْ كَانَ قَوْتُ مِثْلِهِ بِهِ يُحَدُّ
5995	وَالْعَرْضُ وَالْمَوَاشِي يَوْمَ الْقَبْضِ	قِيَمَتُهُ تُعْطَى بِوَقْتِ النَّصِّ

5996	لَمَالِكَ وَخَالَفَ النُّعْمَانُ	فِي النَّقْدِ إِنْ لَمْ تُغْدَمْ الْأَغْيَانُ
5997	وَالشَّافِعِيُّ مُؤَيَّدٌ هَذَا الْخَبَرُ	حَاجُّهُ فَعَلُ النَّبِيِّ لَمَّا انْكَسَرَ
5998	إِنَاءُ زَوْجَةٍ بَضْرَبَ أُخْرَى	إِذْ مَدَّهَا بِالْمَثَلِ وَهُوَ أَذْرَى
5999	عُمْدَةُ مَالِكَ وَمَنْ شَقِصًا عَتَقَ	فَعَتَقَهُ لِلْبَاقِي شَرْعًا يُسْتَحَقُّ
6000	تَقْوِيمُهُ عَلَيْهِ عَدْلًا يُطْلَبُ	وَقِيلَ بِالْيَسِيرِ حِينَ يَرْغَبُ

الباب الثاني:

في الطوارئ

6001	طَوَارِئُ الْمَغْصُوبِ فِي نَوَعَيْنِ	مَنْ بَشَّرَ أَوْ مَالِكَ الدَّارَيْنِ
6002	تَكُونُ بِالنَّقْصِ كَذَا الزِّيَادَةِ	فَنَقْصُهَا مِنَ السَّمَاءِ فِي الْعَادَةِ
6003	مُصِيبَةٌ بِمَالِكَ قَدْ نَزَلَتْ	وَأَخَذَهَا بِحَالِهَا حُكْمٌ ثَبَتَ
6004	وَإِنْ يَكُنْ نَقْصٌ بِفَعْلِ الْغَاصِبِ	يَأْخُذُ عَيْنًا ثَمَّ أَرْضَ الدَّاهِبِ
6005	مَنْ عَيْنُهُ الْمَغْصُوبَةُ الَّتِي ارْتَجَعَ	وَذَا خِلَافٌ مَذْهَبٌ فِيمَا سُمِعَ
6006	فِي قَوْلِ سُخْنُونٍ وَلَا بِنِ قَاسِمِ	كِلَاهُمَا يَصُوغُ حُكْمَ الْحَاكِمِ
6007	أَمَّا التَّمَا أَيْضًا عَلَى قَسْمَيْنِ	مَهْزُولٌ قَدْ يَنْمُو إِلَى السَّمِينِ
6008	كَالْصَّبْغِ لِلثُّوبِ وَنَقِشِ اللَّيْنِ	يُخَيِّرُ الْمَالِكُ إِنْ تَمَكَّنَا
6009	مَنْ عَيْنٌ مَغْصُوبٌ يُزِيلُ مَا طَرَا	فِيهَا وَأَجْرُ الْقَلْعِ حُكْمًا أُجِيرَا
6010	عَلَى آدَاءِ أَجْرٍ قَلْعٌ يَجِبُ	إِنْ حَازَ مَالِكٌ قَذَاكَ جَالِبُ
6011	لِدَفْعِهِ لِمَبْلَغٍ قَدَّرَ الثَّمَنُ	إِنْ زَادَ فِي الْمَغْصُوبِ حُكْمٌ قَدْ عَلَنُ
6012	فِي الصَّبْغِ رَبُّ الثُّوبِ حُكْمًا خَيْرَا	فِي أَخْذِهِ وَدَفْعِهِ لَمَّا جَرَى
6013	عَلَيْهِ مِنْ زِيَادَةِ بِالْعَمَلِ	وَذَاكَ فِي الْمَغْصُوبِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ
6014	مَنْ الْخِلَافِ حَوْلَ رَدِّ الْعَيْنِ	وَمَا بِهِ يُفْصَلُ لِلْإِثْنَيْنِ
6015	وَعَرَسُ غَارِسٍ بِأَرْضِ الْغَيْرِ	بِقَلْعِهِ يُفْتَى بِالْأَخْيَرِ
6016	وَأَصْلُهُ أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ أَمَرَ	بِقَلْعِ نَخْلٍ غَيْرِهِ لَمَّا ظَهَرَ
6017	رَأْيُتُهُ غَمَامَةً تُزَالُ	بِفَأْسِ غَارِسٍ وَذَا مَجَالُ
6018	قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِ أَحْكَامُ النَّبِيِّ	صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ حُكْمًا فَاجْتَبَى

- 6019 وَزَارِعٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ لَهُ
6020 فَالْأَرْضُ وَالزَّرْعُ لِمَالِكٍ تَرَدُّ
6021 إِنْ حَيَوَانٌ مَالٌ غَيْرٌ يُفْسِدُ
6022 وَعِنْدَهُمْ تَدَافُعُ الصَّمَانِ
إِنْفَاقُهُ وَلَيْسَ شَيْءٌ غَيْرُهُ
هَلْ ثَمَنُ الزَّرْعِ لِفَاصِبٍ يُعَدُّ
أَدَاؤُهُ مِنْ مَالِكَ مُؤَكَّدُ
فِي الْوَقْتِ وَالْحَارِسِ وَالْمَكَانِ

كتاب الاستحقاق

- 6023 وَذَكَرَهُ أَحْكَامَ الْإِسْتِحْقَاقِ
6024 فَالْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ ذَاكَ الْكَسْبُ
6025 فِي نَوْعِ الْإِسْتِحْقَاقِ أَوْ فِي قَدْرِهِ
تَوَازُنُ الْحُقُوقِ بِالْإِطْلَاقِ
فَلَا يَضِيعُ مِنْهُ مَالٌ نَهَبًا
يُنْظَرُ فِي التَّعْوِيزِ حَالُ حَصْرِهِ

كتاب المبات

- 6026 شُرُوطُهَا أَرْكَانُهَا أَنْوَاعُهَا
بِنَظْمٍ ذَاكَ يَنْتَهِي إِبْدَاعُهَا

أركان الهبة

- 6027 بِوَاهِبٍ مَوْهُوبٍ ثُمَّ الْهَبَةُ
6028 يَكُونُ مَالُهَا لِمَا لَهُ وَهَبَ
6029 وَالْخُلْفُ فِي الْمَرِيضِ وَالسَّفِيهِ
6030 فِي مَرَضٍ فِي الثَّلَاثِ لِلْجُمُهورِ
6031 حَدِيثُ عَمْرَانَ عَنِ النَّبِيِّ أَمْرُ
6032 فِي ثَلَاثٍ مَالِهِ وَلَا يَزِيدُ
6033 أَمَّا جَوَازُهَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِ
6034 جَمْعُهُمْ عَلَى جَوَازِ الْهَبَةِ
6035 أَمَّا السَّفِيهِ مُفْلِسٌ لَا تُقْبَلُ
6036 وَالْخُلْفُ فِي التَّفْضِيلِ لِلْأَوْلَادِ
6037 أَوْ هِبَةً فِي كُلِّهِ لِلْبَغْصِ
أَرْكَانُهَا فِي دَرْسِهَا بِالْجُمْلَةِ
وَقُدْرَةُ التَّسْلِيمِ حَيْثُمَا طُلِبَ
وَحَالَةُ الْإِفْلَاسِ إِنْ يُعْطِيهِ
مِثْلُ وَصِيَّةٍ عَلَى التَّقْدِيرِ
بِوَاهِبٍ مَنْ بَعْدَ مَوْتِ أَنْ يَقْرَأَ
عَلَيْهِ طَهُ فَعَلُهُ سَدِيدُ
فَذَلِكَ بِاسْتِصْحَابِ أَمْرِ الْأَمْرِ
دُونَ مُخَصَّصٍ يُرَى لِعَلَّةٍ
إِذَا مَالُهُ لِأَيِّدٍ قَاضٍ يُنْقَلُ
فِي الْمَلِكِ هَلْ يَجُوزُ بِالْإِسْنَادِ
يَجُوزُ لِلْجُمُهورِ غَيْرُ مَرَضٍ

- 6038 فَالظَّاهِرِيُّ يَقُولُ لَا يَجُوزُ
6039 عُمْدَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ اسْتِصْحَابُ
6040 قَالَ أَكُلُّ وَاحِدٍ نَحَلْتُهُ
6041 وَمَالِكَ رَأَاهُ فِي الْوُجُوبِ
6042 وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ لِلصَّدِيقِ
6043 حِينَ وَسِيقَهُ لَهَا عَشْرِينَ
6044 وَأَفَاهُ مَوْتُهُ وَلَمْ تَحْزَ لَمَّا
6045 بِهِ لَوْرَاثَ خَلِيفَةِ النَّبِيِّ
6046 بِمَوْتِهِ فِي ذَلِكَ النَّهَارِ
6047 وَهُوَ عُمَرُ مَنْ أَسَّسَ الْمَبَادِئَا
- إِنْ وَارِثَ لِمَالِهِ يَحُوزُ
حَالٌ لِمَلِكِهِ وَذَا صَوَابُ
فَقَالَ لَا فَقَالَ ذَاكَ رُدُّهُ
وَعَيْرُهُ يَرَاهُ فِي الْمُنْدُوبِ
فِي عَائِشَتِهِ لِنَقْذِهَا مِنْ ضَيْقِ
مَلِكِهِ لَهَا وَرَدٌ حِينَا
أَعْطَى لَهَا فَصَارَ إِرْثًا حَكَمًا
أَكْرَمَ بِهِ مِنْ عَادِلٍ مُحَبَّبِ
مُطَبَّقًا لِشَرْعَةِ الْخِتَارِ
وَكَانَ لِلتَّشْرِيعِ نَهْجًا بَادِئًا

القول في أنواع الهبات

- 6048 قُلْ هِبَةٌ لِلْعَيْنِ ثُمَّ الْمَنْفَعَةُ
6049 وَبَعْضُهَا لِوَجْهِ خَالِقِ صُرْفِ
6050 وَاخْتَلَفُوا فِي هِبَةِ الثَّوَابِ
6051 كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ
6052 فَهَلْ تُعَدُّ مِنْ بُيُوعِ الْغَرَرِ
6053 أَوْ عَقْدُ بَيْعٍ عَدَّ مَجْهُولِ الثَّمَنِ
6054 وَحُكْمُهُمْ فِي هِبَةِ الْمَنَافِعِ
6055 أَوْ مَنَحَةٍ وَفِي الْحَيَاةِ عُمَرَى
6056 لِلشَّافِعِيِّ ذِي هِبَةٍ لِلرَّقَبَةِ
6057 بَيْنَهُمْ وَشَكْلُهَا فِي الصَّيْغَةِ
6058 تَعَارُضِ الشَّرُوطِ ثُمَّ الْعَمَلِ
6059 فَحُكْمُهَا شَرْعٌ فِي نَصِّينِ
6060 تَبْقَى لِنَسْلِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ
6061 ثَانِيهِمَا عَنْ جَابِرٍ مَنْ أَعْمَرَ
- وَلِلثَّوَابِ قَسْمُهَا إِنْ تَبَعَهُ
وَالْبَعْضُ لِلْمَخْلُوقِ تَوْجِيهًا أَضْفُ
مَالِكَ فَعَلَهَا مِنَ الصَّوَابِ
لِفَعْلِهَا لَيْسَ يُرَى مِنْ مَانِعِ
أَمْ لَا بِذَا الْخِلَافِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
فَمَالِكَ بِشَرْطِ مِثْلِهَا عَلَنِ
عَارِيَّةً إِنْ أَجَلَّتْ فِي الشَّارِعِ
أَوْ صَافُهَا فِي الْفَقْهِ كَثُرَتْ تَرَى
عَادَتْ بِمَوْتِ أَوْ بَقَتْ لِلْقُرْبَةِ
أَحْكَامُهَا تَدُورُ عِنْدَ الْجِلَّةِ
لِلْأَثَرِ الْمَحْفُوظِ غَيْرِ الْمُجْمَلِ
مِنْ سُنَّةِ الْخِتَارِ دُونَ مَيْنِ
وَلَا تُرَدُّ دُونَ فَقْدِ ظَاهِرِ
شَيْئًا فَرَقَبَةً لَوَارِثِ جَرَى

القول في الأحكام

6062	وَالْاِعْتَصَارُ جَائِزٌ فِي الْهَبَةِ	رَدُّ أَبٍ لِلْمَالِ مِنْ عَطِيَّةٍ
6063	مَنْ وَلَدَ قَبْلَ الْبُلُوغِ يَرْجَعُ	مُسْتَأْذِنًا وَبِالزَّوْاجِ يُنْعَى
6064	مَنْ اِعْتَصَرَ حَيْثُ حَقُّ الْغَيْرِ	رُجُوعُهُ مُسَبِّبًا لِلضَّرَرِ
6065	لِمَالِكَ وَجَلَّةُ الْمَدِينَةِ	وَمَنْعُهُ لِأَحْمَدَ وَثَلَّةٍ
6066	مَنْ عُلِمَاءُ الظَّاهِرِيِّ وَذَا عَمَلٍ	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا حَصَلَ
6067	مَا لَمْ يَكُنْ ذِي رَحِمٍ قَدْ وَهَبَا	فَالْاِعْتَصَارُ مِنْهُ هَاهُنَا أَبَى
6068	وَأَجْمَعُوا فِي هَبَةٍ لِلْقُرْبَةِ	يُنْعَى لِاِعْتَصَارِهَا فِي الْهَبَةِ
6069	وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ يَعُدُّ فِي الْهَبَةِ	كَعَوْدِهِ فِي قِيئِهِ مَنْ زَلَّةٍ
6070	وَلَا لَوَاهِبٍ يُبَاحُ إِنْ رَجَعَ	فِيهَا حَدِيثٌ طَاوُسٍ لَذَا مَنَعَ
6071	وَمَنْ عَلَى وَاِرْتِهِ تَصَدَّقَا	جَازَ وَإِزْتَهُ لَذَا تَحَقَّقَا

كتاب الوصايا

6072	وَدَرُسُهَا يَتِمُّ فِي الْأَرْكَانِ	كَذَاكَ فِي الشُّرُوطِ لِلِاتِّقَانِ
------	--------------------------------------	--------------------------------------

القول في الأركان

6073	مُوصٍ، كَذَا مُوصَى لَهُ، مُوصَى بِهِ	فَهَذِهِ أَرْكَانُهَا فَانْتَبِهْ
6074	مُوصٍ يَكُونُ مَالِكًا لِلْمَالِ	وَمَنْ صَغِيرًا أَوْ سَفِيهًا الْحَالِ
6075	جَازَتْ لِمَالِكَ كَذَا النُّعْمَانِ	يُنْعَى لَهَا، لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ
6076	وَمَنْعُهَا لِوَارِثٍ مُتَّفَقٌ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا مُحَقَّقٌ

القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره

6077	تَجُوزُ فِي الرِّقَابِ وَالْمَنَافِعِ	لِكُلِّ كَاتِبٍ وَكُلِّ سَامِعٍ
6078	وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَهْلُ الظَّاهِرِ	قَالُوا بِبُطْلَانِهَا لِكُلِّ حَائِرٍ
6079	وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فَالْمَنَافِعُ	مِنْ بَعْضِ أَمْوَالٍ وَذَاكَ وَاَقِعُ
6080	مَنَافِعُ لِبَعْضِهِمْ قَدْ تَنَقَّلَ	لِمَلِكٍ وَارِثٍ لِذَاكَ قَدْ بَطُلَ
6081	مُوصٍ بِمَالٍ غَيْرِهِ يُوصِي فَذَا	تَصَرَّفَ فِي غَيْرِ مَلِكٍ فَاُنْبَذَا

- 6082 وَقَدَرُهَا مُتَّفَقٌ فِيهِ عَلَى
6083 وَأَصْلُهَا فِي قِصَّةِ لَسَعْدِ
6084 أَنْ لَا يَجُوزَ الثُّلُثُ حِينَ يَفْرَضُ
6085 وَقَالَ قَوْمٌ دُونَ ثُلُثٍ أَفْضَلُ

القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية

- 6086 عَطَاءٌ مَالٍ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاهِبِ
6087 بِمَوْتِ مُوصٍ لِلْوَصِيِّ الْمَالِ
6088 لِمَالِكٍ يَتِمُّ بِالْقَبُولِ

القول في الأحكام

- 6089 مِنْهَا حَسَابِيَّةٌ كَذِ حُكْمِيَّةٍ
6090 إِنْ عَيَّنَ الْمُوصِي لِحُزْءٍ مَالِهِ
6091 إِذَا مَاتَ قَالَ الْوَارِثُونَ أَكْثَرًا
6092 مَالِكُ يَبْنِ الْإِثْرَ وَالْتِسْلِيمَ
6093 خَالَفَهُ النُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ
6094 يُعْطَى جَمِيعُهُ إِذَا أَرَادَا
6095 وَفِي الرِّقَابِ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا
6096 فَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى وَلَا بِنُ شَبْرَمَةَ
6097 عُمْدَتُهُمْ نِتَاجُ مَالٍ يَنْتَقِلُ
6098 وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فَالْمَنَافِعُ
6099 فِي ثُلُثِ مَالٍ كُلُّهُمْ تَنْحَصِرُ
6100 قِصَّةُ سَعْدِ ثُلُثُ مَالٍ أَكْثَرًا
6101 مَا دُونَهُ اسْتَجَابَ فَعَلَ الْخَيْرُ
6102 وَثُلُثُ مَالٍ عَدُّهَا فِيهِ انْحَصَرَ
6103 مِنْهَا بَلَقَظُ ثُمَّ بِالْحَسَابِ
6104 أَعْنِي بِهِ كِتَابُ مُوصٍ إِنْ وَجَدَ
6105 وَمَالِكُ مَخِيرٌ لِلْوَارِثِ
- مَشْهُورُهَا وَمِثْلُهُ اللَّفْظِيَّةُ
لِمَنْ لَهُ أَوْصَى بِهِ فِي حَالِهِ
مَنْ ثُلُثُ مَالٍ عَدُّهُ قَدْ قُدِّرَا
خَيْرٌ لِلْوَارِثَاتِ بِالشَّحْكِيمِ
لَيْسَ لَهُ فِي الْمَلِكِ مِنْ مُنَازَعٍ
وَحَيْثُمَا أَوْصَى فَثُلُثًا فَإِذَا
وَفِي مَنَافِعٍ خِلَافٍ وَاقِعُ
مَنَافِعٍ وَصِيَّةٌ مُحَرَّمَةٌ
لِوَارِثٍ وَمَلِكُ مَيِّتٍ مَا حَصَلَ
فِي حُكْمٍ مَعْنَى الْمَالِ ذَاكَ شَائِعُ
وَرَأَيْتُ عَلَيْهِ ذَاكَ يُجْبَرُ
عَلَيْهِ ذَاكَ الْحُكْمُ طَهُ أَبَدًا
سُلُوكُ سُنَّةٍ يَقِي مِنْ ضَيْرٍ
وَذَاكَ حَدُّهَا لِسَيِّدِ الْبَشَرِ
وَالْخِلْفُ فِيهِ حُلٌّ بِالْكِتَابِ
وَدُونَهُ لِلْأَصْلِ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ
وَخَيْرُ النُّعْمَانِ غَيْرُ النَّكَاثِ

- 6106 وَإِنْ تَزَاوَحَ لِلزَّكَاةِ فَالْعَمَلُ
6107 فِي مَالِهِ قِسْطًا لَهَا مُعَيَّنًا
6108 تُخْرِجُ إِنْ أَوْصَى بِذَلِكَ الْحَقُّ
6109 وَضِدُّهُ فِي عَدَمِ اللُّزُومِ
6110 قَالَ الرَّسُولُ دَيْنُ مَوْلَانَا أَحَقُّ
6111 وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَصَايَا مَنْ هَلَكَ
6112 وَمَا عَنِ الثَّلْثِ يَزِيدُ يُرْجَعُ
- إِنْ مَاتَ لَمْ يُوصَرْ بِهَا وَلَا جَعَلَ
فَمَالِكَ مِنْ ثُلْثِ مَالٍ إِنْ فَنَى
وَالشَّافِعِيُّ مَعَ مَالِكَ قَدْ يَلْتَقِي
إِذْ عَدَّهَا دَيْنًا مِنَ الْحُثُومِ
بَأَنَّ يَوْدَى قَبْلَ غَيْرِ لَوْ سَبَقُ
تَقَاسَمُوا لِلثُلْثِ مَالُكَ سَلَكُ
بِهِ لِثْلٍ وَالْخِلَافُ يُسْمَعُ

كتاب الفرائض

- 6113 فِي ذَا الْكِتَابِ تُنْظَرُ الْأَوْصَافُ
6114 كَمِ عَدِّ وَاِرْثٍ وَتَعْدَادِ النَّسَبِ
6115 أَجْنَاسُهُ ثَلَاثَةٌ بِالْحَدِّ
6116 فِي نَسَبٍ وَفِي اتِّفَاقِ الْأَصْلِ
6117 وَإِخْوَةٌ إِنَاثٌ وَالذُّكُورُ
6118 تَرْتِيبُهُمْ فِي الْقِسْمِ لَا اسْتِحْقَاقُ
6119 مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ وَسَبْعَةٌ
6120 فَهَؤُلَاءِ إِرْثُهُمْ مُحَقَّقُ
6121 مِنْ بَعْضِهِمْ حِينَ تَعَدُّ الْأَسْهُمُ
6122 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ مَنَعَ وَرَدَّ
6123 بِمَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ وَيَلْزَمُ
6124 مَنْ قَسَمَ الْمَثْرُوكَ يُعْطَى رِزْقًا
6125 مِنْ قُرْبِهِمْ لِلْمَيِّتِ ثُمَّ الْحَاجَةُ
6126 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى كَالْعَصَبَةِ
6127 وَنَصُّهُ فِي آيَةِ الْأَرْحَامِ
6128 أَبْنَاءُ أُخْتٍ وَبَنُو بَنَاتٍ
6129 وَابْنُ أَخٍ لِلْأُمِّ وَالْخَالَاتِ
- وَارِثٌ وَالْمَوْرُوثُ وَالْخِلَافُ
لِكُلِّ سَهْمٍ حِينَ تَحْدِيدِ السَّبَبِ
مَنْ نَسَبَ صَهْرٌ وَعَشَقَ الْعَبْدُ
أَبَاؤُهُ فَرُوعُهُ فِي النَّسْلِ
أَعْمَامُهُ بَنُوهُمْ الْمَذْكُورُ
تَحْدِيدُ أَسْهُمٍ لَدَى التَّلَاقِ
يُقَسَّمُ الْمِيرَاثُ فِيهِمْ ثَبَتُوا
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَبَعْضُ أَسْبَقُ
وَالْخُلْفُ فِي الْأَرْحَامِ يَأْتِي يُعْلَمُ
مَنْ غَيْرَ رِزْقٍ ثَابِتٍ وَلَا يُحَدُّ
إِخْرَاجُهُ مِنْهَا إِذَا تُقَسَّمُ
مِنْهَا الْقُرْبَى حَيْثُمَا تَحَقَّقَا
وَذَاكَ فِي الْمَثْرُوكِ حُكْمُ السُّنَّةِ
تَرْتِيبُهُمْ فِي وَقْتِ ضَبْطِ الْأَنْصَبَةِ
وَارِثٌ خَالَ جَاءَ فِي الْكَلَامِ
أَنْجَالُ أُخْتِ الْأُمِّ وَالْعَمَّاتِ
كَذَا أَخٍ لِلْأُمِّ فِي الْفِئَاتِ

- 6130 قَرَابَةُ بَعْضٍ يُرَى أَنْزَلَهَا
6131 فِي آيَةِ جَاءَ: «ذَوُو الْأَرْحَامِ»
6132 فَبَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ وَاضِحٌ
6133 فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وَالْقَرِيبِ
6134 وَإِثْرُ خَالٍ قِيلَ جَاءَ عَنْ عُمَرَ

ميراث الصلب

- 6135 جَمَعَ لِإِثْرِ الصُّلْبِ فِي الْجَنَسَيْنِ
6136 وَالْوَلَدُ الْوَاحِدُ حِينَ يَتَفَرَّدُ
6137 وَالْخُلْفُ فِي ثَلَاثِينَ لِلْبَنَاتِ
6138 لِسَهْمٍ كُلِّ وَارِثٍ فِي الدِّينِ
6139 وَقِيلَ عَنْهُ ذَاكَ فِي الْأَخْتَيْنِ
6140 وَذَاكَ حُكْمٌ لَا زَمَ لِلْأُمَّةِ
6141 وَإِنَّ لِابْنِ مِثْلٍ وَالِدٍ حَسَبٍ
6142 وَقِيلَ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي ابْنِ الْوَلَدِ
6143 زَوْجًا وَلَا لِلثَّمَنِ زَوْجَةٌ تُعَدُّ
6144 حُجْبُ بَنَاتِ الْإِبْنِ بِالْبَنَاتِ
6145 وَإِنْ يُشَارِكُهُنَّ وَارِثٌ ذَكَرَ
6146 فَهَلْ مُعَصَّبٌ بَنَاتِ الْإِبْنِ
6147 إِنْ تَكْتَمِلُ بَنَاتُهُ ثَلَاثِينَ
6148 دَاوُدُ بِالْبَاقِي يَرَاهُ يَنْفَرِدُ
6149 فَمِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ لِلذَّكَرِ
6150 عَنْهُنَّ مَا زَادَ بِهَذَا الْقِسْمِ
6151 وَحِظُّ الْأُنثَيَيْنِ مِثْلُ الذَّكَرِ
6152 دَاوُدُ قَالِ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَرَدَ
6153 وَمَا تَبَقِيَ لِلْقَرِيبِ مِنْ ذَكَرٍ
6154 فَلِابْنِ عَبَّاسٍ بِقِسْمِ الْمَالِ
6155 وَالْبَاقِ يَسْتَكْمِلُهُ أَقْرَبُهُمْ
- إِذْ وَلَدٌ كَحِظِّ أَنْثَيَيْنِ
يَمْلِكُ كُلُّ الْمَالِ إِثْرًا يَسْتَبِيدُ
وَبَعْضُهُمْ لِلنِّصْفِ فِي تَبْيِينِ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى التَّعْيِينِ
بَنَتَيْنِ طَهُ مَنْحُ الثَّلَاثَيْنِ
وَنَبَذَ عَزُو غَيْرِهِ لِلْجَلَّةِ
إِثْرًا وَحُجْبًا حِينَ مَالَهُ حُجْبٌ
لَيْسَ بِحَاجِبٍ لِنِصْفِ ذَا الْعَدَدِ
وَلَا لِسُدُسٍ أَمْ هَالِكُ الْحَدِّ
عَلَيْهِ جَمْعُ سَائِرِ الثَّقَاتِ
فِي نَفْسٍ قُرْبَاهُنَّ قِيلَ إِنْ حَضَرَ
فِي ثُلَاثِ مَالٍ زَائِدٌ إِذْ يَجْنِ
فَالْبَاقِي لِابْنِ الْإِبْنِ دُونَ مَيْنِ
وَلِابْنِ مَسْعُودٍ كَقِسْمِ مَا وَجَدَ
إِنْ زَادَ مَا لَهُنَّ عَنْ سُدُسٍ حُصِرَ
عُمْدَةُ جُمْهُورٍ عُمُومُ الْحُكْمِ
وَذَاكَ قِسْمٌ وَاضِحٌ فِي السُّورِ
بِقِسْمِ مَالٍ فِي فَرَائِضٍ وَجَدَ
وَذَاكَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ
لِوَارِثِ الْفَرُوضِ فِي الْأَحْوَالِ
لَلْمَيِّتِ بِالتَّعْصِيبِ ذَاكَ حُكْمُهُمْ

ميراث الزوجات

- 6156 وَكُلُّ زَوْجٍ وَارِثٌ مِنْ زَوْجَةٍ
6157 وَالْثُمْنُ إِرْثُ زَوْجَةٍ إِذَا هَلَكَ
6158 وَحَظُّهَا الرُّبْعُ أَتَى فِي الْمَالِ
- إِمَّا لِرُبْعٍ أَوْ لِنِصْفِ التَّرَكَةِ
زَوْجٍ وَوَارِثٍ لَصَلْبٍ قَدْ تَرَكَ
مِنْ دُونِ نَسْلِ حَاجِبٍ فِي الْحَالِ

ميراث الأب والأم

- 6159 وَالْأَبُ كُلُّهُمْ يَرَاهُ يَكْمُلُ
6160 إِنْ يَنْفَرِدُ أَبٌ لَهُ مَالٌ الْوَلَدُ
6161 وَإِنْ يَكُنْ لِلْإِبْنِ إِبْنٌ لَهُمَا
6162 وَسُدُسُ مَالٍ عِنْدَ كُلِّ وَالِدٍ
6163 لِلسُّدُسِ دُونَ الثُّلُثِ أَمْ تَحْجَبُ
6164 عَلَيَّ بَاثْنَيْنِ يَكُونُ الْحَجْبُ
6165 لِمَالِكٍ وَلِابْنِ عَبَّاسٍ يَزِدُ
6166 فَإِخْوَةٌ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ
6167 مِنْ دُونِ إِرْثِ الْفَرَضِ أَوْ بِالْعَصَبِ
6168 وَالْأُمُّ مَنْ ثُلُثٌ لِمَالٍ تُنْزَعُ
6169 فَمَالِكٌ بَاثْنَيْنِ قَالَ تَحْجَبُ
6170 فَلَفْظُ إِخْوَةٍ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ
6171 فَتَحْتَ إِسْمِ إِخْوَةٍ كُلُّ دَخَلَ
6172 إِلَّا إِذَا أَخٌ لَهُنَّ عَصَبًا
6173 فَبَعْضُهُمْ لَنْ تَحْجَبَ الْبَنَاتُ
6174 جَمْعُ مُوْنَتْ فَلَيْسَ يَشْمَلُ
6175 لَفْظُ الْعُمُومِ وَارِدٌ فِي الْآيَةِ
- مَالِ ابْنِهِ إِذَا إِلَيْهِ يُنْقَلُ
وَأِنْ تَكُنْ أُمٌّ لَهَا ثُلُثٌ يُحَدُّ
ثُلُثٌ تَنَاصَفَ هُنَا بَيْنَهُمَا
وَذَاكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُ الرَّاحِدِ
كَمْ إِخْوَةٌ تَقْضَى بِهِ إِذْ يُحْسَبُ
حَجْبٌ بِوَاحِدٍ يَعْدُ نَهْبُ
فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَذَا لَهُ اعْتِمَادُ
وَالْجَمْعُ فَوْقَ اثْنَيْنِ لِلْبَيَانِ
وَالنَّسْلُ لِلسُّدُسِ يُرَى قَدْ حُجِبَ
فَحَجْبُهَا لِلسُّدُسِ خُلْفٌ يُسْمَعُ
وَلِابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثٌ مُحْسَبُ
بَاثْنَيْنِ جَمْعٌ أَوْ ثَلَاثٌ إِنْ تَصَفَّ
إِنَّا لَهُمْ ذِكُورُهُمْ وَذَا حَصَلَ
فَالْحَجْبُ بِانْفِرَادِهِ بَعْضُ آبَا
أُمَّا لِسُدُسٍ قَالَتِ الْآيَاتُ
حُكْمَ مُذَكَّرٍ وَذَاكَ أَغْدَلُ
حَتَّى لِسُدُسٍ حَجْبُ أُمِّ الْمَيِّتِ

ميراث الإخوة للأُم

- 6176 إِخْوَةٌ أَمْ حَقُّهُمْ فِي الْمَيِّتِ
6177 وَوَاحِدٌ بِسُدُسِهِ إِنْ يَنْفَرِدُ
6178 أَغْنَى عَمُودِي نَسَبٍ لِلْهَالِكِ
6179 وَالْجَمْعُ أَنَّ إِخْوَةَ الْكَلَالَةِ
- فِي الْإِرْثِ ثُلُثُ الْمَالِ حُكْمُ الْآيَةِ
حَجْبٌ بِأَصْلٍ ثُمَّ فَرَعٌ يُعْتَمَدُ
فَحَجْبُهُمْ مِنْ أَيِّهِمْ لِلدَّارِكِ
بَيْنَهُمْ لِأَلَامٍ لَا مَحَالَةَ

- 6180 لَفْظُ كِلَالَةٍ لَهُمْ يُفَسِّرُ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ أَخُوهُ يُذَكِّرُ
6181 وَالْإِبْنُ وَابْنُهُ وَمَا تَنَاسَلَا تِلْكَ كِلَالَةٌ عَلَى مَا نُقِلَا

مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب

- 6182 وَإِخْوَةٌ لِلْأُمِّ ثُمَّ لِلْأَبِ تَجْمَعُهُمْ كِلَالَةٌ فِي النَّسَبِ
6183 إِنْ تَنَفَرَدَ أُخْتُ لَهَا نَصْفٌ يُحَدُّ وَلَا اثْنَتَيْنِ ثُلُثَانِ يُعْتَمَدُ
6184 إِخْوَةٌ أُمٌّ وَأَبٌ إِنْ يَجْمَعُوا مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ لِبْنَتٍ يُدْفَعُ
6185 لَهُنَّ بَاقِيًا عَنِ الْفُرُوضِ وَذَاكَ حَصَّةٌ مِنَ الْمَفْرُوضِ
6186 حَجَبٌ قَرِيبٌ لِلْبَعِيدِ حَاصِلٌ حُكْمُ الْكِتَابِ فِيهِ جَاءَ كَامِلٌ
6187 إِنْ كَانَ مِنَ أَبٍ أَخٍ يُعَصَّبُ لِلْأَخَوَاتِ مِنْ أَبٍ وَيُحَسَّبُ
6188 مَا لِاثْنَتَيْنِ الْإِبْنُ حَظًّا يُفْرَدُ تَكَافؤُ الْقُرْبِ شُرُوطٌ أَكْثَرُ
6189 وَحُكْمُهُمَا لِمَالِكَ فَلْتَسُبُّوا شَقِيقُهُمْ مَنْ مِنْ أَبٍ قَدْ يَحْجُبُ
6190 فَقَدْ الشَّقِيقُ مُنْزَلٌ مِنَ لِلْأَبِ مَنَزَلُهُ وَالْقَسَمُ بَيْنَهُمْ حَبِي
6191 وَيُخْرِجُ الْفَرَضَ وَبَعْدُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ مُشْتَرَكُهُ ذَا الْعِلْمُ
6192 مِنْ لَأَبٍ عَلَيَّ كَانَ يَمْنَعُ فِي حِينَ إِخْوَةٌ لَأُمٍّ يَقْطَعُ
6193 وَقِيلَ هُمْ يَشْتَرِكُونَ الْأُمَّا إِقْصَاؤُهُمْ مِنْهَا يُعَدُّ ظُلْمًا

ميراث الجد

- 6194 حَجَبُ أَبٍ لِلْجَدِّ أَمْرٌ وَاضِحٌ وَحَجَبُهُ لِإِخْوَةٍ فَرَاغُ
6195 وَالْخُلْفُ فِي الشَّقِيقِ هَلْ لَهُ حَجَبٌ فَالْحَجَبُ لِلصَّدِيقِ عِنْدَهُ وَحَجَبُ
6196 تَوْرِيثُهُمْ بِمَحْضَرٍ لِلْجَدِّ عَلَيَّ قَالِ حُكْمُهُ بِالْجَدِّ
6197 وَالْخُلْفُ عِنْدَهُمْ أَتَى فِي الْوَصْفِ فَهُوَ أَبٌ لِلْبَعْضِ حُكْمًا يُضْفَى
6198 عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ جَدُّ يَحْجُبُ كَحَجَبِ ابْنِهِ وَذَاكَ أَنْسَبُ
6199 وَلِابْنِ عَبَّاسٍ بِأَيِّدِ صَدْرٍ مُسْتَعْرِبًا مِنْ غَيْرِهِ إِذَا ظَهَرَ
6200 مَا بِالْزَيْدِ لِابْنِ ابْنٍ يَجْعَلُ إِبْنًا وَجَدَّهُ بَدَلًا لَا يَقْبَلُ
6201 ذَاكَ لِجَدِّ وَيَعُدُّهُ أَبَا وَوَضَعُهُ فِي الشَّرْعِ كَانَ أَقْرَبَا
6202 مَنْ لِأَخٍ صُحْبَةٌ جَدُّ قَسَمَا فَابْنٌ لَمَيَّتِ وَذَاكَ قُدَمَا
6203 فَالْإِبْنُ قُرْبُهُ عَنِ الْأَبَا عِلْمٌ وَابْنُ أَخٍ يَأْتِي قُبِيلَ الْعَمِّ عَم

- تَوْرِيثُ جَدٍّ دَاخِلٌ فِي الْإِخْوَةِ 6204
ذَا الْحُكْمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَضٌ 6205
ثُلُثٌ لِبَاقٍ أَوْ يَكُونُ وَاحِدًا 6206
أَوْ سُدُسٌ يَخْتَارُ مَا أَرَادَا 6207
وَأَزْثُهُ بَيْنَ الْبَنِينَ يُوصَفُ 6208
وَوَصْفُ الْأَكْدَرِيَّةِ الَّتِي وَصَفُ 6209
جَدٍّ وَأُخْتُ أُمِّهَا لِلْعُلَمَاءِ 6210
سُدُسٌ لِأُمِّ جَدِّهَا بِالْعَوْلِ 6211
ثُلُثٌ لِأُمِّ زَيْدٍ قَالَ وَالْعَمَلُ 6212
فَذِكْرُ ذَا مِنْهَا كَفَى وَالْخُلْفُ 6213

ميراث الجدات

- وَسُدُسٌ مَالِ الْمَيِّتِ فِيهِ أَجْمَعُوا 6214
أُمٌّ لَهُ لِنَفْسٍ ذَاكَ تُنَحُّ 6215
أَحْمَدُ الْأَوْزَاعِي يُورِثَانِ 6216
فَأُمٌّ أُمٌّ ثُمَّ أُمٌّ لِلْأَبِ 6217
إِشْرَاكُهُنَّ السُّدُسُ ذَا قَالَ بِهِ 6218
عُمْدَةُ زَيْدٍ فِي نَصِيحَتِهَا وَرَدَ 6219
نَصِيحَتِهَا فِي سُدُسٍ عَنِ النَّبِيِّ 6220
وَالْإِشْتِرَاكِ فِيهِ حُكْمٌ لِعُمَرَ 6221
تَوْرِيثُ جَدَّاتٍ ثَلَاثَ وَارِدُ 6222
وَاحِدَةً لِلْأُمِّ وَاثْنَتَانِ 6223
- جَدَّةٌ بَمَوْتِ أُمِّ فَاسْمَعُوا 6214
بَيْنَهُمَا لَكِنْ لِأُمِّ تَرْجَحُ 6215
ثَلَاثَ جَدَّاتٍ بِقَوْلِ ثَانِ 6216
وَأُمٌّ جَدٌّ مِثْلُ ذَاكَ فَاحْسِبِي 6217
نَجْلَ لِمَسْعُودٍ لَذَا قَانْتَبِهِ 6218
حَدِيثُ مَالِكٍ لَشُعْبَةَ يَحْدُ 6219
مُغِيرَةُ رَوَى لَهُ فِي الْكُتُبِ 6220
وَقِيلَ لِلصَّدِيقِ فِي فَحْوَى الْخَبَرِ 6221
فَابْنُ عُيَيْنَةَ بِذَاكَ شَاهِدُ 6222
مِنْ قَبْلِ الْوَالِدِ لِلْعَدْنَانِي 6223

باب في الحجب

- أَخٌ شَقِيقٌ لِأَخِيهِ يَحْجُبُ 6224
كُلُّ شَقِيقٍ مِثْلُهُ يَطْرُدُهُ 6225
- إِنْ مِنْ أَبِي يَأْتِي لِقَسْمِ يَرْغَبُ 6224
إِنْ كَانَ مِنْ أَبِي سَمًا مَحْتَدُهُ 6225

- 6226 فَالْأَقْرَبُ الْبَعِيدَ حَاجِبًا عُلِمَ
6227 بَنُوا عُمُومَةً وَفِيهِمْ وَاحِدٌ
6228 فَرَضًا لَهُ وَالْإِزْثُ بِالْتَّعْصِيبِ
6229 وَقِيلَ بِالْمَالِ جَمِيعًا يَنْفَرْدُ
6230 بَعْدَ فَرُوضٍ إِنْ بَقِيَ مَالٌ يُرَدُّ
6231 وَمَالِكَ قَالَ لَبِيتَ الْمَالِ
6232 أَسْبَابَ إِزْثُ بِالْدَّلِيلِ تُذَكَّرُ
6233 فَلَيْسَ إِزْثُ كَافِرٌ لِمُسْلِمٍ
6234 لَا يَرِثُ الْكَافِرُ مُسْلِمًا بَدَا
6235 قَالَ مُعَاوِيَةَ مُعَاذِ يَرِثُ
6236 وَمَالٌ مُرْتَدٌّ تَوَى تَمْلُكُهُ
6237 تَوَارِثُ الْمَلَّةِ بَيْنَ أَهْلِهَا
6238 وَلَا يَجُوزُ بَيْنَ مَلَّتَيْنِ
6239 عَنْهُ رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ
6240 جَعَلَ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ مِلَّةً
6241 شَرِيحٌ ثُمَّ ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَصَرَ
6242 فِي صَابِيٍّ يَهُودَ وَالنَّصْرَانِيَّ
6243 وَفِي تَوَارِثٍ أَتَى لِلْحَمَلَا
6244 وَالْخُلْفُ فِي نَجْلِ الْمَلَاعَةِ فَرَدُّ
6245 ابْنُ اللَّعَانِ إِزْثُهُ يُقَسَّمُ
6246 وَإِنْ لَهُ إِخْوَةٌ كُلُّهُمْ لَأَمٌ
6247 وَإِنْ تَكُنْ مَعْتُوقَةً أُمَّ مَلِكٍ
6248 لِمَالِكٍ وَجَلَّةُ الْمَدِينَةِ
6249 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٌ وَالنُّعْمَانُ
6250 فَأَبْنُ عُمَرَ حَدِيثُهُ الْحَقُّ
6251 لِابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ جَدُّهُ
6252 عَتِيقُهَا لَقِيطُهَا وَنَجْلُهَا

عِنْدَ الْمُثُولِ ذَلِكَ الْحُكْمُ يَعْمُ
أَخْ لَأَمٌ قِيلَ سُدُسٌ حَاصِدٌ
فِي بَاقِي مَالٍ مَيِّتٍ قَرِيبٍ
إِذْ سَبَبِينَ فِي مِيرَاثٍ قَدْ حَصَدَ
عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ لِلصَّحْبِ يُعَدُّ
زَيْدٌ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ فِي الْحَالِ
فِيهَا خِلَافٌ وَاتَّفَاقٌ سَطَّرُوا
عَلَيْهِ خُلْفٌ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ
وَمِنْ كَلَامِ سَيِّدِ الْأَنَامِ سَرْمَدًا
وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ يُنَكِّثُ
جَمَاعَةَ الْإِسْلَامِ لَيْسَ أَهْلُهُ
يَجُوزُ بَيْنَهَا كَذَا أَمْثَالُهَا
بِذَاكَ قَالَ مُنْقِذُ الْكَوْنَيْنِ
وَالشَّافِعِيُّ وَبَعْضُهُمْ يَنْفَرْدُ
تَوَارِثُوا مَالًا جَمِيعًا كُلُّهُ
بَيْنَ ثَلَاثِ مِلَلٍ إِذَا نُظِرَ
بَيْنَهُمْ تَوَارِثُ الْإِنْسَانِ
دَعَوَاهُمْ فِي نَسَبٍ قَدْ فَضَّلَا
كَذَاكَ إِنْسَانٌ لِلزَّوْنَى إِذَا وَجَدَ
ثُلُثٌ لَأَمٌ بَيْتُ مَالٍ يَحْكُمُ
فَثُلُثُهُ يُعْطَى لَهُمْ بِذَا حَكْمُ
مَالًا مَوَالِيهَا إِذَا فَرَضَ تَرَكَ
كَذَاكَ لِابْنِ ثَابِتٍ فَثَبَّتَ
ذَا فَضَّلَ الْقَرِيبَ لِلْإِنْسَانِ
لِلَأَمِ ذَاكَ النَّصُّ قَدْ وَثَّقَهُ
فَمَالُهُ لِأُمِّهِ بِحَدِّهِ
مِنْ اللَّعَانِ مِلْكُهُمْ يُعْطَى لَهَا

- 6253 ففي حديث قيل لابن الأسقع
6254 بذا أبو داود قال في السنن
6255 من ترك ابنتين وواحد أقر
6256 يعطيه حقه بمال والنسب
6257 فمن أقر ملزم بسهم
6258 أبو حنيفة كمالك وجب
6259 ومن له ابن وحيد يعترف
6260 في المال وارث وليس يثبت
6261 مالك والنعمان ينفي للنسب
6262 ويثبت الميراث ثم الأصل
6263 عندتهم حديث زمعة ورد
6264 لابن أبي زمعة حينما أخذ
6265 من بأخيه سجل اعترافا
6266 واختلفوا في طول دهر يلحق
6267 من خمسة الأعوام مالك ورد
6268 سبع له وأربع للشافعي
6269 والحققوا أنسابهم بالقافة
6270 قضى بها مالك باليمين
6271 قول مجزر لزيد في القدم
6272 وارث غير مسلم ويسلم
6273 وذاك قبل قسم مال المسلم
6274 فالحق عنده بموت الهالك
6275 إثر سيل لعمر من وفقا
6276 وذاك حكم للرسول يسند
- وَلَا بِنَ مَكْهُولَ كَذَاكَ فَاسْمَعِ
وَمَنْ قَفَاهُ سَارَ حَقًّا فِي السَّنَنِ
بَثَّالَتْ بِأَنَّهُ أَخٌ ظَهَرَ
لَيْسَ بِثَابِتٍ لِمَالِكَ نُسَبِّ
لَمَنْ بِهِ أَقْرَ فِي ذَا الْفَهْمِ
إِعْطَاوُهُ إِرْثَالَهُ فِيمَا حُسِبَ
بِوَاحِدٍ مِثْلَالَهُ وَمَا عُرِفَ
مَنْ نَسَبَ شَيْءٌ وَذَاكَ ثَبَّتُوا
وَلَيْسَ لِلْمِيرَاثِ عِنْدَهُ سَبَبُ
تَنَاطُرٌ لِلشَّافِعِيِّ مِثْلُ
حُكْمِ النَّبِيِّ بِوَاحِدٍ لِمَا عَهْدُ
سَعْدُ أَخَاهُ قَوْلُهُ النَّبِيُّ نَبَذَ
يُلْزِمُهُ الشَّرْعُ بِمَا أَضَافَا
إِنْبَا بِهِ وَذَا خِلَافٌ حَقَّقُوا
إِلْحَاقَهُ فِيهَا بِنَصِّ يُعْتَمَدُ
عَامَانِ أَشْهُرَ مَعَ التَّدَافُعِ
قَدْ حَكَمَ النَّبِيُّ بِهِذِي الْعَادَةِ
وَالْحَقُّوا الْأَنْسَابَ بِالْيَمِينِ
أَسَامَةٌ بَعْضُ لِبَعْضٍ إِذْ حَكَمَ
مَنْ قَبْلَ قَسَمِ لِلْمِيرَاثِ يُعْلَمُ
قِتَادَةٌ يُعْطِيهِ سَهْمُ الْمُتَمِّيِ
إِنْ لَمْ يُقَسِّمْ إِرْثُهُ لِلسَّالِكِ
لَوْضِعِ أَسْرِ الْعَدْلِ فِيمَا حَقَّقَا
وَتَابِعِ لِفِعْلِهِ سَيَحْمَدُ

باب الولاء

أَخْرَجْتُهُ مِنْ مَهْيَعِ التَّحْقِيقِ	تَحْلِيلُهُ مَسْأَلَةَ الرَّقِيقِ	6277
ضَمَّنَ كِتَابَ جَامِعٍ لِمَا نَدَرَ	أَخْرَجَتْهَا مِنْ نَظْمِ أَصْدَافِ الدُّرَرِ	6278
إِذْ سَهَّلَ الْعِلْمَ بِنَسْخِ مُفْرَدِ	أَعْنِي بِذَا بَدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ	6279
إِجْمَاعِ أُمَّةٍ خَيْرِ الْبَشَرِ	وَتَرْكُهُ مُؤَيَّدٌ بِالْأَثَرِ	6280
عَنْ فَعْلِهِ تَحَوَّلَ الزَّمَانُ	فِي تَرْكِهِ قَدْ رَغَبَ الْقُرْآنُ	6281
إِنْ جَاءَ مِنِّي فَهُوَ سُوءُ فَهْمِ	لِذَا فَذَكَرُهُ بِهَذَا النَّظْمِ	6282

كتاب الجنایات

فَالْعُلَمَاءُ قَالُوهُ وَالْكِتَابُ	مِنْ أَرْبَعَةٍ يُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ	6283
وَبَعْضُهَا فِي الْبُضْعِ لِلْإِنْسَانِ	مِنْهَا مُنْزَلٌ عَلَى الْأَبْدَانِ	6284
مُحَرَّمٌ بِالْفِعْلِ وَالْأَقْسَالِ	ثَنَانٌ فِي الْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ	6285
مِنْ مَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ لِلْمُسْلِمِ	وَالْبَعْضُ بِالتَّعَاطِي لِلْمُحَرَّمِ	6286

كتاب القصاص في النفوس

لِقَوْلِهِ جَلَّ بِنَفْسٍ فَاغْلَمِ	وَيُوجِبُ الْقَصَاصَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ	6287
ذَا الْبَابُ قَصْدُهُ بِحَيْثُ تَعْدِلُوا	وَلَيْسَ كُلُّ قَاتِلٍ قَدْ يُقْتَلُ	6288

القول في شروط القاتل

مُبَاشِرٌ لَهُ بِعَقْلٍ يُعْرِفُ	فَقَاتِلٌ يُقَادُ مِنْهُ يُوصَفُ	6289
شُرُوطُ قَتْلِ النَّفْسِ مِنْ نَفْسٍ خُذِ	وَبَالِغٌ وَغَيْرُ مُكْرَهٍ فِذِي	6290
فَمَالِكَ وَالْثُورِي بَلْ لِلْآخِرِ	وَالْخُلْفُ بَيْنَ قَاتِلٍ وَآمِرٍ	6291
وَالْقَتْلُ لِلْمَتْبُوعِ دُونَ التَّابِعِ	بِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ	6292
مَالِكٌ يُقْتَلُ مَعًا فِي الذِّكْرِ	تَعَزِيزُ مَتْبُوعٍ لِبَعْضِ فَاذِرِ	6293
بَعْضُ حُكْمٍ غَيْرِهِ قَدْ يَعْتَمِدُ	وَذَاكَ فِي قَوْلٍ لَهُ ثَانٍ وَرَدَ	6294
وَقَتْلُهُ بِمَا جَنَى قَدْ فَضَّلَا	وَمُكْرَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُقْتَلَا	6295

- 6296 فَمَالِكٌ وَصَحْبُهُ فَلَا يَحِلُّ
6297 وَلِلْقَصَاصِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي
6298 وَشَبْهُهُ عَمْدٌ فِي وَجُودِهِ اخْتَلَفَ
6299 وَالْعَمْدُ حِينَ قَضَاهُ لِلْعَبِ
6300 تَكَافُرٌ لِقَاتِلٍ وَمَنْ قَتَلَ
6301 وَالْخُلْفُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ
6302 قَتَلَ جَمَاعَةً بِقَتْلِ وَاحِدٍ
6303 حُكْمُ الْكَثِيرِ فِي تَصَارُبِ نَشَبٍ
6304 وَفَعَلُهُ رَغِيًّا لِصَالِحِ أَعْمٍ
6305 إِنْ ذَكَرَ لِقَتْلٍ أَنْثَى يَقْضَى
6306 لِلْبَاجِ جَاءَ فِي كِتَابِ الْمُتَقَى
6307 فَقَتَلَ نَفْسٍ وَارِدٌ بِالنَّفْسِ
6308 فَلَا يُقَادُ وَالِدٌ مَنْ وَلَدَ
6309 لِمَالِكٍ وَالْمَنْعُ عِنْدَ الشَّافِعِي
6310 ذَا الْقَوْلِ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ وَاضِحٌ
- قَتَلَ مُسْلِمٌ وَلَوْ خَطْبٌ يَجِلُّ
فِي الْعَمْدِ وَالْقَتْلُ بِهِ لِلشَّافِعِ
بَيْنَ مُؤَيَّدٍ وَنَافٍ إِذْ وَصِفَ
أَوْ كَانَ مِنْ مُؤَهَّلٍ لِلْأَدَبِ
عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ لِسَائِرِ النُّحُلِ
حُرٌّ وَعَبْدٌ فِي زَمَانٍ غَابِرِ
قَالَتْ بِهِ جَمَاعَةٌ لِلْقَاصِدِ
فِي فَهْمِ آثَارِ الصَّحِيحِ فِي الْكُتُبِ
كَمْ فِي الْقَصَاصِ لِلْحَيَاةِ مِنْ حُكْمٍ
فَالْجَمْعُ حَاصِلٌ لِكُلِّ يَقْدُ
إِقْرَارُهُ بِالنَّفْسِ وَلَيْسَ يُنْتَقَى
وَلَمْ يُيَمَّزْ فِيهِ نَوْعُ الْجَنْسِ
إِلَّا بِذَبْحِ ظَاهِرٍ وَعَامِدِ
بَقْتُلِ جَدٍّ أَوْ أَبٍ لِلشَّافِعِ
وَالْحَقُّ هَذَا الْحُكْمُ حُكْمٌ رَاجِحٌ

وأما القول في الواجب

- 6311 وَكُلُّهُمْ مِلْكُ الْوَلِيِّ يَنْحَصِرُ
6312 بِهِ الْخِلَافُ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ
6313 فِي دِيَّةٍ أَوْ قَتْلِهِ لِلْقَاتِلِ
6314 عَمْدَةً مَالِكٌ أَنْسَ رَوَى خَبْرَ
6315 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثًا خَيْرَهُ
6316 أَبُو الْوَلِيدِ بَيْنَ الْخِلَافَا
6317 يَطُولُ ذِكْرُهَا وَحُكْمُهَا عُلِمَ
6318 أَحْكَامُهَا ظَنِّيَّةٌ وَتَسْتَمِدُّ
- بَيْنَ الْقَصَاصِ أَوْ لَعْفٍ يَنْجَبِرُ
فَمَالِكٌ مُشْتَرِطُ أَمْرَيْنِ
لِلْعُلَمَاءِ السَّادَةِ الْأَفَاضِلِ
لَمْنَعِهِ غَيْرَ الْقَصَاصِ يَعْتَبَرُ
فِي الْعَفْوِ أَوْ فِي أَخْذِ مَالٍ سَطَرَهُ
مُفْصَلًا خِلَافَهُمْ أَوْصَافًا
وَفِي اخْتِصَارِهَا هُنَا أَمْرٌ مُهِمٌ
تَطْيِيقُهَا مِنْ عَهْدٍ مَاضٍ لَمْ يَعُدْ

القول في القصاص

- 6319 مَمَّنْ يَكُونُ أَوْ مَتَى يَكُونُ
وَوَصَّفُهُ إِذْ تَصِفُ الْمُتُونُ
6320 فَبَعْضُهُمْ يَقْتَضُ مِنْ جَانِ بِمَا
بِهِ جَنَى يَشْفِي غَلِيلَ الْغُرَمَا
6321 بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي
إِنْ لَمْ يَطُلْ تَعْذِيبُهُ فِي الْوَقَاعِ
6322 أَبُو حَنِيفَةَ بِأَيِّ قَاتِلٍ
كَانَ اعْتَدَى فَالْسَّيْفُ خَيْرُ فَاصِلٍ
6323 عُمِدَتُهُمْ رَوَايَةُ لِلْحَسَنِ
فِي الْحَدِيدِ قَيْدَ حُكْمِ السُّنَنِ
6324 فَرَضِخُ رَأْسِ الْجَانِي لِلْمُجَلِّ
بِمِثْلِ مَا بِهِ جَنَى فِي الْأَوَّلِ
6325 وَقَدْ يَكُونُ مِنْ وَلِيٍّ لِلدَّمِ
وَالْوَقْتُ جَارٍ فِي تَوْفِيرِ السَّبَبِ
6326

كتاب الجرائم

- 6327 بَعْضُ الْجُرُوحِ بِالْقِصَاصِ يُجْبَرُ
وَبَعْضُهَا بِدِيَّةٍ يُقَدَّرُ
6328 جَرْحٌ وَمَجْرُوحٌ وَجَارِحٌ حُسْمٌ
بِذَاكَ أَنْوَاعُ الْجُرُوحِ إِنْ أَثِمَ
6329 مُرْتَكِبٌ لَهَا بِفِعْلِ الْعَمْدِ
فِيهَا الْقِصَاصُ وَاجِبٌ لِلْحَدِّ

القول في الجراح

- 6330 وَشَرُطُ جَارِحٍ يَكُونُ عَاقِلًا
بَقَطْعِهِ لِعُضْوٍ قُتِلَ قَتْلًا
6331 كَصَرْبِهِ بِأَلَةٍ لِلْقَطْعِ
كَجَدْعِ أَنْفٍ أَوْ زَوَالِ السَّمْعِ
6332 وَغَيْرِهِ فَذَاكَ شِبْهُ الْعَمْدِ
فَدِيَّةٌ غَلِيظَةٌ فِي الْحَدِّ
6333 فِي مَوْتٍ مُقْتَضٍ خِلَافَ الْعُلَمَاءِ
يُعْفَى لَدَى الْجُمْهُورِ إِنْ تَوَى وَمَا
6334 يُعْطَى لَهُمْ مِنْ دِيَّةٍ نَصِيبُ
بَعْضٍ بَعَكْسِ ذَا وَلَا يُصِيبُ
6335 وَالشَّافِعِي بِقَطْعِهِ لِلْمِثْلِ
لَدَيْهِ ذَاكَ ضَامِنٌ لِلْعَدْلِ
6336 جَمَاعَةٌ تَقْطَعُ عُضْوَ الْفَرْدِ
قَطْعُ يَدٍ أَوْ سَاقِهِ بِالْجَدِّ
6337 لَا تُبْتَرُ الْيَدَانِ مِنْ قَطْعِ يَدٍ
لِلظَّاهِرِيِّ حُكْمًا يَرَى بِمُفْرَدٍ
6338 وَالشَّافِعِي وَمَالِكٌ قَطْعًا لَزِمَ
كَقَتْلِ أَنْفُسٍ بِوَاحِدٍ حُكْمِ

القول في المجروح

- 6339 وَكُفَّ جَارِحٌ وَبِالْمَجْرُوحِ يُرَادُّ مِنْهُ الْعَدْلُ بِالْوُضُوحِ
6340 فَقِصَّةُ ابْنِ لِلْحَصِينِ شَاهِدٌ أَنَّ النَّبِيَّ لِلْعَدْلِ دَهْرًا يَقْصِدُ

القول في الجرح

- 6341 وَشَرَطُ جُرْحٍ أَنْ يَكُونَ الْعَمْدُ مُثَبَّتٌ حَتَّى يَكُونَ الْحَدُّ
6342 وَالصَّرْبُ دُونَ نِيَّةِ الْإِتْلَافِ مُشَبَّهٌ بِالْعَمْدِ فِي الْخِلَافِ
6343 وَفِيهِ دِيَّةٌ بِدُونِ الْقَتْلِ عَنْ مَالِكَ قِيلَ بَعْضُ السُّبُلِ
6344 إِتْلَافٌ عَضُو فِي عِرَاكِ اللَّعِبِ بَيْنَ الْقِصَاصِ دِيَّةٌ فِي الْكُتُبِ
6345 فَفِي الْجُرُوحِ آيَةٌ لِلْحُكْمِ قَدْ حَصَرَتْ بِدُونِ حُكْمِ الْفَهْمِ

كتاب الديارات في النفوس

- 6346 فَذَا الْكِتَابُ أَصْلُهُ الْقُرْآنُ وَلَفْظُهُ أَتَى بِهِ بَيَانُ
6347 لِقَتْلِ نَفْسٍ خَطِيئَةً وَمَا عَمْدُ فِي دِيَّةٍ وَعَتِيقُ إِنْسَانٍ يُحَدُّ
6348 ذَا الْجُرْمِ حِينَما يَكُونُ واقِعًا يُقَدِّمُ الْمُخْطِئُ مَا لَا نَافِعَا
6349 لِمَالِكَ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ تَجِبُ فِي خَطِيئَةٍ عَمْدٍ وَشَبْهِهِ حُسْبُ
6350 وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ دِيَّتَانِ إِنْ خُفِّتْ أَوْ غُلِظَتْ ثَنَتَانِ
6351 خَفِيفَةٌ عَنْ خَطِيئَةٍ مُغْلَظَةٌ عَمْدًا وَشَبْهُهُ يَرَى لِلْمَوْعِظَةِ
6352 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اثْنَتَيْنِ فِي شَبْهِهِ عَمْدٍ خَطِيئَةٍ نَوْعَيْنِ
6353 وَالْعَمْدُ مَا عَلَيْهِ قَدْ يَضْطَلِحَا فِيهِ الْفَرِيقَانِ يُعَدُّ رَاجِحَا
6354 وَعَدُّهَا فِي مَائَةٍ مِنْ إِبِلٍ وَأَعْتَبَرُوا لِلْسِّنِّ فِي حُكْمِ جَلِي
6355 أَسْنَانُهَا فِي خَطِيئَةٍ يُخْتَلَفُ فَبَيْنَ أَرْبَاعٍ وَأَحْمَاسٍ صَفُوهَا
6356 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ أَحْمَاسُ قَوْلٍ عَلِيٍّ تَرْبِيعُهَا أَسَاسُ
6357 فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ خِلَافٌ حَاصِلُ كُلِّ حُكْمٍ فِيهِ يُلْفَى قَائِلُ
6358 مَنْ ذَهَبَ فِي مَلِكِهِ أَوْ وَرَقُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ عَلَيْهِ حَقَّقُوا
6359 لِمَالِكٍ فَالْفُ دِينَارٍ ذَهَبُ مِنْ وَرَقٍ إِثْنَا عَشَرَ مِنْهُ حُسْبُ

- 6360 وَالشَّافِعِي مَنْ ثَمَنَ لِلْأَنْبَلِ
6361 أَبَ لِيُوسُفَ وَأَهْلَ طَيِّبَةِ
6362 وَأَجْمَعُوا فِي مَتْنَيْنِ مِنْ بَقَرِ
6363 حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَصْلُ
6364 فِي خَطِّإٍ فَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ
6365 إِنْ يَغْفُ قَبْلَ مَوْتِهِ الْمَقْتُولُ
6366 مِثْلَ الْقَصَاصِ لِذَوِي الْمَقْتُولِ
6367 بِذَلِكَ مَالِكٌ كَذَا الْأَوْزَاعِيُّ
6368 كَفَّارَةٌ لِمَنْ بِهِ تَصَدَّقَا
6369 وَالْخُلْفُ فِي الضَّمِيرِ لِلْكَفَّارَةِ
6370 وَهَلْ عَنِ الْمَقْتُولِ تَحْوُلٌ لِلزَّلِّ
6371 مَنْ خَطَأَ يُقْتَلُ عَفْوُهُ أَتَى
6372 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٌ وَالثُّغَمَانِ
6373 طَاوُوسٌ قَالَ جَائِزٌ وَالْحَسَنُ
6374 وَمَنْ دَمَ الْمَقْتُولِ إِنْ عَنْهُ عَفَا
6375 وَعَفْوُهُ عَنْ قَاتِلٍ بِالْعَمْدِ
6376 فَمَالِكٌ يُسَجَّنُ ثُمَّ يُجْلَدُ
6377 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَا الشَّافِعِيُّ
6378 ذَا وَاجِبُ السُّلْطَانِ فِي التَّعْزِيرِ
- مَهْمَا يَكُنْ مِنْ ثَمَنٍ لِلْمِثْلِ
بِأَلْفِ شَاةٍ قَدَرُوا لِلدِّيَةِ
أَهْلُ الْبُرُودِ مَائَتًا بُرْدٌ أَقْزُ
لِكُلِّ نَوْعٍ قَدَرُهُ وَالْفَضْلُ
وَالْعَمْدُ لَا تَحْمِلُهُ بِالْجُمْلَةِ
هَلْ إِنْ عَفَا وَلِيَّهُ مَقْبُولُ
أَوْ دِيَّةٌ فِي خَطِّإٍ مَثْمُولِ
وَحُكْمُهُ يُشَبَّهُ لِلْإِجْمَاعِ
مَقْصُودُهُ الْمَقْتُولُ إِذْ تَحَقَّقَا
لِقَاتِلٍ يَعُودُ فِي الْعِبَارَةِ
فَذَلِكَ حُكْمُ الْعَمْدِ فِي خَيْرِ الْمَلِّ
فَعَفْوُهُ فِي الثَّلَاثِ حُكْمٌ ثَبَتَا
وَحُكْمُهُمْ ثَابِتٌ لِلْأَعْيَانِ
فَالْعَفْوُ عَنْ مَالٍ يَكُونُ أَهْوَنَ
فِي مَهْيَعِ الْقِيَاسِ حُكْمُهُ كَفَى
هَلْ يَمْنَعُ السُّلْطَانُ حُكْمَ الْحَدِّ
أَهْلُ مَدِينَةٍ عُمَرُ قَدْ أَكْذَبُوا
تَأْدِيبَهُ بِكُلِّ فِعْلٍ رَادِعٍ
وَلَيْسَ مَثْرُوكًا عَلَى التَّخْيِيرِ

كتاب العيادات فيما دون النفوس

- 6379 وَدِيَّةٌ مَنْ دُونَ نَفْسٍ تُعْرِفُ
6380 فِي اللَّغَةِ الشَّجَاؤُ عَشْرَةٌ وَرَدُ
6381 بَاضَعَةٌ وَالْمُتْلَاحِمَةُ ثَبَتُ
6382 مُوَضَّحُهُ هَامِشَةً وَمُنْقَلَبُهُ
- مَنْ شَجَّ أَعْضَاءَ بَحِيثُ تُوصَفُ
دَامِيَّةٌ، حَارِصَّةٌ، بَاقٍ يُعَدُّ
كَذَلِكَ السَّمْحَاقُ وَالْمَلْطَأُ أَتَتْ
مَأْمُومَةٌ جَائِفَةٌ قَدْ حَصَلَهُ

- 6383 إِمَامٌ أَهْلُ الْفَقْهِ نَجَلُ رُشْدٍ
6384 مُوَضَّحَةٌ فِيهَا بَقَادُ الْعَقْلِ
6385 تَحْدِيدُ أَنْوَاعٍ وَتَوْصِيفُ الْمَحَلِّ
6386 تَرْكُتُهُ لَطُولُ هَذَا النَّظْمِ
6387 وَمِثْلُ ذَلِكَ دِيَّةُ الْأَعْضَاءِ
- مُجْتَهِدٌ فِي فَنِّهِ بِالْحَدِّ
وَدُونَهَا مِنْ خَطِيئَةِ الْعَدْلِ
وَذِكْرُ دِيَّاتٍ بِتَكَرُّارِ مُلِّ
وَمَا مَضَى يَسُوقُهُ بِالْفَهْمِ
لِنَدْرَةِ الْحُكْمِ بِهَا لِلرَّاءِ

القول في ديات الأعضاء

- 6388 وَأَصْلُهَا كِتَابُ سَيِّدِ الْأُمَمِ
6389 فِي النَّفْسِ قَالَ مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ
6390 مَأْمُومَةٌ فَثَلَاثُهَا يُعْطَى لَهَا
6391 فِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ كَذَا لِلرَّجُلِ
6392 خَمْسٌ لِسِنٍ عَشْرُ قُلٍ لِأَضْبَعِ
6393 وَدِيَّةٌ فِي الشَّفَتَيْنِ كَامِلَةٌ
6394 لِلْعِلْمَا مُزْدَوِجُ الْأَعْضَاءِ
6395 وَالصَّلَامُ لِلْأُذْنَيْنِ فِيهِ اخْتَلَفُوا
6396 فَمَالِكٌ لِفَقْدِ سَمْعٍ يَشْتَرِطُ
6397 تَرْكُ الْقَصَاصِ حِينَ فَقَدَ لُهُمَا
6398 دُونَ ذَهَابِ السَّمْعِ حُكْمٌ يَعْتَمَدُ
6399 وَفِيهِمَا قَدْ حَكَمَ الصَّدِيقُ
6400 وَمَالِكٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَوَى
- وَلَا بِنَ حَزْمٍ فِيهِ أَحْكَامٌ تَعْمُ
وَجَدْعُ أَنْفٍ مِثْلُهُ إِذَا حَصَلَ
وَجَائِفُهُ كَذَاكَ أَغْطَى مِثْلَهَا
وَالْيَدُ ذَاكَ حُكْمُ كُلِّ السُّبُلِ
وَعِزُّ سِنٍ كُلِّ ذَا لِلْجَمْعِ
وَالنِّصْفُ إِنْ إِحْدَاهُمَا تُقَطَّعُ لَهُ
فَدِيَّةٌ تُعْطَى عَلَى السَّوَاءِ
هَلْ دُونَ فَقْدِ السَّمْعِ مِنْهُ يُخَفُّ
وَالشَّافِعِيُّ وَالْثَّوْرِيُّ عِنْدَهُمْ شَطَطُ
وَدُونَ فَقْدِ السَّمْعِ ذَا حُكْمُهُمَا
عَلَيْهِ كَسْبُ مَالٍ مَالِكٌ وَرَدُّ
بِخَمْسٍ عَشْرَةَ وَذَا تَطْبِيقُ
مُزْدَوِجَيْنِ دِيَّةٌ هُمَا سَوَى

كتاب القسامة

- 6401 وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ
وَهِيَ أَصُولُ الْبَابِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

المسألة الأولى:

هل يجب الحكم بالقسامة؟

- 6402 فَوَاجِبُ الْحُكْمِ بِهَا لِلْعُلَمَاءِ فِي سَائِرِ الْأُمُصَارِ صَارَ كَالسَّامِ
6403 وَالْبَعْضُ لَا يَرَى بِهَا حُكْمًا يَصَحُّ فَخَامِسٌ لِلْخُلَفَاءِ بِذَا نَصَحَ
6404 وَسَالِمٌ أَبُو قَلَابَةَ حَكَمَ كِلَاهُمَا حُكْمَ عُمَرَ وَمَا ظَلَمَ
6405 لَكِنْ إجماعاً لُجْلُ الْجَلَّةِ يَكْفِيكَ لِعَتِمَادِ هَذِي الْوَقْعَةِ
6406 حُويصةٌ مُحَيصةٌ فِي خَبَرِ فَنِي الشُّهُودِ قَدْ قَضَى بِالْأَكْثَرِ
6407 فَمَالِكٌ قَالَ كَجُمْلَةِ السَّنَنِ عَلَتْهَا حَوَاطُ الدِّمَالِ مَنْ فَطَنَ
6408 فَسِنَّةٌ رِيْدَبَهَا حَقْنُ الدِّمَاءِ فَقَاتَلَ عِبْرَ الْخَلَاكِمَ أَحْكَمَا
6409 لِلْقَتْلِ أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ الْأَمَنَةَ أَجَازَهَا لِأَمْنِ كُلِّ السَّاكِنَةِ
6410 وَعُمْدَةُ الْفَرِيقِ ذَاكَ الثَّانِي يُثَبَّتُ دُونَهَا تَرَى الْعَيْنَانِ
6411 فَلَمْ يُشَاهِدُوا لِقَتْلَ يُقْسَمُوا بِدُونِ عِلْمٍ ثَابِتٍ وَيُحْكَمُ
6412 بِفَعْلِهِ الْقَاضِي بِحُكْمٍ فَاصِلٍ وَلَمْ يُشَاهِدُوا لِقَتْلِ الْقَاتِلِ
6413 أَبُو قَلَابَةَ حَدِيثُهُ ذَكَرَ يَوْمًا رَأَى يَمْنَعُهَا حُكْمًا عُمَرَ

المسألة الثانية:

ما يجب بالقسامة

- 6414 فَمَالِكٌ بِهَا دَمٌ قَدْ يُسْتَحَقُّ أَحْمَدُ مِثْلُهُ بِذَاكَ قَدْ نَطَقَ
6415 فَالشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ فِي ذِي الدِّيَةِ فِيهَا يَقُولُ أَهْلُ عِلْمِ الْكُوفَةِ
6416 فَلَا تُفِيدُ غَيْرَ دَفْعِ الْقَوَدِ وَغَيْرِهِ لَدَيْهِمْ فِي الْمُبْعَدِ
6417 عُمْدَةُ مَالِكٍ أَتَى عَنِ الثَّيِّبِيِّ فَلْتَحْلِفُوا خَمْسِينَ فِي ذَا الْمَطْلَبِ
6418 كَيْ تَسْتَحَقُّوا الدَّمَ الْمَقْتُولِ لِمَالِكٍ جَاءَ مِنَ الْمَنْقُولِ
6419 وَمَنْ بَدِيَّةٍ بِحُكْمِهَا حَكَمَ فَالْمَالُ فِي آدَائِهَا أَمْرٌ حَسِمٌ

القسامة لا تجب إلا بشبهة

تَثُبَّتْ فِي مُنْشَطِحٍ وَهَامِعٍ	قَرِينَةُ الْحَالِ لَهَا فِي الْوَاقِعِ	6420
يُسِكُ مُدْيَةً وَذَا عُنْوَانٌ	مِنْهُ دَمٌ وَقُرْبُهُ إِنْسَانٌ	6421
وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهَا بَعْلَةً	يُوحِي بِقَتْلِهِ لِهَذَا الْمَيِّتِ	6422
وَدُونَ إِثْرٍ كَامِلٍ لِمَنْ رَغِبَ	وُجُودَ مَيِّتٍ دُونَ بَحْثٍ عَنْ سَبَبِ	6423
بَعْضُ نَفْيٍ أَخَذَ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ	فِيهِ لِتَعْيِينِ الْقَسَامَةِ الَّتِي	6424

المسألة الثالثة:

من يبدأ الأيمان؟

وَفِي قَسَامَةٍ لَدَفَعَ التُّهَمَ	مَنْ قَالَ بِاسْتِحْقَاقِ مَالٍ أَوْ دَمٍ	6425
هَلْ مُدَّعٍ أَوْ خَصَمِهِ فِي الشَّانِ	مَنْ يُقْسِمُ الْيَمِينَ قَبْلَ الثَّانِي	6426
وَأَحْمَدُ وَالْغَيْرُ حُكْمُ الرَّادِعِ	فَمُدَّعُونَ قَدَّمُوا لِلشَّافِعِيِّ	6427
وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ	وَقَالَ أَهْلُ كُوفَةٍ وَالْبَصْرَةِ	6428
وَكُلُّهُمْ دَلِيلُهُ سَيُوصَفُ	فَالْمُدَّعُونَ حُكْمُهُمْ أَنْ يَخْلِفُوا	6429
حُجَّتُهُ بَيِّنَةٌ «تَأْتُونَا»	وَقَائِلٌ يَتَلَدُّ مُدَّعُونَ نَا	6430
تَقْلِيدُهُ مِنْ وَاجِبِ الْأَمْصَارِ	قَدْ قَالَهَا الرُّسُولُ لِلْأَنْصَارِ	6431
إِذْ نَكَلُوا عَنْ قَسَمٍ فِيمَا وَصَفَ	وَأَمْرُهُ إِلَيْهِمْ هُوَ بَدْءٌ بِالْخَلْفِ	6432
صَحَابَةُ النَّبِيِّ وَذَا مَدَارُ	وَبَعْدَهُمْ قَدْ نَكَلَ الْأَخْيَارُ	6433
وُجُودُهُ بَيْنَهُمْ لِلْحَنَمِ	مِنْهُ قَرِينَةٌ بَدَتْ لِلْحُكْمِ	6434
حُكْمُ الرُّسُولِ الْكَامِلِ الْجَلِيلِ	عَلَيْهِمْ بَدِيَّةُ الْقَتِيلِ	6435
فَحُكْمُهَا بَيْنَهُمَا شَطْرَانِ	إِنْ عَنْ يَمِينٍ نَكَلَ الْإِثْنَانِ	6436
حُكْمٌ بِهَا لَيْسَ مِنَ الْمَرْجُوحِ	ذِي قِصَّةِ الْبَخَارِ فِي الصَّحِيحِ	6437
قَسَامَةُ الْيَهُودِ ظُلْمًا هَيِّنَةً	لَمْ يَأْتِ أَنْصَارُ النَّبِيِّ بَيِّنَةً	6438
لَكِنْ أَيْمَانُ الْيَهُودِ تُبْعَدُ	فَمَا لِنَابِيْنَةٍ تُعْتَمَدُ	6439
بَعْدَلٍ طَهُ تَنْتَفَى الْأَضْرَارُ	لِخَيْرِ جَارٍ وَهُمْ الْأَنْصَارُ	6440
أَنْهَى الْخِلَافَ ثُمَّ عَدْلًا حَقَّقَهُ	لِذَا وَدَى مِنْ بَيْتِ مَالِ الصَّدَقَةِ	6441

المسألة الرابعة:

موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

لَعَلَّمَا حُرَّاسَ عِلْمِ الْمَلَّةِ	قَسَامَةٌ مُوجِبَةٌ بِالشُّبْهَةِ	6442
مَيِّتٌ بِقُرْبِ فَيَعَةٍ يَجْهَلُهَا	وَالشَّافِعِي حَدَّدَهَا فَأَصْلُهَا	6443
وَبَيْنَهُمْ وَقَوْمِهِ ذُحُولُ	وَوَظَاهِرٌ بِأَنَّهُ مُقْتُولُ	6444
بِمَا كَفَى بِفَحْصِ أَمْرِ الْعِلَّةِ	تَقَدَّمَتْ أَوْصَافُ ذِي الْقَرِينَةِ	6445

كتاب في أحكام الزنى

قَدْ تَمَّ تَوْضِيحُ لَهَا بِالذِّكْرِ	فِي حَدِّهِ وَوَصْفِهِ وَالزَّجْرِ	6446
--	------------------------------------	------

الباب الأول:

في حد الزنى

وَدُونَ مَلِكٍ وَاطِيٍّ لِلأَمَةِ	وَطءٌ بِلَا عَقْدٍ وَلَا بِشُبْهَةِ	6447
قَاعِدَةٌ ثَابِتَةٌ فِي الْحَدِّ	إِلَّا بِشُبْهَةٍ فَدَرءُ الْحَدِّ	6448
عَلَيْهِ جَمْعٌ دُونَ حَالٍ وَاحِدٍ	وَدَرءُ حَدٍّ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ	6449
يُحَدُّ فَاعِلٌ مَعَ التَّائِيهِ	لِمَالِكٍ مَوْبُودُ التَّحْرِيمِ	6450

الباب الثاني:

في أصناف الزنية

مَسَائِلُ الْحُدُودِ حِينَ تُوصَفُ	وَبِاخْتِلَافِ زَنِيَّةٍ تَخْتَلِفُ	6451
فِي فَعْلِهَا قَدْ يُنْعَى التَّعْذِيبُ	فَالرَّجْمُ وَالْجَلْدُ كَذَا التَّغْرِيبُ	6452
بَعْضٌ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ ذَا الْحُكْمِ	لِلْمُحْصَنِينَ فِي الْحُدُودِ الرَّجْمُ	6453
مَنْ قَالَهُ فَكَافِرٌ أَوْ جَاهِلٌ	بِالرَّجْمِ لَكِنْ ذَاكَ حُكْمٌ بَاطِلٌ	6454
بِهِ وَوَاجِبٌ مَدَى الْأَزْمَانِ	قَدْ خَصَّصَ النَّبِيُّ لِلْقُرْآنِ	6455
فِي الْجَلْدِ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي الْحِينِ	وَاخْتَلَفُوا فِي ذَاكَ فِي أَمْرَيْنِ	6456
خِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَزْمَانِ	فَفِي الشُّرُوطِ ثُمَّ فِي الْإِحْصَانِ	6457

المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟

- 6458 لَا يُجْلَدُ الْمَرْجُومُ قَبْلَ الرَّجْمِ وَالْحُكْمُ لِلْجُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 6459 دَاوُدُ إِسْحَاقُ كَذَا لِلْحَسَنِ يُجْلَدُ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي قَرْنِ
 6460 مِنْهُ لَتَطْيِيقَ الْحُدُودِ إِنْ ثَبَتَ جُرْمُ الزَّانِي مِنْ مُحْصَنٍ كَمَا رَوَتْ
 6461 كُتِبَ الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ قَدْ جُلِدَ مَنْ قَبْلَ رَجْمِ قَائِلًا فِيمَا وَرَدَ
 6462 رَجْمُهَا بِسِنَّةِ الْعَدْنَانِي جَلَدْتُهَا بِحُكْمِ الْقُرْآنِ
 6463 وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ فَالْتَبَيَّ رَجْمٌ خَمْسًا وَلَمْ يَجْلِدْ لِمَرْجُومٍ عِلْمٌ

المسألة الثانية:

الإحصان

- 6464 فَذَاكَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الرَّجْمِ شُرُوطُهُ عَقْلٌ بُلُوغُ الْحُلُمِ
 6465 وَطَاءٌ بِعَقْدٍ كَامِلٍ صَحِيحٍ مَالِكٌ ذِي الشُّرُوطِ بِالشَّرْجِيحِ
 6466 قَالَ بِهَا كَذَلِكَ النُّعْمَانُ وَحُكْمُهَا دَهْرًا قَفَا الْأَعْيَانُ
 6467 وَالْبَكْرُ جَلَدُهَا لَدَى الْأَعْيَانِ كَذَلِكَ تَغْرِيبٌ عَنِ الْأَوْطَانِ
 6468 لِلشَّافِعِيِّ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ زَنَى يُنْفَى لِبُعْدِ حَيْثُ حُكْمًا أَمْكِنَا
 6469 وَقَبْرُ مَرْجُومٍ مِنَ الْحَجَارَةِ تِلْكَ الَّتِي رُمِيَ بِهَا فِي الْحَارَةِ
 6470 لِلرَّجْمِ مَالِكٌ كَذَا النُّعْمَانُ فِي حُكْمِ ذَا تَخْتَلَفُ الْأَذْهَانُ
 6471 وَيَتَّبَعُ الْمَرْجُومُ حَيْثُمَا يَفِرُّ حَتَّى يَكُونَ مِنْ حَجَارَةِ قُبْرِ
 6472 وَقِيلَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي دُفِنَ وَدُفِنَ مَرْأَةٌ لَدَى كُلِّ قَمِينِ



الباب الثالث: وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة

المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم؟

يَثْبُتُ بِالشُّهُودِ وَالْإِقْرَارِ	6473
وَاخْتِلَافِ وَافِي عِدَدِ الْإِقْرَارِ	6474
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالطَّبْرِيِّ	6475
يَقْرَأُ أَرْبَعًا يَتِمُّ الرَّجْمُ	6476
عُمْدَةً مَالِكٍ أَنْ يَسِيَ قَدْ رَجِمَ	6477
مُحَمَّدٌ هَادِي لِكُلِّ الْأُمَمِ	6478
وَقِيلَ مَا عَزَّ أَقْرَأُ أَرْبَعًا	6479
ذِي سُنَّةٍ فِي شِرْعَةِ الْمُخْتَارِ	
وَاحِدَةً تَكْفِي بِلَا إِغْذَارِ	
وَحَالَفَ النُّعْمَانُ فِي ذَا الْخَبَرِ	
وَقَبْلَ ذَاكَ لَا يَتِمُّ الْحُكْمُ	
مُحَصَّنَةً فَأَعْتَرَفَتْ بِذَا حَكْمِ	
قَافٍ سَبِيلَهُ نَجَا مِنْ تُهَمِ	
حَتَّى عَلَيْهِ الْحَدُّ حُكْمًا وَقَعَا	

المسألة الثانية:

من اعترف بالزنى فرجع

مُعْتَرَفٌ وَرَاجِعٌ قَدْ يُقْبَلُ	6480
وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ يَسْتَنِدُ	6481
عَلَيْهِ فِي ذَرِّ لِرَجْمٍ مَائِلِ	6482
وَوَاضِحٌ مِنْ قَوْلِهِ رُدُّونِي	6483
قَالَ الرَّسُولُ الْفَاضِلُ الْمَعْصُومُ	6484
عَلَيْهِ يَغْفُو مِنْ ذُنُوبٍ تُقْتَرَفُ	6485
أَمَا ثُبُوتُ الْوُطْءِ بِالشُّهُودِ	6486
يُشَاهِدُ الشُّهُودُ لِلْوُلُوجِ	6487
يُشَاهِدُونَ ذَا بِلَا كِنَايَةِ	6488
كَذَا اتَّفَاقُهُمْ عَلَى الْمَكَانِ	6489
شَدَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ	6490
رُجُوعُهُ وَضَرْبُهُ يُوجَلُ	
رَدٌّ عَنِيزًا فَتْرَةٌ كَيْ يَعْتَمِدُ	
وَلَا يُرَدُّ فِي الزَّمَانِ الْقَابِلِ	
إِلَى النَّبِيِّ رُجُوعُهُ عَنْ هُونِ	
لَوْ رُدَّ ثُمَّ تَابَ فَالرَّحِيمِ	
وَلَيْسَ غَيْرُ رَبَّنَا لَهَا عَرَفُ	
فَوَصَّفُهُ أَتَى عَلَى الْمَحْدُودِ	
لِفَرْجِهِ فِي الْفَرْجِ وَالْخُرُوجِ	
وَكُلُّهُمْ قَدْ أَثْبَتُوا لِلرُّؤْيَةِ	
فَفِي زَوَايَا الْبَيْتِ وَالزَّمَانِ	
وَمِنْ زَوَايَا الْبَيْتِ رَأْيُ فِعْلِهِ	

- 6491 لَيْسَ مُضِرًّا قَطْعُهُمْ بِالْفِعْلِ
6492 وَحَامِلٌ قَدْ تَدَّعَى الْإِكْرَاهَا
6493 فَحَدَّهَا يُقَامُ قِيلَ عَنْ عُمَرَ
6494 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِي
6495 إِنْ وَقَعَ الْإِكْرَاهُ فَالْحُدُودُ
- إِنْ أَكْذَبُوا تَمَامَ كُلِّ الشَّكْلِ
مَا لَمْ تُقَمَّ بَيِّنَةٌ تَلْقَاهَا
وَمَالِكَ قَالَ بِهِ دُونَ الْحَذَرِ
فَالْكُرْهُ لِلْحَدِّ كَحُكْمِ مَانِعٍ
مَنْوَعَةٌ لَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ

كتاب القذف

- 6496 فِي الْقَذْفِ وَالْقَازِفِ وَالْمَقْذُوفِ
6497 وَالْمُحْصَنَاتِ رَمِيَهُنَّ قَذْفٌ
6498 لِقَازِفٍ مَقْذُوفٍ وَصَفٌ بِالزِّنَى
6499 وَالْحَدُّ لَا يَكُونُ مِنْ تَعْرِيطِ
- وَفِي الْعِقَابِ جُمْلَةُ الْمَوْصُوفِ
وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ ذَاكَ وَصَفٌ
وَأِنْ نَفَى الْمَقْذُوفُ قَدْ تَعَيَّنَا
لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانِ وَالتَّحْرِيطِ

باب فِي شَرْبِ الْخَمْرِ

- 6500 وَكُلُّ مُسْكِرٍ فَمَثَلُ الْخَمْرِ
6501 مَنْ قَالَ بِالْحَدِّ فَقَفُوا الْعَمَرَ
6502 قِيَاسُهُ أَتَى عَلَى قَذْفِ حَرَمٍ
6503 تَفْسِيْقُهُ كُلُّ لَهْ قَدْ أَكْذَبُوا
- وَمَثَلُهُ كَمَثَلِهِ فِي الْحَظَرِ
قَدْ حَدَّ بِالتَّعْرِيطِ حَيْثُمَا صَدَرَ
وَجَلْدٌ مِنْ بِهِ عَلَيْهِ قَدْ حُكِمَ
وَبِالْقَلِيلِ الْحَدُّ فِيهِ حَدُّوَا

كتاب السرقة

حد السرقة

- 6504 فِي حَدِّهَا شُرُوطُهَا قَدْ يُخْصَرُ
6505 تَعْرِيفُهَا فِي أَخْذِ مَالٍ يُسْتَرُ
6506 وَالْأَصْلُ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّنْزِيلِ
6507 فِي وَصْفِهَا أَنْوَاعُهَا وَالْحَدُّ
- تُبَوِّتُهَا وَحُكْمُ مَالٍ يُنْظَرُ
عِقَابُهَا يَمِينُهُ قَدْ تَبَثَّرُ
خِلَافٌ فَهَمُ لَيْسَ بِالْقَلِيلِ
فِي قَدْرِهَا تَقْوِيمُهَا بِالْعَدِّ

- 6508 خَلاَفُهُمْ فِيهَا قَلِيلٌ نَزَرُ
قَوَاعِدُ مَضْبُوطَةٌ وَكُثْرُ
6509 وَخَلْفُهُمْ كَثْرَتُهُ فِي الْحَرَزِ
تَعْرِيفُهُ وَنَوْعُهُ بِالْفَرَزِ
6510 فَغَلَقُ بَابِ الْبَيْتِ حَرَزٌ مُتَّفَقُ
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا حُكْمٌ سَبَقُ
6511 لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ حَتَّى يَخْرُجَا
مِنْ حَرَزِهِ وَظَنَّ أَنَّهُ نَجَا

الفرق بين السرقة والخلسة

- 6512 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ
كَمَثَلِ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ
6513 وَيَتَنَ سَرَقَةً عَلَيْهَا قَدْ يُحَدِّدُ
وَحُكْمُ إِيَّاسٍ بِهِ قَدْ شَدَّدُوا
6514 فِي خَلْسَةٍ أَوْ جَبَّ قَطْعًا لِلْيَدِ
كَمُسْتَعِيرِ الْخَلِيِّ بِالتَّأَكُّدِ
6515 إِذْ مُسْتَعِيرَةٌ لَهُ قَدْ جَحَدَتْ
فَقَطَعُهَا جَزَاءُ جُرْمٍ فَعَلَتْ
6516 وَذَاكَ حُكْمُ عَائِشَةَ وَأَحْمَدُ
وَنَهْيُهُ أَسَامَةَ يُعَصِّدُ
6517 لِحَرْمَةِ التَّمْيِيزِ فِي الْحُدُودِ
وَهِيَ مِنَ الْحُقُوقِ لِلْمَعْبُودِ
6518 مَعَارٍ لِلْجُمْهُورِ فَهُوَ مُؤْتَمَنُ
ضِدُّ الْأُصُولِ إِنْ بِهِ حَدٌّ قُرْنُ
6519 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ
كَذَاكَ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ
6520 وَقَالَ بَعْضُ فِي الْحَدِيثِ حَذَفَ
لِجَحْدِ مَسْرُوقٍ وَذَاكَ وَصَفُ
6521 عَلَيْهِ دَلٌّ قَوْلُهُ لَقَدْ هَلَكَ
مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَتَمْيِيزِ سَلَكُ

مسألة في الغصب

- 6522 وَغَاصِبٌ مُكَابِرٌ لَا تُقْطَعُ
يَدٌ لِأَيِّ وَاحِدٍ فَلَتَسْمَعُوا
6523 إِذْ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ثُمَّ يُشْهَرُ
سِلَاحَهُ فَقَتْلُهُ يُقَرَّرُ
6524 مِثْلَ مُحَارِبٍ سَيَاتِي ذِكْرُهُ
فَحُكْمُ ذَا كَمِثْلِ ذَاكَ حُكْمُهُ

شروط المسروق

- 6525 شَرَائِطُ الْمَسْرُوقِ فِيهَا اخْتَلَفُوا
أَشْهَرُهَا النَّصَابُ حَيْثُ تُوصَفُ
6526 لِلْحَسَنِ الْبُصْرِيِّ وَلِلْخَوَارِجِ
فَكُلُّ مَسْرُوقٍ بِقَطْعِ عَالِجٍ
6527 دَلِيلُهُمْ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ
فَلَعَنُ سَارِقٍ عَنِ الْخُتَارِ
6528 يَسْرِقُ بَيْضَةً فَتُقْطَعُ الْيَدُ
أَوْ جَمَلًا يَمِينُهُ تُحْيَدُ

سرقة العروض

- 6529 وَاخْتَلَفُوا عَلَى الْعُرُوضِ تُسْرَقُ
6530 فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ فِي الْمَسْرُوقِ
6531 وَلِلْعِرَاقِ عَشْرَةٌ مِنْ دَرَاهِمٍ
6532 لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَلِابْنِ شَبْرَمَةَ
6533 وَالْبَعْضُ قَطْعُهَا بِدَرَاهِمَيْنِ
6534 حَدِيثُ مَالِكٍ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ
- فَرُبْعُ دِينَارٍ بِهِ يُحَقَّقُ
وَعَزِيرُهُ قُدْرٌ بِالتَّدْقِيقِ
وَالْبَعْضُ فَوْقَ خُمُسَةِ مَنْ قِيمَ
فَقَطْعُهَا مِنْ خُمُسَةِ قَدْ سَلِمَهُ
وَالرُّبْعُ مَالِكٌ بِدُونِ مِئِنِ
رَوَايَةٌ عَنْهَا فَلَيْسَتْ طَائِشَةً

القدر الذي يقع به قطع اليد

- 6535 فِي ثَمَنِ الْمَجْنِّ لِلْعِرَاقِ
6536 وَجُوبِ قَطْعٍ فِي دَلِيلِ الْقَطْعِ
6537 وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَرَقَتْ جَمَاعَةٌ
6538 هَلْ فِي اقْتِحَامِهَا لِحَرْزِ السَّاكِنِ
6539 رُبْعُ دِينَارٍ لِمَالِكٍ قَطْعُ
6540 أَبُو حَنِيفَةَ لِقَطْعِ يَرْفُضُ
6541 لِمَالِكٍ ثَمَّ أَبِي ثَوْرٍ رَوَوْا
6542 فِي الْحَرْزِ الْإِتْفَاقُ وَافْتِرَاقُ
6543 إِنْ غَلِقَ حَرْزٌ ثَمَّ مَنْ يَفْتَحُهُ
6544 فَكُلُّ سَارِقٍ لَبِيتَ يَخْرُجُ
6545 مُنْفَذٌ لِلْحُكْمِ فِي هَذَا الْعَمَلِ
6546 وَالْحَرْزُ سَدُّ بَابِ دَارٍ يُعْتَبَرُ
6547 وَفِي الْوَعَاءِ وَاشْتِرَاكِ الْمَنْزِلِ
6548 فَشَرَطَ قَطْعَ سَارِقٍ مِنْ دَارٍ
6549 بَيْتَ بِهِ تَمَّ اقْتِرَافُ الْجُرْمِ
6550 فَالْحَرْزُ بِالسَّدِّ وَذَا بِالْبَيْتِ
6551 وَالصَّاحِبَانِ بِالْخُرُوجِ الْقَطْعُ
6552 وَالْقَبْرُ هَلْ عَدُوهُ حَرْزًا يَحْرُمُ
- دَرَاهِمٌ عَشْرٌ لَدَى سَيِّاقِ
أَصْلُ الْخِلَافِ جَالِبٌ لِلنَّفْعِ
لِرُبْعِ دِينَارٍ فَأَيُّنَ الْعِلَّةِ
وَالْقَطْعُ لَازِمٌ لِحِفْظِ الْأَمَنِ
يَمِينُ كُلِّ وَاحِدٍ فِيمَا صُنِعَ
أَحْمَدُ ثَمَّ الشَّافِعِيُّ عَضَّدُوا
عَنْهُ كَمَثَلِ مَالِكٍ فِيمَا حَكَّوْا
أَوْصَافُ ذَاكَ كُلُّهَا تُسَاقُ
عِنْدَ خُرُوجِهِ لَهُ يُجَرِّمُ
فَقَطْعُهُ أَوْلَى وَلَيْسَ يُخْرَجُ
مَنْ عَطَّلَ الْأَحْكَامَ حَالَفَ الزَّلَلِ
لَدَيْهِمْ فِي غَيْرِهِ خُلْفٌ ظَهَرَ
فَاخْلُفَ بَيْنَ الْعُظَمَاءِ الْكَمَلِ
لِلْجَمْعِ فِي الْخُرُوجِ عَنْ أَسْوَارِ
لِمَالِكٍ وَذَا نُبُوغٌ فَهُمْ
فِي غَالِبِ الْحَالِ سِوَى الْمَبِيتِ
مَنْ مَنَزَلَ بِهِ يَكُونُ الْمَنْعُ
نَبَشٌ لَهُ يَقْطَعُ مَنْ يَفْتَحُهُ

- 6553 فَالْقَبْرَ حَزْرَ مَالِكَ بَدَا أَلَمْ
6554 وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ كَذَا عُمَرُ
6555 أَبُو حَنِيفَةَ فَلَيْسَ يَقْبَلُ
6556 لَا يَقْطَعُ النُّعْمَانُ بِالطَّعَامِ

القول في الواجب

- 6557 وَوَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْجَنَائِةِ
6558 فَسَارِقٌ مَسْرُوقٌ ثُمَّ السَّرَقُ
6559 فَجَمْعُ قَطْعٍ ثُمَّ غَرْمٌ يُخْتَلَفُ
6560 جَمْعُهُمَا لِلْيَثِ ثُمَّ الشَّافِعِي
6561 وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ غَرْمٌ
6562 لَهُ مَتَاعُهُ لَدَى النُّعْمَانِ
6563 مَالِكَ مُوسِرٌ عَلَيْهِ الْغَرْمُ
6564 عُمْدَةٌ مَنْ يَجْمَعُ لِلْأَمْرَيْنِ
6565 فَثُمَّ حَقُّ اللَّهِ حَقُّ الْآدَمِيِّ
6566 فَلَابِنِ عَوْفٍ فِي حَدِيثٍ يُرْفَعُ
6567 جَمْعُهُمَا مُخَالَفٌ لِلْكُوفَةِ
6568 مَحَلُّ قَطْعٍ فَمَنْ الْكُوعَيْنِ
6569 وَبَعْدَ عَزْوِهِ فَقَطْعُ الرَّجُلِ
6570 بَعْدَ الْيَمِينِ الْبَعْضُ تَأْتِي الْيُسْرَى
6571 وَهَكَذَا تَتَابَعَ الْقَطْعُ إِلَى
6572 حُجَّةٍ مَنْ لَغَيْرِ قَطْعٍ لَا يَرَى
6573 فِي الْمَائِدَةِ لَمْ يَأْتِ ذِكْرُ الرَّجُلِ
6574 فِي أَمْرِهِمْ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْفَرْغِ
6575 عُمْدَةٌ قَطْعُ الرَّجُلِ مِنْ بَعْدِ الْيَدِ
6576 وَمَالِكَ الْمَسْرُوقِ عَفْوُهُ قَبْلَ
6577 حَدِيثِ صَفْوَانَ وَنَصُّهُ نُقِلَ
- حَقَائِقُ تَفْصِيلُهَا بِالْجُمْلَةِ
صِفَاتُ وَقَعَ بِحُكْمٍ حَقَّقُوا
فَالْقَطْعُ كَأَفْ أَمْ بَغْرَمٌ يُرْتَدَفُ
وَالثَّوْرِي مِثْلُ ذَا بِحُكْمٍ رَادِعٍ
إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ جِسْمُ
يَأْخُذُهُ حَالًا بِلَا تَوَانٍ
إِنْ دَامَ يُسِرُّهُ لِقَطْعٍ يُعْلَمُ
فِي وَقَعَهُ تَلَاوُزُ الْحَقِّينِ
يَتَّبَعُ لِلْأَمْوَالِ فِي الْمُسْلِمِ
فَالْحَدُّ ثُمَّ الْغَرْمُ جَمْعًا يَمْنَعُ
قَوَاعِدُ الْأُصُولِ فِي الدِّرَاسَةِ
وَبَدْوُهُ فِي الْقَطْعِ بِالْيَمِينِ
مَنْ الْيَمِينِ حُكْمُ ذَا لِلْجُلِ
لُجْرَمٌ يَمْنَاهُ صَارَتْ بَثْرًا
بَثْرُ الْأَطْرَافِ بِقَطْعٍ تُبْتَلَى
فَقَطْعُ سَارِقٍ بِنَصْرِ قُرْرًا
وَجَاءَ فِي حَرَابَةِ لِلْفَضْلِ
مِنْهُمْ لَكِنِّي يَسْتَأْصِلُوا بِمَا رَدَّعُ
بَثْرُ النَّبِيِّ اطْرَافُ جِسْمِ الْعَائِدِ
إِلَّا إِلَى الْإِمَامِ رَفَعَهُ حَصَلَ
مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لَنَا قَبْلَ

القول فيما تثبت به السرقة

- 6578 ثُبُوتُهَا يُلْفَى بِشَاهِدَيْنِ قَدْ عَايَنَا لِأَمْرِهَا عَدْلَيْنِ
6579 كَذَلِكَ إِقْرَارٌ عَلَى نَفْسٍ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ إِذْ تَوَفَّرَ السَّبَبُ

كتاب العرابة

- 6580 مُحَارِبٌ بَيْنَهُ الْقُرْآنُ جَزَاؤُهُ قَدْ سَنَّهُ الدِّيَانُ
6581 يَسْأَلُ سَيْفُهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَمُعْلِنًا بِالْمَضَرِّ لِلْحَرَابَةِ
6582 وَضَعَفَ سُلْطَانُ لِبَعْضٍ يُشْهَدُ لِلشَّافِعِيِّ ذَا الشَّرْطِ حُكْمًا يُسْنَدُ

الباب الأول:

في النظر في الحرابة

- 6583 شَهْرُ السَّلَاحِ خَارِجًا لِلْمَضَرِّ قَطَعَ الطَّرِيقَ وَضَفَّهُ بِالْخَصْرِ
6584 وَدَاخِلٌ فِي الْمَضَرِّ حَيْثُمَا يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَالُكَ سَوَّى وَيُدْنُ
6585 وَالشَّافِعِيُّ بِشَوْكَةِ تَمِيَّزَا خَرُوجُهُ عَنْ مَضَرِّهِ تَحْيِيزَا
6586 وَاشْتَرَطُوا لِلْبُعْدِ عَنْ عُمَرَانَ تَهْدِيدُهُ لِبَلَدَةِ السُّلْطَانِ
6587 وَغَيْرُ ذَا يَكُونُ بِاخْتِلَاسٍ وَلَا لَهُ فِي الْبَغْيِ مِنْ أَسَاسٍ

الباب الثاني:

في النظر في المحارب

- 6588 حَقُّ الْإِلَهِ وَالْعِبَادِ اجْتَمَعَا فَقَطَعَ أَيْدِثُمْ صَلْبَ جُمَعَا
6589 وَالْقَتْلُ وَالْإِبْعَادُ فِي الْعُقُوبَةِ مَجْمُوعَةٌ تَرْتِيبُهَا فِي الْمَلَّةِ
6590 فَمَالِكَ قَتْلٌ لِقَاتِلٍ وَجِبَ تَخْيِيرٌ لِلْسُّلْطَانِ لَيْسَ مُرْتَقِبٌ
6591 وَإِنَّمَا التَّخْيِيرُ بَيْنَ صِلِهِ وَالْقَتْلُ مَاذَا يُرْتَضَى لِنَحْبِهِ
6592 وَأَخَذَهُ لِلْمَالِ دُونَ الْقَتْلِ يَمْنَعُ لِلْإِبْعَادِ عَنِ السُّبُلِ

- 6593 وَلِلَّسَّيْلِ إِنْ أَخَافَ خَيْرًا
6594 وَتَرَكُ ذَاكَ لِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ
6595 وَخُلْفُهُمْ فِي حَرْفٍ أَوْ فَهْلٍ أَتَى
فِي نَفْسِهِ وَقَتْلُهُ فِيمَا يَرَى
فَفِيهِ دَرُءُ هَذِهِ الْمَآثِمِ
مُخَيَّرًا مُرْتَبًّا إِذْ ثَبَتَا

الباب الثالث:

فيما يجب على المحارب

- 6596 وَاتَّفَقُوا بِأَنْ حَقَّ اللَّهُ
6597 كَالْقَتْلِ وَالصَّلْبِ وَقَطْعِ الْأَيْدِ
6598 وَذَاكَ نَصْرُ آيَةِ الْحَرَابَةِ
6599 وَالْخُلْفُ فِي تَرْتِيبِ ذِي الْعُقُوبَةِ
6600 فَمَالِكَ مُحَارِبٍ إِذَا قَتَلَ
6601 فِي الصَّلْبِ وَالْقَتْلِ اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ
6602 وَصَاحِبِ الرَّأْيِ لَهُ قَتْلٌ وَجَبَ
6603 وَتَابَعَ عِقَابُهُ بِالْيُسْرِ
6604 وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ رَتَّبَا عَلَى
6605 وَبَعْضُهُمْ خَيْرٌ لِلْإِمَامِ
6606 وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ يُقْتَلُ
6607 أَوْ بَعْدَ مَوْتٍ يَتَّبَعُ التَّصْلِيبُ
عَلَيْهِ وَاجِبٌ بَلَا اشْتِبَاهِ
مَنْ الْخِلَافِ ذَاكَ حُكْمُ الْجِدِّ
لِفَاعِلٍ قَدْ قَرَّرُوا عِقَابَهُ
لِلْاجْتِهَادِ أَمْ بِقَدْرِ الْحُوبَةِ
فَقَتْلُهُ أَوْلَى وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ
أَيُّهُمَا يَرَاهُ رَدُّعُ الظَّالِمِ
وَقِيلَ بَلْ صَلْبٌ لِرَدِّعٍ مَا أَزْكَبَ
فَفَعَلُهُ لِبَغْيِهِ لَمْ يَسِرْ
جَرِيمَةً بَغْيِهِ قَدْ أَنْزَلَا
تَطْبِيقَ مَا يُرِيدُ مِنْ أَحْكَامِ
تَصْلِيبُهُ فَهَلْ لَمَوْتٍ يُجْعَلُ
تِلْكَ أُمُورُهُ إِذَا تُصِيبُ

الباب الرابع:

في مسقط الواجب عنه من التوبة

- 6608 فِي تَوْبَةٍ مِنْ قَبْلِ قُدْرَةِ حَصَلِ
6609 وَخُلْفُهُمْ فِي الطَّرْقِ الَّتِي بِهَا
6610 بَتَرُكَ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَابَةِ
6611 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْمَحَارِبِ
بِهَا عُرُوفٌ عَنْ عِقَابِ مُحْتَمَلِ
حَقْنِ الدِّمَاءِ يَكُونُ فِي تَجْرِيبِهَا
أَوْ تَوْبَةٍ يَمْحُو بِهَا عِقَابَهُ
مُشَاغِبٍ مُقَاتِلٍ وَهَارِبٍ

6612	بِفَعْلِهِ مِنْ وَجْهِ حُكْمٍ عَادِلٍ	فِي ثَلَاثَةِ تَرْعَبُ كُلُّ غَافِلٍ
6613	شَرُّوْطُهَا ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ	يُسْرِدُ حُكْمُهَا عَلَى التَّوَالِي
6614	وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ عَلَى مَوَاضِعَ	قُلْ أَرْبَعًا تُفِيدُ كُلَّ سَامِعٍ
6615	قَبُولُ تَوْبَةٍ مِنَ الْمَحَارِبِ	رُجُوعُهُ مَقْبُولٌ فِي الْمَطَالِبِ
6616	أَوْ تَرْفُضُ التَّوْبَةَ إِنْ أَرَادَا	قَدْ عَاتَ قَبْلَ تَوْبَةٍ فَسَادَا
6617	وَشَرْطُهَا ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ	يُصَاغُ نَظْمُهَا عَلَى التَّوَالِ
6618	بِتَرْكِ ذَاكَ الْفِعْلِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ	قَبْلَ مَثُولِهِ أَمَامَ السُّلْطَةِ
6619	وَتَرْكِ مَا عَلَيْهِ وَالْقَفُولِ	إِلَى أَمِيرِهِ فَلَذَا مَقْبُولٌ
6620	لِحُوقِهِ بِدَارِ حَرْبٍ يُخْتَلَفُ	إِظْهَارُ تَوْبَةٍ عَلَى مَا قَدْ وَصِفُ

الباب الخامس:

بماذا ثبت؟

6621	فَبِالشُّهُودِ ثُمَّ بِالْإِقْرَارِ	وَبِالسَّمَاعِ الْحُكْمُ بِالْإِضْرَارِ
------	-------------------------------------	---

فصل في حكم المحاربين على التأويل

6622	مَحَارِبٌ لِفَعْلِهِمْ إِمَامٌ	فِي قَتْلِهِمْ تَخْتَلَفُ الْأَحْكَامُ
6623	مَنْ تَابَ مِنْهُمْ وَكَانَ قَدْ قَتَلَ	فَقَتْلُهُ عَطَاءٌ قَالَ وَالْبَدَلُ
6624	مَالِكٌ وَالْجُمُهورُ قَتْلُهُ مُنِعَ	فَكُلُّ تَأْوِيلٍ لِقَتْلِهِ دَفْعُ
6625	وَكُلُّ مَرْتَدٍّ فَقَتْلُهُ وَجِبَ	مُبَدَلًا لِدِينِهِ ذَاكَ السَّبَبُ
6626	بَعْدَ اسْتِثْنَاءِ لِمَالِكٍ رَوَوْا	وَرَفُضُهَا لِلْبَعْضِ حُكْمًا قَدْ حَكُّوا
6627	مُرْتَدُّ إِنْ أَمْسَكَهُ الْإِمَامُ	فِي دَارِ حَرْبٍ حُكْمُهُ الْإِسْلَامُ
6628	فَمَا عَلَيْهِ مِنْهُمْ التَّزَامُ	كَكَافِرٍ طَهَّرَهُ الْإِسْلَامُ
6629	وَأَسْرُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ	إِنْ لَمْ يَتَّبِ يُقْتَلُ قَوْلُ الْكُتُبِ
6630	قَتْلُ قِصَاصٍ لِعَطَاءٍ إِذْ حُكِمَ	مَالِكٌ يُسْتَتَابُ إِنْ أَبَى عُدَمُ
6631	وَنَهْبُهُمْ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا وَجِدَ	حَوْزَةُ أَيْدِيهِمْ وَذَا حُكْمُ أَسَدُ

باب في حكم المرتد

فَقَتْلُهُ لَدَى الْجَمِيعِ أَجْدَرُ	بِكُلِّ مُرْتَدٍّ يَكُونُ الظُّفَرُ	6332
فَقَتْلُهُ بِذَاكَ صَارَ أَعْدَلَا	نَصُّ الْحَدِيثِ مَنْ لَدِينِ بَدَلَا	6333
فَقَتْلُهَا لِحُلَّتْهُمْ يُعَدُّ	وَالْخُلْفُ فِي أَنْشَى إِذَا تَرْتَدُّ	6334
مَالِكُ تُسْتَتَابُ بَعْدَ فَعْلِهَا	أَبُو حَنِيفَةَ بِمَنْعِ قَتْلِهَا	6335
هَلْ يُسْتَتَابُ أَمْ بِشُرْعَةٍ حُتِفُ	وَأَخْذُهُ بَعْدَ قِتَالٍ يُخْتَلَفُ	6336
يُعَدُّ حَرْبِيًّا بِحَيْثُمَا تُصَبُّ	فِي دَارِ حَرْبٍ عِنْدَ مَالِكٍ حُسْبُ	6637
عَنْ مَالِكٍ كَمَثَلِ كَافِرٍ جَحْدُ	وَمَثَلُ ذَاكَ قَتْلُ سَاحِرٍ وَرَدُ	6638
وَالْقَتْلُ شَرْطُ الْكُفْرِ حِينَ يُحْسَبُ	وَقَالَ قَوْمٌ قَتْلُهُ يُجَنَّبُ	6639

كتاب الأقضية

وَالنُّظْمُ تَقْرِيبٌ لَهَا فِي الذِّكْرِ	أُصُولُهُ فَسَيَّةٌ بِالْحَضَرِ	6640
وَفِيهِ ثُمَّ مَنْ لَهُ قَدْ يُرْتَضَى	يَجُوزُ بِالْقَضَا وَمَا بِهِ قَضَى	6641
وَسَادِسٌ فِي وَقْتِهِ لِلرَّاءِ	وَحَامِسٌ فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ	6642

الباب الأول:

في معرفة من يجوز قضاؤه

فِيمَا يَكُونُ مِنْهُ فِيهِ فَضْلُ	مَنْ جَائِزٌ مِنْهُ الْقَضَا وَالْفَضْلُ	6643
فَمُسْلِمٌ وَبَالِغٌ إِذَا تُسَقِّ	صَفَاتُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يَتَّفَقُ	6644
وَفَاسِقٌ عَزَلَ إِلَيْهِمْ يُنْسَبُ	وَعَاقِلٌ حُرٌّ وَعَدْلٌ يُطْلَبُ	6645
وَالشَّافِعِيُّ يُطْلَبُ فِي اعْتِمَادِ	هَلْ بَالِغٌ مَبْلَغِ الاجْتِهَادِ	6646
مَنْ حَكَمَ بِأَنْ يَكُونَ يُرْغَبُ	فَالشَّافِعِيُّ يُرِيدُ مَنْ يُنْصَبُ	6647
تَصَارُبُ الْحُكْمِ وَلَا وَجْهَ عِلْمِ	فِي فَهْمِهِ تَرْجِيحِهِ إِنْ يَدْلَهُمْ	6648
لَمْ يَشْطَرَطْ قِسْطَ عُلُومٍ قَدْ يَحْزُ	أَبُو حَنِيفَةَ لِحَاثِلِ يَحْزُ	6649
وَالطَّبْرِيُّ يَشْمَلُ كُلَّ حَالِ	وَالنِّسَاءِ جَازٍ فِي الْأَمْوَالِ	6650

وَمَالِكَ يَمْنَعُهُنَّ مَنْ قَضَا	6651
فَرَأَيْتُمْ لَهَا فَكَالْإِمَامَةِ	6652
وَمَنْ أَجَازَ حُكْمَهَا لِلْمَالِ	6653
وَاحِدٌ شَرَطُ مَالِكَ فِي الْمَضَرِ	6654
وَرَسْمُ حُكْمٍ كُلِّ وَاحِدٍ طَلَبَ	6655
وَالْخُلْفُ فِي الْأُمِّيِّ لِلْقَضَاءِ	6656
وَكُلُّ مَنْ يَنْصِبُ الْخُضْمَانَ	6657
حُكْمُهُمَا بِمِثْلِ حُكْمِ الْحَاكِمِ	6658
أَبُو حَنِيفَةَ بِأَلَا تَقْيِيدِ	6659
وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْكَثِيرِ يُرْتَضَى	
يَمْنَعُهَا جَمِيعُهُمْ لِلْمَرْأَةِ	
إِشْهَادُهَا فِيهِ عَلَى الْإِجْمَالِ	
وَاثْنَانِ قُلُوبًا لِلشَّافِعِيِّ بِالْخَصْرِ	
تَوَافُقٌ فِي الْحُكْمِ لَيْسَ يُسْتَحَبُّ	
تَعْيِينُهُ لِحَمْلِ ذِي الْأَعْبَاءِ	
حَوْلَ نِزَاعِ غَامِضِ الْبَيَانِ	
أَجَازَ مَالِكَ لِرَدِّعِ الظَّالِمِ	
لِلشَّافِعِيِّ الْقَوْلَانِ بِالتَّحْدِيدِ	

الباب الثاني : معرفة ما يقضي به

وَكُلُّ حَقٍّ فِيهِ قَاضٍ يَحْكُمُ	6660
وَحُكْمُهُ لَيْسَ يُحِلُّ مَا حَرَّمَ	6661
بِحُكْمِ قَوْلٍ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ	6662
فَالْمَالُ لِلْجُمُهورِ وَالنِّكَاحُ	6663
يَرْفَعُ لِلْخِلَافِ وَالْحَرَامُ	6664
وَمَثَلُوا بِشَاهِدٍ فِي مَرْأَةٍ	6665
وَحَاكِمٍ بظَاهِرٍ لَهُ حُكْمٌ	6666
عَلَيْهِ بَضْعُهَا لَدَى الْجُمُهورِ	6667
فَعَمْدَةُ الْجُمُهورِ لِحُجْنِ الْقَوْلِ	6668
وَالْفَيْئَةُ الْأُخْرَى عَلَى اللَّعَانِ	6669
نِيَابَةُ الْإِمَامِ فِيهِ تُعْلَمُ	
وَلَا مُحَرَّمًا حَلَالًا إِذَا حَكَمَ	
حُكْمِي لِمَنْ أَلْحَنَ فِي قَوْلٍ ظَهَرَ	
كُلُّ سِوَا بِالْحُكْمِ لَا تُبَاحُ	
بَاقٍ وَلَا يُحِلُّهُ الْخِصَامُ	
مُثَبَّتًا بِالزُّورِ لِلزَّوْجِيَّةِ	
تَنْفِيذُ أَمْرٍ حَاصِلٍ فَذَا حَرْمٌ	
لَيْسَتْ لَدَى الثُّعْمَانِ فِي الْحُظُورِ	
فِي خَبَرٍ جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ	
قَاسَتْ بِجَعْلِ الْحُكْمِ أَصْلًا بَانِي	

الباب الثالث:

فيما يكون به القضاء

6670	بَارَبَعَ تَأَثَّرَ الْقَضَاءُ	مِنْهَا لَهُ يُغْتَبَرُ الْقَضَاءُ
6671	شَهَادَةٌ يَمِينُ وَالنُّكُولُ	إِقْرَارُهُ فَهَذِهِ الْفُصُولُ

الفصل الأول:

في الشهادة

6672	فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ	فِي صِغَةِ الْجِنْسِ وَعَدَّ يَأْتِي
6673	بِهَا مِنَ الشُّرُوطِ خَمْسٌ تُغْتَبَرُ	بُلُوغُهُ إِسْلَامُهُ إِذَا ظَهَرَ
6674	حَرِّيَّةٌ وَنَفْيُ تُهْمَةٍ وَرَدُّ	عَدَالَةٍ حُكْمًا عَلَيْهَا يُسْتَعَدُّ
6675	شَهَادَةُ الْعَدُولِ نَصًّا تُقْبَلُ	وَحُكْمٌ مَنْ تَرْضَوْنَهُ مُفْصَلُ
6676	وَصِفُ عَدَالَةٍ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	قِيلَ عَنِ الْإِسْلَامِ زَائِدٌ وَصِفُ
6677	مُلْتَزِمٌ بِفَعْلٍ الْوَاجِبَاتِ	مُجْتَنِبٌ فَعْلُ الْمَحْرَمَاتِ
6678	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى تَرَدُّدِ	مُقَابِلٍ لِلْعَدْلِ فِي تَأْكُدِ
6679	رَفْضِ شَهَادَةِ لِفَاسِقٍ يَثْبُ	إِقَامَةِ لِحَدِّهِ أَمْرٌ يُرْبِ
6680	بُلُوغُهُ عَدَالَةٍ يُلْتَزَمُ	شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ خُلْفُ يُعْلَمُ
6681	فِي الْقَتْلِ وَالْجِرَاحِ مِنْهُمْ تُقْبَلُ	لِلْبَعْضِ عَكْسٌ وَلِلْبَعْضِ تُهْمَلُ
6682	وَرَدُّهَا مِنْ جِلَّةِ الْأُمُصَارِ	مَنْ فَقَهَايَهُمْ مِنَ الْأَخْيَارِ
6683	وَمَالِكٌ قَرِينَةٌ لَهَا حَصَرُ	قَبْلَ الْفِرَاقِ حُكْمُهُ فِي ذَا ظَهَرِ
6684	أَصْحَابُهُ مُخْتَلِفُونَ إِنْ يَكُنْ	بَيْنَهُمَا مِنَ الْكِبَارِ مَنْ فَطِنُ
6685	فَمَنْ لِقَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ يَعْتَمَدُ	فَلَا بَيْنَ عَبَّاسٍ نَقِيضُهُ وَجَدُ
6686	وَشَرَطُهُمْ إِسْلَامُهُ فَالْكَافِرُ	بِالْكَذِبِ مَعْرُوفٌ وَذَاكَ ظَاهِرُ
6687	وَفِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي حَالِ السَّفَرِ	لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ حُكْمٌ مُسْتَقَرُّ
6688	شَهَادَةُ الْعَدُوِّ فِي عَدُوِّهِ	مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ بِرَفْضِهِ
6689	قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا تُقْبَلُ	قَدْ رَدَّهَا الرَّسُولُ طَهَ الْأَفْصَلُ
6690	وَشَاهِدٌ وَمَرَأَتَانِ الْمَالُ	ثُبُوتُهُ بِهِمْ وَذَا الْمَالُ
6691	مِنَ الْحَدِيثِ جَاءَ وَالْقُرْآنُ	وَذَاكَ نَافِذٌ مَدَى الْأَزْمَانِ

وَالرَّفْضُ فِي الْحُدُودِ لِلْجُمُهورِ	6692
وَعِنْدَهُمْ تَقْبَلُ فِي الْأَبْدَانِ	6693
لَا تُقْبَلُ النَّسَا بِذِي الْأُمُورِ	
فِيهِ اخْتِصَاصٌ وَأَقِعَ الْإِنْسَانِ	

الفصل الثاني:

الأيمان

وَمُدَّعَى عَلَيْهِ دَعْوَى تُرْجَعُ	6694
وَالْخُلْفُ فِي ثُبُوتِ حَقِّ الْمُدَّعَى	6695
وَالْغَيْرُ لَا يَثْبُتُ بِالْيَمِينِ	6696
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَرَدُّدُ الْخَبَرِ	6697
وَمَا بِهِ تَثْبُتُ أَوْ تُرَدُّ	6698
وْغَيْرُهُ مِنْ صِيغِ مَرْدُودٍ	6699
تَغْلِيظُهَا مِنَ الْمَكَانِ مُخْتَلَفٍ	6700
وَالْحَلْفُ إِنْ أَتَى بِمَنْبَرِ النَّبِيِّ	6701
إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً فَتُسْمَعُ	
لِمَالِكَ يَثْبُتُ مِنْهَا فَاسْمَعُ	
إِسْقَاطُ حَقِّ كَسْبِهِ فِي الْحِينِ	
فِي بَيِّنَةٍ أَوْ فِي يَمِينٍ إِنْ نَكَرَ	
فَالْحَلْفُ بِاللَّهِ يَكُونُ الْحَدُّ	
وَمَالِكَ لَفْظُ لَهَا مَحْدُودٌ	
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بِمَالِهِ وَصِفُ	
فِيهِ الْخِلَافُ عَنِ كُلِّ مَذْهَبٍ	

الفصل الثالث:

نكول المدعى عليه عن اليمين

فَبِالنُّكُولِ مَالِكَ لَا يَقْضَى	6702
وَقَلْبُهَا لِمَالِكَ يُفْضَلُ	6703
بِجَنْبِ شَاهِدٍ يَصُحُّ الْمَالُ	6704
ثُمَّ الْخِلَافُ فِي الْقَضَا بِالْعِلْمِ	6705
مَالِكَ لَا يَقْضَى سِوَى بِالْبَيِّنَةِ	6706
كَذَاكَ أَحْمَدُ شَرِيحُ عَصْدَةِ	6707
وَالشَّافِعِيُّ لِلْقَاضِي جَازٍ فِي الْقَضَا	6708
عُمْدَةُ مَالِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ	6709
فَفِي أَنْفِرَادٍ أَعْلَنُوا رِضَاهُمْ	6710
يَدُلُّ أَنَّهُ بَعْلَمَ مَا حَكَمَ	6711
وَمَنْ بَعْلَمَ قَالَ يَحْكُمُ الْحَكَمَ	6712
وَالشَّافِعِيُّ بِذَاكَ عِنْدَ الْعَرْضِ	
مَحَلُّ مَرَاتَيْنِ حِينَ تُقْبَلُ	
وَتَثْبُتُ الْحُقُوقُ وَالْأَعْمَالُ	
مِنْ دُونِ حُجَّةٍ فَخُلْفُ الْفَهْمِ	
كَذَاكَ إِقْرَارُ بِشَيْءٍ عَيْنَهُ	
مَالِكَ حُكْمُهُمْ يُرَى قَدْ سَدَّدَهُ	
يَقْضَى بَعْلَمَ حَيْثُ حَسَّ بِالرِّضَا	
فَفِي شَجَاجِ الْجَهْمِ زَادَ إِرْشَهُ	
وَفِي الْحُشُودِ أَوْضَحُوا سُخْطَهُمْ	
رَدُّوا بِلا فِرَازَدَهُمْ حَتَّى نَعَمَ	
هَذَا قَضَى لَهَا شَفِيعٌ لِلْأَمَمِ	

- 6713 بِقَوْلِهِ لَهَا خُذِي لِمَا كَفَى
6714 وَالْعُلَمَاءُ خَصَّصُوا ذَا الْحُكْمَا
لَكِنْ بِمَعْرُوفٍ حَدِيثُ الْمُصْطَفَى
فِي غَيْرِ حَدٍّ يُنْصِفُونَ الْخُصْمَا

الفصل الرابع:

في الإقرار

- 6715 إِنْ يَكُ بَيْنَا يَكُونُ الْحُكْمُ
6716 وَاتَّفَقُوا بِأَنَّهُ فِي السَّمَالِ
مَنْ يَجُوزُ مِنْهُ ذَاكَ الْعِلْمُ
فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْحَالِ

الباب الرابع:

فيمن يقضي عليه أو له

- 6717 يُقْضَى لِمَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ يُتَّهَمُ
6718 وَحُكْمُهُمْ فِي حَاضِرٍ وَمُسْلِمٍ
6719 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبِهِمْ
مُتَّهَمٌ فِيهِ خِلَافٌ مَا حُسِمَ
فِي غَائِبٍ وَكَافِرٍ خُلْفٌ نَمِي
فَكُلُّهُمْ يَقْضَى بِهِذَا بَيْنَهُمْ

الباب الخامس:

في كيفية القضاء

- 6720 وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يُسَوِّيَ
6721 وَمِنْهُمَا يَسْمَعُ أَقْوَالًا مَعَا
6722 فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي ذِمَّةٍ لِلدَّعْوَةِ
6723 قِيلَ مُصَدِّقٌ وَإِنْ أَحْضَرَمَا
6724 وَالْخُلْفُ فِي الْأَعْيَانِ لِلْأَثْمَةِ
بَيْنَ الْخُصُومِ عَنْ عَلِيٍّ رُؤْيٍ
يُثَبِّتُ مُدَّعٍ يَمِينُ الْمُدَّعَى
وَالْمُدَّعَى مُطَالِبٌ بِالْحُجَّةِ
يُعْطَى بِرَأْيَةٍ يُرِيدُ نَشْرَهَا
دَعْوَاهُ كُلُّ عَدٍّ عَدْلًا حُكْمَهُ

الباب السادس:

في وقت القضاء

- 6725 يُقْسَمُ ذَا الْبَابِ إِلَى فُصُولٍ
6726 وَوَقْتُ تَنْفِيذٍ وَفِي الْمَحَلِّ
فِي حَالٍ قَاضٍ وَقْتُهُ الْمَأْمُولِ
زَوَالِ أَيْدٍ عَنْهُ وَالتَّخْلِي

- 6727 لَا يَقْضِي قَاضٍ إِنْ يَكُنْ غَضَبَانَا
6728 وَفَاسِدٌ قَضَاؤُهُ فِي الْغَضَبِ
6729 إِبْطَالُ مَا لِأَمْرِهِ قَدْ خَالَفَا
2730 تَوْقِيفُهُ عِنْدَ الثُّبُوتِ إِنْ أَمَرَ
6731 وَالْقَاضِي قَالَ تُقَسِّمُ الْأَحْكَامَ
6732 وَالْبَعْضُ لَا يَقْضِي بِهِ مَنْدُوبٌ
6733 وَبَعْضُهَا فِي طَلَبِ لِلْعَدْلِ
6734 وَبَعْضُهَا سَلَامَةُ الْأَبْدَانِ
6735 وَحِفْظُ الْاجْتِمَاعِ وَالتَّوَاصُلِ
6736 وَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ كَذَا التَّعَاوُنِ
6737 وَقُسِّمَتْ فَضَائِلُ لِلْأُمَّةِ
6738 فَضِيلَةٌ وَعِقْفَةٌ سَخَاءُ

الخاتمة جعلها الله مقبولة

- 6739 قَدْ انْتَهَى بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ
6740 أَسْهَبْتُ فِي بَعْضٍ وَبَعْضٌ مُخْتَصَرٌ
6741 فَبَعْضُهُ نَظْمُهُ بِحَرْفِهِ
6742 وَشَهْرُ سِتٍّ فِيهِ تَمَّ نَظْمُهُ
6743 قَبُولُهُ عِنْدَ الْعَظِيمِ يُطَلَّبُ
6744 أَرْجُو مِنَ الْإِلَهِ عَفْوَ الزَّلَّةِ
6745 صَلَّى عَلَى مُوَفِّقِ الْمُجْتَهِدِ
- جَعَلْتُهُ بِالنَّظْمِ طَوَّعَ الْمُبْتَدِ
لَمْ أَرْ نَظْمًا قَبْلَ ذَا لَهُ صَدْرُ
وَبَعْضُهُ نَظْمُهُ بِوَصْفِهِ
فِي الْعَشْرِ وَالْأَلْفَيْنِ طُلَّ نَجْمُهُ
وَالنَّفْعُ مِنْهُ لِلْجَمِيعِ يُكْتَبُ
وَمَحْوُ ذَنْبِ عَالِقٍ بِمُهْجَتِي
لَبِثَ عِلْمٍ نَافِعٍ لِلْمُبْتَدِي



الفهرس

- 11 مقدمة الناظم
12 المقدمة الأصولية

كتاب الصلوة

- 14 الباب الأول: الوضوء والدليل على وجوبه
15 الباب الثاني: أفعال الوضوء
15 المسألة الأولى: من الشروط النية
15 المسألة الثانية: غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء
16 المسألة الثالثة: من الأركان: المضمضة والاستنشاق
16 المسألة الرابعة: غسل الوجه وتحديده
17 المسألة الخامسة: من التحديد غسل اليدين
17 المسألة السادسة: اختلافهم في القدر الجزئ من مسح الرأس
18 المسألة السابعة: عدد مرات إسباغ الماء
18 المسألة الثامنة: المسح على العمامة
19 المسألة التاسعة: من الأركان مسح الأذنين
19 المسألة العاشرة: من صفات «غسل الرجلين»
20 المسألة الحادية عشرة: ترتيب أفعال الوضوء
21 المسألة الثانية عشرة: في شروط الموالاة في الوضوء
21 - حكم المسح على الخفين
21 المسألة الأولى: جواز المسح على الخفين
22 المسألة الثانية: كيفية وتحديد محل المسح على الخفين
23 المسألة الثالثة: في المسح على الجوربين
23 المسألة الرابعة: في صفة الخف
23 المسألة الخامسة: في مدة المسح على الخفين
24 المسألة السادسة: في شروط المسح على الخفين
25 المسألة السابعة: فيما ينقض المسح على الخفين
25 الباب الثالث: في المياه
26 المسألة الأولى: في اختلافهم على الماء المتنجس

- المسألة الثانية: في اختلافهم على الماء المتغير 27
- المسألة الثالثة: في اختلافهم على الماء المستعمل 27
- المسألة الرابعة: في اختلافهم على حكم الآسار 28
- المسألة الخامسة: في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه 28
- المسألة السادسة: في الوضوء بنبذ التمر 29
- الباب الرابع: في نواقض الوضوء** 29
- المسألة الأولى: في ما يخرج من نجس من الجسد 30
- المسألة الثانية: في اختلافهم في النوم 30
- المسألة الثالثة: اختلافهم في لمس النساء 32
- المسألة الرابعة: اختلافهم في مس الذكر 33
- المسألة الخامسة: في الوضوء من أكل ما مسته النار 34
- المسألة السادسة: الضحك في الصلاة 34
- المسألة السابعة: في حمل الميت وذهاب العقل 34
- الباب الخامس: وهو معرفة الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها** 35
- المسألة الأولى: في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف 35
- المسألة الثانية: اختلافهم في أكل ونوم وجماع الجنب 35
- المسألة الثالثة: اختلافهم في الطواف 36
- المسألة الرابعة: اختلافهم في قراءة القرآن والذكر 36

كتاب الغسل

- الباب الأول: في معرفة العمل في هذه الطهارة** 36
- المسألة الأولى: في ذلك 37
- المسألة الثانية: اختلافهم في النية 37
- المسألة الثالثة: في المضمضة والاستنشاق 37
- المسألة الرابعة: في الفور والترتيب 38
- الباب الثاني: في معرفة نواقض هذه الطهارة** 38
- المسألة الأولى: في اختلافهم في الوطء 38
- المسألة الثانية: المنى الموجب للغسل 39
- الباب الثالث: في أحكام هذين الحدثين: أعني الجنابة والحيض** 40
- أما أحكام الحدث الذي هو الجنابة ففيه ثلاث مسائل 40
- المسألة الأولى: اختلافهم في دخول المسجد 40
- المسألة الثانية: اختلافهم في مسّ الجنب للمصحف 40

- المسألة الثالثة: اختلافهم في قراءة القرآن للجنب 40
- أحكام الدماء الخارجة من الرحم الكلام المحيط بأصولها 41
- الباب الأول: أنواع الدماء الخارجة من الرحم 41
- الباب الثاني: في علامات الطهر والحيض 41
- المسألة الأولى: اختلافهم في مدة الحيض والطهر 41
- المسألة الثانية: اختلافهم في الحيضة المنقطعة 42
- المسألة الثالثة: اختلافهم في مدة النفاس 42
- المسألة الرابعة: اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل 43
- المسألة الخامسة: اختلافهم في الصفرة والكدر هل هي حيض؟ 43
- المسألة السادسة: اختلافهم في علامة الطهر 44
- المسألة السابعة: اختلافهم في المستحاضة 44
- الباب الثالث: معرفة أحكام الحيض والاستحاضة 44
- المسألة الأولى: اختلافهم في مباشرة الحائض 45
- المسألة الثانية: اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال 45
- المسألة الثالثة: اختلافهم في كفارة إتيان الحائض 46
- المسألة الرابعة: اختلافهم في وضوء المستحاضة 46
- المسألة الخامسة: اختلافهم في وطء المستحاضة 47

كتاب التيمم

- الباب الأول: معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها 48
- الباب الثاني: معرفة من تجوز له هذه الطهارة 49
- الباب الثالث: معرفة شروط جواز هذه الطهارة 49
- المسألة الأولى: في النية 49
- المسألة الثانية: اختلافهم في طلب الماء 50
- المسألة الثالثة: اختلافهم في دخول الوقت 50
- الباب الرابع: في صفة هذه الطهارة 50
- المسألة الأولى: اختلافهم في حد مسح اليدين 50
- المسألة الثانية: اختلافهم في عدد ضربات التيمم 51
- المسألة الثالثة: اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم 51
- الباب الخامس: فيما تصنع به هذه الطهارة 52
- الباب السادس: نواقض هذه الطهارة 53
- المسألة الأولى: في حكم أداء صلاة أخرى 53

- 53 المسألة الثانية: هل ينقضها وجود الماء؟
- 54 الباب السابع: في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

كتاب الكفارة من النجس

- 54 الباب الأول: في معرفة حكم هذه الطهارة
- 55 الباب الثاني: في معرفة أنواع النجاسات
- 55 المسألة الأولى: في اختلافهم من ميتة الحيوان الذي لا دم له
- 56 المسألة الثانية: اختلافهم في أجزاء الميتة
- 56 المسألة الثالثة: اختلافهم في جلد الميتة
- 57 المسألة الرابعة: الحكم في دم الحيوان
- 57 المسألة الخامسة: حكم البول
- 58 المسألة السادسة: في حكم ما يعفي عنه من النجاسات
- 58 المسألة السابعة: اختلافهم في المنى
- 58 الباب الثالث: من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها
- 59 الباب الرابع: في الشيء الذي تزال به
- 59 الباب الخامس: في صفة إزالتها
- 61 الباب السادس: في آداب الاستنجاء

كتاب الصلاة

- 61 الجملة الأولى
- 61 المسألة الأولى: في بيان وجوب الصلاة
- 62 المسألة الثانية: في بيان عدد الواجبات منها
- 62 المسألة الثالثة: بيان على من تجب الصلاة
- 62 المسألة الرابعة: أحكام تارك الصلاة متعمدا
- 63 الجملة الثانية: في شروط الصلاة
- 63 الباب الأول: في معرفة الأوقات
- 63 الفصل الأول: في معرفة الأوقات المأمور بها
- 63 القسم الأول: الأوقات الموسعة والمختارة
- 64 المسألة الأولى: في وقت الظهر
- 65 المسألة الثانية: في صلاة العصر
- 65 المسألة الثالثة: في وقت المغرب
- 66 المسألة الرابعة: صلاة العشاء

67	المسألة الخامسة: في وقت الصبح
67	القسم الثاني من الفصل الأول: في أوقات الضرورة والعذر
67	المسألة الأولى: في الصلوات التي لها ضرورة وعذر
68	المسألة الثانية: في حدود أوقات الضرورة والعذر
68	المسألة الثالثة: في أهل الأعذار
70	الفصل الثاني من الباب الأول: في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
70	المسألة الأولى: في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
71	المسألة الثانية: في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها
72	الباب الثاني: في معرفة الأذان والإقامة
72	الفصل الأول: في الأذان
72	القسم الأول: في صفة الأذان
73	القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني: في حكم الأذان
73	القسم الثالث من الفصل الأول: في وقت الأذان
74	القسم الرابع من الفصل الأول: في شروط الأذان
75	القسم الخامس: فيما يقوله السامع للمؤذن
75	الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية: في الإقامة
76	الباب الثالث من الجملة الثانية: في القبلة
76	المسألة الأولى: هل الفرض هو العين أو الجهة؟
77	المسألة الثانية: في الاجتهاد في القبلة
78	المسألة الثالثة: في الصلاة داخل الكعبة
78	المسألة الرابعة: في سترة المصلي
79	الباب الرابع من الجملة الثانية
79	الفصل الأول: في ستر العورة
79	المسألة الأولى: هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة؟
79	المسألة الثانية: في حد العورة من الرجل
80	المسألة الثالثة: في حد العورة من المرأة
80	الفصل الثاني: فيما يجزئ من اللباس في الصلاة
81	الباب الخامس: في الطهارة من النجس في الصلاة
81	الباب السادس: في المواضع التي لا يصلي فيها
82	الباب السابع: في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة
82	الباب الثامن: في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة

83 الجملة الثالثة من كتاب الصلاة: في أركانها
83 الباب الأول: في صلاة الحاضر المنفرد الآمن الصحيح
83 الفصل الأول: في أقوال الصلاة
83 المسألة الأولى: في الواجب من التكبير
84 المسألة الثانية: في لفظ التكبير الجزئ
84 المسألة الثالثة: في دعاء التوجه في الصلاة
84 المسألة الرابعة: قراءة البسملة
85 المسألة الخامسة: في قراءة القرآن
85 المسألة السادسة: فيما يقوله في الركوع والسجود
86 المسألة السابعة: في التشهد
86 المسألة الثامنة: في التسليم
86 المسألة التاسعة: في القنوت
87 الفصل الثاني: في الأفعال التي هي أركان
87 المسألة الأولى: في رفع اليدين
88 المسألة الثانية: في الاعتدال من الركوع وفي الركوع
88 المسألة الثالثة: في هيئة الجلوس
88 المسألة الرابعة: في جلسة الوسطى والأخيرة
89 المسألة الخامسة: في وضع اليدين إحداها على الأخرى (القبض)
89 المسألة السادسة: في النهوض من السجود، وهل يتورك؟
90 المسألة السابعة: في أعضاء السجود
90 المسألة الثامنة: في النهي عن الإقعاء
91 الباب الثاني من الجملة الثالثة : في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده
91 الفصل الأول: في معرفة حكم صلاة الجماعة
91 المسألة الأولى: وجوب الجماعة على من سمع النداء
91 المسألة الثانية: فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى
92 الفصل الثاني: في معرفة شروط الإمامة ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به
92 المسألة الأولى: في من أولى الناس بالإمامة
92 المسألة الثانية: في إمامة الصبي
92 المسألة الثالثة: في إمامة الفاسق
92 المسألة الرابعة: في إمامة المرأة
93 في أحكام الإمام الخاصة به

93	المسألة الأولى: هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الفاتحة؟
93	المسألة الثانية: متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟
94	المسألة الثالثة: في الفتح على الإمام
94	المسألة الرابعة: في موضع الإمام من المأمومين
94	- في نية الإمام للإمامة
94	الفصل الثالث: في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين
94	المسألة الأولى: في مقام المأموم من الإمام
95	- موقف المرأة من الإمام
95	- فضل الصف الأول وتراص الصفوف
95	المسألة الثانية: صلاة الشخص خلف الصف وحده
95	المسألة الثالثة: في الإسراع إلى الصلاة
96	المسألة الرابعة: متى ينهض إلى الصلاة؟
96	المسألة الخامسة: في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه
96	الفصل الرابع: في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام
97	المسألة الأولى: هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله لمن حمده؟
97	المسألة الثانية: صلاة القائم خلف القاعد
98	الفصل الخامس: في صفة الاتباع
98	المسألة الأولى: وقت تكبيرة الإحرام للمأموم
98	المسألة الثانية: رفع رأس المأموم قبل الإمام
98	الفصل السادس: فيما حمله الإمام عن المأمومين
99	الفصل السابع: في الأشياء التي إن فسدت بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين
100	الباب الثالث من الجملة الثالثة
100	الفصل الأول: وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه
100	الفصل الثاني: في شروط الجمعة
101	الفصل الثالث: في الأركان
101	المسألة الأولى: في الخطبة
101	المسألة الثانية: في مقدار الخطبة
101	المسألة الثالثة: في الإنصات
102	المسألة الرابعة: صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب
102	المسألة الخامسة: القراءة السنونة في صلاة الجمعة
102	الفصل الرابع: في أحكام الجمعة

102	المسألة الأولى: في غسل الجمعة
103	المسألة الثانية: وجوب الجمعة على من هو خارج المصر
103	المسألة الثالثة: في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه
103	المسألة الرابعة: حكم البيع وقت الجمعة
104	الباب الرابع: في صلاة السفر
104	الفصل الأول: في القصر
105	الفصل الثاني: في الجمع
105	المسألة الأولى: في جواز الجمع
105	المسألة الثانية: في صفة الجمع
106	المسألة الثالثة: في مبيحات الجمع
106	الباب الخامس من الجملة الثالثة: وهو القول في صلاة الخوف
106	الصفة الأولى
107	الصفة الثانية
107	الصفة الثالثة
107	الصفة الرابعة لصلاة الخوف
107	الصفة الخامسة
108	الصفة السادسة لصلاة الخوف
108	الصفة السابعة
108	الباب السادس من الجملة الثالثة: في صلاة المريض
108	الجملة الرابعة: وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات
108	الباب الأول: في الإعادة
109	المسألة الأولى: في الحدث
109	المسألة الثانية: في المرور بين يدي المصلي
109	المسألة الثالثة: النفخ في الصلاة
109	المسألة الرابعة: في الضحك في الصلاة
110	المسألة الخامسة: في صلاة الحاقن
110	المسألة السادسة: في رد السلام أثناء الصلاة
110	الباب الثاني: في القضاء
111	صفة القضاء وشروطه
111	المسألة الأولى
112	المسألة الثانية: قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان

112	الباب الثالث في الجملة الرابعة: من سجود السهو
112	الفصل الأول: حكم سجود السهو
113	الفصل الثاني: مواضع سجود السهو
113	الفصل الثالث: في معرفة الأقوال والأفعال التي يسجد لها
113	الفصل الرابع: في صفة سجود السهو
114	الفصل الخامس: في معرفة من يجب عليه سجود السهو
114	الفصل السادس: فيما ينبه الإمام الإمام إذا سهى

كتاب الصلاة الثاني

115	الباب الأول: في الوتر
115	الباب الثاني: في ركعتي الفجر
116	الباب الثالث: في النوافل
116	الباب الرابع: في ركعتي دخول المسجد
116	الباب الخامس: في قيام رمضان
117	الباب السادس: في صلاة الكسوف
117	المسألة الأولى: في صفة صلاة الكسوف
117	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الكسوف
118	المسألة الثالثة: في وقت صلاة الكسوف
118	المسألة الرابعة: في خطبة صلاة الكسوف
118	المسألة الخامسة: في صلاة كسوف القمر
118	الباب السابع: في صلاة الاستسقاء
119	الباب الثامن: في صلاة العيدين
119	الباب التاسع: في سجود القرآن

كتاب أحكام الميت

120	الباب الأول: فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده
121	الباب الثاني: في غسل الميت
121	الفصل الأول: في حكم الغسل
121	الفصل الثاني: فيمن يجب غسله من الموتى
121	الفصل الثالث: فيمن يجوز أن يغسل الميت
122	الفصل الرابع: في صفة الغسل
122	المسألة الأولى: في نزع القميص للغسل

122	المسألة الثانية: وضوء الميت
123	المسألة الثالثة: في عدد الغسل
123	الباب الثالث: في الأكفان
123	الباب الرابع: في صفة المشي مع الجنازة
124	الباب الخامس: في الصلاة على الجنازة
124	الفصل الأول: في صفة صلاة الجنازة
124	المسألة الأولى: في عدد تكبيرات صلاة الجنازة
124	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الجنازة
125	المسألة الثالثة: في التسليم من صلاة الجنازة
125	المسألة الرابعة: في موقف الإمام من الجنازة
125	المسألة الخامسة: في ترتيب الجنائز
125	المسألة السادسة: في المسبوق في صلاة الجنازة
126	المسألة السابعة: في الصلاة على القبر
126	الفصل الثاني: فيمن يصلى عليه ومن أولى بالتقديم
127	الفصل الثالث: في وقت الصلاة على الجنازة
127	الفصل الرابع: في مواضع الصلاة
127	الفصل الخامس: في شروط الصلاة على الجنازة
128	الباب السادس: في الدفن

كتاب الزكاة

128	الجملة الأولى: وأما على من تجب عليه الزكاة
129	المسألة الأولى: في زكاة الثمار
129	المسألة الثانية: في زكاة الأرض المستأجرة
130	مسائل تتعلق بالمالك
130	المسألة الأولى: في حال ضاعت الزكاة
130	المسألة الثانية: في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة
131	المسألة الثالثة: في حال موت من عليه الزكاة
131	المسألة الرابعة: في حال بيع الزرع وفيه زكاة
132	الجملة الثانية: وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال
132	الجملة الثالثة: وأما معرفة النصاب في واحد من هذه الأموال عند الزكاة
132	الفصل الأول: في الذهب والفضة
132	المسألة الأولى: في اختلافهم في نصاب الذهب

133	المسألة الثانية: في خلافهم فيما زاد عن النصاب
133	المسألة الثالثة: وهي ضم الذهب إلى الفضة
134	المسألة الرابعة: زكاة الشريكين
134	المسألة الخامسة: وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن
134	الفصل الثاني: في نصاب الإبل الواجب فيها
135	المسألة الأولى: الخلاف فيما زاد على المائة والعشرين
136	المسألة الثانية: في عدم السن الواجبة عليه
136	المسألة الثالثة: في وجوب الزكاة في صغار الإبل
136	الفصل الثالث: في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك
137	الفصل الرابع: في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك
137	الفصل الخامس: في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك
138	المسألة الأولى: في ضم الحبوب بعضها إلى بعض
138	المسألة الثانية: في تقدير النصاب بالخرص
138	المسألة الثالثة: هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد
139	الفصل السادس: نصاب العروض
139	الجملة الرابعة: في وقت الزكاة
139	المسألة الأولى: في اشتراط الحول في المعدن
140	المسألة الثانية: في اعتبار حول ربح المال
140	المسألة الثالثة: في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة
140	المسألة الرابعة: في اعتبار حول الدين
141	المسألة الخامسة: في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها
141	المسألة السادسة: في حول فائدة الماشية
141	المسألة السابعة: حول نسل الغنم
141	المسألة الثامنة: في إخراج الزكاة قبل الحول
142	الجملة الخامسة: فيمن تجب له الصدقة
142	الفصل الأول: في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
142	المسألة الأولى: الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
142	المسألة الثانية: هل للمؤلفة قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟
143	الفصل الثاني: في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم
144	الفصل الثالث: كم يجب لهم؟

كتاب زكاة الفطر

- 144 الفصل الأول: في معرفة حكمها
 145 الفصل الثاني: فيمن تجب عليه وعن تجب؟
 145 الفصل الثالث: مما تجب؟
 146 الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟
 146 الفصل الخامس: في مصرفها

كتاب الصيام

- 146 القسم الأول
 146 الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام
 147 الجملة الثانية: في الأركان
 147 الركن الأول: الزمان
 149 الركن الثاني: الإمساك
 150 الركن الثالث: هو النية
 150 القسم الثاني: من الصوم المفروض الكلام في الفطر وأحكامه
 150 المسألة الأولى: في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض
 151 المسألة الثانية: في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟
 151 المسألة الثالثة: في السفر والمرض المباحان للفطر
 151 المسألة الرابعة: متى يفطر المسافر؟
 152 المسألة الخامسة: هل يجوز للصائم أن ينشئ سفراً ثم لا يصوم؟
 152 قضاء المسافر والمريض للصيام
 152 المسألة الأولى: هل المسافر والمريض يقضيان الصوم تتابعاً؟
 152 المسألة الثانية: في تأخير القضاء إلى رمضان
 153 المسألة الثالثة: في من مات ولم يقض الصوم
 153 - في حكم فطر المرضع والحامل والشيخ الكبير
 153 هل يقضي من أفطر بالجماع عمداً؟
 154 أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر
 154 المسألة الأولى: هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمداً؟
 154 المسألة الثانية: في حكم من أفطر بجماع ناسياً
 154 المسألة الثالثة: في وجوب كفارة الجماع على المرأة
 154 المسألة الرابعة: في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

155	المسألة الخامسة: في مقدار كفارة الجماع
155	المسألة السادسة: في تكرار الكفارة
155	المسألة السابعة: حكم الكفارة في حكم الاعسار
156	كتاب الصيام الثاني: وهو المندوب إليه
157	كتاب الاعتكاف

كتاب الحج

158	الجنس الأول: في الوجوب والشروط
159	القول الأول في الجنس الثاني: من أركان الحج والعمرة
159	القول في شروط الإحرام
160	- في الميقات المكاني
160	- في الميقات الزماني
161	القول في التروك: وهو ما يمنعه الإحرام من الأمور المباحة للحلال
162	وأما المحظور الخامس فهو الاصطياد
163	القول في أنواع هذا النسك
163	القول في التمتع
164	القول في القارن
165	القول في الإحرام
166	القول في الطواف بالبيت والكلام فيه في صفته، وشروطه، وحكمه في الوجوب أو الندب وفي أعدامه
166	القول في الصفة
166	القول في شروط الطواف
167	القول في أعدامه وأحكام الطواف
167	القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه
167	في حكم السعي بين الصفا والمروة
168	القول في صفة السعي
168	في شروطه
168	في ترتيب السعي
168	الخروج إلى عرفة
168	- في حكم الوقوف بعرفة
169	في شروط الوقوف بعرفة
169	القول في أفعال مزدلفة
170	القول في رمي الجمار

171	القول في الإحصار
171	القول في أحكام جزاء الصيد
172	القول في فدية الأذى وحكم الحائق رأسه قبل محل الحلق
173	القول في كفارة المتمتع
174	القول في الكفارات المسكوت عنها
175	القول في الهدى

كتاب الجهاد

177	الجملة الأولى
177	الفصل الأول: في معرفة حكم هذه الوظيفة
178	الفصل الثاني: في معرفة الذين يحاربون
178	الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز من النكاية في العدو
179	الفصل الرابع: شروط الحرب
180	الفصل الخامس: في معرفة العدد الذي لا يجوز الفرار عنهم
180	الفصل السادس: في جواز المهادنة
180	الفصل السابع: لماذا يحاربون؟
181	الجملة الثانية
181	الفصل الأول: في حكم خمس الغنيمة
182	الفصل الثاني: في حكم الأربعة أخماس
183	الفصل الثالث: في حكم الأنفال
183	المسألة الأولى: في أي شيء يكون النفل؟
184	المسألة الثانية: مقدار النفل
184	المسألة الثالثة: هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب
185	المسألة الرابعة: هل يجب السلب للقاتل دون أن ينقله الامام؟
185	الفصل الرابع: في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار
186	الفصل الخامس: في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة
186	الفصل السادس: في قسمة الفيء
187	الفصل السابع: في الجزية
187	المسألة الأولى: ممن يجوز أخذ الجزية؟
187	المسألة الثانية: الأصناف الذين تجب عليهم الجزية
187	المسألة الثالثة: في مقدار الجزية
188	المسألة الرابعة: متى تجب الجزية ومتى تسقط؟

188	المسألة الخامسة: كم أصناف الجزية؟
189	المسألة السادسة: مصارف الجزية

كتاب الأيمان

189	الجملة الأولى
189	الفصل الأول: في معرفة الأيمان المباحة وتمييزها من غيرها
189	الفصل الثاني: في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة
190	الفصل الثالث: الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها
190	المسألة الأولى: حكم الأيمان بالله المنعقدة
190	المسألة الثانية: حكم من صرح بالكفر أو الشرك
191	المسألة الثالثة: ما يخرج مخرج الشرط
191	المسألة الرابعة: اختلفوا في قول القائل أقسم وأشهد
191	الجملة الثانية: في معرفة الأشياء الرافعة للأيمان
191	القسم الأول: النظر في الاستثناء
191	الفصل الأول: في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين
191	المسألة الأولى: شروط الاستثناء بالقسم
192	المسألة الثانية: اشتراط النطق في الاستثناء
192	المسألة الثالثة: هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟
192	الفصل الثاني: في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها
193	القسم الثاني من الجملة الثانية: النظر في الكفارات
193	الفصل الأول: في موجب الحنث وشروطه وأحكامه
193	المسألة الأولى: إذا أتى بالمخالف ناسياً أو مكرهاً
193	المسألة الثانية: من حلف على شيء ففعل بعضه
194	المسألة الثالثة: هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ وبمفهومه؟
194	المسألة الرابعة: هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف؟
194	الفصل الثاني: في رافع الحنث
194	المسألة الأولى: مقدار الإطعام
195	المسألة الثانية: جنس الكسوة
195	المسألة الثالثة: في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة
195	المسألة الرابعة: في اشتراط العدد في المساكين
195	المسألة الخامسة: اشتراط الإسلام والحرية في المساكين
196	المسألة السادسة: شرط سلامة الرقبة المعتقة

196	المسألة السابعة : اشتراط الإيمان في الرقبة
196	الفصل الثالث: متى ترفع الكفارة الحنث وكم ترفع؟

كتاب النذور

197	الفصل الأول: في أصناف النذور
197	الفصل الثاني: فيما يلزم من النذور وما لا يلزم
197	المسألة الأولى: فيمن نذر معصية
197	المسألة الثانية: في تحريم شيء من المباحات
197	الفصل الثالث: في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها
197	المسألة الأولى: الواجب في النذر المطلق
198	المسألة الثانية: نذر المشي إلى بيت الله
199	المسألة الثالثة: من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
199	المسألة الرابعة: في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم
199	المسألة الخامسة: من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله

كتاب الضحايا

200	الباب الأول: حكم الضحايا والمخاطب بها
200	الباب الثاني: في أنواع الضحايا وصفاتها وأسمائها وعددها
200	المسألة الأولى: في تمييز الجنس
201	المسألة الثانية: في تمييز الصفات
202	المسألة الثالثة: في معرفة السن
202	المسألة الرابعة: في معرفة العدد
202	الباب الثالث: في أحكام الذبح
202	المسألة الأولى: ابتداء وقت الذبح
203	المسألة الثانية: انتهاء وقت الذبح
203	المسألة الثالثة: في الليالي التي تتخلل أيام النحر
204	الباب الرابع: في أحكام لحوم الضحايا

كتاب الغنائم

204	الباب الأول: في معرفة محل الذبح والنحر
204	المسألة الأولى: تأثير الزكاة في الأصناف الخمسة
205	المسألة الثانية: في أثر الزكاة في الحيوان المحرم الأكل
205	المسألة الثالثة: أثر الزكاة في الحيوان المريض

206	المسألة الرابعة: في ذكاة الجنين
206	المسألة الخامسة: هل في الجراد ذكاة؟
206	المسألة السادسة: في الحيوان البرمائي
207	الباب الثاني: في الذكاة
207	المسألة الأولى: في أنواع الذكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام
207	المسألة الثانية: في كيفية الذبح
207	أقسام هذه المسألة
207	النقطة الأولى: في عدد المقطوع
208	النقطة الثانية: في مقدار المقطوع
208	النقطة الثالثة: في مكان القطع
208	النقطة الرابعة: في جهة القطع
208	النقطة الخامسة: في نهاية المقطع
208	النقطة السادسة: في كيفية القطع
209	الباب الثالث: فيما تكون به الذكاة
209	الباب الرابع: في شروط الذكاة
209	المسألة الأولى: في اشتراط التسمية
210	المسألة الثانية: في اشتراط الاستقبال
210	المسألة الثالثة: في اشتراط النية
210	الباب الخامس: فيمن تجوز تذكيتة ومن لا تجوز
210	المسألة الأولى: ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم
210	المسألة الثانية: ترك ذبيحة المشركين
211	المسألة الثالثة: إذا لم يعلم أن الكتابي سمى الله على الذبيحة
211	المسألة الرابعة: ذبح الكتابي

كتاب الصيد

211	الباب الأول: في حكم الصيد ومحلّه
212	الباب الثاني: فيما يكون به الصيد
212	الباب الثالث: في معرفة الذكاة المختصة بالصيد وشروطها
213	الباب الرابع: في شروط القانص

كتاب العقيقة

213	الباب الأول: في معرفة حكمها
-----	-----------------------------

214	الباب الثاني: في معرفة محلها
214	الباب الثالث: في معرفة من يعق عنه وكم يعق؟
214	الباب الرابع: في معرفة وقت هذا النسك
214	الباب الخامس: في سن هذا النسك وصفته
215	الباب السادس: في حكم لحمها وسائر أجزائها

كتاب الأصحمة والشرية

215	الجملة الأولى: الأغذية الإنسانية حيوان ونبات
216	المسألة الأولى: حكم لحوم السباع من الطير وذوات الأربع
217	المسألة الثانية: ذوات الحافر الإنسية
217	المسألة الثالثة: لحم الحيوان الواجب قتله
217	المسألة الرابعة: الحيوانات التي تستخبثها النفوس
218	- حكم الألوان التي ينتبذ فيها
218	المسألة الأولى: الانتباز في الأسقية وغيرها
219	المسألة الثانية: حكم انتباز الخليطين
219	- الجملة الثانية: أحوالها في حال الاضطرار

كتاب النكاح

219	الباب الأول: في المقدمات
219	المسألة الأولى: حكم النكاح
220	المسألة الثانية: في حكم خطبة النكاح
220	المسألة الثالثة: الخطبة على الخطبة
220	المسألة الرابعة: النظر إلى المخطوبة قبل التزويج
220	الباب الثاني: في موجبات صحة النكاح
221	- الركن الأول: في معرفة كيفية هذا العقد
221	- الموضع الأول: في كيفية الإذن المنعقد به
221	- الموضع الثاني: المعتبر قبوله في صحة هذا العقد
221	المسألة الأولى: هل يزوج الصغيرة غير الأب؟
221	المسألة الثانية: هل يزوج الصغير غير الأب؟
222	- الموضع الثالث: عقد النكاح على الخيار
222	- الركن الثاني: في شروط العقد
222	الفصل الأول: في الأولياء

222	- الموضوع الأول: اشتراط الولاية.
223	- الموضوع الثاني: الصفات الموجبة للولاية
323	- الموضوع الثالث: أصناف الولاية عند القائلين بها
323	المسألة الأولى: إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب
224	المسألة الثانية: حال غياب الأقرب
224	المسألة الثالثة: في حال غياب الأب عن ابنته البكر
224	- الموضوع الرابع: في عضل الأولياء
225	الفصل الثاني: الشهادة
225	الفصل الثالث: في الصداق
226	- الموضوع الأول: في حكمه وأركانه
226	المسألة الأولى: في حكمه
226	المسألة الثانية: قدر الصداق ولا حد لأكثره
226	المسألة الثالثة: جنس الصداق
227	المسألة الرابعة: تأجيله
227	- الموضوع الثاني: في تقرر جميعه للزوجة
227	- الموضوع الثالث: تشطيره
227	- الموضوع الرابع: في التفويض
227	المسألة الأولى: إذا طلبت المرأة في الزواج بلا مهر
228	المسألة الثانية: إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض
228	- الموضوع الخامس: في الأصدقة الفاسدة
228	المسألة الأولى: إذا كان المهر مما لا يمتلك
228	المسألة الثانية: إذا اقترن المهر ببيع
229	المسألة الثالثة: إذا اشترط مع المهر حباء
229	المسألة الرابعة: إذا استحق المهر أو وجد به عيب
229	المسألة الخامسة: هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر لسبب
230	- الموضوع السادس: في اختلاف الزوجين في الصداق
230	- الركن الثالث: في معرفة محل العقد
230	الفصل الأول: في مانع النسب
231	الفصل الثاني: في المصاهرة
231	المسألة الأولى: في شرط تحریم بنت الزوجة
231	المسألة الثانية: متى تحرم بنت الزوجة؟
232	المسألة الثالثة: متى تحرم أم الزوجة؟

232	المسألة الرابعة: حكم الزنى في هذه المسألة
232	الفصل الثالث: في مانع الرضاع
232	المسألة الأولى: مقدار الحرمة من الرضاع
233	المسألة الثانية: في سن الرضاع
233	المسألة الثالثة: في حال المرضعة
234	المسألة الرابعة: في حكم اللبن الذي يصل الحلق من دون رضاع
234	المسألة الخامسة: في شروط اللبن
234	المسألة السادسة: اعتبار وصول اللبن إلى الحلق
234	المسألة السابعة: منزلة زوج المرضع
235	المسألة الثامنة: الشهادة على الرضاع
235	المسألة التاسعة: في صفة المرضعة
235	الفصل الرابع: في مانع الزنى
235	الفصل الخامس: مانع العدد
236	الفصل السادس: في مانع الجمع
236	الفصل السابع: في مانع الرق
236	الفصل الثامن: في مانع الكفر
237	الفصل التاسع: في مانع الإحرام
237	الفصل العاشر: في مانع المرض
238	الفصل الحادي عشر: في مانع العدة
238	الفصل الثاني عشر: في مانع الزوجية
238	المسألة الأولى: إذا أسلم الكافر وتحتة أكثر من أربع
239	المسألة الثانية: إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر
239	الباب الثالث: في موجبات الخيار في النكاح
239	الفصل الأول: في خيار العيوب
240	الفصل الثاني: في خيار الإعسار بالصدّاق والنفقة
240	الفصل الثالث: في خيار الفقد
240	الفصل الرابع: في خيار العتق
241	الباب الرابع: في الحقوق الزوجية
242	الباب الخامس: في الأنكحة المنهي عنها بالشرع وحكمها
242	- نكاح المتعة
243	- نكاح المحلل

243 حكم الأنكحة الفاسدة -

كتاب الطلاق

- 244 الجملة الأولى: الطلاق وما يتعلق به
- 244 الباب الأول: الطلاق البائن والرجعي
- 244 المسألة الأولى: الطلاق بلفظ الثلاث
- 244 المسألة الثانية: طلاق الرق ، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة؟
- 245 المسألة الثالثة: الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك
- 245 الباب الثاني: في معرفة الطلاق السني والبدعي
- 245 - الموضع الأول: هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة؟
- 245 - الموضع الثاني: هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة؟
- 246 - الموضع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض
- 246 المسألة الأولى: حكم من طلق وقت الحيض
- 246 المسألة الثانية: حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض
- 246 المسألة الثالثة: متى يوقع هذا الطلاق بعد الإيجاب أو الندب؟
- 247 المسألة الرابعة: متى يوقع الإيجاب في هذه المسألة؟
- 247 الباب الثالث: في الخلع
- 247 الفصل الأول: في جواز وقوعه
- 247 الفصل الثاني: في شروط وقوعه
- 247 المسألة الأولى: في مقدار ما يجوز الخلع به
- 248 المسألة الثانية: في صفة العوض في الخلع
- 248 المسألة الثالثة: في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها
- 248 المسألة الرابعة: فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له
- 248 الفصل الثالث: في نوعه
- 249 الفصل الرابع: فيما يلحقه من الأحكام
- 249 الباب الرابع: في تمييز الطلاق من الفسخ
- 249 الباب الخامس: في التخيير والتملك
- 251 الجملة الثانية
- 251 الباب الأول: في الطلاق وشروطه
- 251 الفصل الأول: في ألفاظ الطلاق المطلقة
- 251 المسألة الأولى: في حكم قول المطلق
- 251 المسألة الثانية: فيمن قال لزوجته أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة

252	الفصل الثاني: ألفاظ الطلاق المقيدة
252	الباب الثاني: في المطلق الجائز الطلاق
253	الباب الثالث: فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق
253	الجملة الثالثة
253	الباب الأول: أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي
253	الباب الثاني: في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن
254	الجملة الرابعة
254	الباب الأول: في العدة
254	الفصل الأول: في عدة الزوجات
254	- النوع الأول: في معرفة العدة
255	- النوع الثاني: أحكام العدة
256	المسألة الأولى: إسكان المطلقة
256	المسألة الثانية: النظر في عدة الحامل
256	الباب الثاني: في المتعة
256	باب في بعث الحكمين

كتاب الإيلاء

257	المسألة الأولى: هل تطلق بانقضاء الأربعة أشهر في الإيلاء
257	المسألة الثانية: اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك
258	المسألة الثالثة: إذا ترك الزوج الوطء بغير يمين وهل يكون إيلاء
258	المسألة الرابعة: مدة الإيلاء
258	المسألة الخامسة: نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي
258	المسألة السادسة: هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الفيء أو الطلاق؟
259	المسألة السابعة: هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟
259	المسألة الثامنة: هل تلزم الزوجة المولي منها عدة؟
259	المسألة التاسعة: إيلاء العبد وقول مالك فيه
259	المسألة العاشرة: هل شرط رجعة المولي أن يطاء؟

كتاب الكهانة

260	الفصل الأول: في ألفاظ الظهار
260	الفصل الثاني: في شروط وجوب الكفارة فيه
261	الفصل الثالث: فيمن يصح فيه الظهار

261	الفصل الرابع: فيما يحرم على المظاهر
261	الفصل الخامس: هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟
262	الفصل السادس: في دخول الإيلاء عليه
262	الفصل السابع: في أحكام كفارة الظهار

كتاب اللعان

263	الفصل الأول: في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها
263	الفصل الثاني: من صفات المتلاعنين
263	الفصل الثالث: في صفة اللعان
264	الفصل الرابع: في حكم نكول أحدهما أو رجوعه
264	الفصل الخامس: في الأحكام اللازمة لتمام اللعان
264	كتاب الإحداد

كتاب البيوع

265	الجزء الأول: تعريف أنواع البيوع المطلقة
265	الجزء الثاني: الأسباب التي وقع النهي بفعلها عن البيع الشرعي
266	الباب الأول: في الأعيان المحرمة للبيع
266	الباب الثاني: في بيوع الربا
267	الفصل الأول: في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء
269	الفصل الثاني: معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء
269	الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز فيه الأمران معا
270	الفصل الرابع: في معرفة ما يعد صنفا واحدا
270	مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم
270	مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح
271	مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلا بمثل
271	فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من الياس
271	باب في بيوع الذرائع الربوية
271	مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان
272	الفصل الأول: فيما يشترط فيه القبض من المبيعات
273	الفصل الثاني: في الاستفادات
273	الفصل الثالث: في الفرق بين ما يباع من الطعام مكيلا وجزافا
273	الباب الثالث: وهي البيوع المنهي عنها للغبن الذي سبب الغرر
274	الرد على الكوفيين

275	بيع مضمون واحد بثمنين
275	مسألة بيع الحاضر المرئي وجوازه
275	مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل
276	الباب الرابع: في بيع الشروط والشايا
277	الباب الخامس: في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن
277	فصل في النهي عن تلقي الركبان
277	فصل معنى النهي عن بيع الحاضر للبادي والقول في شراء الحضري للبدوي
277	فصل النهي عن النجش ، وما هو؟
278	الباب السادس: في النهي من قبل وقت العبادات
278	القسم الأول: الأسباب والشروط المصححة للبيع
278	الباب الأول: في العقد
278	الركن الأول: العقد
279	الركن الثاني: فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا
279	الركن الثالث: فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين لمالكين
280	القسم الثاني: القول في الأحكام العامة للبيوع الصحيحة
280	الجملة الأولى: في أحكام وجود العيب في المبيعات
280	الباب الأول: في أحكام عيوب البيع
280	الفصل الأول: في معرفة العقود التي يجب فيها بوجود العيب حكم من التي لا يجب فيها
280	الفصل الثاني: في معرفة العيوب التي توجب الحكم وما شرطها الموجب للحكم فيها
281	النظر الأول
281	النظر الثاني: وأما شرط العيب الموجب للحكم
281	الفصل الثالث: في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير
282	فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب
282	المسألة الثانية: [إذا ابتاع رجلان شيئاً في صفقة فيجدان بها عيباً]
282	الفصل الرابع: في معرفة أصناف التغيرات الحادثة عبر المشتري وحكمها
282	باب طرو النقصان
283	الفصل الخامس: في القضاء في اختلاف الحكم عند اختلاف المتبايعين
283	الباب الثاني: في البيع بالبراءة
284	الجملة الثانية: في وقت ضمان المبيعات
284	القول في الجوائح
284	الفصل الأول: في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح

285	الفصل الثاني: في محل الجوائح من المبيعات
285	الفصل الثالث: في مقدار ما يوضع منه فيه
285	الفصل الرابع: في الوقت الذي توضع فيه
285	الجملة الثالثة: من جمل النظر في الأحكام
285	المسألة الأولى: متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟
286	المسألة الثانية: القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟
286	القسم الثالث: وهو النظر في حكم البيع الفاسد إذا وقع

كتاب الصرف

287	الفصل الأول: في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة
287	المسألة الأولى: بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة
287	المسألة الثانية: بيع السيف والمصحف المحلي يباع بالفضة أو الذهب
288	المسألة الثالثة: من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان
288	المسألة الرابعة: من اضطرب دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا
288	المسألة الخامسة: ما اتفقوا عليه من المرافطة
289	المسألة السادسة: هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟
289	المسألة السابعة: في الاختلاف في جواز البيع والصرف

كتاب السلم

290	الباب الأول: في محله وشروطه
290	أولا: محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم
290	ثانيا: شروط السلم
290	الشروط المتفق عليها
291	الشروط المختلف فيها
291	الأول: هل يقدر الأجل بغير الأيام
291	الثاني: بلد التسليم
	الباب الثاني: فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه السلم
291	ومعرض في ذلك الإقالة والتعجيل والتأخير
291	المسألة الأولى: إذا تعذر تسليم المسلم فيه
292	أولا: اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه
292	ثانيا: اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدرا
293	المسألة الثانية: فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه
293	أولا: تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل

293 ثانيا: بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه
294 ثالثا: الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه
294 رابعا: إذا ندم المبتاع في السلم فقال: أقلني وانظر ك بالثمن
294 خامسا: في العروض المؤجلة في السلم وغيره إذا أتى بها قبل محل الأجل وبعده
294 سادسا: العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاما
295 الباب الثالث: في اختلاف المتبايعين في السلم

كتاب بيع الخيار

295 المسألة الأولى: هل يجوز الخيار أم لا؟
296 المسألة الثانية: مدة الخيار
296 المسألة الثالثة: اشتراط النقد فيه أم لا؟
296 المسألة الرابعة: ممن ضمان المبيع مدة الخيار
296 المسألة الخامسة: هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار؟
297 المسألة السادسة: من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي

كتاب بيع المريحة

 الباب الأول: فيما يعد من رأس المال وفيما لا يعد، وفي صفة رأس المال الذي يجوز أن يبنى عليه الربح
297
298 الباب الثاني: في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان في خبر البائع بالثمن
299 كتاب العريّة

كتاب الإجارة

300 القسم الأول: في أنواعها وشروط الصحة والفساد
300 القسم الثاني: في معرفة جنس الثمن والمنفعة
301 الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظر في أحكام الإجازات
301 الجملة الأولى: في موجبات هذا العقد
301 الجملة الثانية: وهي النظر في أحكام الطوارئ
301 الفصل الأول منه: وهو النظر في القسوخ
302 الفصل الثاني: وهو النظر في الضمان
302 الفصل الثالث: في معرفة حكم الاختلاف
302 كتاب الجعل

كتاب القراض

- 303 الباب الأول: في محله
- 303 الباب الثاني: في مسائل الشروط
- 304 القول في أحكام الطوارئ
- 304 القول في حكم القراض الفاسد
- 304 القول في اختلاف المتقارضين

كتاب المساقاة

- 305 القول في جواز المساقاة
- 305 القول في صحة المساقاة
- 305 الركن الأول: في محل المساقاة
- 306 الركن الثاني: الذي هو العمل
- 306 الركن الثالث: تجوز المساقاة بكل ما اتفقا عليه
- 306 الركن الرابع: في اشتراط الوقت
- 307 القول في أحكام الصّحة
- 307 أحكام المساقاة الفاسدة

كتاب الشركة

- 307 القول في شركة العنان
- 307 الركن الأول: في محل الشركة
- 308 المسألة الأولى: إذا اشتركا في صنفين
- 308 المسألة الثانية: إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء
- 308 المسألة الثالثة: الشركة بالطعام من صنف واحد
- 309 الركن الثاني
- 309 الركن الثالث: الذي هو العمل
- 309 القول في شركة المفاوضة
- 310 القول في شركة الابدان
- 310 القول في شركة الوجوه
- 310 القول في أحكام الشركة الصحيحة

كتاب الشفعة

- 311 القسم الأول: فأما وجوب الحكم بالشفعة
- 311 الركن الأول

311	الركن الثاني: الشفعة واجبة في الدور
312	الركن الثالث: في المشفوع عليه
312	الركن الرابع: فيما يأخذ الشفيع
312	المسألة الأولى: إذا كان الشفيع شريكا
313	المسألة الثانية: إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا
313	المسألة الثالثة: إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع
313	المسألة الرابعة: إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع
314	القسم الثاني: القول في أحكام الشفعة

كتاب القسمة

315	الباب الأول: في أنواع القسمة
315	الفصل الأول: في الرباع
315	الفصل الثاني: في العروض
316	الفصل الثالث: في المكبل والموزون
316	القول في الباب الثاني: وهو قسمة المنافع
317	الباب الثالث: القول في الأحكام

كتاب الرهون

318	الركن الأول: في الراهن
318	الركن الثاني: قالت الشافعية يصح بثلاثة شروط
318	الركن الثالث: وهو الشيء المرهون
319	القول في الشروط
319	القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب : وهو القول في الأحكام

كتاب العجن

320	الباب الأول: في أصناف المحجورين
321	الباب الثاني: متى يخرجون من الحجر؟
322	أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي فإن فيها في المذهب قولين
322	الباب الثالث: في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة
322	كتاب التفليس
324	كتاب الصلح
324	كتاب الكفالة
325	كتاب الحوالة

كتاب الوكالة

- 325 الباب الأول: في أركانها
326 الباب الثاني: في أحكامها
326 وأما أحكام الوكيل ففيها مسائل مشهورة
326 الباب الثالث: في مخالفة الموكل للوكيل

كتاب اللقطة

- 327 الجملة الأولى: أركانها
327 الجملة الثانية: حكم التعريف ومدته
328 باب في اللقيط
328 كتاب الوديعة
329 كتاب العارية

كتاب الغصب

- 330 الباب الأول: في الضمان
330 الركن الأول: الموجب للضمان
330 الركن الثاني: ما يجب فيه الضمان
330 الركن الثالث: وهو الواجب في الغصب
331 الباب الثاني: في الطوارئ
332 كتاب الاستحقاق

كتاب الهبات

- 332 أركان الهبة
333 القول في أنواع الهبات
334 القول في الأحكام

كتاب الوصايا

- 334 القول في الأركان
334 القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره
335 القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية
335 القول في الأحكام

كتاب الفرائض

- 337 ميراث الصلب

338	ميراث الزوجات
338	ميراث الأب والأم
338	ميراث الإخوة للأم
339	مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب
339	ميراث الجد
340	ميراث الجدات
340	باب في الحجب
343	باب الولاء
343	كتاب الجنائيات

كتاب القصاص في النفوس

343	القول في شروط القاتل
344	وأما القول في الواجب
345	القول في القصاص

كتاب الجرائم

345	القول في الجراح
346	القول في المجرّوح
346	القول في الجرح
346	كتاب الديات في النفوس

كتاب الديات فيما حوّن النفوس

348	القول في ديات الأعضاء
-----	-------	-----------------------

كتاب القسامة

349	المسألة الأولى: هل يجب الحكم بالقسامة؟
349	المسألة الثانية: ما يجب بالقسامة
350	القسامة لا تجب إلا بشبهة
350	المسألة الثالثة: من يبدأ الأيمان؟
351	المسألة الرابعة: موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

كتاب في أحكام الزنى

351	الباب الأول: في حد الزنى
351	الباب الثاني: في أصناف الزنية

- 352 المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟
- 352 المسألة الثانية: الإحصان
- 353 الباب الثالث: وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة
- 353 المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم؟
- 353 المسألة الثانية: من اعترف بالزنى فرجع

كتاب القذف

- 354 باب في شرب الخمر

كتاب السرقة

- 354 حد السرقة
- 355 الفرق بين السرقة والخلسة
- 355 مسألة في الغصب
- 355 شروط المسروق
- 356 سرقة العروض
- 356 القدر الذي يقع به قطع اليد
- 357 القول في الواجب
- 358 القول فيما تثبت به السرقة

كتاب الحرابة

- 358 الباب الأول: في النظر في الحرابة
- 358 الباب الثاني: في النظر في المحارب
- 359 الباب الثالث: فيما يجب على المحارب
- 359 الباب الرابع: في مسقط الواجب عنه من التوبة
- 360 الباب الخامس: بماذا ثبت؟
- 360 فصل في حكم المحاربين على التأويل
- 361 باب في حكم المرتد

كتاب الأفضية

- 361 الباب الأول: في معرفة من يجوز قضاؤه
- 362 الباب الثاني: معرفة ما يقضي به
- 363 الباب الثالث: فيما يكون به القضاء
- 363 الفصل الأول: في الشهادة

364 الفصل الثاني: الأيمان
364 الفصل الثالث: نكول المدعى عليه عن اليمين
365 الفصل الرابع: في الإقرار
365 الباب الرابع: فيمن يقضي عليه أو له
365 الباب الخامس: في كيفية القضاء
365 الباب السادس: في وقت القضاء
366 الخاتمة
367 الفهرس



حميراتي شبيها ماء العينين

- ولد بالمسيد بضواحي عيون الساقية الحمراء بالمغرب.
- أجازته أكابر علماء الصحراء بعد أن حفظ القرآن الكريم وأمهات الفقه ومصطلح الحديث ودرس عليهم النحو واللغة.
- حاصل على شهادة العالمية.
- حاصل على الإجازة في القانون الخاص من جامعة محمد الخامس بالرباط.
- حاصل على دكتوراه السلك الثالث في القانون المقارن بالشرعية من دار الحديث الحسنية.
- حاصل على دكتوراه الدولة في القانون المقارن بالشرعية من دار الحديث الحسنية.
- له عدة مؤلفات منها:
 - الصورية بين الشريعة والقانون.
 - تأثير مصادر الالتزام في القانون الوضعي بالفقه الإسلامي.
 - مدخل لدراسة الحديث.
 - مرويات الإمام مالك في صحيح البخاري.
 - الشيخ ماء العينين وجهاده العلمي والوطني.
 - قبائل الصحراء المغربية: أصولها - جهادها - ثقافتها.
 - صنوف البلاغة في شعر الصحراء.
 - مدارس الشعر في الصحراء.
 - "رؤيتي للحياة" ديوان شعر.
 - مجموعة من البحوث في مجالات مختلفة.
- تقلد عدة مناصب منها:
 - مكلف بمهمة بالديوان الملكي.
 - رئيس غرفة بالمجلس الأعلى للقضاء.
 - رئيس المجلس العلمي لجهة القنيطرة.
 - عضو مؤسس ومقرر عام لرابطة علماء المغرب والسنغال.
 - عضو اللجنة الملكية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية لسنة 1993.
 - عضو اللجنة الملكية لإعداد مدونة الأسرة لسنة 2003.
- يشغل حاليا:
 - عضو بالمجلس الدستوري.
 - ممثل المغرب لدى مجمع الفقه الإسلامي الدولي الميثاق عن منظمة المؤتمر الإسلامي.
 - أستاذ محاضر بجامعة محمد الخامس.



9 789954 306369